



3448 / 51A



فهرسة الجزء السابع من نهاية المحتاج الى شرح المنهاج

صفحة	صفحة
١١١ فصل فيما يشبه به موجب القود	٢ (كتاب الجراح)
١١٤ (كتاب البغاة)	١٤ فصل في اجتماع عباشرين
١١٩ فصل في شروط الامام الاعظم وبيان طرق الامامة	١٦ فصل في شروط القود
١٢٢ (كتاب الردة)	٣٦ فصل في تدمير مال الجريح بحرية أو عصمة أو اهدار أو بمقدار المضمون به
١٢٨ (كتاب الزنا)	٢٨ فصل فيما يعتبر في قود الاطراف والجراحات والمعاني مع ما ياتي
١٢٩ (كتاب حد القذف)	٣٢ باب كيفية القصاص
١٤١ (كتاب السرقة)	٣٨ فصل في اختلاف مستحق الدم والجاني
١٥٢ فصل في فروع متعلقة بالسرقة الخ	٤٠ فصل في مستحق القود ومستوفيه وما يتعلق بهما
١٥٧ فصل في شروط السارق الذي يقطع	٤٨ فصل في موجب العمد والعفو
١٧٢ فصل في التعزير	٥٢ (كتاب الديات)
١٧٥ (كتاب الصيال)	٥٦ فصل في موجب مادون النفس من جرح أو نحوه
١٨٦ فصل في حكم اتلاف البهائم	٦٤ فرع في موجب ازالة المنافع
١٩٠ (كتاب السير)	٧٢ فصل في الجنابة التي لا تقدر لارسلها والجنابة على الرقيق
٢٠٢ فصل في مكر وهتان ومحرمات ومندوبات في الجهاد وما يتبعها	٧٥ باب موجبات الدية
٢٠٨ فصل في حكم الاسر وأموال أهل الحرب	٨٥ فصل في الاصطدام ونحوه مما يوجب الاشتراك في الضمان وما يد كرم ذلك
٢١٦ فصل في أمان الكفار الذي هو قسم الجزية والهدنة	٩٠ فصل في العاقلة وكيفية تأجيل ما تمهله
٢٢٠ (كتاب الجزية)	٩٥ فصل في جنابة الرقيق
٢٢٥ فصل أقل الجزية الخ	٩٨ فصل في الغرة الخ
٢٢٨ فصل في جملة من أحكام عقد الذمة	١٠١ فصل في كفارة القتل
٢٢٤ (كتاب الهدنة)	١٠٣ (كتاب دعوى الدم)
٢٣٨ (كتاب الصيد)	
٢٤٤ فصل يحل ذبح مقدور عليه وجرح غيره	
٢٤٨ فصل فيما يشبه الصيد وما يذ كرمعه	



فهرسة حاشية العلامة الرشيدى على شرح المنهاج التى بها مش هذا الجزء

صفحة	صفحة
٢ (كتاب الجراح)	١٨٥ (كتاب البغاة)
١٥ فصل فى اجتماع مباشرين	١٩٢ فصل فى شروط الامام الاعظم وبيان طرق الامامة
١٧ فصل فى شروط القود	١٩٥ (كتاب الردة)
٣٥ فصل فى تفسير حال المجرى بحرية أو عصمة أو اهدار أو عقذار للمضنون به	٢٠٤ (كتاب الزنا)
٣٨ فصل فى ما يتسبب فى قود الاطراف والجراحات والمعافى مع ما يأتى	٢١٤ (كتاب حد القذف)
٤٦ باب كيفية القصاص	٢١٦ (كتاب قطع السرقة)
٥٢ فصل فى اختلاف مستحق الدم والجاني	٢٣٥ فصل فى فروع متعلقة بالسرقة الخ
٥٥ فصل فى مستحق القود ومستوفيه وما يتعلق بهما	٢٤٤ فصل فى شروط السارق الذى يقطع
٦٦ فصل فى موجب العمد والعفو	٢٤٨ (كتاب قاطع الطريق)
٧٣ (كتاب الديان)	٢٥٣ (كتاب الاشربة)
٨٧ فصل فى موجب مادون النفس من جرح أو نحوه	٢٥٣ فصل فى التعزير
١٠٣ فرع فى موجب ازالة المنافع	٢٥٤ (كتاب الصيال)
١١٨ فصل فى الجنابة التى لا تقدر لارشها والجنابة على الرقيق	٢٥٥ فصل فى حكم اتلاف البهائم
١٢٥ باب موجبات الدية	٢٥٦ (كتاب السير)
١٣٨ فصل فى الاصطدام ونحوه مما يوجب الاشتراك فى الضمان وما يذ كرم مع ذلك	٢٥٧ فصل فى مكروهات ومحرمات ومنذوبات فى الجهاد وما يتبعها
١٥٠ فصل فى العاقلة وكيفية تأجيل ما تحمله	٢٥٧ فصل فى حكم الاسر وأموال أهل الحرب
١٦١ فصل فى جنابة الرقيق	٢٥٨ فصل فى أمان الكفار
١٦٣ فصل فى الغرة الخ	٢٥٩ (كتاب الجزية)
١٦٧ فصل فى كفارة القتل	٢٥٩ فصل فى الجزية الخ
١٧٠ (كتاب دعوى الدم والقصاص)	٢٦٠ فصل فى جملة من أحكام عقد الذمة
١٨١ فصل فى ما يثبت به موجب القود	٢٦١ باب الهدنة
	٢٦١ (كتاب الصد والذباغ)
	٢٦٢ فصل فى دية مقدور عليه وجرح غيره
	٢٦٣ فصل فى ما يثبت به الصبد وما يذ كرمعه

\*(عت)\*

الجزء السابع من نهاية المحتاج الى شرح المنهاج  
في الفقه على مذهب الامام الشافعي رضي الله  
تعالى عنه للامام العلامة شمس الدين محمد  
ابن الامام العارف بالله تعالى شهاب  
الدين أحمد الرملي رضي  
الله تعالى عنهما  
آمين

ولاجل غمام النفع وضعنا لها مشه حاشيتين الاولى  
حاشية العلامة أبي الضياء الشجعي على الشبرا ملى  
والثانية حاشية العلامة الرشيدى مفصلا بينهما  
بجدول للتمييز فحاشية الرشيدى باء على الهامش  
وحاشية الشبرا ملى عليها رضي الله عن الجميع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿كتاب الجراح﴾ (قوله لشمولها) لكنهم اشتملوا على غير المراد هنا كل كلمة حذفتها وكالجنة على نحو المال في آثره المصنف  
أولى لان الترجمة لشئ ثم الزيادة عليه غير معيب (قوله لغير الصحيحين الى آخر الاخبار التي ساقها) فيه ان غاية ما في هذه  
الاخبار انها تدل على ان القتل من المكاثرون ثم ساقها في شرح الروض عقب قول المتن القتل ظلماً أكبر الكافر بعد الكفر  
فلست أصلاً لعاقلة الباب من أحكام الجراح وغيره انما جعل الأصل في الباب نحو قوله صلى الله عليه وسلم لا يجل دم امرئ

﴿كتاب الجراح﴾ (قوله جمع جراحة) بالكسر ايضاً (قوله غلبت) اي على الجنابة تغيرها وقال فتح لا ينجي  
انه يجوز أيضاً ان يكون الجراح مجازاً عن الجنابة التي هي وصف الجراح الاعم والقرينة عليه ما في كلامه مما دناه في  
الحاشية الأخرى وهذا غير الغلب وان كان هو ايضاً مجازاً لقنائه والفرق انه على التغليب يكون المراد الجراح وغيره لكن  
غلب الجراح فغير باقظه عن الجميع ٢ وعلى غيره يكون المراد بالجراح مطلق الجنابة ومما يدل على التغليب وان المراد اعم



ساقه لقوله الاتجارح  
أومتنقل وقوله ومنه  
الضرب بسوطاً أو عصي  
والتغلب من قبيل المجاز  
وآثره لانه ابلغ كما تفرق  
محله انتهى (قوله لا اختلاف  
أنواعها) أي باختلاف  
أفرادها ع (قوله والقتل  
ظلماً) أي من حيث القتل  
وظاهره ولو كان القول  
معاهداً أو مؤمناً ولا مانع  
منه لكن ينبغي ان افراده  
منفاوتة فقتل المسلم أعظم  
اقتسام من قتل الكافر وقتل  
الذي أعظم من قتل  
المعاهد والمؤمن وقد شهد  
لاصل التفاوت وقوله لقتل  
من من أعظم الجرائم أعظم  
من حيث الامتيازات على  
لامام كقتل الزاني المحصر

وتارك الصلاة بعد أمر الامام به فيبقى ان لا يكون كبيرة فصلا عن كونه أكبر المكاثرون (قوله فاداه) دخوله  
القتل على خمسة أقسام واجب وحرام ومكروه ومندوب ومباح فالاول قتل المرتد الذي يفتي بالحري اذ لم يسلم أو يعطى  
الجزية والثاني قتل المعصوم بغير حق والثالث قتل المرأة في كراهة الكافر اذ لم يسب الله ورسوله أي فان سبهم بغير  
ويكون قتله كقتل غيره من المسلمين والاربع قتله اذ لم يسب أحد من الخلفاء من قتل الامام الاسير فانه مخبر به كما أتى وأما  
قتل الخطأ فلا يوجب بحر ام لا لانه غير مكافئ فيما أخطأ به فهو كقتل المجنون واليهيمة انتهى شرح الخطيب قلت  
يمكن يدعي ان برأجه ما ذكره في قتل الامام الاسير فانه مكافئ فيما أخطأ به فالمصلحة وحيث اقتضت المصلحة قتله احتل ان يكون  
تداركاً لما ارتكب على عدم نفسه ومندوباً ان كان منه مصلحة ترجح على التلذذ بل يتحمل الوجوب مطلقاً حيث طهرت  
المصلحة في قتله (قوله وموجب) أي محقق رتبة الاستحقاق القوية اذ لا يجزى عايشة تعالى ولا يلزم من اذنتها  
لغيره من غيرهم من شره ولا يفتي

مسلم الاباحدي ثلاث الخ قوله لا تبتغي مطالبة اخرى (أي من جهة الاخرى) كما يعلم مما بعده ونبه عليه سم (قوله لا ينفذ) أي في حق الله بدليل ما بعده لكن هذا لا يحتاج للص عليه لان القود ينفسه لا ينفذ كما قدمه (قوله لكنه لا مفهوم له) أي بالنظر لمجرد قول المصنف عمدو خطأ وشبه عمد ما بال نظر لما عرف به العمدم تنقيده بما يقتل غالباً له مفهوم اذا القطع مثلاً لا يعتبر منه كونه مما يقتل غالباً اذا قتل فيه (قوله فقهوم الخبر) انظر مع ان أحد الثلاثة هو منطوق الخبر على ان مفهومه لا يدل

(قوله دخوله) أي القاتل (قوله ولا يتخلد) ولا يتابعه قوله تعالى ومن يقتل مؤمناً متعمداً الآية لحل الخلود فيها على طول المدة وعبر به جزاؤه تنظيراً أو محمول على من استخذه (قوله وتقبل توبته) أشار به للرد على من يقول انه لا تقبل توبته ويسقط بها حق الله تعالى أو ما حق الآدمي فلا على ما يأتي (قوله والاصل) منه يعلم ان الآية سبقت للاستدلال على أصل الجناية وأما تنصليها وأحكامها فلهذا أدلة خاصة تأتي (قوله المورقات) أي المهلكات (قوله الاباحي) راجع لقتل النفس دون مقابلة (قوله والتولي يوم الزحف) أي من غير مقتض له كزيادة العدو على ضعفه (قوله وهو خلقك) أي والحال انه خلقك (قوله ان تقتل ولدك) ليس بقدر أو يقال قبه به إشارة الى ان قتله لما ذكر أعظم اتعاس من قتل غيره ثم قضية عطفه بغيره حتى ان قتل الولد لما ذكر أعظم اتعاس من غير الشريك من بقية أنواع الكفر ولعله غير مراد وقد يقال أراد ٣ بالشرك هنا مطلق الكفر وعبر به لكونه الاغلب في زمنه

صلى الله عليه وسلم في مكة وما حولها (قوله من زوال الدنيا وما فيها) المقصود منه المبالغة في التنفير (قوله أو العفو) شامل للعفو على الذببة فح وبه صرح الشارح (قوله أو أخذ الدية) أي في قتل لا يوجب القود وعليه فلو عني عن القصاص مجازاً وعلى الدية سقط الطلوع عن القاتل في الآخرة وظاهره وان لم يأخذ الوارث منه الدية فليس راجع (قوله لا تبتغي مطالبة أخرى) نفاهاً

ادخوله في البار ولا يتخلد وأمره الى الله ان شاء عذبه وان شاء غفر له وتقبل توبته والاصل في الباب قبل الاجماع آيات كقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص وأخبار تنكير الصحابين اجنبوا السبع الموبقات قيل وما هن يا رسول الله قال الشرك بالله والعصر وقتل النفس التي حرم الله الاباحي وثل الزبوا كل مال اليتيم والتولي يوم الزحف وقذف المحصنات الفاحشات وخبر سئل صلى الله عليه وسلم أي الذنب أعظم عند الله قال ان تجعل لله نداً وهو خلقك قيل ثم أي قال ان تقتل ولدك مخافة ان يعاقبك معكروا الشجران وخبر لقتل مؤمن أعظم عند الله من زوال الدنيا وما فيها رواه أبو داود بإسناد صحيح بالقود أو العفو أو أخذ الدية لا تبتغي مطالبة اخرى وبه ما فقهوا من كلام الشرح والروضة من بقاء المحمول على حقه تعالى اذ لا يسقطه الاوبة صحيحة ومجرد التكبير من القود لا يفيد الا ان انضم اليه ندم من حيث المعصية وعزم على عدم العود والقتل لا يقطع الاجل خلافاً للتعريف (الفعل) كالجنس ولذا أخبر عنه ثلاثة (المازق) كالفصل لكنه لا مفهوم له لانه باقية تقسيم غيره كذلك أيضاً (ثلاثة) لمفهوم الخبر الصحيح الان في قبيل عمد الخطا قبل السوط والعصامة من الابل منها أربعون خلفت في طوعها أو ولادها وضع أيضاً الا ان دية الخطا شبيهة العمدة ما كان بالسوط والعصامة مائة من الابل عمدو خطأ وشبه عمد) آخره عنبه الاخذ من كل منهما مشبهاً وسيماني حد كل (ولا قصاص الا في العمدة) الآية اجماعاً بخلاف الخطا الآية ومن قبل

للاوارث ولا لقنول قال ابن القسيم والتعقيب ان القاتل يتعلق به ثلاثة حقوق حق الله تعالى وحق للقتول وحق للمولى فاذا أسلم القاتل نفسه طوعاً واخياراً الى الولى ندماً على ما فعل خوقاص الله تعالى وتوبته بنصوحا سقط حق الله بالقتل وبهو حق الاولياء بالامتناء والصلح والعفو وبقي حق القنول بعوضه الله عنه يوم القيامة عن عده الذائب ويصلح بينه وبينه انتهى وهو لا ينافي قوله لا تبتغي مطالبة اخرى وبه لجوز تحمله على ان عدم المطالبة لعوض الله اياه (قوله من بقاتها) أي المطالبة الاخرى وبه (قوله لا ينفذ) أي في التوبة (قوله على عدم العود) أي انله (قوله الفعل كالجنس) وفي نصيحة للجنس أي ولا م الفعل للجنس ثم المراد أقسام الفعل ثلاثة والافالجس حقيقة واحدة لاتعد فيها ولا تكثر (قوله لا ينفذ) أي المصنف (قوله تقسيم) وحينئذ لا اعتراض عليه في التقييد بالمازق فح ولعل وجهه انه الذي ثبت به القصاص والدية الآية أما غيره فقد لا يجب فيه ذلك (قوله كذلك) أي ثلاثة أقسام (قوله قتل السوط) هو بالجر بدل مما قبله (قوله في بطونها أو ولادها) صفة كاشفة في المختار الخلف وزن الكلف المحض وهي الحوامل من البوق الواحدة حلفة وزن تنكرة (قوله الا ان دية الخطا) عطف على قوله الا ان في قبيل عمد الخطا الخ (قوله فيه) حال من مائة لتدعيمها عليها (قوله فيه مائة) خبر ان (قوله وشبه عمد) أي وهو من البكر كما عمد (قوله لا اخذه من كل منهما مشبهاً) وهو من العمدة قصد الفعل والتعريض ومن الخطا كونه لا يقتل غالباً

على خصوص شيء وانما قيل على ان هناك شيئا آخر يخالف منطوقه فليست اهل (قوله فيه مائة من الابل) انظر ما وقع لفظ فيه في الخبر (قوله يعني الانسان) أي من حيث كونه انسانا (قوله من حيث الاتلاف) أي من حيث أصل الاتلاف بأن كان لا يستحق عليه اتلافا أصلا فخرج ما اذا كان الظلم من حيث كيفية الاتلاف (قوله غفلة عما قرئناه) يعني بقوله فقتله هذا

(قوله وشبه العمد) عطف على قوله بخلاف الخطأ الخ (قوله للخبيرين المذكورين) هما الان في قتييل عمدا الخطأ والخو الثاني الان دية الخطأ شبه العمد الخ قوله وهو أي العمد (قوله يعني الانسان الخ) أي باعتبار كونه انسانا والام يخرج صورة النخلة قح وممراده بالانسان البشر فيخرج الجن فلا ضمان فيهم مطلقا لأنه لم يثبت من الشارع فيهم شيء (قوله بما يقتل غالبا) أي بالنسبة لذلك الشخص فح (قوله فقتله) اغمازاده لانه لا يلزم من قصده اصابة المسمم له ولا يلزم من اصابته قتله فلا يلزم قوله فيه القصاص (قوله هذا حد للعمد) قد باتزم انه حد للعمد الموجب للقود وغاية الامر انه ترك قيد من مفهومي من المباحث الآتية وهو من الحذف القرينة اه (قوله زيفه) أي الحد (قوله شاهديه) أي واحدا كان أو متعددا (قوله أو غير مكافئ) في خروجه نظر فان قتله ٤ ظلم من حيث الاتلاف وكذا مثله الوكيل ان أراد يولوفي الواقع انتهى فح وقد

يخرج ايراد الوكيل لانه شبهة في القتل أي شبهة (قوله واراها هذه) فان قلت لا يصح ذلك لان المفهوم من قوله وهو قصد الفعل الخ تعقب قوله ولا فصاص الا في العمد وهو نفسه العمد الموجب للقصاص قال ايراد محج قلت قوله ولا فصاص الا في عمد لا يقتضي وجوب الفصاص في كل عمد فلا ينافي اعتبار أمور أخرى باعتبار القصاص نعم المتبادر منه ذلك فان كان الاراد باعتبار المتبادر فلا غفلة انتهى فح (قوله عما قرئناه)

مؤمننا خطأ وشبه العمد للخبيرين المذكورين (وهو قصد الفعل و) عين (الشخص) يعني الانسان اذ لو قصد شخصا بظنه شجرة قبان انسانا كان خطأ كما يأتي (بما يقتل غالبا) فقتله هذا حد للعمد من حيث هو فان أريد تعديدا يجابه للقود بزيفه ظاهرا من حيث الاتلاف لاخراج القتل بحق أو شبهة كمن أمره حاكم بقتل بان خطؤه في سببه من غير قصد بركبتين وق شاهديه وكرهى ليه راو غير مكافئ فهمم أو كما قيل الاصابة وكوكيل قتل قبان انظر اليه أو عفو موكله واراها هذه الصور غفلة عما قرئناه والظلم لا من حيث الاتلاف كان استحق حر رقبته فقد نهضت وورد على قوله غالبا ما لو قطع أغلة شخص فمات فانه يجب القصاص مع انه لا يقتل غالبا وأجيب بان المراد به الا لة لا الفعل فلا يراو قوله غالبا بان رجح الا لة لم يرد غر الزالة الموجب للقود لانه سيد كرهه على انه يقيد كونه في مقتل أو مع دوام الام بقتل غالبا أو للفعل لم يرد قطع أغلة سرت للنفس لانه مع السراية يقتل غالبا فادفع مالم يصح هنا ولو أشار لانسان بسكين نحو ياله فسقط عليه من غير قصد اتجه كونه غير عمد لانه لم يقصد عمدته بالالة قطعاً وان مال ابن العماد الى انه عمد يوجب القود (جارج) بدل من ما الواقعة على أم منه ومن المثقل الا في كنجويع وسهر وخصاء لانهم ما الأغلب مع الرد على أبي - نيفة رضى الله عنه بالنافي في قوله لو قتله بعمود حديثه قتل (أو مثقل) للغير الصحيح انه صلى الله عليه وسلم أمر برض رأسهم ودي بين حجرين رض رأسه جارية كذلك ورعاية المأذلة وعدم ايجابه شيئا فيها بدران زعم انه قتله ليقض العهد ودخل في قولنا عين الشخص رعيه جمع قصد اصابة أي واحد

أي من قوله هذا حد للعمد من حيث هو (قوله والظلم) عطف على قوله لاخراج (قوله وبان المراد به) أي منهم بما يقتل غالبا (قوله فلا يراو) أورد على هذا الجواب ما لو غر زارة بقتل أو غيره فمات حتى مات وأجيب بان المراد الا لة من حيث المحل لكن فيه نظر بالنسبة لقطع الأغلة فاه لا يقتل غالبا لو ان روى المحل الان يقال ان قطع الأغلة مع السراية يقتل غالبا (قوله وقوله غالبا بان رجح الا لة لم يرد غر الزالة الموجب للقود لانه سيد كرهه على انه يقيد كونه في مقتل أو مع دوام الام بقتل غالبا أو للفعل لم يرد قطع أغلة سرت للنفس لانه مع السراية يقتل غالبا فادفع مالم يصح هنا ولو أشار الخ) هكذا في نسخة وهي أظهر عما في الأصل (قوله من غير قصد) أي ويصدق في ذلك فيه نظر فانه حيث أشار كان قاصدا عمدته بالاشارة نعم خصوص الاشارة التي وجدت منه لا تقتل غالبا وسقوط السكين من يده لم يقصده ويمكن حمل كلام الشارح على هذا بان يقال لم يقصده عليه بسقوط الا لة (قوله كونه غير عمد) أي ويكون شبهه عمد لانه قد فعل وهو التحويل الذي لا يقتل غالبا لانه لم يقصد عمدته (قوله بدل من ما) أي بدل بعض من كل (قوله لانهم) أي الجارج والمثقل (قوله بالنافي) هو قوله أو مثقل (قوله كذلك) أي أي وان لم تكن رقيقة (قوله وعدم ايجابه) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فيها) أي الجارية (قوله بقصد اصابة أي واحد) أي فيكون شبهه ٥

حدا لعمد من حيث هو الخ لكن في هذا وقف اذ صرح الاستثناء في المتن ان المراد العمدة الموجب للتقصص كما لا يخفى وقد  
 يجب ان معنى قول المصنف لا قصاص الا في العمدة انه لا يتصور الا في العمدة ولا يلزم منه ايجاب كل عمد لتقصص فتأمل  
 (قوله أو غير مكافئ) قال الشباب سم في خروجه نظر فان قتله ظلم من حيث الاتلاف قال وكذا مسئلة الوكيل ان اراد ولو  
 في الواقع (قوله وقوله غالباً ان رجع لالة الخ) هنا اختلاف في النسخ فابتغى به (قوله لانه مع السرية يقتل غالباً) نازع فيه

وقوله فرالخ الفرق محل تأمل قوي فليست المتأمل في محل وجه التأمل ان قصداً واحداً لا يعينه هو عبارة عن القصد  
 المشترك وهو يتحقق في ذهن كل واحد منهم او كان عاملاً في المعنى فلا يتم قوله فرالخ وقد يجب ان يلاحظ ان قصداً واحداً من غير  
 ملاحظة التعميم فيه كان عبارة عن الماهية فقط فلم يقصد شيأ من الافراد وان كان وجود الماهية اذا تحقق لا بد ان يكون في  
 واحد الا ان القصد لم يتعلق به و الفرق بين كون الشيء حاصلًا وكونه مقصودًا وانظر هل مثل ذلك اذا لقيت أي عبد من عبيدي  
 فهو حر أو اذا لقيت عبدًا من عبيدي فمدي حر و في الكل فهل يعتق الجميع في الاولى و واحد منهم في الثانية أو لا حره  
 والاخر ان يعتق الجميع في الاولى وعبد لا يعينه في الثانية والتعيين فيه والفرق بينهما ان العموم في الاولى صريح وفي  
 الثانية المعلق عليه متى عبدوا لضافه فيها لا يتعين أن تكون للعموم بل قد تكون لغيرة من الجنس ونحوه (قوله اذ الحكم في  
 الاول) أي العام وقوله وفي الثاني أي المطلق (قوله وهذا) الاشارة لقوله بان وقع (قوله للعمد ذوف) أي وهو قصدها

(قوله أو المذكور) وهو  
 قصد أحدهما (قوله أو ري  
 شخصاً) ظاهره ان هذا  
 المثال لما قصد فيه قصد  
 أحدهما ويرد عليه انه قصد  
 كل من الفعل والشخص  
 غاية انه ظنه بقصد بيان  
 خلافتها اللهم الا ان يقال  
 اراد العين الشخص مع  
 الوصف وتبدل الصفة  
 تبدل العين حيث جعلت  
 الصفة جزءاً من مسماتها  
 فتح بالمعنى (قوله هو مثال)  
 أي قوله أو ري شجرة الخ

منهم بخلافه بقصد اصابه واحد واحد في رقيب العام والمطلق اذ الحكم في الاول على كل فرد فرد  
 مطابقة لكل منهم مقصود جملة أو تفصيلاً وفي الثاني على الماهية مع قطع النظر عن ذلك (فان  
 قصد أحدهما أو قصد أحدهما) أي الفعل وعين الانسان (بان) تستعمل غالباً لمصر ما بها  
 فيما بهما وكثيراً ما تستعمل بمعنى كان كاهنا (وقع عليه) أي الشخص والمراد به الانسان كما مر  
 (فان) وهذه امثال للعمد ذوف أو المذكور على ما يأتي (أو ري شجرة) مثلاً أو آدمياً آخر  
 (فاصابه) أي غير من قصده فان أو ري شخصاً ظنه شجرة فبان انسا ناومات (خطأ) هو مثال  
 لفقد قصد الشخص دون الفعل ويصح جعل الاول من هذا أيضاً على بعد نظر الى ان الوقوع  
 لما كان منصوباً بالواقع صدق عليه الفعل المقسم الثلاثة وانه قصده وعكسه محال وفي ذلك  
 اشار الشارح بقوله وظاهره ان فقد قصد الفعل يلزم منه فقد قصد الشخص وان الوقوع منسوب  
 للواقع فيصدق عليه الفعل المقسم وهو برة ضربة يظهر سيفاً خطأ لحد فقولم بقصد الفعل  
 بالحدوث ان المراد بالفعل الجنس وهو موجود هنا ومجاوذه ظالم ومات به فالذي قصده به  
 الكلام وهو غير الفعل الواقع به رد أيضاً بان مثل هذا الكلام قديم لا عادة وسمايت ما علم  
 منه ان من الخطا ان يتمدوى بمدى قصدهم قبل الاصابة تنزيلاً لظروف العصمة منزلة لظروف اصابه

(قوله ويصح جعل الاول) أي بان وقع عليه وقوله لما كان الا وانه قصده فيه تأمل فتأمل في ذلك لان الوقوع وان فرص  
 نسبته اليه لا يستلزم كون الوقوع فعلاً مقصوداً للواقع (قوله وعكسه) أي وهو قصد الشخص دون الفعل (قوله ونصويره)  
 أي فهو برقوله وعكسه (قوله بان المراد بالفعل الجنس) أي لا خصوص الفعل الواقع منه حتى يتقيد بان الضرب بخصوص  
 الحد المقصده (قوله وبما لو هذه) أي فهو الفعل هنا وهو مقصود في (قوله فلاذ قد) أي ان ظالم (قوله به الكلام) أي  
 هو الكلام (قوله غير الفعل) لا يخفى انه ليس هما الا الكلام المهد به والتأثير به ليس فخلافاً هو الفعل الذي الكلام غيره  
 فتح أقول ويمكن الجواب بان المراد بقوله وهو غير الفعل الواقع به ان الكلام الذي صدر من المهد بغير الفعل المالك الذي يقع  
 من الجانب كالضرب بالسيف وليس المراد ان المهد به ومنه فعل يتعلق بالمعنى عليه غير الكلام بل المراد ان هذه صورة قصد  
 فيها الشخص ولم يقصد فيها فعلاً أصلاً ومن ثم رد بان مثلاً هذا الكلام قد يقتل بالفعل والشخص فم مقصود ان (قوله ند  
 يملك عادة) عبارة الروض صريحة في ان التهديد اذا نشأ منه الموت لا يضمن صريح بذلك في باب موجبات الدية قال شارحه لانه  
 لا يفيض الى الموت ولا ينافيه ما ذكره الشارح به لاننا لا نعلم ان المهد به الموت لا يضمن صريح بذلك في باب موجبات الدية قال شارحه لانه  
 الشخص ولا يلزم اعتمادهما بقضيه من الحكم الخالف شافي شرح الروض (قوله منزلة لظروف الخ) يعني عن ذلك ان ارادنا الشخص  
 في قهر رب العمد الانسان المصوم بقهره ما سيعلم والتقدير حينئذ قصد الانسان المصوم باعتبار انه انسان مصوم فتح

مع باب السرية خارج عن الفعل والموصوف بقبلة القتل اشباه الفعل وبأن الفعل مع السرية لا يقال فيه يقتل غالباً اذ مع وجود السرية يستحيل تخلف القتل بل هو معها اقل ولا بد أن آخر ما ذكره ولا يخفى ان هذه المنازعة تنأى في الجواب عن الاشكال الاول بالنسبة لاحتشابه (قوله بخلافه بقصد اصابة واحد) أي فهو شبه عمد كما يعلم مما يأتي في شرح

(قوله بما يقتل) وكذا القول غالباً حيث لم يقصد عينه على ما صرح في قوله بخلافه بقصد اصابة واحد فراقين العام والمطلق (قوله أومع خفتاً) أي أو ثقلاً مع كثرة الشباب (قوله ومنه) أي من شبه العمد (قوله نضوا) أي تصبغوا (قوله وكالتوالي) أي في كونه عمداً (قوله نعم لو كان أوله) أي الضرب (قوله لا اختلاط شبه العمدي) هل يوجب هذا نصف دية شبه العمد اخذاً بما يأتي في شرح والاملا في الاظهر وقوله فلا قد يشكل عليه قوله الا في وعلم الحائس الحال فعمد لان أول الضرب الذي ايجع له نظير ما سبق من الجوع والعطش وهو هنا علم لانه ضارب انتهى فتح وقوله هل يوجب أقول

القياس الوجوب (قوله ولا يرد وجه الورود انه يصدق عليه قصد الشخص والفعل بما يقتل غالباً مع انه خطأ (قوله صبره) هذا ممنوع منعاً واضحاً ولولا صبره في حكم غير القاتل غالباً كان له نوع قرب فح والصبر في صبره راجع لفعل الصادر منها وهو السبادة (قوله هزم) أي كبرض (قوله أو كبر وهو مسمومة) قيد في الكبير فقط (قوله بما يقتل غالباً) هذا هو المقيد (قوله اشتراطهم ذلك) الاشارة راجعة لقوله بما يقتل غالباً (قوله لان غوصها) علمه لا فرق (قوله وان انتفى عن ذلك) هو ورم ظاهره الرجم في جميع ما صرح من قوله يبدن نحو هو رم وما عطف عليه وهو شامل لما لو غرز في جادة عقب من الحرم ونحوه (قوله لذلك) أي لصديق حده عليه الخ (قوله عليه سيرة عرف) أي بخلاف الأكثر ان تسمى فتح أي فانه لا شيء به (قوله كبح صغير) أي يحل تغلب فيه السرية وهذا التصحح قوله ورد لان موته بالمرحاة المذكورة قريبة ظاهراً عن انه منها (قوله ولاديه) أي ولا كرامة أيضاً (قوله مالا وجود له أولى) قد يقال ذلك السبب يحتمل الوجود والاحالة عليه موافقة لاصل براءة الذمة وهذا السبب الوجود لم يعلم تأنيده فلا تحكم فتح قوله براءة فاقية (قوله في شرح الروض بكسر الفاء ومعهم مع اسكان اللام فهما فتح (قوله بغير مقتل) أي فان تأخر وتأم حتى ماذ نعضوا ولا قسمه (قوله وقياس ما صرح) أي من غير زلاره بغير مقتل فانه في حد ذاته لا يقتل غالباً لكن ان تألم حتى مات فعمد والاسم على ما صرح (قوله ما يقتل نادراً كذلك) أي شبه النصف

من لم يقصده (وان قصد هماً) أي الفعل والشخص وان لم يقصد عينه بل وان ظن كونه غير انسان (بما يقتل غالباً شبه عمد) ويسمى خطأ عمداً وخطأ خطأ شبه عمد سواء أقتل كثيراً ام نادراً كضربة يمكن عادة احواله المهلاك عليها بخلافها بنحو قول أومع خفتاً جاداً فهدر (ومنه الضرب بسوط أو عصا) حفيظين بالاولى ولم يكن يقتل ولم يكن يبدن الضرب نضوا ولم يقتل بنحو حراً وبرد أو صغراً والافصد كالخوفه ضعيف وتأم حتى مات اصدق حده عليه وكالتوالي ما لفرق وبقي الم كل ما بعده نعم لو كان أوله مباحاً فلا قد لا اختلاط شبه العمد به ولا رد على طرده التفرع برضوه فانه انما جعل خطأ مع صدق الحد عليه لان نحو الرأقدام له الغنى قصده ولا على عكسه قول شاهد بن رجاء قال لم يعلم انه يقتل بقولنا فانه انما جعل شبه عمد مع قصد الفعل والشخص بما يقتل غالباً لان خفاء ذلك عليه ما مع عدم هاهنا بغير قاتل غالباً وادان تقررت الحدود الثلاثة (فلو غرزارة) يبدن نحو هو رم أو نضوا أو صغيراً وكبيراً وهي مسمومة أي بما يقتل غالباً إذا من اشتراطهم ذلك في سقيته له وبحمل الفرق لان غوصها مع السم يؤثر مالا يؤثره الشرب ولو بغير مقتل أو (بقتل) بفتح التاء كدماغ وعين وحلق وخالصة وأحليل ومثانة وعجان وهو ما بين الحصىة والدر (فعمد) وان انتفى عن ذلك ألم وورم اصدق حده عليه نظراً لخطر الحمل وشدة تأثره (وكذا) يكون عمد اغرزها (بغيره) كاليف وورك (ان تورم) ليس بقيد كاصرح هو به (وتأم) تأماً شديداً دام به (حتى مات) لذلك (فان لم يظهر أثر) بان لم يشد ألم أو اشتد ثم زال (ومات في الحال) أو بعد زمن يسير عرفاً بما يظهر (شبهه عمد) كالضرب بسوط خفيف (وقيل عمد) كبحر صغير ورد نظمو والفرق (وقيل لا شيء) من قصاص ولادية احواله للموت على سبب آخر ورد بانه تحكم اذ ليس مالا وجوده أولى محاله وجود وان خف (ولو غرزها فمالياً لا يؤلم بكجادة عقب) فمات (فملاشي بحال) لان الموت عقبه موافقة قدر وخرج بمالا يؤلم ما لو بالغ في ادخاله فانه عمد وبإبانة فلقه لم خفيف وسقي سم يقتل كثيراً لا غالباً كمرزها بغير مقتل وقياس ما صرح ان مائة تسل نادراً كذلك (ولو) منه مسدح لافصد أو ندخ

عليه وهو شامل لما لو غرز في جادة عقب من الحرم ونحوه (قوله لذلك) أي لصديق حده عليه الخ (قوله عليه سيرة عرف) أي بخلاف الأكثر ان تسمى فتح أي فانه لا شيء به (قوله كبحر صغير) أي يحل تغلب فيه السرية وهذا التصحح قوله ورد لان موته بالمرحاة المذكورة قريبة ظاهراً عن انه منها (قوله ولاديه) أي ولا كرامة أيضاً (قوله مالا وجود له أولى) قد يقال ذلك السبب يحتمل الوجود والاحالة عليه موافقة لاصل براءة الذمة وهذا السبب الوجود لم يعلم تأنيده فلا تحكم فتح قوله براءة فاقية (قوله في شرح الروض بكسر الفاء ومعهم مع اسكان اللام فهما فتح (قوله بغير مقتل) أي فان تأخر وتأم حتى ماذ نعضوا ولا قسمه (قوله وقياس ما صرح) أي من غير زلاره بغير مقتل فانه في حد ذاته لا يقتل غالباً لكن ان تألم حتى مات فعمد والاسم على ما صرح (قوله ما يقتل نادراً كذلك) أي شبه النصف

قول المصنف وان قصد المالح (قوله وهذا مثال المحذوف) أي الذي قدره بقوله قصد هما ولك ان تقول ان المثل يتعلمه لان قوله فان فقد قصد أحد هما يصدق مع فقد قصد الآخر (قوله وانه قصد) فيه تأمل كقائه سم (قوله وان لم يقصد عينه) يعني مينا يطابق ماحر (قوله وكثرة الثياب) لعل المراد ويخالفها أي مطلق الضربة مع كثرة الثياب والافقه ومهما مشكل سم (قوله وتصويره) أي العكس (قوله وورد أيضا بان مثل هذا الكلام الخ) كان المناسب في الرد ان يقول رد

(قوله أو عراه) أي ومنه الطلب لما يتدبأ به (قوله أو عراه) المناسب لما قبله أن يقول أو تمر به لكنه قصد التنبيه على جواز اللغتين وبعبارة المختار وروى عن من ثيابه بالكسر عري بالاضم فهو عار وعريان والماء عريانة وما كان على فعلان فؤوته بالماء وأعرأه وعراه تعرية (قوله أو بردا) أي أو صبغ نفس مثلامن الدخان أو زف الدم من منع الصل (قوله بالثنتين وسبعين ساعة) فح ما المراد بالساعة هنا انتهى أقول المراد بها الظلمة وجملة ذلك ثلاثة ٧ أيام بياها (قوله ان الزجر) واسمه

عبد الله لانه المراد عند الاطلاق (قوله خمسة عشر يوما) عبارة الدمري سبعة عشر يوما (قوله لان كل نضو كذلك أي بتأثير ز الابر (قوله فبعد) وقع السؤال عما لو منه البول شات هل يكون عدا موحيا لا قود كالمحسبه ومنعه الطعام أو الشراب والطلب أولا كالمواخذ طعامة وشرابه بمقار شات لانه لم يحدث فيه صنعا أقول الظاهر في هذه التفصيل كان يقال ان ربط ذكره بحيث لا يمكنه البول ومضت عليه مدة يموت مثله فيها غالبا فهو كالمحسبه ومنعه الطعام أو الشراب والطلب أولا كالمواخذ طعامة وشرابه بمقار شات لانه لم يحدث فيه صنعا أقول

عليه شات أو (حبسه) كأر أغلق عليه بابا ومنعه الطعام والشراب (والطاب) لذلك أو عراه (حتى مات) جوعا أو عطشا أو بردا أو منعه الاستقلال في الحر (فان مضت مدة) من ابتداء منعه أو عراه (يموت مثله فيها غالبا لجوع أو عطشا) أو بردا أو يختلف باختلاف حال المحبوس والزمن قوة وحواضدهما وحده الأطباء الجوع المهلك غالبا بالثنتين وسبعين ساعة متصلة واعتراض الوباء لهم عواصلة ابن البربري الله عنهما منذ خمسة عشر يوما مرد بانهم أثار من حين الكرامة على ان التدرج في التقايل يؤدي لصبر نحو ذلك كثيرا ويحبه عدم اعتبار ذلك ولو بالنسبة ان اعتاد ذلك التقليل لأن العبرة في ذلك بعامن شأنه القتل غالبا ولا ينافيه اعتبار نحو نضو كما مر لان كل نضو كذلك وليس كل معتاد للتقليل يصبر على جوع ما يقبل غالبا كما هو ظاهر (محمد) حالة الهلاك على هذا السبب الطاهر وخرج بحسبه ما لو أخذ بمقارته أو لمسه أو ماءه وان علم هلاكه به وعنده ما لو امتنع من تناول ما عده وعلم به خوفا أو حزنا أو من طعام خوف عطش أو من طلب ذلك أي وقد جوز اجابته لذلك فيما يظهر فلا قود بل ولا ضمان حيث كان حر الان لم يحدث فيه صنعا في الاول وهو القائل لنفسه في البقية قال الفوراني وكذا لو أمكنه الحرب بلا مخاطرة فتركه اما لا يقرب فيصنعه باليد وأخذ الاذرى من قولهم لانه لم يحدث فيه صنعا بان قضيته انه لو أغلق عليه بيتا هو جالس فيه حتى مات جوعا لم يصنعه وفيه نظر ممنوع لانه في أخذ الطعام منه ممكن من أخذ شيء بخلافه في الحاس بل هي داخله في كلامهم وقوله هذا في مقارته يمكنه الخرج منها اما الدام يمكنه لعواصم أو لماتته ولا طارق في ذلك الوقت فالتصحر وجوب القود للمحبوس مردود بخالف لاجل مهمهم (والا) بان لم تقض تلك المدة ومات وهو بالجوع مثلا لا بنضو هدم (فان لم يكن به حرج وعطش) أي أو عطش (سابق) على حبسه (فحسبه عمد) وعلم من كلامه السابق انه لا بد من مضي مدة يمكن عادة حالة الهلاك عليها قيام هجوم والا هنا

مثلا كان راقبه وقال ان بلب قتلتك فهو كالمواخذ طعامة في مقار شات لانه لم يحدث فيه صنعا وينبغي ان من العمد أيضا ما لو أخذ من العوام جرابه مثلاما يتمد عليه في العوم وانه لا فرق بين علمه بان يعرف العوم أم لا (قوله وان علم) يقصد انه لو طالت المقارعة وكان لا يخرج منها الا بعد مدة يموت مثله فيعلم يصنعه لكن قال الاذرى في هذه المنهج الصانع ثم رأيت قوله وقوله هذا في مقار الخ (قوله في الاول) هو قوله ما لو امتنع من تناول ما عده (قوله وكذا لو أمكنه الحرب) أي لا ضمان (قوله اما لا يقرب) محترز قوله حيث كان حرا (قوله وفيه نظر) من كلام الاذرى (قوله ممنوع) لكن قد يرد ما قاله الاذرى ما أفهمه قول المصنف أولا والطلب لذلك من أنه اذا لم يمنعه من الطلب لا قصاص عليه (قوله بل هي داخله) كلامهم أي فيصنع (قوله وقوله) أي الاذرى (قوله مردود) أي فلا قود قياس ذلك انه لو قطع على أهل قعدة ما عجزت عادتهم بالشراب منه دون غيره فصاروا عطشا انه لا قصاص لا ميسبل من الشراب من غير رلو شدة فان تدر ذلك ليس من المانع لواء (قوله وهو) أي الموت



بأن المراد بالفعل ما يشعل الكلام ومثل هذا الكلام قد يقتل غالباً (قوله به) أي بالعمد (قوله وهي مسفومة) أي في الكبر فقط (قوله بسبب آخر) عبارة الصفة على سبب آخر (قوله أو برداً) ينبغي أو حرّاً (قوله باثنين وسبعين ساعة) أي فلكية فهي ثلاث أيام لياليها (قوله وليس كل معتاد لاقتل الخ) قال الشهاب سم الجوع المعتاد لا يقتل غالباً (قوله وأخذ الأذرى من قولهم

(قوله فيجب نصف دينه) أي دينه شبه العمد ٨ (قوله وهو جاهل مرضه) أي فيضينه ضمان عمده (قوله وهي) أي المباشرة

(قوله والاول) أي السبب غير مراد (وان كان) به (بعض جوع وعطاش) الو او بمعنى أركامه سابقاً (وعلم الحاسب الخال فعمد) لشمول حد السابق له اذ الفرض ان مجموع المدين بلغ المدة المقاتلة وانها مات بذلك كعلم من كلامه (والا) بان لم يعلم الحال (فلا) يكون عمداً (في الاظهر) لا انتفاء قصد اهلاكه ولم يأت بهلاك بل شربه فيجب نصف دينه لحصول الهلاك بالامرين والثاني هو عمد فيجب القود لحصول الهلاك به كالضرب المرض ضرر يهلكه دون الفصيح وهو جاهل مرضه ورد بان الضرب ليس من جنس المرض فيمكن احواله الهلاك عليه والجوع من جنس الجوع والقود والذى يتعلق منه نصفه لا يمكن احواله الهلاك عليه حتى لو ضعف من الجوع فضر به ضرر يقتل مثله وجب القصاص (ويجب القصاص بالسبب) كالباشرة وهي ما أثر في التلف وحده والاول ما أثر فيه فقط ومنه من ضوضو الطعام السابق والشرط ما لا يؤثر فيه ولا يحصله بل يحصل التلف عنده بغيره ويتوقف تأييد ذلك الغير عليه كالخمر مع التردى فان الموت هو التفتى جهة المحقرة والحصول هو التردى فيها المتوقف على الخمر ومن ثم لم يجب به قود مطلقاً وسيعلم من كلامه ان السبب قد يعلم او عكسه وانها قد يعتدلان ثم السبب اما حسي كالاكره واما عرق كتقديم الطعام المسموم الى الضيف واما شرعي كشهادة الزور (فلا تشهد) على آخر (بقصاص) أي موجهه في نفس او طرف او برءة او سريرة (فقتل) او قطع بأمر الحاكم بينهما اتم ما (ثم رجعا) عنها ومثلهما المتركبان والقاضى (وقالوا تعمدنا) الكذب فيها وعلمنا انه يقتل بها اوقال كل تعمدت الكذب اوزادوا على حال صاحبي (ثم وجها القصاص) فان عني عنه فده مغاظة لتسليمهما الى اهلاكه بما يقتل غالباً وموجهه من كذب من الرجوع والتعمد مع العلم لا الكذب ومن ثم لو تيقنا كذبهما بان شاهدنا المشهود بقتله حيا فلا تقصاص لجواز عدم تعمدهما ولو قال أحدهما تعمدت وأنا وصاحبي وقال الآخر أخطأت أو أخطأنا أو تعمدت وأخطأ صاحبي قتل الاول فقط لانه المقر بموجب القود وحده فان قالا لم تعلم انه يقتل بقولنا بل ان أمكن صدقهما اقر به عدهما بالاسلام أو نفيهما بياديه بعدة عن الملاء قال البلقيني أو قالا لم نعلم قبول شهادةتنا لوجود أمر فينا يقتضى ردّها والحكم قصر في اختيارنا فتجب دية شبه العمد في ما لم نعلم انه صدقهم العاقلة (الا أن به ترف الولى يعلمه) عند القتل كفى المحرر (بكذبهما) أي شهادة ما لا قود عليهما بل هو الأدب المفظة عليه وحده لا تقاطع تسببهما والجباة هما علمه قصاراً شرطاً كما هو المصطلح مع القاتل واعترافه بعلمه بعد القتل لا أثر له فيقتلان واعتراف القاضى به كذبهما حين الحكم أو القتل موجب لقتله ايضاً رجعا لم لا يحمل ذلك كله ما لم يترف وارث القاتل بأن قد لا حتى ولو رجع الولى والشهود فسيأتى في الشهادات ونخرج بالشاهد الراوى كالأشككت قضية على حاكم فروى له فيها خبراً فقتل به الحاكم آخر ثم رجع

لا متقبل أخطى وعدم التعمد ولا ينبغي عدم مساعدة العبارة عليه (قوله الا قصاص) وعلى القاتل دية الراوى حمد في ذلك أي في شرح قول المصنف ولو اتفاه في ما عتق فالتعنه حوت الخ (قوله قتل الاول) أي من قال تعمدت أنا زعماني (قوله في ما لم) أي العمود (قوله ان نصدقهم) أي فان صدقهم فالدية على العاقلة (قوله واعترافه) أي الولى (قوله بعه يقتل) حقيقة قلته (قوله ما لم يترف وارث القاتل) أي القاتل الاول وهو الذي قتلناه بشهادة اليقنة

(الخ) لا ينفى ما في هذه العبارة (قوله وعلم من كلامه السابق الخ) انظر ما وجهه (قوله بل شبهه) معطوف على هذا في قوله فلا يكون عمدا (قوله ورد بان الضرب ليس من جنس المرض الخ) فيه ما فيه كما قال الشهاب سم اذا المخطئ كون المصلحة حصل بالجمهور ولا شك انه حصل به في المشتكين الا ترى انه لو كان محصيا في مسئلة المرض لم يقتله ذلك الضرب وأما كونه من الجنس أو من غيره فهو أمر طردي لا يدخل له في ذلك فتأمل (قوله والقدر الذي يتعلق به نفسه) يتأمل (قوله يظنها) أي

(قوله فلا قصاص) أي ولادة وان لم يكن أهلا للرواية وكذا القاضي لا قصاص عليه حيث كان أهلا لا أخذ من الحديث بان كان مجتهدا أو لا اقتض منه (قوله وتباسه كما أتت به الخ) أي في عدم وجوب شيء عليه (قوله فأنشأ بالقتل) أي لو قال تقتل تكسبت الكذب وعلمت انه يقتل بان أتت (قوله ثم رجع) أي الفخ (قوله أو مجنوننا) أي وليس له تمييز كما يعلم من كلامه الآتي (قوله لانه ألباه إلى ذلك) أي لان الضيف بحسب العادة يأكل مما يقدم له وهو لكونه غير مجيز لا يفرق بين حالة الاكل وعدمها فكان التقديم له ألباه

عاديا قوله وقول الشارح مبتدأ خبره قوله أي وان لم يقل كان مراده من هذا ان ليس المقصود من الغاية جعله أولى بالحكم مما قبلها بل المراد به مجرد التعميم والا فمجرد هذا التقدير لا يرفع السؤال فان من جعله غاية قدر ذلك لكنه اعتبر كون الغاية أولى بالحكم وهو محل المناقشة (قوله فليؤثر تقريره) أي لم يؤثر اهلاكه حتى يجب القصاص فاكفى في التأثير بضعف تأثيره بالبدية (قوله لليهودية) أي لا دليل في قتله المذكور على وجوب القصاص (قوله التي سمته) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله

الراوى وقال تكسبت الكذب فلا قصاص عليه كما نقل في الروضة كصلها قبل الدنان عن الامام وغيره خلافا للبغوى في فتاوىه بوقايته كما أتت به بعض المتأخرين ما لو استغنى القاضي شخصاً فأنشأ بالقتل ثم رجع (ولو ضيف بمسوم) يعلم كونه يقتل غالبا (صيا) غير مجيز كما يقدره الامام وغيره ونقله الشيخ أبو حامد عن الص (أو مجنوننا) أو أعجميا يرى طاعة أمره فأكله (فان) منه (وجوب القصاص) لانه ألباه إلى ذلك سواء قل له هو مسوم أم لا وقول الشارح وان لم يقل هو مسوم أي وان لم يقل المضيف لو لم اعند مطا البتة للقصاص هو مسوم فوجب القصاص عند قوله هو مسوم بالاولى على ان جماع من أئمة العربية قروا ان الغاية تكون معطوفة على تقييد ما بعده هاتفتك بذكر كلامه يجب القصاص سواء قل هو مسوم أم لم يقل اما المميز وكما بالغ وكذا المجنون له تمييز كما قاله البغوى (أو بالتساعا قلا ولم يعلم حال الطعام) فأكله فانت (قدية) شبه العمد لتناوله له باختاره فلم يؤثر تقريره (وفي قول قصاص) لتغيره كالأكرام ورويان في الأكرام الجسادون هذا ولا دليل في قتله صلى الله عليه وسلم لليهودية التي سمته بحسب راي امامات بشرضى الله عنه لانهم لم تصيغوه بل أرسلت به اليهم وبغرض التعنيف فأرسلوا معه قطع فاعها كالمسك مع القاتل وبغرض انه لم يقطع فقدم رجا به المجانلة هنا بخلافها مع اليهودى السابق فريضة على انه قتلها لتعنيف العهد بذلك على ما يأتي آخر الجزية لا لاقدود تأخير موت بشر بعد اهله فلو تحقق عظم الجنابة التي لا يليق بها العفو عندئذ لا يقتلها اذا مات والحاصل انها واقعة حال فعليه محمولة فلا دليل فيها (وفي قول لا شيء) تنبيه الباشرة ورد بان محل تطبيقها حيث اضمحل السبب معها كالمسك مع القاتل ولا كذلك هنا اذا علم فهدر لاهلاكه نفسه (ولو دس معها) بثلاث أوله (في طعام شخص) يميز أو بالخ على ما مر (الغالب أكله منه فأكلها جهلا) بالحال (ففى الاتوال) فعليه بدية شبه عمدا على الاظهر ما مر وخرج بقوله في طعام شخص ما لودسه في طعام نفسه فأكل منه آخر عاذته الدخول عليه فانه يكون

3 نهاية صانع لانها عملة لقوله ولادليل (قوله فالرسول) أي الذى أرسلته بالشاء (قوله فورثة) أي حيث لم يقتلها بمثل الدم الذى قتلت به فسألت له انه قتل بمثل السم الذى قتل به ما لم يكن مهر يابنعم الغسل والظهاران ما هنا لم يكن هويروا ومن ثم تأخر موت بشر مدة عن أكل السم (قوله لنقصها العهد) أي لا كونها ضيفت بالمسوم (قوله وتأخيرها) أي تأخير قتلها (قوله فلا دليل فيها) لان من قواعد امامنا رضى الله عنه ان وقائع الاحوال اذا نظرت اليها الاحتمال كماها ثوب الاجال وسقط بها الاستدلال (قوله مما بثلاث أوله) لكن الانقص الفخ وبليه الضم وأرادوها الكسر نبيه عليه البرهان الخاطي في حواشى الشفاء (قوله يميز) انظر لو كان غير مجيز ثم رأيت في فم لم يميز حكم غير المميز هل هو وجوب القصاص كالمضيفه نتهى ومفهوم الشارح وجوب القصاص (قوله فأكله) أي من غير تقدم له من صاحب الطعام ومن التقديم وضع السفرة بنفسه على وجه تنضى العادة فيه أنه أذن في الاكل لتغيره به عرفا ما لوروده غير متبادر منه فالصانع على الواضع دون المالك ولو بصره أخذ مما تقدم من أن تقديم الرسول قطع عمل اليهودية

البيان: مرة (قوله لا الكذب) أي وحده (قوله بعلمه) متعلق بانقطاع (قوله بعد القتل) متعلق بعلمه (قوله معطوفة على نقض ما قبلها) أي والذي بعدهما يمتلئ هو مسموم فنيقضة قال هو مسموم بصار التقدير قال هو مسموم وإن يمتلئ هو مسموم وهو مرادف لقوله سواء أقال الخ وغرض الشارح من هذا التقدير أن المناسب في الغاية أن يقول وإن قال هو مسموم لأن الخطاب مع غير المميز أي فهذا القول لا يفيد في دفع القصاص في غير المميز أخذه في البالغ العاقل إلا في (قوله مامر) أي

(قوله معطوفا) أي سواء أئذ كله أو استوى الأمران (قوله وفيه سم) من تحته كلام القاتل (قوله ولادية) أي ولا كفارة أيضا (قوله وهو) أي الشارب (قوله وجب القصاص) أي على المكروه (قوله بخلاف العالم) أي الشارب العالم (قوله صدق) أي وعليه دية عمدا لأنه قصد الفعل والشخص بما يقتل غالبا ويحتمل أن عليه دية خطأ ثم رأيت ابن عبد الحق اقتصر على الاحتمال الثاني (قوله وادعى) أي المجر (قوله وجب القود) ١٠ عملا بالبين (قوله صدق بيئته) أي في أنه لا يقتل غالبا فعليه دية

تسبه عمد (قوله فشببه عمد) أي وإن كان المجر جرميا (قوله فالقود) أي وإن كان المجر بائنا عاقلا (قوله عليه) أي بوجوب القود على المكروه (قوله محمول على هذا) اسم الإشارة راجع إلى قوله لأعالم (قوله فلا ضمان عليه في النفس) أي وعليه ضمان الجرح (قوله بسكون غنيته) له في ضبط المصنف كذلك ولا فلا يتبع السكون بل يجوز الفتح مع التشديد في الخنار أغرقه غيره ففرق فهو منسرق (قوله فإن لم يمسسها) ظاهره وإن ظن الملقى منه أنه يحسن أو يوجه بأن الضمان من خطاب أوقع ولا يعتبر به علم بصفة الفعل وقباس مامر من شترط علم المصنف بكون السم يقتل غالبا أنه

هدر أو زاد على أصله الغالب أكله منه بعمال شرحين ولم يتعرض لها الاكثرون لأجل جريان الخلاف ليأتي القول بوجوب القصاص ولا قالوا بوجوب دية شبيه العمد مطلقا كإيمانه على ذلك لو أدرجه الله تعالى وأن وقع لكن من الشراح أنه احتج به عمال لو كان أكله منه نادرا فيكون هدرًا ولو قالوا لم يقل كل هذا الطعام وفيه سم فأكله ومات لم يجب قصاص ولادية كإيمانه عليه في الأم وجزمه الماوردى ولو أكره آخر على شربه وهو جاهل بكونه سمًا فشر به ومات وجب القصاص بخلاف العالم بذلك فإن ادعى القاتل جهله بكونه سمًا وكان بمن يغني عليه ذلك صدق والأعالم قاله المتولى أو بكونه قاتلا وجب القصاص حيث كان الأكل غير ميمز ولو قامت بينة بأن ما أوجره من السم يقتل فالسوادى عدمه وجب القود فإن لم تكن صدق بيئته ولو أوجر شخصًا سمًا لا يقتل غالبا فشبهه عمدًا أو يقتل مثله غالبا فالقود وكذا أكره جاهل عليه لأعالم وكلام أصل الروضة هنا محمول على هذا (ولو ترك المجر وجرح مهلكًا فمات وجب القصاص) لأن البرغ غير موثق به وإن جاز من ثم لو تركه صب القصد الجني عليه به فلا ضمان عليه في النفس لأنه القاتل لنفسه وسأى في قبيل الختان حكم تولد الهلاك من فعل الطبيب (ولو ألقاه) أي المميز القادر على الحركة كما هو ظاهر (في ماء) جازا أو أركد من اقتصر على الثاني أراد به الغثيل (لا بعد مغرقا) بسكون غنيته (كنسب) يمكنه الخلاص منه عادة (فكث فيه مصطبعا) مثلا بخار الذل (حتى هلك فهدر) لا ضمان فيه ولا كفارة لأنه المهلك لنفسه ومن ثم وجبت الكفارة في تركه أما إذا لم يقصر بذلك لكونه ألقاه مكتوفا فمات لا فعمد (أو) في ماء (مغرق) مثله (لا يلخص منه) عادة كلعنه وقت هجرته فعمد مطلقا أو (الاسباحة) بكسر أوله أي عوم (فلم يحسنها أو كان) مع إحسانها (مكتوفا أو زنا) أو صغافه هلك (فعمد) لصدف حده حينئذ عليه (وإن منع منها) وهو يحسنها (عارض) بعد الإلقاء (كبح وموج) فمات (فشببه عمد) أو قبله فعمد لأن القاءه فيه مع عدم تمكنه منه مهلك غالبا (وإن أمكنه فتركها) خوفا أو عنادا (ولادية) ولا كفارة (في الأظهر) لأنه المهلك لنفسه إذا أصل عدم الدهشة ومن ثم (زمته الكفارة) والناسي يجب له دية فقتلته من السباحة دهشة وعارص باطل (أو) القاء (في نار) يمكن الخلاص منها (فكث في) وجوب (الدية القولان)

لوطن ذلك لم يجب قصاص بل يجب دية خطا نظير ما مر عن ابن عبد الحق في جرحه ولو أضر صغيرا يستحق أظهرها له ما هو وقع في الماء ومات فإن كان عجزا يستعمل في مثل ذلك هدر ولا ضمانه عاقلة الأمر ولو قرص من يحمل أي من الإنسان أو دابة رجلا فضره وسقط المحمول فكأكرهه على الرأى انتهى والد الشارح على شرح الرض (قوله أو قبله) أي قبل الألفاء (قوله ومن ثم زمته) أي زمت من أمكنه التخلص فتركه الكفارة لقتله نفسه (قوله وعارص باطل) أي خفي (قوله أو ألقاه في نار) في جرحه أو قبله أمرا أو نار أو تركت ولده الصغير عنده أو ذهب ففريق من النار واحترق بها فإن تركت بوضع عمد مقصود بتركه فيه ضئته والأفلا هكذا قاله بعض أهل اليمن وهو حسن من انتهى في والضمان بدية العمد

في قوله سواء الخ (قوله لأجل جريان الخلاف) عليه لقوله وزاد الخ (قوله ولو قال لما قل كل هذا الطعام وفيه سم) عبارة الروض  
ولو قال لما قل كل هذا الطعام ففيه سم لا يقتل فأكله الخ فقوله لا يقتل ساقط من نسخ الشراح ولا بد منه وعلم من القناه في  
عبارة الروض ان قوله وفيه سم من مقول القول (قوله فان ادعى القاتل) يعني المكره بكسر الزاء (قوله حيث كان الاكل  
غيره) يخرج رورابع في كلام غيره وقوله الا كل المناسب الشارب ١١ أو المتناول (قوله وصح ابن القطن  
استنباه) أي صححه انه

أظهر حالاً (ولا تقاصر في الصورتين) الماء النار (وفي النار) وكذا الماء ومن ثم استتبوا  
في جميع التفاصيل المذكورة (وجه) لو حو به كالأمكنة دواً بجره ويرد بظهور الفرق  
بالوقوف هنا لأم ما إذا لم يمكنه الخلاص لمطعمه أو نحو زمانة فيجب القود ولو قال الملقى كان  
يمكنه التخلص فأنكر الوارث صدق لأن الظاهر معه الماء النار مثال ولو ألقاه مكتوفاً أو به  
مانع من الحركة بالساحل فزاد الماء أعرفه فان كان يعمل تمليزاً فيه غالباً فسد أو نادراً  
فسد به أو لا يتوقع زيادة فيه فانفق سيل نادراً غطاً (ولو أمسكه) شخص (قتله آخر أو حفر بئر)  
ولو عدونا (فرداً فيها آخر) والتردية تقتل غالباً أو ألقاه من شاهق) أي مكان عال (فتلقاه  
آخر) بسيف (قتله) به نصين مثلاً (فلقصص على القاتل والمردى والقاد) الأهل (فقط)  
أي دون المسك والحافر والملقى لخبر في المسك صوب البقي أو ساهه وصح ابن القطن  
استنباهه ولقطع فسد له أثر عمل الأول وإن لم يتصور قود على الحافر لكن عليهم الأثم والتعزير  
بل والضمان في القن على المسك وقراره على القاتل أو ألقاه من كعبون أو سبع صار فلا  
أثر له لأنه كالأل والقود على الأول كما قاله ابن الرقعة كالألقاه يترأسها ضامن سبع أو حية  
أو مجنون وانما رفع عنه الضمان الحرفي لأنه لا يصح أن يكون آلة لغيره مطلقاً بخلاف أولئك  
فانهم مع الضرورة يكونون آلة لأمع عدمها ولا رد على المصنف تقدم صبي لهدف فاصابه سم  
وام حيث يجب القود على المقدم دون الرأى لا تنقذ ذلك بل إن كان التقديم قبل الرأى وعلمه  
الرأى فهو محض فيه لأن الضمان على الرأى فقط أو بعده فهو محض فيه أيضاً لأن المقدم  
حينئذ هو الباشر للقتل (ولو ألقاه في ماء مغرق) لا يمكنه التخلص منه فقتله ملزم قتل فقط  
لقطعه أثر الألقاه أو حرق فلا قود على الملقى لأمراً أنفاً (فألقاه حوت) قبل وصوله للماء  
أو بعده سواء أعلم ضراره أم لا لأنه إذا التقم فأما بالتقم بطبعه فلا يكون الأضارياً كما عمله  
أطرافهم (وجب القصاص في الأظهر) وإن جهله لأن الألقاه حينئذ يثقل فيه الهلاك فلا تقار  
للهلاك كالألقاه يترأسها نصل منصوب لا يعلم به بخلاف ما لو دفعه دفعا خفيفاً فوقع على سكين  
لا يعلمها فليهدية شبه عمد والثاني وهو من يخرج الرأى سبع من صورة الألقاه من شاهق يجب  
الدية لأن الهلاك من غير الوجه الذي قصد فانه شبهة في نفي القصاص ولو أقص من الملقى  
فقدف الحوت من ابتاعه ساهاً وجبت دية المقتول على المقتصد دية عمد في ماله ولا تقصاص  
لشبهة كالأقنى به والدردجه الله تعالى كالأشهادت بينة بموجب قود تقتل ثم بان المشهود  
بقتله حياً بجماع أنه قتل بحجة شرعية ثم بان خلافها (أو غير مغرق) فان أمسكه  
الخلاص منه ولو بسباحة فألقاه (ملا) قود بل دية شبهة عمد مالم يعلم أن به حوتاً لتقمه ولا  
فالقود كالألقاه أباه كما صرح به في الوسيطة (ولو أكره على) قطع أو (قتل) لنخص بغير

استنباهه) أي صححه انه

(قوله هنا) أي في مسئلة  
النار وقوله لأم أي في  
مداواة الجرح (قوله  
صدق) أي الوارث. يعني  
على القاعدة أنهم حيث  
أطلقوا التصديق ولم  
يقولوا معه بل أي كان  
محمولاً على التصديق باليمين  
وبكفنه يمين واحدة لأنه  
افتحلف على عدم قدرته  
على التخلص لآلى إن الملقى  
قتله وإن لم يرد دعواه  
عدم القسرة (قوله  
وتردية) أي والحال (قوله  
مكان عال) نفسير مراد  
ولا فالشاهق كأي المختار  
الجبل المرتفع أي أو الألقاه  
منه يقتل غالباً (قوله  
كعبون) حال من غير  
الأهل ليخرج به الحرفي  
الآتي (قوله والقود على  
الأول) لعله في غير الحافر  
لما صرح أنه لم يتصور قود  
على الحافر وقوله صار أي  
كل من المجنون والسبع  
أخذ من قوله الآتي  
ضامن سبع الخ قوله أو  
حية أو مجنون) أي فان

القصاص على الملقى (قوله وانما رفع عنه) أي المسك وما عطف عليه (قوله يكونون آلة) أي فيصم المجنون حيث لم يكن ضارياً  
و يمدد المقتول عند قتل الحية أو السبع فلا قصاص على المسك ولا دية ولا كفارة (قوله فقتله) أي مثلاً (قوله ملزم) أي  
للاحكام (قوله فلا قود على الملقى) أي رآى على الحرفي أيضاً (قوله وإن جهله) أي الملقى (قوله كالألقاه) أي فليهدية القود (قوله  
من غير الوجه الذي قصد) وهو الاغراق (قوله ثم بان المشهود بقتله حياً) أي فاه لا قصاص على الشاهد على المقتصد دية عمد في  
ماله (قوله مالم يعلم أن به حوتاً) أي فلو ادعى الولي علم الملقى بالحوت وأكتره صدق الملقى يمينه لأن الأصل عدم العلم وعدم الضمان

منه لا يرسل (قوله لكر عليهم الاثم والتعزيز) لا يعني ان هذا لا ينافي في الحافز على الاملاط (قوله والقود على الاول) أي في غير الحافز كاللاصقي (قوله الا يضرب شديد) أي يؤدي الى القتل كما يؤخذ من حواشي سم على المنهج فلتراجع (قوله أومأمورا امام) قال في الاثوار وليس المراد بالامام هنا المتسولين على الرقاب والاموال المميزين لهم كالسباع والمنتهبين لاموالهم كاهل الحرب اذا نظروا بالسجين بل المراد به العادل الذي لا يعرف منه الظلم والقتل بغير حق (قوله ولعدم تقصير

(قوله فأمره كالأكراه) نعم لا أثر لامر امام وزعيم بقائه حيث لم يعلم المأمور بطلبه فلا ضمان عليه ولا كفارة وان بان ظلمه انتهى كذا في نسخة ولعل صورته ان القاتل لم يتضرر سطوة الامم لئلا يخالف ما قدمه (قوله الا يضرب شديد) أي بحيث يخاف منه الهلاك كما يؤخذ من سم على منتهج ثم الاكراه هنا انما يحصل بالتهديد بالقتل أو غيره مما يخشى منه الهلاك ووافق ذلك ما نقله الدميري عن الرافعي ١٢ عن المعتبرين ان الاكراه لا يحصل الا بالقتل أو بما يخاف منه

حق قاتل هذا ولا تقتل قتله (فعلية) أي المكروه بالكسر ولو اماما أو متغلبا ومنه أمر خيف من سطوته لا اعتياده فعل ما يحصل به الاكراه لو خوف فأمره كالأكراه (القصاص) وان كان المكروه مضوحا ولا يتطرق الى ان المكروه متسبب والمكروه مباشر ولا الى ان شريك الخطي لا قود عليه لانه معه كالاتي اذا الاكراه ولولد اعية القتل في المكروه في دفع عن نفسه ويقصده بالهلاك غالبا ولا يحصل الاكراه هنا الا يضرب شديد فاقوله الا لاخو ولده وكذا على المكروه بالفتح حيث لم يكن أفعيما يتقوى بوجوب طاعة أمره أومأمورا امام أوزعيم بعامة لم يعلم بطلبه بأمره بالقتل (في الاظهر) لا يثارة نفسه بالقصاص كان كالاتي فهو كمنظر قتل غيره ليا كفه ولعدم تقصير المجني عليه والثاني لا قصاص عليه لمبررفع عن أمي اغطا والنسب ان وما استكرهوا عليه ولانه آلة لا كرهه فصار كالوضوء به وبقتل لا قصاص على المكروه بكسر الراء لانه منسبب بل على المكروه بفهمه فقط لانه مباشر وهي مقدمة محل الخلاف فيما اذا كان المكروه عليه غيري فان كان نيبا وجب على المكروه بفتح الراء القصاص قطعا كادل عليه كلامهم في المضطر وشمل كلامه ما اذا ظن ان الاكراه يبيحه وهو كذلك خلافا لما نقل عن البغوي من عدم القصاص عليه حينئذ (فان وجبت الدية) فهو خطأ أو عدم مكافأة أو عفو وهي على غير الخطي مغلفة في ماله وعليه تخفة على عاقبته (وزعت عليها) بالسوية كالشر بكن في القتل نعم ان كان المأمور غير مجرم أو أفعيما احتسب بالامر وان كان المأمور قسه فلا يتعلق بقرينة شيء بل له التصرف فيه ولو كان معسرا لانه آلة لمحضة (فان كفاه أحدهما فقط) كان أكره حرشا أو عكسه على قتل فن (القصاص عليه) أي انصاف في منهما وهو المأمور في الاول والآخر في الثاني وللوقو تخصيص أحدهما بالقتل وأخذ حصته من الدية من الآخر (ولو أكره بالغ) عاقل مكافئ (مرأها) أو صبي أو مجنوناً أو عكسه على قتل فقطه (فعل بالبالغ) المذكور (القصاص ان قلنا عهدها الصبي) والمجنون (عهده وهو الاظهر) ان كان له ما فهم فان قلنا خطأ فلا

التلف كالقطع والجرح والضرب الشديد بخلاف الطلاق فان الاكراه لا ينصرف في ذلك على الاظهر (قوله فاشافرة) أي كاتل والقطع (قوله أوزعيم) أي مأمور (قوله ولعدم تقصير المجني الخ) ولا خلاف في ائمه كالمكروه على الزنا وان سقط المدعيه لان حق الله يسقط بالشبهة ويباح به ببقية المعاصي قال ج وبالأولين ينقض عموم وما استكرهوا عليه وكتب عليه سم قوله ولا خلاف الخ والكلام في القتل المحرم لذاته وأما المحرم لغيره كقتل صبيان الكفار ونساءهم فيباح بالاكراه كما قاله ابن الرعة انتهى شرح الروض وقوله ويباح به ببقية المعاصي دخل فيها

القتل والاباحة لا تنافي الوجوب في الروض وشرحه ويباح بل يجب كما قاله الغزالي قصاص في وسطه ونقل ابن الرعة الاتفاق عليه اتفاق مال الغير وصيد الحرم ويضمنه أي كل من المكروه والمكروه المال والصيد والقرار على المكروه الآخر ويرى بتغلب أمر القتل والزوجته يضمن كل منهما قارا انتهى ونظير المراد بالاباحة التي لا تنافي الوجوب فانه ان اراد التبعير أشكل فإنه ينافي الوجوب بداهة فأنزل ولول المراد ان الفعل ليس محمولا فلا ينافي كونه واجبا (قوله فان كان نبيا) ولا يلحق به العالم ولو كان الامام العادل (قوله قطعا) أي حرمة النبي بالنسبة لغيره ولا يجب على غيره فدأه بنفسه (قوله كادل عليه كلامهم) أي في المضطر (قوله خلافا لما نقل عن البغوي) ويتعين جسه بعد تسليمه على ما اذا أمكن تخفة ذلك عليه (قوله وان كان المأمور قسه) والحال انه غير مجرم الخ (قوله أو عكسه) أي كان أكره فن حرا وقوله على قتل فن متعلق بالصورتين فيقتل الفن فيها أمرها كان أومأمورا

الحق عليه) أي يصرح المائل (قوله وهي على غير الخطئ) عبارة الصفه وهي على التعبد مغلطة في ماله وعلى غيره مخففة على عاقبته (قوله لم يتعلق برقمته شيء) أي والصورة انه غير محرم والقصاص على السيد (قوله أو صديقا) كأنه من عطف العام على الخاص (قوله ان كان له ما فهم) مثله في الصفه وهو ساقط في أكثر نسخ الشارح وكأنه تبديلكون عمده عمدا (قوله وأهله رأى الغزالي) عبارة الدمير وهو قول الغزالي (قوله في هذه الحالة) يعني اذا لم يزل على مثله اغالب (قوله والاقتلتك) ليس بقيد (قوله فان كان لا تدين عمدا) أي في القتل والقطع (قوله اذا كان المأذون) أي في مسئلة العبد (قوله أو بنفسه)

(قوله اما الصبي فلا قصاص) أي وعليه نصف دية عمده (قوله لان خطأه) أي المكره (قوله نتيجة) جواب عما قسمك به مقابل الاصح من انه شريك مخطئ وهو لا يقتل وحاصل الجواب ان خطأه ١٣ لما نشأ من اكراه التعبد ألقى بالنظر

للمكره واعتبر كونه آلة له  
فإنه يباح بالاكراه وكذا  
لا يبيع الزنا واللواط ويجوز  
لكل منهما دفع المكره عما  
أمكنه ويباح به شرب الخمر  
والإفطار في رمضان  
والخروج من صلاة  
الفرض ويباح به الاتيان  
بما هو كفر وقول أو فعلا مع  
طاعة بئنة القلب بالإيمان  
وعلى هذا فأوجه أمهها  
الأفضل ان ثبت ولا  
ينطبق بها والثاني الأفضل  
مقابلها صيانة لنفسه  
والثالث ان كان من العلماء

قصاص لانه شريك مخطئ اما الصبي فلا قصاص عليه بحال لان قضاء تكليفه ولو أكرهه على  
رعى شاخص علم المكره بالكسر انه رجل وظنه المكره بالفخ (صيد افراه) ذات  
(فالاصح وجوب القصاص على المكره) بالكسر لان خطأ نتيجة اكراهه جعل معه كالألة  
اذ لم يوجد منه ارتكاب حرمه ولا قصد فعل ممنوع يخرج عنه كونه كالألة والثاني لا قصاص  
على المكره أيضا لانه شريك مخطئ ورد بجار من التعليل ويجب على من ظن الصبي معثلا  
نصف دية مخففة على عاقبته في أوجه الوجهين كما يؤخذ من كلام الأوزار توجيه واستوجه  
الشيخ وان جزم ابن المقرئ بخلافه (أو) أكره (على رضى صيد) في ظنهما (قصاص رجلان ذات  
فلا قصاص على أحد) منه ما نطقه ما فعل في قائلهما الآية بالسوية (أو) أكره (على صعود  
شجرة) أو نزول بئر (فراق ومات نفسه عمدا) لانه لا يقصد به القتل غالباً وقضيه وجوب الآية  
على عاقبة المكره بكسر الراء وهو ما جزم به في التهذيب وهو الظاهر وان حكى ابن القطان  
في فروعه عن نص الشافعي انه في ماله (وقيل) هو (عمدا) وأصله رأى الغزالي وعليه فيجب  
القصاص لتسببه في قتله فاشبهه ما لو رماه بهم وحمل هذا القول اذا كانت الشجرة مما يزل  
على مثله اغالب اذ كره المصنف في نكث الوسيط فان تكن مما يزل على مثله اغالب  
بات القول المذكور وحينئذ فالقتيل بذلك محل الخلاف خلافا لما فهمه أكثر الشراح  
انه قيد لشبه العمدة فيكون في هذه الحالة خطأ فافهم هذا المقام (أو) أكره (مميزاً ولو أعجمياً) على  
قتل نفسه (أو) قاتل نفساً والاقتلتك قتلها (فلا قصاص في الأنظر) لان قضاء كونه أكرها  
حقيقة لاتخاذ الأمور به والخوف به فكانه اخذ القتل والثاني يجب تألوا أكرهه على قتل  
غيره ويجب على الأول على الآخر نصف الآية كما حرمه ابن المقرئ تبعا لأصله وهو المعتقد بناء على  
ان المكره شريك وان سقط عنه القصاص للشبهة بسبب مباشرة المكره قتل نفسه نعم لو  
أكرهه على قتل نفسه بما ينضن تعذيباً يندبدا كإفراق أو غثيل ان لم يقتل نفسه كان أكرها  
كما جرى عليه الزنا وما لا اله الا اني وان نازع فيه البليغي أما غير المميز فعلى مكرهه القود  
لانقضاء اختياره وبه فارق الأعجمي لانه لا يجوز وجوب الامتثال في حق نفسه وأما غير  
النفس كقطع يدك والاقتلتك فهو أكرها لان قطعها ترجى مع الحياة (ولو قال) حوشر

والا فافضل الثبات ويباح به اتلاف مال الغير وقال في الوسيط بل يجب وتبعه الحارث الصغير بخبره بالوجوب والمكره على  
تجاهد الزور وقال الشيخ عز الدين ينبغي ان ينظر فيما تقتضيه فان اقتضت قتلاً ألحقته به ديمري (قوله أو) أكره (منه) ولم انه  
لو علم من حال المكره انه لا يحقق ما هدد به لا يكون ذلك أكرها عليه ولو قيد المكره بالفخ وعلم من حال المكره بالكسر انه  
لا يريد قتل نفسه وانما أراد مجرد التهمك والاستهزاء بالمكره لم يكن اذا كانه ليس يأكراه يقتل المكره (قوله نصف الآية) أي  
دية عمدا أخذاً من قوله يتساءل ان المكره شريك الخ (قوله لان قطعها ترجى مع الحياة) يعني ما لو قال اقتل نفسك والا  
قطعت يدك والقياس انه ليس يأكراه أخذاً مما هو في ضابط الاكراه من انه لا بد في المكره به ان يتولد منه الهلاك عادة  
على ان الخوف به هنا دون المأمور به وقضية تعليل الشارح ان ذلك ليس يأكراه

أى نفس غير المميز وقوله في غير الاعمى أى اما هو فلا يقتل به اذهولا يجوز ووجوب الطاعة في حق نفسه كالم (قوله)  
 (قوله فالذهب انه لا قصاص) أى وعليه الكفار فو بى ما يقع كثيرا ان الحاكم يكسر شخصاً أو يكايه مثلاً ثم انه يطلب من  
 المتضرر حين عليه قتله للثمن عليه فهل اذا اصابه انسان وهون عليه بازهاق روحه بآثم أم لا فيه نظر والاقرب عدم الحرمة  
 لان في ذلك تخفيفا عليه بأسراع الازهاق وعدم تطويل الألم على ان موته بعد عدم سقوط عبادة (قوله بالاذن) هذا من تمام  
 التمسيل والمراد به دفع ما قد يتسبك به الثاني من انه يجب عليه لقصاص لان الحق فيه للوارث والمقتول اذن في اسقاط  
 ما لا يستحقه (قوله لاديه عليه) ١٤ أى القاتل (قوله ولو قال) حرأ وغيره (قوله والاقتلتك) وكذا ان لم يقتل والا

أو فن اقتلنى أو) اقتلتى والاقتلتك قتله (المقول له) فالذهب) انه (لا قصاص) عليه للاذن  
 له في القتل وان سبق بامتناله والقود يثبت للورث ابتداء كالدية ولهذا أخرجت منها ديون  
 ووصاياه والطريق الثاني ذات قولين فانهم يجب القصاص لان القتل لا يباح بالاذن فاشبهه  
 ما لو اذن له في الزنا فامتنه (والاظهر) انه (لاديه) عليه لان المورث اسقطها ايضا باذنه نعم  
 نازمه الكفارة والأذن في القطع يهدر وسرايته كما يأتى والثاني يجب ولا يؤثر اذنه ومحمل  
 ما تقرر في النفس فالو قال له اقطع يدى قطعها ولعت فلا دية ولا قود جزا ومحله اذا عاند  
 عسكره من دفعه بغير القتل فان قتله دفعا اتى الضمان جزا ولو قال اذنى والاقتلتك فقد فقه  
 فلا حد كما صور به في الروضة فان كان الاذن عبد لم يسقط الضمان وهل يجب القصاص  
 اذا كان المأذون له عبدا وجهان اظهرهما عدمه ولو أكرهه على اكره غيره على ان يقتل  
 رابعا فعلا اقتص من الثلاثة (ولو قال اقتل زيدا أو عمر) والاقتلتك (فليس باكره) فيقتل  
 المأمور به من قتلته منه لا اختيار له وعلى الأمر الاثم فقط ولو انشئت فتوحه أو عقر  
 يقتل غالبا أو حث غير مختار كعجمي يعتقد وجوب طاعة أمره على قتل آخر أو نفسه في غير  
 الاعمى أو ألقى عليه سباعا ضاراً يقتل غالبا أو كسفه في مضيق لا يملكه القصاص منه وأغراه  
 به فقتل به اصدق حد العمد عليه أو حية فلا مطلقا لانها تنفر بطبعها من الأذى حتى في  
 المضيق بخلاف السبع فانه يثب عليه فيه دون التسع نعم ان كان السبع المخرى في التسع  
 صار بأشديد العدو ولا يأتى الحرب منه وجب القود على العمد ولوربط سباعه أو دهليزه فهو  
 كلب عقوق ودعا صفا فترسه فلا ضمان لانه لا يفر من اختياره وبه فارق ما لو غطى برباط  
 غير مختار بخصوصه ودعا محمل الغالب انه يمر عليها أذا تاه فوقع فيها ومات فانه يقتل به لانه  
 تقرر والجاء يقضى الى المسالك في شخص معين فاشبهه الاكره بخلاف ما لو غطاها ليقع  
 به من عزم غير معين فانه لا يقتل لاتفاء تحقق العمدية مع عدم التعيين كما مر أما المميز  
 فقه دية شبه العمد

فخصس في اجتماع مباشرين اذا (وجد من شخصين معا) أى حال كونهما معقرنين في  
 زنى الجنابة بان تعارفا في الاصابة كاهو ظاهر ومحمل قول ابن مالك مخالفا للثالب وغيره  
 انها لا تدل على الاتحاد في الوقت كجميعا عند انقضاء القرينة (فعلان من هقان) للروح

فخصس في اجتماع مباشرين (قوله في اجتماع مباشرين) أى وما يتبع ذلك كما لو قتل مريضاً في الزرع الخ (قوله عند  
 انقضاء القرينة) أو القرينة قوله بعد وان أمناه الخ انفسد للترتيب الدال على ان ما قبله عند الاتحاد في الزمان (قوله من هقان)  
 (٣) قول الفقيه (قوله بل القود) وقوله (قوله فقط) عاتان الكماستان لم توجد في نسخ الشرح التي باهتينا ولعل محلها ما بين  
 بيني وبينه أربع دية يسقطها ضمانان

قتلتك (٣) (قوله بل  
 القود) أى بل يسقط القود  
 (قوله فقط) أى وتجب  
 في نفسه قيمته وفيما  
 دونها أرشيه (قوله فلا  
 مطلقا) ظاهره ولو كانت  
 شديدة الضراوة لكن  
 قد يشكك بما تقدم فيما  
 لو ألقاه في نهرها صار من  
 سبع أو حية أو جحش  
 حيث اعتبر في الحية ومن  
 الضراوة (قوله ولوربط  
 يابه أو دهليزه) نحو كلب  
 عقوق ومثله بل أوى  
 ما اعتقد من تربسة  
 الكلب العقوق (قوله  
 ولا ضمان) أى لا قصاص  
 ولاديه ولا كفارة لكن  
 التعبير بنفى الضمان قد  
 يشعر بوجوب الكفارة  
 فراجع (قوله بمجر غير  
 ميز) أى بخصوص ذلك  
 الغير والمراد أن لا يكون  
 لغير المميز المدعو غير  
 قاتل (قوله فانه لا يقتل)

لم يتعرض لضمان بالمسألة سم على حج (قوله أما المميز فيه دية شبه العمد) أى أو الفرص انه دعاه (مذفان)  
 والغالب مروره عليها وقد غطاها وكطية لعدم قطعيةها لكن لم يرها المدعو لعمى أو ظلمة انتهى سم على حج وينبغي ان  
 التعبير بالخائب في كلامه ليس بعيدا لان شبه العمد لا يشترط به ذلك بل النادر فيه كالغالب  
 فخصس في اجتماع مباشرين (قوله في اجتماع مباشرين) أى وما يتبع ذلك كما لو قتل مريضاً في الزرع الخ (قوله عند  
 انقضاء القرينة) أو القرينة قوله بعد وان أمناه الخ انفسد للترتيب الدال على ان ما قبله عند الاتحاد في الزمان (قوله من هقان)  
 (٣) قول الفقيه (قوله بل القود) وقوله (قوله فقط) عاتان الكماستان لم توجد في نسخ الشرح التي باهتينا ولعل محلها ما بين  
 بيني وبينه أربع دية يسقطها ضمانان

أوجه) أي أو ألتى عليه حجة (قوله فانه لا يقتل) وظاهر انه تعبدية وانظر أي دنية هي (قوله اما الممن) أي بدل غير الممن  
 في المسئلة المتقدمة فصل في اجتماع مباشرتين (قوله عند انتفاء القرينة) أي والقرينة هنا قوله فان انما رجل  
 الخ (قوله جان) أشار به الى ان الرجل ليس بقيد (قوله وهي المستقرة) الضمير يرجع الى المنفى والمعنى والحياة التي تبقى معها  
 ما ذكره الحياة المستقرة وسيأتى في الصيد والذباغ الفرق بين الحياة المستقرة والحياة المستقرة وحركة المذبح عاها  
 أوضح عاهاذا (قوله وذلك كاف) يحتمل ان الإشارة لحركة المذبح وهو التبادر من السياق ويحتمل انما الحياة المستقرة وهو

صفة فصلان وقوله مذفان صفة أخرى وقوله أو لا عطف عليه أي أو غير مذفين فهو من عطف الصفة ويطعن ان  
 بعضهم زعم انه لا يصح كون مذفان صفة فصلان لانه قسم الضمير الى المذفين وغير المذفين وانه يتعين كونه خبر بمحذوف أي  
 وهما مذفان أو لا انتهى وظاهر ان هذا خطأ لا سنده تقلا ولا عقلا لا مانع من وصف الشيء بصفتين متباينتين فتأمل  
 اه سم على ج (قوله وقد الجنة أولا) قال الشيخ عميرة يشترط في هذا الشئ الثاني أن يكون كل واحد لو انفرد لقتل انتهى  
 سم على منج واهل المراد انه اذا انفرد ممكن أن يقتل ولو بالسرابة ويدله التمثيل بقطع العضو فان كل على افراده  
 لا يسه قاتلا لانه تدبى الى القتل وقد تقدم في كلام الشارح ان قطع الاغلة مع السراية من العمد الموجب للعصاص (قوله  
 أوجرح من واحد) أي أو عضون واحد أو أعضاء كثيرة من آخر سم على منج ١٥ (قوله يجب عليهما القصاص) أي

فان آل الامر الى الدية  
 وزعت على عدل ومن  
 لا الجراحات (قوله وان  
 شككتا في تذييف جرحه)  
 أي الا ترى اه سم على  
 ج (قوله لان الاصل)  
 قضيته فهاته بالمال أو  
 قصاص الجرح ان أوجب  
 الجرح قصاصا كالموضحة  
 ان كانا مترابين فان تقارنا لم  
 يجب قصاص في الجرح  
 كما يأتي عن ج (قوله عدمه)  
 أي التذييف (قوله وبه  
 فارق) أي بقوله لان  
 الاصل عدمه الخ (قوله

مذفان) بالهمله والمجهه أي مسرعان للقتل (نحر) للوقفة (وقد) للجنة (أولا) أي غير  
 مذفين (كقطع عضون) أو جرحين أو جرح من واحد ومائة مثلامن آخر فشات منها  
 (قاتلان) يجب عليهما القصاص ادرب جرح له نكابة في الباطن أكثر من جرح فان  
 دنف أحدهما فقط فهو القاتل فلا يقتل الا ترى وان شككتا في تذييف جرحه لان  
 الاصل عدمه والقول لا يجب بالشك مع سقوطه بالشبهة وبه فارق نظير ذلك الآ في  
 الصيد فان المصنف يوقف فان اصابها والاقسم عليهما والاوجه وجوب ارض  
 الجرح على مقارن المذنب (وان انما جرح) أي أو صلبه جان (الحركة) مدحوب جان لم  
 يبق (فيه) ابصار ونطق وحركة اختيار وهي المستقرة التي يبقى معها الادراك ويقطع  
 بعونه بعد يوم أو أيام وذلك كاف في ايجاب القصاص لا المستقرة وهي التي لو ترك معها عاش  
 وما قيل من أن الاولى في التعبير اختيار بات انما يقبه ان علم تنوين الاوabin في كلام  
 المصنف والاجتهاد على عدم تنوينهما تنقيح بالادضافة فيهما (ثم جنى آخر فالاول قاتل)  
 لانه صيره الى حالة الموت ومن ثم أعطى حكم الاموات مطلقا (وبعض الثاني) له حكم  
 حرمة ميت وخروج بقية الاختيار ما لو قطع نصفين بقيت أحشاؤه باعلاء فانه وان تكلم  
 بتنظيم كطلب ماء ليس عن روية فان لم تبين حسوته عن محلها الاصل من الخوف فحياته

فان بان أو اصطالحا) أي هذا (قوله وحوب ارض الجرح) أي لافصاصه ج (قوله الى حركة مذبوح) عبارة الشيخ عميرة لوشرب  
 بها انتهى به الى حركة مذبوح فالظاهر انه كالجرح انتهى سم على منج ثم ظاهرا اطلاقهم عدم الضمان على الثاني انه لا فرق  
 في فعل الاول بين كونه عدا أو خطا أو شبهه محبل عدم الفرق بين كونه مضموما أو غير مضموما كالو انما سبع الى تلك الحركة  
 فقتله آخر ويشمر به ما ذكره عميرة فمن شرب بها انتهى به الى حركة مذبوح (قوله التي يبقى معها الادراك) ومنه يعلم ان  
 مثله من شل في موته بالطريق الاولى (قوله انما يقبه ان علم) أي من خط المصنف أو ازاله عنه (قوله تنوين الاوabin) هما  
 ابصار ونطق (قوله ومن ثم أعطى حكم الاموات) قضيه جوارحهم بزه وقتله حينئذ وفيه بعد ما يوجب تزوج وجنسه  
 حينئذ اذا انقضت عديتها كان ولدت عقب صبرونه الى هذه الحالة وانه لا يرب من مات عقب هذه الحالة ولا يملك صيد ادخل  
 في يده عقبها ولا مانع من التزام ذلك اه سم على ج وقول سم وانه لا يرب أقول ولا بعد أيضا على قياس ذلك انه تقسم  
 تركه قبل موته (قوله ويعبر الثاني) أي قسط (قوله له حكم حرمة ميت) الاصح في مثله التضييف بخلاف الحى فان الاصح  
 فيه التشديد ومنه قوله تعالى انك ميت وانهم ميتون الآية (قوله فان لم تبين حسوته) عبارة لختار وحسوة البطن بكسر  
 الجاء وضمها الماء البطن



المتبادر من العبارة (قوله وخرج بقيد الاختيار) المناسب ودخل (قوله فان لم تبين حشونه من محلها) لا يخفى ان هذا المختار بالنظر للظاهر هو عين ما احتز به عنه واعلان الشارح خطأ هنا في هذه السواددة مسئلة بمسئلة أخرى واصل ذلك انه في شرح الروض مثل ان فقد الادراك الاختياري عن قد نص في وتركت أحشاؤه في النصف الاعلى فانه وان صدر منه كلام أو حركة فسمّا اضطراريان وهو الذي عبر عنه الشارح بقوله وخرج بقيد الاختيار الى قوله ليس عن روية وأما الشهاب ج

(قوله الى عدلين خبرين) فلا يوجد أو وجد أو تعذر اهل نقول بالضم ان لا الاصل أو لافيه نظر ويحفل أن يقال يجب دية حدد دون القصاص لانه يسقط بالدية (قوله كخر بعد جرح) هو بفتح الجيم لانه مثال الفعل وهو مصدر ما الاثر الحاصل بالجرح فهو جرح بالضم وفي المصباح جرحه جرحا من باب نفع والجرح بالضم الاسم (قوله وهو) أي التزاع (قوله وتصرف فهو) أي المريض ومن عيشه عيش مذبح بجناية ١٦ (فصل في شروط القودم) (قوله وأراد به) أي اللطن (قوله

أو الإشارة) أي وان لم يطلع عليه وبعبارة الدمري في هذا المقام وهذا أي عدم القصاص على من ظن حرابته مما لا خلاف فيه الى قال واستترز هما ذالم بظنه فان عرف مكانه الى آخر ما ذكره يتعرض لخلاف لاني اللطن ولا في عدمه (قوله كأن كان عليه زى الكفار) أي الحرابين (قوله بدار الحرب) خرج به دارنا فتكون ردة (قوله واثبات اسلامه مع هذين) أي التزي والتظهير (قوله غير ردة مطلقا) بدار الحرب أو غيرها (قوله هذا كذلك) أي سبب اللطن حرابته مع بقائه على الاسلام (قوله أو محمل كلامه) أي تم في غير دار الحرب الخ وما هنا مقصور بدار الحرب فلا تساقض وان كان

مستقرة ورجع في شك في وصوله اليها الى عدلين خبرين (وان جنى الثاني قبل الانتهاء اليها) فان ذنبا كخر بعد جرح ثالثي فان لم تقطعه اثر الاول وان علم انه قاتل بعد ضروب يوم وعلى الاول قصاص العضو أو مال بحسب الحال (من عمد وضده ولا تظلم لسريان الجرح لاستقرار الحياة عنده (والا) أي وان لم يذنب الثاني أيضا ومات بها كان قطع واحد من الكوع وآخر من المرفق أو أوجاهه (فق تلاق) لوجود السراية منهما وهذا انظر قوله السابق أو لا الخ لان ذلك في العية وهذا في الترتيب (ولو قتل مريض في التزاع) وهو الوصول لا آخر رمق (وعيشه عيش مذبح وجب) بقتله (القصاص) ويورث من قريبه الذي مات وهو تلك الحالة لاحتمال استفرار حياته مع انتفاء سبب محال عليه المحلوك بخلاف ما صرح في الجناية لوجود السبب وبه يجمع بين كلامهما أما الاقوال كسلام وردة وتصرف فهو ما نساه في عدم محتمه أمنها ولو انتمعت جراحته واستمر مجموعا حتى هلك فان قال طبيبان عدلان انها من الجرح وجب القودم أو لا ضمان

(فصل في شروط القودم) وطأ لها بمسائل يستفاد منها بعض شروط أخرى كالإختي على التأمل اذا (قتل) مسلم (مسلمان كفره) يعني حرابته أو شك فيها أي هل هو حرابي أو ذى فذ كره اللطن تصور أو أراد به مطلق التردد أو الإشارة بخلافه كأن كان عليه زى الكفار أو رآه بظلم آلتهم (بدار الحرب) واثبات اسلامه مع هذين لان الاصح ان التزي يرميهم بغير ردة مطاقا وكذا تعظيم آلتهم في دار الحرب لاحتمال اكراه أو تضوهم وأما جمل الزا في الاول ردة مع ذكره له ههنا كذلك فله جوى على مقالة غيره أو على قصد مجرد التصور أو محمل كلامه في غير دار الحرب لما تقر في الثاني بل أولى (فلا تضام) لوضوح العذر (وكذا لا دية في الاظهر) وان لم يصعد حرابته لانه أسقط حرمة نفسه وثبوتها مع الشبهة محله في غير ذلك نعم يجب الكفارة جزا لانه مسلم في الباطن ولم تصدر منه جناية تقتضي اهداره مطلقا والثاني يجب الدية لثبوتها مع الشبهة وخرج بظن حرابته الصادق به ههنا وعدمه فانقر بما لو اتفق ظنهما أو عهدا فان عهد أو ظن اسلامه ولو يدارهم أو شك فيه وكان بدارنا لزمه القودم لتقصيره أو بدارهم أو يصفهم فهو دليل ضرر وشروط القودم بل الضمان عمل يحمل المسلم ومعرفة عينه فان لم يعرفه

ضيف في نفسه وقضية قوله وعلى كلامه في غير دار الحرب ان التزي يرميهم في دار الاسلام ردة والمخمد أو

خسلافه والجواب به لبعده على التزل وتقدر ان ردة فهو مخصوص بدار الاسلام (قوله وثبوتها) أي الذية (قوله أو شك فيه وكان بدارنا) أي وليس بصفتهم لما يأتي (قوله لمسامر) أي من قوله لوضوح العذر (قوله وشروط القودم) المتبادر ان هذا الشرط راجع لمالو عهدته بسلامه أو ظنه مطلقا أو شك فيه بدارنا لان هذه المذكورات هي التي اعتبر فيها وجوب القصاص وانته لوشك فيه وهو بدارهم فهو مطلقا عرف مكانه أو لا وكلام المنهج قد يقتضي خلافة ظن راجع وليأمن وفي الدمري ما وافق المنهج زعم انهم واحتز عماد المظنه فان عرف مكانه فكلوا فليز في دار الاسلام الخ قلنا في مقتضاه كلام الشارح غير مراد

فانه مثل له بمن قد بطنه أى شؤ وخرج بهض احشائه ثم قال بخلاف ما لو بقيت احشائه وكلها لمخلها فانه في حكم الاحياء لانه قد بعش مع ذلك كما هو مشاهد وهو الذى عبر عنه الشارح بقوله فان لم تبين حشوته الخ وقد علم ان هذا محض زما صوره حج لا تحتزم فى شرح الرض الذى صدر به الشارح على ان قوله حياته مستقرة الذى عدل اليه عن كلام حج غير صحيح من حيث الحكم كما علم (قوله وان علم انه) أى الاول (فوفصل في شروط القود) (قوله أوذى) انظر لم صور به مع ان مشهلا ما لوشك

(قوله وان علم ان فى دارهم مسلما) قضيته وان عرف انه فى هذا الموضع وقد نفيه قوله قبل علم محل المسلم ومعرفة عنه فدل ما نه محمول على غير ذلك (قوله وبقولنا مسلم) أى فى قوله اذا قتل مسلما انتهى سم على حج (قوله يستثنى به المسلمون) أقول انه لو استعان به المسلم لم يقتل وظاهره وان كان المستثنى به غير الامام ١٧ وهو ظاهر لان استعانة المسلم به

تعمله على قتل الحرى خصوصاً اذا ظن ان جوان الاستعانة به لا تتوقف على اذن الامام (قوله أو قتل من ظن) أى مسلما ظن الخ (قوله على البذل) وقد يقال وجوب القصاص ان وجدت الكفاة أو الدية ان لم توجد الكفاة (قوله ومحل) أى محل قوله وفى القصاص الخ (قوله حيث عهده) القصاص بعد ذكر لا يناسب قوله أولا ولم يمهدها (قوله لا بمجرد) محض قوله ظن حرابته كان عليه زى الخ انتهى سم على حج (قوله ظن الكفر) أى لا بخصوص الحرابة (قوله مطلقا) أى بدراسم أو بدرا (قوله لوجود مقتضيه) أى وهو المكافاة (قوله لان قتله للامام) قضيته انه لو عهده

أو قصد كافر اقصاه أو شخصاً كان هو فهدروا ن علم ان فى دارهم مسلما كالمقتله فى بيان أو اغارة ولم يظن اسلامه لعذره فى البكل وبقولنا مسلم دى لم يستثنى به المسلمون فيقتل به كما قاله الباقين وذكر ان نص الشافعى ما يشهد له (أو) قتل من ظن حرابته ولم يمهدها (بدر الاسلام) ولم يكن فى صف الحرى بين ولم يره عظم آلتهم كما لم يصر (وجبا) أى القود والدية على البذل كما بان فى الظاهر من حال من بدرا نا العصمة وان كان على زعيم (وفى القصاص قول) انه لا يجب بل الدية ومحل عهده حيث عهده حرى فان ظنه حرى باقتل قطع بخلاف من بدرا الحرب فانه يكفي ظن كونه حرى وار لم يمهدها نظر للدار أو مجرد ظن الكفر فيجب معه القود مطلقا (أو) قتل (من عهده) أو ظنه (مرئدا أو ذميا) يبنى كافر اغر حرى ولو بدراهم (أو عبد أو ظنه قاتل آية) بيان خلافه (أى انه أسلم أو عتق أو لم يقتل آياه) فالذهب وجوب القصاص عليه لوجود مقتضيه وعهده أو ظنه لا يبيع له ضرر با ولا قتلا لوفى المرتدان قتله للامام وفارق ما مر فى الحرى بانه يتولى بالمائة وتو المرتد لا يئخذ فقتله دليل على عدم رده أما لو عهده حرى فقتله بدرا فلا قود لاستصحاب كفره المتيقن فهو كالمقتله بدرا نا فى صفهم وفيما عدا الاولى قول بعدم الوجوب طرد فى الاولى وفيما عدا الاخيرة طريق قاطع بالوجوب بحث الرافعى بحجته فى الاخيرة ولو قتل مسلما تنصر به المتركون بدراهم لم يمهدها ان علم اسلامه والا فلا (ولو ضرب) من لم يبع له الضرب (مرضا جهل مرضه ضرر با يقتل المريض) ومن الصبح غالبا (وجوب القصاص) لتقصيره اذ لا يبيع ضرر به فان عفا على الدية وجب جميعا على الضارب وان فرض ان للرض دسلا فى القتل (وقيل لا) يجب لان ما أتى به ليس بهلاك عنده ووردانه لا اعتبار بظنه مع تحريم الضرب عليه ومن ثم لم يلزم نحو مؤدب ظن انه مهج وطبيب سقاء دواعى ما أتى بظنه انه محتاج اليه الا بدت أى دية شمه عمد كالا يئخذ ولو علم مرضه أو كان ضرر به يقتل الصبح أيضا وجب القود قطه ولما ذكر شروط القتل ذكر شروط القتييل فقال (وبشرط وجوب القصاص) بل والضم من أصله على تفصيل فيه (فى القتييل اسلام) لغير فادأقوله عوامنى دماءهم وأمر الحسم المباحقها (أو أمان) يحقن دمه بعقد دمة أو عهده

٣ نهاية سابع الامام مرئد فقتله لم يجب عليه قصاص وصرح به الزركشى واستشكل بوجوب القصاص على من ظن قاتل آية فاختص بان الظن يجوز لاقتل كان الردة مجوزة لاقتل من الامام وأحيب بان الامام يجوز له الاقدام على القتل من غير اذن من أحد المستحق لا يجوز له الاقدام الا باذن الامام قال سم على منهج بعد ما تقدم الاوجه المنع لطجره (أقول) وكان مراده منع ما قاله الزركشى من عدم وجوب القصاص على الامام فيكون الوجه وجوب القصاص (قوله وفارق ما مر فى الحرى) قال الشيخ عهده لعل مراده بالنسبة لدارهم لان عدم وجوب القصاص فى عهده حرى انما هو بالنسبة لدارهم أما بدرا ناه مستدكره أتقال لكن قد يشكل الفرق حينئذ لو كجرى شيخنا فى شرح المنهج كتبه على انه لا قود وعدم القود صريح الرض انتهى سم على حج (قوله فلا قود) أى وعليه الدية (قوله والا فلا) أى فلا تزعمه الدية وتجب عليه الكفاة

في انه حرى أو مسلم كما يأتي (قوله وأراد به مطلق الرد) حمل الوهم وظاهره انه غير مراد (قوله أو حمل كلامه) يوجد في نسخ الشارح أن هذا لفظ أو وليس بصواب (قوله لما تقرر في الذنبي) أي من احتمال الاكراه (قوله وفارق ما مر في الحرى) أي اذا كان في دارهم (قوله لا يجتمعها) لا تدخل في الدليل كما لا يخفى (قوله يحتمل دمه) أشار به الى أن المراد الامان بالمعنى

(قوله لانه يصير به) أي ضرب الرق (قوله لا ضمان على مقتول) أي على قاتل مقتول والا فلو ان مقتول لا يضمن ولو عبر باللام يدل على لكان أظهر (قوله لكل أحد) هو مع شامل للذنى والمعاهد (قوله ولو نحو امرأة وصبي) انما أخذهما لانه طرمة قتلهما (قوله في حق معصوم) أي ١٨ أما في حق غير المعصوم فلا يهدر فيقتل بغير دمه وهو يقتضى ان الزانى المحسن

وأمان مجرد ولو لم ين الا حاداً وضرب رقبته لا يفسر به ما لا لانهم لا ضمان على مقتول اصيال أو قطع طريق ويعتبر بالرق وعصمة المقتول أي حقن دمه من أول اجزاء الجناية كالرقى الى زهوق كما يأتي (فهدر) بالنسبة لكل أحد الصائل اذا تضمن قتله طر به بالدفعه و (الحرى) ولو نحو مرأة وصبي لقوله تعالى فاقتلوا المشركين حيث وجدوهم و (المرتد) في حق معصوم غير من بدل دينه فاقتلوه ويقارن الحرى في بانه ملتزم منهم على مثله ولا كذلك الحرى (ومن عليه قصاص كغيره) في العصمة في حق غير المستحق فيقتل قاتله وقاطع الطريق المختتم قتله وتارك الصلاة ونحوهم مهدرون الاعلى مثلهم كما أشار اليه بقوله (و زانى المحسن ان قتله ذمى) والمراد به غير الحرى أو مرتد (قتل) به لانه لا تسلط له على المسلم وأخذ منه البقي ان الرافى الذى المحسن اذا قتله ذمى ولو نحو مسيالىس زانية عصمة ولا واجب قتله بنحو قطع طريق لا يقتل به ويؤخذ منه ايضاً محل عدم قتل المسلم المعصوم به حيث يهدر استيفاء ما وجب عليه بقتله أو لم يقصد شيئاً بخلاف ما لو قصد عدم ذلك لصرفه فعله عن الواجب ويحتمل أن يؤخذ باطلاقهم ووجه بان دمه لما كان هدرًا لم يؤثر فيه الصارف (أو مسلم) ليس زانية محصنا (فلا) يقتل به (في الاصح) لاهداره لكن يعز ولا قتياله على الامام وسواء في ذلك أنبت زناه بالبينة أم لا اقرار خلافا لما وقع في تصحيح التنبية للصف وسواء أقتله قبل رجوعه عن اقراره أو رجوع الشهود عن شهادتهم أم بعده وشمل ما لو رجوع عن اقراره بعد الجرح ثم مات بالسراية ولو رآه يرى وعلم احصائه فقتله لم يقتل به قطعاً والثانى قال استيفاء الحد لا ما دون الا حاد ومحل الخلاف اذا قتله قبل أمر الامام بقتله والا فلا قصاص قطعاً وخروج قولى ليس زانيا محصنا الزانى المحسن فيقتل به ما لم يأمره الامام بقتله والا وجه الحاق كل مهدر كتارك الصلاة وقاطع طريق بشرطه بالزانى المحسن فالماحصل ان المهدر معصوم على مثله في الاهدار واب احتياطاً سببه ويدل السارق مهذرة الاعلى مثله سواء المسروق منه وغيره ثم ذكر شروط القاتل فقال (وقى لقائل) شروط منها التكليف ومحصنه (بأوغ وعقل) فلا يقتل صبي ومجنون حال القتل وان تقطع جنونه لخبر بر رفع القلم عن ثلاث وعدم تكليفه ما (والذهب وجوبه على السكران) وكل من عدى بالزالة عقوله فلا تظار لاستداره لانه من ربط الاحكام

وتارك الصلاة وقاطع الطريق المختتم قتله اذا قتل واحد منهم المرتد بقتله وهو غير مراد ما زنى ان المسلم ولو مهذراً لا يقتل بالكافر (قوله ويقارن) أي المرتد (قوله الحرى) أي حيث هدر ولو على غير معصوم (قوله بانه) أي المرتد (قوله مثله) أي مرتد مثله (قوله وتارك الصلاة) قال في الروض وبه هم تارك الصلاة بالجنون والسكر أي فلا يقتل حاله بالمرتد أي فيقتل حال جنونه وسكره اه وفي باب الصلاة كلام في ذلك عن النووي وغيره تنبى مراجعته اه سم على ج (قوله الاعلى منكم) قضية ان القاطع غير مهذرة على التارك وبالعكس الا ان يرد المعاهد في الاهدار كما سيأتى اه

سم على ج وقوله كما سيأتى أي قول الشارح والحاصل ان المهذر الخ (قوله لانه) أي الذى (قوله بالاسباب وأخذ منه الباقى) قد يشكل الاختيان الذى لاحق له في الواجب على الذى اه سم على ج وتيجاب بان الذى وان لم يكن له حق لكن الرافى دينه معتل به وانما لم يقتل المسلم به لان الكافر لا تسلط له على المسلم (قوله المعصوم به) أي المسلم الزانى المحسن (قوله ويحتمل ان يؤخذ الخ) هذا الصنيع يقتضى اعتماد الاول ولكن الاحتمال هو المعتمد أخذ من قوله ويؤخذ (قوله في ذلك) أي في ان المسلم لا يقتل به (قوله ولو رآه يرى) أي والحال انه علم ذلك كما وظاهره والا فلو يعلم ذلك فقتله وادى الى اغا قتلته لا يدرى دينه وهو محسن لم يقتل منه ذلك بل يقتص منه كما وظاهر اه سم على ج (قوله فيقتل) أي للمكافأة (قوله وان اخلفنا في سبيله) كزنا ترك الصلاة أو قاطع طريق (قوله وعصمة) بتشديد الصاد المكسورة وحقيقته الرام ما ذه كراهة وقيل طلب ما منه كراهة

الذئبي الشامل لنحو الخزبة كما أشار إليه أيضا قوله بعد ذمة الخ (قوله أو أمان مجرد) أي ما عني الاخص المقابل للارقسام الثلاثة (قوله نعم لا ضمان الخ) انظر هذا الاستدراك على ماذا (قوله في حق معصوم) عبارة الصفه الاعلى مثله (قوله كما أشار اليه بقوله) انظر وجه الاشارة (قوله ويؤخذ منه أيضا) انظر ما وجه الاخذ وعبارة الصفه عقب التعليل المار ولاحق لها

(قوله فلا تؤد عليه) ويصدق في ذلك وان قامت قرينة على كذبه للشبهه فيسقط القصاص عنه وتجب الدية (قوله ولو قال كمت يوم القتل) قال في الروض وان قامت بينتان يمينونه وعقله تعارضا اه ١٩ وينبغي ان يجري ذلك اذا قامت ابصاه

وبلوغه اه سم على حج  
أي ثم ان عهد الجنون  
وأمكن الصبا في الجاني  
والا فالولي كالمولم تكن  
بينه (قوله وعهد الجنون)  
ولو مرة (قوله ولو اتفقا)  
أي الجاني ومضيق الدم  
(قوله وادعى) أي القاتل  
(قوله صدق القاتل بيمينه)  
أي ولا قصاص عليه ان  
عهد جنونه ويجب الدية  
(قوله وقضية ذلك) أي قوله  
لوجود (قوله ويرد بان  
الانبات مقتض للقتل ثم)  
أي لانه اماره البلوغ في  
الكافرون المسلم اه سم  
على حج والمراد ان المسلم  
اذ انبت عاتته وشك في  
بلوغه لا يحكم ببلوغه فلا  
يقتل ولا يشبه له شيء من  
أحكام البالغين بخلاف  
الكافر فانه اذا استعت عاتته  
وشك في بلوغه قتل اكفاه  
بنبات العانة (قوله من عدم  
الافادة) يقال افاد القاتل  
بالقتل قتله به اه مختار  
(قوله وأتفوا نفسا) أي  
والمعتاقه لا ضمان عليهم

بالاسباب ما غير المتعدى كان أكره على شرب مسكر او شرب ما ظنه دواء أو ماء فاذا هو مسكر  
فلا تؤد عليه لعذره وفي قول لا وجوب عليه كالجنون أحد المحامر في الطلاق في تصرفه (ولو  
قال كنت يوم القتل) أي وقته (صبا) وجمعا ناصدا يمينه ان أمكن الصبا فيه (وعهد  
الجنون) قبله ولو لم تقطع الاصل بقائه ما حثت بخلاف ما اذا انتفى الامكان والعهد ولو اتفقا  
على زوال عقله وادعى الجنون والولي السكر صدق القاتل بيمينه (ولو قال أنا صبي) لأن  
وأمكن (ولا قصاص ولا يخلف) على صباه كالمسبي أي انصاف دعوى الدم والقصاصه لأن تخليفه  
يشبه صباه ولو ثبت لطلبت بيمينه في تخليفه ابطال لخلقه ولا ينافي ذلك تخليف كافر انبت  
وأريد قتله وادعى استنجال ذلك بدواء أو ان ضمن حافه اثبات صباه لوجود اماره البلوغ ولم  
يترك مجرد دعواه وقسمه ذلك ووجب تخليفه لو انبت هناء ورد بان الانبات مقتض للقتل ثم  
لا هنا كما مر في المحر (و) منها عدم الحرابة فيقتل (لا قصاص على حري) ذاق قل حال حرابته  
وان أسلم بعده أو عقده ذمة لقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينصروا به فمرهم ما قد سلف ولما  
توزم فعل النبي صلى الله عليه وسلم والمحابة بعده من عدم الافادة عن أسلم كوحشي قاتل  
حرزة رضى الله عنهما (ويجب القود على المعصوم) بجزية أو أمان أو هدنة لا لترامه أحكامنا  
ولو من بعض الوجوه (والمردن) وان كان مهدر ذلك وسيأتي حكم ما لو ارتدت طائفة لهم قوة  
وأتفوا نفسا أو مالا في كتاب الرد (و) منها (مكنا) بالمهز أي مساواة من القتل لقاتله  
حال الجباية بان لا يفضل قتيله حينئذ باسلام أو أمان أو حرية كاملة أو اوصاله أو سيادة وزاد  
البليغي على ذلك خصلتين احداهما الذمة مع الردة فلا يقتل ذي يرتد والثانية السلامة مع  
الاسلام من اباحة الدم ملقه تعالى (ولا يقتل مسلم) ولو لم يدر بانحو زنا (بذي) يعني بغيره  
ليشعل من لم تبلغه الدعوة فانه وان كان كالمسلم في الاخرة ليس كهو في الدنيا لغيره الا لا يقتل  
مسلم بكاثر وتخصصه بغير الذي لا دليل له وقوله عقبه ولا ذمه في عهده أي لا يقتل  
بحري استثناء من المفهوم ولانه لا يقطع منه به في الطرف فالنفس أولى ولا به لا يقتل  
بالمستأمن اجابا والمعتق برقيتين تساو بهما اسلاما ودهون السبيد (ويقتل ذى)  
وذو أمان (به) أي الممل (وبذي) أمان (واب اخلقت ملتها) كهوى ونصراني ومعاهد  
ومؤمن لان الكفر كله سلة واحدة (فلأسم القاتل لم يسقط القصاص) تساو به ما حاله الجباية  
اذ العبرة في العيوب بان بجالها الا ترى ان الرقيق لو زنى أو قذف ثم عتق لم يحد احد القن  
(ولو جرح ذى) أو ذو أمان (ذميا) اذا أمان (وأسلم الجارح ثم مات المجروح) على كفره  
(فكذا) لا يسقط القصاص في الطرف فطعوا ولا في النفس (في الاصح) للتكافي حال

اه زبادى (قوله من اباحة الدم) معلق بالسلامة (قوله بغيره) أي غير المسلم (قوله لنحبر) زاد حج  
أي الكافر في الخبر (قوله استثناء من المفهوم) أي مفهوم قوله لا يقتل مسلم بكافر فان مفهومه ان غير المسلم وهو الكافر  
يقتل بالكافر اه سم على حج (قوله لا يقطع) أي مسلم وقوله به أي الذي (قوله ولا به لا يقتل) أي المسلم لا يقتل بالمستأمن أي  
وذو الهدن يقتل به قالو كان مطلقه عليه يقتضى المشاركة بينهما لوجب قتل المسلم بالمستأمن كما تقتضى المعاهدة مع ان المخالف  
لا يقتل به (قوله بجالها) أي الجباية

في الواجب عنه انتهت وهذا الذي حذفه الشارح هو محل الأخذ كما لا يخفى (قوله أم بعده) أي لاختلاف العلماء في هذه الرجوع لكن هذا انما هو في وجوهه عن الاقرار كما نقله الشهاب سم في حواشيه على شرح المنهج عن الشارح فليراجع الحكم في رجوع الشهود (قوله وشمل ما لورجوع عن اقراره الخ) انظر ما الحاجة الى هذا (قوله لم يقتل بقطعا) يعني لم يستوف

(قوله والثاني ينظر) وعلى الاول تستثنى هذه من قولهم يشترط لوجوب القود المكافاة من اول الفعل الى الزهوق وسيأتي لنا مافيه من اول الفصل الا (قوله وان أسلم الخ) فيه ما تقدم قريبا (قوله وامتناع بيعها) أي الامة المرتدة أو العبد المرتد (قوله لاسم) أي من مكافاته حال الجنابة وقيل اسم ما مر من ان المرتد يقتل بالذي وان أسلم انه يقتل بالمرتد هنا أيضا وان أسلم الجارح بناء على ان العلة مكافاة له حال ٢٠ الجنابة اما على العلة النافية من ان المرتد أسوأ حالا فلا (قوله واخذ

من تركته) أي حيث كان المقتول غير مرتد كما يعلم من قوله نعم عصمة المرتد الخ (قوله فلا دية) أي لان دمه مهدر لا قيمة له والقود منه اغاهاو للنفسي فلا يشكك عدم وجوب المال مع قتله قضاها وخرج المرتد الى الفحص وتارك الصلاة وقاطع الطريق اذا نزلهم غيره معصوم فانه يقتل بهم ويقدم قتله حده على قتله فصلا ولو عصى عن القصاص على الدية وجبت كما افهمه التقييد بالافقون المرتد فخرج في وقع السؤال في الدرس هما لونه وروى في غير صورة آدمي وقتله شخص وعمل وقتل الجنى شخص هل يقتل به أولا والجواب بان الظاهر في الاول ان يقال ان كل القاتل حين القتل ان المقتول ولي

الجرح المقتضى للهلاك والثاني ينظر الى المكافاة وقت الزهوق (وفي صورتين انما يتصل الامام بطلب الوارث) ولا يفرض اليه حذو اسر تسلط الكافر على المسلم ومن ثم لو أسلم فوضه له (والاخر قتل مرتد) وان أسلم بعد جنابته (بذي) وذى أمان لتساويهما في الكفر حاله الجنابة فكانا كالذميين ولان المرتد أسوأ حالا من الذي لا هدره و عدم حله ذبته وعدم تقريره بالجزية فأولى ان يقتل بلذى الثابت له ذلك والثاني لا لبقاء عقلة الاسلام ورد بان بقاءها يقتضى التخليط عليه وامتناع بيعها أو تزويجها للكافر من جسده التغليظ عليه أدل وجهه لا للكافر فوثقنا على ما لم يسلط اليه الاسلام بأمره لا للحرب أو باغراؤه على بقاءه على ما هو عليه باطنا (ومرتد) لاسم ويقدم قتله قودا على قتله بالردة حتى لو عصى على قتله وأخذ من تركته نعم عصمة المرتد على مثله اغاها بالنسبة للقود خاصة فلو عصى عنه فلا دية والثاني اذا المقتول مباح الدم (الذي) فلا يقتل (ومرتد) لانه أشرف منه بتقريره بالجزية (ولا يقتل حر من فيه هرق) وان قل على أي وجهه كان لا لتفاد المكافاة وتطلبه لا يقتل حر بعد ولا رجاس على عدم قطع طرفه بطرفه وأما حر من قتل عبده قتلناه ومن جدد عبده جددناه ومن نكحها خصمنا فخصمنا ثابت أو منسوخ نظيرنا صلى الله عليه وسلم عز من قتل عبده ولم يقتله أو محمول على ما اذا قتله بعد عتقه لئلا يتوهم منع سبق الرق له فيه ولا قصاص في قتل من جهل اسلامه أو حر بنه والقاتل مسلم أو حر لثبته ويقار وجوب القصاص فيما لو قتل مسلم حر لقطا في صفة حره بان ما هنا في قتل بدار الحرب وما هنا في قتل بدارنا بقرينة تعليلهم وجوب القصاص فيه بان الدار دار حرة واسلام وقرق القسوى والادري بان ما هنا محله اذا لم يكن له ولي يدعى الكفاءة والافهى مسئلة الاضي (ويقتل قن ومدير ومكتاب وأم ولد بعضهم ببعض) لتكافئهم بتساويهم في المملوكية وقرب بعضهم للحرية غير ممدونة فاما نعم لا يقتل مكتاب بقتله وان سواه رفا أو كان أصله على العقد لتغير عليه بسيادته والفضائل لا يقابل بعضها ببعض (ولو قتل عبدا ثم عتق القاتل أو) جرح عبدا ثم عتق (عق) الجارح (بين الجرح والموت فمجهول الاسلام) للقاتل والجارح فلا يسقط القود في الاصح لاسم (ومن بعضه حر لو قتل مثله لا قصاص) عليه زادت حرة القاتل أو لانه لا يقتل بجزء الحربية جزء الحربية وبجزء الرق جزء (رق اذا الحربية شائعة فيها بل يقتل جميعه بجمعه وليس ذلك

نصوري في غير صورة الا دمي يقتل به والا فلا قود ولكن تجب الدية كالمقتول انما باطنه صبيدا واما حقيقة الثانية قضية اعتبار المكافاة بمآذ كرم من ان الشرط ان لا يفضل القاتل قتيله بيمان أو أمان الخ ان القاتل ان علم حين القتل ان ما قتله جنى قتل به والا وجبت الدية كما مر فيما لو قتل ولما نصوري في غير صورة الا دمي لكن نقل عن شيخنا الشوري ان الا دمي لا يقتل بالجنى مطلقا أو هو الاقرب لاننا نعرف أحكام الجنى ولا حوطنا بها اقال وهذه الشروط انما هي للمكافاة بين الا دمي وبين لا مطلقا (قوله ومن جرح) هو بالذال المهملة (قوله خبره) أي لاجل حربه وفي نسخة بخبر وهي أظهر (قوله عزير يرمي قتل عبده) في نسخة عزير أي لم يثله (قوله ولا قصاص في قتل) أي بدار الحرب (قوله لاسم) فيه ما تقدم

القتل باطلاً كما يعلم من كلام غيره (قوله فالحاصل الخ) رد عليه ما إذا كان القتل مردواً والقاتل مسلماً أياً محصناً أو غيره  
وقدم أن المسلم لا يقتل بالكفر إلا أن يقال مراده ما لم يمنع مانع لكن بعد ذلك أو أن المراد حاصل ما تقدم قبله وهو يسد  
أيضاً مع جعله ضابطاً (قوله لقوله تعالى الخ) دليل للاسلام فقط (قوله أو أمان) أي فلا يقتل نحوذي عريضة كما يأتي (قوله  
أحدهما الذمة مع الردة) فيقال هذه أدخلت في قوله أو أمان (قوله ومعاهد ومومن) الأولى استقامتها ما إذا دخل العهد

(قوله عند التساوي) أي في الحرية والرق (قوله يسقط ربع الدية) أقول فيه نظر لأن ربع الدية المقابل للحرية جنى عليه  
الجزء الحر والجزء الرقيق لأن الحرية شائعة ينبغي أن يسقط عن الدية ٢١ المقابل لفعل الجزء الحر ويتعلق

أشياء لا تدخل في المقابل لفعل  
الجزء الرقيق برتبة الجزء  
الرقيق فليست أمه سم  
على حج أقول ويمكن  
الجواب بأنه لما كان ربع  
الدية في مقابلة جزء الحرية  
وكان لو وجب له شيء لوجب  
للجزء الحر أسقطناه لأن  
الإنسان لا يجب له على  
نفسه شيء بل فله هدر  
في حق نفسه (قوله وربع  
القيمة) هلا قيل وربع  
الدية كان جنى عليه حر  
وعبد لأن الجناية شائعة  
في سقط ما يقابل الحرية  
لأن الحر لا يجب له على  
نفسه شيء ويبقى ما يقابل  
الرق متعلقاً برتبة الجزء  
الرقيق للجزء الحر اه سم  
على حج (أقول) وهذه  
الحاشية عين الحاشية  
المقدمة (قوله فيما هو)  
أي في قوله بأن لا يفضل  
قتله الخ (قوله فلا يكون  
هو سيئاً في عدمه) قد قال  
لواقتضى بقتل الولد لم يكن  
سيئاً في عدمه بل انساب  
جنايته أعنى الولد ويحب

حقيقة القصص فعمله عند ذكره لدله كافي نظيره من المال حيث يجب عند التساوي  
ربع الدية وربع القيمة في ماله ويتعلق الربعان الباقيان برتبته ولا تقول نصف الدية في ماله  
ونصف القيمة في رقبته ويعلم مما تقرره من أفتى به العراقي وغيره أن من نصفه فن لو قطع  
يد نفسه لم يمس به شيء فيمته لأن يده مضمونة ربع الدية وربع القيمة يسقط ربع الدية  
المقابل للحرية إذ لا يجب الشخص على نفسه شيء وربع القيمة المقابل للرق كانه جنى عليه  
حر وعبد السيد يسقط ما يقابل عبد السيد لأن الإنسان لا يجب له على عبده غير المكاتب مال  
ويبقى ما يقابل فصل الحر وهو غنم القيمة فيأخذ من ماله الآن أو حتى يوسر) وقيل إن  
لم ترد في القاتل) بأن ساوت أو قومت (وجب) القود بناء على قول الحاصل لا الأمانة  
وهو ضعيف أيضاً وذلك لساواة في الأولى ولزادة فضل المقتول في الثانية وهو لا يؤزلان  
المقتول يقتل بالفاضل أي مطلقاً ولا عكس إن انحصر الفضل فيما هو لأن هذه أوصاف  
طردية لم يعول الشارع عليها لا يقال الخلاف هنا قوي فلا يحسن التعبير بقتل لما صرف  
الخطبة من أنه لم يلزم بيان مرتبة الخلاف في قيل وقوله ثم هو وجه ضيف أي في الحكم  
لا المدرك الذي الكلام فيه (ولا قصاص بين عبداً) أي فن (مسلم وحري) أي كافر بأن قتل  
أحدهما الآخر ما من أن المسلم لا يقتل بالكافر ولا الحر بالرق وقضية كل لا تجبر بقضية  
لثلاث لمز مقابلة الفضيلة بالقضية نظير ما تقرراً اتفاقاً (ولا قصاص بقتل ولد) ذكر أو أخت  
للقاتل الذكر أو الأنثى (وان سقط) خبر لبقاء الدية من أبيه وفي رواية لا يقاتل والد الولد  
ولأنه كان سبباً في وجوده فلا يكون هو سبباً في عدمه فلو حكم بقتله بما حكم بنقض الابن  
أضجع الأصل فرعاً وذبحه وحكم بالقود كما حكم فلا تنقض ولو قتل ولده المنفي لم يقتل به في أوجه  
الوجهين وإن عزي ذلك إلى مقتضى ما وقع في نسخ الرخصة السابقة وبمقتضى الأمر في بقتل  
به ما دام مصراً على النفي ويجري الوحدان في القطع بسرقته ماله وفي حده بقتله وفي قبول  
شهادته له (ولا قصاص) ثبت (له) أي الفرع على أصله كان قتل عمقه أو زوجة نفسه وله  
منازلة لأنه إذا لم يقتل بقتله فأولى أن لا يقتل به في نفسه حق وعلم ما تقرراً الجاني أو فرعه  
مضى ملك جزاً من القود وسقط وما اقتضاه سابقه من عدم مكافأة الولد ولده طاهر لغيره عليه  
بفضيلة الأصالة وإن زعم الغزالي مكافأة له كعمه وأيده ابن الرقعة بخبر المسروق بتكافؤ  
دماؤهم أدركه بانتفاء الأصالة بينهما وبين عمه ولأن المكافأة في الخبر غير هاهنا والأزمن  
الاسلام لا يقتصر به مكافأة وصف مما هو (ويقتل بالدية) كسب الدال مع المكافأة بالاجماع  
فبقية المحارم بالأولى إذ لا يتميز كافي المحرم زعموا لشري مكاتب أباه ثم قتله ثم يقتل به كما في شبهة

بأنه لو اتعلق الجناية لماقتل به على ذلك التقدير لم يخرج عن كونه سيئاً في الجسلة اه سم على حج (قوله وبمقتضى الأمر في)  
عبارة الر ويأتي المغنم لا يقتل به وإن أصغر اه وفيه شبهة عدم تعقب الشارح للأول بتنبه على رجحان الثاني (قوله وما  
اقتضاه سابقه) أي حيث ذكر هذه المسئلة في المسائل التي فرع عدم القصاص فيها على المكافأة اه سم على حج (قوله  
غير هاهنا) أي إذا أرادها في الخبر المساواة حيث لا مانع من الموانع المنعجة في أخذ الشرع بالوضع والنصيب بالدية إلى غير

والامان في اختلاف الملة (قوله لان الكفر كله ملة واحدة) أي شرعا فلا ينافي قول المتن وان اختلفت ملته الملة بمصعب ذلك (قوله لمصر) أي من قوله لغيره لا ينافي من أبيه (قوله والاوقف) أي ان ربحي الحاقه باحدهما والا فينبغي ان يجب فيه اللدنه وتكون لورثته ان كان له وارث خاص أوليت المال ان لم يكن (قوله لا يمامه) عبره لا مكان تصحبه بان يقال ان اهل العلم المحذوف هو الآخر (قوله ورجوع المستحق) أي حيث كان واحدا فان كان المستحق اثنين فان كان رجوع منهما لم يقبل أو من أحدهما قبل كاذكره بقوله ولو استلحقه الخ (قوله ولو استلحقه) أي ثم رجعا فلا قود والمردان كالأ منهما ادعى ثبوت نسبه منهما (قوله ٢٢ فلا قود حالا) وكذا لو نفاه عنهما لم يلحقه به الثالث لا قود حالا لعدم العلم

المستحق (قوله ثم رجع أحدهما) أي عن الاستلحاق (قوله قوله قبله) ولعل وجهه انه برجوعه اتفق نسبه عنه وثبت من الآخر وبذلك ينبغي ان القاتل ليس أبيه (قوله أو ألحق بأحدهما) عطف على رجع في قوله ولو قتلنا ثم رجع اه سم على حج (قوله أقوى منهما) أي القاتل والانتساب (قوله لم يكف رجوع أحدهما) بخلاف ما اذا وجد مجرد الدعوى اه سم على حج (قوله لا يرتفع بالرجوع) عبارة الشيخ غيره بالحدود وهي أعم لتعمها ما لو أنست أمته المستقرنة بولد كأنكر كونه ابنه (قوله أخذ أخوين شقيقين) شرط لصحة قوله فلنكح لنسب انعزال كل يموت موكله فعلى شكل من الوكيلين دية مغلطة نظير ما أتى

السيدة (ولو تدعى بمجهولا) نسبه فقتله أحدهما فان ألحقه القاتل بالقاتل فلا قود عليه لمصر أو ألحقه (بالآخر) الذي لم يقتل (اقتص) هو لثبوت أوثقه (والأ) بان لم يلحقه به (فلا) يقتص هو بل غيره ان ألحق به وأدعاه والاوقف وعلم بما تقرران ببناءه للقاء عمل المفهم مذكر أو لم منه للفقول لا يمامه انه لا قصاص أصلا حيث لم يلحقه وليس كذلك ورجوع المستحق عن الاستلحاق غير مقبول ولو استلحقه فلا قود أو لم يلحقه بأحدهما فلا قود حالا لان أحدهما أبوه وقد أشبهه الآخر ولو قتلناه ثم رجع أحدهما وقد تعدى إلحاق والانتساب قتل به أو ألحق بأحدهما قتل الآخر لانه شريك الأب ولو ألحق القاتل بقائفا وانتساب منه بعد بلوغه فأقام الآخر بينه بانه ابنه قتل الأول به اذ اللينة أقوى منهما ولو كان الفرائش لكل منهما لم يكف رجوع أحدهما في حقوقه بالآخر لان الفرائش لا يرتفع بالرجوع (ولو قتل أحد أخوين شقيقين حائرين (الأب) قتل (الآخر الاممعا) ولو احتمل الابان لم يتدقن سبق والمعية والترتيب برهوق الروح وبحت الاذبحي له لو صار في حير الاموات بأن أبان خشونه أو نحو ذلك بما يجعل صاحبه في ذلك الحيز كان كل هرق في سائر الاحكام (فلكل قصاص) على الآخر لانه قتل مورثه مع امتناع التوارث بينهما ومن ثم لم يفرق هنا بين بقاء الزوجة وعدمه فان عفا أحدهما فله مفعوه قتل العافي (وبقيدم) أحدهما للقصاص عند التنازع (بقرة) لاستوائهما في وقت الاستحقاق فلو طلب أحدهما دون الآخر أجيب الطالب ولا فرقة ويستغنى عن انفرقة أيضا فيما لو قطع كل منهما من مقتوله عضوا وما تامعا بالمرأية فلكل منهما طلب قطع عضو الآخر حالة قطع عضوه ثم اذامات الاخوان بالمرأية معاً ومصر يتوقع قصاصا وفيما اذا قتلاه معاً في قطع الطريق فلا دامان ان يقتلها معاً لانه حدد وان غلب فيه معنى القصاص لم يكن لا يتوقف على الطلب ذكره الملقبى ويجوز لهما لتوكيل قبل القرعة فيقرع بين الوكيلين ويقتل أحدهما ينزل وكيله لانزال الوكيل يموت موكله ومن ثم كان الاوجه انهما لو قتلاه معاً لم يقع الموقع لنسب انعزال كل يموت موكله فعلى شكل من الوكيلين دية مغلطة نظير ما أتى

ان كل منهما ماله الاستقلال بالقصاص (قوله حائرين) قال الشيخ حميرة وأما اشتراط الحيازة لوجهه فيما قبله في أنول لعل وجهه ان قوله فلكل منهما اقصاص على الآخر طوارق في جواز انفراد كل منهما بالقصاص وهو ان يكون حيث كانا حائرين (قوله لم يتيقن سبق) أي ولا معية (قوله مع امتناع التوارث) بناء على ما مر في الفرائض ان القاتل يتيم لا يرث وهو ان لا حج (قوله ها) أي في قول المفسر وقيل الآخر الاممعا (قوله ولو طالب أحدهما) أي القاتل (قوله أجيب الطالب) أي فلا يصح الی قرعة (قوله فلكل منهما) أي من الولدين (قوله حالة قطع عضوه) أي المقتول (قوله في فضاء الطريق) أي من الولدين (قوله ويجوز لهما) أي للولدين (قوله ينزل وكيله) أي المقتول (قوله لو قتلاه) أي الوكيلان (قوله انزال كل يموت موكله) لان شرط دوام استحقاق الموكل قتل ما وكل فيه ان يبقى عند قتله حي او هو مقتود في ذلك شرح فروضه به ينبغي ان يقال كل منهما ماله الاقدام

مأخذهم أو أن المراد باختلاف ملتزم ما يحسب الأصل ويكون الكفر كله ملة واحدة أي من حيث أن النسخ يشعل الجميع  
(قوله ويقدم قتله قودا الخ) أي فيما إذا ترتب عليه قوداى لغير مثله (قوله وما هنا لك قتله بدارنا) أي وهو حينئذ محكوم  
بإسلامه وحرثه شرعا وليس بجهولا (قوله والآخر) مسألة اللقيط عبارة الزيادة كمسئلة اللقيط (قوله حيث يجب عند

كان له الفضل لأنه لما نزل بعوت موكله وموت موكله انما حصل به استيفاء الوكيل من الثاوى وانما وقع قصاصا في القتل لان  
قطع كل منهما انتهى في حياة المورث (قوله أو عزله) أي موكله له أي ولم يمل (قوله ولا زوجية) أي زوجية معها ارث بان لم تكن  
زوجية مطلقا ولم يكن معها ارث مرأه سم على منبج (قوله من الأفرع هنا) أي فيما لو قتل أمرا ولا زوجية (قوله  
الافى قطع الطريق) أي فليس لكل منهم القود من الآخر فهو ٢٣ مستثنى من قوله وكذا ان قتل أمرا تبار (قوله ولا

يصح توكيل الاول) أي  
القاتل الاول (قوله انما  
بقتل بعده) أي الاول  
وقوله وبقتله أي الاول  
وقوله لو بادر وكيله أي  
الاول وقوله وقته أي  
الآخر (قوله لم يلزمه)  
أي وكيل الاول (قوله لأنه)  
أي عدم الصمان (قوله  
والابان كان بينهما زوجية)  
أي وارت أخذ من كلام  
البلقينى الآتى (قوله  
بقتل قاتل الاب) ويلزم  
هذا المستحق لآخيه  
المذكورة لانه أربع المدة  
(قوله لما ذكر) هو قوله  
لأنه لا يتبعض (قوله ومحل  
أي محل قتل الثانى فقط  
حيث كانت زوجية (قوله  
من والدين) أي بعد ان  
جاءت بهما وكبرا في حياة  
أبويهما كما يأتى تصويره  
(قوله فى صورة الدور)  
وهى المذكورة فى قوله

فما لو اقتص بمعه عفو موكله أو عزله (فان اقتص ح) أي القرعة (أو مبادر) قبلها  
(فلو ارتد المقتص منه قبل المقتص ان لم يورث قاتلا يبق) وهو الأصح لبقاء القصاص عليه  
ولم ينقل له منه شئ (وكذا ان قتل أمرا) ولم علم السابق (ولا زوجية) بين الابوين فليس  
منهما القود على الآخر (ويد بالقاتل الاول وما أوهمه كلام المصنف من الأفرع هنا) أيضا  
غير مراد الا فى قطع الطريق فاللام قتلهم معا فليقتل مامر ولا يصح توكيل الاول لان الآخر  
اغتيال قتل بعده وقتله بطل الوكالة ولا ينافيه انه لو بادر وكيله وقتله لم يلزمه شئ لا مطلق  
الا ذر ولا يلزم منه همة الوكالة فاندفع مالار وبانى هنا (والابان كان بينهما زوجية) فعلى الثانى  
فقط) التماس دون الاول لأنه وورث بعض من له عليه قود فقتلها ذاق كل واحد ابناء ثم الآخر  
الام لا قود على قاتل الاب لان قوده ثبت لآخيه فاذا قتلها لا تخون نقل ما كان لها  
لقاتل الاب لأنه الذى يرثها وهو عن دية فسد قط عنه الكل لأنه لا يتبعض وعليه فى ماله لورثة  
أخيه سبعة أثمان للدية أو واحد أمه ثم الآخر بأنه يقتل قاتل الاب فقط لما ذكر قال البلقينى  
ومحل حيث لا مانع كالورثين لورث زوج رجل بآخيه فى مرض موته ثم وجد القاتل المذكور  
من الولدين فلكل منهما اقتصاص على الآخر مع وجود الزوجية وعلى هذا فى صورة الدور  
لومات الزوجية أو لا لم يتبع الزوج من ارثها فان كان هو المقتول أو لا فلكل قصاص على  
الآخر وان كانت هى المقتولة أو لا فلقصاص على الثانى قال فليتنسبه لذلك فانه من النفاس  
اه وما اعترض به من عدم الدور فى تصويره ردبانه وكل الامر فى تمام التصور على ان شهره  
قد مر فى أول الفرائض ان مما يقع الارث بالزوجية من جانب الزوجية ما لو أغنى أمته فى  
مرض موته تزوج بالله ورفيع كل أمه هذا على ان التى تزوجها فى مرض موته هى  
أمته التى أعنتها فى المرض ثم طال به حتى أولد لها ولدين فعاشا الى باوغماتم ففلاهما حينئذ  
فالحكم الذى ذكره ظاهرهما مع علم السبق بوجهل عين السابق فالأقرب الوقف الى تبيين  
الحال اذ الحكم على أحدهما حينئذ بقود أو عدمه فحكم هذا ان رضى والا فظاهره لا طريق  
سوى الصلح ولو قتل ثانى أربعة أخوة أكبرهم ثم الثالث أصغرهم ولم يخلف القتل لآن غير  
القائمين فالثانى أن بعض من الثالث ويسقط القود عنه لما ورثه من قصاص نفسه (ويقتل

حتى لو تزوج رجل بآخيه (قوله بانه) أي البلقينى (قوله التى أعنتها فى المرض) ولعل تصور الشرح المستولدة فى الهمة  
فانه لا يتأتى قتل قاتلها من الولدين لبقاء قاتلها القتل (قوله فالحكم الذى ذكره ظاهر) أي من الدور وجهه ادا أعنتها  
ثم تزوجها وماتت لو قلنا بتورثه لكان الاعتاق تبرعا فى المرض لو ارث وهو يتوق على اجازة الورثة وهى منعذة منها اذ  
لا يمكن من الاجارة فيما يتعاقبها ولو قلنا بتورثها لا تمتنع عنها وامناعه بدوى الى عدم تورثها فليز من تورثها بعد  
تورثها (قوله لا طريق سوى الصلح) أي بمال من الجانبين أو أحدهما أو بمجانا عليه فهو مستثنى من عدم همة الصلح على  
انكار (قوله ويسقط القود عنه) أي عن الثانى (قوله لما ورثه) أي عن أخيه الأصغر ومن جاته نصف قود نفسه الذى كان  
لآخيه الأصغر عليه يقتل الأكبر



النساي (الخ) هذا بيان الكيفية عند الرجوع الى البدل في مسئلتنا لبيان التظهير فلو قال فيجب عند النساي الخ لكان  
 ظاهر او مراد بالتظهير كالمواضع قصاصا وسياقيا وثوب مثلا واستروا فقيمة لا تجعل الشقص أو السيف مقابلا للثوب  
 بل المقابل لكل النصف من كل (قوله على قول المحصر) أي في الرق والحريه (قوله أي قن) عبارة

النفقة عقب المتنصفا

الجمع واحد) وان تفاضلت الجراحات في العمد والدم والارواح حيث كان لها دخل في  
 الزهوق سواء أقتلوه بمقدام يقتل كان القوم من شأق أو في بحر لان الأقسام عقوبه يجب  
 للواحد على الواحد فيجبه على الجماعة كحد القذف ولانه شرع لحقن الدماء فلو لم يجب عند  
 الاشتراك لا تتخذ ربه الى سفكها وروى مالك ان عمر قتل نمر خمسة أو سبعة رجل قتلاه  
 غيلة أي حيلة وقال لو لا أي اجتمع عليه أهل صنعاء لقتلهم به جبه ولم ينكر عليه ذلك  
 مع شهرته فصار اجبا على ما ليس لجرحه أو ضرب به دخل في الزهوق يقول أهل الخبرة فلا  
 يعتبر (ولولى العفوع بهضهم على حصته من الدية باعتبار) عدد (الروس) دون الجراحات  
 في صورته لعدم انضباط نكباتهم أو باعتبار عدد الضربات في صورته كما صرح به في الروضة  
 وهو المتقدم وان ادعى بان الصواب فيها القطع باعتبار الروس كالجراحات وبقا الضربات  
 الجراحات بان تلك تلاف في ظاهر البدن ولا يعظم التفاوت فيها بخلاف هذه ولو ضرب به أحدها  
 ضرب باقتل ثم ضرب به الآخر سوطي أو ثلاثة حاله أنه من ضرب الاول عالما بضربه اقتص منها  
 أو جاهلا به ولا فعلى الاول حصه ضرب به من دية العمد وعلى الثاني كذلك من دية شبهه باعتبار  
 الضربات كما هو ان ضرب بياه بالعكس كان ضرب به أحدها مائة لثلاثه لانه لا أثر لغيره باقتل  
 تكه من سوطا حال الام ولا توطأ ولا قود على واحد منها بل يجب على الاول حصه ضرب به  
 من دية شبهه العمد وعلى الثاني حصه ضرب به من دية العمد باعتبار الضربات كما هو وانما  
 قتل من ضرب به بمصادره من دية لا تقتض سبب آخر ثم يحال القتل عليه (ولا يقتل) متعمدا  
 وهو (شريك محض) ولو حكا كغير المكاف الذي لا يغيره (كما) أي (و) شريك (شبهه)  
 عمد لحصول الزهوق بفعل واحد هو جبهه والاخر بنفسه فلبت الشان للشبهة في فعل  
 المتعمد وعلى الاول نصف دية العمد وعاقلة الثاني نصف دية الخطأ وشبهه العمد (ويقتل  
 شريك الاب) في قتل فرقه (وعبد شارك حرافى عبد) وحشارك حرافى جرح عبد فتقت  
 وكان فعمل المتشارك بعبد عققه ثم مات بمرأتهما (ودى شارك مسلماني ذى وكذا شريك  
 حرافى) في قتل مسلم أو دى (و) قاطع يد امته لا هو شريك (قاطع) أخرى (قصاصا) واحدا  
 فسرى القاطع اليه تقدم المهر أو تأخر (و) جرح لم جرح نفسه قتله أو يبعده وكبحرجه  
 نفسه أمه من لا يميز بجرحها كاهو ظاهرا من قولهم انه أكل خمسة لأمه فهو (شريك  
 النفس) في قتلها (و) جرح (دفع الصائل) على محترم (في الاطوار) لحصول الزهوق بفعلين  
 عمد او امتناع القصاص عن أحدهما أي آخر خارج عن العمل لا يرضى سقوطه عن الآخر  
 تقدم أو تأخر والذاني يجب نصف الدية فقط لان من لا يميز أحف حال من الخطأ فالذى يعدم  
 القود على شريكه وبيان فعل الشريك فيما بعد ذلك امه بالكتابة لا يقتضى شبهة في  
 فعل الآخر أصلا فلا يكون مساويا لشريك الخطأ فضلا عن كونه أولى منه ويقتل

(قوله أهل صنعاء) ع  
 نص أهل صنعاء لان  
 الفاتلين منها هم سم على  
 منهج (قوله امام ليس  
 الخ) محترز قوله حيث كان  
 لها دخل في الزهوق (قوله  
 أهل الخبرة) أي اثنين  
 منهم (قوله فلا يعتبر) أي  
 فلا يقتل من لا دخل  
 لجرأته في الزهوق وعلى  
 ضمان الجرح ان اقتضى  
 الحال الضمان والتعزير  
 ن اقتصاص الحال (قوله  
 في صورته) الاولى (قوله  
 أو جاهلا به) فلا أي ولا  
 قصاص على واحد منهما  
 أما الثاني فظاهر وأما  
 الاول فلا يشريك شبه  
 العمد (قوله باعتبار  
 الضربات) بان يضبط  
 ضرب كل على انفراد  
 ثم يفسر الى مجموع ضربهما  
 ويجب عليه بقسطه من  
 الدية بنصفه فله عدا كالم  
 أو غيره مما هي فيه عدد  
 الضربات (قوله لا تقتض  
 سبب آخر) أي وهما  
 ضرب كل سبب محال عليه  
 الموت (قوله ولا يقتل

متعمدا وهو) أي والحال انه شريك لم وقوله محض أي ما لم يكن الخطأ له للعمد كما تقدم فيما لو أكرهه  
 على رى شاخص علمه المكره الكسر أميا وطنه المكره صيدا فان القصاص على المكره مع كونه شريك محض وكما لو كان غير  
 المصن من أسير المكنا وأجيبا بعمد وجوب طاعة الآخر (قوله تقدم المهر) أي الفعل المهر (قوله وجرح) أي ويقتل  
 جانيه ان قصص جرح نفسه سواء كان جرحه لنفسه قتل أو جرحه لغيره (قوله جرح) أي ويقتل شريك ساجد اذ لم يجز  
 دفعه على بصفه جرح منه بل ان دفعه صفة تجزئ (قوله يرد بان يمسى الشريك) أي الذي لم يمس

والمراذم مطلق القرن والكافر (قوله ونزوح المستنطق) عبارة النصف ولا يقبل رجوع مستلحقه للاستلصال حتى لا يصابوا  
 ابتداء أحدهما بدعواهما انتهت وبإشارة الرض فإن رجعا لم يقبل رجوعهما انتهت فلما ظهر أن الشارح فرأى قول حج  
 مستلحقه بلا يافعه عنه بما ذكر ويصح أن يكون معنى قول الشارح ورجوع المستنطق أي من كل منهما ما وافق حاشية

(قوله القاتل غالبا) أي حيث لم يقع على القاتل بل قصد فدان كان فعلمها لا يقتل ٢٥ غالبة أو وقد ابتلا قصد فلا قصاص

على شريكهما (قوله لشبهة  
 في فعله) بأن كان فعله  
 خطأ ولو حكا أو شبه عمد  
 (قوله أو لصغة فائضة)  
 كالصاود دفع الصائل (قوله  
 ولو جرحه جرحين عمدا)  
 تقدم العمد أو تأخر (قوله  
 نصف دية مغلطة) في شبه  
 العمد (قوله ونصف دية  
 مخففة) أي في الخطأ (قوله  
 وفيما بعدها) هو قوله مضرونا  
 الخ (قوله يقطع طرفه فقط)  
 أي وعلى الثاني ضمان فعله  
 من خطأ أو شبه عمد (قوله  
 وأن لم يعلم) غاية وقوله  
 أن أوجبه أي أوجب  
 جرحه القصاص (قوله أو لم  
 يعلم حاله) وخافته هذه  
 ما قبلها بأن تلك في المذهب  
 الذي يقتل سريرا وهذه  
 في غيره وإن قتل غالبا (قوله  
 غير الجرح) أي ولو يافته  
 حيث لم يمين له الدواء أخذ  
 مما بعدها (قوله فإن كان  
 بوجع) بوجعه وآخره جاء  
 موهمة أي قاتل سريرا  
 (قوله لو كحل) هو بالتخفيف  
 (قوله خياطه جرحه) أي  
 فإن أدن له في خياطته على

شريك صبي عيّر ويجنون له نوع عيّن وشريك السبع والحبة القاتلن غالب السبع وجود  
 المكافأة والحاصل أنه متى سقط القود عن أحد هاتين الشبهة في فعله سقط عن شريكه أو لصغة  
 فائضة بذاته وجب على شريكه (ولو جرحه جرحين عمدا أو خطأ) أو شبه عمد (ومات بهما أو جرح)  
 جرحا مضرونا وآخر غير مضرونا كان جرح (حريا أو مرتدنا أسلم) الجرح (و جرحه نائبا  
 فثبات بهما) (لم يقتل) تغليبا للسقط القود في الأولى عليه مع قود الجرح الأولى أن أوجبه  
 نصف دية مغلطة ونصف دية مخففة وفيما بعدها عليه موجب الجرح الواقع في حال الصحة  
 من قود أو دية مغلطة وتعد المارح فيما ذكر كذلك إلا أن قطع المتعمد طرفه فيقطع طرفه  
 فقط (ولو داوى جرحه بسم مذهب) أي قاتل سريرا (فلا قصاص) ولادية (على جرحه)  
 في النفس اذ هو قاتل نفسه وإن لم يعلم حال السم بل في الجرح إن أوجبه والاقبال (وإن لم  
 يقتل) السم الذي داواه به (غالبا) أو لم يعلم حاله وإن قتل غالبا (فشبه عمد) فعله فلا قود على  
 جرحه في النفس أيضا بل عليه نصف دية مغلطة مع ما أوجبه الجرح (وإن قتل) السم  
 (غالبا) ولم يعلم حاله فشر بشارحه نفسه فيلزمه القود في الأظهر (وقيل) هو (شريك الخطئ)  
 فلا قود عليه لأن الإنسان لا يقصد قتل نفسه واحترز بقوله داوى جرحه عمدا أو داوى غير  
 الجراح فإن كان جرح وعلمه قتل الثاني أو بعبارة قتل غالبا وعلم حاله ومات بهما قتلا ولا فدية  
 شبه العمد وما أتى به ابن الصلاح أنه لو كحل إنسان عين من مرض فذهبت عداوته فالضمان  
 على عاقلة فثبت المال فعليه محمول على عدم أدنه في مدواه بهذا الدواء أو الإلزامان كالأ  
 قطع سلمة مكافئ بذاته وقد علم أنه متى لم ينص المريض على دواء معين فعاقلة الطبيب  
 الضمان ثم يثبت المال ثم هو وإن نص على ذلك كان هدرًا ومن للدواء خياطة جرحه غير أنه  
 إن خاط في لحم حي وهو يقتل غالبا فالقود وإن آل الحال للئال ف نصف دية وإن خاطه ولو  
 للمصلحة فلا قود عليه كما رجحه المصنف ولا على الجراح كما اقتضاه كلامهم ما لا يحرر  
 كالخياطة (ولو ضرب به بسماط فقتله ومضرب كل واحد غير قاتل) لو انفرد (في القصاص  
 عليهم أوجه أحدها يجب أن توافوا) أي توفوا على ضربه وكان ضرب كل منهم له دخل  
 في الزهوق وانما لم يفت بذلك في الجراحات والضربات الملهة كل منها لو انفرد لانه قاتله  
 نفسه أو يقصد هلاكه مطلقا والضرب الخفيف لا يظهر فيه قصد الهلاك إلا بالموالات  
 من واحد أو النواطي من جمع ولو آل الأمر إلى الدية وزعت على عدد الضربات وبحسب  
 الرؤس في الجراحات والثاني لا قصاص والثالث على الجميع الثلاث بخلاف ذلك ذريعة إلى القتل  
 أمالو كان ضرب كل قاتلا لو انفرد وجب عليهم القود جزما (ومن قتل جمعاً مبيتاً) والعبرة  
 في الترتيب والممية بالزهوق كما مر (قتل باوهم) السابق حقه (أو معا) بأن ما وافق وقت

نهايه **سابع** وجه مخصوص فهدر ولا فعلى عاقته (قوله فالقود) أي على من خاط حيث علم به حال  
 الجرح وتعمده (قوله فقصص دية) أي على من خاط (قوله وإن خاطه) أي بنفسه أو ما ذوبه (قوله وانما لم يفت بذلك) أي  
 التواطي (قوله وزعت على عدد الضربات) أي حيث اتفقوا على ذلك أي فإن اتفقوا على أصل الضرب واختلفوا في عدده  
 أخذ من كل المتفق ووقف الأمر فيما بقي إلى الصلح (قوله لو انفردت وجب) أي فإن آل الأمر إلى الدية وزعت دية عمد على  
 عدد الضربات كما مر (قوله عليهم القود جزما) أي لو طأ أو ألولان فعل كل واحد قاتل

الشئ من إبقائه على ظاهره غير صحيح (قوله وإن استلحقه) أي الخفة به الاتفاق دليل قوله أول بطقة بأحد الخواص  
 حله على ظاهره اذ هو عين قول المتن ولو تداعى المجهول وحيدته نفعه فلا قول لا حاجة إليه لأغناء قوله بعده فلا قول لا  
 لا يصح بإطلاقه (قوله وقد تعدد إلحاقه والانتساب) انظر ما وجه هذا التقييد مع أنه يرجع أحدهم إلى الحق الآخر

(قوله في الثانية) هي قوله أو معاً في فصل في تغير حال المجروح (قوله في تغير حال المجروح) أي أو الجرح كإتيان قوله  
 ولو جرح حربي معصوماً أو لا في تغير حال الجنى عليه فإن المجروح لا يشترط ما لورى إلى حربي مثلاً فاسلم قبل وصول السهم  
 له (قوله أو بعد دار) صلة تغير (قوله أو له غير معصوم) لا يراد عليه ما لورى إلى حربي فاسلم قبل وصول السهم حيث ضمن بالمال  
 كإتيان مع أن أول الفصل غير معصوم ٢٦ لا نأقول أول الجرح في هذه معصوم وأما ابتداء الفعل الذي لا ضمان فيه

فليس بجرح وهو انشاء  
 والجرح وسواء كان عدم  
 الضمان لنقص في الجنى  
 عليه كالو جرح حربي أو في  
 الجنى كالجرح حربي على  
 مسلم على ما يأتي (قوله إلى  
 الزهوق) يراد عليه ما تقدم  
 من أنه لو جرح ذى ذمياً  
 أو عبد عبد الله أو مسلم الجرح  
 أو عتق ومات المجروح على  
 وقه أو كفره وجب القصاص  
 لوجود المكافأة حال الجنابة  
 كما تقدم التعليل به في كلامه  
 فلا عبرة هنا بقوله من أول  
 الفصل إلى انتهائه لوافق  
 ما مر ويمكن رد ما هنا إلى  
 ما سبق بأن يقال مراده أن  
 العصمة تشتترط إلى الزهوق  
 وأن المكافأة تقتضي جرح  
 الجنابة فقول إلى الزهوق  
 متعلق بالمجموع لا بكل منهما  
 (قوله وعلم عامر) أي قوله  
 والمرتب حق معصوم الخ

(قوله أن قاتل المرتد الخ) لا تزود واحدة من الصورتين على المصنف لأنه انشاء خبر بنى الضمان والمقتدر  
 منه الضمان أو القصاص وكان بحيث لو عفي عنه على مال وجب والمرتد لا يجوز العفو عن القصاص الواجب عليه عيال (قوله  
 أنه يقتل به) أي إذا كان من تدامته لوجود المكافأة (قوله الأولين) أي الحربي والمرتد (قوله لا هداره) أي الأحد (قوله  
 الحربي والمرتد) ع لو كان الرأي الإمام يقتل الردة فالمقتصد عدم الضمان كذا حاول الزركشي وفيه نظر لأن غاية أمره أن  
 يكون كالحربي أهـ م على منجز (قوله فله أولى مـ) أي الفتي والفقير واجب عن الآتيه بأنه ليست من هذا الباب  
 لأن التمسك برفق ابن نكح عند أو يكن تقبيرا للضيق فيهما راجع لمعول المتعاطفين لهما (قوله وقيل يجب) أي القصاص  
 (قوله ولو جرح حربي) هذه لا تدخل في تغير حال المجروح إذا تمت به هنا حال الجرح لكن إذا دخل في قوله كل جرح أو له غير  
 معصوم الخ (قوله ثم عصم) أي الحربي (قوله وإن عصم)

(قوله متعدين) انما فيه لانه هو الذي يتأق فيه اطلاق ان لكل منهما القصاص على الاخر ولا لاجل قول المصنف الا في  
وكذا ان قتلا مرتبا كما لا يخفى وهذا أولى مما في حاشية الشيخ (قوله بينهما) أي الا بون موته بما وصح بذلك قوله ومن  
ثم الخ أي بخلاف ما سبق في مسألة الترتيب وهذا ظاهر وصرح به في شرح الروض خلافاً في حاشية الشيخ (قوله  
وعندهما) عبارة الخفة وعدمه (قوله وفيما اذا قتلاهما معاً) معطوف على قوله فيما لو قطع (قوله الا في الطريق) استثناء  
هذه لم تشهها القاعدة السابقة وكذا قول المصنف ولو ارتد المجرع الخ لم تشهها القاعدة ولا بردي الشارح ذلك لقوله قبل  
المنى عليها أكثر المسائل الخ وقاعدة هذه أن يقال كل جرح أوله مضمون وآخره غير ٢٧ مضمون فالنفس هدر ويجب

قصاص الجرح وفيما بينها  
كل فعل غير مضمون  
ومابعد من الجرح إلى  
الزهرق مضمون يجب  
فيه دية مسلم تخففة (قوله  
ضمنه أي بدية مسلم تخففة  
على العاقلة) (قوله ولو  
معتقاً) بانه على ان المراد  
بالقريب الوارث ولو  
اجنبياً فيشمل أجداداً وجن  
(قوله لانه شرع للتشفي)  
أي ولا مانع من ان يثبت  
له القصاص وان لم يثبت  
له المال كالقتل الذي  
عليه ديون وفي هذا التعليل  
نظراهم على منهج  
وبريد بالتعليل ما شاراه  
بقوله كالقتل الخ ووجه  
التشبيه ان وارث المديون  
يقص من قتلهم وإذا آل  
الامر إلى الدية أخذها  
الدين ووجه النظر أن  
المال بقدر دخوله في ملك  
القتل ثم ينقل (رب الدين  
(قوله وهو له) أي وعليه

بعد الرمي وقبل الاصابة ضمنه بالمال لا القود (ولو ارتد المجرع ومات بالسراية) مرئداً  
(فالنفس) بالنسبة لغير الجرح المرتد (هدر) لا شيء فيها لانه لو قتل جنيته مباشرة لم يلزمه شيء  
فالسراية أولى (ويجب قصاص الجرح) الذي فيه قصاص كالموضوعة (في الاظهر) لاستقراره  
فلم يتغير عما حدث بعده والثاني لا لا الطرف تنبع للنفس حيث صارت الجناية قتلاً فاد المجرع  
قصاص النفس لم يجب في الطرف ثم هذا القصاص يستوفيه قريبه (أي وارثه ولو لا الردة  
ولو معتقاً (المسلم) الكامل ولا يبعد كماله لانه شرع للتشفي وهو له ومعلوم أن الامام يستوفيه  
عند فقد من ذكر (وقيل) لا يستوفيه الا (الامام) اذ لا وارث للمرتد (فان اقتضى الجرح مالا)  
لا قوداً كجائفة (وجوب اقل الامر من من أرضه ودية) للنفس لانه المتيقن فلو كان الجرح قطع  
يدوجب نصف دية أو يديه قدية ويكون الواجب في الا شيء منه للوارث المذكور (وقيل)  
الواجب (ارثه) أي الجرح بالغاً بالغ وان زاد على دية نفس لانه انما يندرج في نفس ضمن  
(وقيل هدر) لا شيء فيه اذ الجرح حتى سري تبع للنفس (ولو ارتد) المجرع (ثم أسلم) فبات  
بالسراية فلا قصاص (أختل المهدور فصار شبهة دائرة للقود) (وقيل ان نصرت الردة) أي زمنها  
بحيث لا يظهر للسراية أثر فيه (وجوب) القود لا انتفاء تأثير السراية فيه (وتجب) على الاول  
(الدية) كانه مغلفة حاله لو قود الجرح والموت حال المعصية (وفي قول نعمها) توزعها  
على المعصية والاهدار وقد أثبت فيما لو جرح مسلم مسلماً ثم ارتد معاً أو أسلم معاً مات  
المجرع بالسراية بل يوم القود أخذ من قولهم يعتبر فيه المكافأة من ابتداء الفصل إلى الغوات  
وهما متكافئان كذلك (ولو جرح مسلم ذمياً فأسلم) بعد الاصابة (أو سر عبد افتق) بعدها  
(ومات بالسراية فلا قصاص) لان انتفاء المكافأة حال الجناية (وتجب دية مسلم) أو حرالة مغلفة  
في ماله لانه مضمون وأول انتهاء فاعتبر الا انها لما سرته المعتسر في قدر المضمون لان الضمان  
بدل التالف في نظريه لحالة التلف وبفارق ان تغليظ هتافه في ما سربانه هنا قد مدري  
معصوم ثم تعمدرى مهدر فطرات عصمته فز لو اطر وهما منزلة طر واصابة من لم يقصده  
(وهي) في الاخيرة (السيد العبد) سلوات فيتمه أم نقصت عملاً استحقاقه لها بالجناية  
الواقعة في ملكه ولا يمتنع حقها في الجاني العبدول لقيمة تاول كانت الدية موجودة  
فاذا أسلم الدراهم أحـ بر السيد على أمواله وان لم يكن له ان يطالبه بالالدية (فان زادت)

فأوقعوا وارثه عن قصاص الجرح على ماله مع وكان المال الواجب فيما يطهر وتردد فيه سم على منهج ثم رأيت في  
انطليب على هذا الكثر ما قلته (قوله لانه المتيقن) ع ايضاحه أن وجوب الدية اذا كانت أقل مساو لنظيره من المسلم  
وأما إيجاب الارش اذا كان أقل فلا يجب بالجناية ارش والردة منعت من وجوب شيء بعدها ولا ينقطع ما وجب قبلها كما لو  
قتل المجني عليه نفسه وقوله ويكون الواجب في ع ولا يجوز الصقونه لانه لكافة المسلمين اه سم على منهج (قوله ويجب  
على الاول) هو قول المصنف فلا قصاص (قوله وهما متكافئان) أي ولا يضر تغل الردة وهي من الدية المعصية المعتزة من أول  
الفعل إلى الزهرق لان المرتد معصوم على مثله (قوله فيما ع) أي في قول المتن ولو رهاها فأسلم وعق فلا قصاص الخ (قوله  
لها) أي الدية

من قوله ويبدأ بالقاتل الأول (قوله ومجمله) يعني في صورة ما إذا قتل أحدهما أباه ثم الآخر الالم (قوله وعلى هذا في صورة الدور) أي من أصلها من غير نظر إلى قتل لكن قوله وعلى هذا الالم على هنا على أن الأولى حذف قوله وعلى هذا إلى قوله من أرثه لعدم موقعه هنا وليس هو في عبارة التفتة (قوله ثم طالع الخ) تراجع مفهومه (قوله في صورتها) في الموضوعين تبع

(قوله وتعين حقهم في الأبل) هو بصيغة الماضي عطف على قول المصنف فالزادة لورثته والحاصل أن حق السيد لا يتعين في الأبل وحق لورثته يتعين فيها حتى لو دفع الهم الدراهم لم يجب قبولها (قوله ومجمل ذلك) أي مجمل كون الدية للسيد انصاوت قيمته أو نقصت (قوله نفسا) أي جناية نفس (قوله ولو عاد الأول) متصل بقوله ومعنى وجبت الدية الخ (قوله والسيد الأول) وذلك لأنه جرح جرحا حقيقيا أحدهما في الرق والآخر في الحرية والدية توزع على عدد الرق فيصيب عليه ثلث الدية ونصف في مقابلة جرحه ٢٨ الرق والآخر في مقابلة جرحه الحرية والسيد انما يجب له بدل

ما وقع في الرق وهو نصف الثلث  
 في فصل فيما يعتبر في قود الأطراف  
 (قوله في قود الأطراف) أي وجود أو عدم البشع خصوص قوله ولا قصاص في كسر العظام (قوله بعضا خفيفة) خلافا لما زعمه محكيابا أنه عمد في نحو الإيضاح أهـ ج وهي أوضح من عبارة الشارح (قوله لأنه يحصله) أي الإيضاح (قوله لاقى النفس) عطف على قوله نحو الإيضاح (قوله انعم كل بحسبه) أي من نحو الإيضاح والنفس (قوله على أن الكلام) قد يقال هذا لا ينفع في دفع الإراد لا حاصله أنه لو ضرب ببعض خفيفة وأوضعه كان هذا الإيضاح

أي الدية (على قيمته فالزادة لورثته) لوجوبها بسبب الحرية وتعين حقهم في الأبل (و) مجمل ذلك إذا لم يكن للجرح أرش مقدرا ولا اعتبر هو في جثثه (لو قطع) الحر (بدعم) أو قفا عينه (فتعين مات سرية) وأوجبتا كمال الدية كما هو الأصح (فالسيد الأول من الدية الواجبة) في نفسه (ونصف قيمته) الذي هو أرش الجرح الواقع في ملكه لو اندمل والسرانية لم تحصل في الرق فيمعلق به أحق له فإن كان الأول الدية فلا واجب غيرها وأرش الجرح فلا حق للسيد في غيره والاندلولورثة ذكره المصنف لفرضه أن المقطوع عيب والاندمل مثال (وفي قول) الواجب للسيد (الأقل من الدية وقيمتها) كلها لا تناظرنا للسرانية في دية النفس فلننظر إليها في حق السيد حتى يقدروا ثمنه (ولو قطع) الحر (بدعم) فتعين جرحه آخران) كان قطع أحدهما يهدية الأخرى والآخر جرحه (ومات سرية) فاقصاص على الأول (و) (أن كان حرا) لعدم المكافأة حال الجناية (ويجب على الآخر) قصاص النفس والطرف لأنها مكفوءة ومعنى وجبت الدية كانت اثنتا لأن الجنايات صارت بالسرانية الناشئة عنهم نفسا وأحق للسيد فيما على الآخر بل فيما على الأول أدهو الجاني على ملكه فله أقل الأخرين من ثلث الدية وأرش الجناية في ملكه وهو نصف القيمة ولو عاد الأول وجرحه بعد العتق فله السيد الأقل من سدس الدية ونصف القيمة

في فصل فيما يعتبر في قود الأطراف والجراحات والمعاني ما يأتي (بشروط) قصاص الطرف) بغير الإهـ (والجرح) والمعاني (ما شرط للنفس) عما مر فمفسد لا ولا يراد بالضرب بعضا خفيفة لأنه يحصله غالباً في النفس إذ عمد كل بحسبه فلهما سنويان في سدد وان اختلاف في محضه على أن الكلام كما قاله الماوردي عند عدم سرانية الإيضاح والأوجب القود في النفس لكونه حينئذ قتل غالباً واستثناء البقية من كلاله ما لوجبه في مكاتب على عبده في الطرف فله القود منه مع أنه لا يقتل بخلاف أصح مع كلالهم وإن أمكن توجبه بأنه في حياته يتسبى بالقود من سيد بخلافه بدعونه لا بداهة شنيعة ادلا وارث له

عندما وجد القود ولو ضرب ببعض خفيفة فبات من ذلك الضرب كأن شبه عمد وهذا لا يدفع  
 بأن السرية من الإيضاح بذلك الضرب توجب القود في النفس فأعده أهـ مع على ج (قوله عند عدم سرانية الإيضاح) يعني أن كلام المورّد حيث لم يسر الإيضاح فانه يكون عمداً في الإيضاح وأدرك مثله بالإيضاح ومات المجني عليه منه يكون شبه عمد وحاصل الجواب أن أحد العمد الموجب للقود في النفس قصد القود والنقص عياقتل غالباً وهو منتف في الضرب وحده العمد الموجب للإيضاح قصد القود والنقص عياقتل غالباً وهو حاصل بالضرب والكلام حيث لم يرد السرانية أمامها فببب القود في النفس لأن الجراحة الحقيقية مع السرية تقتل غالباً (قوله والأوجب القود) أي ولا يراد (قوله على عبده) أي المكتوب أيضاً (ولو لصريح كلالهم) أي ولا يقطع كلاله يقتل لكنه إذا قطع يده ضغنه بنصف النعّة (قوله ترجحه) أي يتقدر تسليم أنه يقطع فيه ولا يقتل بغيره إن ما رجحه لا يمنع من وجوب الاستثناء لو قبل به

فيه الشهاب ج وكذا قوله السابق وأضر به وعلى ذلك مرتب في كلام الشهاب المذكور على شيء مهده لم يذكره الشارح  
وعبارته عقب قول المتن ويقطع الجميع واحدتها كأن جرحوه جراحات لها دخل في الزهوق وان غش بعضها وتفاوت

(قوله وبه علم محضة كل من الفخ والضم) يتأمل وجهه الضم فانه ليس هتاما يصدق عليه ذلك اذ ليس شيء مصبوب يسمى  
بالدفعه الآن يقال شبه السيف الواقع في محل القطع بالشيء المصبوب من سقاء أو نحوه (قوله ولو بالقوة) أي كان صارنت  
مما دفعه بجملته (قوله بليق بجنايته) أي ان عرفت والافتصا الطاقضي في فرضه بحيث لا يحصل ظلم لاحدهما ولا نقص لمجموع  
الحكومتين عن الدية فان لم يظهر للقاضي شيء فينبغي ان يسوي بينهما في الحكومة (قوله دية البدن) معتمد (قوله غير  
محضة) كدافي ج ويمكن ان يقال بصحتها مع تسامح لان الشبهة هي جراح الرأس ٢٩ والوجه فكأنه قيل وجراح الرأس

والوجه المضافة اليهما  
فلما اشتمل المضاف وهو  
الشهاب بآء متبارة معناه  
الى الرأس والوجه كان من  
اضافة الشيء الى نفسه حكما  
(قوله فالاقرب) أي في  
نوجيهه المتن لما يقال لاهمعي  
لاضافة الشهاب للرأس  
ادلا يكون الا فيه (قوله  
ومحل ما ذكر في  
الشبهة) أي من انهما لا ينطبق  
الاعلى جرح الرأس  
والوجه (قوله على ان  
جماعة اطلقوها) أي  
على سائر جروح البدن  
أي وعليه فالاضافة  
للتخصص بسلطان ويل  
(قوله طبعها ووضعهما) انه  
يتوقف فيه بالنسبة لغيره  
المشتملة والمنقولة من  
كل ما لا يتوقف على قطع  
جلده فانه لا يتوقف على

فريدان السببية مانعة من ذلك التشفي (ولو وضعا) أو بعضهم فاستاده الى جميعهم مجرد  
تصوير (سيفا) مثلا (على يده وتعاملوا) كلهم (عليه دفعه) بالضم وفي القاموس هي بالفخ  
المره وبالضم للدفعه من المطر وما انصب من سقاء أو اناء مروه وبه علم محضة كل من الفخ والضم  
هنا (فانوها) ولو بالقوة كما يأتي (قطعوا) كما لو اجتمعوا على قتل نفس وانما اشترط في قطع  
السرفه أن يخص كلاما من المشعر كمن نصباب لان التوزيع ممكن ثم لا هنا على ان حق الله  
يتسامح فيه أكثر من لم يتسامحوا بأن غير فعل بعضهم عن بعض كأن قطع واحد من جانب  
وأخر من جانب حتى القف الحسيدي نان أو جذب أحدهما للمشارحة الآخر فلا فوعد على  
واحدة منه جابل على كل منهما حكومة تليق بجنايته ومحتا بلوغ مجموع الحكومتين دية البدن  
(وشهاب) بكسر أوله جمع شعبة بالفخ (الرأس والوجه عشر) باستقراء من كلام العرب وجرح  
غيرهما لا يسمى شعبة ودعوى ان الاضافة اليهما من اضافة الشيء الى نفسه غير محضة لان  
الرأس والوجه ليسا عين الشبهة بل هما شرطان في تسعيتها شعبة فالاقرب ان يكون المراد بها  
هنا مطلق الجرح وان الاضافة للتخصيص ومحل ما ذكر في الشبهة حيث اطلقت بحلاف مالو  
أضيفت كما هنا على ان جماعة الملقوه على سائر جروح البدن أو لطاعها وضعا (حارصة)  
بهملات (وهي ما تشق الجلد قليلا) نحو الخدوش وسمي الحارصة والحريصة والقاشرة  
(ودامية) بخفيف الباء (تدميته) يضم أوله أي الشق بغير ميلان دم والادامة بهجمة  
وبهذا الاعتبار تبلغ الشهاب احدى عشرة (وباضعة) من البضع وهو القطع (تقطع اللحم)  
بدن الجلد أي تشقه شفا خفيفا من بضع قطع (ومنلاجة تفوه فيه) أي اللحم ولا تبلغ الجلد  
بعده سميت بأول اليه من التلاحم فتأولا (وسمحاق) بكسر سينه (تبلغ الجلد التي بين اللحم  
والعظم) وهي المسماة بالسحقاق حقيقة من سماحق البطن وهي السحقم الرقيق (وموضحة)  
ولو بغير زارة (وضع العظم) بعد خرق تلك الجلد أي تكشفه (وهاشمة تخشمه) أي تكسره  
وان لم تخشمه (ومنفلة) بتشديد القاف مع كسرها أفصح من تفحصه (تنقله) من محله لغيره

الحارصة ولا ما بعده هو الترتب الطبيعي ضابطه ان يتوقف الثاني على الاول ولا يكون الاول علة له اذ ان يقال انه باعتبار الغالب  
(قوله حارصة) ع سميت حارصة من حرص القصار الثوب اذا شقه فانه الجوهري اه سم على منعهج (قوله تدميته) يضم أوله  
أي مع سكون الدال وكسر الميم مخضفة وبفتح الدال وكسر الميم منسدة قال في القاموس دي كرضي دمي وادميته ودميته  
(قوله تقطع اللحم بعد الجلد) انظر هل هو قلة الباضعة حتى يخرج قطع اللحم بعد قطع الغير للجلدة اه سم على منعهج ويمكن  
جعلها حالاً من اللحم وليس متعلقاته بقطع فكأن فعل الثاني باضعة وان لم يقطع شيئا من الجلد ويحتل وهو الظاهر انه من  
سماها حتى لو قطع واحد الجلد بقامه وآخر اللحم لا يكون على الثاني أرض باضعة بل ما يليق بجنايته وتكون الباضعة مشتركة  
بينهما (قوله وعلاجة) قال الشيخ حمزة قال الازهرى الوجه ان يقال الا لا حة أي القاطعة اللحم اه سم على منهم أقول  
الجواب ما ذكره الشارح بقوله سميت الخ (قوله بالسحقاق) أي في أنفة أهل الجزار وأما عمل المسدنة فيمنعها والملاط  
والمطالة اه سم على منعهج (قوله أفسح من فتحة) ولعل المعنى على الفخ منقلبا بالثدي ف الجار واتصل الضمير

عددها وان لم يتواطوا أو ضربوه ضربات وكل فائتة أو فائدت أو غير فائتة وتواطوا انما سجد كره انتهت (قوله بأن الصواب لاحاجة للباب (قوله وانما نقل من ضرب مريض الخ) هذا انما يدل على صورة الجهل في الصورة الاولى وهي قوله أو جاحل باله

(قوله المحطة بها) أي باعلى الشفة في القاموس الاطرا ككتاب الحلقة من الناس وقضبان الكرم تتلوى للتعريش وما ينفصل بين الشفة وبين شراش الشارب اه (قوله قال ابن العماد وكل معجم) يتأمل ماد كرم معمة كل منهما مع ان الذي في الروضة نفي لوجوب القصاص ٣٠ وما هنا يتبينه نعم كل معجم اذا فسر الاطرا بما اراد السه وأريد أنه لانها ياله ونفس

الاطرا بطائر الشفة وانه وان لم توضع وتشمع (ومأمومة تبلغ خبطة الدماغ) المحطة به وهي أم الرأس (ودامضة) بغني معجمة (تخرفها) أي خبطة الدماغ وتصله وهي مذقصة على رأي وتصوركها في الجبهة ومنسوى الاخضرين في اندود قصبة الانف والهي الاسفل بل وسائر البدن على ما يأتي (ويجب القصاص في الموضوعة فقط) لضبطها وتيسر استيفاء مثلها بخلاف غيرها (وقيل) يجب فيها (وفيما قبلها) لا يمكن معرفة نسبتها من الموضوعة ورد بان هذا الامكان لا يكفي مثله للقصاص بل لتوجيه القول بوجوب القسط من أرض الموضوعة بنسبته اليها (سوى المخرصة) كما زاده على أصله فلا قدود فيها جزاء لم يفت بها شيء له وقع (ولو أوضع في باقي البدن) كما عدو صدر (أو قطع بعض مارن) وهو ما لان من الانف (أو) بعض (أذن) أو شفة أو اطرا هو اطرا المحيط بها وما في الروضة من عدم القود فيه تضرر وانما اطرا اطرا السه أي الدبر لانه الذي لانها ياله قال ابن العماد وكل معجم اذا فرق بينهما أو لسان أو حشفة (ولم يبينه) بأن صار مع لمقا مجلدة والتقييد بذلك لجريان الخلاف (وجب القصاص في الاصح) لتيسر ضبط كل مع بطلان فائدة العضو وان لم يبينه فيما اذا اقتصر في المعلق بجذبه يقطع من الجاني اليها ثم يسئل أهل الخبرة في الاصح من ابقاه وغيره وقد مر ما سوى الموضوعة بالخبر تيسر كذا شورع لان القود وجب فيها بالمائلة بالجملة فامتعت المساحة فيها مثلا يؤدي الى أخذ عضو بعض آخر وهو محذور ولا كذلك في الموضوعة تقدرت بالمساحة اما اذا اياه فيجب القود جزما والثاني لا يجب كالا يجب فيه أرض مقدر (ويجب) القصاص (في القطع من مقصود) بفتح الميم وكسر الصاد وهو موضع اتصال عضو بعض على منقطع عظيم برباطات واصلة بينهما مع تدخيل كرفق وركبة أو واصل ككف وكوع (حتى في اصل نخذه) وهو ما فوق الورك (ومنكب) وهو مجمع ما بين العضد والكف (ان أمكن) القطع (بالا) حصول (اجافة والا) بان لم يمكن الاجا (فلا) قود (على الصحيح) لان الجوائف لا تنضبط نعم ان مات بالقطع قطع الجاني وان حصلت الاجافة والثاني نعم حيث أجاف الجاني وقال أهل النظر يمكن ان يحاف مثل ذلك (ويجب في ذي عين) أي تعور بها عين موهلة (وقطع أذن وحشف) بفتح الجيم (ومارن وششفة ولسان وذ كر واثنين) أي بيضتين يقطع جالتهما لان هاتين ايات مضبوطة فألحقت بالمفاصل بخلاف قطع البيضتين دون جلدتهما بان ساهما منهن مع رقابهما فلا قود فيهما لعدم الانضباط حيث شذو ويجب أيضا في اسفل ذلك وكر واثنين أو أحدهما ان أخبر عدلان بسلامة الاخرى مع ذلك

و بصير الامر منوطا بالجاني فيفعل ما ظن له في نفسه المصلحة بسؤال أو غيره لم يبعد الآن يقال قد يتخار مالا مصلحة له فيه بل ما فيه ضرر عليه فيمنعه الحياكم من ذلك لما فيه من الاضرار ويفعل به ما يراه مصلحة له (قوله لئلا يؤدي الخ) وذلك لانه قد يكون مارن الجاني مثلا قد مر بعض مارن الجاني عليه فيؤدي الى أخذ مارن الجاني بعض مارن الجاني عليه لو اعتبر بالمساحة (قوله اما اذا اياه) هذا ايضا هو الاقوى معلوم من قوله والتقييد بذلك لجريان الخ (قوله بفتح الميم وكسر الصاد) أما بمكسر ذلك فاللسان وعبارة المصباح الفصل

وزان مقود اللسان وانما كسرت الميم على التثنية باسم الالة (قوله وششفة) أي سواء العليا والسفلى وكذا

وحد العليا ولا موضع الارتق في عمالي الانف والسفلى طولاً لموضع الارتق في عمالي الفم وفي العرض الشدين اه مع على منهج وقوله الارتق أي الالتصاق قال في المختار الرق ضد التقق وقد رق الفم من باب نصر فارتنق أي التأم اه (قوله يقطع جلدتها) الباء تعني مع أي أي من اسل البيضتين وحدها الاقصاص فيه وان المقصود من العبارة قطع البيضتين ولكنه لما كان الغالب ان قطع الجلدتين يستلزم بطلان منفعة الاثنيين اقصر عليهم او ان كان المقصود في الحكم الشرعي المنضمين وعليه فلا قطع الجلدتين قطا واستمرت البيضتان لم تحب الدية وانما يجب حكومة (قوله ويجب) أي تعاصي

فعلی الاول الخ ومن ثم اخرها في النخبة لينتفع الارباذ عليها (قوله ومن قتل مسلم أو ذی) أي الم شارك مسلم أو ذی فی صورة المسلم أو ذی فی صورة الذی (قوله فهو) أي الجارح (قوله وجارح دافع الصائل) هو يتدبر جرح المجرور بضافته شريك اليه وانما قدره لدفع توهم وجوب القصاص على شريك دافع الصائل في الدفع فالمسورة ان دفع الصائل جرحه لدفع ثم بعد

(قوله ان أمكنت الممانعة) معتمد (قوله ككسر) أي فلا قصاص فيه (قوله البيضتين) عبارة عن الخمينتين له (قوله وقال فيها) أي الصحاح (قوله بضم أوله) أي ابا الفتح فهو بد العين نعم حكى الفصح هنا ٣١ أيضا ضحينا اه سم على منهج (قوله

الاسن) هذا الاستثناء

صرح في أن السن من

العظم وهو أحد قوانين

فيه ثابته من العصب

لا يلبس بوضعه في الخلل

(قوله بقطع بعض ساعده)

هو من الانسان مابين

المرفق الى الكف وهو

مذكور في ساعده الا انه

يساعد الكف في بطشها

وعملها اه مصباح (قوله

لها) أي للزيادة (قوله

المشتغل على الحشم غالبا)

أشار به الى دفع ما يدعى

قوله وله عشرة أبرة أرض

التفصيل من أن أرض

المنقلة خمسة أبرة فقط

وحاصل الجواب ان أرض

المنقلة انما كان عشرة

لا شتم لها على الحشم

ولم يذكره المصنف

لأنه لا ينقله غالبا (قوله

من المفصل) بيان لما

وقضيه ان المسمى بالكوع

هو جزء المفصل الذي يقرب

من الاجسام بعبارة الزيادة

وهو العظم الذي يسلي

الاجسام وهو بينهما فرق

وسبأني عن تثقيب

وكذا دفعه ما ان أمكنت الممانعة كما تنفله عن التهذيب ثم بحث أنه ككسر العظام وتفسير المشرح البيضتين في موضعين يجلد تهما بالبيضتين باعتبار اللغة كما هو مأخوذ من كلام أئمتها كصاحبي الصحاح والقاموس فقد قال الاول فيها الاثنان الخمينتان وقال فيها أيضا قال أبو عمرو الخمينتان والبيضتان الخمينتان الجلدتان اللتان فهما البيضتان انتهى وقال الثاني فيه والاثنان البيضتان وقال فيه أيضا سئل خصيته فهو خصي ونخصي انتهى ومما اورد من الجلدات لتسلسل وانما تسلسل البيضة لكن نقل بعضهم عن ابن السكيت ان الاثنان البيضتان ولما ان كان قاع جلدهما يستلزم غلبا بطلان منفعة البيضتين أقصر المشرح على التفسير المذكور وان كان المقصود في الحكم الشرعي البيضتين فالقول بان في جلدهما دية وفيهما دية أخرى أو ان المضمون في الغاها هو الجلدتان غير صحيح (وكذا البيان) بفتح الحصة وهما اللعجان الثنايتان بين الظهر والفتحة (وشفران) بضم أوله وهما حرقا الفرج المحيطان به احاطة الشفتين بالغم (في الاصح) لان لسانها باب مضبوطة والثاني لا لعدم امكان الاستيفاء الا بقطع غيره (ولا قصاص في كسر العظام) لعدم الوقوف بالمال في الاستئناس يمكن فيها بان تنشر بنشر يقول أهل الخبرة في كسرهما القود تكاثر عليه وجرمه بالماوردى وغيره (وله) أي الجنى عليه بقطع بعض ساعده أو فخذ ساعده أو فخذ أو ساق أو كسر أم لا كما أفاده كلامه هنا مع ما يأتي في قوله ولو كسر عضده واثابه الى آخره المشتغل على ما هنا زيادة ذكره المصنف رحمه الله تعالى لها ولتفسيره في الاتي عليه الدافع لما تعرض عليه به هنا ان قضيته أنه لو قطع من عضده لم يكن له الاخذ من الكوع (قطع أقرب مفصل الى موضع الكسر) وان تعد ذلك المفصل ليس متوفى بعض حقه (وحكومة الباقي) لعدم اخذ عوض عنه (ولو أوصعه وحشم أو وضع) الجنى عليه لا مكان القود في الموضع (وأخذ خمسة أبرة) أرض الحشم (ولو أوصعه ونقل أو وضع) لسان (وله عشرة أبرة) أرض التفصيل المشتغل على الحشم غالبا ولو وضع أو وضع وأخذ مابين الموضع والمأمومة وهو ثمانية وعشرون بعيرا وثلاث لان في المأمومة ثلث الدية ثمانية (ولو قطعه من الكوع) بضم أوله ويسمى كذا وهو ما يلي الاجام من المفصل وما بين الخنصر كرسوع وما بين اجمام الرجل من العظم هو البوع وأما الباع فهو ويد اليد وما وسمي (فليس له التماس أصابعه) ولا نغلة منها التحكمه من القطع من محل الجنابة (فان فصله عزز) لعدوله عن حقه مع تحككه منه (ولا غرم) عليه لا حقه فاقه اتلاف الجملة (والاصح أن له قطع الكف بعده) لانه من جملة حقه وانما يمكن من قطعه من قطع من نصف ساعده فقط أصابعه لا يوصل بالتمكين لتمام حقه لبقاء فله من الساعده يأخذ في مقابلتها ساقا ليرتفع التنقي المقصود بخلافه هنا ولوعى عن

اللسان أنه طرف الزند يحمل ما هنا عليه (قوله هو البوع) وقال صاحب تثقيب اللسان الكوع رأس الزند على الاجام والبوع مابين طرفي يدي الانسان اذا مدهما بينا وسمي (قوله من قطعه) أي الكف والتد كير لثقله والناثات هو الكثرة وكان الاولى أن يقول من قطعه (قوله لم يجب) أي وعده فلو فعل ذلك هل يصح العضو بجناو يلفو قوله على الحكومة أو يلفو العضو ويمكن من القود لقطع الكف فيه نظرا والا قرب الثاني



(قوله الى دية نفسه) أي الجاني وقوله مقابلها أي الدية (قوله ولو كسر عضده) قال في الصباح العضد ما بين المرفق الى الكتف وفيها خمس لغات وزان رجل وبضمتين في لغة الجواز وقرأها الحسن في قوله تعالى وما كنت بمقتدئ المضامين عضدا ومثال كبدتي لغة بني أسد ومثال فلس في لغة بني عقيم وبكر ٣٣ والخامسة مثال قتل قال أبو زيد أهل تهامة يؤثنون العضد وينوعيم

يدكرون والجمع أعضاء وأعضاء مثل أفاطس وأفضال (قوله من حديثه) هي السواد الأعظم الذي في العين والأصغر الناظر والمقلة شحم العين الذي يجمع السواد والبياض ذكره ابن قتيبة كذلك أيضا شحمها سم على منجم وقوله لأصغر هو بالعين المتجه في القاموس الناظر العين أو النقطة السوداء في العين أو البصر نفسه (قوله أهل الخيرة) أي اثبات من سم لانها شهادة فلا يكتفي فيها بأهل من ذلك وعبارة حج محمله في الايضاح والاعلام الاتي في المعالجة فيها ما من بقول خبيرين اذهب حديثه (قوله أن لا يذهب) أي بقول أهل الخيرة (قول المعنف وكذا البطش) قال الشيخ عميرة هو يزول بالجناية على اليد أو الرجل والذوق بها على

الكف للحكومة لم يجب لاستيفائه الاصابع المقابلة للدية الداخل في الكف كالايجاب من قطع يدي الجاني الى دية نفسه لاستيفائه مقابلها والثاني لانه أخذ ما يقابل الدية وزاد لما (ولو كسر عضده وأبانه) أي المكسور ومع ما بعده ولو بالقوفان كان معاقبا بجلده فقط (قطع) ان شاء (من المرفق) لانه أقرب مفصل للكسور (وله حكومة الداني) نظير ما من (فلو طلب الكوع ممكن) منه (في الاصح) لمساخنة مع عجزه عن محل الجناية وله حكومة الساعد مع الباقي من العضد والثاني لمنع لعدوله عما هو أقرب الى محل الجناية (ولو أوضعه فذهب ضوؤه) مع بقائه حديثه (أوضعه فان ذهب الضوء) فذلك (والأذهب ما خف يمكن كقترب حديثه تحمها من حديثه) أو وضع كافور فيها يحمل ذلك حيث قال أهل الخيرة يمكن اذهاب الضوء مع بقاء الحديقة والأوجب الارش (ولو طمعه لطمعه تذهب ضوؤه غالبا فذهب لطمعه مثله) لا يمكن الممانلة (فان لم يذهب اذهب) بالمعالجة كاذكر ومحله في اللطمة فيما اذا ذهب بها من الخبي عليه ضوءا حتى العينين أن لا يذهب بها من الجاني ضوءا عينيها أو أحدها مخالفة للمعنى عليها ومهمة والاعتين بالمعالجة فان تعذرت فالارش (والسمع كالصبر يجب القصاص فيه بالسراية) لان محلها مضبوطا (وكذا البطش) ولم يذكر وأمره الأس لان الغالب زواله بزواله فان مرض زواله مع بقاء البطش لم يجب فيه سوى حكومة ولا قود (والذوق والشتم) والكلام يجب القصاص فيها بالسراية (في الاصح) لانها محال مضبوطة ولا هل الخيرة طرق في ابطالها والثاني يقول لا يمكن القصاص فيها (ولو قطع أصبعها مثل غيرها) من بقية الاصابع (فلا قصاص في المتأكل) بالسراية وفارق اذهاب المعاني من بصر ونحوه بان ذلك لا يباشر بالجناية بخلاف الاصبع ونحوه من الاجسام فيقصده عمل البصر مثله نفسه ولا يقصد بالاصبع مثله غيرهما فلا تقص بالاصبع فسرى لغيره لم تنفع السراية فصا بل يجب على الجاني للأصابع الاربعة أو أربعة اجناس الدية وفارق ما هنا وجوب القود فيما لو ضرب يده فتورمت ثم سقطت بعد أيام بان الجناية على جميع اليد قصدت فانتقلت السراية

**باب كيفية القصاص**

من أص قطع أو اقتص تبع لاتباع المستحق للجاني الى الاستيفاء منه (ومسئوفه والاختلاف فيه) والفعو عنه ولا يحذرو في الزيادة عما في الترجمة كما وقع للبخاري كثيرا

الغم والشتم به على الرأس (قوله لان الغالب زواله) أي الأس بزواله أي البطش (قوله في ابطالها) أي بخلاف فان لم يوجد واخيرة المعنى عليه بين الانتظار والفعو على الدية (قوله فلا قصاص في المتأكل) ع ولكن يجب دية شتمه على الجاني حاله في ماله لانها سراية جناية عمد وان جعلت خطأ في سقوط القصاص وقيل على العادة لا تاقدرها في حكم الخطا اه سم على منجم **باب كيفية القصاص** (قوله من قص) والاخذ من الاول انسب لكونه مع اشتماله على جميع الحسوف مجسود أو الثاني من فيه فهو مشتق من المجرد (قوله ولا يحذرو في الزيادة) أي بل قال السيد عيسى الصفوي فيها كتبه على حشمية السيد الجرجاني ما كان من التوايع لا يعتد زيادة وعبارته وليس مرادهم بكون الباب في كذا الحسوف بل انه المقصود بالذات أو المعظم فلذلك غيره نادرا واستنظر اد البصر لانه امتياز ذكره في الترجمة اعتمادا على توجه الذهن اليه اما بطريق المقايسة أو التلازم

الدفع حرجه آخر فحانها (قوله وشربك النفس) لعله اذا كان حرجه لنفسه يقتل غايما وكان منعده فيه أخذ اعماسا في  
مسئلة السم فليراجع (قوله ان اوجبه) بالا فالسأل هذا بالنظر في المتناخضة مع قطع النظر عما زاده بقوله ولاديه  
أما مع النظر اليه فكان المناسب أن يقتصر على قوله ان اوجب ذلك (قوله هو الواو آخر غير الجارح) افظ آخر ساقط في  
أكثر نسخ الشارح مع انه هو المختار في الحقيقة وأما قوله غير الجارح فهو زيادة عن المختار تقييده فكان ينبغي أن يقول أى  
(قوله لا تؤخذ) أى لا يجوز ولو لم يردنا كباقي (قوله على الغالب) الأولى وعلى ٣٣ الغالب إلا أن يقال المراد أنه غير

بمخلاف عكسه وتقدمه المستوفى في الترجمة على ما بعده لانه الانسب بالكيفية وتأخير عنه  
في الكلام عليه لطوله وقد جرت عادتهم بتقديم ما قبل عليه الكلام ليحفظ (لا تقطع) أى  
لا تؤخذ لتشمّل المعاني أيضا كالمعنى على الغالب (يسار يمين) سواء الأعضاء والمعاني  
لاختلافهما محلا ومنفعة فلم توجد المساواة المقصودة من القصاص (ولا شقة سقى بعلى) ولا  
جفن أسفل باعلى (وعكسه) لذلك ولو بالزاد في المتأخوذ بلاديته ويسقط القود في الأول  
لنضم الرضا له فوعنه (ولا أغل) بفتح الحاء وضمة الميم في اللفظ (بأخرى) ولا أصبع بأخرى  
كأفي الحر ولو لأصلى زائد مطلقا (ولا زائد) بأصلى أو (زائد) دونه مطلقا ومثلهما ولكنه (في  
محل آخر) غير محل ذلك الزائد ذلك أيضا بخلاف ما لو ساوى الزائد الزائد والأصلى وكان عمله  
للساواة حينئذ لا يؤخذ ما حدث بعد الجناية بوجوده فلو قطع سنن ليس له مثلهما بنت له مثلهما  
تقطع (ولا يضر) في القود بعد ما ذكر (تفاوت كبير) وقصر (وقوة) وضعف  
(بطش) ونحوها (في أصلى) لا إطلاق النصوص ولأن المماثلة في ذلك لا تكاد تتفق فاعتبارها  
يؤدى إلى بطلان القصاص وكأقادم العالم بالجاهل والكبير بالصغير والشريف بالوضيع  
فغير لو قطع مستوى المدين بدا أنصر من أحتما لم تقطع يده بالقصاص بالنسبة لاختلافه كانت  
كاملة في نفسها لو لم توجد فمأدية ناقصة حكومة ومحل ذلك عند تفاوتها حاجة أو بأقوة  
فان نشأ عنها عن جنابة امتنع أخذ السكاملة ووجب نقص الدية كاحكامه عن الامام وان  
قال الزركشي ان الامام حكم عن اصحاب عدم الفرق وأنه الصواب (وكذا زائد) كاصبع وسن  
فلا يضر فيه التفاوت أيضا (في الاصح) وكون القود في الأصلى بالنص وفي الزائد بالاجتهاد فلم  
يتم التماثل في الأول واعتبر في الثاني غير مؤثر لتساوى النص والاجتهاد فيما يترتب عليهما  
والثاني في الزائد قال ان كان كره في الجاني لم يقتص منه أو في المجني عليه اقتص وأخذ حكومة  
قدر النقصان (وبه تقرر الموضحة) في قصاص بالمساحة (طولا وعرضا) يقاس مثلهما من رأس  
الشاح ويخط عليه بخوجرة أو سوادى بوضع ضمومسى لا بنحو سيف أو حجر وان أوصحه  
اتعد من الخيف منه وانما لم يتبر ذلك بالجزئية لأن الأسباب مثلا قد يختلفان صغرا وكبرا  
وهيكون جزءا أحدهما فجميع الآخر فمقع الخيف بخلاف الأطراف لان القود وجب  
فيها بالمماثلة بالجدلة بلا اعتبارها بالمساحة أدى إلى أخذ عضو بعض آخر وهو مجتمع (ولا  
يضر) هنا (تفاوت) نحو شعرو (غلظ لحم وجلد) نظير ما مر في تفاوت نحو الطول وقوة  
البطش ولو كان برأس الشاح شعرو دون الشجوج ففي الروضة وأصلها عن نص الام  
عدم القود لما فيه من اتلاف شعرو لم يلفه الجاني وظاهر نص المختصر وجوبه ونزى

الغالب إلا أن يقال المراد أنه غير  
بالقطع أن يكونه الغالب فلا  
مفهوم له لان القيود اذا  
كانت للآلة لا لمفهوم لها  
فساوى الأخذ (قوله دية)  
أطلق فيه فعمل ما لو أخذ  
بلاذن من الجاني ومالو  
كان باذنه ولم يقل قصاصا أو  
قال وهو يخالف ما يأتي من  
التفصيل فيما لو قطع حجة  
بشلاء وعليه فلي نظر الفرق  
بين هذه وثالث وأعله أطلق  
هنا اعتمادا على التفصيل  
الآتى في قصر روعليه فتصور  
المسئلة هنا بما قال خذه  
فودا فصب الدية في القطوع  
ويسقط حقه من القود  
لنقصه العفو عنه ويسقط  
دية عضوه فساد العوض  
وذلك لانه لم يعف بجائز  
على عوض فاسد فبسط  
القصاص بالعفو ويجب  
بدله افساد العوض كالمو  
عضاعن القود على تخوخر  
(قوله أغل) فهنا مع لغات  
ثلثت وألغامع ثلثت الميم  
في كل اه سم على منج  
وقد تظهها بعضهم مع لغات  
الاصبع العشرة في بيت

٥ نهاية سابع فقال هـ وهز أغل ثلث وثالثه والتسع في أصبع واختم بأصبع اه مناوى  
على أدب الا ل لا بن العماد (قوله وزائدونه مطلقا) قد يخالف ما يأتي من ان الزائد يقطع بالزائد وان تفاوتوا بكرا وطولا  
وقوة بطش ويمكن الجواب بان المراد بالزيادة هنا التهمة كاستعمال زائدة الجاني على ثلاث أو ثمان وزائدة المجني عليه على ثنتين  
(قوله ومحل ذلك) أى ما ذكره المصنف وعبارة مح محل عدم ضرر ذلك (قوله ويخط) أى وجوب بان خيف اللبس والا كان  
مندبرا (قوله منه) أى من أجله

غير الجراح وانظر حكم ما لو كان الداوى هو الجراح (قوله موج) هو بضم الميم وفتح الواو وتشديد الهمزة أى منصرف للوث  
(قوله وما أنى به ابن الصلاح الخ) ظاهر هذا السياق ان افتناء ابن الصلاح فيه مخالفة لما قبله وليس كذلك وانما هو قاعدة  
مجردة يؤخذ منها تقبيد لاسم كالايجنى وبعبارة التهمة وأنى ابن الصلاح الخ (قوله ومن الدواغيب ما جرحه) أى بان خاط  
جرح نفسه الذى جرحه الغير (قوله فالنور) أى على جرحه (قوله الهلاك كل منها) وصف للضرر خاصة (قوله ومن بعده)

(قوله وجعل ابن الرضا) معقد انتهى سم على منج تعلقا عن الشارح (قوله تجب ازالتة) معقد (قوله استيعاب الرأس) قضيت  
انه اذا لم يجب استيعاب الرأس وجبت ازالتة ٣٤ اتفاقا (قوله المأخوذ الى الجاني) هل له تفرقة فى موضعين بغير رضا

المجنى عليه انتهى سم على ج أقول الذى يظهر  
لان المأخوذ حينئذ  
موضعا لا واحدة  
والقصاص مبني على  
المائة ويحتمل خلافه وهو  
الا قرب لان الجاني رضى  
بالضرر لنفسه وقبيل  
لذلك فرض الشارح المنع  
على مقابل المصع حيث قال  
وعليه أى الثانى يمنع من  
أخذ بض من الخ (قوله وعليه)  
أى الجاني (قوله من أى محل  
شاء) أى الجاني ظاهره وان  
انفصل عن الناصية لكن  
يلزم حينئذ أخذ موصو حتر  
فى واحدة ولكن لا مانع  
برضا الجاني انتهى سم على  
ج (قوله فز دوكيله) هذه  
لا تتأق مع قول المصنف  
الا فى زمه بعد ان دمال  
موضعه قصاص الزيادة  
قانه صريح فى ان المتص  
هو المجنى عليه نفسه لا  
وكيله الا بنية ل التقدير  
زمه قصاص الزيادة اذ  
المقتص هو المجنى عليه

لما وردى وجعل ابن الرضا الاول على فساد منبت المشجوع والثانى على ما لحق قال الا ذرى  
وقضية نص الامان الشعر الكثيف تجب ازالتة ليسهل الاستيقاء ويهدى عن الغلط قال  
والتوجيه يشعر بان لا تجب اذا كان الواجب استيعاب الرأس (ولو أضح على رأسه ورأس  
الشاح أصغر استوعبناه) ايضا ولا نكتفى به وانما كفت بضو يد قصيرة عن طول يله لاسمران  
المرعى ثم الاسم وهذا المساحة ولذا قطعت الكبيرة بالصغيرة ولم تؤخذ رأس أكبر باضرر زما  
ولا تته من خارج الرأس نحو (الوجه والقفا) غرضه عن محل الجناية (بل نأخذ قسط الدق  
من اوش الموضحة لوزع على جميعها) فان بقى نصف مثلاً أخذ نصف ارشها (وان كان رأس  
الشاح أكبر أخذ) منه (قدر رأس المشجوع قطعاً) لحصول المائلة (والصحيح ان الاختيار فى  
موضه) أى المأخوذ (الى الجاني) لان جميع رأسه محل الجناية وهو حق عليه فله اداؤه من  
أى محل شاء كالدين وأشار المصنف المصع الى فساد مقابلته ان انقرة للعجى عليه وان انصرله  
جمع متأخرون وادعوا انه الصواب نقلا ومعنى وعلمه يمنع من أخذ بعض المقدم والمؤخر لا  
بأخذ موصتين واحدة (ولو أضح ناصية وناصيته) أى الجاني (أصغر) تعيقت الناصية  
للايضاح (وعم) عليها (من باقى الرأس) من أى محل شاء لان الرأس كله محل للايضاح فهو عضو  
واحد (ولو زاد المقتص) مع رضا الجاني بمكينة أو وكل المستحق فز دوكيله أو بادر وصل فلا  
يناقى ما بان ان المستحق لا يمكن من استيقاء الطرف ونحوه بنفسه (فى موضحة على حقه) (هدا  
زمه) بعد ان دمال موضته (قصاص الزيادة) اتعده به (فان كان) الزائد باضطراب المقتص منه  
فهو بادر باضراره ما قالوا لانه عليه ان يهدر النصف المقابل لفعل المقتص منه فوالا لالمقتص  
تولدت باضراراك فانكر صدق المقتص منه كجرحه البلقينى أو (خطأ) كان اضطراب يده  
أوشبه هدا (أو) هدا ولكيه (عنى على مال وجب) له (ارش كامل) لمخالفة حكمه حكم الاصل  
وقيل قسط منه بعد توزيع الارش عليهم لا اتحاد الجراح والجراحة ورد جمع انفراد الجراحة  
مع ان بعضه احق (ولو أضح جمع) بأن تماموا على آلة وجر وهامعا (أوضح من كل واحد)  
منهم (مثلا) أى مثل موضته لاقطه منها فقط اذا من جزء الاوكل منهم جان عليه فأنشبه  
مالوا شتر كوا فى قطع عصوفوا ل الامر لدية وجب على كل ارش كامل كجرحه الامام  
وجرحه فى الاثر وصرحا به فى باب الديان وقال الا ذرى انه المذهب وأنى به الولد لدرجة الله  
نعالى خلافة البغوى والمأوردى ومن تبعهما (وقيل) يوضع (قسطه) من الموصحة لا مكان  
التخري بخلاف القتل وردى به لا نظر لا مكانه مع وجود موضحة كاملة من كل (ولا تقطع

(قوله فيقدر النصف) أقول هذا انما يظهر على ما بانى له فيما لو أضح وضعه جمع انه يوزع الارش عليهم  
انما على انه يلزم كذا ارش كامل وهو الذى اعتمدته شيخنا الشهاب الرملى كاسيأتى فيه بما يقاومه انه يلزم ان يقتص ارش كامل  
فليتأمل انتهى سم على ج وقد يجب بان ما بانى عن الشهاب الرملى مقروص فيما لو تمع مالوا على الآلة فجر وهو ذلك  
يجب استعرا ل الامر بين الجميع على الصواب بخلاف ما اذا كان باضطراب هدا يكون الاثر من أحدهما غيره من الاخر  
(قوله ارش كامل) وذلك لان فعل كل واحد جعل موضحة مستقلة فيجب أرشها كاملا

كان ينبغي بالنظر لما قدمه أن يقول غيب قول المتن الأول وإن خرجت له القرعة وغيرها في فصل في تغيير حال المجرور (قوله أو عتقه دار له مضمون به) دخل فيه التفسير بالحرية ومن ثم لم يذكره في شرح الروض (قوله لا ينقلب مضمونا) وكذا عكسه كما يعلم من قول المصنف الآتي ولوارثه المجرور ومات بالسرابة الخ في زاد في القاعدة وكل جرح وقع مضمونا لا ينقلب (قوله) وفيما إذا لم يضر) أي تتفان كانت النسخة بالصاد المجهة فإن كانت بالصاد المهملة وهو الانسب بقول النهم وسرية فلا حاجة إلى ما ذكر من التفسير لأن معناه حينئذ الم يتحول الواجب من ٣٥ كونه عضوا إلى كونه نفسا (قوله)

وم) أي في كلامه (قوله حيث لم ياذن له) لا حاجة له بعدم اتساق من قوله بلاذنه انتهى سم على ج أقول وقد يقال ما تقدم من قوله بلاذنه قبل لعدم وقوعه قصاصا وقوله حيث لا إذن تقيسوا جواب الدية (قوله قصاص النفس) وله حكومة الأشل (قوله في بذل اليسار عن اليمين) ووجه ذلك أن قوله أقطعها قصاصا ضمن جعلها عوضا وكونها عوضا فاسد فيجب بدلها وهو الدية بخلاف ما لو لم يقل ذلك بل اقتصر على قوله أقطعها فإن القطع حينئذ ياذن منه فمفعول هدرها ولا شيء للجنة عليه لا يستغناه حقه برضا (قوله أو شك) عطف على قوله إلا أن يقول أهل الخ (قوله أو قد هم) انظر هل يكنى فقد هم بلاذ الجاني أو الجنى عليه أو غير ذلك فيه نظرو الذي يظهر الآن أن لا وجده عسافة القصر (قوله ويقنع بالرفع)

صححة) من نحو يد (بشلاء) بالمد لأنها أعلى منها كما تؤخذ عين بصيرة بعمياء (وإن رضى الجاني) الخ الفاعلة للشرع ومحله في غير أنفو وأذن أما هما فيؤخذ محضهما بإشلهما ويجدو عهما إن لم يسقط منه شيء لبقاء منفعة ما من جمع الصوت والريح ومنازعة الملقين غير ملائمة لذلك وفيما إذا لم يضر الجانيته نفسه أو لا أخذت صححة من أي نوع كانت بالشلاء والناقصة وشلاء بشلاء وإن لم يؤمن تزف الدم لذهاب النفس بكل حال وأفهم كلام المصنف قطع شلاء بشلاء وهو كذلك أن استوى شلهما أو لذل الجاني وأمن فيه ما زف الدم ومراعاة لا عبرة بمحدث بعد الجناية فالوحي سليم على بشلاء ثم شل لم يقطع (فالو فعل) أي أخذ صححة بشلاء بلا إذن من الجاني (لم يقع قصاصا) لأنه غير مستحق له (بل عليه ديتها) وله حكومة الأشل (فلو سري) فطعها لنفسه (فعله) حيث لم ياذن له في القطع (قصاص النفس) لتقويت طلبا ما إذا أذنه فلا فودق النفس ولا دية في الطرف أن أطاق الإذن ويعمل مستوفيا لحقه فإن قال نخذه قود أفضل فقل لا شيء عليه وهو مستوف بذلك حقه وقيل عليه ديتها وله حكومة وقطع به البغوى وهو قضية ما يأتي في بذل اليسار عن اليمين وهو المتمد (وتقطع الشلاء بالصححة) لأنها دون حقه (الآن يقول أهل الخبرة) أي إثنان منهم (لا ينقطع الدم) لو قطعت بأن لم تنسد آفواه المروق بحسب نار ولا غيرها أو شك في انقطاعه لتردهم أو قتلهم كما هو ظاهر ولا قطع بها وإن رضى الجاني حذر من استيفاء نفس بطرف وتجب دية الصححة (ويقنع) بالرفع (بها) لو قطعت بأشل أو بصح (مستوف بها) ولا يطلب أرش الشلل لاستنواهما جرموا واختلافهما صفة لا يؤثر لأنهما مجردا غير مقابلين بحال ولهذا لو قتل فن أودى بجرا ومسلم لم يجب زائد (ويقطع سليم) يد أو رجلا (بأعمى وأرج) خلقته أو نحوها كما علم عامر إذا خلل في العضو والمسميهم اثنين مفتوحين تشخي في المرفق أو تصرف في الساعد أو العضد وقيل ميل وأعواج في الرغ وقيل الأعمى الأعسر وهو من يطشه يساره أكثر وكلها صححة هنا (ولا أثر ناضرة أظفار وسوادها) فيؤخذ بطرفها السليم تطاير منه لأن ذلك عليه ومرض في العضو فلا يؤثر في وجوب القود (والصح) قطع ذاهبة الأظفار خلقته أولا (بسلية) وله حكومة الأظفار (دون عكسه) لأنها أعلى منها وهذا هو محل الخلاف نظرا إلى أن الأظفار تابعة ومقابل الصحح القطع في الثانية كالاولى والخلاف الذي ذكره من حيث المجموع فلا اعتراض عليه (والذكر حقه وشلاء) تميز أحوال من المبتدأ على مذهب سيدي به أو من الضمير المستتر في الطرف على الأصح (كالمد) لذلك فيما تقدم فلا يقطع

فيه إشارة إلى أنه ليس في حيث الاستثناء انتهى سم على ج (قوله لا لأنها) أي الصفة (قوله أو نحوها) كأنه أشار إلى ما كان آفة احترازهما كان مجتنباً فيمتنع القصاص انتهى سم على ج (قوله وكلها) أي معانيها صححة مرادة بها (قوله دهن عكسه) أي لا تقطع سليمة الأظفار بذاهبها قال في الروض وشرحه ولكن تكمل ديتها أي ذاهبة الأظفار ورفق بأن القصاص يعتبر فيه الممانعة بخلاف الدية انتهى سم على ج (قوله ومقابل الصحح المقطع) أي تقطع سليمة الأظفار بقاءها (قوله والذكر) مبتدأ أخبره قوله الآتي كاليد (قوله على الأصح) منه يعلم أن في مجيء الحال من الصغير في خبره خلافاً للأصح منه الجواز وبه صرح بعضهم

غير معهود (قوله فيشترط فيه الصحة والمكافأة من أول الفعل الى الزهوق) يدل عليه ما مر في قول المصنف ولو جرح مذهب  
ذميا فاسم الجارح ثم مات الجرح فكذلك أي لا يسقط القود في الأصح فهذا الأيكاشة الى الزهوق (قوله فعل الخ) هذا الحاجة

(قوله فهو منقبض) ليس المراد به عدم القدرة على الجماع بل المراد بانقباضه نحو يمس فيه بحيث لا يستمر بل وبأنبساطه  
عدم إمكان ضم بعضه الى بعض بدليل ما سلكه من أنه يقطع الفعل بالعنين (قوله ويقطع أنف صمغ) عبارة التثنية  
ويؤخذ أنف الصمغ والأذن ٣٦ الصمغ بالالف المستحق والأذن السلافي أصح القولين انتهى قال ابن النقيب

صمغ بأشول ويقطع أشول بصمغ وبأشول بالشرط المار ومعلوم ان التشبيه بالنسبة لما يمكن  
فيه لا في نحو خضرة الاظفار وسواها لعدم تأنيسه هنا والشال بطلان العمل وان لم يزل  
الحس والحركة (و) أما الذكر (الاشل) فهو منقبض لا ينسبط أو عكسه أي منسبط  
لا ينقبض فهو ما يلزم حالة واحدة (ولا أثر للانتشار وعدمه فيقطع خل) أي ذكره (بخصي)  
أي بذكره وهو من قطع أو سدل خصيته ومما بدأ بطلان لغة على جلدتها أيضا (و) ذكر  
(عنين) خلافا للغة ادخل في نفس العضو وانما هو في العنين لضغ في القلب أو الدماغ  
أو الصلب والخصي أولى منه لقد رتبه على الجماع (و) يقطع (أنف صمغ) صمغ (بأشول) لا يشم  
كمكسه المفهوم بالاولى وان التمس ليس في جرم الأنف (وأذن صمغ بأصم) كمكسه المفهوم  
بالاولى ولا السمع لا يسجل جرم الأذن وتقطع صمغ بمشقة لا تخرم ومذهب بعض  
وكافوق نقيب أو شق أو وث تقصا (لا عين صمغ بمشقة عيها) ولومع فيصام صوتها لأنها  
أعلى منها والضوء في نفس جرمها وتؤخذ عيها بصمغ رضى بها المحي عليه (ولا اسنان ناطق  
بأخرس) لأنه أعلى من حقه والنطق في جرم اللسان والاخرس هاسم بلغ وان النطق ولم  
ينطق فان لم يبلغه قطع به لسان الناطق ان ظهر فيه أثر النطق بصره عند نحو يكافوكذا  
ان لم يظهر هو ولا ضده فيما يظهر اذا اصل السلامة (وفي قلع السن) التي لم يطل نفعها ولا  
نقص (قصاص) لآلية تقطع كل من العيا والمفلى بمثلا (لا في كسرها) لاسرها لا قود في  
كسر العظام وتقدم نهى أي يمكن استيفاء مثله بلا زيادة ولا صدد في الباقي فعل ومن ثم صمغ  
فحين كسرت من غيرها كتاب الله القصاص والفرق بينهما بين بقية العظام بروزها ولاهل  
انذرة آلات فاطمة مضبوطة يعتمد عليها ماصغرة لأصل للضعف ونافصة بما ينقص أرضها  
كثيرة قصيرة عن أخذها وشديدة الاضطرب انصهرم فلا يقطع بها الا مثلها (ولو قلع)  
نخص ولو غدير منثور (من صغير) أو كبير فكلامه على الغالب (لم ينثر) بضم  
فككون للثنية ففتح لهجة أي لم تسقط أسنانه الر واضع التي من شأنها ان تسقط ومنها  
المقموعة ومعلوم ان الر واضع في الحقيقة أر بع فانها هي التي توجد عند الرضاع فتسمى  
غيرها بذلك من مجاز المجاورة (فلا صمان) بهود ولا دية (في الحمال) لأنها تدو غالبا  
لكن يعزى (فان جاء وقت نباتها بان سقط البوائق وعبدن دونها وقال أهل البصر) أي  
اثنان من أهل البصرة والمعرفة لان القود تحتاط له (فسد المنب وجب القصاص)  
ولو عادت بعد القود بان انه لم يقع الموقع فتجب دية المقموعة قصاصا كما هو الأقرب (ولا

في شرحه أي بكسر الشين  
وهو اليابس اه سم على  
ج (قوله ذهب بعضه)  
صفة كاشفة (قوله  
وكافوق) أي المعبر عنه  
بانظره وعبارة ج وكافوق  
(قوله بمشقة عيها)  
الاولى ان يقول بعين عيها  
انما دقة هي السواد  
الاظفر والعين ليست  
ماخوذة بنفس السواد  
(قوله ولا لسان ناطق  
بأخرس) ويؤخذ لسان  
الاخرس بلسان الناطق  
ان رضى به قياسا على  
أخذ العين العيها بالصمغ  
صمغ رضى المحي عليه  
(قوله قطع به) أي حالا  
(قوله التي لم يطل نفعها  
ولا نقص) أي فان بطل  
نفعها أو نقص فلا قصاص  
ما يمكن من الجاني مثلها  
كما يؤخذ من قوله لا في  
اما صغيرة لا تصلح للضعف  
(قوله من مجاز المجاورة)  
أي كقوله في شرح الروض  
انتهى سم على ج (قوله

لكن يعزى) أي حالا (قوله وقال أهل البصر) وطاهره اعتبار المحي والقول معا وأنه لا يكتفى بالقول يستوفى  
وحده وقد بضمه خلافاه اه سم على ج وعليه فلو قلعت بقولهم ثم ثبت من المحي عليه وجب الارش كما يستفاد من قول  
الشراح الآتي ولو عادت الخ (قوله من أهل البصرة) أشار به الى تساوى البصر والبصرة في هذا المعنى في المصباح  
وهو ذو بصر وبصرة أي علم وشعرة ويتعدى بالضعف الى ثان فيقال بصرته بضمها انتهى (قوله فتجب دية المقموعة)  
لم يبين نوع الدية أهى عمد أو غيره وظاهر ما ساقى في كلام سم على مذهب في فصل مستحق القود الخ انها شبه عمد وعبارته  
تقلا عن شرح الروض

اليه بعد تهرج المنيبة ومن ثم لم ذكره في النخبة (قوله فان انقضى الجرح مالا) أي ولو بالصفو أو كان خطأ مثلما نحن بنائي قول الشارح الاتي فلو كان الجرح قطع يد (قوله وهما كاثنان) أي والمقتول معصوم عليه من ابتداء الفعل الى الانتهاء وبهذا يدفع ما تعرض به عليه من ان شرط القود أن لا يتخلل مهدد وقد علم ان المراد باشتراط العصمة عصمته على القتال لا عصمته في نفسه (قوله وتعين) عبارة النخبة وتعين (قوله الحر) المناسب لسان كاصنع في النخبة لينصحه قول المصنف

نصها قوله قسط ما زاد على حقه عبارة العباب بعد فرضه الوارث اثنين وعليه لو وثق الجاني نصف دينه ان علم تحريم الاحتلال والاقول لم نحمله فقلتة قولنا انتهى قال في شرح الروض أوجهها الاول انتهى اه وقياسه انه هناعا في العاقلة لجواز الاقدام منه (قوله وأيس من عودها) أي قبل الموت بدليل أموال مات قبل الخ (قوله أيضا وأيس الخ) أن ار يد بالياس ما ذكر من المحي و قول أهل البصر فلا حاجة لتقييده لانه فرض المثل وان ٣٧ ار يد زيادة على ذلك أشكل مع الاكتفاء

به في ثبوت القصاص في حياته اه سم على ج أي وعليه فالتعسير بقوله وأيس الخ مجرد التوكيد (قوله انقض في الزيادة) أي بقدر النقص انتهى سم على ج لكن عبارة شيخنا الزبدي ولو عادت المغلوعة أقصر مما كانت وجب قدر النقصان من الارض اه وقضيته انه لا قصاص الآن يحمل قوله وجب قدر النقصان من الارض على ما زاد لم يقصص (قوله) بتشديد الفوقية) أي فيها (قوله أو المثلثة) القصص) قياس ذلك انه لو أحي به دونه كرامة لولى لا يسقط القصاص لان هذه حياة جديدة وعليه فالقصاص لو رتته لاله لان الحق الثقيل الهم

يستوفى له في صفه) بل يؤخر لبسوغه لاحتمال عفو فأن مات قبله وأيس من عودها انقص وارثه في الحال أو أخذ الارض وليس هذا مكر راع ما يأتي في قوله وينظر غائبهم وكال صميم لان ذلك في كمال الوارث وهذا في كمال المصنف فان عادت ناقصة انقص في الزيادة فان أمكن أموال مات قبل الياس فلا قود وكذا لو نبتت وهي سوداء أو نحوها لكن فيها حكمه (ولو قلع سن منثور) ويقال منثور من انثر بتشديد الفوقية أو المثلثة (فتبتم لم يسقط القصاص في الاغاور) لان عودها نعمة جديدة لندونه فلا يسقط ما وجب للعبي عليه من القود أو الدية حالاً من غير انتظار والثاني قال المائدة فاقعة مقام الاولى ولو قلع بالغ غير منثور سن بالغ غير منثور فلا قود في الحال ثم ان نبتت لم يجب سوى التزير والاول قد دخل وقته فلم يجز عليه قودا دية فان انقص ولم تمسك من الجاني فذلك والا فتمت مرة أخرى اذ القلع وقع بالغ والثاني في نظير الاندال لم يثبت به فارق مالو نزع غير منثور سن بالغ منثور وفرضي بأخذ سنه وقلمه ان ثبتت فلا يقعها رضاه بدون حقه فلم يكن قصده افساد الميث بخلافه في الاولى (ولو قصت يده أصابعاً فقطع كاملة قطع وعليه ارش اصبع) لعدم استيعاها قودها وللقطوع أن يأخذ يده اليد ولا يقطع (ولو قطع كامل ناقصة) اصبعاً (فإن شاء المقطوع أخذ دية أصابعه الاربع وإن شاء لقطها) وليس له قطع يد الكامل كلها يادتها (والاصح ان حكومة منابتين) أي الاربع (تجب ان لقط) لانها ليست من جنس القود فلا يستتبعها (الا ان أخذت يدين) لانها من جنسها فاستتبعها ومقابل الاصح في اللقط قاص على الدية وفي الدية قال تخص قوة الاستتباع بالكل (و) الاصح (انه يجب في الخائن حكومة خمس الكف) الباقي والثاني قال كل اصبع يستتبع لكف كايستتبعها كل الاصابع فلا حكومة في المستئلة أصلاً (ولو قطع كتاباً الاصابع فلا قصاص) عليه لا تنفاه المساواة (الار تكون كف مثله) حالة الجنابة فعليه القود فيها المائة ثم ان سقطت أصابع الجاني بعد الجنابة قطعت كفها ايضاً (ولو قطع فأنه الاصابع كاملاً قطع كفها) قصاصاً (وأخذ يده الاصابع) ناقصة حكومة الكف كاجنسه الباقية اي دية الاصابع تستتبع الكف وقد أخذ منها اقليم

بمونه حتى انه لا يؤخر عوده حينئذ (قوله ولو قلع بالغ) هذه مستفاد من قوله أو كبير وكلامه على الغالب فذكره ايضاً (قوله) والا فتمت مرة أخرى الوجه انه لو لم يفسد الميث بالقطع ثانياً لا يقلع ثالثاً وطب اه سم على ج (قوله فرضي) أي بالغ المنثور (قوله ولو نقصت يده) أي أصالة أو جنابة (قوله نعم ان سقطت) استدراك على قوله حاله الجنابة (قوله قطع كفها ايضاً) امتسك هذا بما مر من انه لو جنى سلباً على يد شراً ثم قطع لانه لا عبرة بمجاذب بعد الجنابة وقد يجب باختلاف عضو الجاني الذي ار يد قطعه والعضو المحني عليه ثم فلا مائة ثم مائة مائة مائة لانه لا مائة لكف المحني عليه حال جنابه لكن منع من استيعاها بمجاورته الاصابع السليمة وعدم امكان قطعها بدون الاصابع وبعدم سقوط الاصابع زال المانع وصدق انه لم يستوف الا كفاً بالأصابع وهي بمثابة الكف المحني عليه حال الجنابة

الأنثى أن كان حراً في فصل فيما اعتبر في قود الأطراف في (قوله مع ما يأتي) يعني وفي ما يأتي وعبارة النسخة مع ما يتعلق بذلك (قوله ولا يراد الضرب بعضاً أخففة الخ) عبارة النسخة ولا يراد الضرب بعضاً أخففة خلافاً لزمه محتجاً بأنه محقق نحو

(قوله بفتح شينه) أي وضعمها كافي القاموس وعبارة شلت تشل بالفتح شلا وشلا وأشلت وشات بمجهولتين (قوله كاعلم مما أمر) أي في قوله ولونقص يده أصب ما قطع كلمة الخ (قوله قطع) أي الخني عليه في فصل في اختلاف مسحق الدم والجاني في (قوله ومثله وارثه) ٣٨ أي وارث الجاني وما وارث الخني عليه فدخل في مسحق الدم فاذل المذكرة

(قوله انه كان حياً مضموناً) اسقاط مقابلة من دية الاصابع (ولو شلت) بفتح شينه (اصبعاه قطع يدا كاملة فان شاء) الخني عليه (قطع) الاصابع (الثلاث السليمة وأخذ) مع حكومة منابها كما علم مما أمر (دية اصبعين وان شاء) الخني عليه (قطع يده وقنعها) لانه لو عم الشلل جميع اليد وقنع قطعها في شل البعض أولى

في فصل في اختلاف مسحق الدم والجاني ومثله وارثه اذ (قد) مثلاً (ملقوفا) في ثوب ولو على هيئة الاموات نصفين مثلاً (وزعم مونة) حين القود ادى الى حياته (صدق) الولي بيمينه) انه كان حياً مضموناً (في الاطوار) وان قال أهل الخبرة ان ما سال من دمه دم ميت وهي عين واحدة لا خسون خلافاً للقبين لانها على الحياة كما تقرر واذ اختلف وجبت الدية لا القود لاسقوطه بالمشبهة وانما صدق الولي استصحاباً لا اصل بقائه الحياة فأشبهه ادعاء دية مسلم قبل قتله وبه يصف انتصار جمع بمقابلة القائل بأن الاصل راء الدمة وقيل يفرق بين أن يكون ملقوفا على هيئة التكفين أو في ثياب الاحياء قال الامام وهو هذا الاصل له نعم نظره ما يحتمل البقيتي وأهمه التعليل المذكور من ان محل ما ذكر حيث عهده له حياة والاكتفاء لم يهمل صدق الجاني وتقبل البينة بحياته ولهم الجزم بمالة القدر اذ لا روه يتألف ولا يقبل قولهم رأيانه يتلف لانه لازم بيده ومتعبر في الشهادة مطابقتها للسدي (ولو قطع طرفاً) هو جرى على الغالب ومراعاة ازال جرماً ومعنى (وزعم نقصه) كشل والمقطوع غامره (فالذهب تصديقه) أي الجاني (ان انكر أصل السلامة في عضو ظاهر) كيد ولسان له هولة اقامة البينة بسلامته ويكفي قولها كان سليماً وان لم تعرض لوقت الحماية فلا يشك عليه قولهم لا تنكفي الشهادة بضمومك سابق ككان ملكه اسس الان قالوا لا نعلم من يلا له لان الفرض هنا انه انكر السلامة من أصلها فتقولها كان سليماً مطلق لا نكاره صريحاً ولا كذلك ثم (والا) بان انقاعاً في سلامته وادعى الجاني حدوث نقصه أو كان انكار أصل السلامة في عضو باطن وهو ما يعتد ستره وقيل ما يجب ستره (فلا) يصدق الجاني بل الخني عليه لان الاصل عدم حدوث النقص ولعسر اقامة البينة في الباطن ويجب القود هنا اذ الاختلاف لم يصدر في المهد فلا شبهة وما تقرر من وجوب القود وهو ما صرح به الماوردي ونقله ابن الرصة عن قضية كلام البندقي والاحباب لكن المعتمد ما قاله التارخ حيث صرح بغيره بقوله ومعلوم ان التصديق باليمين وان لا قصاص اه قال الاذري احسب من قال بوجوب الغصاص هنا هو من يقول بوجوبه هناك الآن يصرح الباقي هناك بالانبات

القود عدمه لا يقول البينة أولادته ويجعل انكاره الحياة شبهة مستطه له كالخلف الولي فيه نظر هنا ولعل لزوم القود أقرب فذهب الشبهة ونقل بعضهم ذلك بالدرس عن الأنوار (قوله ولا يقبل قولهم) قال في العباب وان أظننا بينين تعارضاً اه سم على ج أي فسناقطان ويبقى الحال كالولم تقم بيته فيصدق الولي بيمينه (قوله لانه لازم بيده) أي روية التلطف مستتر من حياة بلا واسطة اه سم على ج (قوله ويكفي قولها) أي البينة (قوله انه) أي الجاني (قوله) لا يجب القود) ضعف (قوله وان لا قصاص) أي وجب على الجاني بية عند العضو المتنازع فيه (قوله هو من يقول بوجوبه هناك) أي على ما قد مضى وقادى الولي حياته الخ

الايضاح لانه يحصله غالباً في النفس وذلك لان العمدة في كل شيء يحسبه انتهت لعل بعضها سقط من نسخ الشارح (قوله)  
على ان الكلام الخ) قال الشهاب سم هذا لا يتفق في الارادته بين وجه عدم وقوعه وقد يقال وكذا الجواب الاول (قوله بالضم)

(قوله وان لم يكن انتمال) أي وان لم يتم بينه على السبب (قوله نعم لو أنهم) أي الولي اه سم على حج وهو استدراك ظاهر  
على قوله بلا عين لان موضوع المسئلة دعوى الجاني السراية ٣٩ (قوله ولم يكن انتمال) قضيته انه لو أمكن انتمال

اختلاف الحكم هـ وعبارة

هنا وبذكر فابين الصورتين اه وقال في الغنية فاي مرق بينهما والقول الثاني يصدق الجاني  
مطلقاً لان الاصل براءة ذمته والثالث يصدق المجني عليه مطلقاً لان الغالب السلامة وهذه  
الاقوال مختصرة فمن مارق (أو) قطع (يديه ورجليه) فأت وزعم (الجاني) (سراية) للفس  
أو انه قتله قبل الانتمال حتى يجب دمه واحدهم (والولي انتمالاً محكماً) قبل حوته (أو سبياً) آخر  
لاوت وقدمه وان لم يكن انتمالاً أو أبهمه وأمكن انتمال حتى يجب ديتان (فالاصح تصديق  
الولي) بيمينه لوجوبه بالقطع والاصل عدم سقوطهما والثاني تصديق الجاني بيمينه  
لاحتمال السراية فيجب دية اما اذا لم يكن لقصر زمنه كيوم أو يومين فيصدق الجاني بلا  
عين نعم لو أنهم السبب ولم يكن انتمال وادعى الجاني انه قتله اعتبر بيمينه فيما يظهر لان الاصل  
عدم حدوث فعل منه قطع فله بخلاف دعوى السراية لانه الاصل لم يتحقق ليمين كما تقر  
(وكذا لو قطع يده) ومات (وزعم) الجاني (سبياً) آخر لم يوت به غير السراية ولم يكن انتمال سواء  
أعين لسبب أم أبهمه حتى يلزمه نصف دية (و) زعم (الولي سراية) حتى يجب كل الدية  
فالاصح تصديق الولي لان الاصل استمرار السراية ولا يعارض هذا ما قبله مع ان الاصل في  
كل عدم وجوده سبب آخر لان السراية التي هي الاصل تارة يعارضها ما هو أقوى منها يقدم  
عليها وهو ما لم ير ان يباب قطع الاربع لا بدتين محقق وشك في مسقطه فلا بد من تارة  
لا يعارض اذ لم تقدم هي وهو هنا وكذا لو قال الجاني مات بعد الانتمال وأمكن صدق  
لدفع السراية مع امكان الانتمال بحال ماذا لم يكن فيصدق الولي أي بلا عين فيما يظهر  
ووجه الثاني احتمال وجوده فيجب عليه نصف دية وعلى الاول دية (ولو أوضح موضعين  
ورفع الحاجر) بينهما (وزعمه) أي الرفع (قبل انتماله) أي الايضاح ليقصر على ارض واحد  
وقال المجني عليه بل بعده فعليه ثلث ارض (صدق) الجاني بيمينه انه قبل الانتمال وزعمه  
ارض واحد (ان أمكن) عدم الانتمال بأن بعده الانتمال عادة لقصر الزمن بين الايضاح  
والرفع لان الظاهر معه (والا) بأن أمكن الانتمال أي قرب احتمالاً لطول الزمن (حذف  
الجريح) انه بعد الانتمال ولا يحتاج هذا ما مرق في قطع اليدين والرجلين من تصديق الولي  
لانهما اتفقا هنا على وقوع رفع الحاجر المصلح لرفع الارشيين وانما اختلافهما في وقتها ونظرها  
لظاهرها وصدقوا الجاني عند قصر زمنه لقوة جانبها بالاتفاق والظاهر المذكورين واما  
ثم لم يتفقا على وقوع شيء بل تنازعا في وقوع السراية وفي وقوع الانتمال فنظر القوة جانب  
الولي باقتضاها على وقوع موجب الدين وعدم اتفقا معاً على وقوع صلاحية الموت  
لرفعه لا يقال قد اتفقا ثم على وقوع الموت وهو صالح لرفع لاننا نقول زعم صلاحية الموت

الجاني عند الامكان وتصديق المجني عليه عند عدم الامكان (قوله ولا يخالف هذا) ما ذكره من قوله ولا يخالف الخ نقله سم  
على منعه عن الشيخ غيره ثم قال وأقول لا تشكل مسألة الكسب عباد كره لانها مصورة قصر الزمن ونظرها في مسئلة قطع  
اليدين والرجلين بأن قصر زمن تصديق الجاني أيضاً كما تقدم اه (أقول) ووجه الاشكال انهم مرقوا هنا في الامكان بين  
القريب فصد قوامه الجاني وبين البعيد فصد قوامه المجني عليه وهو نظير الولي ثم لم يفرقوا هنا في الامكان بين القريب  
والبعيد بل قالوا حيث أمكن يصدق الولي وحاصل الجواب ما ذكره الشارح بقوله لانهم اتفقا هنا على وقوع رفع الخ (قوله)  
على وقوع موجب) وهو قطع اليدين والرجلين



قال في النصف عقبه كذا قال شارح اه فقول في القاموس الخ المراد به الرد على الشارح المذكور فكان ينبغي للشارح هنا ذكره أيضا (قوله أن غن) أي في نفسه بأن انفصل عن فعل الآخر وان لم يتميز لنا الاثر في الخارج (قوله تليق بيميناته) أي ان علمت (قوله قد دعوى ان الاضافة الخ) هذا مفرع على ما أفهمه قوله وجرح غيرهما لا يسمى شبهة أي فلا يسمى شبهة الا جرحهما فالأضافة حينئذ من اضافة الاسم الى المسمى لا من اضافة الشيء الى نفسه فدعوى الخ وجعارة النصفه فالأضافة

(قوله باعتبار) نوحيه لقوله ثلاثة المتني (قوله وما اقتضاء كلامه) حيث قال في جانب الجاني صدق ولم يتعرض لليمين وقال في جانب الجرح حلف (قوله ولورفعه) ٤٠ أي الحاجز (قوله مضل) خبر ان قوله وقول الخ (قوله قيل صفة لقوله بعد)

الناسب ان يقال صفة للاندمال في قوله بعد الاندمال انتهى سم على فصل في مستحق القود (قوله وما يتعلق بهما) أي كقوله الولي عن القصاص الثابت بالمعذور وحس الحاصل (قوله التأخير للاندمال) أي اندمال جرح المجني عليه (قوله ويمنع العفو) أي لانه قبل السرية لا يدري هل مستفقه القود أو الطرف فبلغوا العفو لعدم العلم بما يستفقه وظاهره انه لو عفا ولم يسر بل اندمل الجرح لا يندم العفو فليراجع (قوله على مال) اما لو عفا بمجاناة لم يمنع كما يأتي بعد قول المصنف في فصل موجب العمد وألفظ ابراء أو اسقاط أو عفو سقط أي الارش مع الفرق بينهما (قوله كما أشار إليه) ليس في كلام المصنف ما يدل على تخصيص الخلاف بالنفس فدل من اد الشارح بما ذكره تخصيص كلام المصنف بالنفس وان كانت عبارة شاملة لغيره (قوله بالا ماصحج نبوته) أي ابتدأه لا تنقيز يادى وقال مر فيما تقدم بعد قول المصنف ولو قال اقلنى والاقتلت الخ ماناه والقود يشبه للورث ابتداء كاذبة وهذا أخرجه منادونه وصاياه اه وهو مخالف لكلامه الى يادى وفائدة الخلاف تطهر فيما لو وجب مال فعلى انه ثبت للورث ابتداء لا يقضى منه دين المجني عليه وعلى انه ثبت تلقيا يقضى منه لان الارث انما يكون بعد توفيقه للديون (قوله يستوفى قود طهره) أي الذي جنى عليه قبل الزدة انتهى سم على ح

بالنفس فدل من اد الشارح بما ذكره تخصيص كلام المصنف بالنفس وان كانت عبارة شاملة لغيره (قوله بالا ماصحج نبوته) أي ابتدأه لا تنقيز يادى وقال مر فيما تقدم بعد قول المصنف ولو قال اقلنى والاقتلت الخ ماناه والقود يشبه للورث ابتداء كاذبة وهذا أخرجه منادونه وصاياه اه وهو مخالف لكلامه الى يادى وفائدة الخلاف تطهر فيما لو وجب مال فعلى انه ثبت للورث ابتداء لا يقضى منه دين المجني عليه وعلى انه ثبت تلقيا يقضى منه لان الارث انما يكون بعد توفيقه للديون (قوله يستوفى قود طهره) أي الذي جنى عليه قبل الزدة انتهى سم على ح

الهمام من إضافة الشيء إلى نفسه كذا قيل الخ فأنكره فها هو المراد وفي تعريف الشارح والتعريف فها هو المراد (قوله ومحل ما ذكر في النسخة الخ) جواب عن سؤال المقدر فكان مرورا أو رد عليه ما سبق ذكره في النسخة فقال ومحل ما ذكر في النسخة حيث أطلقت فلا ردد (قوله طبعه أو وضعا) رد عليه ما سياتي من أن كلاما من المشتم والتعبد يحصل بغير شيء بسببه (قوله

قوله فلا ردد ذلك على المصنف) أي لأن ما يأتي في فاعل الطريق يخص ماها انتهى سم على حج (قوله سيصرحه) أي أذلو ثبت كله لكل وارث لم يسقط بعفو بعضهم انتهى سم على حج ونظيره في عدم السقوط بعفو البعض ما لو عاين البعض الورثة عن حد القدي ذان لغير المال في استيفاء الجميع (قوله وتكال صيهم) لو استوفاه المصنف حال صباه فبني الاعتداده قال الشيخ عمرة لا يشك بقتل الحسين لعبد الرحمن بن ملجم وكان لعلي رضي الله عنه أولاد صغار لا تناقروا مذهب له لا ينقض صحة على غيره وأيضاً فقتل الإمام من الفاسد في الأرض وليس قتل غيره انتهى سم على منج (قوله ومجنونهم) قال الشيخ عمرة لو قال أهل الخبرة إن أفاقه ما أوس منها فيحتل بعذر القصاص ويحتمل أن الولي يقوم مقامه وهو الظاهر ولم أر في ذلك شيئا هـ سم على منج (قوله ولا يحصل من ولي أو حاكم) وعليه فلو تدي أحد ما قتل فهل يجب القصاص عليه أو لا فيكون قصده الاستيفاء شبهة فيه نظروا الأقرب الأول أخذ من قولهم لا القود للشيء ٤١ ولا يحصل الخ (قوله ما زالوا

المجنون) قضية التعبير به عدم وجوبه عليه وإن تعين طريقا للثبوت ولو قيل بوجوبه فيبدأ كرم بعد وقد يقال هو جواز بعد منع فيصحب بالوجوب (قوله دون المصنف) أي دون ولي الصبي فلا يجوز له العفو عن قصاص المصنف فلو كان الولي حقيقا القصاص كإن كان أبا القتل جاز له العفو عن حصته ثم إن أطلق العفو فلا شيء له وإن عفى على الذمة وجبت وسقط القود بعفوه وتجب لبقية الورثة حصتهم من الذمة

بالإمام دون الورثة حيث تحتم قتله فلا يرذلق على المصنف كما لا رد عليه ما قبل أنه يفهم ثبوت كله لكل وارث كما صرح به أنه يسقط بعفو بعضهم وقيل للعصبة خاصة لأنه لا دفع الممار فاختص بهم وقيل للورث بالنسب دون السبب لأنه للشيء والسبب ينقطع بالموت (وبتأمل) حتما غائبهم) إلى حضوره أو أذنه (وتكال صيهم) بلوغه (ومجنونهم) بأفاقه لأن القود للشيء ولا يحصل باستيفاء غيرهم من ولي أو حاكم أو بقيتهم فإن كان المصنف والمجنون فقير بن محتاجين للثقة جاز لولي المجنون غير الوصي والقيم مثله فيما يظهر العفو على الذمة دون المصنف لأن غاية تنتظر بخلاف المجنون إذ ليس لأفاقه أمدي ينتظر أي مينا فلا يرذلق معناد الأفاقة في زمن معين وإن قرب كما اقتضاه الأحكام بخلاف المصنف الذي لا يلوغ أمدي ينتظر (ويحسب) وجوبا (القتل) أي الجاني على نفس أو غيرها إلى حضور المصنف أو كماله من غير توقف على طلب ولي ولا حضور غائب ضابط الحق مع عذر مستحقه وانما توقف حبس الحامل على طلبه للاستباحة فهو راعية الله بل ما لم يسأل في غيرها (ولا ينبغي بكفيل) لأنه قد يهرب فيفوت الحق ويحمله في غير فاعل الطريق اما هو فيقتله الإمام مطلقا (وليعقوا) أي مستحقوا القود المكافون الحاضرون (على مستوف) له مسلم في السلم ويتبع اجتماعهم على قتله أو وقوع قطعه ولا يمكنهم من ذلك لأن فيه تعديا ومن ثم لو كان القود بضواغراف جاز اجتماعهم كما صرح به الباقين وفي قول فتعوطر بتمين كما يأتي توكيل واحد من غيرهم لأن بعضهم ربما بالغ في تديده إلا أنه قد شد عليه (والا) بأن لم يعفوا على مستوف وقال كل أنا استوفيه (قرعة) يجب على الإمام فعلها بينهم

٦ نهاية سابع لأنه لما سقط بعض القصاص بعفو مسقط باقيه فها هو لا ينعى كل ذلك عما يأتي (قوله أي معينا) حال (قوله وإن قرب) أي لاحتمال عدم الأفاقة فيه (قوله ويحسب وجوبا القتال) أي والحال به الحاكم ومؤنة حبسه عليه إن كان موسرا أو لا في يدي المال والأهلي ميا سبب المسلمين (قوله على طلبه) أي مستحقه (قوله لأنه قد يهرب) منه لطلب بطلب انتهى مختار (قوله اما هو فيقتله الإمام مطلقا) ويشرح الز وص فاعل الطريق أمره إلى الإمام لخصم قتله لكن يظهر أن الإمام إذا قتله يكون لخصوصي الذمة في ماله أي فاعل الطريق لأن قتله لم يقع عن حقه هـ سم على منج (قوله وليعقوا) وجوباً فليس لواحد الاستقلال وطاهر الاطلاق جواز كون المستوف منهم أو من غيرهم ذكرنا أجنبيا إذا كان الجاني أني هـ سم على حج (أقول) ولعل وجهه أنه طريق للاستيفاء فانتظر النظر لاجله ولو شبهة كما أن الشاهد يجوز له بل قد يجب عليه أن اثنين طريقا لثبوت حق على المرأة أو لها (قوله ولا يمكنهم) أي الإمام (قوله ونحو اغراق) أي وأحرق شرح روض هـ سم على حج (قوله يجب على الإمام فعلها بينهم) أي حيث استمر النزاع بين الورثة فإن نرضوا على القرعة بأنفسهم وخرجت لواحد فرضوا به وأذله سقط الطلب على القاضي

بى وسائر البدن الخ) اى اى الصور والافقد من ان هذه الاسماء تقتصر بالامن والوجه (قوله قال ابن العماد على جميع) اى  
ولا تودى واحد منهم فافهم مقابل لما رضاه الشارح (قوله ما سوى الموضحة) اى من المذكورات بعدها (قوله وهو ما فوق  
الركبة) فهو تفسير للمضاف اليه وهو الفخذ وفى نسخ ما فوق الركبة فهو تفسير للمضاف وهو امل كالايجنى فلما رجع (قوله

(قوله ش خرجته استوفى) ولو طرأ عليه العجز اعيدت القرعة بين الباقيين كما سأتى (قوله باذن الباقي) ينبغى حتى من العاجز  
فتأمل اه سم على منهج وهو ظاهر لاحتمل لغوه (قوله مع اعتبار الاذن) قضيت ان القرعة انما تحصل بعد اذن من هم  
وهو خلاف قوله يجب على الحاكم فعلها بينهم فانه ظاهر فى عدم توقف القرعة على الاذن ثم رأت فى نسخة مصححة اسقاط قوله  
مع اعتبار الاذن وهى ظاهرة ٤٢ (قوله اذ انزع) اى خرجته القرعة (قوله قوية جلدة) يسكون الامم قال فى

المصاح والجلد المصلابة  
والجلادة تقول منه جلده  
الرجل بالضم فهو جلده  
وجليده بين الجلد والجلادة  
والجلادة (قوله لانها) اى  
القرعة (قوله ولو بدر  
أحدهم) عبارة الرضى  
وشرحه وان قتل أحد  
ورثة المقتول مبادرة  
بلادن ولا عوض من البقية  
أو بعضهم اه سم ح  
وكتب ايضا مانصه شامل  
لمن خرجت قرعته (قوله  
فقتله) اى الجاني (قوله  
ولو با راجنى) ظاهره  
ولو كان الامام أوولى أحد  
الورثة وهو ظاهر (قوله  
حق القود لورثته) اى  
الجاني (قوله ولا يباقيين)  
أخرج المبادر فيفيدانه  
لاشئ له وان كان الجاني  
امراً وانجنى عليه وحلا  
لان ما استوفاه من حصته  
من دية المحي عليه بدليل

فمن خرجته استوفى باذن الباقي ادله منعه وطلب الامتدة ان يغضبه بان يقول لا تستوفى  
وانا استوفى وانما جاز للقرار على المكاح فله بلا توقف على اذن الباقي ما هنا على الضرر ما يمكن  
ومبنى ذلك على التجمل ما يمكن ومن ثم لو عوا اناب الحاكم عنهم وقائده الاذن بعد القرعة  
تعيين المستوفى ومنع قول كل من الباقيين انا استوفى وقول بعضهم للقرار لا تستوفى أنت  
بل انا كما فهمه قول الباقيين يقول الخ (يدخلها العاجز) عن استيفاء كسج عزم وامرأة لانه  
صاحب حق (ويستغيب) اذا فرغ وان كانت المرأة قوية جلدة (وقيل لا يدخلها) لانها انما  
تدخل بين المتأهين وهذا ما صححه الاكثرون كافي أصل الرضة ونص عليه فى الامم وهو العمد  
فلو خرجت لقادر فخرجت بين الباقيين (ولو بدر أحدهم) اى المستحقين (فقتله) عالما بتعزيم  
المبادرة (فالظاهر انه لا قصاص) عليه لان له حقا فى قتله نعم لو حكم ما كسبه من المبادرة قتل  
جزا أو باستقلاله لم يقتل جزا كالموجع لم تعزيم المبادرة ولو با راجنى فقتله بحق القود  
لورثته لا لمستحق قتله (وللباقيين) فيما ذكر وكذا فيما لا يلزم المبادر القود وقتل (قسط الدية)  
لفوات القود بغير اختيارهم (من تركه) اى الجاني المقتول لان المبادر فيما وراء حقه  
كالاجنبى ولو قتله اجنبى أخذ الورثة الدية من تركه الجاني لامن الاجنبى فكذا هما ولو ارث  
الجاني على المبادر ما زاد من دينته على نصيبه من دية مورثه لاستيفائه ما سواه بقتله الجاني  
كذا قاله جماعة وقال ابن الرزفة انه هو الاصح وهو العمد وما فى الرضة من سقوطه عنه  
تفاسد اعلم على تركه الجاني مبنى على مرجوح وهو جريان النص فى غير القيدن أو محمول  
على ما اذا عمدت الابل ووجب فميتها (وفى قول من المبادر) لانه صاحب حق فكما استوفى  
للكل كالألف ودية أحد مال كبا رجع الا سخر عليه لاعلى الوديع ورد بانها غير مضمومة  
بمخلاف النفس فانها مضمونة ادلوا تلف با فوجب الدية ومقابل الاظهر عليه القصاص  
لانه استوفى أكثر من حقه (وان بادر بعد) عوض نفسه أو بعد (عوض غيره) زعمه القصاص) وان لم  
يعلم بالعمد فلو ثبت ان لاحقه ولا يشكل عليه ما باتى ان الوكيل لو قتل بعد العزل جاهلا به  
لم يقتل لانه مقصر بعدم مراجعته لغيره المستحق لمخلاف الوكيل (وقيل لا) قصاص  
الاداعلم وحكم ما كسبه بمخلاف ما اذا انتفى أو أحدهما كما افاده قوله (ان لم يعلم)

مالوا اجتماعا على قتل المرأة فله لاشئ لهم غيره وقوله وقتل اى وكذا ان لم يقتل فنام (قوله ما زاد من  
دينته) اى الجاني وقوله على نصيبه اى المبادر (قوله لا ميتة له ما سواه) اى سوى ما زاد وذلك سوى هو نصيب المبادر (قوله  
وما فى الرضة من سقوطه) اى ما زاد وقوله بماله اى المبادر بدل مما وجب عليه لبقية الورثة والمراد من هذه العبارة ان  
المبادر با تلاف الجاني ا تلف محل تعلق حق بقية الورثة فيجب لهم على المبادر ما يخصهم من الدية ويجب له فى تركه الجاني بقدر  
ذلك فاسقطنا ما يجب له فى تركه الجاني بما وجب عليه لبقية تمامه وقوله عنه اى مبادر (قوله لم يقتل لانه) اى هنا (قوله كما  
افاده) اى قصص المقتل نبنى المجموع اى ان لم يوجد الامر ان فتمدبر لم فى الثاني وهو قوله ويحكم الخ لبيان عطاه على الاول  
لا لبيان ان المقصود نبنى كل منهما ما يلتزم سبه على ح

وتفسير الشارح البيهقي (كذا في النسخ وهو غير صحيح فان الذي في كلام الشارح الجلال انما هو تفسير الاثنين الواقع هنا في المتن يجلي في البيهقيين وفسر الخميني في الباب الثاني اي ايضا بذلك (قوله والخميني الجلد ثان) كذا في النسخ بتأنيديه

(قوله ولا يتوقف) اي الاستيفاء (قوله ويسن حضور الحائز) اي القصاص وقوله له اي القصاص (قوله وذلك) توجيه لكلام المصنف (قوله والامر بضبطه) اي بان يقول لضبطه امسك به حتى لا يزل الجلا دياضطراب الجاني (قوله وقد لا يعتبر) نظرا استثناء هذه المسائل مع وجود العلة اه سم على منهج (اقول) قد يجاب بانهم لم يلتفتوا للعلة لما اُشروا اليه من الضرو رة في غير السيد واما فيه فلان الحق له لا لالامام فلا اقتيدات عليه اصلا ٤٣ (قوله فان استقل مستحقه)

اي اماغبره ولو ااما ما فيقتل به (قوله وبأذن الامام لاهل) من شروط الاهلية ان يكون ثابت النفس قوى الضرب عارفا بالقود اه سم على منهج (قوله اورضى به) اي اولم يكن ثم غيره اه سم على حج وارشاد بقوله وقد احسنه ورضي به البقية الى دفع ما يقال تقدم انهم يتفقون على مستوف منهم اومن غيرهم فان لم يتفقوا فعرفة وهو منافي لقولهم هنا والحاصل ان الحق لهم لكنهم لا يستقلون باستيفاءه بغیر اذن الامام فطريقهم انهم يتفقون اولاعلى مستوف منهم اومن غيرهم ثم يستأذنون الامام في ان يأذن لمن اتفقوا عليه (قوله ولا بد

بالهوى) (و) (بحكم فاضله) اي بفيه لشبهه الخلاف (ولا يستوفى) جدا وتعرف راو (قصاص) في نفس او غيرهما (الاباذن الامام) او نائسه الذي تناولت ولايته اقامة الحدود ولا يتوقف في حقوقه تعالى بخلاف حق الادمى فان اقامت اتوقف على طلب المستحق المتأهل ويسن حضور الحائز به له مع عدلين يشهدان ان انكر المستحق ولا يحتاج للقضاء بعلمه وذلك نظره واحتياجه الى النظر لاختلاف العلماء في شروطه ويلزمه تفقده الاستيفاء والامر بضبطه في قود غير النفس حذرا من الزيادة باضطرابه وقد لا يعتبر الاذن كافي السيد والقائل في الحرابة والمستحق المضطرا والمفرد بحيث لا يرى كاجته ان عبد السلام لاسماعيل بن عجز عن اثباته (فان استقل) مستحقه باستيفاءه من غير ما ذكر (عز) لا قتياله على الامام واعتدبه (وبأذن) الامام (لاهل) من المستحقين (في نفس) طلب فعله بنفسه وقد احسنه ورضي به البقية كاعلم عامر لاسلطيف (لا في استيفاء) (طرف) او ايضاح او معنى كمين (في الاصح) لانه لا يؤمن من اب يزيد في الايلام بتريده الالة فيسمى ومن ثم لم يجزله الاذن في استيفاءه تعزرا وحده قذف ومقابل الاصح لا ينظر الى ذلك اماغبر الاهل كشجوا مرأة وذى له قود على مسلم لم يكونه قد اسلم بعد استقرار الجناية كما مر وفي نحو الطرف فيما مر بالتوكيل لاهل كسلم في الاخرة ان كان الجاني مسلما قال ابن عبد السلام ولا بد ان يكون عدوا للجاني لئلا يعدمه ولو قال بان انا انقص من نفسي لم يجب لان التشفي لا يتم به له على أنه قد يتوانى معذب نفسه فان اجيب اجزأ في القطع لا الجمل لانه قد يوهوم الا بلام ولا يؤلم ومن ثم اُخبر اباذن الامام قطع السارق لاجل اذ زانى او الفاذن لنفسه (فان اذن له) اي لاهل (في ضرب رقبه فاصاب غيره هاجدا) بقوله اذ لا يعرف الامنه (عز) لتعديده (ولم يعزله) لاهليته (وان قال) كنت (أخطأت واماكن) كان ضرب رأسه أو كتفه على عنقه (عزله) لان حاله لا يضر بعزله ولحد الوعرت مهارته لم يعزله (ولم يعز) اذا حلف انه اخطأ العدم تعديده اما لو لم يمكن كان ضرب وسطه فكلمته عدم (وأجرة الجلا د) حيث لم يرزق من سهم المصالح وهو من نصب لاستيفاء قود اوحده او تعزير ووصف باغلب اوصافه (على الجاني) المورس على نفس

ان لا يكون) اي التوكيل (قوله معذب نفسه) عبارة شرح لروى ولانه اذا استه المديدة فبرفع يده ولا يحصل الزهوق الا بان يعذب نفسه تعديدا شديدا وهو مجموع مع اه وقد يشعر قوله ولا يحصل الزهوق الخ بشمول المسئلة الاقتصار في النفس حتى اذا اجب اجر اقليراجع ثم ظان في الروض فان اجيب فهل يجزى وجهان اه ويتجه انه ان اذنه بطريق الوكالة لم يصح والا صح اه سم على حج وقول سم لم يصح أى لا شترطوه في التوكيل فسام الحياة الى تمام ما ولى فيه (قوله قطع السارق) أى لنفسه مر اه سم على حج (قوله فكلمته عدم) وينبغي ان لا بعدد الا اذا اعترف بالنعمة اه سم على حج (قوله وأجرة الجلا د) ويعتبر في مقداره ما يما يقبضه الجلا د احدا كان أو قتلا أو قطعاً ويختلف ذلك باختلاف الفعل فقد يعتبر في قتل الادمى ما يزيد على ذبح البهيمة مثلاً لان مباشرة القتل ونحوه لا تحصل من غالب الناس بخلاف الذبح (قوله على الجاني المورس) يجرح الجاني الرقيق فينبغي أن الاجرة على بيت المال وينبغي أن يكون في مال المرتد وان كان عبوته على الكفرتين زوال الملك اه سم على حج

وأمل صوابه والخصمان بغير تاء لانه الموافق لما في كلام الشارح الجلال فالخصمان بالتاء هما البيهقان كما ذكره قبل فراجع  
 لصاح (قوله) بل نقل بعضهم عن ابن السكيت (الخ) هو موافق لما في القاموس ومن ثم سواه في التخصة فكان ينبغي عدم  
 الاستدراك (قوله) يقول أهل الحيرة متعلق بقوله أمكن (قوله) سواه أسبق القطع كسر (أي) من الجاني وقوله (أي) لا أي بأن لم  
 (قوله) على اغتناء المسلمين أي فلو لم يكن ثم غنى في محل الجناية بحيث يتيسر الأخذ منه فينبغي أن يقال المستحق أما أن تعزم  
 الاجرة لتصل الى حقل أو تؤخر الاستيفاء الى أن تنسب الاجرة أمام بيت المال أو من غيره (قوله) جلد القذف ينفي  
 والتعزير اه سم على حج (قوله) والى مصدحه أي الحرم (قوله) حيث خشي نقص بعضها أي ولو كان بمسئلات النقص  
 يقبل التخصيص (قوله) في الحرم والبرد ٤٤ عبارة الزوض ولا يؤثر أي القصاص لحرمه ودومض ولو في الأطراف

ويطاعها متولية ولو  
 فسرت اه سم على حج  
 وتقدم للشارح أو الفصل  
 انه يندب في قود ماسوى  
 النفس المتأخر للاندمال  
 فقياسه انه يصيب التأخير  
 لغبر النفس حتى يزول  
 الحر والبرد والمرض الخ  
 (قوله) أن تاهل أي فلو لم  
 يطلب الولي لم تحبس وان  
 خيف هـ بالانه الموقوف  
 على نفسه (قوله) فطلب  
 وليه أي فان لم يطلب  
 الولي وجب على الامام  
 حبسها لمصلحة الولي عليه  
 (قوله) وجلد القذف هل  
 التعزير كذلك اه سم  
 على حج وينبغي انه مثله  
 ان كان التعزير الاطلاق  
 به ساند بيقضي الحال  
 تأخير العمل وخرجه

أو غيرهما سمحق الله وحق الآدمي وان قال أنا أقص من نفسي (على الصحيح) لانها مؤنة  
 حق الزمها ادأوه فلو كان معسرا وتعدوا لخدم بيت المال اتجه كون المؤنة على اغتناء المسلمين  
 والثاني على المقتص والواجب على الجاني التمكن (وبقتص) في نفس وطرف ومنه ما جلد  
 القذف (على الفور) ان أمكن لان موجب القود الاتلاف فيجمل كقيم المتلفات وتلزم  
 الاجابة له (و) يقتص فهما (في الحرم) وان التجأ اليه أو الى مسجده أو الكعبة فيخرج من  
 المسجد ويقتل مثلا لنظر العصيين ان الحرم لا يميز فارادهم ويخرج أيضا من مقابر المسلمين  
 حيث خشي نقص بعضها فان قص في نحو المسجد وأمن التوثيق كره (و) يقتص فهما في  
 (الحرمة البرد والمرض) وان لم تقع الجناية فيها بخلاف قطع السرقة مما هو من حقوق الله  
 تعالى لبناء حق الآدمي على المضايقة وحق الله على المسامحة (وتحبس) وجوبه باطلب المجنى  
 عليه أن تاهل والافطلب وليه (الحامل) ولو لم يزلوا ان حدث جملها بعد توجه القود عليها (في)  
 قصاص النفس أو الطرف وجلد القذف (حتى ترضه اللبا) بالهزم والقصر وهو ما ينزل عقب  
 الولادة لان الولد لا يعيش بدونه غالبا (ويستغنى بغيرها) كجمعة يحمل لها صيانة له فان امتنع  
 المراضع من رضاعه ولم يوجد ما يستغنى به عن اللبن أجبر الحاكم احداهن بالاجرة ولا يؤثر  
 الاستيفاء (أو) وقوع (فطام) له (لحولين) اذا ضره النقص عنهما والانتقص ولو احتاج لزيادة  
 عليهما زيد ومعلوم انه لا أثر لتوافق الابوين أو المال على فطم بضره ولو قلها المستحق قبيل  
 وجود استغنائه عنها فمات قبل به كما مر نظيره في الحبس أول الباب ومحل ذلك في حق الآدمي  
 لبنائه على المضايقة أما حقه تعالى فلا تحبس فيه بل تؤخر مطلقا الى تمام مدة الرضاع وجود  
 كافل (والصحيح) تهديقهافي جملها بغير تخيلة (بغيرها) حيث لا تخيلة ولا يعين مع الخيلة والنشأ  
 قال الاصل عدم الحمل ومحل التصديق حيث أمكن ذلك والا كان كانت آيسة فلا تصدق وعلى  
 المستحق عند تصديقها الصبر الى وقت ظهور الحمل الى انقضاء أربع سنين بعده بلا نبوت

جلدها للتعزير فلا تحبس ولا فاعلم من حقوق الله تعالى لانها مبنية على المسامحة بخلاف حق الآدمي  
 وبني أيضا ما لو زنت بكر أو أريد تغريبها فهل تغرب كما شمله قول الشارح الاتي أما حقه تعالى فلا تحبس فيه بل تؤخر مطلقا  
 أولا فيسه نظر والا قرب الاول فتغرب وتؤخر الجلد خاصة لانه معنى لتأخير التغريب (قوله) حتى ترضه اللبا) بالهزم  
 والقصر ع أي لانه اذا وجب حفظه بجنينة ولود الولي اه سم على منهج (قوله) عقب الولادة) لم يبين ما ينهى به وقال حج  
 والمرجع في مذهبه العرف اه (قوله) أجبر الحاكم احداهن) وقد يؤخذ من مسئلة الحامل انه لو صالت هرة حامل وادى  
 دفعه القتل جنيته لا تدفع وفي ذلك كلام في بابها فراجع اه سم على منهج وقوله بالاجرة أي من مال الصبي ان كان والادعي  
 من عليه نفقة من أب أو جد والا فبيت المال ثم من اغتناء المسلمين (قوله) كما مر نظيره في الحبس) أي في حبس الشاة أو  
 ذبيحة حتى مات ولدها وافرغ بين ذلك وبين ما لو أخذ طعامه في مدة إرضائه حيث لم يضمنه بانه هتأ تلف ما هو متعين لفنائه  
 بخلافه ثم لا مكان تحصيل الطعام من غيره وزاد سم على منهج وبما لو جوع شخص حتى مات اه (قوله) وجود كافل أي فلو لم  
 (قوله) الى انقضاء أربع سنين) مثله في حج وقال السجدة في قوله الى انقضاء مدة الحمل وهي أربع سنين اه

يسبق منه كسر بان سبق من غيره والغرض من هذا ان ما في المتن بهذا الاعتبار اعم محاسبا في فيه الخاص بما اذا وقع منه كسر فانتفى التكرار المحض (قوله وان تعد ذلك الفصل) يتأمل معنى هذه الغاية (قوله غالبا) أي والصورة هنامن هذا الغالب (قوله ما في الاجام) أي العظم الذي يلي الاجام من جهة مفصلة واحترز هذا محاسبا من جانبه الذي هو اصل (قوله والا فاحتمال الحمل دائم) أي يمكن وجوده كل وقت (قوله وان كان يؤدي الى منع القصاص) أي بان تكرره منه الوطء وطال الزمن حتى ولدت بتقدير الحمل فانه لا يمنع من وطئها مدة الرضاع ويجوز ان تحبس من ذلك الوطء لثاني فيؤخر القصاص الى الولادة وهكذا (قوله باذن الامام) قيد في المستثنين (قوله وجبت غرة على عاقلة الامام) لانه يمكن مقتض من الاستنفاد نزل مغرة المباشرا لا يجوز لغیره الاستنفاد دون اذنه (قوله لان على الولي) زاد ج أو الجلا لا دأى فانه على عاقلة (قوله ولا كذلك الضمان) أي فانه لا يتقيد بما لم يل قد وجد فيما لو جهلا معا (قوله لا نطع طرف) قسم لقوله ومن قتل الخ ولو قال لان قطع لكان أوضح هذا والظاهر رجعه ليعجز قوله ان أمكنت الخ ٤٥ (قوله مقدرا او محلا) فخرج به

لوتعدز معرفة قدرا لا آلة  
فول بأخذ البين أو بدل  
الى السيف الأصغر الأول  
اه سم على منهج (قوله)  
وذلك للممانلة مع دليل  
ذلك حدث الجارية التي  
رض اليهودي رأسها  
وقوله صلى الله عليه وسلم  
من حرقرقناه ومن  
غرق غرقناه اه سم  
على منهج (قوله غير مؤثره  
فيه ظنا) أي بحسب الظن  
(قوله عدل الى السيف)  
وفي سم على منهج لورث  
المستحق وكلا واطلق  
فينبغي أن يخبر الوكيل  
كامل بخلاف ما اذا عين  
له شيلا يجوز له مخالفته  
وان وقع الموضع قاله طب  
اه (قوله لانه أخف)

ويمنع الزوج من وطئها والا فاحتمال الحمل دائم فيقوت القود على ما قاله الدمري لكن المتجه  
كافي المهمات عدم منعه من ذلك وان كان يؤدي الى منع القصاص ولو قتلها المستحق أو الجلا  
باذن الامام فالقت جنينا مبتوتا وجبت غرة على عاقلة الامام علماء الجمل أو جهلا لان على الولي  
ذونه والاثم منوط بالعلم ولا كذلك الضمان (ومن قتل) هو مثال فقير القتل مثله ان أمكنت  
الممانلة فيه لا قطع طرف بمقتل وابطاح به أو بسيف لم يؤمن فيه الزيادة بل يتعين نحو الموصى  
كأمر (بحد) كسيف أو غيره كحجر (أو خنق) بكسر التون مصدرا (أو تجودع وضوءه)  
كتفريقه ملع أو عذب والقائم من علو (اقتص) ان شاء لما يأتي انه العدل الى السيف (به)  
أي بعينه مقدرا أو محلا وكيفية حيث كان غرضه ان يهاق روحه ولم ينفذ فيه الممانلة فان قصد  
العفو حينئذ فلا ذلك للممانلة المفيدة للتشفي الدال عليها الكتاب والسنة والنهي الوارد في  
المثلة بخصوص محاسن ذلك ولو كانت الضربات التي قتل بها غير مؤثرة فيه ظنا لضعف  
المقتول وقوة القاتل عدل الى السيف وله العدل في الممانعة الخ لا عذب لانه أخف لانه عكسه  
فان القاء عبا فيه حيتان تقتله ولم يتجهب بالالماء يجب القاءه فيه وان مات بهما أو كانت  
تا كاه التي فيه لتفعل به الحيتان كالاول على أرجح الوجهين رعاية للممانلة ولا تلتقي النار عليه  
الان فعل بالاول ذلك ويخرج من اقبل ان يشوى جلده ليتمكن من تجهيزه وان أكلت جسد  
الاول وقد تمتع الممانلة كالوكان المثل محرما قال (أو بصرف سيف) غير مسموم يتعين  
ضرب عنقه به ما لم يقتل به أي وليس سمه مهر بأخذ مما يأتي طمرة عمل الصهر وعدم  
انضباطه فان قتله بانهاش أفعى قتل بالنش في أرجح الوجهين وعليه تتعين تلك الافعى فان  
فقدت فثنها (وكذا آخر) أو بول أو جرح حتى مات (ولو اط) بصغير يقتل مثله غالبا ونحوها من  
كل محرم يتعين فيه السيف (في الاصح) لتعدز الممانلة والثاني في الخبر بوجها ما تمكّن أو ماء

لعل وجه الخفة ان الغرق يصل الماء الى جوفه عادة ووصول العذب ليس فيه ضرورة كوصول الخ (قوله ويخرج منها)  
أي وجوبا (قوله قتل بالنش) أي ما لم يكن مهريا أخذ من مسئلة السيف المتقدمة (قوله في أرجح الوجهين) خلافا لما حيث  
سوى بين الصهر والانهاش (قوله فان فقدت) أي فان اختلف الجانب والمستحق أو لم يوجد لها مثل فينبغي تعين السيف (قوله)  
وكذا آخر) قال الشارح في شرح الارشاد واطاها كلامه انه لو قتله بالسم في جرح لم يفعل به مثله ووجه بان التضخم بالنجاسة  
حرام لا بداح محال الاضرورة فكان كشر البول ولا تنظر لجواز التداء به كالم ينظر والجواز التداء به يصرف البول فاندفع  
بذلك ما قاله أي من الجواز لشارح بعض الجورجى اه وعلى ما قاله ديارق التفرقة في الخبر نحو شربها والوطء بان اتلاف  
النفس مستحق والتقييس جائز للممانعة كالتوصل بها الى استيفاء الحق قلت تأمل اه سم على ج (قوله ولو اط بصغير الخ)  
هذا قد يخرج البالغ فلا يجب القصاص على من لا طايه ويمكن توجيهه بان تحكيه من نفسه اذن في الفعل فلا يضمن ما لو لم يضمنه  
ويجوز انه مجرد التصو فلا فرق بين الصغير وغيره وهو الطاهر من اطلاق المصنف (قوله لتعدز الممانلة) لا يقال يشك كل حيوانه

السبابة وعادة الزبادى هو العظم الذى فى فصل الكف مما على الاعم امتنت وفيه قول آخر (قوله والواجب الارش) أى نصف الدية (قوله فلو اقتص فى الاصبع فسرى الخ) عبارة النخبة فلو قطع اصبعاً سرت للبقية فقطعت أصبعه فسرت كذلك (زمه أربعة أخماس دية العمد لانها سرية جناية عمد) قوله لم تقع السراية قصاصاً (الاولى حذفه) يجب ان يصفى القصاص في (قوله فكلامه على الغالب) هذا التفريع فيه خزانة بعد تفسيره المتن بما ذكرنا عبارة النخبة عقب المتن نعم ما عبر به لالا الس والرد لا تؤخذ ليشمل المعاني ٤٦ أيضاً (قوله فى المأخوذ بدلا ديتيه) لعله اذا قال له خذها قصاصاً أخذها

يأتى فليراجع (قوله فى

وفى الواط بدس فى دره خشية قريبة من آلتها ويقتلها ويرد عدم حصول المائلة بذلك فلا فائدة له ويتعين السيف جزافاً لالمثل له كالمواضع صغيرة فى قبلها فقتلها ولو ذبحه كالجمجمة جاز قتلها بعشله فيما يظهر خلافاً لابن الرقة من تعين السيف وله قتلها بعشله السهم الذى قتل به مالم يكن مهر يمانع القتل ولو أوجرهما مستحباً أو جرمهما طاهر أو ولو رجع ثم وذن بانه رده رجوعاً (ولو رجوع كنجوبه) أو ألقى فى نار مثل مذبة أو ضرب عدد دسره (فلم يمت بدس) ذلك الجنس (حتى يموت) ليقتل بما اقتسل به (وفى قول السيف) وصوبه بالبقية وغيره وهو المتمسك بالان المائلة قد حصلت لم يبق الاتقويت الروح فوجب بالاسهل وقيل بقتل به بالاهون من الزيادة والسيف قال وهو أقرب وقوله الامام عن العظم (ومن عدل) عن مثل (السيف) بان يضرب به العنق (قوله) ذلك وان لم يرض الجاني لانه أسرع وأوحى (ولو قطع فسرى) القطع لنفس (قوله) خزانة رقبته تسهيل عليه (وله القطع) طلباً للمائلة ما لم يقل قصدى العفو عنه بعده (ثم الخ) لوقفة (وان شاء انتظر) بعد القطع (السراية) لتكتمل المائلة وليس للجاني فى الاولى طلب الامهال بقدر حياة الجاني عليه ومن ثم جاز ان يولى عليه قطع أطراف فرفقها ولاى الثانية طلب القتل أو العفو (ولومات بجائفة أو كسر عضة فالخنز) متعين لتعذر المائلة (وفى قول) يفعل به (كفعله) ويرجمه فى الرصة وأصلها وهو العمد ونسب ترجيح الاول لسبق العلم ويؤخذ منه انه لو قطع أو كسر ساعده فسرى لنفسه جاز قطع أو كسر ساعده فالقول بـ: تعين القطع من الكوع يظهر تفرعه على مرجوح ولو أجافه مثلاً رمة فان ظهر له العفو بعد الاجافة لم يعز رولا وعز وعلى الرابع (فان) فعل به كفعله (لم يمت لم يزد الجوانف) فلا توسع ولا تفعل فى محل آخر بل تعز رقبته (فى الاظهر) لاختلاف تأخيرها باختلاف محلها والثانى تزد حتى يموت واعلم انه ممنوع من اجافته مع ارادة عفو بعدها (ولو اقتص مقطوع) عضوه الذى فيه نصف دية من فاطمه (ثم مات) المقتص (سراية فلاوى خ) رقة الجاني فى مقابلة نفس مورثه (وله عفو بنصف دية) فقط لا حذو ما قابل نصفها الاخر وهو العضو الذى قطعه وبحل ذلك عند استواء الدينين والاقبال السبابة فلو قطعت امرأة يد رجل قطع يدها ثم مات فالعفو على ثلاثة ارباع الدية لانه استحق دية رجل فقط منها ما يقابل ربع يد رجل وقياسه كما قاله جع انه لا شئ لها فى عكس ذلك وهو الموقوف يدها فقطعت يده ثم ماتت سراية فان أراد لها العفو لم يكن له شئ (ولو قطعت يدها فاقصص ثم مات) المقتص بالسراية (فلوليمة الخ) بنفس مورثه (فان) بقا فلا شئ له) لاستيفانه ما يقابل الدية الكاملة هذا ان استوت الدينان أيضاً فى صورة المرأة السابقة يبقى له نصف الدية (ولومات جان) بالسراية (من قطع قصاص فهدر) لانه قطع بحق

القصاص بنحو العفو مع تحريم ذلك لا تناقول بنحو العفو مع والتفريق انما حرم لانه يؤدى الى اتلاف النفس والاتلاف هنا مستحق فلم يمتع بخلاف بنحو الخ والواط فانه يحرم وان أمن الاتلاف فلذا امتنع هنا فلتأمل اه سم على حج (قوله) كالمواضع صغيرة فى قبلها فقتلها) ومعلوم مما سبق فى شروط القصاص ان محل ذلك حيث كان جاءه يقتل مثله اغالباً وعلم به (قوله) وله قتلها) قال فى الروض وشرحه فلو اشكل معرفة قدر ما تحصل به المائلة أخذ باليقين اه سم على حج وهو أقل ما يتيقن منه (قوله) فلم يمت زيد الخ) عبارة سم على منهج (قوله) وقيل يزد الخ) اعتمد هـ ر وقيل يفعل به اهون الامرين ومضى عليه فى الروض وشيخنا طاب وفى الروض

اه أقرب (قوله) فان ظهر له العفو بعد الاجافة الخ) أى ويصدق فى ذلك بيمينته لانه لا يرف الامته (قوله) وعلى (وان الرابع) أى عنده وهو المعبر عنه فى المتن بقوله وفى قول كفعله (قوله) واعلم انه ممنوع من اجافته الخ) أى بان يقول اجيفه ثم أعف عنه وهذا علم مما تقدم فى قوله ولو أجافه مثلاً ثم عفا فان ظهر له الخ (قوله) لاستيفانه ما يقابل الدية الخ) ع فهدر صورة يقال يجب القصاص فيها واذا عفا على الدية لا يجب شئ اه سم على منهج (قوله) لانه قطع بحق) روى السبكي عن عمر وعلى رضى الله تعالى عنهم مات فى حذو أو قصاص فلا دية لان الحق قتل اه وأوجب أو حنيفه فيه كمال الدية كذا يخط شجنا اه سم على منهج

الاول) أى عضو الجنى عليه (قوله دونه) قيد فى الاصل والى الزائد بقرينة ما بعده (قوله ومحل ذلك) يعنى ما فى المتن وعبارة الخضة ومحل عدم ضرور ذلك (قوله فى القدر الصحيح) ان الاختيار فى موضعه الخ أى والصورة انه استوعب رأس الجنى عليه ورأسه هو أكبر كاهن وصرح المتن (قوله من أى محل شاء) يعنى الجانى على قياس ما مر واليه يشير كلام العباب (قوله فزادوكيله)

(قوله وان ما سارية معاً) لوشك فى المعية بنفى سقوط القصاص لان الاصل براءة الذمة ولو علم السابق ثم نسي أو علم السابق دون السابق فهل هو كذلك المذكر أو يوقف الامر للبيان طلب (أقول) انظر ٤٧ قوله فى أول هذه الحاشية سقوط

القصاص فان القصاص ساقط بكل حال لعدم نصوره فلهل الصواب سقوط الذمة اهـ سم على منهج (قوله لان القود لا يسبق الجنانية) أى وهوان موت الجانى لما سبق موت الجنى عليه لو قلنا وقوعه عنه كان بمنزلة ان الجنى عليه أخذ القود من الجانى قبل موت الجنى عليه فيقدم قود الجنى عليه من الجانى على الجنانية (قوله فهدرة) أى المبيع على المبيع المكافأة ان مات سارية كقتل نفسه وانما يجب على المبتلى ان قصص السارية حصلت بقطع يستحق مثله اهـ من الروض وشرحه اهـ سم على منهج (قوله سقط قصاصها) أى يمينه (قوله ثم ان علم المقتص) أى علم الصبي والمجنون (قوله فكذب) أى أوصدته اهـ عميرة (قوله الاداء

وان ما سارية) بعد الاقتصاص فى اليد (معاً) وسبق الجنى عليه فقد اقتصص بالقطع والسارية ولا تسمى على الجانى لان السارية لما كانت كالمباشرة فى الجنابة وجب أن تكون كذلك فى الاستبراء (وان تأخر) موت الجنى عليه عن موت الجانى بالسارية (قوله) أى لولى الجنى عليه فى تركه الجانى (نصف الذمة) ان استوت الدمان نظير ما مر (فى الاصح) لان القود لا يسبق الجنانية والا كان فى معنى السلم فى القود وهو مجتمع والثانى لاشئ له لان الجانى مات عن سارية بفعله وحصلت المقابلة ولو كانت الصورة فى قطع يدين فلا تسمى له قبل جزأ (ولو قال مستحق عين) وهو مكلف لخرجان مكاف (أخرجهما) أى يمينك لا قطعها قوداً (فأخرج بداراً وقصد اباحتها) فقطها المستحق (فهدرة) لاضاعفها أى بقصاص ولا ذمة حتى لو مات سارية فهدر سواء ألتلف بالاذن أم لا وسواء أعلم القاطع انها اليسار أم لا لانه بذلها بما وجد منه فعل الاخراج مقر وبنا بالذمة فكان كالنطق وبقي قصاص اليمين نعم لو قال القاطع ظننت اجزاءها أو اخذتها عوضاً سقط قصاصها ووجب ديتها أما المستحق المجنون أو الصبي فالأخراج له بهدرها لانه تسليط له عليها وأما القن فقصده لا بأجرة لا بهدر يساره لان الحق لما لته نعم بضمه سقوط قودها ان كان القاطع قنواً أما المخرج المجنون أو الصبي فلا عبرة بآخره سم ثم ان علم المقتص قطع والارزامة الذمة (وان قال) مخرج بعد قضاها (جاءتها) حالة الاخراج عوضاً (عن اليمين وظننت اجزاءها) عنها (فكذب) المستحق فى الظن المترتب عليه الجعل المذكور (فلاصح) انه لا قصاص فى اليسار لتسليط مخرجها عليها بجعلها عوضاً (وتجب ذمة) فيها وكذلك لو قال القاطع عرفت أنها اليسار وانما لا تجزى أو ظننتها اليمين أو ظننت انه أباحها (ويبقى قصاص اليمين) الا اذا ظن القاطع اجزاءها وأخذها عوضاً كما مر نعم يلزمه الصبر به الى ان يمدل يساره لتسليم تلكه المولى أو تمقابل الاصح فيها القصاص لان قطعها بلا استحقاق وأشرت تبعا للشارح بقوله وكذب فى الظن المترتب عليه الجعل الى دفع الاعتراض على المصنف بانه لا يطابق قول المخرج عرفت أنها اليسار وانما لا تجزى بناء على ما فهمه من ان التنازع مفتوحه للمصنف وأبى وجه الدفع أن تكذبه فى الظن المترتب عليه الجعل هو مدلول قول أصله وعرفت انها لا تجزى (وكذا لو قال) المخرج (دهشت) بفتح أوله وأرضه وكسر ثانيه (ظننتها اليمين) وقال القاطع أيضاً (ظننتها اليمين) أى ولا قصاص فيها فى الاصح وتجب ديتها لو يبقى قصاص اليمين نعم ان قال القاطع ظننت أنها أباحها وعلمت انها اليسار وانما لا تجزى أو دهشت فلم أدر ما قطعتم (زمه) قصاصها أو ظن اجزاءها وأخذها عوضاً سقط قصاص اليمين كما مر ولو قال المخرج

ظن القاطع عرفت انها لا تجزى شرعاً ولكن قصدت جعلها عوضاً صرح بذلك فى الروضة اهـ سم على منهج وكتب عليه أيضاً ما منه هذا واضح اذا كان الظان المستحق وتل فى قطعها فانه لا يقطع بنفسه كما تقدم أو تعدى وقطع بنفسه وأما اذا كان الظان هو الوكيل فقط ولم يمد من المستحق الا مجرد التوكيل فالوجه بقاء القود أيضاً كما قرره طب تأمل أى وعلى الوكيل ذمة اليسار ولا قصاص عليه فيها لظنه الاجزاء اهـ (قوله من ان التاء) أى فى ظننت مفتوحة (قوله أو أرضه) أى فهو كهم وركم معاهوسنى للقول صورة والفاعل معنى بل قيل ان هذا مبني للفاعل حقيقة والتجوز فى الصيغة حيث عبر بالبنى للقول وأريد المبني للفاعل



انظر قصاص الزيادة حديثه يكون على من (قوله وفيما اذا لم تستحق نفس الجاني) في نسخ بدل هذا وفيما اذا لم تضر الجناية  
نفسا (قوله يبدأ أوجلا) تميزان فالسليم واقع على الشخص لا على العضو بدليل قوله بأعسم وأعرح (قوله أو قصر

(قوله فكقوله دهشت) قال سم على من منهج هذا ما في كتب الاصاب لكن قصة قولهم ان الفعل المطابق للسؤال كالاذن  
أن ياتى بصورة الاباحة اه كذا بخط شيخنا المحلى أي فتكون مهتدة (قوله في ماله) أي القاطع وهو الجاني عليه أولا  
في فصل في موجب العمد (قوله وفي العفو) وفيما يتبع ذلك ككون القطع هدر افعيا والوال رشيد اقطعني (قوله العمد  
المضمون) أخرج المائل والمراد ٤٨ بالمضمون المستوفى للشروط (قوله وارش غيرها) فضيته ان واجب مادون

النفس لا يسمى دية وواضه  
قول القصاص من الدية  
بالكسر حق القتل  
وسأق في أول الكتاب  
الآتي ما نصه وهى أى  
الدية المال الواجب  
بالجناية على الحرفى  
نفس أو فيما دونها اه  
وقد يقال هذا اطلاق  
لعوى وما ساقى اطلاق  
شرعى (قوله انها) أى  
الدية وقوله بدل ما حنى  
عليه وهو القتل رجلا  
كان أو امرأة أى لا يدل  
النفود (قوله على أن  
الواجب) قد يتوقف  
في الرد لان مجرد اتفاقهم  
على ذلك لا يبدع الاعتراض  
لان غرض المتراض أن  
التعسير بالنفود يقتضى  
ما ذكره المعترض بالنظر  
للتعسير كونه قاتلا بان  
الواجب دية الرجل  
(قوله ويمكن توجيهه

لم أجمع من القصاص الا قوله أخرج يسارك أو كان مجنونا فكقوله دهشت وحيث وجبت دية  
اليسار في ماله  
في فصل في موجب العمد والعفو (موجب) يقع الجرم (العمد) المضمون في نفس  
أو غيرها (النفود) عينه وهو بفتح الواو والقصاص سمي به لانهم ينفودون الجاني بجعل أو نحوه  
(والدية) في النفس وارش غيرها (بدل) عنه وما اعترض به من أن فضية كلام الامام الشافعى  
والاصحاب وصرح به الماوردى في فود النفس انها بدل ما حنى عليه والزم المرأة بقتلها  
الرجل دية امرأه وليس كذلك رد بان الخلاف في ذلك لفظي لانها تهم على أن الواجب هو  
دية المقتول فلم يبق ذلك الا لاف كبير فائدة ويمكن توجيهه الاول بان النفود لما وجب علينا  
كان كحياة نفس القاتل فكان أخذ الدية في الحقيقة بدلا عنه لانها ولا يلزم عليه ما ذكرنا  
تقرانه كحياة القاتل (عند سقوطه) بضم موت أو عفو عنه عليها (وقول) موجب  
(أخذها مهما) هو مراده بقول أصله لا بعينه الظاهر في أن الواجب هو القدر المشترك في  
ضمن أى معين من ما يبدل له خبر العصيين من قتل له قاتل فهو يخبر بالنظرين اما أب يودى واما  
أن يقاد وقد يعين النفود لاديه كما مر في قتل مرته مردا آخر وفيما لو استوفى ما يقابل الدية  
ولم يبق الازال فدية وتدين الدية كالوقتل والدولة أو المسلم دميها وقد لا يجب الا التعزير  
والكفارة كما في قتل السيدته (وعلى القولين للولى) يعنى المستحق (عفو) عن النفود في نفس أو  
طرف (على الدية) أو نه فيها مثلا (بغير رضا الجاني) لانه مستوفى منه كالحال عليه والمضمون عنه  
ولا احد المستحقين العفو بغير رضا الباقي لعدم تجزى النفود ولذا عفا عن بعض أعضاء الجاني  
سقط عن كله كما أن تطابق بعض المرأة تطليق اسكها ومنه يؤخذ ان كل ما وقع الطلاق بربطه  
به من غير الأعضاء يقع العفو بربطه به وما لا فلا وقياس قولهم لو قال له الجاني خذ الدية عوضا عن  
اليمين فأخذها ولو ساكتا سقط القود وجعل الاخذ عموما كما مر بآتي نظيره هاهنا (وعلى الاول)  
الاطهر (لو أطلق العفو) عن القود ولم يتعرض للدية ولا اخنارها بدمه فور (قاله هب لاديه)  
لان القاتل لم يوجب أو العفو اسقاط ثابت لا نثبت معدوم واما قوله تعالى فتابع أى للمال  
فمحمول على المفعول هاهنا فان اخنارها بدمه على القود وجبت تنزيلا لاحتبارها عقبه مغزاه

الاول) أى وهو أن موجب العمد النفود متى يمكن توجيهه بحيث يدفع ما لزم به من امواله كان كذلك  
لزم المرأة بقتلها الرجل دية امرأة وحاصل الدفع أن النفود كحياة نفس القاتل للزومه عينا فالدية بدل عن نفس القاتل  
فلم يلزم ما ذكر (قوله بدلا عنه) أى الى جل لاعتبا أى المرأة (قوله بضم موت) أى أو وجود مانع من القتل كقتل الاصل  
فرعه (قوله هو مراده) أى بهذا القول (قوله اما ان يودى) أى له بان يدفع له الدية أو يقاد أى له (قوله لعدم تجزى  
النفود) متعلق بمحذوف أى ويسقط بالعفو القصاص لعدم الخ (قوله من غير الأعضاء) أى قياسا على الأعضاء كالقلب (قوله  
وجعل الاخذ عموما) عبارة ابن حجر بعد قوله عفو امانته انه بآتي نظير ذلك هنا اه ولم يذكر قوله كما مر (قوله بآتي نظيره  
هنا) أى لو قال للجاني للمستحق خذ الدية بدل القود فأخذها ولو ساكتا سقط حقه منه لرضا به بدله (قوله والعفو اسقاط  
ثابت) أى وان لم يرضوا بعفو

في الساعد) أي الصورة انه ليست أقصر من الاخرى والافسد منها اذا كانت أقصر من أخها لا تقطع بها (قوله وكذا  
 عصية هنا) وظاهران الصورة في الاخرة ان الجاني قطع عنه التي هي قسيلة البطش (قوله السليم) نائب فاعل يؤخذ  
 والتعبر في طرفه الا لظن الذي فيه الخضرة والسواد أي الطرف الذي هي فيه بتأويل ذلك وهو متعلق بالسليم واطفائه  
 فاعل السليم (قوله كذلك) ليس في الصفحة وهو محتاج اليه على اعراب الحال ٤٩ اذ التقدير عليه والذ كرجال كونه

عصيا أو أشل كاليد اذا  
 كانت كذلك أي عصية أو  
 شلاء لا على اعراب التمييز  
 ومن ثم كان أولى بما يشير  
 اليه تقديمه (قوله ومراهمها  
 مطلقان لغة على جلدهما  
 أيضا) قد صر الكلام على

(قوله بما صر في البيع) أي  
 وهو أن لا يفضل كلام  
 أجنبي ولا سكوت طويل  
 اجمع (قوله ولو عفا بعض  
 المستحقين أطلق) أي بان  
 لم يترك مالا ولا اختساره  
 عقبه بقرينة ما يأتي (قوله  
 ولو بعد العتق) أي للجاني  
 وظاهره ان العفو بعد  
 العتق (قوله وله العفو  
 عن القود بعده) أي بعد  
 العفو عن الدية (قوله اذ  
 اللأغى عدم) أي الشيء  
 اللأغى عدم أي كالمعدم  
 فكانه لم يوجد منه ابتداء  
 سوى العفو عن القصاص  
 (قوله وجبت مطلقا) أي  
 عقب اختياره أو بعد مدة  
 (قوله لان الجاني فيه) أي  
 في الصلح على عوض فاسد  
 (قوله وان أطلق العفو)  
 أي بان قال عفوت ولم يرد  
 على ذلك (قوله وان عفا على

عليها بقرينة المبادرة لها والوجه ضبط القودية هنا بما صر في البيع ولو عفا بعض المستحقين  
 وأطلق سقطت حصته ووجب حصه الباقي من الدية وان لم يختار وهالان السقوط حصل  
 فها اكتلت الاصل فرعه ولو تعذر ثبوت المال لقتل أحد قتله الا سرفعا عن القود وعن  
 حقه أو موجب جنايته ولو بعد العتق لم يثبت له عليه مال جزأ في قول أو وجهه من طريق  
 يجب لانها بديه والأول يمنع البديهة في هذه الصورة (و) على الاول أيضا (لوعفا عن الدية لئلا)  
 لانه فهو مما ليس مستحقا فقهوا لعلوا كالمعدم (وله العفو) عن القود (بعده) وان تراخي  
 (عليها) لان حقه لم يتغير بالعفو الا لاغى عدم ولو اختار القود ثم الدية وجبت مطلقا (ولو  
 عفا على غير جنس الدية ثبت) ذلك الغير على القولين ولو أكثر من الدية (ان قبل الجاني) ذلك  
 وسقط القود (والا فلا) يثبت لانه اعتياض واعتبر رصاهما (ولا يسقط القود في الاصح) لما  
 تقرر وليس كالصلح على عوض فاسد لان الجاني فيه قبل والتمز الثاني يسقط لرضاه بالصلح  
 عنه (وليس محجور ليس) ومثله المربض في الزائد على الثلث ووارث المدون (عفو عن مال ان  
 أوجبا أحدهما) لانه ممنوع من تفويت المال لحق الغرماء (والا) بان أوجبا القود عفا وهو  
 الاظهر (فان عفا) عنه (على الدية ثبتت) كغيره (وان أطلق) العفو (فكاسق) من انه لا دية  
 (وان عفا على ان لا مال فالذهب انه لا يجب شيء) اذ القتل لم يوجب مالا والمفلس لا يكف  
 الاكتساب وقضيته انه لو عفا بالاسد انه لزمه العفو على الدية لتكليفه حينئذ الا اكتساب  
 وهو ظاهر ومع ذلك يصح عفو على ان لا مال اذاغيا الامر انه ارتكب محرما وهو لا يؤثر في  
 حصه المفعولتو به ما ليس حاصله وقد يجب الدية بذاته على ان أطلق العفو بوجه ما ليس له  
 تفويتها ودفع بياض (والمبسر) بالجهة المحجور عليه بسفه (في) العفو مطلقا أو عن (الدية) أو  
 عليها (كفاس) في تفصيله المذكور (وقيل كصبي) فلا يصح عفو عن المال بحال وخرج بقوله  
 في الدية القود فهو فيه كالشديد فلا يجرى فيه هذا الوجه (ولو تصالحا عن القود على) أكثر من  
 الدية لكنه من جنسها نحو (ماتني بعير) من جنس الواجب وصفته (لغا) الصلح (ان أوجبا  
 أحدهما) لانه زيادة على الواجب وهو كالصلح من مائة على مائتين (والا) بان أوجبا القود عفا  
 (فلاصح الصلح) ويثبت المال وكذا العفو عن غير تصالح على ذلك ان قبل الجاني والا لا لا يبقى  
 القود لما صر انه ان عفا عن عفو على رضاهما اما غير الجنس الواجب فقد صر والثاني يقول  
 الدية خلفه فلا يرد عفاها (ولو قال) حرم كلف مختار (رشيدي) أو سفيه لا سخر وانما قيد بالرشيدي  
 لقوله بعده لان ولو قطع فعفا دعوى غير الرشيدي لاغ (انطعن قتل فهدر) لا قود فيه ولا دية  
 كالوفا اقلني أو أنف مالي ثم يجب الكفارة واذن الفرس سقط القود دون المال واذن غير  
 المكف والمكره لا يسقط شيئا (فان سرى) القطع الى النفس (أو قال) ابتداء (اخلى) فقتله  
 (فهدر) كإذ كرلا لاذن ولان الاصح ثبوت الدية للوروث ابتداء أي لانها تبدل عن القود المبدل

٧ نهاية ما ان لا مال) بان تلفظ بذلك (قوله وقضيته) أي قوله والمفلس (قوله ودفع بياض) أي من قوله لان  
 القتل لم يوجبها والعفو اسقاط ثابت (قوله فلا يصح عفو عن المال بحال) وعليه فلو قال عفوت عن القصاص على ان لا مال  
 صح العفو عن القصاص ولغا قوله على ان لا مال ووجبت الدية وعبارة الخلى فقب (قوله اما غير الجنس) مختار قوله لكنه من  
 جنسها (قوله خلفه) أي خلف القود (قوله قتلته فهدر) أي ما لم تبدل قرينة على الاستهزاء فان دلت على ذلك وقته قتل به

ما مر فراجع (قوله كتاب الله القصاص) غير صحيح (قوله فلا تطلع بالامانها) قد يقال هذا بصديق به المتن فهل ابقاء على اطلاقه وما معنى هذا الاحتراز مع موافقة المحرز عنه في الحكم فليست امل (قوله التي من شأنها ان تسقط) هو صفة كاشفة ان اريد بالواضح حقيقة الاتية والا نهى مقيدة (قوله ومعلوم الخ) عبارة الانوار والواضع اربع اسنان تنبى وقت الرضاع يعتبر سقوطها الاسقاط الكل فاعلمه انتهت (قوله وهذا في كمال المستحق) أى المستحق اصالته وانبتدأوا الا فالوارث مستحق

(قوله نعم نصب الكفارة) أى في الصورة الثانية وهى قوله وقال اقتلى (قوله ويعزر) أى في كل منهما (قوله وارشه) لا يخفى صراحة السياق كقوله الاتي وأما ارش العضو الخ في حصة العضو عن الارش وفيه شيء لان الواجب القود علينا والعفو عن المال لاغ يا تقدم فلتنظر ٥٠ صورة للمسئلة ويمكن أن تصور بما ادفعنا عن القود على الارش ثم عفان الارش

و يحتمل أن يصح العفو عن المال مع العفو عن القود كما هو ظاهر هذا الكلام اه سم على ج (قوله فاوليه) أى العاقب القصاص أى من الحاقب العفو عن القود منه (قوله فلا يؤثر عفو) أى المجنى عليه (قوله وبقوله عن قوده وارشه) كما صرح في ان عفو عن القود الارش صحيح بالنسبة للارش أيضا وان كان الواجب القود علينا ولهذا لو اقتص على العفو عن الارش لغال عدم وجوبه كما علم مما تقدم فكأنهم يفرقون بين الاقتصار على العفو عن الارش فلا يصح وبين العفو عنه مع العفو عن القود فيصير اه مم على ج ووجه الفرق بأنه لو أطلق العفو لم يجب الارش اذا اعتا عليه عقب مطلق العفو كره في العفو كالتصريح بل لازم مطلق العفو فيصح (قوله بجميع وأما ارش العضو الخ) صريح وجوب الارش وهو مشكل اذ لم يظهر من تصور المسئلة غير انه عفان قوده وارشه والصحيح ان الواجب القود علينا وان العفو عن المال للعفو عدم وجوبه ويحصل من ذلك عدم وجوب الارش وان العفو عنه لغو فنأين وجب حتى يفصل في العفو عنه وقوله أيضا فان جرى لفظ وصية الخ اعترض لان المقسم العفو عن الارش فتقسيمه الى ما ذكر من الوصية والابراء وغيرهما من تقسيم الشيء الى نفسه وغيره وأجاب شيخنا الشهاب الزملي بان المراد بالعفو في المقسم مطلقا لا سقاط أع من ان يكون بلفظ العفو أو غيره وحينئذ فلا إشكال في تقسيمه الى ما ذكر الذي منه الاسقاط بلفظ العفو اه سم على ج ويمكن الجواب عن قوله فنأين وجب حتى يفصل الخ بان صورة المسئلة انه عفان القصاص على الارش ثم عفانه (قوله لان واجب الجنابة) علمه قوله مع الجهل واجبه (قوله ولان جنس الدية) علمه قوله ولعلمهم الخ

عن نفسه نعم نصب الكفارة ويعزر (وفي قول تجب دية) بناء على المرجوح انها تجب للورثة ابتداء (ولو قطع) يضم أوله أى عضوه وضبطه بنفسه أيضا (فما) أى أى قبله فقط يقتضى الترك بدليل قوله بعد وأجرى لفظ عفو (عن قوده وارشه فان لم يسر) القطع (فلاشئ) من قود دية لاسقاط المستحق حقه بعد ثبوته (وان سري) الى النفس (فلا قصاص) في نفس وطرف ان تولد السراية من عفو عنه وخرج قوله قطع ما لا وجب قودا بخاتفة وقد عفا المجنى عليه عن القود فيما سرت الجنابة لنفسه فاوليه القصاص في النفس لا مدور عفو عنه عن قود غير ثابت لم يؤثر عفو وبقوله عن قوده وارشه ما لو قال عفوت عن هذه الجنابة ولم يزد فانه عفو عن القود لا الارش كما في الام أى فيه ان عفو عنه عليه لانه يجب بالاختياره الفورى كما هو ظاهر أخذنا مما صرح به المأثور (وأما ارش العضو فان جرى) في صيغة العفو عنه (لفظ وصية كوصيت له بارش هذه الجنابة فوصية لقاتل) وهى محببة على الاصح ثم ان نرج الارش من الثلث أو أجاز الوارث سقطوا انفذت منه في قدر الثلث (أو جرى) لفظ ابراء أو اسقاط أو عفو سقط) قطعان خرج من الثلث أو أجاز الوارث أو اذ قدره لانه اسقاط ناجز والوصية متعلقة بحالة الموت ولعلمهم انما ساقوا في حصة البراءة هناك العضو مع الجبل بواجبه حال البراءة لان واجب الجنابة المستقر انما يبين بالموت الواقع بعد حينئذ فهو في مقابلة النفس دون العضو لان جنس الدية من سوحه فيه بحصة البراءة مع انواع من الجهل فيها كعلم عامر في الصلح وغيره وعما يأتي فيها (وقيل) هو (وصية) لاعتباره من الثلث اتفاقا فصرى فيها اختلاف الوصية للقاتل ويرد ان الوصية له انما تصحق فيما لو علق بالموت دون التبرع الناجز وان كان في مرض الموت هذا كله في ارش الهضولا ما زاد عليه كما قال (وتجب الزيادة عليه) أى على ارش العضو (الى تمام الدية) للسراية وان تعرض في عفو لما يحدث له اسقاط لاثني قبل ثبوته وهو باطل (وفي قول ان تعرض في عفو) عن الجنابة (لما يحدث منها سقطت الزيادة) بناء على المرجوح وهو صحة البراءة مما علم يجب اذ جرى سبب وجوبه وهذا في غير افظ الوصية فان عفا عما يحدث منها لفظها كوصيت له بارش هذه الجنابة وما يحدث منها ففى وصية

أيضا (قوله بنسبه الفوقية) أي المنة وهو راجع الى كل من منفر وأضر وأصل اثر ائثر ثمر ثلثة ثمناء على وزن ائثر  
فادعت الاولى في الثانية في الاول وعكسه في الثاني (قوله اذ القلم) أي الاول ووقع القلم وظاهر كلامه انها لو ثبتت ثالثا  
لا تقطع وفي حاشية الزبائي انه المعنى أي خلا فالح (قوله بفتح شينه) أي وبفتحها أيضا في المضارع ويقال شلت بضم شينه بنيه  
(قوله وفيها مامر) أي من أنان صحبنا الوصية للقائل فنذقي الذيه كلها ان خرجت ٥١ من الثلث والافقي قد وما يخرج

جميع الذية للقائل وفيها مامر ولوسلوى الارش الذية صح المعو عنه ولم يجب السرية شئ  
ففي قطع السرية من لوعاف عن ارش الجناية وما يحدث منها سقطت الذية بكالها ان وفي الثلث بها  
وان لم يصح الارباء عما يحدث لان ارش السرية ذية كاملة فلا يزداد بالسرية شئ وبذلك علم  
انه لوعاف عن القائل على الذية بعد قطع يده لم يأخذ الا نصفها او بعد قطع يده لم يأخذ شيئا  
ان ساواه فيها والواجب التفاوت مامر (فلوسرى) قطع ماعاف عن قوده وارشه (الى عضو  
آخر وان دمل) كان قطع اصبعاً مثل كل كفه وان دمل الجرح الساري اليه (ضمن ذية السرية  
في الاصح) وان تعرض في عفوه بغير لفظ وصية لما يحدث لانه انما عاف عن موجب جناية  
موجودة فلم تتناول غيرها وتعرض لما يحدث باطل لانه اراء عمل لم يجب والثاني بنظر اني  
انهم ان معفو عنه (ومن له قصاص نفس بسرية) قطع (طرف) كان قطع يده هات بسرية  
(لوعاف) الولي (عن النفس فلا قطع له) لان مستحقه القتل والقطع طريقه وقدره  
عن مستحقه (أو) عفا (عن الطرف) فله خالز قبة في الاصح) لان كلا منهما مقصود في  
نفسه كالموت قدما المستحق والثاني بقول مستحقه بالقطع الساري وقد عفي عنه وخرج بقوله  
بسرية طرف ما لو اسقطها بالباشرة فان اختلف المستحق كان قطع يده ثم عفي ثم قتله  
فلا يسد قود السد وللورية قود النفس ولا يسقط حق أحدهما بغير الآخر وكذا ان اتعد  
المستحق فلا يسقط الطرف بالعفو عن النفس وعكسه ولما كان من له قصاص نفس بسرية  
طرف تارة بعفو وتارة يقطع وذكر حكم الاول ثم ذكر الثاني فقال (ولو قطعه) المستحق  
(ثم عاف عن النفس مجانا) مثلاً لاذ المعفو بعرض كذلك (فان سرى القطع) الى النفس  
(بان بطلان العفو) ووقعت السرية قصاصاً لترتب مقتضى السبب الموجود قبل العفو  
عليه فبان ان لا عفو حتى لو كان وقع بطلان بان ان لا مال (والا) بان لم يسر بان اندمل (بمصح)  
العفو فلا يلزمه لقطع العضو حتى لا يمال قطعاً كان مستحقاً لجلته فانصب عفوه لغيره  
(ولو وكي) في استيفاء قوده (ثم عفا فاقص الوكيل جاهلاً) بعفوه (فلا قصاص عليه)  
اذ لا قصاص منه بوجه به فارق مامر في قتل من عهد ممد افيان مسلماً اذ اعلم بالعفو  
فيقتل قطعاً ويظهر ان المراد بالعلم هنا الظن كان أخبره ثقة أو غيره ووقع في قلبه صدقه  
ويحتمل اعتبار اثنين درالقول بالشبهة ما أمكن ويقتل أيضاً في الوكيل القتل عن موكله  
اليه بان قال قتلته بشبهة نفسي لاعتن الموكل وبقر بين هذا ووكيل الطلاق اذ اؤفقه  
عن نفسه وقلنا بما اقتضاء كلام الروابي أنه يقع بان ذلك لا يتصور وفيه الصرف فيزول وهذا  
يتصور وفيه انحداد بينهما فائر والاوجه الاكتفاء باحد ذلك اعني بشهوق ولا عن موكل  
وعليه فلو شرب بان قال بشهوق وعن موكله احتمل انتفاء القود تقليداً للسانع على مقتضى ودرا  
بالشبهة (والاظهر وجوب ذية) مغاظة عليه لتقصيره بعدم تثبته فعلم انه لا قود عليه لمدرة

منه (قوله في قطع الدين)  
غاية (قوله وان لم يصح  
الارباء) معتد (قوله فلا يزداد  
بالسرية) تفرع على قوله  
وان لم يصح الخ (قوله كما  
ص) أي كالوكان الجاني  
امراً والمجني عليه رجلاً  
(قوله من معفو عنه) أي  
تولد من معفو عنه الخ  
(قوله ثم عفي) أي المقطوع  
وقوله ثم قتله أي الجاني  
(قوله ولورثه الخ) أي  
ولو كان عاماً كبيت المال  
(قوله ولو قطعه المستحق)  
وهو وارث المجني عليه (قوله  
بان ان لا مال) أي فيسترد  
ان كان قبض (قوله ووقع  
في قلبه صدقه) معتد (قوله  
ويقرق بين هذا والخ) في  
الفرق تحكم اه سم على حج  
لعل وجهه انه لا يمكن صرف  
القتل عن كونه عن الموكل  
لعداوة مثلاً يمكن صرف  
الطلاق عن الموكل لسبب  
يقضي عدم ارادة وقوع  
طلاق الموكل فيصرفه  
لنفسه حتى بلغ وقد دفع  
بان القتل حصل من  
الوكيل ولا بد بالصرف  
فانت نسبتة للموكل وقامته

بالوكيل وأما الصرف في وقوع الطلاق لو اعتبر كان الطلاق لعوام مراحة صبيغته وكونه لغوا ممنوع مع الصراحة  
فمعدن الصرف (قوله وقلنا بما اقتضاء كلام الروابي) معتد (قوله احتمل انتفاء القود) معتد (قوله ودرا بالشبهة) أي وتجب  
الذية مغاظة (قوله لتقصيره بعدم تثبته) قد يقال لاحاجة لاعتبار التقصير لان الضمان يثبت مع التقصير وعنده اه سم  
على حج وقد يقال التقصير للتفليخ لا لاصل الضمان وأيضا فالوكيل مأذون له في الفعل والموكل هو الحامل له عليه

للفعل **فوق** فصل في اختلاف مستحق الدم والجاني **﴿ قوله وادعى الولي حياته ﴾** أي حياة مضمونة بدليل ماسياتي في الحلف اذ هو على طبق الدعوى **﴿ قوله مضمونا ﴾** أي من جهة الحياة فيضرح ما اذا كانت حياته غير مضمونة بان وصل الى حركة مذبح بجناية ولا ينبغي حمل الضمان هنا على الضمان مطلقا حتى يجب على الولي التعرض لذلك في الحلف لان النزاع بينه وبين الجاني انما هو في الحياة وعدمها لا في الضمان وعدمه **﴿ قوله وادعى انه لا يجب على الولي التعرض في حلف لمالم يئازر ﴾** **﴿ كتاب الديات ﴾** **﴿ قوله وهي ﴾** ٥٢ أي شرعا ما مر عن القاموس من ان الدية حق القليل **﴿ قوله مأخوذة من**

الودي **﴿ قال الشيخ عميرة ﴾** وتفسيره زنة من الوزن **﴿ سم على منهج ﴾** قوله **﴿ اذ صدر من حر ﴾** اما العمد فان لم تنف قيمته بالدية فلا شيء للوارث غيرهما فان وقتها وجبت عليه كالحر كاسياتي **﴿ قوله قتل نحو الوالد ﴾** واليهودي والنصراني **﴿ قوله وصائل فلادية ﴾** ظاهره وان قتلهم مثلهم لكن مرفى شروط القود بعد قول المصنف وبمرتة الخ ما يقتضي خلافه فليراجع **﴿ قوله لا يجب له على فنه شيء ﴾** أي وقت الجناية وان عتق بعدها حتى لو قتل عبده لسيدته ثم عتق القاتل لا يصح عفو السيد عن القاتل على مال كما تقدم له بعد قول المصنف الذي قبل هذا الكتاب وعلى الاول لو أطلق العتق **﴿ قوله أر بعون خليفة ﴾** بفتح الخاء قبل جمعها خلف بكسر الخاء وفتح اللام وفعل مخاض على غير لفظه كالمرأ

### كتاب الديات

جمع دية وهي المال الواجب للجناية على الحر في نفس أو في ماديها وهما عرض من فاء المكلمة وهي مأخوذة من الودي وهو دفع الدية يقال دبت القاتل اذ بهودنا والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ قصير رقية مؤمنة ودية وخبر الترمذي وغيره الا في **﴿ قتل الحر المسلم ﴾** الذكر المصوم غير الجاني اذ صدر من حر **﴿ مائة بغير ﴾** اجابا سواء اوجب بالعموم ابدءا كقتل نحو الوالد اما الزبيب والذبي والمرأة والجاني فسيأتي ما فيهم نهم الدية لا تختلف بالتفاضل بخلاف قيمة القن لان تلك حددوها الشارع اعنتها به الشرف الحرة ولم ينظر لابعان من تجب فيه والا لساوت الرق وهو لم يحدد هانفتط بالابعان وما يناسب كلامها وأما الممدر كزنان محصن وتارك صلاة وقاطع طريق وصائل فلادية فيهم وأما اذا كان القاتل قتال غير القليل أو مكاتب أو لوله فالواجب اقل الامر من من قيمة القن والدية كما يأتي أو بمضاهو بهضة القن بمالك لغير القليل فالواجب مقابل الحرة من الدية والرق من اقل الامر من اما القن القليل فلا يتعلق به شيء اذ السبيل لا يجب له على فنه شيء **﴿ مثله في العمد ﴾** أي ثلاثة أقسام **﴿ ثلاثون حقة وثلاثون جذعة ﴾** ومر تفسيرهما في الزكاة **﴿ وأر بعون خليفة ﴾** بفتح فكسر وبالفاء **﴿ أي حاملا ﴾** خبر الترمذي بذلك فهي مغلفة من هذا الوجه ومن حيث كونها على الجاني دون عاقلة وحالة لا موجهة ولا يضر كون أحد الأقسام أكثر **﴿ ونحس في الخطأ عشرون بنت مخاض وكذا بنات لبون ﴾** عشرون **﴿ وبنو لبون ﴾** كذلك ومر تفسيرهما ثم أيضا **﴿ وحقات ﴾** كذلك **﴿ وجذاع ﴾** كذلك والمراد من الحقات والجذاع الاثنا كما أفاده قول الروضة وعشرون حقة له وجذعة لان أجزاء الذكك ومنهم ما يقل به أحد من أصحابنا والحقات وان

تجمع على نساء **﴿ سم على منهج ﴾** لكن الذي في المختار والخلف وزن الكف المخاض وهي الحوامل أطلقت من النوق الواحدة خلفه وزن نكرة **﴿ وفي المصباح ﴾** خلفه بكسر اللام هي الحامل من الابل وجمعها مخاض وهي اسم فاعل يقال خلفت خلفا من باب تعب اذا جلت فهي خلفه مثل نعبه ورجعته على لفظها فليل خلفات وتحذف الخاء أيضا فيقال خلف فلعل قول الشيخ عميرة بكسر الخاء عسق قل فان الموافق للغة بفتح الخاء **﴿ قوله خبر الترمذي ﴾** ع لفظه من قتل عمدا ورجع الى أولياء المقتول فان شأوا قتلوا وان شأوا أخذوا الدية وهي ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأر بعون خليفة **﴿ سم على منهج ﴾** **﴿ قوله وحالة ﴾** أي يكونها حالة الخ

فه (قوله فاشبه) يعني هذا الحليم (قوله وتقبل البينة بمعناه) أي تكون مغنية عن حلف الولي وذكر هذا أول طرفة لما بعده وأن كان معلوماً (قوله وتعتبر في الشهادة الخ) الأوافه للبحال (قوله هو جرى على الغالب) انظر ما معني الغالب هنا ولا نسلم ان الغالب قطع الاطراف لازالة المعنى وكان الظاهر أن يدل هذا بقوله مثلاً (قوله لا تنكارها) أي السلامة فالصدر مضاف

(قوله فان الجداع مختصة بالذكور) بخلاف قول المختار الجذع يفحصن النثي والجمع جذعان وجداع بالكسر الانثى جذعة والجمع جذعات وجداع أيضاً وقوله فان الجداع الخ خبر لقوله والحقاق ودخول ٥٣ الفاء بتقدير اما لو ابصر النظر

للمحرم بفتح هـ لانه لم يقصده  
المعصوم بل بمجرد اقله  
(قوله ولو صيباً) أي ولو كان  
القاتل صديداً الخ (قوله ومات  
خارجة) أي سرية (قوله  
وجرمه في الانوار) أي الحل  
(قوله غير ممكن من دخول  
الحرم) أي مطلقاً لضرورة  
أم لا (قوله أو مات منها  
خارجة) أي بغير السرية  
بان مات خارجة فورا فلا  
تكرار لهذه مع ما تقدم في  
قوله ومات خارجة وعليه  
فن في قوله منها يعني مع  
(قوله بخلاف عكسه فيما  
يظهر) تقدم الجزم به في  
قوله بخلاف عكسه نظير  
ما مر في صيد الحرم (قوله  
لانه أفضلها) لعله أفضل  
من حيث المجموع فلا ينافي  
ان عرفة أفضل من غيره  
(قوله وقبض حرمة أي  
حيث أقر أهله بالجزية  
يكونهم أهل كتاب وحلت  
من حكمهم وذبحهم بالشروط  
(قوله بناء على منع الجزاء)  
أي على الراجح ثم (قوله وما

أطلقت على الذكور والامات فان الجداع مختصة بالذكور وجمع الجذعة جذعات وهذه مخففة  
من ثلاثة أوجه تخميسها وتأجيلها أو كونها على العاقلة (فان قتل خطأ) ولو صيباً أو مجنوناً  
حال كون القاتل أو المقتول (في حرم مكة) وان خرج منه الجرح ومات خارجة بخلاف  
عكسه نظير ما مر في صيد الحرم من ثم يتأق هنا كل ما ذكره ثم كما اقتضاه كلام الامة  
فلو جرى من بعضه في الحل وبعضه في الحرم أو من الحل أنسا نفيه في السهم في هوا الحرم  
غلط ولا تغليظ بقتل الذي فيه كفاؤه المقتول وغيره وجرم به في الانوار لان سبب التغليظ ثبوت  
زيادة الامن والذي غير ممكن من دخول الحرم ولا يختص التغليظ بالقتل فان الجراح في الحرم  
مغلظة وان لم يمت منها أو مات منها خارجة بخلاف عكسه فيما يظهر (أو) قتل في (الاشهر  
الحرم ذي القعدة وذى الحجة) بفتح القاف وكسر الهاء على الاصح فيسما (والحرم) خصوصه  
بالتعريف استعرا بانه أول السنة كذا قيل والظاهر ان فيه للمع الصفة لا التعريف وخصوصه  
بالبحر المحرم فمع جرم القاتل في جميعها لانه أفضلها فالعصر فيه اغلظ وقيل لان الله تعالى حرم  
الحنة فيه على البليس (ورحب) لعظم حرمتها ولا يلتصق بها شهر رمضان وان كان سيد الشهور  
لان المتبع في ذلك التوقيف قال تعالى فلا تغلظوا فيه انفسكم والطم في غيره من محرم أيضاً وقال  
ويستأنون عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير ولا يشكل ذلك بنسخ حرمة القتال  
فيها لان اثر الحرمة باقي كان ابن اليهود بنسخ وقبض حرمة ولا بالحرم الاحرام لان حرمة  
عارضه غير دائمة سواء كان المحرمين أم أحدهما ولا يحرم مكة حرم المدينة بناء على منع الجزاء  
بقتل صيده وما ذكره المصنف في عدها هو الصواب في شرح مسلم وغيره وقال ان الاخبار  
تفاوتت بعدها كذلك فانزاد صومها بالبقعة (أو) قتل (محرم اذ رحم) كام وأخت  
(فثلثة) لعظم حرمة الرحم لما ورد فيه وخرج بذى الرحم المحرم برضاع أو مصاهرة وبالحرم  
ذو الرحم غير المحرم كبنات العم وابن العم والحاصل انه انما تغلظ بالخطا في الثلاثة المذكورة  
فقط ولا بد ان تكون المحرمية من الرحم ليجرح نحو ابن عم هو أخ من الرضاع وبنات عم هي  
أم زوجته فانه مع كونه أرحم محرم لا تغلظ فيه اذ المحرمية ليست من الرحم كما فهم ذلك  
من سياقها والتغليظ والتضييق يأتي في الذكر والاشواق والذى والجراحات بجسائها  
والاطراف والمعاني بخلاف نفس القن (والخطا وان تثلث) لاحد هذه الاسباب أي  
دنته (ففي العاقلة) أي بالقاء رعاية لما في البعد من المعصوم المشابه للشروط (موجلة) لما  
بأنى تغلظت من وجه واحد وخففت من وجهين كدية شبه العمدة (والعمدة) أي دنته

ذكره المصنف في عدها) أي من انهم من سنتين وان أولها القعدة (قوله تتفاوتت) أي تتأمت (قوله فانزاد صومها)  
بالقعدة) ظاهره ولو لم يقل ابتدئ بالها لكان في حاشية الزيادة ما نصه فانزاد صومها بان قال الله على صوم الاشهر الحرم  
ابتدئ بالاول منها بالبقعة أو بالاول أطلق فقال الله على صوم الاشهر الحرم يبدأ أي يذره هكذا حر في الدرس ويمكن حل  
كلام الشارح على ما وقع نذره قبلها فيوافق ما قاله الزيادة (قوله لما ورد فيه) ع في الحديث بان الرحمن وهذه الرحم  
شغقت لها اسمان اسمي فن وصلها وصلته ومن قطعها قطعته اسم على مخرج (قوله ولذي) أي في غير الحرم اصاص  
(قوله بخلاف نفس القن) ليس يتعد قتل نفسه غيرها

لفعله وفي نسخ لا نكره (قوله هناك) أي في مسئلة القذفان هناك من يقول فيها وجوب القصاص وان لم يذكره (قوله أما اذا لم يكن لقصر زمنه) أي ولم يدع الولي سببا آخر كما علم بحاقبه (قوله ولا يخالف هذا) أي ما ذكر من تصديق الجريح واعلم ان حاصل هذا الاراد والجواب ٥٤ ان الذي صدقنا فيه الجريح هنا الذي هو بمنزلة الولي فيما صرح هو الذي صدقنا

فيه الجاني فيما صرح وظاهره ان ليس كذلك بل الذي صدقنا فيه الجريح هنا هو ما اذا أمكن الاندخال هو الذي صدقنا فيه الولي هناك والذي صدقنا فيه الجاني هنا هو ما اذا أمكن عدم الاندخال هو الذي صدقنا فيه هنا فالمستلزم على حد سواء فلا اشكال أصلا غاية الامر ان المصنف قدم هناك ما يصدق فيه لولي وقدم هنا ما يصدق فيه للجاني في الذكر فقط فتأمل (قوله أي عدلين منهم) أي ان وجدوا بان اتفق الاجتماع بهم وسألم والجواب منهم والوقف الامر حتى يوجدوا أو يتراضي الخصمان على نفي (قوله غرهما) أي فيتم (قوله وقال الزركشي وغيره) ضعيف (قوله وظاهر كلامهم) أي حيث قالوا من زعمته وله ابل فتم الخ ووجه ما أشار اليه بقوله لان الذي زعمه ذلك هو جهة الاسلام الخ (قوله واختلف الغالب من جاتخير) قال سمع على

(على الجاني محمله) لان ايقيا من بدل المتلفات (وشبه العمد) أي دية (مثلة على العاقلة مؤجلة) لما يأتي فهو لا خذ شهاب من العمود اخطأ الحق بكل منهما من وجهه ويجوز في محله ومؤجلة الرفع خبر او النصب حالا (ولا يقبل) في ابل الدية (معيب) بما ثبت الردي اليسع وان كانت ابل الجاني معيبة (و) منه (مريض) فهو من عطف الخاص على العام وان كانت ابل الجاني كلها كذلك لان الشارع أطلقها فاقضت السلامة ولتعلقها بالذمة ولكونها محض حق آدمي مبناه على المضايقة فارقت ما مر في الزكاة (الابراء) أي المستحق الا هل للتبرع الخ الحقة (و) يثبت جل الخليفة عند انكار المسوق له (باهر خبره) أي عدلين منهم الخاقاله بالتقويم فان أخذها المسوق بقولها أو تصديقه وماتت عنده وتناسخ عاشر جوفهما فان بان أن لاجل غرمها أو أخذها خلفه فان ادعى الدافع اسقاط الحمل وأمكن صدق ان أخذت بعدلين فان لم يمكن أو أمكن وأخذها المسوق بقول الدافع مع تصديقه له صدق المسوق بل يمين في الاولى وبه في الثانية لان الظاهر معه (والاصح اجزاؤها قبل خمس سنين) لصدق الاسم عليها وان ندر في غير المسوق على قبولها والثاني اعتبر الغالب وفي الروضة حكاية الخلف قولين (ومن زعمته) الدية من العاقلة أو الجاني (وله ابل فتم) تؤخذ أي من نوعها ان اتحدوا الا لا غالب فلا يجب عنها الا من غالب ابل محله (وقيل) يتعين (من غالب ابل بلده) أو قبله اذا كانت ابله من غير ذلك لانها بدل متلف لكن الذي في الروضة كاصلها تخيير بين ابله أي ان كانت سليمة وغالب ابل محله فله الاخراج منه وان خالف نوع ابله وكانت ابله أعلى من غالب ابل البلد وهذا هو المعتمد ويجوز المسوق على قبوله فان كانت ابله معيبة تعين الغالب قال الزركشي وغيره وليس كذلك بل يتعين نوع ابله سليما كما قطع به الماوردي ونص عليه في الام (والا) بان لم يكن له ابل (فغالب) بالجريح ابل (بلده) بلدى (أو قبله بدوى) لانها بدل متلف وظاهر كلامهم وجوبها من الغالب وان زعمت بيت المال الذي لا ابل فيه فين لا عاقلة له سواء وعليه فيلزم الامام دفعها من غالب ابل الناس من غير اعتبار محل مخصوص لان الذي زعمه ذلك هو جهة الاسلام التي لا تختص بمحل وبذلك علم رديت البلية في تعين القيمة حينئذ لا تعذر الاغلب حينئذ اذا اعتبر ابله بعينه تحكم ووجه الرد عدم التعذر ولا تملك في ذلك ولولم ينبغ في محله نوع تخير في دفع ما شاء منها (والا) بان لم يكن في البلد أو القبيلة ابل بصفة الاجزاء (قارب) بالجرح (بلاد) أو مسائل الى محل المؤدى وبزعمه العقل ان قربت المسافة وسهل نقلها فان بعدت وعظمت المؤنة في نقلها فالقيمة فان استوى بلدان في القرب واختلف الغالب منهما تخير وضبطه الامام بان ترى مؤنة احضارها على قيمتها في موضع العز وبقلا في الروضة كاصلها بعد نقلها مع ان اشار به بعضهم الضبط بدون مسادة القصر قال البلقيني واجراؤه على ظاهره منه زعمين ادخال الباء على مؤنة ليستقيم المعنى ولو اختلف محال العاقلة أحسد واجب بل من غالب محله وان كان فيه تنقيص لانها هكذا وجبت وعلم بما

فيه الجاني فيما صرح وظاهره ان ليس كذلك بل الذي صدقنا فيه الجريح هنا هو ما اذا أمكن الاندخال هو الذي صدقنا فيه الولي هناك والذي صدقنا فيه الجاني هنا هو ما اذا أمكن عدم الاندخال هو الذي صدقنا فيه هنا فالمستلزم على حد سواء فلا اشكال أصلا غاية الامر ان المصنف قدم هناك ما يصدق فيه لولي وقدم هنا ما يصدق فيه للجاني في الذكر فقط فتأمل (قوله أي عدلين منهم) أي ان وجدوا بان اتفق الاجتماع بهم وسألم والجواب منهم والوقف الامر حتى يوجدوا أو يتراضي الخصمان على نفي (قوله غرهما) أي فيتم (قوله وقال الزركشي وغيره) ضعيف (قوله وظاهر كلامهم) أي حيث قالوا من زعمته وله ابل فتم الخ ووجه ما أشار اليه بقوله لان الذي زعمه ذلك هو جهة الاسلام الخ (قوله واختلف الغالب من جاتخير) قال سمع على

منهجه بعد ما ذكره في تنبيههم لافرق فيما ذكر بين الجاني والعاقلة ولا يشك في بيانها حيث قال على غنى تصدقنا بالخ لا ان المدار هناك المقدار الواجب من قيمة الابن لا الذهب عينا كما أوضحه الزاقي هناك اه (قوله فتمين ادخال البلاء على مؤنة) بان يقول بان ترى بدوئتها وانما كان اجراؤه على ظاهره متعذرا لاقضائه انه اذا لم تزم مؤنتها كلف احضارها وان زاد مجموع المؤنة وما يدفعه في غناها على محل الاحضار على قيمتها بوضع العز (قوله بالتمه) متعلق بالقيمة

(قوله بانضافهما) متعلق بقوة (قوله واستشكل لزوم اليقين هنا) يعني في قول المصنف والاحف الجريح (قوله فالتناسب تصديقه) يعني الجريح (قوله من انه عند عدم امكان الاندمال يصدق) يعني الجاني المدعى بالاندمال في مسألة ما لو قطع بديه ورجليه (قوله تقبل صفة) ويجوز ان يكون نظر الفاعل متعلما بنفس الاندمال كالا ينفق (قوله لقوله بعد الاندمال) المناسب كما ظاهره سم لقوله الاندمال **فصل في مستحق القودح** (قوله بقرض أو تعصيب) أي وغيرهما البشمل عموم

(قوله ان جهل واحد ماذكر) أي من النوع والقيمة باعتبار الغالب بان يقال الذي ٥٥ يدفع من هذه أي يجب دفعه

فيتم كذا (قوله ولو عدت)

بالبناء للجهول وفي الصباح

أعدهم قدم مثل أفقده

فقد بناء الزا على الفاعل

والذلا في اللعول (قوله عند

اعوازاها) أي قد هاهنا (قوله

والمرأة الحرة) ع قال

ابن خنسران لا يسوى بين

الرجل والمرأة في القرم الا

في ضمان الامه والعبد اه

سم على منهج (قوله

وقياسا في غيرها) أي

النفس (قوله ويستثنى

من اطرافه) أي الخنثى

(قوله فان فيها) أي في

الواحدة نصف دية المرأة

وفيها دية كاملة (قوله

من دية المرأة والحكومة)

أي فان كانت دية المرأة

أقل من الحكومة وجبت

وان كانت الحكومة

أقل وجبت وتأمل كون

الدية أقل من الحكومة

(قوله ومهودي) أي دية

يهودي الخ أي وفي قتل

يهودي لكن على الاول

يجوز الرفع في هو أكثر

مر قبل فصل الشجاج فين زمة أقل الامر من ما يعلم منه عدم تعيين الابل بل ان كان الأقل الارش أو القيمة بالنقد تغير الدافع بين النقد والابل (ولا يعدل) عاوجب من الابل (الي نوع) ولوا على (و) الى (قيمة الابتراض) من الدافع والمستحق كسائر ابدال المتلفات وقولهم لا يصح الصلح من ابل الدية بمحله ان جهل واحد ماذكر كراهه تعليلهم له لجهالة وصفه وكلامهم في غيره محمول على هذا التفسير (ولو عدت) الابل من المحل الذي يجب تحصيلها منه حسا أو شرعا بان وجدت فيه بأكثر من عن مثلها (فالقديم) الواجب في النفس الكاملة (الف دينار) أي مثقال ذهبا (أو اثنا عشر ألف درهم) فضة خير صحيح وفيه دلالة على تعين الذهب على أهله والغضه على أهلها وهو ما عليه الجمهور ولا تغلط هنا على الأصح وقضية كلام المصنف رحمه الله ان القديم انما يقول ذلك عند القصد وهو كذلك (والجديد فيما) أي الابل بالغة ما بلغت يوم وجوب التسليم لخبر فيه أنصاره أو دود والنسائي وابن ماجه ولا تبايد متلف فتميت قيمتها عند اعوازاها (بنقد باده) أي بالغالب نقد محل القصد الواجب تحصيلها منه لو كان به ابل بصفات الواجب من الغلظ وغيره يوم وجوب التسليم فان غلب نقد ان تغير الدافع فلأراد المستحق الصبر على وجودها واجب (وان وجد بعض) من الواجب (أخذ) الموجود (وقية الباقي) من الغالب كما قرر (والمرأة الحرة) والخنثى المشكل (كنصف رجل نفسا وجرما) واطرافها عا في نفس المرأة وقياسا في غيرها ولا ن أحكام الخنثى مبنية على اليقين ويستثنى من اطرافه الحلفة فان مبال أقل الامر من دية المرأة والحكومة وكذا ما ذكره وشعره (ومهودي ونصراني) له أمان وتعمل منا كته (ثالث) دية (مسلم) نفسا وغيره القضاء عمر وعثمان رضي الله عنهم ما به ولم ينسك مع انتشاره فكان اجاعا أمان لا أمان له فهدر وأمان لا تخل منا كته فدبته كدبة مجوسى (ومجوسى) له أمان (ثلاثا عشر) أو ثلث خمس وهو أنسب في اصطلاح أهل الحساب لا يشارهم الا بغيره لا الفقهاء فلا اعتراض دية (مسلم) وهي ستة أبعرة وثلاثان لقضاء عمر به ولان للذي بالنسبة للمجوسى خمس فضائل كتاب ودين كان حقا وحل ذبيحته ومنا كته وقرره بالجزية وليس للمجوسى مناسوى الاخير فكان فيه خمس دية وهو أخس الديان (وكذا وتي) أي عابدون وهو الصنم من حجر وغيره وقيل من غيره فقط وكذا عابد شعوش وزندق وغيرهم عن (له أمان) منا لئلا يدخله رسولا كالمجوسى ودية نساء كل ونحنا ناهم على النصف من رجالهم وراعى هذا الغلظ وضده كما مر من تولدين كتابي وغيره ملحق بالكاتب أما كان أم أبى ولا ينافيه ما مر في الخنثى من الحاقه بالانثى اذ هو

لا فامة المضاف اليه مقام المضاف والجرح ببقائه على حالته قبل الحذف وعلى الثاني فيه الجرح فقط (قوله وتعمل منا كته) ع هذا ازيدك ان غالب أهل الذمة الان انما يضمنون بدية المجوسى لان شرط المنا كته في غير الاسرائيلى لا يكاد يوجد والله أعلم اه سم على منهج وقول سم لان شرط المنا كته الخ أي وهوان يعلم دخول أول آياته في ذلك الدين قبل النسخ والتعريف (قوله ومن تولدين كتابي وغيره) أي ممن يجب فيه الدية كإيمان عليه السبياق وفي ما لو تولدين آدمي وغيره هل يجب فيه الدية تبعا لآدمي أولا فيه نظر وقضية قولهم انه يعتبر بالآدمي الدية وجوبه لكن فيه انه لو طوى آدمي بمجمة شدة لم منه فولد هالما الكهوا وهو ظاهر في ان هذا انما يضمن بالقيمة لانه لا يزيده على الرقيق



الفرابة الاثني في قوله كذرى رحم (قوله أم سب) في جعله مقابلا للنسب مسهولة لان النسب أيضا سبب كعادته من أسباب الارث فامراد السبب غير النسب (قوله يستوفى قود طرفة) أى الذى جنى عليه قبل الردة (قوله من غرت وقف على طلب ولوى) أى الصورة انه ثبت عليه القتل ومعلوم انه فرغ دعوى الولوى ومثله يقال فى قوله ولا حضور غائب أى بان ادعى الحاضر (قوله موجب يقينا) وهو ولادة ٥٦ الاشراف قاله عم (قوله غسلك بعميل بدل الخ) ويحتمل أيضا ان المراد غسلك به

من ينسب اليه قبل تبدله كما قيل مثله فى حل المناكحة والذبيحة

وفصل فى موجب ما دون النفس (قوله أو نحوه) كان مع موضحة غيره (قوله ومنه) أى الرأس (قوله الى الرقبة) قال فى المختار والرقبة مؤخر أصل العنق وجعلها رقب ورفقات ورقاب (قوله على مارأس) يقال رأس فلان القوم برأسهم بالفتح (قوله على الخطر أو الشرف) الأولى اسقاط الالف

لان ما بعده تفسير وهو لا يكون باو وانما يكون بالواو (قوله لخر) أى من خرج الى حاجة الله اه سم على حج أى مع كون الامام مفقده للفقى المراد بدون التفسير عن فان التقدير فى موضحة الرأس والوجه حالة كونهما لخر أى مسويين له ولعل وجه التفسير بما ذكر ان من أظفر فى التبعيض المراد للصف وان كان مستفادا من الامام (قوله غير جنين)

المتيقن لانه لا موجب فيه يقينا وجه بلحقه بالرجل وهما فيه موجب بشنا بلحقه بالشراف ولا نظرا لما فيه مما يلحقه بالأخص لان الأول أقوى يكون الولد يلحق بأشرف أبويه غالبا (والذهب ان من لم تبلغه دعوة الاسلام) أى دعوة نبينا صلى الله عليه وسلم وقتل (ان غسلك بدين لم يبدل) يعنى غسلك بعميل يبدل من ذلك الدين المبطل (فدية دينه) دية فان كان كتابيا فدية كتابي أو مجوسا فدية مجوسى لانه ثبت له بذلك نوع عهدة فالحق بالمومن من أهل دينه فان جهل قدر دية أهل دينه بان علمنا عهدة وعسكه بكاتب وجهنا عين ما غسلك به وجب فيه أخص الديان كما قاله ابن الرقبة لانه المتيقن وقيل يجب دية مسلم لعذره (والا) بان غسلك بمبادل من دين أول لم يتسلك بشئ بان لم تبلغه دعوة نبي أصلا (فكم مجوسى) دية ومن لم يعلم هل بلغته الدعوة أولا فى ضمانه وجهان ميفيان على ان الناس قبل ورود الشرع على أصل الإيمان حتى آمنوا بالرسول أو الكفر وجهان أحدهما تانيسما وحينئذ فاصح الوجهين كما قال الاذرى انه الاشبه بالذهب عدم الضمان اذا وجوب الاحتمال ولا من لم يتسلك بدين مهدر وعدم بلوغ الدعوة أمر نادر واحتمال صدق من ادعاه احتمال ضعيف لا توجب الضمان بمثله

وفصل فى موجب ما دون النفس من جرح أو نحوه (في موضع الرأس) ومنه هنا دون الوضوء العظم الذى حلف أو اخر الاذن منه صلا به وما انفك عن من اجزاء الرأس الى الرقبة أو الوجه ومنه ههنا لآثم أيضا ما تحت القبل من اللجيين ولعل الفرق بين ما هنا والوضوء ان المدار هنا على الخطر أو الشرف اذ الرأس والوجه أشرف ما فى البدن وما جاور الخطر أو الشرف مثله ونمى على مارأس وعلا على ما تقب به المواجهة وليس مجاورها كذلك (لخر) أى من حر (مسلم) كذا كرمصوم غير جنين (خسة أبعة) وان صغرت وانفكت ان لم توجب قود أو وعى عنه على الارش وفى غيره بحسابه وضابطه ان فى موضحة كل وهاشمته لا ايضاح ومنقلته بدونه ما نص عشر دية نظير فى الموضحة خمس من الابل رواه الترمذى وحسنه وغيره اياهم بالقياس عليها وانما لم تنسقط بالاتصاف لانها فى مقابلة الجزء الذى ذهب والام الحاصل امام موضحة غير الرأس والوجه فيها حكومة فقط (و) فى هاشمة مع ايضاح) ولو سرية أو نحوها كان هشتم بلا ايضاح فاحتيج لأخراج العظم أو تقوعه (عشرة) رواه الهيثمى والدارقطنى عن زيد بن ثابت وهو لا يكون الا عن توقيف (و) فى هاشمة (دونه) أى ايضاح (خسة) لان للموضحة من العشرة خمسة فتعين الساقى للهاشمة ولو وصلت هاشمة الوجنة الفم أو موضحة قصبه الالف الان فى رسمته حكومة أيضا (وقيل حكومة) لانه كسر عظم بلا ايضاح (و) فى (منقلة) مسبوقة بهما (خسة عشر) اجماعا (و) فى (ما مومة ثلث الدية) لغير صحيح به ومثله الدامغة فلا

أى أما الجنين فان أوضحه الجاني ثم انفصل ميتا بغير الايضاح فنه نصف عشرة غرة وان انفصل حيا ومات بسبب غير الجنابة فنه نصف عشرة دية وان انفصل حيوات بالجنابة فنه دية كاملة ولا تغرد الموضحة بارش لانه تبين ان الجنابة على النفس (قوله وفى غيره) أى غير لخر المذكور (قوله نصف عشر دية) أى الجنى عليه (قوله وانما لم يسقط بالتعام) أى الذى غاب عنه أخذ من اطلاق المصنف (قوله كان هشتم) مذهب لخوا السرية (قوله ومثله الدامغة) عبارة المحلى وقيس بها الدامغة أى قضيا الثلث فقط ولا يراد لها الخ

وأثبت تأهو ظاهر (قوله وانما توقف حبس الماهل) أي التي أنتم قلته لاجل الحمل والمصورة أن الولي تأهل حاضر (قوله وأنحو قطعه) ما أوجه هذا من جواز قطع المستحق عند عدم الاجتماع مدفوع بما أتى بعده قريبا (قوله وقال كل أنا أستوفيه هو قيدي كونه يقرع عين جميعهم كالإينقي (قوله كذا قاله ساعات الخ) حاصل الاختلاف بين العبارتين الأولى

(قوله ويفرق بينهما) أي الدامغة (قوله حتى لا يجب له شيء) الأولى اسقاطا لا كافي حج (قوله وهو عسر) أي عشرية كاملة (قوله فان ذقت له مدية النفس) عبارة حج والأوجبت دينها انخاسا عليهم بالسوية وزال النظر لتلك الجراحات والتشجيع الخو لول المراد منها ان ذقت يعني بان مات من الدامغة بان اندمل ما قبلها من جراحات غيره فعليه مدية بان لم يذف الخماس ومات من جملة الجنائات وجبت الدية انخاسا لا تبين ان جملة الجنائات فأنلة ولعل المراد عما ذكره الشارح انه لم يمت فوجب ارشها مستقلا وبقي أروش ما قبلها على ما كانت عليه قبل جناية الخامس ٥٧ (قوله والا فحقا حكومة) معتمد (قوله

عمق الموضحة) أي ان كان ثلثا (قوله انه يعتبر مع ذلك (أي العمل باليقين (قوله ويجب أنكرها) أي الارش والحكومة (قوله لانها الاصل) انظر هل يظهر لكون الواجب حكومة لارثا ثمة ترتب عليه أم لا فيه فظهر الجواب ان ذلك ثمة وهي ان الارش عبارة عن الجزء المتين من اوش الموضحة وهو فديساوي الحكومة أو يزيد عليها أو ينقص عنها باختلاف نظر المقومين للمعنى عليه فهم وان استوا بالمعنى لظاهر قد تزيد الحكومة بارتفاع سعر الخي عليه بتقدير كونه رققا فالحكومة في نفسها فأنلة

يزاد لها حكومة وهو منجبه خلافه ما روي ويفرق بينهما وبين ما في خرق الامعاء في الجائفة بان ذلك زيادة على ما يحصل به معنى الجائفة فوجب لها ما يقابلها وهنالا زيادة على معنى الدامغة حتى لا يجب له شيء ولا عبرة بزيادته على معنى المأمومة لانفرادها مع استلزامها باسم خاص بخلافه (ولو أوضح) واحد (فهو شئ آخر) في محل الاضاح ولو مترجعا وعكسه (وقتل ثالث وأمر اربع) والخي عليه كامل (فعلى كل من الثلاث خمسة) ان لم توجب الموضحة فود أو عاف عنه على الارش (و) على (الاربعة تمام الثلث) وهو عشر ونصفه وثلاثة وودمغ خامس فان ذقت له مدية النفس ان قلنا بانها ماذففة وهو رأى ضيفوا الا فحقا حكومة كاجز به في العباب (والتشجيع قبل الموضحة) السابق تفصيله (ان عرفت نسبتهما) بان تكون ثم موضحة فيقاس على الباضعة مثلا فيؤخذ ثلث على الموضحة (وجب قسط من ارشها) بالنسبة كثلثه في هذا المثال وما شاف فيه يعمل فيه باليقين والاضح في الرضة انه يعتبر مع ذلك الحكومة ويجب أكثرهما فان استويا يعتبر باعتبار الحكومة أولى لانها الاصل فيما لا مقدره (والا) بان لم تعرف نسبتهما (الحكومة لا تبلغ أرض موضحة بجرح سائر البدن) ولو بغوا اضرحة وحشم وغيرهما فحقه حكومة فقط لعدم ورود توقف فيه ولان ما في الارش والوجه أشد خوفًا وشينا فيرغم يستثنى من ذلك الجائفة كما قال (وفي جائفة ثلث دية) لصاحبها تدبر معج فيه (وهي جرح) ولو بغير حديد (ينفذ الى جوف) باطن بحمل القعدة والدواء أو طريق المعيل (كبان ومردود نقره) ضم المثلثة (وحين) عدل اليه عن قول أصله جنبين أي تنبيه جنب العلم به اعتماد كرمهم بخلافه فان كون نفود جرحه بباطن الدماغ جائفة مما يخفى وزعم ان هذه في حكم الجائفة ولا تسمى جائفة ممنوع وكون تشجيع الرأس ليس فيها جائفة مخصوص بتعريضهم هنا أن الاصل لجوف الدماغ من الجنبين جائفة (وخاصرة) وورل كما ياصله ومثمة وبجنان وهو ما بين العنصية والدرأ كداخلها وكذا الودا دخل دبره شيًا فخرق به خارجا في الباطن كما يأتي ولو نفذت في بطن وخرجت من محل آخر فاختان

٨ نهامة سابع للزيادة والنقص بخلاف الارش قوله ففيه حكومة) منه يعلم أن التشبه في قوله بجرح سائر البدن في مجرد الحكومة لاني كونها لا تبلغ أرض موضحة (قوله مخصوص بتعريضهم) انظر بما يميز هذا اواصل عند المأمومة والدامغة الآن بصورة عاذا لم يصل للخرطة أو يقال تسمى مأمومة وجائفة ثم رأيت عبارة الخرحر صريحة في هذا فانه قال في الجائفة ثلث الدية وهي الجراحة المأفدة الى جوف كالمأمومة الواصلة الى الدماغ اه سم على حج (قوله ومثانة) وهي جمع البول (قوله وكذا الودا دخل) أي ضربة ثلث الدية (قوله فخرق به خارجا) سبأ في جهامس الصفة الاتية عن مختصر الكفاية تفصير الجائفة نفو أو الحشوة وهو يفيد ان خرق الحشوة جائفة على احد الوجهين وقد يخالف قول الشارح فان خرق جائفة نفو البطل الخ الآن يحسن كون خرق الحشوة متلا جائفة عما اذا كان الوصول من منفذ موجود كالدر بخلاف ما اذا كان تابعا لاجناب ويناسب ذلك قولهم الا في أو كسرت جائفة نحو الجناب الضلع الخ اه سم على حج

مأداهان المصادر يجعل بنفس مبادرته مستوفيا لمصته ويبقى عليه ما زاد لورثة الجاني ومغاد الثانية انه عبادته بترتيب عليه لورثة الجاني جميع دية فسقط منها بقدر حصته في نظير الحصاة التي استصفاها في تركه الجاني تقاضا وقائدا للاختلاف تظهر فيها اذا غاوت الديتان والضمير في قول الشارح ما زاده على دية الجاني وفي كل من نصبه ومورثه للبسار وفي سقوطه (قوله سيصرح به قريباً) أي في قوله ولونفذت في بطن الخ (قوله فيما نظهر) أي فلا حكمه (قوله ونفذت ذكر) أي نفسه حكومة فقط (قوله ما لم يتأكل الحاجر) أي بسراية الموضحة اليوم أن طال الزمن (قوله فعليه لرش) أي ارض موضحة (قوله بترجيحه) أي مع ترجيحه ٥٨ (قوله أو وشبهه) أي أو خطأ، شبهه (قوله وجهه ورأسه) الواو عني أو (قوله

ولو وسع موضحة) أي قبل الاندمال (قوله مع الاتحاد حكم) أي بان كان جده أو غيره (قوله فثنتان مطلقاً) اتخذت أولاً (قوله عطا على الضمير) هذا اللطف جوزه شيخه ابن مالك وبين أنه وارد في النظم والترتيب الصحيح وأي تكلف فيه فضاء من ظهوره اه سم على ج (قوله على حذف مضاف هو) أي ذلك المضاف (قوله أو يتأكل قبل الاندمال) أي فيكون حينئذ واحدة (قوله ولو أدخل في دبره) عبارة مختصر المكافاة لابن النقيب مانصه ولو أدخل خشبة أو حديدية في حلقه إلى جوفه لم يجب شئ سوى التمزير إلا أن تخدش شيئاً في الجوف فتجب حكومة ولو خرق وصول الخشبة إلى الجوف من حلقه أو دبره حاجز من غشاوة المعدة أو الحشوة ففي

ولا رد على المصنف لانه لم يصرح به قريناً فان خرق جائفته نحو البطن الامعاء أو الذمت كبد أو طحالاً أو كسرت جائفته الجنب الضلع فضا مع ذلك حكومة بخلاف ما لو كان كسرهما لنفوذ هاهنا فيما ينظر لارتداد الحمل وخرج بالباطن المذكور داخل آفة وعين وفم وحذوذ كرو لعل الفرق بين داخل الورك وهو المتصل بعمل القعود من الآلية ودخول الفخذ وهو أعلى الورك ان الأول يحرق وله اتصال بالجوف الأعظم كما صرح به عبارة المحرر كالروضة ولا كذلك الثاني (ولا يختلف أرض موضحة بكمبرها) وصغر هاولا ببروزها وخضائرها ولا يشبهها إذا مدار على اسمها (ولو أوضع موضعين بينهما لحم وجلد قليل أو بينهما أحداهما فوضعتان) ما لم يتأكل الحاجر بينهما ما زاده الجاني أو يخرقه في الباطن دون الظاهر فيما يظهر قبل الاندمال وان كانتا معدوا لالزلة خطأ فعليه لرش ثالث كما صرح بترجيحه كلام الإقضي واعتقده الزركشي وهو المعتبر وان وقع في الروضة الاتحاد وتعدد الموضعات تبعه وما ذكرنا من زادت على دية نفس ولو انقسمت موضحة عمداً وخطأً أو وشبهه (أو شملت) بكمبر الميم أقصع من فضاها (رأساً وجهاً فوضعتان) لاختلاف اللحم أو الحمل بخلاف شعولها وجهاً وجهية أو رأساً وقصافواحدة لكن مع حكومة في الأخيرة (وقبل موضحة) لاتحاد العمورة ولأن الرأس والوجه يحمل للارض فضا فمما لم يحمل واحد (ولو وسع موضحة) مع اتحاد حكم ذلك (فواحدة على الصحيح) كالأولى بما سألناه كذلك والثاني فثنتان (أو وسعها) (غيره فثنتان) مطلقاً فثنتان الشخص لا يفتى على فعل غيره ونقل عن خطه ج وغيره عطا على الضمير المضاف إليه موضحة ونصبه على حذف مضاف هو موضحة وفيها تكلف (والجائفة موضحة في التعدد) المذكور وعدمه صورة وحكا ومحل وقوعه لا غير ذلك فلا جافه يحمل بينهما الحكم وجلد أو انقسمت ٤ أو خطأ فثنتان ما لم يرفع الحاجر أو يتأكل قبل الاندمال نعم لا يجب دية جائفة على من وسع جائفة غيره إلا ان كان من الظاهر والباطن والاختلاف حكومة ولو أدخل في دبره ما خرق به حاجزاً في الباطن كان جائفة كما قضاه ما مر في الموضحة ادخول الباطن معتد به حتى ترجع به الموضعات إلى موضحة واحدة (ولونفذت في بطن وخرجت من ظهره فثنتان في الأصح) كقاضي به أبو بكر رضي الله عنه اعتباراً للصارجة بالداخلية والثاني في الخارجة حكومة (ولو أوصل حوفه مسناتاً لطرفان) يعني طعنه به فوصل جوفه والحاجر بينهما سليم) فثنتان ولا يسقط الأرض بالتعام موضحة

كونها جائفة وجهان ما لو لدعت كبده أو طحالاً لزمه ثلث الدية وحكومة اه وبه ينقض صورة مسئلة وجائفة الوجهي فان بعض الضعفة غلط في فهمها. يعرف اه سم على ج (قوله سم وبه ينقض صورة مسئلة الوجهي أي لظهورها في أن صورتها إذا دخل حديدية في الدبر أو غيره خرق حاجزاً في الباطن وفي أن الصورة في الحديدية التي أدخلها في الحلق أنها جرحت شيئاً في الباطن بلا خرق وجهه انضاحاً بما ذكرناه جعل خرق الحاجر جائفة فنية الثلث وفي الذع الكبد معه حكومة فافاد أن مجرد الذع الكبد لا يكون جائفة لعدم الخرق (قوله فثنتان) ظاهراً عدم الزيادة عليهم ما خرق الامعاء وهل تجب أيضاً حكومة بخرقها أخذ من قوله السابق فان خربت جائفة نحو البطن الامعاء يعني الوجوب اه سم على ج

لما زاد كماله من شرح الروض وما في حاشية الشيخ هنا غير مناسب (قوله أو محمول على ما أذعنمت الأبل) قد يقال هذا لا يتأق  
 الأعلى المرجوح فلتأمل (قوله الذي تتناول ولا يتناول الخ) أى كالتأني كالمصرح به في النسخة (قوله المتأهل) أى التأهل للطلب  
 والمراد أنه لا بد من طلب مستحق متأهل أن كان هناك مستحق ثم أن كان متأهلاً في الحال طلب حالاً والاغنى متأهل كما مر

(قوله لا تافى في مقابلة الجزء الذاهب) هو أن جزءه ليس بلازم أى لا يلازم من وصول طرف اللسان إلى الحروف إزالة الجزء بل  
 قد يحصل بمجرد دخول الحروف كأي ثقب الأذن حيث جعلوه غير مضر في الأضحية لعدم زوال شيء منها ولا يمكن الجواب بأن  
 المراد إزالة الجزء من محله أعم من أن يكون بقائه رأساً أو بانخفاضه إلى داخل البدن (قوله كذبة المجنى عليه) وهي مختلفة فيه  
 كما تقدم (قوله وبقدر المساحة) فيه تأمل بل الظاهر التقدير بالجزئية ٥٩ فإذا كان المقطوع ربع الأذن

وجب عن الأذية قائل هذا  
 هو المراد بالمساحة ادلا  
 بظهوره بالجزئية والمساحة  
 هنا فرق فإن معنى  
 المساحة أنه يعتبر بقدر  
 المقطوع وينسب إلى  
 الأذن بكاملها أو يؤخذ من  
 الأرض بمثل تلك النسبة  
 ومنى قدر ذلك لزم أن  
 يكون ربما أو نصفاً  
 أو غيرهما وهذا هو عين  
 الجزئية وانما فرقوا بينهما  
 في القصاص لأن المقابلة  
 ثم تعتبر بين أذن الحاسي  
 والمجنى عليه فقد تكون  
 أذن المجنى عليه كبيرة فإذا  
 أنت الجناية على نفسه فما  
 وأخذت قدره من أذن  
 الحاسي ربما كان النصف  
 من المجنى عليه بقدر أذن  
 الحاسي بقسامه فيؤخذ  
 عضو بعض عضو وهو

وإنما نسبة) لأنه في مقابلة الجزء الذاهب والام الحاصل (والذهب أن في الأذنين) قطعاً أو قلداً  
 للمسمع والاصم (ذية) كذية المجنى عليه وكذا في كل ما يأتي (الحكومة) خبر عمر وبن خزم وفي  
 الأذن نخسئون من الأبل وعن عمر وعلى وفي الأذنين الذية ولأن فيها مع الجال منفتحين جمع  
 الصوت ليتأدى إلى محل السماع ومنع دخول الماء بل ودفع الهواء لأن صاحبها يحس بسبب  
 معاطفه ما يذيب الهواء فيطردها وهذه هي المنفعة المعتبرة في إصباح الذية والمنفى وهو  
 الحكومة وجه أو قول يخرج بان السمع لا يتحماها وليس فيها منفعة ظاهرة (و) في (بعض)  
 ويصح رفعه منها أو من أحدها (بسطه) منها لأن ما وجبت فيه الذية يجب في بعضه فسطه  
 منها البعض صادق واحدة فيها النصف وبعضها وبقدر بالمساحة (ولو أبيضها) بالجناية  
 (فدنية) فيها الإبطال منفتحة ما المقصود من دفع الهواء لزال الإحساس (وفي قول  
 حكومة) لبقاء جمع الصوت ومنع دخول الماء وهما مقصودان أيضاً وردان الأولى أقوى  
 وأكد فكانت بالنسبة إليها كالتأني (ولو قطع باسنة) وإن كان ينسبها أصلياً (حكومة)  
 كقطع به سلاء أو حن أو أنف استخشف ولا يتأني فيه ما مر من قطع بصحة تداخسه لأن ملخط  
 القرد التماثل وهما متماثلان كما مر (وفي قول دية) لا إزالة تلك المنفتحتين العظمتين ولو أضع  
 مع قطع الأذن وجب دية موضحة أيضاً ألا يتبع مقدار قدر عضو آخر (وفي إزالة جرم  
 كل عين) بصحة (نصف دية) أجماعاً لمجربهم فيه (ولو) هي (عين) أخض أو أعشى  
 أو (أحول) وهو من في عينه خلل دون بصره (وأعشى) وهو من يسيل دمه غالباً مع ضعف  
 بصره (وأعور) وهو فاقد بصر إحدى العينين لبقاء أصل المنفعة في الكل وقيل في عين  
 الأعور جميع الذية لأن السليقة التي عطاهما بمنزلة عينيه لا يقال مقتضى كلامه وجوب دية  
 في العمور لأنه يصح أن يقال في الأعور في كل عين له نصف دية مع أنه ليس له العين واحدة  
 لا تنقص ذلك لأنه لم يقل ولا أعور أو قال ولا عين أعور والمتبادر من ذلك السليقة لا غير وإن  
 العايدة ليست غاية لكل عين بل لعين فقط (وكذا من بعينه يباح) على ناظرها أو غيره

شموع (قوله وردان الأولى) هي دفع الهواء (قوله وهما متماثلان) يشكك عليه أن اليد المصحفة لا تقطع بالسلامة أن  
 صورتهما واحدة (قوله تلك) الأولى تنك (قوله) ألا يتبع مقدار الخ) يعني أنه إذا جنى على عضو وانصلت جازته بغير محله  
 فإن كان انصتلت به الجناية أرش مقدرة كالوضحة وجب أرشه بزيادة على دية محل الجناية وإن لم يكن له مقدار لا يجب له شيء  
 بل تندرج حكومته في دية العضو المجنى عليه كالأهداب مع الإحسان وكفصبة الأنف مع المسارن والكف مع الأصابع  
 لكن هدياً يشكك بما لو قطع يدهم الساعده فإنه يجب دية الكف وحكومة المقطوع من الساعده أن المقطوع من الساعده  
 لا مقدره اللهم إلا أن يقال إن محل سقوط غير المقدر ذالم يماثر محله الجناية كما لو قطع الكتف أو كل الساعده لا يجب فيه  
 شيء بخلاف ما لو قطع من الساعده فإن الجناية لما تضرته أو جبت الضمان تغليظاً عليه بالجناية في نفس محله (قوله ولو عين  
 أخض) وهو من يبصر بإسقاط ٥٩ مر فمما يأتي ويطلق أيضاً على ضيق العين (قوله أو أعشى) قال في المختار وهو الذي  
 لا يبصر بالليل ويبصر بالنهار

(قوله وذلك نظيره) نعليل لأن (قوله ان أنكر المستحق) أي أنكر وقوع النقص فيه شهد أن عليه ويستحق التقاضي من النقصه  
بسمه بوقوع النقص لو لم يحضرهما ان كان من يقضي بعمله فاحضارهما من لا يقضي بعمله كغير المجتهد كذا لا يعني (قوله  
ببسطه) أي المستوفى منه (قوله والقائل في الحراية) أي فليكل من الولي والامام الانفراد بقوله الثاني النقصه (قوله كسمل في  
الاخيرة ان كان الجاني مسلما) لاحاجة اليه (قوله ان لا يكون) أي الوكيل المفهوم من التوكيل (قوله الجني عليه) يعني  
(قوله على الاصح) وغير الاصح ضم اليامع شدة القاف (قوله وفارقت عين العشم) أي حيث لم تقص الدية بنصف بصرها  
(قوله ولا كذلك تارك) أي عين العشم (قوله كما قاله الاذري وغيره) أي يقال ان انضبط النقص فيقسطه والاخ حكومة  
(قوله لا اعتبار به) أي نصب فيه دية كاملة (قوله كل جفن) في قطع الجفن المستخشف حكومة روض اه سم على منهج  
(قوله لما فيها) أي الاجفان (قوله وتدرج حكومة الاهداب) أي بخلاف قطع الساعد مع الكف يفرض حكومة كأيأتى اه  
سم على منهج (قوله وحاجز دية) ٦٠ قال في العباب فان ذهب بعضه ولو باقية ففي الباقي قسطه منها اه

وانظر لوجه بعضه خلفه  
اه سم على منهج (أقول)  
القياس انه لا تكمل فيه  
الدية أخذاً مما مر في  
الاحشم انه لو تولد العشم  
من آفة واجبة لا تكمل  
فيه الدية (وله وفي  
تعميمه) أي الانف (قوله  
لما مر في الاجفان) أي  
من أن في الجمال والمنفعة  
(قوله في عرض الوجه الى  
الشدة) قال الشيخ حمزة  
وقيل ما ينبت أي يرفع عند  
انطباق الفم وقيل ما لو  
قطع لم يمكن انطباق الفم  
لشدة أخرى على الباقي  
اه سم على منهج وفي  
المصباح الشدة جانب  
الفم بالفتح والكسر  
والدال الموحدة فله  
الاذري وجع المفتوح

(الانقص) هو بفتح ثم ضم مخففة على الاصح (الضوء) فيها نصف الدية (فان نقص) وانضبط  
النقص بالنسبة للصحة (نقص) منه يجب فيها (فان لم ينضب) (النقص) (حكومة) وفارقت  
عين العشم بان يابض هذه نقص الضوء الخافي ولا كذلك تلك ومن ثم لو تولد العشم من آفة  
أوجبة لم تكمل فيها الدية كما قاله الاذري وغيره ولا ينافيه ما يأتي في الكلام من أن الفاسد  
بالآفة لا اعتبار به ويجب ثل الدية لانه لما كان الكلام لا يتصور الخيانة عليه ابتداء  
فوت تجتبه لغير بخلاف البصر فانه يمكن قصدها ابتداء فضعت فيه الدية فصار  
مستقلاً بنفسه فتأمل (وفي) قطع أو يابس (كل جفن) استوصل قطعه (ربع دية) لما فيها  
من الجمال والمنفعة التامة وانقسمت على الاربع لان ما وجب في المتقدم من جنس ينقسم على  
افراد (ولو) كان (لاهي) وتدرج حكومة الاهداب فيها لتبعها لها (وفي) قطع أو شلال  
(مارن) وهو ما لا من الانف ويشتل على طرفين وحاجز (دية) خبر صحيح فيه ولو قطع القصبة  
معها دخلت حكومتها في دية لانه تابعة بخلاف الموصفة الحاصلة من قطع الاذن وفي  
تعميمه حكومة كتعميم لدية أو نحو تسويد الوجه (وفي كل من طرفه والحاجز ثلث) من  
الدية لما مر في الاجفان (وقيل في الحاشية حكومة وفيه مادية) لان الجمال والمنفعة  
فيه مادونه ويرد بالنقص كما هو واضح (و) في قطع أو شلال (كل شفة) وهي كافي بعض  
النسح في عرض الوجه الى الشدة وفي طوله الى ما يستر الشفة (نصف) من الدية لخبر  
فيه ففهم الدية فان كانت مشقوفة فيها نصف ناقص قدر حكومة وفي بعضها بقسطه  
كسائر الاجزاء ويسقط مع قطعها حكومة الشارب في وجه الوجهين وفي الشفة الشلاء  
حكومة (وفي) (اللسان) ناطق (ولو لا لكر وأرث وأثغ وطفل) وان لم يظهر أثر نطقه وشغل  
ما لو كان ناطقا فاقد الذوق وان قال الماوردى ان فيه الحكومة كالآخرس ولو قطع لسانه  
فذهب كلامه وذوقه (مه ديتان قلنا بان الذوق ليس في اللسان (دية) خبر صحيح

شقوق مثل فليس وفلوس وجع المكسور اشفاق مثل جل واجمال (قوله فان كانت مشقوفة) ظاهره  
ولو خفيا (قوله وفي بعضها بقسطه) وان قطع بعضها فقلعه أي البعضان الباقيان وبقيما كقطع طوع الجميع فهل تكمل الدية  
أو تنوزع على لقطع طوع الباقي وجوان أو جهه ما ناهيها ونقص الام يقضيه شرح الروض (قوله حكومة الشارب) أي الشعر  
الذي على الشفة العليا (قوله وفي لسان ناطق) قال في العباب بلا جناية أو جهه من غير قطع اه سم على منهج وقول سم  
من غير قطع أي الجزء منه (قوله بان الذوق ليس في اللسان) وهو ضيف كسائي للشارح بعد قول المصنف في ابطال الذوق  
فيه اما اذا قلنا انه في اللسان وهو ارجح فدية واحدة على ما فهمه كلامه هنا وفيما يأتي وبعبارة ج هب بعد قول المصنف  
وطفل واب قد ذوقه كما صرح به قول البغوي وغيره لو قطع لسانه فذهب ذوقه (مه ديتان تجزم الماوردى وصاحب المذهب  
بالحكومة فبالاذوق له الظاهر انه خفيف

فله  
شقوق مثل فليس وفلوس وجع المكسور اشفاق مثل جل واجمال (قوله فان كانت مشقوفة) ظاهره  
ولو خفيا (قوله وفي بعضها بقسطه) وان قطع بعضها فقلعه أي البعضان الباقيان وبقيما كقطع طوع الجميع فهل تكمل الدية  
أو تنوزع على لقطع طوع الباقي وجوان أو جهه ما ناهيها ونقص الام يقضيه شرح الروض (قوله حكومة الشارب) أي الشعر  
الذي على الشفة العليا (قوله وفي لسان ناطق) قال في العباب بلا جناية أو جهه من غير قطع اه سم على منهج وقول سم  
من غير قطع أي الجزء منه (قوله بان الذوق ليس في اللسان) وهو ضيف كسائي للشارح بعد قول المصنف في ابطال الذوق  
فيه اما اذا قلنا انه في اللسان وهو ارجح فدية واحدة على ما فهمه كلامه هنا وفيما يأتي وبعبارة ج هب بعد قول المصنف  
وطفل واب قد ذوقه كما صرح به قول البغوي وغيره لو قطع لسانه فذهب ذوقه (مه ديتان تجزم الماوردى وصاحب المذهب  
بالحكومة فبالاذوق له الظاهر انه خفيف

المستحق (قوله أول الباب) دنى أول باب الجراح في قوله ولو لحسنه ومنعه الطعام والشراب الخ (قوله كافل) أي الولد (قوله) على الجاني أو جهلا أي المباشرة قتل من مستحق أوجب لاداء الامام (قوله لان علم أي أو الجلا دوا الضمان حينئذ على عاقبتها لا على الامام (قوله لم يؤمن فيه الزيادة) ظاهرها انها اذا امنت جاز وهو قبيح الفاسم (قوله بكسر النون مصدر) أي ككذب ومضاره يحنن بضم النون كما قاله الجوهري وجوز فيه الفان ٦١ أي اسكان النون وتبعه المصنف في

تحريره فقال ويجوز اسكان النون مع فتح الغاء وكسرها قال وحكي صاحب الاطالع فتح النون وهو شاذ وغلط (قوله فان قصد السغو حينئذ فلا) أي لان فيه تعذبا مع الاضواء الى القتل الذي هو تقيض العقوبة في القصة (قوله وهذا فيما لا يقتضيه) كجافه وكسر عضد كما يعلم مما يأتي (قوله فان القاء بما فيه حيتان الخ) عبارة عن القاء ما فيه حيتان قتله ولان كاله فان لم يمت بها بل بالماء لم يحز القضاة فيه ونمات بها او كانت نأ كاله الخ (قوله لتؤذر المائدة) قاله الشهاب سم لا يقال بشكل بجواز الاقتصاد بنحو التجميع والتفرق مع تحرير ذلك لا تقول بنحو التجميع والتفرق انما حرمله لا يؤدي الى تلاف النفس والاتلاف (قوله حرمة في الاوارب ولها ما معتد (قوله مثل رباعية) الرباعية بوزن التثنية الحسن التي بين التثنية والباب اه مختار (قوله

فيه) (وتيل شرط) الوجوب في لسان (الطفل ظهوره) ان نطق بغيره بوجهه (كسرها) (والا) (مخكومة) والاصح لا فرق اخذ انظار السلامة كما تجب في يده او وجهه وان فقد البطش حالا ومن ثم لو بلغ أو ان النطق والضرر يك ولم يظهر اثره فثبت المخكومة فهو ولد آدم فلم يحسن الكلام لعدم سماعه قول يجب في لسانه دية أو مخكومة وجهان جزم في الاوارب ولها ما يجمع الزركشي ثانياه لان المنفعة المعتبرة في اللسان النطق وهو ما يؤمن من الاصم والصبي انما ينطق بما سمعه فاذا لم يسمع لم ينطق (و) في لسان (الخنس) اصابة أو لعارض (مخكومة) لذهاب أعظم منافعه نعم ان ذهب بقطعه الذوق دية لا مخكومة (و) في (كل سن) أصلية تامة متعوزة غير متقاطعة صغيرة أو كبيرة نصف عشر دية صاحبها أو قيمته على ما مر في كل سن كذلك (لذكر حرمة) خمسة أو لا شيء وخشي نصفه والذي ثلثه أو ثمن نصف عشر قيمته وشمل ما لو ذهبت حسنتها حتى كاتب بر ورلمان كاجاه في خبر عمر ابن خزم ولا فرق بين الضرس والثنية لدخولهما في لفظ السن وان انفرد كل منهما باسم كالخنصر والسبابة والوسطى في الاصابع نعم لو كانت إحدى ثنيته أصغر من الأخرى أو ثنيته مثل رباعية أو أقصر تقص من خمس ما يلحق بنقصها لان الغالب طول الثنية على الرباعية ولو طالت سنة فلم تنقص لم يفتضح فيها مخكومة كما لو عبرت عن سن أو قلها وبقيت منفعته أو الانسان العلياء متصلة بعظم الرأس فان قطع مع بعضها شأ منه مخكومة أيضا لا تبعية (سواء كسر الظاهر منها دون السخ) بكسر الميم ومكون النون وانجم الغناء وهو أصلها المستر بالهم والمرا دبا الظاهر البادي خلفه فالظاهر بعض السخ لعارض تملك الدية في الأول (أو قلها به) معان أصلا لانه تابع فاشبهه بالكف مع الاصابع الما لو كسر الظاهر ثم نفع السخ ولو قبل الاندمال فثبت فيه مخكومة كما لو اختفى فالعلموا الواجبه هي ههنا في قصبة الاثب وغيرها من التوابيع السابقة والاثبة ولو قلها الا عرقا فاعتبرت بتمت بلزومه الاحكامه قال المارودي وكفلها ما لو أذهبت الجذابة جميع منافعه او يصدق فيه الجني عليه اذ لا يعرف الا منه انتهى كالجني انسان على سن فاختلف هو والثاني في الباقي منها حال جنائيه فيصدق الجني عليه بيمينه (وق) من زائدة مخكومة والمراد بها الشاغرة التي باصله وهي التي تخالف نيتا بنيتة الاسنان لاني من نحو ذهب فان فيها التميز فقط اما الزائدة على الف والباء وهو اثناون في غالب الفقرة ففيها ارش كامل كما يجمعه القول والقبلي والزركشي وهو ظاهر اطلاق الخبر والجهور وترجم الاوارب للمخكومة بعيد لانها اذا انقسمت على خمسة وثلاثين مثلا فاي ثلاثة يحكم عليها بالزاده حتى تفرد بمكومات فالو كانت قطعة من اسفل واحدة من أعلى وأز بثلث يمينه أخيه أن لا يزداد فيه ما على دية النفس (وحركة السن) المتولدة من نحو مرض أو كبر (ان قلت) ولم تنقص منفعته (فكبحه) في وجوب القود أو الدية لبقاء الجال والمنفعة (وان بطلت المنفعة)

وبقيت منفعته) أي فان الواجب على الجاني في تقييدها وقلتها مخكومة (قوله اذ لا تبعية) قد يشك على هذا ما مر من ان عدم التبعية انما يكون فيما لا مقدرا لان يقال ان الرأس مضمون الابخني عليه بجمالية مستقلة كالموصفة والمأشعة لم يحكم بتبعيته بل الحق النقص فيه بالنقص فيما له مقدور (قوله وهو أصلا المستر) يقال أيضا اصل كل شيء ويقال بالجسيم أيضا له سم على منهج (قوله ما لو كانت قطعة) أي الاسنان قطعة الخ

هذه صنعتي فلا يمنع بخلاف نحو الخمر والموطأ فانه يصح ان أمن الاتلاف فلهذا امتنع هنا فقلت امل اه (قوله من ثمينه)  
يعني ما ذبحه به (قوله ولا في الثانية) يعني مسئلة القطع بقسمها (قوله وهو المغنم) أي ان لم يكن غرضه العفو كما علم مما مر  
وسيصير حبه قريبا (قوله واعلم ان مجموع الخ) تقدم توجهه (قوله فلا تخرج) أي بمجرد وان لم يقترب بقصد الاباحة (قوله

(قوله فيها الحكومة) قال في شرح الروض كالم يبق من الجراحة نقص ولا شين اه سم على حج (قوله لزوم الارض) قال  
سم أي ان تحركت بجنايته اه سم على حج (قوله بقول خيرين) أي ان احضرهما الخني عليه وان هدت مسافتهما  
والوقوف الامر الى اثنين فساد (قوله ما لم يبق شين) أي فابقي فيه حكومة (قوله لومات قبل البيان) أي بان مات قبل العلم  
بالفساد او قبل تمام نيابته كما عبر بذلك في الروض اه سم على منهج (قوله نعم يجب حكومة) ولعل وجهه اننا تحققنا ذهاب  
السن وشككنا في وجوب الارض فاسقطنا الارض وأوجبنا الحكومة لئلا تكون الجناية عليها مدرامع احتمال عدم  
القود ولو عاش (قوله ان اتحد جان ٦٢ وجانية) أي كالأصابع اه حج (قوله على حيالها) أي انقرادها (قوله انقرت)

هو بضم الهمز وسكون  
المثانة قال في المصباح وإذا  
سنت بعد السقوط قيل  
أنقرته أو مثل أكرم  
أكرما وإذا انقروا  
قيل أنقر على أفتعل قاله  
ابن فارس وبعضهم يقول  
إذا ثبت اسنانه قيل أنقر  
بأن تشديد (قوله انما  
للأرسل) أي وهو ارش  
الاسنان السفلى لانه  
أقل من ارش اللعين  
فان فيها دية كاملة وهي  
تكثر من ارش الاسنان  
السفلى (قوله وفي كل يد  
نصف دية) قال الشيخ  
جمهرة قد تجب فيها ثلث  
دية كأن دفع الصائل  
فأدى للدفع على قطع يده  
فوق قيمته الموصول عليه

يعني منفعة المصغ لشدة الحركة مثلا كادل عليه السباق (في حكومة) فقط للشرين الحاصل  
بزوال المنفعة (أو نقصت) بان بقي فم الأصل منفعة المصغ (فالأصح كحصى) فيجب القود أو  
الدية (فيجب مع ضعف البطش والمشي أما المولودة من جناية ثم سقطت فيها الارض ولكن  
لا تكمل ان ضمن تلك الجناية لئلا يتضاعف الغرم في الشيء الواحد أو عادت كما كانت ففيها  
الحكومة أو نقصت فقصصه كلامه زام الارض والثاني فيها الحكومة للنقص (ولو قطع  
من صغير) أو كبير فذكره الصغير لغالب (لم يشر فغرم تعد) وقت العود (وبان فساد المنبت) يقول  
خيرين (وجب الارض) كما يجب القود فان عادت لم يجب شيء ما لم يبق شين (والظاهر انه لو  
مات قبل البيان) الحال (هلاشي) أي لا ارش لاصل براءة الذمة مع أن الظاهر العود لو بقي ثم  
يجب حكومة (و) الاظهر (انه لو قطع من منغور فمادت لا يسقط الارض) لان العود نعمة  
جديدة والثاني قال العائدة قائمة مقام الاولى (ولو وقعت الاسنان) كلها (فحسابه) أي  
المفلوع وان زادت على دية ففيها مائة وستون مسيرا وان اتحد الجاني لظاهر خبر عمر (وفي  
قول لا تز يد على دية ان اتحد جان وجانية) ويرد بان الدية ثم يثبت بالجمله وهنالك تنط الابكل  
سن على حيالها فتمن الحساب (و) في (ككل لحى) بفسخ اللام (نصف دية) كالاذنين  
(ولا يدخل ارش الاسنان) التي عليها وهي السفلى سواء انقرت أم لا (في دية اللعين في  
الأصح) لاستقلال كل بتفع وبذل وامر خاص وبه فرق الكف مع الاصبع وزوال منبت غير  
المنغور الكلية والثاني يدخل اثنا عشر بالاكتر (و) في (كل يد نصف دية) لخبر نفسه في  
أي داود (ان قطع من كف) يعني من كوع كما بأصبعه (وان قطع فوفه في حكومة أيضا)  
لانه ليس يتابع اذا لم يعلم اسم السبها بخلاف ما بعد الكوع لشمول اسمها له هذا ان اتحد  
القاطع والافني الثاني وهو القاطع ماعدا الاصابع حكومة (و) في قطع أو اسفل (كل

قطع الاخرى زمة قصاصها فعد الصائل مات الدفع على رجله ثم مات زمة ثلث الدية في نظير اليد اه سم اصبع  
على صحيح ووجه ذلك أن الصائل مات بالسراية من ثلاث جناية اثنتان مهورتان وهما قطع يده الاولى ورجله لانهما  
قطع امنه دية الصائل وحديث آل الامر الى الدية سقط ما يقابلوا ووجب من الدية ما يعادل البدل التي قطعه الموصول عليه  
تعدوا هو ثلث الدية (قوله الا لا يشبه اسم اليد) وهذا فرق قصبة الانف والندى حيث لا يجب في قصبة الانف شيء مع دية  
المازول ولا في الندى شيء مع دية الجمل (قوله هذا ان اتحد القاطع) قضيته عدم وجوب الحكومة اذا اتحد القاطع وقطع  
الكف بعد قطعه للأصابع وهو مخالف لما مر في قوله عنه بقول المصنف سواء كسر الظاهر من الخ والوجه مجي هذا في  
قصبة الانف وغيرهما من النواحي السابقة والاثنية ظن المراد باتحاد القاطع انه قطع الكف مع الاصابع في مرة واحدة ثم  
ماد كثر لا يظهر كونه معهم وما يشبهه هذا ان اتحد القاطع فان قوله هذا ان اتحد الخ فيسقط الوقطع ما فوق الكف كما لو قطع  
الاصابع ثم قطع الكف فليس دخلا في عبارته الا أن يقال انه قيد له قوله من كسر الظاهر من الخ وهو من الكف

ان كان الفاعل قنا) أي اما ان كان حرافه لم يولد له لا فود عليه مطلقا لا تقيد بالعين لتصور ركون الاخراج هو المسقط بغيره  
(قوله أو لصي) أي اخرجها من حيث هو لافي خصوص ما عن فيه من كونه جانيا أو الا فالصبي لا قصاص عليه (قوله وكذا وقال

(قوله عشرة دية صاحبها) قال الشيخ عميرة لو كانت يلامه اصل فاعلاص الامام ان فيه اية أي دية أصعب تنقص شيأ اه (قوله  
واغلة أي حتى اغلة خضر الرجل مر اه سم على منهج (قوله الا في الاجام) لم يذكر حج هذا الاستثناء وهو الاولي لصاحب  
من أن في أغلة اجام اليد نصف العشر لان فيه اغلتي لثلاثة وكان الاولي أن يقول بعد قوله الانامل في كل أغلة ثلث عشر  
الدية الا في الاجام فان الواجب في اغلته نصف العشر (قوله المار عليها) أي على الانامل (قوله وعلى ذلك يحتمل كلام شرح  
المنهج) يتأمل هذا فان فرض الكلام في تعدد الاصابع أو الانامل وما معنى توزيع الاصابع على جلة الاصابع قلعل  
المراد ان واجب الاصبع الواحدة يوزع على عدد انامله الا ان واجب الاصابع ٦٣ ينسقط على عدد اناملها (قوله

أصبع) عشرة دية صاحبها في أصبع الذكر الحرام الممل (عشرة أبعرة وفي) كل (اغلة) له (ثلث  
العشر) وفي (اغلة اجام) له (نصفه) عملا بالتقسيم الآتي (والرجلان كاليدين) في كل  
ما ذكر حتى في الانامل الا في الاجام فعلى اغلته للعشر اصبعه ولو زادت الاصابع أو الانامل  
على العدد الغالب مع التساوي أو نقصت قسط واجب الاصبع المار عليها الا واجب الاصابع  
وعلى ذلك يحتمل كلام شرح المنهج فلا يخالف هذا ما في شرح الروض عن الماوردي ولو  
تعددت اليد وعلمت الزائدة لتوصف فاحس فيها حكومة وان لم تعرف الزائدة لاستوائها  
في سائر ما يأتي أو للتعارض الآتي فيما كيد واحدة ففيهم النقود والدية لانها اصلية لان في  
الاولى ومشتبهتان في الثانية ولا مرجع فاعطى حكم الأصليتين وتجب حكومة مع كل زائدة  
الصورة وتعرف الأصلية بطش أو قوته وان انخرطت عن سمت الكف أو نقصت أصبعها  
وباعتدال الفخرفة الزائدة لم يزدها بطش فهي الأصلية فان تميزت احدها بما اعتدال  
والاخرى بزائدة أصبع فلا تميز فان استويا بطشا ونقصت احدهما وانخرطت الاخرى  
فالمخروفة الأصلية كالحمة الزركشي وهو المقتد أو زاد جرم احدهما فبقي الأصلية كما قاله  
الماوردي وفي أصبع أو اغلة زائدة وتعرف بانحراف عن سمت الأصلية كما تقرر حكومة  
(و) في قطع أو اشلال (حلتها) أي المرأة (ديتها) في كل منها وهي رأس الشدي نصف دية  
لان منفعة الرضاع متوقفة عليها وتدخل حكومة بقتة في (و) في (حلتها) أي الرجل ومثله  
الحنفى على ما مر فيه (حكومة) اذ ليس فيه اسوى الجال ولا تدخل فيه التندوة من غير المهزول  
وهي ما حو اليها من اللحم لانها ماعضوان بخلاف بقية ندى المرأة مع حلتها (وفي قول دية)  
كالمرأة (وفي أنثيين) يقطع جلدتهما (دية وكذا ذكر) غير أشل نفسه فطما واشلا لالدية  
لغير عمر وبن خرم في الذكرو في الأنثيين الديفر واه ابوداود والتمسائي وابن حبان والحسام

معادية واحدة وحكومة لكل كما يأتي (قوله فان تميزت احدهما) في الصورة وقوله فلا تميز أي يقتضى اصالة احدهما  
دون الاخرى (قوله وانخرطت الاخرى) أي عن سمت الكف (قوله أو زاد جرم احدهما) أي أو اشلال انهما بالاستويا بطشا  
(قوله عن سمت الأصلية) فيه أن الذي فرره أن الاصله تعرف بقوة البطش وان انخرطت وقد يقال ان المراد بما قرره  
قوله في اليدين فان استويا بطشا ونقصت احدهما وانخرطت الاخرى فالمخروفة الأصلية (قوله وهي رأس الشدي) بهذا  
التعريف يشمل حمة الرجل فهو احسن من قول غيره بهذه الذي يلتزمه الموضع اه سم على منهج (قوله ولا تدخل  
في التندوة) اسم لثقرة الحمة أي فيها حكومة (قوله وهي ما حو اليها من اللحم) قال في الصحاح في فصل اللثة الملتزمة قال  
تعال التندوة بفتح أو لها غيره وهو زئمل الترقوة والعرق فوه على ما يلفوه في مفرز التدي فاذا ضمت هجرت وهي ذليلة  
قال أبو عبيدة فوكان رؤو بفتحهم التندوة وقسمه القوس قال والعرب لا تميز واحدتها (قوله وفي أنثيين الخ) يشترط في  
وجوب الدية سقوط فيهما البيهتين ومجرد قطع جلد في البيهتين من غير سقوط البيهتين لا يوجب الدية وغايتها المحلى  
الأنثيين بجلد في البيهتين



الحق المبارك سواء أزال القاطع الخ) كما هو كذلك في شرح الرض (قوله بقوله في كذب) يدعي حذفه لانه من قول المتن  
 لانه قوله هو (قوله نفع على ما فهمه) هو قوله الدافع الاعتراض وحاصل ذلك انه كالشارح الجلال انما اشار بما ذكره  
 الاعتراض الوارد على المصنف به على ما فهمه من فتح التام حتى عبر عنه بالكذب أما على ما فهمه غير المصنف وهو ضم التام  
 لانه أراد بيان المعنى الغري لان الغالب سقوط المصنفين بقطع جملتهما مر اه سم على منهج (قوله وحشفة كذا كر)  
 في الرض وشرحه وفي قطع باقي الذكر أوقفه منه حكومة وكذا في قطع الاشل كما صرح به الاصل فان أشله أو شطه طولاً  
 وأبطل منفضة فدية تجب أو تعدد بضره الجماع لا الانقباض والانقباض حكومة تجب لانه منفضة باقيا والخلل في  
 غيرها اه ثم ذكر في شرحه ٦٤ فيما لو قطعها هل يجب القصاص كلاً ما طويلا اه سم على منهج

(ولو) كان الذ كذا (لصغر وشيوعه) فيه دية (وحشفة كذا كر) ففيها واحد هادبة لان  
 معظم منافعها وهو دية المباشرة تتعلق بها (وبعضها) فيها (بقسطه منها) ليكال الدية فيها  
 قسّطت على ابعاضها (وقيل من الذ كذا) لانه الاصل في ان اخذ بقطع بعضها مجرى البول  
 وجب الاكثر من قسط الدية وحكومة فساد المجرى (وكذا حكم بعض مارن وحلمه) في بعض  
 كل قسطه منها لامن القصبة والثدي (وفي الاولين) من رجل وغيره هاهنا موضع القعود  
 (الدية) لعظم منافعها وفي بعض أحدها قسطه من النصف ان عرف والا لحكومة (وكذا  
 شقراها) أي حرقا فروعها التطبيقا عليه فيها قطعاً وأشلالاً دية وفي كل نصفها (وكذا سلخ  
 جلد) لم ينبت بدله فيه دية المبالغ منه فان ثبت استردت لانه ليس محض نعمة جديدة  
 كالاسنان لجريبات العادة في نحو الجلود اللهم بذلك (ان بقى) فيه (حياة مستقرة) وهو نادر  
 وليس منه غرض الخلد بمرارة (و) مات بسبب آخر غير السلخ بان (غير السلخ زقية) بعد  
 السلخ أو مات بنحو هدم أو سخر السلخ واختلقت الجنائيات هدا وغيره والا فالواجب دية نفس  
 وتجب الدية أيضاً بقطع العيين النانئين بسبب سلسلة الطهر كاللايين قاله في التنبيه قال ابن  
 زرقعة وهذه المسئلة غير مذكورة في الكتب المشهورة قال الاذري وهي غريبة وقد ذكرها  
 الجرجاني في الشافي والخبر أيضاً في كسر عصوه أو ترقوته حكومة ويحط من دية العضو  
 ونحوه بعض جرم له مقدار واجب جنابة غيره  
 فخرج في موضع ازالة المنافع وهي ثلاثة عشر (في) ازالة (العقل) الغريزي  
 والمراد بهما العلم بالدركات الضرورية الذي به التكليف بقول طعمة (دية) واجبة كالتى  
 في نفس المجنى عليه وكذا في سائر ما مروى بأن اجاعاً لا قود لا خلافة العلماء في محله  
 وان كان الاصح عندنا كما ذكر أهل العلم انه في القالب لانية وانما زال بساذا الدماغ لا قطع  
 مدهد الصالح الواصل اليه من القلب فلم ينشأ زواله حقيقة الامن فساد القلب  
 اما المكتسب وهو ما به حسن التصرف والخلق فواجبه حكومة لا تبلغ دية  
 الغريزي وكذا بعض الاول ان لم ينضب فان انضب بالزمن أو عقاباً بالنظام فغيره فالقسط

والراجح وجوب القصاص  
 (قوله لانه ليس محض  
 نعمة جديدة) كونه  
 الانضاء فاذا انضم سقط  
 الضمان بخلاف سائر  
 الاجرام لا يسقط ضمانها  
 بعود مثلها اه سم على  
 منهج ومثله من غير  
 المنقور كانت قد تم (قوله  
 والا) أي بان لم تنب فيه  
 حياة مستقرة فالواجب  
 دية نفس الخ (قوله أو ترقوة)  
 ونهاها لونه بضع الفاء  
 وض الملام وهي العظم  
 الذي بين ثمره الفهر  
 والعائق من الجنائيات اه  
 مصباح (قوله وواجب  
 جنابة غيره) يعني اذا  
 ذهب من العضو المجنى  
 عليه أو نحوه بعض جزء  
 ولو بآفة كاصبع ذهب  
 من اليد حط واجب ذلك  
 الجز من الدية التي تضمن

العضو بها وكذا اذا جنى على العضو جنابة مضوعة أو لا تم جنى عليه نادى يحيط عن الجنى الثاني قدر ما يجب ولو  
 على الجنائي الاول يخرج في ازالة العقل كما قال الشيخ عمدة قدم لانه أشرف المراتب اه على منهج (قوله والمراد بهما العلم) وفسر  
 في نواض الموضوعات غير مرة بتبعها العلم بالضرورات عند لامة الآلات وعلمه فانظر السبب الداعي الى تنبيهه هاهنا بالعلم  
 دون الغريزة مع أن الظاهر أن الذي يزول منها هو الغريزة التي يتبعها العلم لان نفسه (قوله أجماعاً) أي من الأمة لا الأئمة  
 الاربعة فقط وهكذا كل موضع عرّيه بالاجماع وأما الاختلاف فقد يستعمل في اتفاق أهل المذهب (قوله لانية) هي  
 قوله تعالى لهم قلوب لا يفقهونها (قوله من القلب) على لا قطع (قوله وكذا بعض الاول) أي الغريزي (قوله فان انضب)  
 أي الاول وقوله بالزمن كالوكان يجزى يوماً بيقين يوماً وغيره بان يقاس صواب قوله وقوله بالخلل منها ويعرف الفسدة بينهما  
 والاى وان لم ينضب بان كان يفرغ أحياناً كما لا يضرب ويستوحش اذا خلا فالحكومة اه ووض وشرحه اه سم على منهج

فانه وان كان معترضا ايضا الان المشرح لم يشر الى دفع الاعتراض عنه كانه لانه خلاف الواقع (قوله نعم ان قال القاطع الخ)

(قوله ونما سمع من وليه) هذامع قوله الاتي لانما تثبت جنونه الخ يعلم منه ان لدعوى تتعلق بالولي والعين بالحي عليه وتارة تثبت في حقها بان تقطع اه سم على منهج وقول سم والعين بالحي عليه ظاهرة انه لا فرق في ذلك بين الجنون المتقطع والمطبق في أن الدعوى إنما تكون من الولي وينبغي ان الجنى عليه لو ادعى زمن افاقته سمعت دعواه ثم رأيت على ج صرح بذلك في قوله أخرى فالمراد بدعوى الولي 10 الجنون المتقطع ان كان اتفق

له ذلك زمن الجنون  
المتقطع سمعت ولا يكاف  
التأخير الى زمن الافاقه  
لدعى الجنون بنفسه  
(قوله والاسمعت) أى  
بان لم يكذب المحس (قوله  
حلف زمن افاقته) أى  
الجنى عليه (قوله ثم عاد  
استردت) علل ذلك بان  
ذهابها كان مظنونا أى  
فيعودها بان خلاف الظن  
وقضته له لو اخبر بذهابها  
معصوم لم تسترد لان  
عودها حينئذ نعمة  
جديدة فلما جمع (قوله  
لا يقول عليها) هذامنوع  
فانه ترتب على ادراكها  
الفكر في مصنوعات  
الله البديعة الجميلة  
المتفاوتة وقد يكون نفس  
ادراكها طاعة كشاهدة  
نحو النكبة والمصنف  
وقد يرتب على الادراك  
انقاذ محترم من مهلك الى  
غير ذلك مما لا يحصى  
وأبصار فوائد البصائر  
مشاهدة ذاته تعالى في

ولو توقع عوده وقدر له خبر ان مدة بعش الها غالباً انتظر فان مات قبل العود وجبت الذبة  
كفى البصر والسمع (فان زل يجرح له ارض) مقدر كالوصفة (أو حكومة وجبا) أى كل  
من الارض والحكومة مع دية العقل وان كان أكثر لانها جنابة أبطلت منفعة ليست في محل  
الجنابة فكانت كالو أوضعه فذهب معه أو بصره فلو قطع يديه ورجليه زال عقله وجب  
ثلاث ذبات أو أوضعه في صدره زال عقله فدية وحكومة (وقى قول يدخل الاقل في الاكثر)  
كارش الموصفة وكذلك ان تساوا يكرش السدين كالا يجمع بين واجب الجنابة على الحدة  
وواجب الضوء ويجب اتحاد الحمل هنا بين الجنابة ما نحن فيه (ولو ادعى) بيناته لامعقول  
الا تصح الدعوى من مجنون وانما سمع من وليه أو للفاعل وحذف العلم به اذن المعالوم  
ان الجنون لا يصح منه ذلك بل من وليه فسقط القول بتعين الاول (زواله) وكذبه المحس لم  
تسمع دعواه كاش كانت تلك الجنابة لازمة عادة فيحصل على موافقة قدر كونه بقلم خفيف  
والاسمعت فان أنكر الجاني زواله اختبر الجنى عليه في غفلته الى أن يغلب على الظن صدقه  
أو كذبه (فان لم ينظم) بالينة أو يعلم الحاكم (قوله وفعله في خلواته فدية) لقيام القرينة  
الظاهرة على صدقه (بلايين) لانما تثبت جنونه والجنون لا يخفى فان احتلفا في جنون  
متقطع حلف زمن افاقته وان انقطعا فلا دية لظن كذبه وحلف الجاني لاحتمال اهما  
صدرا اتفاقا أو عادة وخرج زواله نفسه يصف مدمية اذ لا يعلم الاثمة ولو أخذت دية العقل  
أو غيره من بقية الماعى ثم عادت استردت (وقى) ابطال (السمع دية) اجاعا ولانه أشرف  
الحراس حتى من البصر كما عليه أكثر لانه أهوا المذكر للشرع الذى به التكليف  
ولا به يدرك به من سائر الجهات وفي كل الاحوال والبصر يتوقف على جهة المقابلة وتوسط  
شماع أو صياء وما زعمه المتكلمون من أشرفيته على السمع لقصر ادراكه على الاصوات  
وداك يدرك الاجسام والالوان والهيئات مردود بان كثرة هذه المنعقات فوائدها دنيوية  
لا يقول عليها الا ترى من جالس أصم فكأنما صاحب بحر ملقى وان غنى عن نفسه عتقات  
بعصره وأما الاعى في غاية الكمال الفهمى والهلم اللدوى وان نقص عنه الدنيوى (وقى)  
أزاله (من ادن نصف) من الذبة لانه تعدد بل لان ضبط القص بالمنفذ أولى وأقرب منه  
بغيره (وقيل قسط النقص) من الذبة ورد بان السمع واحد كالتقير بخلاف البصر فانه متعدد  
بتعدد الحدة فجزما ومحمل وجوب الذبة هنا حيث لم يشهد خبران ببقائه في مقره ولكن  
ارتق داخل الادب والا لحكومة لاديه ان لم يرج زول ذلك والا بان رجى مدة يعيش

9 نفيه سابع  
الاسته أو في الدنيا أيضا كأوقعه صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج ولا أجل من ذلك  
قليلاً أم اه سم على ج (قول) ويرد بان ذلك كله انما يتبدى ويكون نافعاً بعد معرفة الرسول صلى الله عليه وسلم ومعرفة  
الامور والترعية للتقاة منه وذلك انما يعرف بالسمع (قوله ولكن ارتقى) أى انسد (قوله والا) أى بان شهد خبران ببقائه  
(قوله بحكومة) أخذ من ذلك أنه لو حى على عينيه فصار لا يبصر لكن شهد أهل الخبرة ببقائه طمعة البصر لكن زل  
بالجنابة ما يمنع من نفوذها لم يحب الذبة بل الحكومة وفيما ذلك وجوب الذبة في قلع العينين حينئذ لان فيه ازالة تلك  
الطمعة فلما راجع يكشف بكرى اه سم على ج (قوله زوال ذلك) أى الارتفاق

عبارة التفتة وخرج يقول القاطع ذلك ما لو قال علمت انهم ليسوا واثم لا تجزئ أو ذهبت الخ في فصل في موجب القود والمفرد (قوله بدلا عنه) أي عن القود الذي قاله المستنف وتوله لا نعلم أي نفس القيتل الذي اقتضاه كلام الشافعي والاصحاب وهذا أولى عما في حاشية الشيخ (قوله هو مراده بقوله أصله) صوابه ما في التفتة مراده به قول أصله (قوله

(قوله فلا شيء) ظاهره عدم وجوب حكومة فلذلك اه سم على ج وقد قال ان سبه ان الطيفة لما كانت باقية زالت الجنسية على محلها منزلة لطامة رأسه لم تؤثر شيئاً (قوله اختبر نصوصون) قال في شرح (روض الوادي) انها من تكرره مرة بعد أخرى الى ان يغلب على الظن صدقه أو كذبه اه وقد يفيد ذلك قول الشارح حتى يجمع الى دون التعليل اه سم على ج (قوله بأنه لم يرل من جنابتي) قد يقال التنازع في مطلق الزوال فلذلك بحسب الصورة واللفظ والاقسام يقتضي انه زال سمعه بجنابته حتى كان المدهي يقول زال سمع الجنى عليه بجنابته والجاني في ريد بحمله دفع ذلك عنه فكان ينبغي الاكتفاء منه بان سمعه لم يرل بجنابته (قوله والاوجبت) أي وان لم يقدّر خمسين بان قال لا يعود

أو ترد في العود وعدمه  
 أو قال لا يحفل عوده من غير  
 تقدير مذهب لكن يبقى  
 الكلام في محل الخبرين  
 ما هو حتى لو فقد من  
 محل الجنابة ووجد في  
 غيره هل يجب قصدهما  
 أولا أو يفسر بين يده  
 المسافة وفروقه فيسه نظر  
 والتراب انهما ان كانا  
 سافة القصر وجب على  
 من ساقط الأرض قصدهما  
 والأفلا ويقال لا يتقيد  
 ذلك بمسافة لانه زواله  
 وجب الارش على الجنابي  
 فان أحصرهما سقط  
 الطلب عنه وانطوى  
 لاستغلال ذمة بالارش  
 ظاهرا حتى يوجد ما  
 سقطه ولعل هذا الوجه  
 قوله ولو عبر أخشى

في خاتمة أموالها كدفعها في قبضتي أن ينقص واجبا من الدين للتلصاف الغرم في فرع وان اعشاه ان  
في نصف دينه وفي الاعاشا في مساوية الدين ومقتضى كلام التهذيب نصها وان اعشاه واخفشه أو احواله في حكومة  
في الرور وفي العباب فرع نحو على شخص فصار اعش أو أخفش أو أحول (منته حكومة وكذا الوصا اعتي  
سلا في البغوى إذا اعشى كسبه ولو صار شاخص المحدث فان نقص ضوءها لم لا كثر من قط الذاهب ان انضبط  
حكومة اشخاصها والا في حكومة اه اه سم على منهج (أقول) قول سم بأنه مساوية أى على الغنى وقوله وكذا  
صار أعشى ضعيف وقوله خلافا للبغوى معتبره وفي حج تنبيه لواعشاه بان حنى عليه فصار يصغرنا فقط (منه نصف دينه  
زيعا على البصا منها وأولها أو أخفشه بأن صار يصغرنا لا فقط (منته حكومة على ما في الرور واقره شارحه وهو  
على ما في الان يفرق بان عدم البصا لا يدل على نقص حقيق في الصوة لا لا مواض له حيث يختلف

ان

أن ينقص واحدا من الدنيا لئلا يتضاعف، الذي هو كذا وكذا.

الظاهر في انه القدر المشترك (أي بخلاف المذهب فانه صادق بكونه معينا في الواقع لكن لم يشين في الظاهر قاله ابن قاسم) قوله والكفارة قد يوهن ان ماصلا كقاربه فيه وليس مما ادا (قوله بغير رضا الباقيين) أي بسقط التقود وقول الشارح له دم الخ انما هو على هذا (قوله من غير الاعضاء) أي كالأعضاء المذكورة فيما قبله (قوله كاص) انظر أين من وانظر أيضا ما مراده بقوله هنا (قوله ياتي نظيره هنا) في جعل هذا خبرا عن قياس مسامحة لا تخفى (قوله والوجه ضبط القور به هاء ماص في البيع) أي على ما يقطع القول عن الإيجاب لا ما لا يمنع الزيادة والنقص فيما يستقر عليه الثمن وان كان نظيره ما هنا (قوله ولو عدمه) أي ارا فانه لا يدل على ذلك بل على ضعف قوة ضوئه عن أن تعارض ضوء النهار فلم يجب ٦٧ به الاحكام (قوله لم يرد لها

حكومة) لكن لو قطع الحدقة مع ذلك وجب لها حكومة شخشا اه سم على منهج ولعل المراد بكلام سم اه قطع اللحمة التي تنطبق عليها الاجفان والمراد باللقى في كلام المصنف انه ازال الضوء بجرأحة في اللحم مع بقاء صوره (قوله سئل أولا أهل الخسرة) أي اثنان منهم كما يفيد قوله لا في بعد فقد خبيرين الخ (قوله بل الاول) هو قوله بسؤالهم (قوله أو عمن بعد فقد خبيرين) نظير مضابط الفقهاء من البلد فقط أو من مسافة القصر والعدوى أو كيف الحال فيه نظرا والاقرب الثاني فليراجع (قوله وما تقر) أي سم قوله بعد فقد خبيرين الخ (قوله ويحتمل أنه تعقيد) بقى أنه اعتبر في تصوير معرفة النقص أنه تربط العيلة أولا وتطلق العصبية على ماص فهل ذلك تصوير قضا أو تعقيد كما هنافسه

ان من بعينه ماض لا ينقص الضوء تكمل فيها اللذة (نصف دية) كالسمع (فلو ضاهها) بالجانبية المذهب لاص (لم يرد) لها حكومة لان الضوء في جمها (وان ادعى) المجنى عليه (زواله) أو أنكر الجاني (سئل) ولا أهر انجربة هنا لا يمين لافي السمع اذ لا طريق لهم فيه بخلاف ما هافان لهم طريقا فيه فانهم اذا أوفوا الشخص في مقابلة عين الشمس ونظروا في عينه عرفوا ان الضوء اذهب أو قائم بخلاف السمع لا يرجعون فيه اذ لا طريق لهم الى معرفته ولا ينافي ذلك ما مر من التعويل على اخبارهم بقاء السمع في معرفته وفي تقديرهم مدة لعوده لانه لا يلزم من أن لهم طريقا الى بقائه الدال عليه نوع من الادراك أو يعود بعد زواله الدال عليه الاختصاص أو لهم طريقا الى زواله بالكلية اذ لا علامة عليه غير الامتحان فعمل به دون سؤالهم بخلاف البصر يعرف زواله بسؤالهم والامتحان بل الاول أقوى ومن ثم قال (أو يخفى) بعد فقد خبيرين منهم أو توفقه من الحكم بشئ (بقراب) نحو (عقرب أو حديد من عينه بفتحة ونظر هل ينزع) فيصاف الجاني لظهور كذب خصمه أولا فيصاف المجنى عليه لظهور صدقه وما تقر من حل أو في كلامه على التوبيع لا التصيير هو المعتقد كذا ذكره الباقي وغيره وقال الاذرى ان المذهب تعين سؤالهم لاضيف الامتحان اذ يعلو البصر أغشية تمنع انتشار الضوء مع وجوده فتعين انه لا يرجع اليه الا بعد تعذر أهل الخبرة ولذا اضعف في الشرح الصغير ما ذكره المتولي من ان الخبرة للعالم (وان نقص فكالسمع) ففي نقص البصر من العينين معان عرف بان كان يرى الحد فصار يرى لصدقه قطعه والاحكامه ومن عين تعصب هي وبوف شخص في محل براه ويؤمر بالتباعد حتى يقول لا أراه فتعرف المسافة ثم تعصب العصبية وتطلق العيلة ويؤمر بان يقرب راجعا الى أن يراه فيضبط ما بين المسافتين ويجب قطعه من اللذة ولو أنهم زيادة العصبية ونقص العيلة امتحن في العصبية تغييرا بذاك الشخص وبالاتقال للقيمة الجاهات فان تساوت الغابات فساد والافلا وبأى فيخوذ ذلك في السمع وغيره لكنهم في السمع صوره بان يجلس على برفعه صوته من مسافة بعيدة عنه بحيث لا يسمعه ثم يقرب منه شيئا فسم إلى أن يقول سمعه فيعلم وهذا يخالف ماص في تصوير البصر بانه بالتباعد أولا في محل براه فيحتمل انه تصوير فقط ويحتمل انه تعقيد وهو الوجه ويفرق بان البصر يحصل له تفرق وانتشار عند البعد فلا يقيق أول رويته حينئذ فأمر فيه بالقرب أولا لتيقن الرؤية ولينزول احتمال التفرق بخلاف السمع فانه اذا حصل فيه طين ثم أمر بالتباعد فيستعصب ذلك الطين القار فيه فلا يضبط منهاه فيما يتخالف ما اذا فرغ السمع أولا وضبط فانه يقيق منهاه فعملوا في كل منهما بالاحوط (وفي التمدية على الصحيح) كالسمع في اذهابه من احدي الخجرين نصف دية ولو نقص وانضبط فسطحه والاحكامه وبأى في الارتفاق هنا ماص في السمع ولو

نظر والظاهر انه مجرد تصور اذ لا يظهر فرق بين ربط العيلة أولا وبين عكسه في حصول المقصود (قوله من احدي الخجرين) تشبيه مضر يوزن مجلس نقب الانف وقد تكبر المجمع اتباعا لكثرة الخفاء كالقوامين وهما نادرا لان مفعلا ليس من المشهور اه مختار في القاموس انه يجوز أيضا فقها موصوفا مختورا كمشهور اه

هذا العنق) أي الصورة التي تختلف باختلاف ما إذا عني عنه بعد العنق على ما لفته ثبتت كائنته الذي يعبر عن الشخصين (قوله في المتن بعده) أي بعد العنق من اللفظة (قوله ولو أكثر من اللفظة) أي يجب عليه قبول ذلك انقاذاً لوجه كائنته بعض متباينين المتوفى (قوله وانما قيد بالشد لشد قوله بعد ذلك ولو قطع الخ) فيه ان قوله ولو قطع الخ مسئلة مستقلة لا تعلق لها

(قوله ويعبر) بالتصنيف والتشديد اهـ مختار (قوله لما مر في السمع) أي من أنهم لا طريق لهم الى معرفة زواله (قوله هي طلائع البدن) أي مقدماته التي توصل اليه المدرجات وعبارة المصباح الطالبة القوم يمشون امام الجيش يتصرفون طالع العدو بالكسر أي خبره والجمع طلائع اهـ فكان هذه الحواس زلت منزلة القوم الذين يتفقدون الاخبار بجماع انها توصل اليها الصور التي تدركها أو أطلق عليها اسمها فيكون استعاره فصرح به (قوله فلا يقول عليه) ظاهره وان تكلم على يدور لكن قضية ما يأتي في قوله ولو قطع بعض لسانه وبقي نطقه أنه يجب حكمه لأن يفرق بان في قطع بعض اللسان اللفظ موجود في الجلة بخلاف هذا ٦٨ (قوله اتركهم من الالف واللام) هو كذلك لأن لا يستعبارة عما ترك من الالف

ادعى زواله امتحن فان هـ ش ر ج ط ب و عس ن ح ي ث خ ط ف الحافى والاحلف هو ولا تستل أهل الخبرة هنالما مر في السمع والثاني فيه حكومة لانه ضعيف النفع ودفع بانه من الحواس التي هي طلائع البدن فكان كغيره منها (وفي) ابطال (الكلام دية) كما عليه أكثر أهل العلم وبأن هنا في الامتحان وانتظار العود ما مر في أحداث مجعلة وانما حكومة حكومة وهو من اللسان كالهاش من اليد فلا يجب زيادة لقطع اللسان وكون مقطوعه قد كتم نادراً جداً ولا يعود عليه نعم ردعي التشبيه ان في قطع اليد التي ذهب بها شها اللفظة بخلاف اللسان الذي ذهب كلامه وقد يفرق بأنه لا جال في هذا حتى يجب في مقابلته بخلاف ذلك فوجب لجأها كاد من مشاولة لثقة (وفي) ابطال (بعض الحروف قسطة) ان بقي له كلام مفهوماً والواجب كمال اللفظة لغوات مفهومة الكلام (و) الحروف (الموزع) علمها ثمانية وعشرون حرفاً في لغة العرب) فلكل حرف ربع صيغة دية وأسقطوا الاكثر كيهاس الالف واللام واعتبار ما وردى لها الوضوء للالف والمهمزة من دود أما الاول فلما ذكر وأما الثاني فلان الالف تطلق على أعم من المهمزة والالف الساكنة كما صرح به سيدي به فاستغنوا بالهمزة عن الالف لان دراجها ما فان كان المجني عليه من غير العرب وزعت على حروف لغته قلت أو كثرت كاحد وعشرين في لغة واحدة وثلاثين في أخرى ولو تكلم بلغتين وزعت على أكثرهما وان قطع شفته فذهب الميم والباء وجب ارشهما مع ديهما في أوجه الوجوهين (وقيل لا توزع على الشفوية) وهي الباء والقاف والميم والواو (والحقبة) وهي المهمزة والهاء والعين والغين والحاء والظاء بل على اللسانية لان النطق به ووردت على ذلك بل كمال النطق مركب من جميعها ففي بعض من ينسك قسطة من اللفظة ولو ذهب له حرف فاعاد له حرف لم يكن يحسنه ويوجب لذلك قسطة من الحروف التي يحسنه قبل الجنبية (ولو جازع بعضنا حلقة أو باقة فسموية) وله كلام مفهوماً يعني عليه فذهب كلامه (قدية) لو حود نطقه وضعفه لا يمنع كمال اللفظة فيه كضعف البصر

واللام بل سماها الالف اللينة كالالف في قال ومواقع الالف اللينة غير مواقع المهمزة ثم رأيت سم على ج قال مانصه لوجه لضعف كلام الضمة بما ذكر فان اطلاق الالف على الاعم لا يمنع النص على كل خصوصه الذي هو أين وأظهر في بيان المراد ولا وجه للتوزيع على ثمانية وعشرين مع كون المهمزة والالف اللينة حقيقتين متباينتين لزوم اهدار احدهما فالوجه التوزيع على تسعة وعشرين فتدبر الهمم الآن يقال الالف اللينة لا يمكن النطق به وحدها ولا تكون الاتباعا وتولد

من اشباع غيره والاولا تتميز حقيقة بغير اظهار عن الهواء المجرد فلم تعتبر ولم توزع عليها فلما نزل (قوله نطق) والبشر على أعم من المهمزة) فيه نظراً لما لا قوله على أعم ليس على ما ينبغي لانه من المستلزم لان العام فان العام ان يكون اللفظ دالا على معنى يشترك فيه كل الأفراد فتناولوا جميعا وليس الالف كذلك بل تطلق على هذا وعلى هذا أو أماناً اعلان هذا قول بعضهم ونقله الجوهري في الصحاح وضعفه بعضهم والنعاء يعتمدون لقول الاستر وهو مغايرة الالف للهمزة تأمل (قوله وزعت على أكثرهما) ظاهره وان كانت الالف العربية وعبارة الشيخ عميرة ولو كان يحسن العربية وغيرها وزعت على العربية وقيل على أكثرهما صواب وقيل على أفعالهم انتهى وعليه فيجوز قولنا شراح هنا على ما لو كانت اللتان غير عيتين (قوله والميم) أي والباء لانهم مساوية لها في الفتح وسواء في التصريح في قوله ومن قيل كالأوجه في قطع الشفتين فزال الميم والباء انهم لا يجب لهما الرض الخ (قوله أو باقة فسموية) لا كالألف حفاة غير معصومة على ما اقتضاه كلام جميع الألف

مسئلة الامر بالقطع أو القتل أصلاً كالا يخفى على ان قوله وانما قد الخ لا تناسب التسوية بين الرشد والسفيه التي اقتضاها عطفه عليه (قوله نعم تجب الكفارة) أي فيما لو سرى أو قال أقتلني إذا قطع لا كفارة فيه (قوله ويعزر) أي في كل من المسائل الثلاثة بانضمام القطع المجرد عن السراية الهما (قوله أو جرى لفظ نحو) المناسب فان جرى لفظ وصية الخ على ان

(قوله وفارق) أي على هذا انتهى سم على حج (قوله والوجه عدم الفرق) أي بين الحرفي وغيره ويؤخذ منه بالاولى ان جنابة السفيه على عبده كالحرى وكسب أيضاً قوله والوجه لم يبين على الوجه وقياس نظائر من ان الجنابة الغير المضمونة كالاتمة اعتماد الاول كاهو مقتضى التعليل وعبرة حج وقضيته ان التعليل بما ذكره الشارح أنه لا أثر لجنابة الحرى وهو متجه وان قال الأذرى لا أحسبه كذلك (قوله لزم ايجاب الدية) وجه الملازمة ان وجوب ٦٩ القسط على هذا التقدير

لذات اللسان بلا اعتبار الكلام اه سم على حج ويرد عليه انه لو قطع نصف لسانه فذهب ربع كلامه وحب نصف الدية وقضيه ان لسان الآخر س لاديه فيه انه يجب ربع دية لما ذهب من الكلام وحكومة لما زاد على الربع من اللسان (قوله خ لا فالجمع) متعلق بحكومة (قوله تلخر زيد ابن أسلم) قال الشيخ عبرة أي ولانه سن المنافع المقصودة لغرض الدفع والاعلام وغير ذلك اه سم على منهج (قوله ومن أول الصوت) أي فيما رواه زيد بن أسلم (قوله ان ذلك) أي وجوب الدية في الصوت (قوله يجر عن التقطيع) لعل المراد بالتقطيع تمييز بعض الحروف المختلفة عن بعض والترديد الرجوع للحرف الاول

والطش (وقيل) فيه (قسط) من الدية وفارق ضعف نحو البطش بانه لا يتقدر غالباً أو النطق يتقدر بالحروف ورد بانه يبقى مقصود الكلام ما بقي له كلام مفهوماً فلا حاجة لذلك التقدير (أو) يجر عن بعضها (الجنابة فالذهب لا تكمل) فيها (دية) لثلاث ضعف الغرم فيما أبطله الجاني الاول وقضيته أنه لا أثر لجنابة الحرى لانها كالاتمة السماوية والوجه عدم الفرق وقيل تكمل والخلاف مرتب على الخلاف فيما قبله (ولو قطع نصف لسانه فذهب ربع حروف) كلامه أو عكس فنصف دية اعتباراً بما أكثر الامر من المضمون كل منهما بالدية إذ لو انفرد لكان ذلك واجبه فدخل فيه الأقل ومن ثم تجبه دخول المساوي فيما لو قطع النصف فذهب النصف ولو قطع بعض لسانه فذهب كلامه وجبت الدية لانها ذات وجبت بذهابها بلا قطع دفع القطع بالاولى ولو قطع بعض لسان وبقي نطقه وجبت حكومة لا قسط اذ لو وجب لزم ايجاب الدية الكاملة في لسان الآخر بخلاف الجمع (وفي) ابطال (الصوت دية) ان بقيت قوة اللسان بما تلخر زيد بن أسلم بذلك رواه الباقى وقول الشارح وهذا من الصعابي في حكم الرفع تبع فيه الزركشى وهو يوهم ان زيد اصحاف وليس كذلك وانما هو تابعي ومن قول الصوت بالكلام معجاج الى دليل وزعم الباقى ان ذلك يكاد ان يكون عرفاً لا جاع غير معول عليه (فان بطل معه حركة لسان فجر عن التقطيع والترديد فبتان) لاستقلال كل منهما بادية (لو انفرد وقيل دية) لان مقصود الكلام بقوت بانقطاع الصوت ويجر اللسان عن الحركتين وقد يفتنمان وفارق اذ هاب النطق بالجنابة على جمع صبي فتعطل بذلك نطقه لانه بواسطة صحابه وترجيه فيه بأن اللسان هنا سليم ولم يقع عليه جنابة أصلاً بخلاف ابطال حركته المذكورة (وفي) ابطال (الدوق دية) كالسمع بأن لا يفرق بين حصوله وحامض ومر وما لم وعذب وعند اختلاف الجاني والمجني عليه في ذهابه يفتن بالاشباه الحادة كمر و حامض بأن يلقمه اله غيره مغافصة فان لم يعصب صدق بيمينه والا فالجاني يمينه ولو أبطل معه نطقه أو حركته لسانه السابقة فديتان كما قاله جع متقدمون ونقله الرافعى في موضع عن المتولى وأقره لكنه اغماضى على الضعيف ان الدوق في طرف الحلق لا في اللسان لانه قد بقي مع طعنه حيث لم يستأصل قطع عصبه أما على المشهور وبه جزم الرافعى في موضع انه في طرف اللسان ولا تختب الدية واحدة للسان كما لو قطع فذهب نطقه لانه منه كالطش من اليد كما هو ومن ثم كان الوجه في قطع الشقين فزال المير والباء اياه لا يجب لها رثن لانها مأمومة كالطش من

بان ينطق به ثانياً كالنطق به اولاً (قوله وفارق) أي ما ذكر من وجوب الدية بين (قوله تعطل بذلك نطقه) حيث قيل له وجوب دية واحدة في السمع (قوله بأن اللسان) متصل بقوله فديتان لا بقوله وقيل دية (قوله مخاضة) أي أصداء على غرة قال في المختار وعافضه أخذ على غرة (قوله فديتان) معتد (قوله كاذاله جمع متقدمون) قد يقال ان كان فرض هذه المسئلة أنه قطع اللسان فلاجبه الا وجوب دية واحدة أو انه جنى عليه بدون قطع فوجب الدية في غاية الظهور وسواء قلنا ان الدوق في طرفة أم في الحلق انتهى سم على حج (قوله لا في اللسان) وهذا أي كونه في اللسان هو الرابع

قوله أو جرى لفظ عفوليس هو لفظ المصنف وغرضه من هذا دفع ما اعترض به على المصنف من انه قد علم عفوليا بانى الى نفسه وغيره وما حصل الجواب انه لم رد بالعموم المقسم خصوصا حتى يلزم ما ذكره وانما أراد معناه وهو الترتك وما سياتى من التسميم دليل على هذه الارادة (قوله انما يبين بالوثق) - يرجح فى ان المراد واجب العمود واجبه فى نفسه وأصرح منه فى (قوله والعفو مع الجومة) ٧٠ أى والثقة مع المذوبة (قوله لان العاقبة) أى علم الطب يشهد اى يدل بانها الخ (قوله

اليد أيضا لكن المعقد وجوب ارش الحرفين أيضا كما مر) وتدرج له حلاوة وجودة ومرارة وملاحة وعذوبة ولم ينظر والزيادة بعض الاطباء عليها ثلاثة لدخولها فى كلفة طعم مع المرارة والدقة مع الجومة لان الطب يشهد بانها اربع واذا أخذت دية المتبوع دخل التسابع تحتها (وتوزع) الدية (علمين) ففى كل خمسة (فان نقص) ادراكه الطعوم على كالمها (حكومة) ان لم تقدر والاقصه (وتحب الدية فى) ابطال (المغ) بان يجنى على أسنانه فتقذر وتبطل صلاحيتها للضع أو بان يتصلب مغرض العين فتمتنع حركتها مجبها وذهابا لانه المنفعة العظمى للاسنان وفيها لذته فكذلك المنفعة كالصبر مع العين والبش مع السيد فان نقص فحكومة (و) فى ابطال (قوة) انما يكسر صلب) لقوات المقصود الاعظم وهو النسل وانقراض البلقنى بانه لا يلزم من اذهاب قوة انزله اذهاب نفسه لان طريقه قد تنسد مع بقائه فهو كارتساق محل السمع مدفوع بمنع ما ذكره من التلازم وبغرضه يفرق بين ما هنا والسمع بانه لا طعمه يمكن ان يهدا طريقه ثم عوده بخلاف الذى فيه لكثافته متى سدت طريقه انسدادا اتصال الى الاختلاط الدنية فلا يتوقع عوده ولا صلاحه أصلا بل طعم أشبهه فذهب منه لانه ديتان (و) فى ابطال (قوة جبل) من امرأة رجل بقوات النسل أيضا وقيدته الأذى على اذ لم يظهر للأطباء انه عقيم (و) فى (ذهاب) لذة (جاء) بكسر صلب ولوم بقاءه الى وسلامة الصلب والذكر لانه من النافع المقصودة ومثله اذهاب لذة الطعام أو سد مسالكه فى كل ديفو يصدق المجنى عليه فى ذهاب كل منه ما سوى الاخيرة يمينته لانه لا يعرف الا منه ما يقبل أهل الخبرة ان مثل جنابته لا يذهب ذلك (و) فى افضائها أى المرأة (من الزوج) شكاح صحيح أو فاسد (و) كدام (غيره) بوطنة أوزنا وأصبع أو خشية (دية) لما خرج بافضائها افضاء الخلق فيه حكومة (وهو) أى الاضاء (رفع ما بين مدخل ذكر ودر) فيه برسيل الغائط والجماع واحد لقطع النسل اذ النطفة لا تستقر فى محل العلوق لا متراجعا لابلول فاشه قطع الذكر فان لم يستكمل الغائط فحكومة أيضا (وقيل) رفع ما بين مدخل (ذكر و) مخرج (بول) وهو ضعه فواو جزما به فى موضع آخر وقال الماوردى بل عليه الدية فى الاول بالاولى فان لم يستكمل البول فحكومة أيضا فان ازالهما فدية وحكومة وجمع المتولى ان فى كمال دية لا خلاصه بالتمتع ولو اتهم وعاد كما كان فلا دية بل حكومة وفارق النكاح الجائفة بأن المداير هناك على الاسم وهن على قوات المقصود بالعمود لم يفت (فان لم يكن الوطء) من الزوج للزوجة (الاباضة) اكبرا لانه أوضيق فزوجها (فليس للزوج) الوطء ولا لها فليكنه لافصانه الى محرم (ومن لا يستحق اقتضاها) أى المكسر بالعاد والتفاف (فان ازال) المكسر بغير ذكر) كاصم أو خشية (فأرشها) يلزمه وهو الحكومة المأخوذة من تقدير الرزق كآى نعم ان ازالها بكر وجب القود (أو بدكر أشبهه) منها كطها انه حليلها يلزمه وان عجز عن اقتضاها وادنت وهي غير رشدة وهو ظاهر فدينه له فانه يقع كثيرا ومنه ما يقع من ان

المنطق يعجز عن ازاله بكاره زوجه فاذن لا مراءة مثلا فى ازاله كطها فليزلم المرأة المأخوذة لها الارش فان اذن الزوج لا يقطع عنها النكاح لانها لم هو مستحق للزنا فيزل فعل المرأة منزلة فعليه لا تأخول هو مستحق لها بنفسه لا بغيره (قوله) وبذكر أشبهه منها جعل المحلل من الشبهة النكاح الفاسد

هذا قوله الاتي ولو ساوى الارض الله الخ وحسنه يتوجه عليه ما قاله سم مما معناه ان كون واجب الجناية المستقر انما يتبين بالمتى لا يمنع كون المبرأ منه معلوما لكن في حواشيه على شرح المنهج نقل الاشكال الذي اشار اليه الشارح عن ابن الرقعة بما هو صريح في ان المراد ارض المضمون وبالنفس قال ما معناه لانه بعد السراية لا ينظر الى دية النفس وهو شئ

(قوله وان اخطأ في طريق الاستدلال) ظاهره وان طلق قبل الدخول بل اوقف العقد منها أو بعضه فلا يجب له شئ في الفسخ ولا زاد على الصف في الطلاق ولا ارض للمكره ولو ادعت ان التام الجاع لتتفق المهر وادعى ان التام باسبعه مئة لا صدق كما شمله اطلاقهم وعنده شرح البهجة في تقرير قول المتن وصدق من هجدها ما ماضه او ادعت جاعة في الطلاق وطلبت جميع المهر فجده صدق اه (قوله وان اخطأ في طريق الاستدلال بحسبة) ٧١ وهل يجوز ذلك أو لا فيه

نظر وقد قال بعضهم انه اذا كان في ازالته بغير الذكر مشقة عليها أكثر منها بالذكر حرم والا فلا (قوله بغير كسر الصلب) انظر هذا التقيد مع قوله الاتي في الحكومة وان لم يبق نقص اعتبر اقرب نقص الى الاندمال اه سم على ج ويصنع تصوير ما ياتي بالجرأة اذا اندمل الجرح ولم يبق نقص وما هنا ليس كذلك اذهبوا اذ هاب منفعة مقصودة وهي التي قوله لم يجب لاحكومة وان بقي سين وفي نسخة وان بقي سين وهي اوضح مما في الاصل (قوله ومع اشلاهما تجب) قال سم على ج ظاهر هذا يصنع تصوير المستند بالاشلال ما ذكر مع ذهاب انشئ الجاع أو الماني الا ان الاقتصار على قوله لان الدية للاشلال ظاهره

(أو مكرهة) أو نحو مجنونة (فهر مثل) يجب لها حال كونها (ثيبا وارض بكارة) يلزم لها وهو الحكومة ولم تدخل في المهر لانه لا يستفاد منفعة البضع وهي لازالة تلك الجملدة فيها ما جهتان مختلفتان أما لو كان زنا وهي حرة مطوعة فلا شئ أو أمة فلا مهر لانها باعيل حكومة لفوات جزء من بدنهما لو لم يسبها (أو قيل مهر بكر) اذا فرض التمتع وتلك الجملدة تذهب ضمنا وديعما من انهما جهتان مختلفتان (ومستقته) أي الاقتصار وهو الزوج (التي عليه) لاستحقاقه ازالته وان اخطأ في طريق الاستدلال بحسبة ونحوها (وقيل ان ازال بغير ذكر فارش) لعدوله عما اذن له فيه فصار كالاجنبى وردع عن ذلك (وفي) ابطال (البطس) بأن ضرب يده فزال القوة بطسهما (دية) اذهومن المنافع المقصودة (وكذا لمشي) في ابطاله بنحو كسر الصلب مع سلامة الرجلين لذلك وانما يؤخذ بذلك بعد الاندمال لانه متى عاد لم يجب الاحكومة ان بقي سين (و) في (نقصهما) يعني في نقص كل منهما على حدته (حكومة) بحسب النقص فله وأكثر فتم ان عرفت نسبتته وجب تسطه من الدية (ولو كسر صلبه فذهب مشيه وجاءه) أي لذته (أو) فذهب مشيه (ومنيه فدينان) لاستقلال كل دية ولو انفرد مع اختلاف محلها وفي قطع رجله وذكره حينئذ دينان أيضا لانها معصيان ومع سلامتهما حكومة لكسر الصلب لان له دخلا في ايجاب الدية ومع اشلاهما تجب لان الدية لحال غير الصلب فاقر دية حينئذ بحكومة (وقيل دية) بناء على ان الصلب محل المتى لا بدته منه وردع عن ذلك كما هو مشاهد (و) فرع في اجتماع جنائيات مما صر على شخص واحد ويجمع في الانسان سبع وعشرون دية بل أكثر كما يعلم مما مراد (زال) جان (اطراف) كاذنين ويدين ورجلين (واطاف) كعقل وسمع وشم (تقتضي ديات شات سرية) من جميعها كما بابا صلبه وأوما البسه بالفاء فلا اعتراض عليه (هدية) واحدة تلزمه ليكون الجناية صارت نفسا وخرج بجميعها اندمال بعضها فلا يدخل واجبه في دية النسر (وكذا لو حره الجاني قبل اندماله) لا يجب سوى دية واحدة ان اتحد الخنز والفعل الاول هذا او غيره (في الاصح) لو جوب دية النفس قبل استنقار ديات غيره فندخل فيها كالسرية الا لاستقرار الاندمالا ومن ثم لو حره بعد الاندمال وجبت ديات غيره هاقطعا (فان حره) الجاني قبل الاندمال (سم) او الجنائيات بازالة ما ذكر (خطا) أو شبهه (أو عكسه) بأن حره خطأ أو شبهه عمد الجناية عمد آخره خطأ أو الجناية شبهه عمد أو عكسه (فلا تدخل في الاصح)

صوبه بمجرد اشلال ما ذكر وهو المفهوم من تصوير الر وض وشرحه وما اسبب للافراد بحكومة ويوجب بان الشارح غما أطلق ذلك لان اشلال الرجلين داخل في تعطل المتى وان كان التعطيل يمكن انفراذه ولا اشكال في الافراد بحكومة لان هذا لا يدل على عدم التصور بذهاب الجاع أو الماني والافراد مع ذلك تشكل لان لكسر دخلا في ايجاب ديته وبالجملة المفهوم من الر وض وغيره تصور بذهاب المستقلة بما اذا أشل الرجلين أو والد كركسر الصلب من غير ذهاب شئ مما ذكر ولا شكل حينئذ يتأمل (قوله لان الدية لحال غير الصلب وأقر د) وفي نسخة للاشلال فأقر د





واحد فليراجع (قوله ما لو احدثتها) أي النفس بالمباشرة أي فاته اذا عني عن أحد ههنا سقط الاسترخاكم (قوله ثم عني) أي المقطوع (قوله وكذا اذا اتحد السحق) اعلم في هذه الصورة أي بان كان السيد هو الوارث فليراجع (قوله الموجود) وصف للسبب وهو القطع (قوله فلا يلزمه لقطع الخ) المناسب ولا يلزمه بالو ايدل الفاعل ما يتوهم انه حيث عقايلز مه ارض عضو (قوله وتوافق هذا الخ) أي ما تقدم ٧٢ من دخول الاطراف واللفاظ في دية النفس اذ ادمات سراية او بفعل الجاني

وكان الاولى ذكر ههنا الفرق بعد قول المصنف وكذا الوضوء الجاني الخ (قوله بأنه مضمون) أي الحيوان  
 في فصل في الجناية التي لا تقدر لارثها  
 (قوله وتأخيرها) أي هذا الفصل (قوله الى هنا أولى) وجه الاولوية ان الحكومة يعتبر فيها نسبتها الى دية النفس اوارض الجناية على عضو فباله مقدر وذلك فرع معرفة ماله مقدر وما لا مقدر له ومعرفة ما يجب في ذلك (قوله على حكم حاكم) أي وذلك لانما تقتضي في فرض الحرس رقبة باصفاته وتعتبر قيمته ثم ينظر لمقدار النفس ويؤخذ بنسبته الى الالدية وهذا انما يستقر بعد معرفة المقومين (قوله أو بحكم بشرطه) أي وهو كونه مجتهدا أو قد القاضي ولو قاضي ضرورة (قوله ومحل الخلاف في عضو) هذا معلوم من قوله وقيل الى عضو الجناية اذ من المعلوم انه انما يذهب الى عضو الجناية اذا كان له مقدر (قوله اعترفت) أي الحكومة (قوله وجب عشر الدية) هو مع قوله والنقوب في الحر لا تكون الامن الابل وان اتفق التقويم بالنقد ثم رأيت سم على صح صرح بذلك نقلا عن شرح الروض (قوله يكون بالابل والمقد) أي بكل من الابل والذئب أي لكن النقد هو الاصل وعارة حج والتقويم بالتدويمو في الابل

المبني مع مقابلة على الاصح السابق من الدخول عنده اتفاق الجزل يجب كل من واجب النفس والاطراف لا اختلافهما حينئذ باختلاف حكمهما (ولو حر) وقتية قبل الابدال (غيره) أي غير الجاني تلك الجنابات أو مات بسقوطه من نحو سطح كما عني به البلقبي وفرق بينه وبين ما مر من اعتبار التبرع في المرض المخوف من الثلث لو مات به ابان التسرع صدر عند الخوف من الموت فاستمر حكمه (تعددت) الجنابات فلا تدخل افضل شخص لا يبيى على فعل غيره وفارق هذا قطع اعضاء حيوان مات بسرايتها وقتله حيث يجب قيمته يوم موته ولا يندرج فيها ما وجب في اعضائه بأنه مضمون عاقص وهو يختلف بالكمال وضده والا عني مضمون بقدر وهو لا يختلف بذلك مع كون الغالب على ضمانه التعبد  
 في قصم في الجناية التي لا تقدر لارثها واجباية على الرقيق وتأخيرها الى هنا أولى من تقديم النزال الى أول الباب (تجب الحكومة فيما) أي جرح أو نحوه أو جب ما لا من كل ما لا مقدريه من الدية ولم تعرف نسبته من مقدرو الابلان كان بقربه موضة أو جافته وجب الاكثر من قسطه وحكومة كأمرو سميت حكومة لتوقف استقرار امرها على حكم حاكم أي أو بحكم بشرطه ومن لمو اجند فيه غيره لم يستقر (وهي جزء) من عين الدية (نسبته الى دية النفس) لتكونها الاصل (وقيل الى عضو الجناية) لانه أقرب وردهم اعتبار اقرب مع وجود ما هو الاصل الممول عليه في ذلك وغيره ومحل الخلاف في عضوله ارض مقدر فان لم يكن كقدر وقد اعترفت من دية النفس جزءا (نسبة) أي مثل نسبة (نقصا) أي ما نقص بالجناية (من قيمته) البها (لو كان رقيقا به صفاته) التي هو عليها الحر لا قيمة له فتبين فرضه رقيقا مع رعاية صفاته لعدم مقداره الواحد في تلك الجناية فان كانت قيمته بدون عشرة ومهاتسمة وجب عشر الدية والتقويم في الحر يكون بالابل والنقصة بكل منه ما جازلانه ويوصل الى الغرض اما انقص فالواجب في حكومته النقد قطعاً وكذا التقويم لان القيمة فيه كالدية ويجب في التسعير وحكومة ان فسد منبته ومحل ان كان بها جمال كالعينة وشعر رأس أو أمانا الجبال في ان التمسك شرابط وعانة فلا حكومة فيه في الاصح وان كان التعزير واجبا للتعدي كما قاله الماوردي والرباني وان اقضى كلام ابن المقرئ كالرخصة هنا وجوبها ولا يجب فيها قود لعدم انصافها وقد لا تعتبر النسبة كان قطع أغلة لها طرف زئد فبدي أغلة وحكومة للزائد اجتباها الحاكم وانما لم يعتبر النسبة لعدم امكانها واستشكل الرافعي له بأنه يجوز ان تقوم وله الزائدة بالأصلية ثم يقوم دونها كالفصل في السن الزائدة وتعتبر بأصلية كما اعتبرت لحصة المرأة الطبيعية للجل ولحيتها كالاعضاء الزائدة وحسبته كالاعضاء الاصلية مردود لظهور الفرق وهو ان تقديره بلا أغلة أصلية يقتضي ان تقرب الحكومة من ارض الاصلية له صف اليد حينئذ يقد أغلة منها وان اعتبارها بأصلية يزاد على ذلك في

الى عضو الجناية اذا كان له مقدر (قوله اعترفت) أي الحكومة (قوله وجب عشر الدية) هو مع قوله والنقوب في الحر لا تكون الامن الابل وان اتفق التقويم بالنقد ثم رأيت سم على صح صرح بذلك نقلا عن شرح الروض (قوله يكون بالابل والمقد) أي بكل من الابل والذئب أي لكن النقد هو الاصل وعارة حج والتقويم بالتدويمو في الابل

الجاني ويدل على هذا ما ذكره من التحليل بمعمو ما التفرع بالفاء فلا يظهر له وجهه (قوله فانصب غفوه أخيره) كذا في نسخ ولعله محرف عن فاقصرف (قوله لتعود اذ) الظاهر ان هذا الادخل له في ملحق الفرق بل ذكره وهم خلاص المراد فتأمل (قوله فعمله لا لا فود عليه) للاجاجة اليه لانه سبق في المتن  كتاب الديان  (قوله أو فيما دونها) سهل ما لا مقدرة له

(قوله بخلاف السن الخ) يتأمل وجه انتفاء ذلك في مسئلة السن اه سم على حج (أقول) ولعل وجهه ان صور مسئلة الاغلة بان تعتبر الزائدة بلا أصلية وليس المعتزلة في السن الزائدة بل التقويم فهاصوره ان تقوم الزائدة مع الاصلية ثم بالاصلية بدون الزائدة ولا يلزم على ذلك ابحاث الجاني ثم ما ذكره الشارح من ان الظاهر على ما هو المتبادر مما نقله عن الرافعي من قوله يجوز ان تقوم له الزائدة بلا أصلية من ان المعنى انه يفرض الاصلية ٧٣ فقط اما لوصوب ان تقوم

بالاصلية مع الزائدة ثم بالاصلية فقط وتعتبر النسبة بينهما فلا تنافي الرد بما ذكر بل يكون كالسن الزائدة بلافق (قوله وخصه بالذكور) أي خص الطرف بالذكور (قوله لانه الغالب) يتأمل سم على حج ولم يبين وجه التأمل ولعل وجهه ان كل ماله مقدر يكون من الاطراف وهي ماعدا النفس ويمكن الجواب انه أراد بالاطراف ما يصح بذلك عرفا كاليد فيخرج نحو الاثنين (قوله أو تابع لمقدر) أي مسئلة الكف الاتية اه سم على حج (قوله وجرح الاصبع بطوله) قيد به لانه اذا لم يكن كذلك كان في اغلة واحدة مثالا لحكمته شرطها ان لا تنقص عن

كل منها ابحاث الجاني بايجاب شيء عليه ثم تقضه جنائبه بخلاف السن ولحية المرأة وأيضا فزائدة الاغلة لاجل لها غالبا ولا مجال فيها وان فرض فقد الاصلية بخلاف السن الزائدة فانه كثيرا ما يكون فيها مجال بل ومنفعة كما يأتي وجنس اللحية فيها مجال فاعتبر في لحية المرأة ولا كذلك زائد الاغلة بقياس الاصبع علم ممنوع (فان كانت) الحكومة (الطرف) مثلا وخصه بالذكور لانه الغالب (له مقدر) أو تابع لمقدر أي لاجل الجنابة عليه (اشترط ان لا تبلغ) الحكومة (مقدرة) لثلاث تكون الجنابة عليه مع بقائه مضمومة بما يصح به العضو نفسه فتقص حكومة جرح الاغلة عن دينها وجرح الاصبع بطوله عن دينه وقطع كف بلا أصابع عن دية الجنس لا بعضها وجرح ظهر نحو الكف عن حكومتها لان تابع المقدر كالمقدور وجرح البطن عن جائفته وجرح الرأس عن ارش موضوعة فان بلغته نقص سمعاق ونقص متلاحة نقص كل منهما عنه ونقص السمعاق عن المتلاحة لثلاث يستويان مع تفاوتهما (فان بلغت) أي الحكومة مقدر ذلك العضو أو متبوعه (نقص القاضي شيئا) منه (باجتهاده) أكثر من أقل مقبول فلا يكتفي أقل مقبول خلافا لما روي ابن الرفعة اذا قل غير منظور له لوقوع المسامحة والتفان به عادة وذلك لثلاث يلزم المحذور المار (أو) كانت الجنابة يعمل (لا تقدر فيه) ولا تابع لمقدر كاهم (كفخذ) وكف وظهر وعضد وساعد (في الشرط) (أن لا تبلغ) الحكومة (دية نفس) في الاولى أو متبوعه في الثانية وان بلغت في الاولى دية عضو مقدر أو زادت فان بلغت ذلك نقص الحاكم منه كاهم وقد علم من ذلك ان قولهم المذ كور يدفع توهم انه يشترط فيها ايضاً ان لا تبلغ اوش عضو مقدر قياساً على الجنابة عليه مع بقائه والا فلا يتصور بلوغه دية نفس والجنى عليه حتى له منفضة فاعلمه ما به بشي ما (أو) اغنا (بقوم) الجنى عليه معرفة الحكومة منه (بعد اندماله) أي اندمال جرحه اذا الجنابة قبله قد تسرى الى النفس أو الى ما فيه مقدر فيكون هو واجب الجنابة (فان لم يبق) بعد الاندمال (نقص) في الجمل ولا في المنفعة ولا تارتبه القيمة (اعتبر اقرب نقص) نفسه من حالات نقص قيمته (الى) وقت (الاندمال) لثلاث تحيط به الجنابة (وقيل يقدره فاض باجتهاده) ووجب شيئا حذر من اهدار الجنابة (وقيل لا غرم) كأنما لم

١٠ نهاية سابع دية الاغلة (قوله وجرح الرأس عن ارش موضوعة) لانه لو اهداوا ساوى ارش الاقل ارش الاكثر ولو اعتبر ما فوق الموضوعة كأنما مومة فقد تساوى الموضوعة أو تزيد فيلزم المحذور اه سم على حج (قوله ونقص السمعاق) أي نقص ما يقدره فيما نقص من السمعاق مما يقدره فيما نقص من المتلاحة لان واجب السمعاق أكثر من واجب المتلاحة (قوله أكثر من أقل مقبول) أي مما وقع كربع بهر من لا (قوله المحذور المار) أي في قوله لثلاث تكون الجنابة عليه مع بقائه مضمومة الخ (قوله فلا تابع لمقدر) أي ولا هو تابع الخ (قوله وكف وظهر) قد يقال الظاهر بتصور فيه المتلاحة كالبطان اه سم على حج (قوله دية نفس في الاولى) يتأمل فان العرض ان الجنابة على ماله مقدرة ولا هو تابع لمقدر ومع ذلك فكيف يمكن بنوعه ارش عضوله مقدر وفي قوله قد علم من ذلك الخ اشارة الى هذا الاعتراض والى جوابه والاولى هي قوله أو لا تقدر فيه والثانية هي قوله ولا تابع لمقدر (قوله والجنى به) أي الحال (قوله لثلاث تحيط به) أي بسبب عدم النقص

والظاهر انه غير مراد (قوله وهى) أى الدية بهذا اللفظ بعد التعويض فلا يقال يلزم أخذ الشيء من نفسه لكن قد يقال بعد ذلك انه يلزمه الدور لتوقف معرفة الدية على معرفتها حيث جعلها جزء تعريف الودى المأخوذة هي منه اذ لا شك ان المأخوذة متوقفة على معرفة المأخوذة منه وقد جعل معرفته متوقفة على معرفة المأخوذة حيث جعله جزءاً من تعريفه فتأمل (قوله نحو الولد) انظر ما المراد بنحو ولعله ٧٤ أراد بالولد الاب قصوه الام والاحداد والجدات وما في حاشية الشيخ هنا غير مناسب

(قوله نعم الدية لا تختلف الخ) انظروا وجه الاستدراك (قوله وما يناسب كلامها) أى الاعيان (قوله كزان محصن وتارك صلاة وقاطع (قوله ويقدر في السن) أى تقويمه في السن الخ ولعله يرجع يقوم كان اوضح كما عبر به (قوله وجوب شيء) أى فى القيمة للرق والس (قوله نظير الجنس الذى قدمناه) أى بقوله جنس القيمة فيها جبال الخ (قوله فى جواب اشكال) يتأمل فى هذا الجواب انه سم على ج (قوله فهو كالوصفة أى فينبعها الشين حوالها وتوله أو الحكومة فلا أى فلا ينبعها الشين حوالها (قوله القن أصل الحرق الحكومة) أى فيما لا مقدار له (قوله وفى غيرها أى النفس الخ) أى كان جرحه فى أصبعه طولاً فنقص قيمته عشرها أو أكثر فسد سوى يدل جرح الأصبع أو زاد عليه وهذا فساد يبنى النظر اليه والاحتراز عنه فساوجه قوله لم ينظر الخ وقوله ولم يلزم الخ اه سم على ج (قوله الناشئة عنهم نفساً) أى جناية نفس (قوله ولو عاد الاول) متصل بقوله وجبت الدية الخ (قوله فلا يسد الاقل) (وفى وذلك انه جرح جراحين احدهما فى الرق والاخرى فى الحرية والدية توزع على عدد الراس فيجب عليه ثلث الدية نصفه فى مقابلة جراحة الرق والنصف لا تحرق فى مقابلة جراحة الحرية والسد انما يجب له بدل ما وقع فى الرق وهو نصف الثلث

قوله قوله الناشئة الى آخر الباب القول الثلاثة التى كتب عليها المحشى ليس فى النسخ التى بأيدينا اه

طريق) أي إذا لم يكن القاتل لكل من الثلاثة مثله (قوله والحقائق وان أطلقت) كان مراده الاعتراض على المتن بأنه كان ينبغي أن يعبر بلفظ يتخص بالاثات وما عيه وان كان محققا للحقائق لاطلاقها على الاثات كاذ كوروان كان خلاف الاولى

باب موجبات الدية (قوله غير ماهر) أي بما وجب الدية ابتداء فقتل الوالد وله وكصور الخطا وشبهه العمد اه زبدي (قوله وهو صحيح) أي لان التقلب كثير الوقوع في القرآن وغيره لكن فيه انه كقوله السوطي مقصور على السماع فالاولى ان يوجه بان اطلاق الباب يدل الكتاب حقيقة عرفية فيجوز ان يسماه بابا بناء على هذا الاستعمال (قوله والكفارة) يصح عطفه على كل انتهى ج وكتب عليه سم لعل المراد من موجبات الدية فان اراد ٧٥ ومن العاقلة فالمراد محتمة في

نفسه من جهة المعنى وان لم يوافق الصحيح في القرينة وذلك لان الصحيح ان المعاطيف اذا تكررت تكون كلها على الاول مالم تكن يحرف مرتب على مافي المعنى (قوله) وتقدم ان الزيادة الخ دفع به ما وودع في المقدر من انه لم يذكر في الترجمة جناية الرقيق والغرة مع انه ذكرهما في الباب

(قوله اذا صاح بنفسه الخ) تنبيه في تساوي البغوي لو صاح بداية الغر او هيها وبثية ونحوها فسقطت ماء او وهدة فهلك وجب الضمان كالصبي كذا يحيط شيخنا بهامش المحي ونقله شيخنا ج في شرحه عن نقلهما له عن فتاوى البغوي وقيد الضمان بقوله أي ان ارتعدت قبل سقوطها

(وفي قول لا يجب) هنا (الامتناع) أيضا لانه مال فاشبهه البهية ولو قطع ذكره وانتباه في الاطهر (يجب) (قتل) كجانب فيهما من الحريتين ثم لو جنى عليه اثبات فقطع كل منهما بامثال وجناية الثاني قبل ان يسأل الاولى ولم يمت منها زمه نصف ما وجب على الاول فلو كانت قيمته اقل فاصارت الاولى ثمانية ثم الثاني مائتان وخمسون لا اربعة جناية لان الجناية الاولى لم تستقر وقد اوجبتا نصف القيمة فكان الاول اتقص نصفها (والثاني) يجب (ما نقص) من قيمته لهما (فان لم ينقص) على الضعيف (فلا شيء) وخرج بالريق المبعوض في طرف من نصفه ح نصف مافي طرف الحري ونصف مافي طرف القن في يده ربع الدية ربع القيمة وفي أصابعه نصف عشر الدية ونصف عشر القيمة وعلى هذا القياس فيما زاد من الجراحة أو نقص ذكره الما ودى وسكت عن حكم غير المقدور ونجبه أن يقدر كله حرام فتاوى بنظر واجب ذلك الجرح ثم بقدر نصفه الحري فتاوى بنظر ما نقصه الجرح من قيمته ثم يوزع كل منهما على مافيه من الرق والحريه فالوجوب بالتقدير الاول عشر الدية وبالثاني ربع القيمة وجب فين نصفه ح نصف عشر الدية ونصف ربع القيمة

#### باب موجبات الدية

غير ماهر وقول الشارح في السابق فيه تغليب بان كقيمة القصاص على الكتاب الذي بعده فأتا على علمه ما بين وهو صحيح (والعاقلة) عطف على موجبات (والكفارة) للقتل وجناية القن والغرة ونقسم ان الزيادة على مافي الترجمة غير معيب اذا (صاح) بنفسه أو بآلة معه (على صبي لا يجبر) وان تعدي بدخوله ذلك المحل أو معتوه أو مجنون أو مبرم أو نائم أو موسوس أو مصعوق أو مسذعر أو امرأة ضعيفة ولم يحتج لذكرهم لكونهم م في معنى غير المميز بل المميز الذي لم يصر مرأه قامة تظلم مثلهم كما أفهمه قوله الاتي ومراهق متعقل كبر الخ وسواء كان واقفا أو جالسا أم مضطجعا أم مستلقيا (على طرف سطح) أو شفير بحر أو من أوج جبل صحيحة منكبة (فوقع) عقبا (بذلك) الصباح وحذف من أصله الارتعاد اكتفاء بقوله به بدل وصاح على صيد فاضطر بصبي لانه شرط لا بد منه لكونه دالا على الاحالة على السبب اذ لو لا ذلك لاحتمال كونه موافقة قدر (قات) منها وحذفها

نظر ماهر اه سم على منهج (قوله أو بآلة) ومنها ثابته الذي يعتقد وجوب طاعته مثلا (قوله وان تعدي) أي الصبي (قوله) أو معتوه نوع من الجنون وقوله أو مبرم نوع من الجنون أيضا (قوله أو موسوس) أصله وسوست اليه نفسه فهو موسوس اليه لكنه حذف الجار فأنزل الضمير (قوله أو امرأة ضعيفة) أي صبيغة العقل (قوله اكتفاء بقوله) انما لم يجعل الشارح نكتة حذف قيد الارتعاد ما أشار اليه المحي من ان قوله بذلك يدل عليه اذ المعنى بسبب الصباح ونما يعلم كونه سببه اذا وجد ما يدل على السببية كالارتعاد لان دلالة ما ذكره المحي على الارتعاد بطريق الاشارة ودلالة ما ذكره الشارح من قوله اكتفاء الخ بطريق التصريح فقد حذف من الاول للذكر في الثاني فيقدر في الاول نظيره (قوله اذ لو لا ذلك لاحتمال كونه موافقة قدر) أي وعليه لو اختلفا في الارتعاد وعده صدق الجاني لأن الأصل عدم الارتعاد وبراءة الذمة كسأني (قوله قات منها) أي أو زال عقله سم على منهج وسأني (قوله وحذفها) أي حذف منها

الاله لا يصح في الجذاع لانها ليست الا لذة كورلكن نقل شيخنا في حاشيته عن اختيار اطلاق الجذاع على الاثنا ايضا نعم كان

(قوله لذة لفاء السبية) فيه انه لا دليل هناعلى ان هذه الفاء للسبية حتى يدل عليها الآن يقال بتبادر السبية في امثال هذا

المقام لا سيما مع قوله فوق بذلك أو يقال وقوعه جواب الشرط المحتاج الى تقديره دليل كونه للسبية اه سم على حج (قوله

حيث بقي أثرها) قال مر الموت ليس شرطاً لوقوع قتل نفسه أو منفعته ضمن اه سم على منهج (قوله فدية مغلفة) أى

من جهة التثنية (قوله صدق الصالح بعينه) أى فلا شيء عليه (قوله ضمنت له العاقلة) ذكر هذه فيما لو صاح عليه بطرف سطح

بقضى انه لو صاح عليه بالارض ٧٦ أو على بالغ متيقظ فرأى عقله لم يضمن وقد يقال الصباح وان لم يؤثر الموت

لكنته قد يؤثر زوال

العقل فانه كثير ما يحصل

منه الارتجاج المفضي الى

زوال العقل (قوله ورد

يمنع ذلك) أى والمانع

لا يبطال بدليل لان

مقصود المانع مطالبة

المستبدل بصحة دليله فلا

يقال لم يذكر سند المنع

(قوله أوصاح على بالغ الخ

أى متيقظ (قوله فلا دية

في الاصح) أى ثم ان فعل

ذلك بقصد أدبية غيره عزز

والا فلا (قوله في كل

منه ما للدية) يؤخذ من

الاقتصار على الدية انه

لا قصاص قطعاً اه عمرة

(قوله فيكون موتهما

هو افاقه قدر) يؤخذ منه

انه لا كفارة على الصالح

(قوله وشهر سلاح على

بصير) قد يقال أو على

أعني اذا مسمه على وجه يؤثر ويرعب اه سم على حج (قوله فيما ذكر) أى من انه لا شيء فيه (قوله ولو

طالب سلطان أو نحوه) من الضوم مشايخ البلدان والعربان والمشد (قوله أو برسوله) اعتمد رم فيما لو طلبها الرسل كذبان

الضمان على الرسل وقال أو طلبها رسل السلاطين بأمرهم مع علمهم بظلمه ضمنوا الآن بكرهم كما في الجلاذ كما هو ظاهر اه سم

على منهج ولو زاد الرسل في طلبه على ما قاله السلاطين كذبا مهددا وحصل الاجهاض بزيادة فقط تعلق الضمان به كما لو لم

يطلبها السلاطين أصلاً فلو جعل الحال بان لم يعلم تأثيرا بزيادة في الاجهاض أو كلام السلاطين فيه نظر والا قرب ان الضمان

على عاقلة الرسول اتعده بالخالفه ولو جهل هل زاد أو لا فلا ظاهراً ان الضمان على عاقلة الامام دون الرسول لان الأصل عدم

الزيادة (قوله أو كاذب عليه) الضمان في هذه على عاقلة اه سم على منهج (قوله مطلقاً) تخشى سطوته أم لا فلا رد عليه ان

مثله ما لو لم تذكر به كان طلبه بدين وهي قوله الخ اه سم (قوله بالاولى) وقد نفع الاولى بان ذكرها بأسو مغلفة لتقوم بها

شيوئ ذلك باختلاف من لم يذكر به سواء طلبها مع عدم ذكرها بأسو عيجو زان يكون لا أرض العقوبة بل ليس لها معان

لدلالة فاء السبية عليها لكن القوية التي أشعرت بها غير شرط حيث بقي أثرها الى الموت  
(فدية مغلفة على العاقلة) لانه شبه عدلاً فلا تنفع اغلته انضاء ذلك الى الموت لكنه لما كثر  
انضاءه اليه أحلنا الهلاك عليه وجعلناه شبه عدل ولو ادعى الولي الارثة ادو الصالح عدمه  
صدق لصالح بعينه لان الأصل عدم الارثة ادو لو لم يمت لكن ذهب عقله أو بصره أو مسمه مثلاً  
ضمنته العاقلة كذلك أيضاً بارشاه المتقدم وخرج بقوله على صبي صياحه على غيره الا في  
و بطرف سطح نحو وسطه ما لم يكن الطرف أخفض منه بحيث يتدحرج الواقع به اليه فيها  
يظهر (وفي قول قصاص) فان عني عنه فدية على الجاني مغلفة لقلبه تأثيره وردت مع ذلك ولو  
كان غير المميز ونحوه (بارض) فصاح عليه غات (أوصاح على بالغ بطرف سطح) أو نحوه  
فقط ومات (فلا دية في الاصح) لاندرة الموت بذلك حينئذ والناس في كل منه ما للدية لان  
الصباح حصل به في المصبي الموت وفي البالغ عدم التماسك المفضي اليه ودفع ان موت المصبي  
بجرد الصباح في غاية البعد وعدم تماسك البالغ به بخلاف الغالب من حاله فيكون موتهما  
موافقة قدر (وشهر سلاح) على بصير رآه (كصياح) في تفصيله المذكور (ومر اه) متيقظ  
كبالغ) فيما ذكره وعلم من قوله متيقظ ان المدا على قوة التمييز لا المراهقة كما يستفاد ذلك  
من كلام الشارح رداعلى من زعم بتدافع مفهوم عبارته المصنف رحمه الله تعالى في المميز (ولو  
صاح) محرم أو حلال في الحرم أو غيره (على صيد فاضطر بصي) غير قوى التمييز أو نحوه ومن  
مرو هو على طرف سطح لارض (وسقط) ومات منه (فدية تخففة على العاقلة) لان فعله حينئذ  
خطا (ولو طالب سلطان) أو نحوه عن تخشى سطوته ولو فاضى بانفسه أو برسوله أو كاذب عليه  
كذلك (من ذكرت) عنده (بوء) جرى على الغالب فظلم ابدن وهي كآلهه البلقنى محسدة  
مطلقاً أو برزة وهو ممن تخشى سطوته فان لم تخش منه فلا أو لحضار نحو ولدها أو طلب من  
هو عندها ولعل تعديده بذكر السوء لثنيته على التضييع جوراً بالاولى (فاجهضت) أى القت  
حينئذ فزعامته ولا يمتنع باختصاص الاجهاض بالابل لغيره لان عرف الفقهاء بتخلافه فلم

أعني اذا مسمه على وجه يؤثر ويرعب اه سم على حج (قوله فيما ذكر) أى من انه لا شيء فيه (قوله ولو

طالب سلطان أو نحوه) من الضوم مشايخ البلدان والعربان والمشد (قوله أو برسوله) اعتمد رم فيما لو طلبها الرسل كذبان

الضمان على الرسل وقال أو طلبها رسل السلاطين بأمرهم مع علمهم بظلمه ضمنوا الآن بكرهم كما في الجلاذ كما هو ظاهر اه سم

على منهج ولو زاد الرسل في طلبه على ما قاله السلاطين كذبا مهددا وحصل الاجهاض بزيادة فقط تعلق الضمان به كما لو لم

يطلبها السلاطين أصلاً فلو جعل الحال بان لم يعلم تأثيرا بزيادة في الاجهاض أو كلام السلاطين فيه نظر والا قرب ان الضمان

على عاقلة الرسول اتعده بالخالفه ولو جهل هل زاد أو لا فلا ظاهراً ان الضمان على عاقلة الامام دون الرسول لان الأصل عدم

الزيادة (قوله أو كاذب عليه) الضمان في هذه على عاقلة اه سم على منهج (قوله مطلقاً) تخشى سطوته أم لا فلا رد عليه ان

مثله ما لو لم تذكر به كان طلبه بدين وهي قوله الخ اه سم (قوله بالاولى) وقد نفع الاولى بان ذكرها بأسو مغلفة لتقوم بها

شيوئ ذلك باختلاف من لم يذكر به سواء طلبها مع عدم ذكرها بأسو عيجو زان يكون لا أرض العقوبة بل ليس لها معان

مبال من شهد عنده لمشاهدة أو نحو ذلك

الاولى التعبير فيها بلغة خاص باللائك المراد وفي حاشية الشيخ ان فان الجذاع الخ خبر الحقائق قال وشوقه دخول الغاه في الخبر  
قد رما في المبتدأ الى آخر ما ذكره ولا ينبغي عدم صحتة بل هو الجمله الواقعة خبرا حينئذ عن ضمير يعود للبتدأ قال الصواب ان الخبر  
مخذوف معلوم من قوله وان اطلقت الخ المعطوف عليه والتقدير والحقائق تطلق على الذكور والاناث وان اطلقت الخ وقد مر  
قوله أي ضمته عاقلته أي السلطان أو الكاذب (قوله فلا ضمان) أي لها ٧٧ (قوله ولا ولها) أي ولا يضمن ولها

ينظر لذلك (ضمن) بضم أوله (الجنين) بالفتح أي ضمنها عاقلته وخرج باجهضت ما لو ماتت فزعا  
فلا ضمان ولا ولها المشار لبتها بعد الفزع لعدم إضائه لذلك عادة نعم ان ماتت بالأجهاض  
فعلى عاقلته ديتها كالغرة ولو قد فث فاجهضت ضمن عاقلته العاقد بخلاف ما لو ماتت فلا كما  
لو أفسد ثيابها حدث خرج منها فزعا ولو أنها برسول الحساكم لتدلهما على أنهما مثلا فلا خذا  
فاجهضت فجنه عدم الضمان حيث لم يوجد من واحد منهما ما يجوز أن يظن بغيره على من  
لم يتأثر بمجرد رؤية الرسول أما من هي كذلك لاسيما والقرض أنه أخذها فضمن الغرة عاقلتها  
وينبغي للمساكم إذا أراد طلب امرأه أن يسأل عن حملها ثم يتألف في طلبها (ولو وضع) جان  
(صديا) حرا في مسبعة) ينفق فسكون أي يحمل السباع ولو زرية سبع غاب عنها (فأكله سبع  
فلا ضمان) عليه اد الوضع ليس باهلاك ولم يلجئ السبع اليه ومن ثم لو أتى أحدهما على الآخر  
وهو في زريته مثلا ضمنه لانه يثبت في المضيق وينقر بضمعه من الآدمي في المتسبب وافهم كلامه  
بالاولى انه لا ضمان في البالغ وانما خص الصبي بالذكر للخلاف فيه (وقيل ان لم يكنه انتقال)  
عن المولا في محله (ضمن) لانه اهلاك له عرفا فان أمكنه فتركه أو وضعه بغير مسبعة فاتفق  
ان سبعا كاله أو كان بالغاً هدر قطعاً كما لو قصده فتركه عصب حرمه حتى مات اما القن فيضمنه  
باليد مطلقاً وقول بعضهم ان استمرت الى الافتراض تصير لا قيد لهم لو كفته وقيدوه وضعه  
في المسبعة ضمنه كما قاله الماوردي لانه احدث فيه فعلا ولا ينافيه قول المصنف رحمه الله تعالى  
وقيل ان لم يكنه انتقال ضمن اذ هو مفروض فحين يجزأ ضعه لصغر أو نحوه بلاربط أو نحوه  
ولا قول الشيخ في شرح منعه ولو مكتوفاً أي لم يكنه معه من الحرب وكلاهما في مكتوف مقيد  
(ولو تبع بسيف) ونحوه عتار (هاربانه فرمى نفسه عاء أو ناراً أو من سلم) أو عليه فأنكسر  
بثقله ومات (فلا ضمان) عليه فيه مباشرته اهلاك نفسه عمد او قول بعضهم هنا فاشبهه ما لو  
أكره انساناً على أن يقتل نفسه فقتله الا ضمان على المكره تبع فيه الرافعي هنا والمعتمد كما  
ذكره ابن المقرئ تبع الاصل في أوائل كتاب الجنائات انه عليه نصف الدية (فلا وقع) بشئ مما  
ذكر (جاهلاً) به (العمى أو غلبة) مثلاً أو غلبة بشر أو الجاه الى السبع عصىق (ضمنه) تابعه لانه  
لم يقصد اهلاك نفسه وقد الجاه التابع الى الحرب المفضي للهلاك فتأزم عاقلته دية شبهة لعدم  
(وكذا لو انخسف به سق) لم يرم نفسه عليه (في هربه) اضعف السقف وقد جهله فهلك ضمنه  
تابعه (في الاصح) الماهر والثاني لانه لم يشعر بهلاكه (ولو سلم صبي) ولو مراهقاً من وليه  
أو أجنبي وما يجنبه الزكشي من كونه مشاراً كالسباح غير صحيح اذ هو مباشر ومسلمه متسبب  
(الى سباح ليلته) السباحة أي العوم فتسلمه بنفسه لا بتابعه أو أخذه من غير ان يسلمه له أحد

الخ (قوله لذلك عادة) أي  
فلا تظن أنها بخصوصها  
ان اطردت عادت بذلك  
(قوله بالأجهاض) أي  
بسيه (قوله ضمن  
عاقلته القاذف) أي ضمان  
شبه عمد (قوله ولو أنها  
برسول الحساكم) أي  
بلا ارسال من الحساكم  
لقوله الآتي فضمن  
الغرة عاقلها اما اذا كان  
بارسال فهو ما تقدم في  
قوله بنفسه أو برسوله  
(قوله على من لم يتأثر الخ)  
يؤخذ من هذا حكم  
حادثه وقع السؤال عنها  
وهي شخص تصور بصورة  
سبع ودخل في غفلة على  
نسوة جهنة مفزعة عادة  
فاجهضت امرأة منهن  
وهو ان عاقلته تضمن  
الغرة بل وتضمن دية المرأة  
ان ماتت بالأجهاض  
بخلاف ما اذا ماتت بدونه  
(قوله وينبغي للمساكم)  
أي يجب (قوله ولو وضع  
جان صديا) هل هو شامل  
للمراهق اه وفي شرح

الروض ولو مراهقاً اه سمع على منهج (قوله ضمنه) أي بالقود (قوله اما القن) محترم قوله حرا (قوله دم لو كفته) أي المراهق  
في المختار به ضرب (قوله ضمنه) أي ضمان شبه عمد اه زيادي (قوله مجزأ) التقيد به واضع من حيث الحكم اما من حيث  
الخلاف فان قلنا عمد الصبي عمد ولا ضمان أو خطأ ضمنه اتابع كما أشار الى ذلك المحلى بقوله وفي الصورة الاولى لو كان الرأى  
نفسه صبياً وقلنا عمد خطأ ضمنه التابع له هذا ولم يذكر الشارح محترم قوله مجزأ ولو لم يلحق ضمان التابع مطلقاً قلنا فعل غير  
المجزأ كلاف فعل فليسب وقوعه للتابع (قوله انه عليه) أي المكره نصف الدية أي دية عمد (قوله وقد جهله) أي ضيف  
السقف (قوله من كونه) أي الاجنبى

الكلام على نظير هذا الترتيب في الخطبة (قوله يقتل الذي فيه) أي بان كان الذي فيه بدلالة التثليل (قوله فان الجراح في الحرم مغالطة) أي التي لها ارض مقدس كآقله سم في حواشيه على شرح المنهج (قوله وبقيت حرمته) فآقر أهله بالجزية (قوله على عاقلة) أي عاقلة من ذكر من السماح أو الولي فيما لو عله نفسه (قوله نظير ما مر) أي من قوله اذهبوا مباشرة (قوله ضمنه) أي بدية شبه العمد (قوله لا التزامه الحفظ) أي يتسلمه اياه (قوله مختار الخ) أي فان اختلف السباح والوارث في ذلك فالمدق السباح لان الاصل عدم الضمان (قوله لا عليه) أي البالغ (قوله أو بشار ضيق) ما ذكره من التفصيل في الشارع مأخوذ من قول المصنف لا تنى أو بطريق ضيق بضر المسارة الخ وكان وجه ذكره ههنا التنبيه على انه من الهدو ان في الجلة (قوله اذ لا اثر لذه) ٧٨ أي الامام (قوله لمصلحة نفسه) أي ولوا تنفع ان غيره انتفع بها (قوله ما تلصقه)

معمول لقول التمن ويضمن  
بجفر بشر الخ (قوله ورضاء)  
أي المالك (قوله ولا  
يفيده) أي الحافر (قوله  
بعد التردى) أي ما قبل  
التردى فيسقط الضمان  
لانه ان كان اذن له قبل  
فظاهر وان لم يكن اذن  
عنده هذا اذا فاذا وقع  
التردى بعده كان بعد  
سقوط الضمان عن الحافر  
لتقدير انه حفر بلا اذن  
ما تقر من انه لا يفيد  
تصديق المالك في الاذن  
بعد التردى لعل وجهه  
ان الحفر في ملك الغير  
الاصل فيه التعدي وهو  
يقضي ضمان الحافر  
فقول المالك كنت اذنت  
بسقطه واسقاط الحق  
باعتبار اذ حفر بغير وجه ولا

كما لا يخفى فعله أو عله الولى بنفسه (فقر وجبت دية) دية شبه عمد على عاقلة لتقصيره  
بأعماله حتى غرق مع كون الماء من شأنه الاهلاك وبه فارق الوضع في مسبعة لانه ليس من  
شأنه الاهلاك والا قربان الولى اذا سلمه ولو لغير مصلحة لانه تكون عاقلة طريقا في الضمان  
نظير ما مر في الاجنبى ولو أمره السباح بدخول الماء فدخل مختارا فغرق ضمنه أيضا كما قاله  
العراقيون لا التزامه الحفظ فان رفع يده مختارا من تحته وان كان بالغاهو ولا يحسن السباحة  
فغرق ضمنه بالقدر كما قاله البلقيني لانه الذي أغرقه وخرج بالهوى البالغ فلا يضمنه مطاقا الا  
في رفع يده من تحته كما قرأناه لان عليه ان يحاط لنفسه (و يضمن بجفر بشر عدوان) كان حفر  
في ملك غيره بلا اذن أو بشار ضيق وان اذنه الامام وكان لمصلحة المسلمين اذ لا اثر لانه فيما  
يضره وان نظره في الزكشي أو واسع لمصلحة نفسه ولم بأنه الامام ما تلصقه به من مال عليه  
و هو على عاقلة كافي سائر المسائل الا تبعية لئلا كان أوغار التعدي به ورضاء باعتقائهما أو  
منعه من طمها أو ملكه لتلك البقعة المحفورة فيها كالاذن فيه فيمنع الضمان ولا يفيد  
تصديق المالك في الاذن بعد التردى بل لا بد من بينة فلو تعدى بدخوله ملك غيره فوقع في بشر  
حفر عدوانا فلا ضمان على الحافر في أوجه الوجوهين كما قاله البلقيني وغيره لتعدي  
الواقع فيها بالدخول فان اذن له المالك في الدخول وعرفه بالبر فلا ضمان والاضمن الحافر  
في أوجه الوجوهين خلافا للبلقيني نعم لو تعدد الوقوع فيها هدر وعليه يحتمل قول الاوزار  
او كان لئلا أو أحمى وجب على عاقلة الحافر وان كان نهارا أو بصبر فلا ضمان ويضمن  
الغن ذلك في رقبته فان غرق في حين عتقه على عاقلة ولو عرض للواقع بها هدر ولم يؤثر  
فيه الوقوع شيئا فلا ضمان على الحافر لا تقطاع سببه (لا محفورة) (في ملكه) وما استحق  
منه عنه يوفى أو وصية وان لم تكن مؤبدة فيما يظهر كما هو مقتضى كلامهم لصديق  
استحقاقه للنفعة وان تعدى بالحفر لاستعماله ملك غيره فيما لم يؤذن له فيه لان الانتفاع

نظر الى الاصل بدم الضمان و براءة الذمة (قوله بدخوله ملك غيره) اشارة الى تقييد ضمان  
الحافر عدوانا بما اذا لم يتعد الواقع بدخوله (قوله وعليه يحتمل قول الاوزار) أي حيث قال بضمن المالك (قوله فلا ضمان)  
أي حيث تعدد الوقوع (قوله في حين عتقه) أي ضمان الوقوع بعد العتق على عاقلة سم على حج وكتب في حين عتقه  
الخ هذا قد يشكك بما يأتي له في الميزان من انه لو كانت عاقلة يوم التلف غير هاهم الوضع أو البناء اختص الضمان به وذلك  
لان تجدد لزوم الضمان لمائة الفن كحدوث العاقلة وقت التلف و رقبته الفن كالعاقلة الموجودة وقت البناء أو الوضع ثم  
وأيت في فصل العاقلة من كلام الشارع ما يصرح بان الضمان ما تلصقه به عتقه في ماله لا على عاقلة فليتأمل الجمع بين  
كلامه (قوله ولو عرض للواقع بها هدر) بحجة نهشسته أو حجر وقع عليه مثلاً أو ضاق نفسه من أمر عرض له فها ولو  
بواسطة ضيقها (قوله لا محفورة) أي لا بشر محفورة الخ (قوله وما استحق من نفعة) مفهومه ان المستبرع من مائة الفن  
فيما استعاره (قوله وان لم تكن) أي الوصية (قوله كما هو مقتضى كلامهم) علة لعدم الضمان (قوله لاستعماله) علة للتعدى  
(قوله لان الانتفاع) علة لقوله لاستعماله

وحلت منا كنههم وذبيهم (قوله ولا بالحرم الاحرام) أى لا يلحق (قوله بدأ بالاول) أى فى اذنه اذ المداة بالاول كما فى حاشية الزبائى جئنا (قوله كام وأخت) كان ينبغى كاب وأخت اذ الكلام هنا فى ذنبه الكامل وأما غيره كالمرأة فسيأتى (قوله والجراحات بجسام) أى التى لها مقدار كالم عاقدة مناه عن سم (قوله وأمكن) أى الاسقاط بان مضى مدة يمكن اسقاطها

(قوله لا يشعل الحفر) أى وان توقفت تمام الانتفاع عليه (قوله وكذا يقال فى الاجارة) أى من انه لو حفر بئر فاما استجاره لا يضمن ما تلف به وان تعدى بالحفر (قوله البئر جبار) وفى نسخة جرحها جبار والجبار بالضم والتخفيف المهدر الذى لا يطلب فيه ولا قود ولا دية وأصله ان العرب تسمى السيل جبارا لهذا المعنى وفى الحديث البئر جبار والمعدن جبار يعنى ان نزول انسان فى بئر او معدن يصرفه بكرة فذلك فيه فهداه ترتيب المطالع للفقوى ولعل ٧٩ الحديث ورد على سبب يفهم هذا

لا يشعل الحفر وكذا يقال فى الاجارة (وموات) لثلاث ولو تصاق قبل أو عينا فحما يظهر ولا تنتقل تعدي به لانه جائز كالحفر فى ملكه وعليه جازوا حديث مسلم البئر جبار ولو تعدى بمحضه فى ملكه لكونه وضعه بقرب جدار جاره ضمن ما وقع بهم التعدى كما قاله البلقينى ولو حفر على ملكه المروان المقبوض أو المستأجر فغير متعدي كما أطلقه أباضا التعدى ههنا ليس لذات الحفر بل لتنفيص المروان نعم لو حفر بالحرم بئر فى ملكه أو فى موات ضمن ما وقع بهما من الصيد ولو حفر بئر اثر قربة العمق متعديا بمحضه غيره تعلق الضمان بهما بالسوية كالجراحات (ولو حفر بدلهيزه) بكسر الهمزة (بئر) أو كان به بئر لم يتعد حفرها (ودعارجلا) أو صياحمر أو أصرأه أى دراه قد خسل باختياره وكان الضمان بهما على (فقط) فانها جازها لا يتعد ظله أو تقاية لها فذلك (فالاظهر ضمانه) اياه بديهية شبه العمد لكونه غره ولم يقصد هوا هلاك نفسه فليكن فعله قاطعا وقول البلقينى انه يضمن غير المميز بالقود كالمكره محمول على ما اذا كان لو وقع بهما ملك غالبا ولم ينصوا الظلة وان المارح حيث يقع فيها غالبا فان لم يدعه هدم مطلقا وكذا ان دعاه والعلم بهما وان كانت مغطاة وخرج بالبئر نحو كعب عقور بدلهيزه فلا يضمن من دعاه فالتفقه لان افتراسه عن اختياره ولا مكان اجتنابه بظهوره والناسق والضمان فيه لان المدعو غير مجلب (أو) حفر بئر (بملاك غيره أو) فى (مشترك) بينه وبين غيره (بلاذن) من المسالك فى الحفر (خضعون) ذلك الحفر فعليه أو على عاقلته بدل ما تلف من قيمة أو دية شبه عمد وهذا وان علم عاقلة فقد ذكره فلا بد من التفصيل بين الاذن وعدمه لم يعلم صريحا الا من هذه فاندفع القول بانه لا حاجة لذلك هذه أصلا وقوله مشترك أى فيه لان الفعل اذا كان لازما لا يكون اسم مفعوله الامو صلا بحرف جر أو ظرف أو مصدر ثم يتوسع بحذف الجوار فيه صير الضمير متصلا فيستتر (أو) حفر (بطريق ضيق بضر المارة فيكذا) هو مضمون وان أذن فيه الامام لتعدي به (أو) حفر بطريق (لا يضر) المارة لاعتبار الاضرار بالبئر من الجادة (وأذن له) (الامام) فى الحفر (فلا ضمان) عليه ولا على عاقلته للالتفاف به وان كان الحفر لمصلحة نفسه (والا) بأن لم يأت ذله الامام وهى غير ضارة (فان حفر لمصلحةه فالضمان) عليه أو على عاقلته لا فنيته على الامام (أو مصلحة عامة) عطف على لمصلحةه فالقول بانه معطوف

المسحق لان الاصل عدم الاعلام ولا يقال والاصل براءة الذمة لا تناقولا أما أولا فالاصل فى البئر المحفورة فى مثل هذا المحل الضمان والاصل عدم المسقط وأما ثانيا فلان الغالب ان أحد الاقصدا هلاك نفسه فالظاهر انه لو أعمله لا حتر زمن الوقوع فيها (قوله فلا يضمن من دعاه) وكذا من لم يدعه بالطريق الاولى (قوله وهذا وان علم الخ) هذا الاعتراض يتوجه أيضا على قوله أو بطريق ضيق الخ ويجب أيضا بانه مبدء التمسيم اسم على حج (قوله بضر المارة) وايسر ما بضر ما جرت به العادة من حفر الشوارع لا صلاح لان مثل هذا التعدي فيه لكونه من المصالح العامة (قوله لتعدي بهما) الحافر والامام (قوله فالضمان عليه) أى حيث كان السابق غير نفس وعلى عاقلته حيث كان نفسا ولو رقيقا لما يأتى من ان قيمة الرقيق على العاقلة (قوله أو مصلحة عامة) يؤخذ مما ذكر من التفصيل ان ما يقع لاهل القرى من حفر آبار فى زمن الصيف لا يسقط اعتمها فى المواضع التى



فيما كان في الضفة وظاهر ان الاسقاط يمكن في أقل زمن قلعل المراد ان المستحق غاب مع ان الحافى والشهود بخلاف ما اذا استمروا متلازمين ثم ادعى ذلك قليرا جمع (قوله فان كانت ابله معيبة) هذا راجع لقول المتن ومن (زمنه وله ابل فنه اخلا فلهما يوهمه سياقه فان كلام الزكنى انما هو في المتن كما يعلم من كلام غير الشارح فكان على الشارح ان يقيد المتن بالسليمة كما قيد كلام جرت عادتهم بالمرور فيها والانتفاع بها انه ان كان في محل ضيق بضر المارة فحقت عاقلة الحافى ولو باذن الامام وان كان يعمل واسع لا يضر بهم فان فعلت لصحة نفسه كسقي دوابه منها واذن له الامام فلا ضمان وان كان لصحة نفسه ولم ياذن له الامام ضمن وان انتفع غيره بتعوا المراد بالامام من له ولاية على ذلك المحل والظاهر ان منه ملتزم بالبدل له مستأجر للارض فله ولاية التصرف فيها (قوله ولم ينه الامام) ٨٠ اهوم انه لو نه الامام امتنع عليه الضل وضمن وقوله كما نقله أى المصنف (قوله

تعلق الضمان به) أى الثالث (قوله وان لم ياذن للامام ولم يضر) أى وبالحال (قوله ويجب) أى يتعين فرضه فيما لو حضر لمصلحة الخ (قوله ان يكون فيما لو حضر الخ) أى الحاضر فيما ذكر (قوله ولا يضمن بتعلق قسديل) أى ما لم ينه الامام أو من له ولاية المحل أخذ من قوله السابق أو جمع ماء مطر ولم ينه الامام (قوله ولو بلاذن من الامام) أى لان ذلك لمصلحة المصدا والمصلين (قوله ولو استأجره الخ) أى اجارة عصبية أو فاسدة أو دعه ليضيد أو يفي له تبرعاً بل لو أكرهه على العمل فيه فانه سارت عليه لم يضمن لانها كراهه له لم يدخل تحت يده ولا أحدث فيه فعلا (قوله

على الضمير المجزوم ودون كحفره لاستيقاعه أو جمع ماء مطر ولم ينه الامام تناقل عن أبى الفرج الزاز (فلا ضمان فيه (في الاظهر) لجوازه والشاى قال الجواز مشروط بسلامة العاقبة وخص الماوردى ذلك بما اذا أحكم رأسها فان لم يحكمها وتركه مفتوحة ضمن مطلقاً قال الزكنى وكفى وغيره وهو ظاهر فلا يحكم رأسها محتسب ثم جاء ثالث وقصحه بتعلق الضمان به كما لو طمها فجاء آخر وحفرها وتقر بالامام بعد الحفر بغير اذنه يرفع الضمان كقصر المالك السابق وألحق العبادى والمروى القضاى بالامام حيث قاله الاذن في بناء مسجد واتخاذ سقاية بالطريق حيث لا تضر بالمارة وانما يتجوز اذ لم يخص الامام بالنظر بالطريق غيره (ومعصية كطريق) فهو حفر به بئر أو بناء في شارع أو وضع سقاية على باب داره لم يضمن المالك بها ولم ياذن الامام ولم يضر بالناس ويجب ان يكون فيما لو حضر لمصلحة المسجد أو لمصلحة المسلمين أو المصلين كما اقتضاه كلام المغوى والتورى وغيرهما فان فعله لمصلحة نفسه فعدوان ان أضر بالناس وان أذن فيه الامام بل الحفر فيه لمصلحة نفسه ممنوع مطلقاً فالنسيه من حيث الجلبة نعم لو بنى مسجداً في موات فله به انسان لم يضمنه وان لم ياذن الامام قاله الماوردى ولا يضمن بتعلق قسديل وفرش حصير أو حبش ونصب عمود ببناء سقاف أو طين جدار في المسجد ولو بلاذن من الامام ولو استأجره فهو جدار أو حفر نحو بئر فسط أو انهارت عليه لم يضمن سواء أعلم المستأجر انه تم ارام لا فيما يظهر اذ لا تقصير بل المقصر الاجير لعدم احتياطه لنفسه وان جهل الانتهاء (وما تولد) من فعله في ملكه على العادة لا يضمنه بخرقة سقطت وقد وضعت بحق وحطب كسره فطار بعضه فالتف شياً ودابة ربطها فيه فرفست انساناً خارجة فان خاف العادة كتلول من ناراً وقدها غلله وقت هبوب الرياح لان هبت بعد الاعادة وان أمكنه الحفظ أو هلم بفعل فيما يظهر وان نظرفه الاذرى أو جاوز في يقادها ذلك أو سقى أرضه وأسرف أو كان هاشق وعلم به ولم يحتط لسده أو من رشه للطريق لمصلحة نفسه مطلقاً أو لمصلحة عامة مع تجاوز العادة ولم يتعد المبنى عليه مع علمه بضعفه بخلاف ما اذا لم يتجاوز العادة وان لم ياذن الامام به كما اقتضاه كلام الشيخين وغيرهما وان نقل الزكنى عن الاصحاب

وما تولد من فعله في ملكه) أو خارجة (قوله وقت هبوب الرياح) ويقال بثل هذا التعميل فيما لو اورد انه نارا في غير ملكه لكن يعمل جرت العادة باليقاد فيه كما يقع لارباب الزراعات من انهم يوقدون نارا في غيطانهم لمصلحة تتعلق بهم جرت العادة بها ويدل لذلك مفهوم ما ذكره الشارح من الضمان فيما لو كسر حطاباً بإسراع ضيق (قوله وان أمكنه الاطفاؤها فلم يفعل) أى أو نهي من يريد الفعل (قوله في ايقادها ذلك) أى العادة (قوله أو كان هاشق) يخرج منه الماء (قوله أو من رشه للطريق لمصلحة نفسه مطلقاً) وان لم يتجاوز العادة والضاى المباش للرش فاذا قال لا تسفارش هذه الارض جل على العادة بحيث جاوز العادة تعلق الضمان به فان أمر صاحب الارض السقاة بمجازاة العادة في الرش تعلق الضمان بالآمر وانظم لوجه الحال هل الزادة على العادة نشأت من السقاة أو من الآمر أو تنازعا والاقرب ان الضمان على السقاة لا الآمر اذ الاصل عدم أمره بالمجازاة كما لو أنكر أصل الامر

الروضة ليتأني له مقابلته بكلام الزركشي والحاصل ان الزركشي يقول انه متى كانت له ابل تعين عليه نوعه وان كانت في نفسه امعية ولا تغناه في ظهور وجهه لانه حيث كان المتطور اليه النوع فلا فرق بين كون ابله سليمة او معيبة اذ ليس الواجب من معيها حتى يتعرف الحال وظاهره انه ينبغي القول بتطهيره فيما اذا قلنا بجاني الروضة من التخيير في كان له ابل تخير

(قوله كالحفر بالطريق) انظر قوله عن الزركشي كالحفر بالطريق وقوله ويرق الخ المتضمن انه لا بد في الحفر للصلمة المسلمين من اذن الامام مع قول المتن السابق للصلمة عامة فلا في الاظهر فلعل هذا بالنسبة للحفر والرس للصلمة نفسه اه سم على ج وفي الجمل المذكور نظر لما صر في كلام الشارح من انه اذا حفر للصلمة نفسه ضمن مطلقا فلا تاتي الفرق بينه وبين الحفر وانما تاتي الفرق على كلامه اذا كان للصلمة عامة وعليه فهو مخالف لما تقدم (قوله ان قصده مصلحة عامة) أي وذلك لا يعلم الا منه فيصدق في دعواه ومفهومه انه اذا قصد مصلحة نفسه أو أطلق ضمن والظاهر خلافه في الاطلاق لان هذا الفعل مأمور به فيعمل فعله على امتثال أمر الشارع بفعل ما فيه مصلحة عامة (قوله في شارع ضيق) أنهم أنه لا ضمان لما تلف بتكسيره بشارع واسع لا تنفاه تعد به بفعل ما جرت به العادة (قوله أو ٨١ من متى أعمى بلا قائد) مفهومه انه اذا كان قائدا لا ضمان

لكن نقل عن الشيخ جدان في ملقي البحرين انه مع القائل بضمن بالاول وبؤيده ما في سم على منج في اطلاق الدواب ان الاعمى لو ركب دابة فالتفت شيئا ان الضمان عليه دون مسيرها وعبارته فرغ سئل شيخنا طبرجته الله عن أعمى ركب دابة وفاده سليم فالتفت الدابة عينا فالضمان على أعمى ما أجاب بما نصه الضمان على الركب أعمى وأغيره ثم قال وبضمين المذكور جرم مرأه (قوله لان

انه لا بد من اذنه كالحفر بالطريق ويرق على الاول بدوام الحفر وتولد المفاسد منه فتوقف على اذنه بخلاف ما هنا وبوجه من تفصيلهم في الرش ان نصبته اذى الطريق تكسر فيها ان قصده مصلحة عامة لا يضمن ما تولد منه وهو ظاهر ولا تترك الناس هذه السنة المتأكدة (أو من جناح) أي خشب خارج عن ملكه (الشارع) وان أذن الامام فسقط وأتلف شيئا أو من تكسيره بشارع ضيق أو من متى أعمى بلا قائد أو من عن طين فيه وقد جاوز العادة أو من وضع مناعه لا على باب حانوته على العادة (فضمون) لكنه في الجناح على ما يأتي في في الميزاب من عيان الجسم بالخارج والنصف بالكل وان جاز اشرأه بان لم يضر المارة لان الارتفاق بالشارع مشروط بسلامة العادة وبه يعلم رد قول الامام لونه في الاحتياط فحرق حادثة لا تتوقع أو صاعقة فسقط بها أو أتلف شيئا لمست أرى اطلاق القول بالضمان انتمى وقارق ما صر في البئر بان الحاجة هنا أغلب وأكثر فلا يمكن اهداره اما اذا لم يسقط فلا يضمن ما تهدم به ونحوه كالوسط وهو خارج الى ملكه وان سبل ما نحتت شارعا والى ما سبله بجنبه اذنه مستثنا ما يشرع اليه كما يحتمل الاذرى فمأا الى ملك غيره ومنه سكة غير نافذة باذن جميع الملاك والاضمن (و يحمل) لمسل لا ذى في شوارعنا (اخراج الميزاب) العسالية التي لا تضر المارة (الشارع) وان لم يأن الامام لمعوم الحاجة اليها (والثانف) ما مضون في الجديده) وكذا بما يطر منها الماصر في الجناح كالووضع ترابا في الطريق ليطين به سطحه مثلا وتداخل العادة فانه يضمن من يزلق به والقديم لا ضمان فيه لضرورة تصريف المياه ومنع الاول الضرورة (فان كان بعضه) أي ما ذكر من الميزاب والجناح (في الجدار فسقط الخارج)

١١ نهاه سابع الارتفاق بالشارع الخ) يؤد منه ان ما يقع من ربط جرة وادلا تاتي هواء الشارع أو في دار جاره حكمه حكم مساقط من الجناح فضمنه واضع الجرة (قوله لو نه في لاحتياط) أي بالغ فيه (قوله قلست أرى اطلاق القول بالضمان) أي بل أقول بعدم الضمان اذا لم تقصر عنه (قوله فلا يضمن ما تهدم به) أي تأمبه (قوله وان سبل) غاية وقوله لا يجنبه الاذرى فهم ما أي في قوله الى ملكه وقوله والى ما سبله (قوله التي لا تضر المارة) أي أما التي تضر فيقتض على كل من المسلم والذمي (قوله الى الشارع) قال في الروض وكذا يضمن المتولد من جناح خارج الدوب منسند أي ليس فيه ضرورة مفيد والافكشارع أو ملكا غيره بلاذن وان كان عاليا اه قال في شرحه تعد به بخلافه بلاذن اه سم على ج (قوله وان لم يأن) أي لم يأنه أخذ ما سبق في قول الشارح أو جمع ما طر ولم يأنه الامام كما نقله عن أبي الفرج الرازي (قوله وكذا بما يطر منها) مثله وأولى ما يطر من الكيزان لعلقة باجثة البيوت في هواء لشارع كما هو ظاهر اه سم على ج (قوله ليطين به سطحه مثلا) أي وليجمعه ثم ينقله الى المزرعة مثلا (قوله ومنع الاول الضرورة) وعليه فالضمان على الأمر لا البناء

بين فوهه وبين الغالب سواء كانت ابله سليمة أو معيبة فتأمل (قوله فان بعدت وعظمت المؤنة) لا يخفى ان هذين محترزان لقوله ان قربت المسافة وسهل النقل فالاول محترز الاول والثاني محترز الثاني فالمناسب عطف عظمت بالاول وبالاول فلول الواء يعني أو وان الالف سقطت من الكتبة (قوله وضبطه الامام الخ) ان كان الضمير للقرب الاقرب مذكور فالصواب اثبات لفظ لا قبل تزيد وان كان الضمير للبعد كما هو الواقع في كلام غيره فالصواب حذف لفظ دون في قوله الا في بدون مساهة (قوله فكل الضمان على واضعه) أي ان وضعه المالك بنفسه والاضحى بالوضع (قوله وما لو كان كله) أي الميزاب وقوله فيه أي الجدار (قوله أو بعكسه) أي الداخل وبعض الخارج وقد يشكك في صورته اه سم على ج وقد يمكن تصوره بما لو انفصل كل الداخل عن الخارج وكان الخارج ملتصقا بالاجدار فأنشخ وسقط بعضه مع جميع الداخل (قوله ان اصاب عاكان في الجدار الخ) ٨٢ أي فلا يختلف صاحب الجناح ومن تلف متاعه فقال صاحب الجناح تلف

بالداخل وقال صاحب المتاع تلف بالخارج فالظاهر تصديق صاحب الجناح لان الاصل عدم الضمان (قوله ولو نام) أي شخص ولو طفلا (قوله لم يضمن) أي لم يذره وقوله ضمن أي يذره الخطأ (قوله ولو تلف ماؤه شيئا) أي ماء الميزاب (قوله ضمن نصفه) ان كان بعضه في الجدار (الخ) قد يتوقف فيه ان كان الماء يخرج من السطح ويمر من الميزاب الى ان يصل الى الطريق فان جميع الماء يجري الى الخارج ان كان المراد ان الماء نزل بعضه من المطر في داخل الميزاب وبعضه في خارجه فنصف الضمان ظاهر ثم رأيت قوله الا في لكني أطلق في الروضة الضمان بالميزاب الخ وهو صريح في التوقف المذكور (قوله ضمن) فالتقاييس التضمن أيضا) مقتضاه انه المصف حيث جرى الماء على الداخل والخارج وفيه ما قد مضاه (قوله وقياس ذلك ان ماليس منه) أي الميزاب الذي ليس الخ (قوله لكن أطلق في الروضة الضمان بالميزاب) معتمد أي فيضمن بالالف بانه سواء خرج من الميزاب عن ملكه شيء أم لا (قوله وبهذا الأخير) هو قوله لا-بجميع الخ (قوله كسره في ملكه حيث لا ضمان) مع ان كلاً تصرف في ملكه وقوله ولمه أي عن البيع (قوله برئ) أي وان لم يتعرض للبراءة منه لانه بدخوله في ملكه صار مستحق ابقاءه ولا يكلف هدمه لما فيه من ازالة ملكه عن ملكه (قوله والمراد بالوضع والباقي المالك) ينبغي ان المراد بالمالك أهم من مالك العين والمنفعة حيث ساءله اخرج الميزاب (قوله اختص بالضمان به) أي الا وهو ظاهره انه لا ضمان على يدت المال في هذه الحالة (قوله ضمن كل التلف مطلقا) أي سواء تلف بأكاه أو بعضه (قوله من أنه لو كان ملكه) أي الذي أخرج اليه الميزاب مثلاً وقوله مردود أي بانه تصرف في ملكه واستحقاق غيره عارض لا اعتبار به

أو بعضه فالتف شيئا (فكل الضمان) على واضعه أو عاقفته لو قورع التلف عاهه ومضمون عليه خاصة وخرج بقوله بعضه ما لو لم يكن منه شيء بهان سمه فيه فضمن الكل ولو يسقط بعضه وما لو كان كله فيه فلا ضمان بشئ منه كالجدار (وان سقط كله) أو بالخارج وبعض الداخل أو بعكسه فالتف شيئا بأكاه أو بأحد طرفيه (فنصفه في الاصح) ولو انكسرى الهواء نصفين وقد سقط كله ثم اصاب نظران اصاب عاكان في الجدار لم يضمن أو بالخارج ضمن الكل كما قاله البغوي في تعليقه ولو نام على طرف سطحه فانقلب الى الطريق على ما قاله المساوردي ان كان سقوطه بانهار الحائط من تحته لم يضمن وان كان لتقلبه في فوهه ضمن لانه سقط بفعله ولو تلف ماؤه شيئا ضمن نصفه ان كان بعضه في الجدار والباقي خارجه ولو اتصل ماؤه بالارض ثم تلف به انسان قال القزى فالقياس التضمن أيضا وقياس ذلك ان ماليس منه خارج لا ضمان فيه لكن أطلق في الروضة الضمان بالميزاب ويوجه بانه لا يلزم من التخصيص في محل الماء جريانه في نفس الماء لتغير داخله وخارجه بخلاف الماء ويجرد مردوره بتفسير المضمون لا يقتضي سقوط ضمانه لاسيما مع مردوره بعد على المضمون وهو الخارج وهذا الأخير يفرق بينه وبين ما تاجر من حطب كسره في ملكه على انه يمكن حل اطلاق الروضة على التفصيل ولا يبرأ واضع ميزاب وجناح وباني حدار ما تلا غير ملكه بزال ملكه نعم ان بناء ما تلا ملكه غيره عدوا وابعاه منه وسلمه له برئ كما ذكره الزركشي وغيره والمراد بالوضع الباقي المالك الا سمر لا الصانع لانه آله نعم ان كانت عاقفته يوم التلف غير هاهوم الوضع أو البناء اختص الضمان به (وان بنى جداره ما تلا الى شارع) أو مصعبا وملكه غيره بتفسير اذنه ومنه السكة التي لا تنتفذ كما هي (فكجناح) فيضم الكل ان حصل التلف بالمائل والنصف ان حصل بالكل ويؤخذ منه انه لو بناء ما تلا من أصله ضمن كل التلف مطلقا وهو واضح أو الى ملكه أو موان فلا ضمان لنبوت التصرف له كيف ساءه وما تعقه له الادعي من انه لو كان ملكه مستحق المنفعة للغير بتصور اجاره

القصر كالإخني (قوله من غالب محله) أي أن لم يكن له ابل كما علم عامر (قوله وعلم عامر) قيل فصل الشهاب الخ غرضه بهذا تقسيم المتن وإن محل تعين ابل فيمن يلزمه أقل الأمرين لكن قوله بل أن كان الاقل الأرض فيه خلل في النسخ وعبارة النسخة بل أن كان الاقل القيمة فالنقد أو الأرض تخير الدافع بين المقد والابل (قوله كسائر ابدال المتلفات) في النسخة عقب ما هذا لفظه ومحله أن علما قدر الواجب وصقته وسنه وقولهم لا يصح الصلح الخ فدل قوله ومحله إلى سنه سقط من النسخ

(قوله ولصاحب الملك) وخرج بصاحب الملك الخ كما قيل له مطالبته من مال جداره إلى الشارع بنقصه اه سم على حج أول ومثله بالاولى عدم مطالبة الخ كما من مال جداره إلى الملك غيره (قوله من مال جداره إلى الملك) نظايره وان أمره القاضي برفعه بأن كان يراه (قوله فله طلب ازالها) أي فلولم يفعل فلصاحب الملك نقضه ولا رجوع له بما يفرمه على النقص ثم رأيت الدميري صرح بذلك (قوله وعليه فيجبه) أي على قوله وقيل الخ فخرج ٨٣ قال ع لواحظ جداره فطلع السطح ودق لإصلاحه

ضمن لانه استعمل هوا مسحقا لغيره هو دود ولصاحب الملك مطالبته من مال جداره إلى الملك بنقصه أو إصلاحه كما هضمان شجرة انتشرت إلى هوا ملكه فله طلب ازالها لكن لأضمان فيما تلغى به (أو) بناءه (مسنون يا قال) إلى عامر (وسقط) وأنشأ شيئا حال سقوطه أو بعده (فلاضمان) إذ الجبل لم يحصل بفعله (وقيل أن أمكنه هدمه أو إصلاحه ضمن) لتقصيره بترك الهدم والإصلاح وعليه فيجبه عدم الفرق بين أن يطالب بهدمه ورفع أم لا (ولو سقط) ما بناه مستويا وما (بالطريق فمتر به شخص أو تلف) به (مال فلاضمان) وان أمره الولي برفعه (في الأصح) لأن السقوط لم يحصل بفعله والثاني نعم لتقصيره بترك رفع ما سقط وعكس منه وقول الأذني تعالجع أنه لو قصر في رفعه ضمن لتعد بهما تأخير رأى ضعيف ولو بناء مثلا إلى الطريق أجبره الخ كما على نقضه فان لم يفعل فللمارين نقضه كما قاله في الأنوار (ولو طرح قسامات) ضمن القاف أي كقسامات (وقشور) نحو (بطيخ) ورمال (بطريق) أي شارع (فضمن) بالنسبة للجاره (على الصحيح) لما صرف الجناح ولو تعد المني عليه فانه لا ضمان فيه نعم أن كانت في منطف عن الشارع لا يحتاج المني إليه أصل ولا فلاضمان بها لانه استيفاء منفعة مسوقة كما قال الأذني أنه متعين والغرض أنه حق وكلام الأئمة لا يحتاجه لان هذا وان فرض عده من الشارع فالتقصير من المار بعدوله إليه فيسقط ما لم يقنيها والثاني لأضمان لغيره العادة بالمساحة في طرح ما ذكر وخرج بالشارع ملكه والموان فلاضمان فيها مطلقا وطرحها مالو وقعت بنفسها ربح أو نخوة فلاضمان وان تصرف في رفعها بعد ذلك أخذًا مما فدمناه وفي الأحياء أن ما يترك بارض الجار من نحو سدور يكون ضمان ما تلغى به على واضعه في اليوم الأول وعلى الجاهي في الثاني لاعتقاد تنظيفه كل يوم وخالفه في فتاوى فقال أن نهي الجاهي عنه ضمن الواضع وكذا أن لم يأذن ولا نهي لكن جاوز في استنكاته العادة وهو أقرب (ولو تعاقب سببها هلاك فعلى الاول) أي هو أو عاقبته الضمان

المنطق ودق لإصلاحه فسقط على إنسان قال البغوي أن سقط حال الدق فعلى عاقبته الدية اه سم على منفع وقول سم حال لدق أي أمانه فان كان السقوط مغربا على الدق السابق لحصول خلل به ضمن والا فلا (قوله ولو بناء مائلا) أي بغير لاف مالو بناء مستويا ثم مال فليس له مطالبته كما تقدم بالهامض عن سم (قوله فان لم يفعل) أي الخ كما (قوله ولو طرح قسامات) الظاهر أن مثل القسامات ما يحصل في أيام المطر إذا حصل الماء على بعض الابواب فعلى الجاهي آخر فيصير فيه حكم القسامات فيضمن المني من تالف به حيث كان

جاهلا ولم يكن في منطف عن الشارع لا يحتاج إليه المارة وقوله وقشور نحو بطيخ بكسر الباء محلى (قوله ولو تعد المني عليها) مختار قوله الجاهل ما إذا قال المار لو تعد المني الخ كان أولى وقوله مسققة أي الواضع (قوله فالتقصير من المار بعدوله إليه) قضيته أنه لو لم يعدل إليه اختار ابل لعروض زجة الجاهل إليه ضمن وقضية إطلاق قوله أو لأنهم أن كانت في منطف الخ خلافه فليراجع والظاهر عدم ضمان مطلقا على من استتبه أنه منفعة مسققة له ولا ضمان فيها مطلقا أي جاهلا كان أو عالما وظاهره ولو دعاه وهو ظاهره لا يظاير حكم القصر عنه كالكلب العقور (قوله وبضرحها مالو وقعت بنفسها) ويصدق في ذلك المالك ما لم تسبل قرينة على خلافه (قوله أخذ ما قدمناه) أي في الجدار أو الفهرم من قوله لان السقوط لم يحصل بفعله (قوله من نحو سدور) ومنه الضامة (قوله ضمن الواضع) أي ولو في اليوم الثاني (قوله ولو تعاقب سببها هلاك) لعله أراد السبب ماله مدخل لان الحفر شرط لاسبب اصطلاحه اه سم على منفع (قوله هو) أي أن كان التالف مادا وقوله أو عاقبته أي أن كان التالف نفسا

في الشارح بدليل ما بعده (قوله ويستثنى من أطرافه) هذا الاستثناء انما هو عام على قوله والمرأة والخبيث من النسوة  
بينهما في الاحكام والا فلا بد في المتن انما هو انهما على النصف من الرجل ولو كان غرض الاستثناء منه لاستثنى كلاهما من  
حله المرأة والخبيث اذ حله الرجل ٨٤ ليس فيها الحكومة وكل من حلت المرأة والخبيث يحلقه (قوله وكذا هذا كبره

وقهرا) ظاهر التشبيه

(قوله بغير) هو بفتح التاء

وضمها وكسر هاء الاو شهر

الاول ومضارع مشبه

اه سم على منهج وهو

ضبطه لا مبيلا لفاعل كما هو

ظاهر (قوله ووضع آخر)

أي ولو تعدا كما يأتي وقوله

فيها سكنيا أي وتردى بها

نخص ومات وقوله فانه

لا ضمان على أحد أي

وبكون الواقع هدرًا (قوله

غير معمول به) أي فلا

ضمان على واضح الحديدة

وهذا هو المعتمد (قوله الا

ان تلقاه) أي فان تلقاه

فالضمان عليه فقط (قوله

فهما ضمانان) أي على كل

واحد منهما انصفدية

الآخر كالصطدمين

(قوله بل لاتلاف المجذوب)

أي ويعلم ذلك بالقرينة قال

لم تكن قرينة واختلف

وارتاها ما ينبغي تصديق

ورثة الجاذب لان الظاهر

من حالته انه قصد خلاص

نفسه وقوله بمثل ذلك أي

الجذب (قوله ولا يقل قبول

كل) أي بان قاله فبيل

الموت (قوله فعثر به آخر

فهذا) قال المغوي ولو كان

لا الهلاك بنفسه أو بواسطة الثاني (بان حفر) واحد شرعدونا كما في الحرر اذ غير العدوان  
يعلم بالاولى (ووضع آخر) أهلا للضمان قبيل الحفر أو بعد (حجرا) وضعا (عدوانا) نعت  
لمصدر محذوف كقوله رثاه وأحال بناؤه بجمعه (يعثر به) يضم أوله (ووقع العائر بها) فهلاك  
(فعلى الواضع) الذي هو السبب الاول اذ المراد به الملاقاة للتلقي أو لا المفعول أو لا لان التعثر  
هو الذي أوقعه فكان واضحه أخذه وراه فيها أما اذ لم يكن الواضع أهلا ففسا في (فان  
لم يتعد الواضع) الا له بان وضحه عليه وحفر آخرعدونا قبله أو بعده فعثر شخص ووقع بها  
(فالتنقير قول تعين الحافر) لانه المتعدى وفارق حصول الحجر على طرفها بخصوصه أو حربي  
أو سيل بان الواضع هنا أهل للضمان في الجبله اذا سقط عنه لا تنفاه تعديه تعين شريكه بخلاف  
السبل ونحوه فانه غير أهل للضمان أصله لا سقط الضمان بالكتابة ولا ينافي كلام المصنف  
ما لو حفر بئر على كفه ووضع آخر فيها سكنيا فانه لا ضمان على أحد أما المالك فظاهر وأما الواضع  
فلان السقوط في البئر هو المفضى للسقوط على السككين فكان الحافر كالباشر والآخر  
كالتسبب فلا حاجة الى الجواب بمحمل ما هنا على تعدى الواقع بمروره أو كان الناصب غير  
متعدى فمتشكك مسئلة الـ بل ونحوه بقول الماوردي لو برزت بقعة في الأرض فتعثر بها  
مار وسقط على حديدته منصوبة بغير حق فالضمان على واضح الحديدة وأوجب بان هذا  
شاذ غير معمول به أو بان البقرة لما كانت بعيدة التأخير في القتل فزال أثرها بخلاف الحجر  
ولو كان يسده سككين فأتى رجل رجلا عليها فهلك ضمه الملقى لا صاحب السكن لان تلقاه بها  
ولو وقعا على بئر فندفع أحدهما صاحبها فلهما جديب منه الدافع فيسقطا فانا فان جذبه  
طمعا في الفضل وكانت الحال توجب ذلك فهو ضامنان خلافا للـ صيرى وان جذبه لا لذلك  
بل لاتلاف المجذوب ولا طريق له الى خلاص نفسه بمثل ذلك فكذلك كالموتجار حارمانا  
ولا يقبل قول كل قصدت الدفع (ولو وضع حجرا) عدونا بطريق مثلا (و) وضع (آخر ان حجرا)  
كذلك بجنبته (فعثر به) ما قاله الضمان اثلاث وان تفاوت فعلهم نظر الى رؤسهم كالمختلفت  
الجراحات (وقيل) هو (نصفان) نصف على الواحد ونصف على الآخرين نظرا للمجبرين  
لانهم المهلكان (ولو وضع حجرا) عدوانا (فعثر به رجل) قد حفره فعثر به آخر (فهذا) ضمه  
المدرج الذي هو العائر الاول لان اتقاه اغما هو بفعله (ولو عثر) ماشا يتساعدا أو نائم أو  
واقف بطريق لغير غرض فاسد (ومانا أو أحدهما لاضمان) يعني على عاقلة المعثر به وعلى  
عاقلة العائر ضمانا المعثر به لقصيره سواء البصير والاعمى (ان اتسع الطريق) بان لم تضطر  
المارة بضو النجوم فيه أو كان حيوانا لانه غير متعذر والعائر كان متمكنا من الاحتراز فزفوا القاتل  
نفسه (والا) بان ضاق الطريق أو انسم ووقف مثلا لغرض فاسد كاجتمه الا ذمى فالذهب  
اهدأ رقا قد نائم) لان الطريق لا طريق فلهما المقصران بالنوم والقعود اما المهلكان لنفسهما  
(لا عائر بهما) بل عليهما أو على عاقلة تبايله (وضمان واقف) لاحتياج المار للوقوف كثير فهو

هو الواضع للمجرأه سم على منهج (قوله لان اتقاه اغما هو بفعله) قد يخرج ما لو ندرج الحجر الى محل من

ثم رجع الى موضعه الاول وينبغي ان يقال فيه ان كان رجوعه للمحل الاول ناشئا من الدحرجة كان دفعه الى محل من دفعه  
فرجع منه فالضمان من المدرج وان لم يكن ناشئا منه كان رجوعه بعد استقراره في المحل الثاني فظهوره أو رجع فلا ضمان  
على أحد (قوله ومانا) أي العائر والمعثر به (قوله فالذهب اهدأ رقا قد نائم) أي وواقف لغرض فاسد وكان الاول ذكره

ان فيها ايضا أقل الامر من دية المرأة والحكومة وظاهر انه ليس كذلك فالشبهة انما هو في مطلق الأستثناء لأى الحكيم ايضا كاللا يخفى (قوله من دية المرأة والحكومة) أى دية حلفت أو توفى الشيخ في حاشيته في تصور كون الدية أقل من الحكومة ولا توقف فيه اذ جعل اشتراط كون الحكومة لا تبلغ الدية اذا كانتا من جهة واحدة وهما ليس كذلك وانما الدية

(قوله في متن الطريق) أى وسط الطريق (قوله بحيث لا ينسب الى تعدد ولا تقصير فلا) أى ريم در الماشي (قوله لما لا يتره عنه) أى بسان عنه كاشكاف ونحوه (قوله وهدر) أى العائز سواء كان أعمى أو بصير (قوله من دخله) أى دخل ملكه وقوله معتكفا ينبغي ان يصدق في الاعتكاف لانه لا يعلم ولا يهمل ولا يتره ويقوم وارتنه مقامه ٨٥ (فصل في الاصطدام ونحوه) (قوله في الاصطدام)

من مرق الطريق (لأعائره) اذ لا حركة منه فالهلاك حصل بحركة الماشي ومحل هدار القاعد ونحوه كما قاله الأذرى اذ سكن في متن الطريق ونحوه أما لو كان يتعطف ونحوه بحيث لا ينسب الى تعدد ولا تقصير فلا ولو وجد من الواقف بل ان تحرف للمشي لما قرب منه فأصابه في الخرافه وما نافع كاشين اصطداما وسياق ولوعثر بجبال ٤٠ صيدا لا يتره عنه ضغنه العائر وهدر كما لو جلس عليه فتر به من دخله بغير اذنه ونائم به معتكفا كالحال وجالس لما يتره عنه ونائم غير معتكف كقام بطريق في فصل بين واسع وضيق والطريق الثاني ضمان كل منهم والدالت ضمان العائر واهدار المعتبر بهوار اربع عكسه

(فصل في الاصطدام ونحوه) مما يجب الاشتراك في الضمان وما يذ كر مع ذلك (اذا اصطداما) أى كمالان ماشيان أو أو كيان مقبلان أو مذران أو مختلفان (بلا فصد) لنحو ظلمة لسانا (على عاقلة كل نصف دية مخنفة) أو لوان لا خزان كازمنه اهله ففعله وفعل صاحبه فهدر ما قابل فسله وهو النصف كالوجرح نفسه وجرحه آخر فقات بهما وانما كان الواجب مخنفا على العاقلة لانه خطأ محض وشغل كلامه ما لم يقدر الزا كيب على ضبطهما لو قدر وغلته وقطعت العنان الوثيق وما لو كان مضطرا الى ركوبها (وان قصد) الاصطدام (فصنعها مغلظة) على عاقلة كل لانه شبه عمدا لعمدا لم يفسد الاصطدام لالهلاك غالب انهم لو ضنف أحد الماشيين بحيث يقطع بانه لا أثر لحركته مع حركة الآخر هدر القوي وعلى عاقلة دية الضعيف نظير ما يأتي (أو) قصد (أحدهما) فقط الاصطدام (فدلك حكمه) فدى عاقلة القاصد نصف دية مغلظة وغيره نصفها مخنفة (والصحيح ان على كل كفارتين) كفارة تقتل نفسه وأخر تقتل صاحبه لان لا تجز أو تجب على قاتل نفسه والثاني كفارة بناء على تجزها (وان ما نام مع مركوبه ما يكد ذلك) الحكيم في الدية والكفارة (وفي) مال كل ان عاشوا الا في (تركة كل) منهم ان كانا ملكين للرا كيين (نصف دية الآخر) أى مركوبه وان غلبا هما والباقي هدر لا شرا كوما في اتلاف الدائنين فوزع البذل عليهم ما يحمل ذلك كله اذ لم يكن احدى الدائنين ضعيفة بحيث يقطع بانه لا أثر لحركته مع قوة الأخرى فان كانت كذلك لم يتعلق بحركتها حكيم كثر زلا لاره في جلدة العقب مع الجراحات العظيمة ولا ينفذ فيه قول الشافعي رضي الله عنه سواء أكان أحد الزا كيين على فيل والآخر على كبش لا تالنا قطع بانه لا أثر لحركه الكبش مع حركة الفيل فالمراد بذلك البالغة في التصور ومثل ذلك ما يأتي في الماشيين كما قاله ابن الزينة وغيره اما المملوك لغيرهما كالعابرين والمستأجرين فلا يمدد من ماشي لان المعابر

وتجب على قاتل نفسه من ثمة التمدل (قوله بناء على تجزها) قال المحلى بعد ما ذكر وان قلنا لا كفارة على قاتل نفسه فواحدة على الأول ونصفه على الثاني (قوله والآخر على كبش) أى أو الآخر على نحو فيل (قوله ومثل ذلك) هدر ما يغني عنه قوله السابق نعم لو ضعف أحد الماشيين لم يلزمهم إلا ان يقال ان كلام الأصحاب من روض في الدائنين فيه بقوله هذ ومثل ذلك على بسان ما أخذ حكم الماشيين وقد يشعر من ذلك قوله قاله ابن الزينة (قوله اما المملوك) أى المركوب المملوك الخ وفي نسخ المملوك وما في الأصل هو المناصب لقوله بعد المعابر الخ

باعتبار كونه امرأه أو الخبيثة باعتبار كونه ولد لا نعم بشرط فها حينئذ أن لا تلزم دية الرجل أي دية نفسه كما لا يخفى (قوله ولأن للذئب) سواءه ولأن اليهودي والنصراني (قوله لانه ثبت له بذلك نوع عصمة) أي ويكتفي بذلك ولا يشترط فيه أمان منا (قوله وتسمكه بكباب) لعل الورد مطلق كتاب الشامل لثقل حرف ابراهيم وزبور ادأى فلم تفسل هم غلبت السكاب الذي

(قوله ويضمن) أيضا كل منهما ما نفى ماعلى الدابة الخ) أي يستقر ضمان النصف على كل منهما ولا يكون طريقا ضمان الاترعى ما استقر به سم على منتهج فيما لو كانا متساخرين أو قد يشكل عليه ما يأتي في الملاحين حيث كان في السفينة مال لاجني من تخيير المالك بين ٨٦ مطالبة كل بمجموع ماله أو بنصفه على ما يأتي فانه صريح في ان كلام الملاحين

طريق في الضمان ومن ثم قال سم على منتهج بعد استقراره ما امر ان احتمال كون كل طريقا في الضمان هو ظاهر كلام الروض وشرحه في السفينتين الى آخر ما ذكره فراجع (قوله فعلى عاقلة كل منهما نصف دية) أي شبه عمد وقوله فديتهما على عاقلة دية شبه عمد أيضا (قوله فنهف دية) شبه عمد (قوله وعلى عاقلة) أي الظالم وقوله نصف دية شبه عمد (قوله وكذا لو مشى على نعل) ولو اختلفا في انه بفعلهما أو بفعل الماشي وحده ليكون عليه ضمان الجميع فيقتل تصديق الماشي لان الاصل براءة ذمته مما زاد على النصف (قوله ككاملين) أي وان أركبهما الولي لغرض ضرورة

ونعوه مضمون وكذا المستاجر ونعوه اذا تلفه ذواليد أو فرط فيه ويضمن أيضا كل منهما نصف ماعلى الدابة من مال الاجني ولو تجاوزا جبالهما أو لغيرهما فانقطع وسقطا وما نفى عاقلة كل منهما نصف الدية الاخر وهدر الباقي فان قطعه غيرهما فانقطع نصف ماعلى عاقلة أو مات أحد هابا رءاء الاخر الحبل فنصف دية على عاقلة وان كان الحبل لاحدهما والاخر ظالم هدر الظالم وعلى عاقلة نصف دية المالك ولو ذهب ليقوم فاختص غيره بشو به ليعقد فخرى بفعلهما لزمه نصف قيمته وكد الممشى على نعل ماش فانقطع بفعلهما كباقي (وصيدان أو مجنونان ككاملين) في نقص بلهما المذكور ومنه وجوب الدية مغفلة ان كان لهما نوع يتميز لان الأصح ان عهدا حينئذ عهد (وقيل ان أركبهما الولي) لغرض ضرورة (تعلق به) أو بعاقلة (الضمان) لما فيه من الخطر وجواز مشروط بسلامة المائدة والأصح المدح ان أركبها لمصلحة ما واللا متع الا لبقاء من تعاطى مصالح المحبور عليهم نعم ان أركبه ما يضر من ضبطها عادة ليكون اجوازا وشرسه أو لكونه ابن سنة مثلا ضمنه وهو هنا الولي المصانة الذكرا لولي المال على ما يحتمه البلقيني لكن قال الزكشي في شرح المنهاج يشبه انه من له ولاية تأديبه من أب وغيره حاضر وغيره وفي النادم ظاهر كلامهم انه ولي المال والثاني أوجه (ولو أركبهما اجنبي) بغير إذن الولي ولو لمصلحة لهما (ضمنهما) باتبهما لتعديبه فيضمنهما عاقلة ويضمن هو دابتهما في ماله وسواء أتعهدا في هذه الحالة أم لا وان قاعده عهد دخلا فالساقلة في الروضة عن الوسيط وقضية كلام الجمهور ان ضمان المركب بذلك ثابت وان كان الهيدان من يضبطان المركوب وهو كذلك وان اقتضى نص الام أنهم ما حينئذ كالركابا أنفسهم او حزمه البلقيني (أو) اصطدم (حاملان واسقطتا) وماتتا (فالدية كما سبق) من ان على عاقلة كل نصف دية الاخرى (وعلى كل أربع كفارات على الصحيح) واحدة لنفسها وأخرى لجنيتهما واخرى بالنفس الأخرى وجنيتهما استرا كهما في اهلاك أربع أنفس والثاني كفارتان بناء على الخبرين وان قلنا لا كفارة على قاتل نفسه فتلاث على الوجه الاول وثلاثة أنصاف على الثاني (وعلى عاقلة كل نصف عرق جنيتهما) لان الحامل اذا جنى على نفسه فاجتهدت لزم عاقلة الفرة كالوجنت على أخرى وانما لم يرد من الفرة شيء لان الجنتين اجنبي عنهما ومن ثم لو كانتا مستولدين والجنتينان من سديم ما سقط عن كل منهما نصف فرة جنين مستولده لانه حقه اذا كان الجنين جد له لم كانت قيمة كل تحتمل نصف فرة فاكرا اذا السيد لا يلزمه الفداء الا بالافل كما

(قوله لكونهما جوا) أي تعابرا كما في الغتار رجل سر من سبي الخلق وعليه فالجروح والشرسة يأتي متساويان أو متقاربان (قوله ضمنه) أي لزمه كفارتان مر (قوله من أب وغيره) ومنه الام حيث فعلت ذلك لمصلحة عند غيبة الولي والمعلم والفقير (قوله والثاني أوجه) أي قوله انه من له ولاية تأديبه الخ وهو من كل مر وقوله ولو أركبهما اجنبي أي ولو كان صبيا (قوله وهرككك) أي لتعديبه باركبيهما (قوله ان قاتلا لا كفارة على قاتل نفسه) ضعيف (قوله سقط عن كل منهما) أي السيد (قوله لانه منته) أي وهو ولو جابوا به عليه والتمسوا لا يجب له على نفسه شيء (قوله وكانت قيمة كل) أي من الجاريتين

يجعل دينه ثلثية السلم وهو خصوص النوراة والافعال كما علم عامر أو كتاب غمها فتكون دينه دية الجرمي والافعال  
 علم غمها بحد الكتابين فهو يهودى ونصرانى وان جهلنا بين الكتاب كما هو واضح (قوله بان ثلثية دعوة نبي (صلا) انظر  
 وجه هذا الصبر وهذا كان مثله ما اذ بلغت دعوة نبي الان لم تملك يدك فيه **فصل** في موجب ما دون النفس  
 (قوله من جرح أو نحوه) عبارة القصة من الجرح والاعضاء المعاني (قوله على الخنجر) أى الخوف كما يدل عليه عطف  
 (قوله فيقيم لها السدس) أى قتا أخذ نصفه من سديتها ونصفه من سدة الآخر (قوله لا يقال عبارته توهم فعين وجوب  
 فن نصفه) صوابه ان يقول بعد لفظ على كل واحد نصفه الخ وعبارة ع قبل ٨٧ هذه العبارة تقتضى انه يجب

على كل واحد عده نصفه  
 لهذا ونصفه لهذا وليس  
 كذلك فان فرق النصفين  
 اجزا (قوله ان تساوت  
 الفران) أى بان اتفق دين  
 أمهما (قوله لم يهدرا) أى  
 فعلى سيد كل لاق من  
 نصف قيمة كل وأرض  
 جنايته على الآخر اه  
 ج (قوله لم الغاصب  
 قد أوعا) أى أقل الامرين  
 (قوله ما إذا أوصى) أى  
 شخص وقوله أو وقف  
 وانظر ما لو كان الواقف  
 ميتا ولا تركه له اه سم  
 على منهج أقول والظاهر  
 انه هدر (قوله فقهاء  
 واضح) أى وذلك لان  
 ما يخصه من الوصية  
 أو من ربع الوقف ينزل  
 منزلة رقبته فأنسبه  
 ما يخص به الغاصب (قوله  
 ولورثته) أى الخمر (قوله  
 والملاحان) وقع السؤال  
 في الدرس عما هو امر

بأنى لها السدس وقد أهدر النصف لأجل عدم استحقاق سيدة تسما لرش جنايتها فيتم لها  
 السدس من ماله لا يقال عبارته توهم فعين وجوب فن نصفه لهذا ونصفه لهذا فلو قال نصف غرة  
 لهذا ونصفه لهذا لافاد جواز تسليم نصف عن هذا ونصف عن هذا لانا نقول ان تساوت  
 الفران من كل وجه صدق نصفهما على كل منهما ما لا يصدق النصف حقيقة الاعلى نصف  
 من هذا ونصف من هذا فلا يها ولا اعراض (أو) اصطدم (عبدان) اتفقت قيمتهما لم أو مانا  
 (فهدر) لان جناية القن متعلقة برقبته وقد قامت نعم ان امتنع بهما كجنى مستولدين أو  
 موقوفين أو مندور عتهما لم يهدرا لانهما حينئذ كالاستولدين ولو كانا مضموريين لزم  
 الغاصب قد أوعا واستثنى البلقنى أيضا ما إذا أوصى أو وقف لارث ما يجنيه العبد ان قال  
 فصر في لسيده كل عده نصف قيمة عده فال وهذا وان لم تعرض له فقهاء واضح اما الوما  
 أحدهما أنصف قيمته في رتبة الحى أو اصطدم عده وشرقات العبد نصف قيمته على ما قاله الحر  
 ويمدر الباقي أومات الحر نصف دينه يتعلق برتبة العبد وان ما أنصف قيمة العبد على ما قاله  
 الحر ويعلق بنصف دية الحر ولورثته مطالبه العاقلة بنصف القيمة للتوثيق (أو) اصطدم  
 (مقتنات) وغرقتا (فكذلكا بين والملاحان) فيها هو المجرى ان هما (كرا كين) فيها امر (ان  
 كانتا) أى السقيتان وما فيها (لها) فيها نصف بدل كل سقية ونصف ما فيها يلزم كل  
 منهما لالا خر نصف بدل سقيته ونصف ما فيها فان ما بذل لزم كلاهما ككفارتان ولزم عاقلة  
 كل منهما نصف دية الآخر وما استثناءه البلقنى والزركشى من التشبيه المذكور من انه  
 لو كان الملاحان صبيين وأقامهما الولي أو أجنبي فالظاهر انه لا يتعلق بضعان لان الوضع في  
 السفينة ليس بشرط ولان العبد من الصبيين هشاهو المولود اه مردودا الضرر المرتب على  
 غرق السفينة أشد من الضرر الحاصل من الركوب (فان كان فيها مال أجنبي لزم كل) من  
 الملاحين (نصف حصانه) فان جلا أو نسا أو مولا فيها أو نعمة ما اصطدمت لهما غلبا انقص  
 منهما ما لو احدهما بالقرعة وديات السابق وضعان الأموال والكفارات بعدد من أهل كل من  
 الاحرار والعبيد في مالهما ولو لم يدر عما فيها شئ ولو مات أحدهما دون الآخر انقص منه بناء  
 على إيجاب القصاص على شريك خارج نفسه وأما سقيتنا فما هدر نصفهما ولزم كلاهما  
 نصف بدل مالا آخر ويقع التقاص فيما يشتركان فيه ويعلم عما يأتى أنه مخير بين أخذ جميع بدل

رئيس السفينة آخر بتسبيرا فسيرها ثم تلف فهل الضمان على الرئيس أو على المسير وان كان جلا بذلك لانه المباشر  
 فيه نظر والجواب عنه بان الظاهر الثاني للعللة المذكورة ما لم يكن أعجبا يعتقد طاعة أمره فان كذلك كان الضمان  
 على الرئيس (قوله والمجرى ان) قال شيخنا في شرح الارشاد وظاهر تفسيرهم الملاح يجرى السفينة ان المراد به من له دخل  
 في سيرها سواء كان في مقدمتها أو مؤخرها وان ما ذكر لا يختص برئيس الملاحين وهو متجه اه سم على منهج (قوله  
 مردود) أى فيه عن الولي (قوله انقص) نسبه الو احد بالقرعة) اعلم محله اذ لم يعلم الا سبق موثا الا انقص له ولا حاجة  
 للقرعة وعبارة شرح الروض فان كان في كل سفينة عشرة أنفس وماتوا معا وأوجهل الحال وجب في مال كل منهما بعد قتلهما  
 لواحد من عشرين بالقرعة تسع ديات ونصف اه سم على منهج (قوله بناء على إيجاب القصاص) وهو الراجح



الشرف عليه ما دون الروايات وكلام النخبة صريح فيه خلافا لما في حاشية الشيخ (قوله أي من حر) يحتمل أن غرضه من هذا تفسير قول المصنف طرأ فاللام بمعنى من وهو الذي فهمه ابن قاسم ورتب عليه ما في حواشيه ويحتمل وهو الظاهران (قوله لكن لاتصاص) أي على الملاحين حرين كأنه أعبد بن وقوله فان لم يقصر أو غلب الرجح قال في شرح الروض والقول قولهما بيمينهما عند التنازع في أنهم ما غلبا لأن الأصل براءة ذمتها اه سم على منهج وهو ما لوقول الشارح والقول قوله ما لـ (قوله وبقي تصوير ٨٨ المسئلة الخ) معقود (قوله فالتصاص) أي أن حصلت المكافاة (قوله لم يضمن

الكل) وانظر هل يشكل هذا ضمان الكل فبالو جوعه وبه جوعه سابق عليه اه سم على منهج وقد يقال لا اشكال لأن طرأ بالمعنى الثاني على الاول بعد نفسه مهاكاً كمن ضرب مريضاً في النزاع فان قوله بعد قاتلاً ولا كذلك الجمل العائس فإنه لا بعد مغرقاً وحده بل الاغراق به مع بقية الاحمال (قوله طرأ متاعاً) أي لو لم يمتعها وكتب علم (قوله من الكل) وعليه فالإضافة في كلام المصنف لا بعد (قوله راحة نجاة الركب) أقول وينبغي أن يقال بمثل هذا التفصيل فيما لو طالع اصوص على سفينة وهو يقع كثيراً فنبهه (قوله ويجب في محل الوجوب) أي مع الضمان (قوله جواز) أي ولا ضمان عليه أي بل ينبغي وجوبه ولا ينافيه التعبير بالجواز لانه جواز بعد منع قصد قبول الواجب (قوله ويجب القاءوه) أي مع الضمان (قوله لسلامة حيوان مخنم) الحيوان أي ولو كلباً (قوله وزان مخنم) وكاب مقبور وتارك الصلاة بعد أمر الامام وقاطع الطريق (قوله في قتله) أي أولم يظهر له شيء (قوله فيشبهه ان يبدأ بالقائه قبل الامتعة) فالمراد ويجب قتله قبل القاء الامتعة ان أمكن اه سم على منهج (قوله وينبغي أي للسالك الخ) عبارة صح وينبغي أي للسالك فبالذات في القاءه بنه أو تولا غيره كالملاح باذنه العام له فاندفع ملاحظتي هنا تقديم الاخف قيمة ان أمكن اه

منع قصد قبول الواجب (قوله ويجب القاءوه) أي مع الضمان (قوله لسلامة حيوان مخنم) الحيوان أي ولو كلباً (قوله وزان مخنم) وكاب مقبور وتارك الصلاة بعد أمر الامام وقاطع الطريق (قوله في قتله) أي أولم يظهر له شيء (قوله فيشبهه ان يبدأ بالقائه قبل الامتعة) فالمراد ويجب قتله قبل القاء الامتعة ان أمكن اه سم على منهج (قوله وينبغي أي للسالك الخ) عبارة صح وينبغي أي للسالك فبالذات في القاءه بنه أو تولا غيره كالملاح باذنه العام له فاندفع ملاحظتي هنا تقديم الاخف قيمة ان أمكن اه

غرضه منه الثابت قد آخر وهو ان الموضحة انما وجب الخمسة الابعة اذا صدرت من حر بخلاف ما اذا صدرت من عبد فانها انما تتعلق بالرقبة لا غير حتى لو لم يقب بالجملة لم يكن للعتق عليه غير ما وقت به وهذا نظير ما قدمه الشارح كالتجارب ج في موجب النفس أول الباب (قوله وفي غيره) انظر مرجع الضمير فان كان هو مافى المتن الحر الملم بهج بالنسبة للحر كما هو (قوله وينبغي أن يرأى في الالتقاء تقدم الاختص) أي يجب وقيد مر وجوب مراعاة ما ذكره إذا كان الملقى غير المال فان كان هو المال لم يجب عليه ذلك لانه قد يتعلق غرضه بالاختص دون غيره فغاية الامر انه انما لا يشرط لغيره سلامة غيره المتعلق به غرضه اه سم على منهج (قوله لا عبيد) أي ولا كافر اسلم ولا جاهل لسانه متبحر وان انفراد لا غير شريف لشر يف ولا غير ملك المال وان كان عاد لا لا شريطة الجميع في ان كان آدى محترم ٨٩ (قوله ويجزم القاء المال) أي في البحر لا لغرض

وعليه فمبايع الات من رى الخبز في البحر اطير الماوا السمك لم يحرم وان كان له قبعة لانه قربة ومثل ذلك ما لو رماه ابعده به وان لم يكن صيده قربة لانه غرض صحيح وانما المال لفحص الغرض الصحيح جائز (قوله ولا ينافيه) مامر أي من وجوب الفصل (قوله ضمن المستدعي) أي الطاب (قوله وعلى كذا) أي ذو سقط قوله وعلى الخ لم يجب عليه شيء وقوله حقيقة وهي ضمان ما في ذمة الغير (قوله والاضمنه) أي بالمثل في المثل والقبعة في المتقوم على ما أتى (قوله الاما يلقه بحضرته) أي بحضرة المتمس (قوله فلو رجع عنه قبل الالتقاء لم

الحيوان المحترم وهو ظاهر وينبغي أن يرأى في الالتقاء تقدم الاختص فالاختص قيمة من المتاع والحيوان ان أمكن حفظ المال حسب الامكان لا عبدا لحر. فان لم يلحق من لزمه الالتقاء حتى حصل الفرق وهالك شيء أم لا ضمان ويجزم القاء المال ولو ماله بلا خوف (فان طرح) ملاح أو غيره (ملاح غيره) وفي حالة لو حوب ولا ينافيه ما مر لان الائم وعده من تسامح به عما لا يتسامح في الضمان لانه من خطاب الوضع (بلاذن) له فيه (ضمنه) كمثل مضطر طعمه غير غير اذنه (والا) بان طرحه باذن مالكة المعتبر الاذن (فلا) بضمه ولو تعاقب به حق للغير كترهن اعتبر اذنه أيضا كما مر (ولو قال) لغيره عند الاشراف على الفرق أو القرب منه (ألق متاعك) في البحر (وعلى ضمانه أو على الضامن) له أو على ان أضمنه ونحو ذلك القاءه وانف (ضمن) المستدعي وان لم يحصل له النجاة لانه التماس لغرض صحيح يعرض فله كاعتق عبدا كذا أو طلق زوجته كذا أو أطلق الاسير أو اعف عن فلان أو أطعمه وعلى كذا فعمل انه ليس المراد بالضمان هنا حقيقة السابقة في بابه ثم ان سعى المتمس عوضا لا أو مؤجلا لزمه والاضمنه ولا بد كفاؤه الباقي وان انظر غرضه من أن يشترط ما يلقه أو يكون معلوما له والا فلا يضمن الاما يلقه بحضرته وبشرط استمراره فلورجع عنه قبل الالتقاء لم يلزمه شيء ويضمن المستدعي المثل صورة كالتعرض في الدلي والقيمة في المتقوم كما جرى عليه جمع وان رجع البليغي تبعا لظاهر كل ما لهم لزوم القيمة مطلقا والمعتبر فيه ما يغالب به قبل هيجان البحر اذا لم يقابل له بعده ولا تجعل قبضته في البحر كقبضته في البر ولو قال زيد بآلق متاع عمرو وعلى ضمانه فإلقاءه ضمنه الملقى مباشرة لا لانلاف لأن يكون المأمور بأعماله يتقدم وجوب طاعة أمره فيضمن الأمر لان ذلك آله وتقلان الامام وقراءه عدم هلاك المتمس الملقى فإلقاءه البحر هو والمالكه ورد ما أشد به بينه ان يفي والا فبسه له وظاهر ان محله حيث لم ينقصه البحر والاضمن المتمس نفسه لنفسه فيه كما صرح به الاسنوي وغيره ولو قال ألق متاعك وأنا ضمن له وركاب السفينة أو على أي أضمنه أو أركبها أو اصامن له وهم ضامنون أو أنا وركابها ضامنون كل من ألقى السكال أو على أي ضامن وكل منهم ضامن لزمه الجميع أو أنا وركبها

١٢ نهاية ما يجب يلزمه شيء أي مما ألقاه بعد الرجوع بخلاف ما ألقاه قبله كان اذن له في رى أجال عنها فإلى واحد ثم رجع الضامن ضمن ذلك الواحد دون ما أذله ولو احتج في الرجوع وفي وقته صدق الملقى لان الاصل عدم رجوع المتمس (قوله لزوم القيمة مطلقا) مثليا أو متقوما وقوله والمعتبر فيه أي في ضمان ما بقي وقوله ما يقابل به أي في ذلك المحل الذي وقع فيه اشراف السفينة كما لو فرض انه لو طيف به على ركاب السفينة بلغ من اثنين كذا (قوله ولو قال زيد بآلق متاع عمرو) هذه خارجة بقوله متاعك وعليه فلو قال ونرجع متاعك ما لو قال ألق متاع عمرو وركابا أو لى (قوله ضمنه الملقى) لا القابل (قوله لنفسه فيه) أي في القصد (قوله ولا بد من أن يلقى المتاع) تقدمت الإشارة الى هذا الشرط بقوله فإلقاءه (قوله فلا ضمان على المتمس) وبضمنه الملقى (قول المحشي قوله ولا بد من أن يلقى المتاع ليس في نفع الشرح التي يابى ناكذا القول به ده ٨٩)

ظاهر وان كان مرجعه مافي المتن والشرح كما هو المتداول يصح في الحر ولا المعصوم ولا الجنين فليجوز (قوله الغنم) أي داخله (قوله حتى لا يجب) كذا في النسخ والاصوب حذف لا كما في النسخة (قوله باسم خاص) متعلق بانفرادها (قوله ان قلنا انها مذمومة) لعل هنا سقط في النسخ ٩٠ والاقوله ان قلنا الخ لا يصح تقييد الماذا ذهب بالفعل الذي هو صدر المسئلة في الشرع

وانما هو تقييد لما اذا دمع ومات بالسراية من فعل الجميع والحاصل انه اذا ذف بالفعل فعليه دية النفس قطعا وهو الذي اقتصر عليه في النسخة وان مات بالسراية فقتل عليه دية النفس أيضا والصحيح انها تجب عليهم بالسوية اخذوا وان لم يمت فعلى الدافع حكومه وهو محل قول الشارح والافضل حكومه اذ فرض كلام العباب فيها اذ لم يمت ونبه عليه سم أيضا وفي الحالة الاولى يلزم كلامي قبل الدافع ارض براحته كما نبه عليه سم أيضا (قوله فتؤخذ) هو هكذا بالواو قبل الخاء المعجمة وبالذال المعجمة أيضا في النسخ وعلله تحريف (قوله لزمه قسطه) أي لانه جعل الضمان مشتركا بينه وبين غيره بلا ان من الغير فله من ما التزمه دون غيره وفيما قبلها جعل نفسه ضامنا للجميع فتعلق به والقي مانسبه لغيره (قوله وان قال انشأت عنهم الضمان رضاهم) أي الضمان رضاهم أي رضاهم الذي علمته منهم

ضامنون له لزمه قسطه وان اراد به الاخبار عن ضمان سبقي منهم وصددوه لزمهم وان أنكر واحد قوا وان صدقه بعضهم فكل حكمه وان قال انشأت عنهم الضمان رضاهم لم يلزمهم وان رضوا أو اناوهم ضمانا وضمت عنهم باذنهم لزمه الجميع فان أنكروا الاذن صدقوا ولا يرجع عليهم أو اناوهم ضامنون وأخلصه من الماهم أو من مالى لزمه الجميع أو اناوهم ضامنون ثم باشر الاقضاء بذن المالك ضمن القسط لا الجميع في أوجه الوجهين (ولو اقتصر على) قوله (أني) متاعك ولم يقل وعلى ضمانه أو على اتي ضامن (ولا يضمنه) على المذهب لعدم الالتزام وفي وجه من الطريق الثاني فيه الضمان كقوله ادبني فاذا فانه يرجع عليه في الاصح وقرئ الاول بان اداء الدين ينفعه قطعا والاقضاء هنا قد لا ينفعه (وانما يضمن متمسك بخوف غرق) فلو قال حالة الأمن اتمه وعلى ضمانه لم يضمنه اذ لا غرض وينبغي ان خوف فاصد نحو القتل اذا غلبت مخوف الغرق (ولم يختص نفع الاقضاء بالمالي) بان اختص بالتمسك أو أجنبي أو هـ ما أو أحدهما والمالك أو يعم الجميع بخلاف ما اذا اختص بالمالك فقط بان اشرفت سفينته بها متاعه على الغرق فقال له من بالسط أو سفينته أخرى الق متاعك وعلى ضمانه فلا يضمنه لانه وقع لحظ نفسه فكيف يستحق به عوضا (ولو عاد بغير متجنين) بفتح الميم والجمع في الامهريه كروثون وهو فارسي معرب لان الجمع والقي لا يجتمعان في كلمة عربية (فقتل أحد رماه) وهم عشرة مثلا (هدر قسطه) هو عشر الدية (وعلى عاقلة الباقي الباقي) من دية الخطا لانه مات بفضله وفعلهم خطأ فسطا ما يقابل فعله ولو تعدوا اصابته بأمر صنعوه وقصدوه بسقوطه عليه وغلبت اصابته كان عمدا في ما لهم ولو قد لا نهم شركاء بخطأ قاله الباقي (أو) قتل (غيرهم) ولم يقصدوه خطأ قتلهم لعدم قصدهم له ففيه دية تخففه على العاقلة (أو قصدوه) بعينه وتصور (فعمد في الاصح ان غلبت الاصابة) منهم بمقدوم قصدهم معناه ما يقتل غالبا فان غلب عدمها أو استوى الامر ان فشيبه عدو الثاني شبه عدو لانه لا يتحقق قصد معين بالتجنين ويرد بجمعه ثم الضمان يختص بمن مد الحبال ورمى الحجر لمباشرتهم دون واضعه وممسك الخشب اذ ادخل لهم في الرمي أصلا يؤخذ منه انه لو كان لهم دخل فيه ضمنوا أيضا وهو ظاهر

فوفصل في العاقلة وكيفية تأجيل ماتمحلهم وهو عاقلة العقلهم الابن دفناه دار المستحق ويقال لتصلهم عن الجاني العقل أي الدية ويقال لمنعه عنه والعقل المنع ومنه سمي العقل عقلا لانه من الفواحي (دية الخطا وشبه العمد تلزم) الجاني أو لعل في الاصح ثم تصلها (العاقلة) لانه صلى الله عليه وسلم قضى بالدية على عاقلة الجاني ولما روى ان امرأتين اقتلتا فخذت احدهما الاخرى بحجر فقتلتها ومافي بطنها قضى صلى الله عليه وسلم ان دية جنيها غرة عبد أو أمه وقضى بدية المرأة على عائلتها أي القاتلة وقتلها شبهه عمد فثبت ذلك في الخطا أولى والمعنى فيه ان القبائل في الجاهلية كانوا يقرمون

بختلاف ما لو قال باذنهم كما في (قوله اذا غلب) أي القتل (قوله بفتح الميم والجمع في الاشهر) ومقابل بنصرة الاشر كسر الميم خطب في فصل في العاقلة وكيفية تأجيل ماتمحلهم (قوله وكيفية تأجيل ماتمحلهم) أي وما يتبع ذلك حكم من مات في اثناء سنة (قوله ثم تصلها العاقلة) أي حيث ثبت القتل بالبينه أو بأقرار الجاني وصددته العاقلة لما ياتي (قوله خذت احدهما) اسمها أم عطية وقيل أم عتيق واسم الاخرى المضروبة لملكه هـ مـ

بختلاف ما لو قال باذنهم كما في (قوله اذا غلب) أي القتل (قوله بفتح الميم والجمع في الاشهر) ومقابل بنصرة الاشر كسر الميم خطب في فصل في العاقلة وكيفية تأجيل ماتمحلهم (قوله وكيفية تأجيل ماتمحلهم) أي وما يتبع ذلك حكم من مات في اثناء سنة (قوله ثم تصلها العاقلة) أي حيث ثبت القتل بالبينه أو بأقرار الجاني وصددته العاقلة لما ياتي (قوله خذت احدهما) اسمها أم عطية وقيل أم عتيق واسم الاخرى المضروبة لملكه هـ مـ

من المكتبة وان صوابه بالف قبل الحلفة الضمير لعن الباضة أو انه يوجد جيم ومهملة وثائب الفاعل ضمير هي الباضة  
أصلاً ولعلنا نلت الوافع بعده والاول أقصد (قوله وما شئت فيه) أي ما علمت النسبة ثم نسبت فهو غير باق في المتن كأنه  
عليه سم في حواشي شرح التهذيب (قوله لا تبلغ ارض موصحة) ليس قيداً في المشية الواقعة بعده في المتن كالأصفي وان  
اقتضاه السياق (قوله أي كذا حالها) أي البطان وما بهما (قوله ولا ترد على المصنف الخ) عبارة التحفة قبل وترد على المتن لان  
الثانية خارجة لا واصله للجموع وليس في محله لان المتن لم يعبر بواصلة بل بنافذة وهي تسمى نافذة بل واصله كالأصفي انتهت

(قوله ثلاثين بصر رجا هو معذوفه) هو واضح بالنسبة للخطا ما في شبه العمدة له لا في حد يحتاج للضرب بما لا يقتل غالباً  
فهو معذوفه أيضاً في الجملة (قوله وهم عصيته) أي وقت الجناية وعليه فلو سري الجرح الى النفس ومات وكانت عاقبته  
يوم الجرح غير يوم السرية فالدية على العاقلة يوم الجناية طرأ جرح (قوله الذين يرونه بنسب أو ولاء) فديته قال قضية قوله  
الآتي ثم معتنق الخ ترك أو ولاء اه سم على ج (أقول) ويحاط به ذكر ههنا بيان العاقلة بانهم مطلق العصية ثم بين ترتيبهم  
بعد قوله يقدم الخ (قوله وتضرب على الغائب) أي حيث ثبتت الجناية بالبينة ٩١ أوصدت العاقلة ومنهم

الذين تب فالولم يعلم حال  
الغائب من قصد يق ولا  
تكذيب وقف ما يحصيه  
الى حضوره (قوله فدخل  
الفاسيق أي بقوله ولو  
بالقوة (قوله لتكفبه من  
ازالة مانعه) فديته قال المرتد  
ممكن كذلك اه سم  
على ج (أقول) وديته قال  
خلفه أمر آخر وهو انه ليس  
من أهل المصارعة للجاني  
لاختلاف الدين (قوله من  
حين الفعل) متعلق بقوله  
ان تكون سالحة (قوله  
وجبت للدية في ماله) أي  
لجاني لا تنقاة الاهلية قبل  
الاصابة (قوله أو أصابه  
المهم ذات ضمن) أي  
الجاني من القن والذي  
لعدم صلاحية عاقلتهما

بصرة الجاني منهم ويمنعون أو ليا الدم أخذ حقهم فأقبل الشرع تلك النصرة ببذل المال  
وخص تحلهم بالخطا وشبه العمدة لانهم ما يكثر لاسيما في متعاطي الاسلحة فحسنت اعانته  
لثلاثين بصر رجا هو معذوفه وأجلت الدية عليهم وقتا يسيراً ولو أقرباً أحدهما فكفته عاقلته  
وحلفوا على نفي العلم بمتهمه وحده وهذا ان قدمه لكن ذكره توطئة لقوله (وهم عصيته)  
الذين يرونه بنسب أو ولاء اه كما ذكرنا كوراً مكفين بشروطهم الا نسبة فلا شيء على غير هؤلاء  
ولو موسرين وتضرب على الغائب حصته حيث كان أهلاً فاذا حضر أخذت منه وشرط تحمل  
العاقلة ان تكون سالحة لولا لاية النكاح أي ولو بالقوة فدخل الفاسق لتكفبه من ازالة مانعه  
حالاً من حين الفعل الى الفوات فلو تحلفت ردة أو اسلام بين الرمي والاصابة وجبت الدية في ماله  
ولو حفر قن أو ذبح بئر أو ناء أو رمى صيداً فمقتق أو عتق أو عتق أبوه وانجبر ولاؤه لمواثيقه أو أسلم  
ثم تردى شخص في البئر أو أصابه السم فمات ضمن في ماله وان جرح قن رجلاً خطأ فاعتقه  
مسببه فهو اختيار للقاء فيلزمه ان مات الاقل من ارض جرحه وقيمته وعلى العتيق باقي الدية  
وان مات بجرحه خطأ وقد ارتد به جرحه فالأقل من ارض الجرح والدية على عاقلته المسلمين  
والباقي في ماله وان تحلفت الردة من الجراح بن اسلامه وقيل موت الجرح فعلى عاقلته ارض  
الجرح والدية عليه في ماله تجاري عليه القنوي وغيره وهو المعتمد (الاصل) للجاني وان علا  
(والفرع) له وان سفل لانهم ابعاضه فاعطوا حكمه وصح انه صلى الله عليه وسلم برأ زوج القتيلة  
ولدها وانه برأ الوالد (وقيل يقتل ابنه وان ابن عمها) أو مقتها كإبلي نكاحها وورثان  
البنوة مانعة هنا المتأخر رانه بعضه والمنايع لا أثر لوجود المقتضى معه وغم غير مقتضية فادا  
وجد مقتض آخر (و يقدم الاقرب) منهم على الابعد في التحمل كالارتد وولاية النكاح  
فتنظر في الاقربين آخر الأحوال (هان) وقوله اقلته أو اباكتهم فذلك وان (يق) منه شيء في

لولاية الديك وقت الفعل (قوله فيلزمه) أي السببه (قوله الاقل من ارض جرحه) سكت عما لو نساو بالعدم التفاوت  
فان الواجب قدر أحدهما اه سم على ج (قوله وان مات) أي الشخص (قوله وقد ارتد بعد جرحه) أي وقد ارتد الجراح كما  
صرح به ج وهو المناسب لقوله عاقلته المسلمين (قوله والدية على عاقلته) أي الجراح (قوله وان تحلفت الردة من الجراح) يعني  
بان جاني وهو مسلم ثم ارتد ثم أسف قبل موت الجرح فعلى عاقلته الخ (قوله والزائد عليه) أي لم يحصل بعض السرية في حالة  
الردة فيسر شبهة دائرة التحمل ومقابل المعتمدان على عاقبته جميع الدية اعتباراً بالطرفين اه سم على ج وكتب أيضاً حفظه  
الله قوله والزائد عليه بعيد أن الارش أقل من الدية والا لم يكن ثم زائد وحده فلهذه مساوية لما قبلها في وجوب الأقل (قوله  
فاعطوا حكمه) في أنه لا دية عليه كان الجاني كذلك وان علم بغيره أو ثبتت بيت المال ولا عاقلة للجاني مع تنزيههم منزلة  
واعطاهم حكمه لما يأتي له بعد من قوله ولا يحجم أصله ولا مرعه لانه الاصل في الإيجاب

والكأن نقول هي واردة على المتن مع قطع النظر عما يأتي وان كان ما ذكر من الابرار غير موف بذلك ووجه الابرار ان المصنف قال بنفذ الى جوف وهذه نافذة من جوف لا اليه الا بالنظر لصورتها بعد قتل (قوله داخل أنف وعين وفم) هذه خارجة بوصف الجوف بالباطن ٩٢ وقوله ونفذ وذكر خارج بقوله محيل أو طردق للمحيل فقول الشارح كان غير

وخرج الباطن المذكور  
 أي على التوزيع وقد علم  
 ان قولهما باطن عقب المتن  
 له فائدة وان توقف فيه  
 الشهاب سم (قوله وهو  
 أعلى الورك) أي من جهة  
 (قوله فالأعمى) أي الجاني  
 كما هو ظاهر (قوله فأعمى  
 الجذ) الاولى فأعمى الاب  
 ففروهم فأعمى الجذ الخ  
 انقدم أعمى الاب على  
 الأعمى الجذ (قوله ولا  
 يتحمل ذو الارحام الا اذا  
 ورثناهم) أي بان لم ينظم  
 أمر بيت المال كما مر في  
 الفرائض فليس المراد  
 ان قلنا بارثهم (قوله ثم  
 عصبة) أي ثم ان لم يكن  
 معق أو لم يف ماله  
 فصعته الخ وبع هذا ظهر  
 معنى قوله فعلم (قوله اذا  
 حق لم يفرق) أي  
 لا يثبت لهم ولا يستحقون  
 به ولا على المرأة ولا ارثا  
 ولا غيرهما (قوله فترز)  
 أي اعتاقه وقوله منزلة  
 جنيته أي وهم لا يتصلون  
 عنه ادا جنى (قوله وانه  
 أي المعق) قوله وأصل  
 الاخ وفرقه أي الاصل  
 يتأمل فان الصغيران كان

عليه أي الاقرب يوزع عليه ذلك الباقي ويقدم الاخوة ففروهم فالأعمى فأعمى  
 الجذ ففروهم وهكذا كالآرت (ومل بالورين) على مد باب (في الجذ) كالآرت والقديم  
 النسبة لان الاوثة لا تدخل لها في التحمل وردت في ذلك بدليل انها مبرجة في ولايته النكاح  
 مع انها لا تدخل لها فيه ولا يتحمل ذوو الارحام الا اذا ورثناهم فيحمل ذكر منهم لم يبدل بأصل  
 ولا فرغ عند عدم العصبية أو عدم وفاتهم بالواجب يقدم الاخ للام عليهم لان ارثه مجمع عليه  
 (ثم) بعد عصبية النسب لفقدهم أو عدم تحملهم لمكونهم اننا مثلنا أو عدم وفاتهم (معق)  
 الجاني (ثم عصبة) من النسب فعلم انه يضرب على عصبته في حياته ولا يتخصص بأقربهم بعد موته  
 وان نقل الامام ان الائمة قيدوا الضرب على عصبته بونه وقال انه لا يتجوز غيره اذ لا حق لهم  
 في الولاء ولا بالولاء في حياته فهم كالاجانب ولا يتحمل فرع المعق ولا أصله لان تحمل المعق عن  
 عتيقه بسبب اعتاقه اياه فترز بالنسبة الى فرع وعما واصله منزلة جنيته اياه اونه منزل منزلة اخي  
 الجاني وأصل الاخ وفرقه لا يفرمان (ثم معق) أي المعق (ثم عصبة) الامن ذكر ثم معق  
 معق معق وهكذا (والا) بان لم يوجد من له ولء على الجاني ولا عصبته (ثم معق) أي الجاني  
 ثم عصبة الامن ذكر (ثم معق معق الاب وعصبة) الامن ذكر والواو هنا يعني ثم الذي  
 عبر به اصله (وكذا) المذكور يكون الحكم فيمن بعده (ابدا) فان لم يوجد من له ولء على ابني  
 الجاني فمعق جده فعصبته وهكذا فان لم يوجد معق من جهة الآباء فمعق الام وعصبته  
 الامن ذكر ثم معق جذات الام وجذات الاب ومعق ذكر كذا في الآتي كافي الام ونحوه  
 (وعتيقه) أي المرأة (بعقله عاقلها) كما يزوج عتيقتها من بن وجهه الا هي لان المرأة لا تهقل  
 بالاجاع (ومعقون كعق) لا اشتراكهم في الولاء فليعلم ربع دينار او نصفه فان اختلفوا فاعلى  
 كل غنى حصته من النصف لو كان الكل اغنياء وعلى المتوسط حصته من الربع لو كان الكل  
 متوسطين والتوزيع على حسب المال لا الرؤس (وكل شخص من عصبته كل معق يحمل  
 ما كان يحمله ذلك المعق) فان اتحد ضرب على كل من عصبته ربع أو نصف وان تعدد نظر  
 لخصته من الربع أو النصف وضرب على كل واحد من عصبته قدرها والفرق ان الولاء يتوزع  
 على الشركاء لا العصبية لانهم لا يرثون بل يرثون بكل منهم انتقل له الولاء كاملا فترز كذا قدر  
 أصله ومعلوم ان النظر في الربع والنصف الى غنى المضرور عليه فالمراد بقوله ما كان يحمله  
 أي من حيث الجلة لا بالنظر له من ربع أو نصف فالوكان المعق متوسطا وعصبته اغنياء ضرب  
 على كل النصف لانه الذي يحمله لو كان مثلهم وعكسه كما هو ظاهر (ولا يعقل عتيق في  
 الظاهر) كالآرت ولا عصبته قطعا ولا عتيقه وقد اطال البلقيني في الانتصار لمقابله (فان  
 فقد المال) عن ذكر او عدم اهلية تحملهم لفقر أو صغر أو جنون (أولم يف) بالواجب  
 (عقل بيت المال عن المسلم) الكل او ما بقي كآرته نغير انوارث من لا وارث له اعقل عنه  
 ارثه لاعتق ذى وموته ومعاهد ومومن كآل يرثهم فحب في مال الكافران كان غير حري

واجبا للاصل أشكل فان فروع الاصل هم الاخوة للجاني وان كان للاخ ففروعه يفرمون بعده كما ذكر  
 (قوله الامن ذكر) أي في قوله ولا يتحمل فرع المعق ولا أصله الخ (قوله ثم معق جذات الام وجذات الاب) ظاهره انه  
 لا ترتيب في ذلك ٨١ سم على ج (قوله وقد اطال البلقيني في الانتصار لمقابله) ولم يذكره لكن في قوله وقد اطال الخ اشارة  
 اليه (قوله عقل بيت المال) أي يؤخذ من مهم المصالح منه ٨٠ سم على منهج

السائق فأنخذ ما بين السائق والورث كما في حاشية الزمادى (قوله في الباطن دون الظاهر) أى وعكسه كما علم على المتن (قوله ما لم يرفع الحاجر أو يتأكل) قيد في قوله بينهما لحم وجد خاصة كما يعلم مما مر آنفاً (قوله بمعنى طمئنه) أى والأفانين صادق بما إذا أدخله من منفذ أو ناقصة مقتوحة قبل (قوله وجه أو قول يخرج جان السمع الخ) كدأى النسخ ولعله (قوله فما وجب بجبايته) أى زمن الردة (قوله أو شبه عمدة في ماله) أى وما زاد ٩٣ عليه هو الذى (قوله أخذ

من ذوى الارحام) أى لانهم وارثون حينئذ (قوله ولا يحمل اصله) علة لعدم الوجوب على بعض الجاني المذكور في قوله لا بعضه (قوله وقد علم مما مر) أى من قوله وشرط تحمل العاقلة ان تكون صالحة لولاية النكاح الخ (قوله لزوم مولى الام اوش الجرح) أى فقط (قوله فان بقي شئ على الجاني) عبارة شرح الروض والباقي من الدية ان كان على الجاني اه وقوله لوجود جهة الولا الخ يفيد ان وجود تلك الجهة مانع من النكاح ببيت المال وان لم يلزمها التحمل لانتفاء سبب لزوم التحمل مع ان العاقل لو اعسر تحمل بيت المال فيكون انتفاء سبب تحمل العاقلة مانعاً من تحمل بيت المال واعساره غير مانع من انه قد يقال انتفاء سبب التحمل أولى من الاعسار لعدم المنع لغيره اه سم على حج (قوله لا انتقال الولا عهم) أى مولى الامام

لان ماله ينتقل لبيت المال قبل ان يارثا والمرد لا عاقلة له فما وجب بجبايته خطأ أو شبهه عمد في ماله ولو قتل لقيط خطأ أو شبهه عمد أخذ بيت المال دية من عاقلة قاتله فان فقدوا لم يعقل عنه اذا لا فائدة لا خذهما منه ثم ردها اليه (فان فقد بيت المال بان تعذر أخذ الكل أو البعض منه اعدم وجود شئ أو منع متوليه ذلك ظناً كما صرح به الباقين أو كان ثم مصرف اهم (فكله) أى المال الواجب بالجناية وكذا بعضه ان لم تنف العاقلة ولا بيت المال به (على الجاني) لا بعضه (في الاظهر) بناء على ما مر انها تنزهه ابتداء فان كان تعذر ذلك لعدم انتظام بيت المال أخذ من ذوى الارحام قبل الجاني كما هو ولا يحمل اصله ولا فرع له الاصل في الايجاب بخلافهما والثاني المنع بناء على أن الواجب ابتداء على العاقلة وقد علم مما مر انه لو جرح ابن عمتة وأبوه قتل آخر خطأ فعقوب أبوه والجرح لا يؤده ماله انه ثم مات الجرح بغير السيرة لم يزم مولى الأم اوش الجرح لان الولا حين الجرح لم يبق شئ على الجاني دون مولى أمه لا انتقال الولا عنهم قبل وجوبه ومولى أبيه لا تقدم سببه على الاعتبار وبيت المال لوجود جهة الولا بكل حال (وتؤجل) بمعنى تثبت مؤجلة من غير تأجيل أحد (على العاقلة) وكذا على بيت المال أو الجاني (دية نفس كاملة) باسلام ذكورة بعد الحرية ثلاث سنين (في آخر كل سنة ثلث) من الدية لانها مواساة تتعلق بالحول فتكررت بتكرره كالزكاة وقضائه صلى الله عليه وسلم والاصح ان المعنى في ذلك كونه دية نفس كاملة لا بدل نفس محترمة فدية المرأة الذي لا تكون في ثلاث كما بان واذا وجبت على الجاني مؤجلة ذات اثناء الحول سقط وأخذ من تركته لانه واجب عليه اصلها وانما لم تؤخذ من تركته من مات من العاقلة لانها مواساة (و) تؤجل عليهم دية (ذخى) أو مجوسى أو معاهد أو مؤمن (سنة) لانها ثلاث أو أقل منه (وقيل) تؤجل (ثلاثاً) لانها بدل نفس (و) دية (امرأة) مسلمة وخفى مسلم (سنتين) (في السنة الاولى ثلث) للدية الكاملة والباقي آخر السنة الثانية (وقيل) تؤجل (ثلاثاً) لانها بدل نفس (وتحمل العاقلة العبد) أى قيمته اذا أتلفه لا بوضع يده عليه خطأ أو شبهه عمد واراد به ما يشعل الامة (في الاظهر) لانها بدل النفس والثاني هي في مال الجاني حاله كبذل البهيمة وعلى الاول (فى كل سنة) يجب (قد رثلت دية) زادت على الثلاث أم نقصت فان وجب دون ثلث أخذ في سنة أيضاً (وقيل) تجب (في ثلاث) من السنين نقصت عن دية أم زادت (ولو قتل رجلين) مسلمين (فى ثلاث) من السنين تجب ديتهم الاختلاف المسحق (وقيل) تجب (فى ست) من السنين لكل نفس ثلاث وما يؤخذ آخر كل سنة يقسم على مسحق الدية بن وعكس ذلك لو قتل ثلاثة واحد افسر على عاقلة كل ثلاث دية تؤجل عليه فى ثلاث سنين نظر الاتحاد المسحق وقيل فى سنة (والا طرف) والمعا فى الاروش والحكومات (فى كل سنة قد رثلت دية) فان كانت نصف دية فى الاولى ثلث وفى الثانية سدد من أو ثلاث اربعها فى الاولى ثلث وفى الثانية ثلث وفى الثالثة نصف

(قوله ذات اثناء الحول سقط) أى والاجل (قوله والباقي آخر السنة) أى وهو السدس (قوله لا بوضع يده عليه خطأ) معمول اتلفه وقوله لا بوضع يده عليه اذ به عمال الوضع يده عليه ثم تلف يده أو اتلفه بالضمان عليه لا على عاقلة (قوله زادت) أى القيمة (قوله ولو قتل رجلين) أى مثلاً (قوله لكل نفس ثلاث) أى من السنين ثم ما يؤخذ الخ أى فيؤخذ فى آخر كل سنة من الست ثلث دية (قوله تؤجل عليه) الاولى عليها

سقط من النسخ لفظ وجه أي بصيغة الفعل المبني للمعبرول من التوجه قبل قوله بان السبع كاهو كذلك في شرح الجلال  
(قوله ويقدر بالساحة) الضمير في يقدر للبعض أي ويغدر البعض بالساحة بان تعرف نسبة القتل عن من السابق بالساحة  
اذ لا طريق لمعرفته سواها فان كان نصفها مالا قطع من اذن الجاني نصفها فالساحة هنا توصل الى معرفة الجزئية بخلافها  
فيما مر في الموضع فانها توصل الى مقدار الجرح من كونه قيرا طامثا او قيرا طين ليوضح من الجاني بهذا المقدار وهذا

(قوله يجره او بسرابة) كان ينبغي ان يقول مثلا وغيره اذ الامرية لا تقتصر في الجرح بل تحصل من غيره كضرب ورم  
اليدن وادى لثوت اه سم على ج ٩٤ (قوله والكف من سقوطها كما اختاره الامام) قضيته انه لا يعتبر اول السرابة

الى الكف (قوله او ببعض سنة) الباعني في (قوله لان قرينة السياق دالة عليه) أي وما دل عليه دليل دالة ظاهرة تكون كالمفوظ (قوله والاقراب ان معني بعضه بعقل عنه) يعني حيث لم تكن له عصبه من النسب والافهي مقدمة على المعتقد اه وفي كلام سم على منهج بعد كلام ذكره ورايت في بعض الكتب من نصفه حرو نصفه رقيق اذ اجني خطا نصف الدية على عاقلة اه وهي صريحة فيما قلناه (قوله وامرأة وخني) أي لا يبعقلان (قوله زادت مدة عهده) خرج به ما لو سارت مثلا (قوله ولم يقطع) أي امانه (قوله وعكسه في الاظهر) وصورته ان يتزوج نصراني يهودية او عكسه ويحصل بينهما اولاد فيختار بعضهم بعد باوغم اليهودية والاخر النصرانية (قوله ومن ثم اخص ذلك) أي تحمل الذي ونحوه سم على ج مثلها (قوله باختلاف الدار) كانه لان الفرض ان الذي في دار نادون الحربي اذ لو كان الذي في دار الحرب ايضا لم يعقل احدهما عن الآخر بالاولى مما لو كان الذميان بدار الحرب فانه لا يعقل احدهما عن الآخر سم على ج وكتب ايضا فيه انه قد تعبد الدار بان يعقد لتقوم في دار الحرب مع ان الحكم كذلك كما يؤخذ بالاولى مما لو كان الذميان في دار الحرب فانه لا يعقد احدهما عن الآخر كما صرح به في قوله ومن ثم اخص الخ فكان قوله باختلاف الدار جرى على الغالب (قوله نصف دينار) والدينار يساوي الان بالفضة المتعامل بها نحو سبعين نصف فاقصة او أكثر ومن زاد سعره او نقص اعتدله وقت الاخذ منه وارتداد يساوي مائتي نصف فاقصة

سدس او دتين في ست سنين (وقيل) تجب (كاه في سنة) بالنه ما بلغت لانها ليست بدل نفس أو ربع دية في سنة قطعا (وأجل) واجب (النفس من) وقت (الزهور) لها بزهق أو بسرابة جرح لانه مال يحصل بانقضاء الاجل فكان ابتداءه أجله من وقت وجوبه كسائر الديون المأجولة (و) أجل واجب (غيرها من) حين (الجنابة) لان الوجوب تفاق جهوات كان لا يطالب ببذلها الا بعد الاندمال ومحل ذلك ان لم تسر لعوض آخر والا كان قطع أصبعه فمرت لكفه مثلا فأجل ارض الاصبع من قطعها والكف من سقوطها كما اختاره الامام والفزاني وغيرهما وجزم به في الحاوي الصغير والناور ورجحه البلقيني (ومن مات) من العاقلة بعد سنة وهو موسر أو متوسط استقر عليه واجبا أو أخذ من تركته مقدما على الوصايا والارث أو (بعض سنة سقط) واجبا واجب ما بعده ما عهده لماسر أنها مائة كالزكاة وبه فارتقت الجزية لانها آجرة لا يقال حذف فاعل سقط راسالان قرينة السياق دالة عليه على أنه يصح كونه ضمير من ومعنى سقوطه عدم حسابه فيجب عليهم (ولا يعقل فقير) ولو كسوا بالاه مائة وهو غير أهل لها (ورقيق) لان غير المكتتب لا مثله او المكتتب ليس أهلا للوصاة والمبعوض كالزقي كاقاله البلقيني والاقراب ان معني بعضه يعقل عنه وامرأة وخني كما عر من قوله المار وهم عصيته نعم ان تبين ذلك كذورة الخني غرم للمستحق حصته التي اذا غاب عنه ولو قبل رجوع غيره على المستحق فيما يظهر (وصبي ومجنون) ولو منقطع الجنون وان قل لا تنقاه النصرة جسم ما يحال بخلاف من ابتاعوا به وقوله واعلم انه يعتبر الكمال بالتكليف والاسلام والحريفة في الفعل من الفعل الى مضى أجل كل سنة (ومسلم عن كافر وعكسه) اذ لا مناصرة كالارث (وعقل) ذي (يهودي) أو معاهد أو مؤمن زادت مدة عهده على أجل الدية ولم يقطع قبل مضى الاجل نعم يكفي في تحمل كل حول على افراد زادت مدة العهد عليه (عن) ذي (نصراني) أو معاهد أو مؤمن (وعكسه في الاظهر) كالارث ومن ثم اخص ذلك كاقاله الاذريعي اذا كانوا في دار الانهم حينئذ تحت حكمنا ما الحربي فلا يعقل عن نحو ذي وعكسه لا تقطاع النصرة بينهم باختلاف الدار ولان التفرغ فضيمن والحربي لا يضمن ما يتلفه بنفسه فلان لا يضمن ما يتلفه قريبه بالاولى والناسي نظرا الى انقطاع الموالاة بينهما (وعلى الخني) من العاقلة (نصف دينار) أي متقال ذهب خالص لانه أقل ما وجب في الزكاة ومن ان التحمل مائة

ظاهروان توفى الشيخ في حاشيته فيه وأطال فيه القول (قوله في المتن ولوعين أحول وأعش) أي والمقلوع الحولاء  
أو العشاء بدليل التعديل الاتي وهذا بخلاف قوله وأعور فإن الصورة انقطع الصحيحة فلا يفتي (قوله هي) أي فالغاية  
انها هي في العين المضاف اليه لا في كل الذي هو المضاف والاقال هو بدل قوله هي كما يصح به في جواب الاراد الاتي  
(قوله فالحاقه باحدهما تفرط) أي تساهل (قوله أو أفرط) أي تجاوز في الحد ٩٥ (قوله على قدر واجب سنة)

متعلق بزيادة قوله فاضلا  
عن حاجته) صريح في أنه  
لا بد في الغنى أن يكون  
مالا كزيادة على كفايته  
العصر الغالب عشرين  
دينارا وفي المتوسط مالا  
زيادة على ذلك فوق الأربع  
ودون العشرين وذلك  
ظاهر لانه اذا لم يملك كفايته  
العصر الغالب يكون  
فقيرا والفقير لا يجب عليه  
التحمل وقرره كذلك من  
لكن يشك على قوله  
الا يصير فقيرا الخ فليحور  
اهم على صريح قوله  
ولو طسر أجنون اثناء  
حول) أي ليس وقوله  
فقط أي دون ما قبله

مثله) (و المتوسط ربع) منه لانه واسطة بين الفقير الذي لا شيء عليه والغني الذي عليه نصف  
فالحاقه باحدهما تفرط أو أفرط والنقص عن الربع تافه ولذا لم يقطع به سارقه ولا يتعين  
الذهب ولا الدراهم بل يكفي مقدرا أحدهما اذا الواجب الابل حيث وجدت حالة الاداء  
لواجب كل شيء ولا يعتبر بعض التجويع ببعض وما يوجد يصرف السهل لوزاد عدددهم وقد  
استوفى القرب على قدر واجب سنة قسط عليهم ونقص كل منهم من النصف أو الربع  
وضابط الغنى هنا كافي الا كما مزج به في الحامى الصغير وجرى عليه الشيخ في منعه وهو من  
ملك آخر السنة فاضلا عن حاجته عشرين دينارا والمتوسط من ملك آخرها فاضلا عن حاجته  
دون العشرين وفوق ربع دينار (كل سنة من الثلاث) لانها مواساة تنعاق بالحول فتكررت  
بتكرره ولم يتجاوز الثلاث للنقص كما مر فجميع ما على كل غنى في الثلاث دينار ونصف وما على  
المتوسط نصف وربع (وقيل هو) أي النصف والربع (واجب الثلاث) فهو ذى الغنى آخر كل  
سنة سدسا والمتوسط نصف سدس (و يعتبران) أي الغنى والمتوسط (آخر الحول) كما ذكرنا  
فالمعسر آخره لا شيء عليه وان كان أوله أو بعده غنيا وعكسه عليه واجبه وقضية كذا مره ان  
غيره مانع الشر ولا يعتبر بآخره وهو كذلك فالكافر والقسي والمجنون أول الاجل  
لا شيء عليهم مطلقا وان كانوا قبل آخر السنة الاولى وفارقوا المعسر بعد ما أهلبهم للنصرة ابتداء  
فلم ينكفهم به في الاثناء بخلافه (ومن أعسر فيه) أي آخر الحول (سقط عنه) واجب ذلك  
الحول وان أيسر بعده ولو طرأ أجنون اثناء حول سقط واجبه فقط وكذا الرق بان حارب  
ذمي ثم استرق

**فصل في جنابة الرقيق** (مال جنابة العبد) أي الرقيق خطأ كانت أو شبهه عمد  
أو عمدا وعنى على مال وان فدى من جنائبات سابقة (تعلق برقبته) اجبا لانه العبد  
اذا لم يكن الزامه لسيده لانه اضرا به مع برائه ولا أن يقال ببقائه في ذمته الى عقفه لانه نفوت  
للضمان أو تأخير في مجهول وفيه ضرر ظاهر وفارق معاملة غيره له رضاه بذمته فالتعلق  
بالرقبة طريق وسطي في رعاية الجانبين فان حصلت البراءة عن بعض الواجب انقل منه وقسطه  
ويطرق المرهون بان الرهن حجر على نفسه قيمه ويخالف ما ذكره هنا الواجب بجنابة البهيمة  
لان جنابة العبد مضافة اليه فانه يتصرف باختياره وذلك لزمه القصاص اذا أوجبه الجنابة  
بخلاف البهيمة ومن ثم لو كان القن غير مميز أو أجهما بمقتضى وجوب طاعة أمره لزم ذلك  
الامر سيده أو أجنبيا كما مر له بالسرقه حيث قطع الامر أيضا بخلاف أمر السيد وغيره  
للمميز فانه لا يمنع التعلق برقبته لانه المباشر ولو لم يأمر غير المميز أحدنه لقت برقبته فقط لانه  
من جنس ذوى الاختيار نعم ان أقر الرقيق بالجنابة ولم يصدق سيده تعلق وانجها بذمته كما مر  
في الاقرار أو اطاع سيده على لقطه في يده وأقرها عنه أو أهله وأعرض عنه فالتفها أو تلفت

بل يجب على مالكها بالغابا بلع وكالمالك كل من كانت في يد (قوله اذا أوجبه الجنابة) أي بان وجدت المكافاة والجنابة  
معدودان (قوله لانه المباشر) أي وله اختيار (قوله تعلق واجها بذمته) ع قال الامام ويطلب بجميع الارش وقيل أقل  
الامر من اه سم على منفع وقوله سم ويطلب بجميع الارش أي بعد التعلق والدار (قوله أو اطاع سيده على لقطه في  
يده) ينبغي أن لا يكون حكم اللقطه مالا أو دعه انسان ودعيه وان تفها فلا تعلق سائر أموال السيد أيضا لان صاحب الوديعة



(قوله لبقاء أصل المنفعة) هذا التعليل لا يناسب حكم الاعور كالأبغني (قوله وجوب دية) أي دية عين (قوله لا تأنع ذلك) أي كون مقتضى كلام المصنف ما ذكر (قوله لأنه لما كان الكلام لا يتصور الخ) قال الشهاب سم قد يفرق بان المقصود من الحروف حصول كلام مفهوم وهو حاصل مع النقص بالآفة ومن النظر ايضا والاشياء وقد تنقص (قوله أن قلنا الخ) أي وهو رأي ضعيف (قوله نعم ان كانت إحدى ثنيتين أنصرا الخ) هل هذا الحكم خاص بالثنيتين والباءتين كما هو ظاهر كلامه برأيه (قوله العليا) أما السفلى فثبنتها الثمان وفيها الدية كما سيأتي كذا قال سم قوله في الأول) أي البادية خلقته مقصود وضعه عند بخلاف صاحب القلعة تأمل اه سم على منهج (قوله وبساتر أموال السيد) انظر هل يتعلق بذمة السيد اه سم على منهج ٩٦ أقول الظاهر نعم بل لعل المراد ان المال انما يتعلق بذمة السيد وفولهم وبساتر أموال

السيد المراد منه ما ذكرناه  
وكتب أيضا حفظه الله تعالى  
أي أنه بائرها لا عطاء منها  
مثلا لأنه يتعلق بها كالتعلق  
بمال المقتبس (قوله وليس له  
بيع) ع في تعليق القاض  
ان الذي ذكره منصور  
الفقيه أنه يباع منه في كل  
سنة بقدر ثلث الجنابة في  
الخطا وتكون الدية فيه  
موجبة في ثلاث سنين في  
وقته اه سم على منهج  
والظاهر من إطلاق  
المصنف خلافه وأنه يباع  
حالا ويؤيده أنهم لم يفرقوا  
بين العمد وغيره على أنه  
قد يقال في ذلك تعقيب  
لبعض فتيته (قوله ويقتصر)  
أي البائع (قوله وانما  
اعتبرت قيمته الخ) معتمد  
(قوله وقال الزركشي أنه)  
أي الحمل (قوله نعم ان منع  
من بيعه) يتأمل موقع هذا  
الاستدراك فانه ان كان على

عنده تعلق المال برقبته وبساتر أموال السيد كانه عليه المقتضى ومعلوم محامران جنابة غير  
المميز بامر سيده أو غيره على الاصح فغده يارش الجنابة بالغام بالغ والمبعض يجب عليه من  
واجب جنابته بنسبة حرته وما فيه من الرقبة يتعلق به باقي الجنابة ويقده السيد باقل الاخرين  
من حصتي واجبه والقيمة كما يعلم عاينا في (وليس له) بنفسه أو نائبه (بيع) أو بيع ما يملكه منه  
(لها) أي لأجلها باذن المشتري أو نسله لبيعها (وفداؤه) كالمهر ون يقتصر في البيع على  
قدر الحاجة ما لم يختار السيد بيع الجميع أو يتعذر وجود رغب في البعض وإذا اختار فداءه  
لم يلزمه الا بالقل من قيمته (يوم الجنابة) وارشاه الان الاقل ان كان القيمة فليس عليه غير  
تسليم الرقبة وهي بدلها أو الارش فهو الواجب وانما اعتبرت قيمته يوم الجنابة كما حكى عن  
النص وجزم به ابن المقرئ في روضه لتوجه طالب الفداء فيه لانه يوم تعلقه أو اعتبر الفداء يوم  
الفداء لان النقص قبله لا يلزم السيد بدليل ما لو مات العبد قبل اختيار الفداء وحل النص  
على منع بيعه حال الجنابة ثم نقصت القيمة وجرى على ذلك ابن المقرئ في شرح ارشاده وقال  
الزركشي أنه وجهه واعتمده الشيخ أيضا نعم ان منع من بيعه ثم نقصت قيمته عن وقت الجنابة  
اعتبرت قيمته وقتها (وفي القديم بارشاه) بالغام بالغ (ولا يتعلق) مال الجنابة الثابتة بينه  
أو أقرار السيد ولا مانع (بذمته) ولا يكسبه وحدها ولا (مع رقبته في الاظهر) وان أدن له  
سيده في الجنابة فباقي عن الرقبة يضيع على المجني عليه لانه لو تعلق بالذمة لما تعلق بالرقبة  
كديون المعاملات اما لو أقرها السيد ثم مانع كره فأنكر المهر من وحلف بيع في الدين ولا  
شيء على السيد ولا يرد على المصنف ما أقر السيد بان الذي جنى عليه قتله قيمته الف وقال القن  
الشان فانه وان تعلق الف بالرقبة وألف بالذمة كما في الام لكن اختلفت جهة التعلق (ولو)  
فداه ثم جنى سلمه للبيع أي لبيع أو بابه كما مر (أو فداء) مرة أخرى وان تكرر ذلك مرارا لانه  
الا ان لم يتعلق به غير هذه الجنابة (ولو جنى ثانيا قبل الفداء ما عا) أو أسلمه لبيع (فوما) ووزوع  
المن على ارش الجنابتين (أو فداء بالاقل من قيمته والارشين) على الجديد (وفي القديم) يقده  
(بالارشين) ويحل الخلاف ان لم يمنع من بيعه مختار الفداء أو الاثر فداءه كل منهما بالاقل من  
ارشاه أو قيمته (ولو اعتقه أو بابه وعنه ناهيا) بان أعنته مورا أو بابه بعد اختيار الفداء (أو قبله)

قوله أو لا يوم الجنابة لم يظهر وان كان على قوله يوم الفداء فهو عين الحل السابق (قوله ولا يتعلق مال الجنابة) فداء  
مستأنف (قوله اما لو أقرها) أي الجنابة محتمر قوله ولا مانع (قوله فانه وان تعلق الخ) الفاء بمعنى اللام (قوله والف بالذمة) معتمد  
(قوله لكن اختلفت جهة التعلق) أي فالف السيد لتصدقه على تعلقه بالرقبة أو الف العبد لانكار السيد له واعتراق القن  
بها (قوله ولو جنى ثانيا قبل الفداء) في فائدة الخ قال الوزير القزويني قال فدى أو ادفع مالا وأخذ رجلا أو فدى ادا دفع رجلا  
وأخذ مالا أو فدى ادا دفع رجلا وأخذ رجلا اه سم على منهج (قوله أو بابه بعد اختيار الفداء) أي على المرجوح (قوله أو)  
قتله فداء وجوبا) ولو قتل الجاني قتلا يوجب قودا فاقص سيده لزمه الفداء قاله البغوي قال صاحب العباب وفيه نظري ان  
العبد الذي تعلق برقبته مال اذا قتله عبيد مثله عمد اعدوانا تعلق القصاص برقبته فاذا قتله السيد لم يلزمه الفداء لانه نفوت محلي لعين

(قوله تفسير ما في التصاق الاذن) كذا في بعض النسخ ملحقا والاصوب حذفه اذ لم يجر له في التصاق الاذن شيء (قوله اذا اتهم) أي الاسنان (قوله ثم سقطت) أي اسقطها جان آخر وكان الاولى حذفه لان الكلام فيها اذا سقطها جان آخر بدليل ما قدمه في المطلق مع ما في التعبير بسقطت من ايهام انه اسقطت بنفسه وليس مراد ابدلس ما بدسه وما قوله الجني عليه وقوله وفيه نظرين سم على منهج وجهه بقوله وهو مخالف لنظيره من المهرمون قال في التناهي في الزهر فلو وجب قصاص اقتص الزهن وفات الزهن اه وقد يفرق بان حق المرتن متعلق ٩٧ بالذمة أيضا فله مر بدعوات الزهن بخلاف حق الجني عليه وصاحب العباب

تقل لزوم الفداء المتقدم عن البقوى ونظر فيه فليتامر اه (قوله لتعود افلاسه) أي السببه (قوله ويبيع في الجناية بمضروحه اه لا يفسخ العتق ويوجه بشدة تشوق الشارع اليه (قوله الا دأطلب منه لسباع فذعه) أي فلوا دعي المستحق منه وانكر السيد صدق السيد يمينه لان الاصل عدم المنع وعدم طلب المستحق البيع (قوله وقوله) أي الزركشي وقوله ولو اختار الفداء بالقول دون أي ويجعل بالقول دون الخ اذ وطء الامه ليس اختيارا (قوله كوطء) مثال لافعل (قوله أو قتل لم يرجع) أي السيد عن اختيار الفداء (قوله ولو باعه) أي السيد وقوله زمه أي الفداء وقوله وامتنع رجوعه أي بأن يفسخ العتق ويحله لسباع وقوله ولو مات

مده (ووجوبه بالانه فوت محل التعلق فان تعذر الفداء تصو افلاسه أو غيبته أو صبره على الحبس فسخ البيع ويبيع في الجناية وفداؤه هنا (بالقول) من قيمته والارض جزا لتعذر البيع (وقيل) يخرج هنا أيضا (القولان) السابقان (ولو هرب) العبد الجاني (أو مات) قبل اختيار سيده الفداء (يرضى سيده) من علقته لقوات الرقبة (الا اذا طلب) منه لسباع (فذعه) ثم يديه بالبيع ويصير بذلك مختارا للفداء بخلاف ما لو لم يطلب منه أو طلب فلم ينعقه فانه لا يلزم به وان عدم محله وقد روي عليه فيما يظهر خلافا للزركشي وقوله لانه يلزمه تسليمه يرجع ذلك ما لم يكن تحت يده فهو يلزمه الاعلام له لكن هذا غير مختص به اذ كل من علم به زمه فيما يظهر (ولو اختار الفداء) بالقول دون الفعل كوطء الامه (فالا صرح انه الرجوع ونسليمه) لسباع اذا اختاره مجرد وعد لا يلزم ولم يحصل باس من يبعه ومن ثم لو مات أو قتل لم يرجع جزا وكذا لو نصت قيمته بعد اختياره ما لم يفرم القبض ولو باعه بادن المستحق بشرط الفداء (ومه وامتنع رجوعه وكذا يمنع لو كان البيع متأخرا بضر الجني عليه كاقاله البلقيني والثاني يلزمه الفداء (ويغنى أم ولده) ووجوب ان مات عقب الجناية لم ينع يبعها بالايلاذ كالوقتها بخلاف موت العبد لانه في الارض برقته فالامات بلا تقصير ولا ارض ولا دمه ومن ثم لم يتعلق الجناية بذهابها خلافا للزركشي بل بذهمه كاجماعه الشيخ لانه المانع لبيعهها ومثاله في ذلك الموقف والنزور عتقه ومر ان تصوا الا لا بدع الجناية انما ينفذ من المورس دون المعسر (بالقول) من قيمته يوم جنابها اليوم احبها لاعتبار اوقاف لزوم فداؤها اوقاف الحاجة الي بيعها المنع عن الاحبال وتعل كلام الروضة كاصلا الامه التي استولدها سيدها بعد الجناية وهو ظاهر (وقيل) فيها (القولان) السابقة ان في القن لجواز بيعها في صور ومن ثم لو جاز لكونه استولدها مرموهة وهو معسر لم يجب فداؤها بل يقدم حق الجني عليه على حق المرتن كاقاله البلقيني (وجنابنا) كواحدة في الاطهر) فيلزمه لجميع فداؤه واحدة لان احبها اتلاف اول وجود منه الامره واحدة كالأوحي عبده جناب ثم فله أو أعتقه والثاني يقدح في كل جناية بالاقول من قيمتها وارض تلك الجناية ولو استغرق الارض القيمة تسار لك كل ذي جناية تحدث منها من جنت عليه قبسه فيها لو كانت قيمتها أثار جنت جنابتين وارض كل منه ألف فلكل منها خمسة اتمه فان كان الاول قبض الالف استرد منه الثانية نصفه أو ارض الثانية خمسمائة استرد منه ثلثه أو ارض الثانية ألف والاولي خمسمائة استرد منه ثلثها ومن السيد خمسمائة تمام القيمة ليس بمرميه ثلث الالف ومع الاول ثلثه ونحو الجناية غير المستولدة للسيد لا يتعلق به الارض سواء كان موجودا يوم الجناية أم حدث بعدها ولا يباع حتى تضع وان

١٣ نهاية سابع الواقف قبل الفداء وله تركه تقيل يلزم لو ائتم فداؤه وترد فيه صاحب العباب ثم قال وعلى المعهل التم في كسبه أو بيت المال كحرمه من لا عاقلة له وجهه اه (قوله وكذا يمنع) أي الرجوع (قوله لو كان البيع متأخرا) أي لعدم من يرغب في شرائه (قوله فادامات) أي العبد وقوله بل بذهمه أي السيد وقوله ومثله أي أم الولد (قوله والنذر وعقته) اه ح (قوله ومر أن تصوا الايلاذ) كالوقت (قوله لكونه استولدها) أي وهو موسر كما مر (قوله لا يتعلق به) أي الجمل

ثم عادت قطا هره انه معطوف على سقطت وهو غير صحيح بالنظر لما قرناه وانما هو فيما اذا جنى انسان على سن ففسرك  
ثم ثبتت وعادت لما كانت في كلامه تستثبت كما اشار اليه سم في كلامه على النسخة التي عبارتها كالشارح (قوله وورد بان  
قوله فان لم يهدا) أي بعد الوضع (قوله وأخذ السيد حصته) أي وهى ما قبل الولد (قوله والمجنى عليه حصته) وهى  
ما يقابل الام (فصل في الفرة) (قوله ولولم تكن امه معصومة) كان ارتدت وهى حامل أو وطئ مسلم حربىة  
بشبهة (قوله أو ضد كل) افاد ان في الكافر غرة وهو كذلك غاية ان الفرة في السلم تساوى نصف غرة الدابة وفي الكافر ثلث  
غرة المسلم على ما يأتي (قوله وأصلها بياض) أي عروق الدرهم (قوله وأخذنيهم) هو عمرو بن العلاء اه عميرة (قوله بما  
دور) أي بشئ يؤثر الخ (قوله أو تجزيع أثر جهاضها) أي ولو يتجوع به نفسها أو كانت في صوم واجب وقوله بقول خير بن  
أي رجلين عدلين فالولم يوجد ٩٨ أو وجد أو اختلفا في نفي عدم الضمان لان الاصل براءة الذمة ولا يكتفى اخبار النساء

ولا غير العدل (قوله  
لأنه لو لم يهدا) أي بعد الوضع (قوله وأخذ السيد حصته) والمجنى عليه حصته اما اذا لم ينفذ ايلادها لا عساره  
كراهية فداها في كل جنابة بالاق  
فصل في الفرة (في الجنين) الحرام المعصوم عند الجنابة ولولم تكن أمه معصومة  
عندها ذكر كان أو نسيباً أو تام الخلق أو مسلماً أو ضد كل ولكون الحمل مستترا والاحتقان  
الاستقرار ٣ ومنه سمي الجن بذلك (غرة) اجزاء وهى الخمار وأصلها بياض في وجه الفرس  
وأخذ بعضهم منها اشتراط البياض في الرقيق الا في وهو شاذ وانما تجب (ان انفصل ميتا  
بجنابة) على أمه اذا كانت حية بآثر في عاده ولو تهدى أو طلب ذى شوك لها أولن عندها  
كأمر أو تجوع أثره اضاها بقول خير بن لأن لو لم يهدا (في حياتها أو) بعد (موتها)  
معلق بانفصل لا بجنابة على ما قاله جمع من انه لو ضرب ميتة فاجهضت ميتا لم يمت غرة لكن  
المعد ما رجع اليه البقي وغيره وادعى الماوردى فيه الاجماع عدمه لان الاصل عدم الحياة  
وبفرضها فالظاهر موتها بموتها وانما لم يختلف الفرة بذلك كونه أو توتها لاطلاق خبره أنه صلى  
الله عليه وسلم قضى في الجنين بفرقة وانما لم ينفصل هو كالأب في المصرة في قدره الشارع بصاع  
لذلك وخرج بتقيد الجنين بالعصمة ما لو جنى على حريسة حامل من حربي أو مرتدة حملت بولد  
في حال دنائها فاسلمت أمهت أو على أمهت الحامل من غيره فمقت ثم أجهرت والحمل  
ملكه فلا شيء فيه لاهداره وجعل بعض الشرع ذلك قيد اللام غير صحيح لا بماهية انه لو جنى  
على حريسة أو مرتدة أو قنة جنبها مسلم في الأولين أو لغيره في الأخيرة لا شيء فيه وليس كذلك  
لعهمة فلا نظر لاهدارها (وكذا ان ظهر) بالجنابة على أمه في حياتها أو موتها على مامر (بلا  
انفصال) كان ضرب بطنها فخرج رأسه ومات ولم ينفصل (في الاصح) لتحقق وجوده ولو خرج  
برأسه فصاح فخر آخر رقبته قبل انفصاله قتل لتيقن استقرار حياته والثاني بهتبرفم انفصاله  
(والا) أي وان لم ينفصل ولا ظهر بعضه بالجنابة على أمه (ولا غرة) وان زالت حركة البطن

تقر في الاصول ان خوف فعل كذا لا ينعزل الاستدلال بحديث صحيح بالشفعة للجار على وكبرها  
ثبوتها للجار غير الشرع بل بانه لا هموم له اه سم على حج وقد يجاب بان الاستدلال به بناء على ما فهمه العاصي منه صلى الله عليه  
وسلم كان قال ذلك جواب لسؤال فهم منه التميم وليس الاستدلال بمجرد الحديث بل به على الوجه الذي فهمه الى اوى الحديث  
عنه صلى الله عليه وسلم (قوله في حال دنائها) من مرتدة (قوله فاسلمت ثم أجهرت) أي والجنابة عليها حال الردة كاهو الفرض  
وكل جرح أوله غير مضنون لا يعاقب مضنونه بغير الحال في الانتها (قوله والحمل ملكه) أي السيد (قوله وجعل بعض  
الشرع ذلك) أي العصمة قيد الخ (قوله في الأولين) مما قوله حريسة أو مرتدة (قوله أو لغيره في الأخيرة) هي قوله أو قنة  
جنبها مسلم (قوله قتل به) ظاهره ولو دون ستة أشهر لكن قد يناهيه قوله لتيقن استقرار حياته وكذا قوله الا في فن قتله  
وقد انفصل بلا جنابة قتل به الخ فان مفهومه ان من قتله وقد انفصل بلا جناية لا يقتل به وانفصاله في هذه بجنابة فإتأمل  
(قول الشارح رحمه سمى الجن بذلك هكذا في النسخ التي يدينها عبارة النسخة وعنه الجن سمى جنبها وبها يستقيم الكلام)

الدبة ثم لم يتقدم في كلامه مرجع لهذه الإشارة وهو في النسخة عقب المتن حيث قال كالأصابع ولعله سقط من النسخة من الشارح (قوله ولزوال منبت الخ) فهو كفساد المنبت أو أبلغ قاله سم أي فلا يقال كيف تجب دية غير المنفرة وقد مر أنه لا دية فيها وحاصل الجوارح ان يحمل عدم وجوب ديتها عند عدم فقد دلت المنبت كأم (قوله يعني من كوع) انما احتاج لهذه التفسير ليصح (قوله وفي زمانا بلال) أي تقتضي العادة بان موته بعده ليس بسبب الجناية (قوله أي تم خروجه) أخرج مالومات حين خرج رأسه فقط وأدام له فغات ١٥ سم على حج وفيه ٩ أضامنه وفي العباب ٩٩ ولوضربها الجرح رأسه وصاح ومات قبل انفصاله فلي

وكبرها لعدم تحقق وجوده ولا إيجاب بالشك (أو) انفصل (حيا) بالجناية على أمه (وفي زمانا بلال) ثم مات فلا ضمان على الجاني سواء أزال أم الجناية عن أمه قبل القائه أم لا لأن الظاهر موته بسبب آخر (وان مات حين خرج) أي تم خروجه (أو دام له) وان لم يكن به يوم (ومات فدية نفس) لتيق حيايته وموته بالجناية وان لم يستل لان القرض انه وجد فيه اماره الحياة كتنفس وامتصاص دى ويض بدو بسطها وحينئذ لا فرق بين انتهائه الى حركة مذبح أو لا لانه لما علمت حيايته كان الظاهر موته بالجناية ولهد الم يؤثر انفصاله لدون ستة أشهر وان علم انه لا يعيش فن قتله وقدا انفصل بلا جناية قتل به قتل من رض مشرف على الموت فان انفصل بجناية وحيايته مستقرة فكذلك ولا عزز الثاني فقط ولا عبرة بمجرد اختلافه ويصدق الجاني بيمينه في عدم الجناية لانه الاصل وعلى المستحق البينة (ولو ألفت) المرة بالجناية عليها (جنيين) ميتين (فقرنان) أولنا ثنائيات وهكذا التعلق الغرة باسم الجنين أو ميتا وحدا فغات فقرة في الميت ودية في الحي (أو) ألفت (بدا) أو رجلا أو رأسا أو متهدا من ذلك وان تكروا لم يفصل الجنب وماتت الأم (فقرة) واحدة للعالم بوجود الجنين والظاهر ان نحو الديان بالجناية وتقدم ما ذكرنا ليستلزم تعدد فقد وجد رأسا لبدن واحد نعم لو ألفت أكثر من بدن ولم يتحقق اتصال الرأس تعددت بعدد لان الشخص الواحد لا يكون له بدنان بحال وظاهر انما لو ألفت أكثر من بدن لم يجب لما زاد حكمه لانهم جعلوا الغرة في الجنين كالدية في غيره اما اذا عاشت ولم تلق جنينا فلا يجب في بدو رجل سوى نصف غرة كما ان بد الحى لا يجب فيها الا نصف دية ولا يضمن باقية لعدم تحقق نفعه بالجناية (وكذا الحم قال القوابل) أي أربع منهن (فيه صورة) ولو لم يبدو رجل (خفية) لا يعرفها غيرها فنجب الغرة لوجود (قيل أولن) ليس فيه صورة ظاهرة ولا خفية ولكنه أصل آدمي (لو بدني لتصور) والاصح انه لا أثر لذلك كما أنه في أمية الولد وانما انقضت العدة به لذلالتة على براءة الرحم (وهي) أي الغرة في الكمال وغيره (عبد أو أمه) كما نطق به الخبر بخبر الغارم لا المستحق وعلم من ذلك امتناع الخلفي كما قاله الزكشي والدميري ويؤيده قولهم بشرط كونه سالما من عب المبيع والخفوة عيب فيه (عمن) وان لم يبلغ سبع سنين واعتبار الباقي لها تعالى لنص جرى على الغالب فلا يلزم قبول غيره لا نفاة كونه من الخيارات مع احتياجه لكافل والغرة الخيارات ومقصودها جبر الخلل فاستنبط من النص معنى خصه به فارق اجزاء الصغير مطلقا في الكفاية لان الوارد ثم لفظ الرقة فاكنتي بما عا ترقي به القدرة على الكسب (سليم من عيب مبيع) فلا يجبر على

على أمه فالجنين ليس مقصودا لها تخفيف أمره (قوله ولهد الم يؤثر) أي في وجوب الدية للنفس وقوله فكذلك أي يقتل به (قوله بان الجناية) أي انقطع (قوله تعددت) أي الغرة (قوله بعده) أي لبدن (قوله اما اذا عاشت) بخبر زقوله وماتت (قوله) أي أربع منهن) وحضورهن منوط بالجاني عليه فان أحضرهن ولو من مسافة بعيدة وشهدن قضى له ولا فلا القول قول الجاني بيمينه (ففرع في) الدميري روى ان الشافعي أخبر بما رآه طارداً ن فتكبه اجماعه دنار ونظر الهائم طامقها وان امرأة ولدت ولدها رأسا وكان اذا بكى بكى بهما واداسكت سكبت بهما ١٥ (قوله فلا يلزم قبول غيره) أي المبر (قوله) معنى خصه (هو الجنان) (قوله وبه فارق اجزاء الصغير مطلقا) أي غير أول

قول المصنف بعده فان قطع فوقه الخ والافوه خرج في نفسه كالا يعني (قوله هذا ان احمد القاطع) هو تقسيم لقوله بخلاف ما بعد  
 النكوح أي من أسفل خلافا لفتح في بعض العبارات من ايمام انه تقيد لثمن لكن كان ينبغي أن يقول القطع بدل القاطع  
 وانه لو أراد القاطع الثاني ما شمل القاطع الاول وكانه تعدد بتعدد قوله فتأمل (قوله الا في الاجام) الصواب حذفه (قوله قسط  
 واحب الاصبع المار عليها) يعني على الاكمل أو على الاصبع أي اتمامها وقوله لا واجب الاصابع أي فلا يسقط على الاصابع  
 (قوله لم يخرجهم) يخرج الخبر بسبب آخر غير المحرم وفيه نظر اه سم على حج وقديده مع النظر بأنه اذا عجز بقبر المحرم كان  
 معصيا لنسأ الخبر عنه وقد صرح ١٠٠ المصنف بعدم اجزاء المعيب (قوله بخلاف الكفارة) المعتمد عدم اجزاء المحرم

هذا وتم وعبارته ثم فيعبر  
 صغير ولو عقب ولادته  
 لرجاء تهره كبره المرض  
 بخلاف المحرم والكلام  
 في هرم يمنع من شيء من  
 منافعه اما غيره فيعبر  
 كما أنهم التقييد بقوله  
 من شيء من منافعه (قوله  
 أي دية أبي الجنين ان  
 كان) أي وجد اب (قوله  
 فشرية لام) ونقص  
 مسألة اذا كان الاب  
 مسلما وهي كافر (قوله أو  
 أبوه قبيله) أي الاجاهض  
 ظاهره ولو بعد الجسامة  
 وهو ظاهر لانه معصوم في  
 حالتي الجنانية والاجاهض  
 وما كان معصوما في  
 حالتيه فله شرية في قدر  
 ذمائه بالاتهام (قوله فان  
 قضيت حسا) لم يبين  
 الشرح المحل الذي  
 فقدت منه هل هو مسافة  
 القصر أو غيرهما قياس  
 ما صرح في تقدير الدية انه  
 هنا مسافة القصر (قوله  
 فان لم توجد الابا أكثر من فيمنها) أي أو لم يوجد منها الابا سوى دوي عشر نصف الدية (قوله ولو عيامل)  
 أي ولو غير متمول (قوله فكما صرح في الدية) أي فحجب فيمنها اه سم على حج (قوله في كفارة جاع النسل) أي حيث لم تحجب  
 فيمنها بل متقدم حياته اه سم على حج (قوله ككان صامت) أي ولو صوما أو جبا (قوله والفرقة على عاقلة الجاني) وكذا دية  
 الجاني اذا انفصل حية ثم مات (قوله والجنين الرقيق) تقدر الجنين هنا اغنيا بما سببه العطف على وضعه أي وصف الجنين بالحرية  
 أي احرم تمامه اه سم على حج وقوله على وضعه أي وصف الجنين بالحرية (قوله فيه عشر فية أمه) محل ذلك ما لم ينفصل  
 عنه وبموت امه اذا انفصل حسا وما من من أثر الجنانية فان فقه عام فيمنه ثم رأيت قوله ما لم ينفصل حسا الخ

فان لم توجد الابا أكثر من فيمنها) أي أو لم يوجد منها الابا سوى دوي عشر نصف الدية (قوله ولو عيامل)  
 أي ولو غير متمول (قوله فكما صرح في الدية) أي فحجب فيمنها اه سم على حج (قوله في كفارة جاع النسل) أي حيث لم تحجب  
 فيمنها بل متقدم حياته اه سم على حج (قوله ككان صامت) أي ولو صوما أو جبا (قوله والفرقة على عاقلة الجاني) وكذا دية  
 الجاني اذا انفصل حية ثم مات (قوله والجنين الرقيق) تقدر الجنين هنا اغنيا بما سببه العطف على وضعه أي وصف الجنين بالحرية  
 أي احرم تمامه اه سم على حج وقوله على وضعه أي وصف الجنين بالحرية (قوله فيه عشر فية أمه) محل ذلك ما لم ينفصل  
 عنه وبموت امه اذا انفصل حسا وما من من أثر الجنانية فان فقه عام فيمنه ثم رأيت قوله ما لم ينفصل حسا الخ

وحاصل المقصود انه اذا زادت انا مل أصعب أو نقصت قسط العشر عليها ولو زادت الاصابع أو نقصت لا يقسط بل يجب في الزائد حكومة وتزق بان الاصبع الزائدة متغيرة بخلاف الاغلة الزائدة لكن قوله وعلى ذلك يحمل كلام شرح المنهج فيه نظر فان عبارة لا تقبله كما يعلم بمرآتها (قوله فاعطيا) أى المشتبهان وقوله حكم الاصلين أى المذكورين قبله التبيين (قوله أو نحوه حيا) هذه الصورة علمت من قوله السابق وبصدق الجاني يمينه ١٠١ في عدم الخ وقوله وبقبل هنا

النساء) أى فى الاجهاض وفى انه افضل حيا (قوله وجب البقن) أى وهو غيرة ودية قوله وما مات أى الام (قوله ووارثه عكسه) هذه الصورة علمت من قوله السابق وبصدق الجاني يمينه فى عدم الحياة

أه سم على ح  
فوفصل فى كفارة القتل (قوله وهو) أى الذى فرط وقوله وتجب فوراً فى عذوبته ان مثله شبه العمد لعصاه بالآدم عليه (قوله فلا تجب فيه) أى فى الغير قوله وفصلته ان الكفارة كذلك أى على الامر

(قوله كانه عليه الا ذرى) معتمد (قوله لا ترتابها) بالتكليف (قد يقال لا حاجة للنجوس بالنسبة للعجنون لانه ليس فى صوم فلا يتوهم وجوب الكفارة عليه حتى يحتاج للجراب عنه (قوله وما هنا على ما اذا كانت على الفور) يتأمل فى أى موضع يكون العتق على الصبي على الفور مع ان يحصل الفور

على نفسه مال ابتداء وتعتبر قيمتها (يوم الجنابة) عليه لانه وقت الوجوب (وقيل) يوم (الاجهاض) لانه وقت الاستقرار والاصح اعتباراً أكثر القسم من وقت الجنابة الى الاجهاض فعلقا عليه كالغاصب مالم ينفصل حيا ثم يموت من أثر الجنابة والافقية فدية يوم الانفصال قطعاً والقيمة فى القرن (لسدها) هو جرى على الغالب من ان من ملك حلاً ملك أمه فالمراد المالكه سواء كان مالكها أم لا (فان كانت) الام القنة (مقطوعة) أطرافها يعنى زالتا ولو خلقته فهو مثال والا فالمراد على كونها ناقصة (والجنين سليم) أى سليمة والجنين ناقص (تومت سليمة فى الاصح) لسلامته أو سلامتها وكالو كانت كافرة فهو مسلم تقوم مسلة ولان نقصان الجنين قد يكون من أثر الجنابة واللائق الاحتياط والتغليظ والثاني لا تقدر سائمة لان نقصان الاعضاء أمر حلق وفى تقدير خلافه بعد (وتحملة) أى بدل الجنين القرن (العاقلة فى الاظهر) لما امر الله بحمل العبد والذى فى مال الجاني ولو أقر بجنابه وأنكر الاجهاض أو نحوه حيا صدق المنكر بيمينه وتقدم بينة الوارث وبقبل هنا النساء على أصل الحياة ورحل وأمر انان كما قاله الماورى وان ادعى ان الاجهاض أو موت من خرج حيا بسبب آخر فان كان الغالب ببقاء الام اليه صدق الوارث والا فلا وبقبل رجل وأمر انان نظير ما مر وان ألفت جنين عرف استهل واحد وجعل وجب اليقين فان كانا ذكراً أو أنثى فغيره فدية أنثى أو حيا وميتاً أو حيا وميتاً وما مات فادعى ورنه الجنين سبق موته أو وارثها عكسه فان حلفاً أو سكتاً فلا توارث والا ففى الحالف

فوفصل (فى كفارة القتل) والاصل فيها قوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ فتعز برربة مؤمنة وقوله وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلة لى أهله وتعز برربة مؤمنة والقصد منها تدارك ما فطر من التقصير وهو فى الخط الذى لا تم فيه ترك التثبت مع خطر الانفس (تجب بالقتل كفارة) على القاتل غير الحربى وتجب فوراً فى عمدته كالآدم بحلاف الخطا ونوح بالنفسل غيره فلا تجب فيه لعدم وروده (وان كان القاتل) المذكور (صيباً) وان لم يكن مميزاً أو تقدم ان غير المميز لقتل بامر غيره ضمن أمره ودونه وقصد به ان الكفارة كذلك كانه عليه الا ذرى (ومجنوناً) ادفعه فاعلم انه خطأ وهى واجبة فيه وعدم لزومها كفارة وقاعها لا ترتابها ما لا تكلف وليس امان أهله والمداير هنا على الازهاق احباطاً للحياة فاعتق لولى عنها كما حرم به ابن القريظى ورضه تبالمجمع ونص عليه الشافعى وما ذكره الشيبان فى الصدق من عدم جواز عاقفه عن الصبي حمله بعضهم على ما اذا كانت على التراخي وما هنا على ما اذا كانت على الفور وعلى ما اذا كان العتق تبرعاً والجواز على الواجب والقياس ان السفية يعتق عنه ووليّه فان فقد وصام الصبي المميز أجزأه وللاب والجد لا عتاق ولا أطعام عنهما من مالهما لا نحو وصى وتجب بل يتلأ الحاكم لهما ثم يعتق الوصى ونحوه عنهما (وعبداً) وأمة فيكفران

اداعى بالسبب والصبي ليس بخاطبا حتى يعصى الا أن قل له ان اذ تعمد يعامل معاملة الدابة كما يعمل معاملة الدابة عليه مغنطة (قوله فان فقد) أى ما يعتقه ولى الصبي (قوله والا طعام عنهما) أى على المرحوح يتأمل ما يأتى من ان هذه الكفارة لا طعام فيها وقوله من مالهما أى الاب والجد (قوله لا نحو وصى) يتأمل هذا مع قوله بعد ثم يعتق الوصى ونحوه عنهم قوله بل يتلأ الحاكم انما يظهر ان لم يكن فى مالهما ما يعتقه الوصى والا فلا معنى لكون الحاكم يتلأ

كرواحدة (قوله مع تل) أي من القود والدية (قوله على ما صر فيه) الذي صر فيه انما هو أقل الامر من الحكومة ودية  
 حلة المرأة (قوله ويحط من دية العضو وضوحه) صراده بهذا التقيد وجوب الدية الكاملة فيما صر من الاجرام بان محله اذا لم  
 ينقص منها بعض له أرض مقدر ولم يسبق فيها جنابة والا حط من الدية مقدار ما نقص وواجب الجنابة السابقة لكن في  
 ثم يعق الوصي وضوحه ويوجب بان كلامه مفروض فيما لو أراد الوصي يعق من مال نفسه عنهم فلا ينقص منه لان تولى الطرفين  
 خاص بالاب والجد اذا رد الاعتاق عنهما من ماله ان يقبل القاضي عن المولى عليه فيدخل في ملكه فيصير من حلة أمواله  
 فيعق الوصي به لان ما يقتضيه ١٠٢ صرار ملكا للمبي أو المحنون فيعقق ولا يثبت عليهم (قوله لا حاجته) وفي نسخة لان

جنابته وما في الاصل أولى  
 (قوله لعدم التزام الاول)  
 أي الحربي وقوله وآلة  
 السياسة عطف تفسير  
 (قوله وقاطع طريق بالنسبة  
 لثله) أي في الاهدار وان  
 لم يكن بصفته كالراني المحسن  
 اذا قتله تارك الصلاة  
 أو عكسه فله الدية الكفارة  
 (قوله لا بد فيه من اذن  
 لامام) أي قبل القتل اه  
 سم على ج (قوله والا  
 وجبت كالدية) قال في شرح  
 زروض بناء على ما يأتي من  
 ان المقلب في قتله بلا اذن  
 ه في القصاص فلا تسكال  
 بين البابين اه سم على ج  
 (قوله ومن ثم لو هدر كزاني  
 محسن لم يجب فيه) هذا  
 يقتضي ان يزل قتله نفسه  
 منزلة قتل غير مثله له  
 لا منزلة قتل مثله له  
 والا وجبت فليسا له وجه  
 لتزليل اه سم على ج  
 ووجه التعليل الذي أشار

اليه انه معصوم على نفسه وذلك يقتضي وجوب الكفارة عليه صدمها بخلاف ما قدمه في النعيم من ان  
 الزاني المحسن معصوم على نفسه فشرب الماء لعطشه ونعيم (قوله اقتضا على الامام) أي قتله لا كفارة على القاتل (قوله  
 لا هدر) أي لباغي والصائل (قوله ولا تجب على عائش) أي الكفارة كالا يجب قتل قود لدية عليه ومثل العائش الولي  
 اذا قتل بجناحه فلا شيء عليه (قوله ومن أدو بها المجربة) وهل يجب على العائش فعل ذلك اذا وجده التأثير في المعيون وطلب منه  
 أم لا فيه ظر والا قرب الثاني لعدم تحقق نفع ذلك (قوله أي يغسل وجهه ويديه الخ) لم ينقل مستنده لما صر به الحديث مع  
 ان الاتفاق الزوردة في كلام الشارع تحمل على مدلولاتها الشرعية (قوله ويديه) أي كفيه فقط دون الساعد (قوله ودخل  
 اذنه) أي ما بين السرة والركبة

النسخ بعض جرم بياض واحدة وعين وضاد مهيبة ولعله محرف عن نقص بنون ثم قال في مهملة كافي عبارة غيره وبعبارة المهيبة وحط نقص كل جرم ذي دية وواجب الجناية المستداه في فرع في موجب ازالة المنافع في قوله لا تقطاع مدده أي الدماغ والمراد من هذا الكلام بدليل آخره ان الدماغ حيثما فسد فاعماله ينشأ فسادها من فساد القلب اذ يفسد القلب ينقطع

(قوله اطعمه) أي يدل عن الصوم الواجب عليه وليس هو كفارة اه سم على حج في كتاب دعوى الدم في قوله دعوى الدم عبر بالكاتب لانه لا يشمله على شروط الدعوى وبيان الايمان المعبرة وما يتعلق به اشبه بالدعوى والنيات فليس من الجناية (قوله والقسمه) ع لما كان الغالب من احوال القاتل استدعى ذلك بعد بيان موجباته بيان الجناية وهي بعد الدعوى ما عين واما شهادة اه سم على منهم (قوله وهو) أي هذا اللفظ ذكر كراهة الغلظ وهو الاول في مثله مما وقع فيه اظهر بين مد كرو مؤثث (قوله وقد تطلق) أي القسمه اصطلاحاً وقوله مطلقاً أي دماً وغيره (قوله ولا يستداع الدعوى) أشار به إلى الزيادة على الترجه وان قلناه عيب فعله اذ لم يوجد ثم ما يستتبعها ١٠٣ (قوله ونخص الاول) أي في

الترجعه وقوله ما يأتي أي من قوله من عمد الخ (قوله أحدها ان تغلبا) خرج مسائل في المطولات منها اذ ادعى على وارث ميت صدور وصية بشئ من مورثه له قمع دعواه وان لم يعين الموصي به أو على آخر صدور اقرار منه بشئ اه سم على منهج ومنها النفقة والحكومة والرضخ (قوله ان اوجب القتل) أي فن اوجب القود لم يجز ذكر عدد التركة لانه لا يختلف

الترجعه وقوله ما يأتي أي من قوله من عمد الخ (قوله أحدها ان تغلبا) خرج مسائل في المطولات منها اذ ادعى على وارث ميت صدور وصية بشئ من مورثه له قمع دعواه وان لم يعين الموصي به أو على آخر صدور اقرار منه بشئ اه سم على منهج ومنها النفقة والحكومة والرضخ (قوله ان اوجب القتل) أي فن اوجب القود لم يجز ذكر عدد التركة لانه لا يختلف

د كردد لتركه باتي في اصل التركة والافتراء حيث كان المدي به القتل الموجب للقود ثم رأيت سم على منهج نقل عن هر انه لاجابة الى بيان أصل التركة والافتراء حيث كان القتل موجباً للقود اه وهو واضح فتأمله لا يقال من فوائد ذكر التركة انه بقدرها فيكون السر بل بخطا يسقط به القود عن العامد لا بانقول جهة الدعوى لا تتوقف على ذلك نعم عكن الدعوى عليه من ذكر ذلك وانما يكون دافعاً للقود عنه (قوله ولا يشترط تفصيله) أي من المدي (قوله وهو ظاهر) واداحت الدعوى وحلف ضلي من تكون الدية وما مقدارها ان لم توجب القصاص وفي المدي عى المدايب انه حيث صحت الدعوى سئل الساحر ويمعل يبياته اه وهو ظاهر ان اقر فان استمر على انكاره فلا يفل ولعله يجب دية الخطا على الساحر لان الدية في الخطا وشبهه امد على الجاني ثم تحمله العاقلة وفي العمد على الجاني نفسه واصر فيما ذكر يحتمل كونه عمداً فإدبته فيه على الجاني ولم تحمله العاقلة ويحتمل كونه خطأً وشبهه عمداً فتصالحا عنه وقد علم من قسامة المستحق وجوب الدية على الجاني وشككت في تحمل العاقلة والاصل عدمه فاشبهه ما لو علمنا كونه خطأً متلاً ونعذر بحمل العاقلة له والدية فيه على الجاني وأما محله على الخطا فلانه أقل



الممد الذي كان يصل الى الدماغ منه فيفسد الدماغ ففساده لا يكون الا من فساد القلب فانه قل اغزال الى الحقيقة بفساد القلب (قوله أي كل من الارض والحكومة) أي أحدهما وانما عبر بالواو لقول المصنف وجبا (قوله وكذا ان تساويا) وحينئذ فهذا القلب فائق بالدخول مطلقا لا يفتي (قوله فوائدها دنيوية) كذا في النسخة قال سم هذا مجموع فانه يترتب على ادراكها التفكير في مصنوعات ١٠٤ الله تعالى البديعة وقد يكون نفسه طاعة كشاهدة نحو الكعبة والمصنف الى آخر

عنه حتمالا انه نوع من التلقين وورد بان التلقين ان يقول له قل قتله عدا من لا لا كيف قتله عدا أم غيره والحاصل ان الاستفصال عن وصف أطلقه جائر عن شرط أغفله ثم غلب ولو كتب ورقة وقال ادعي عافيا كفي في أوجه الوجهين اذا قرأها القاضي أو قرئت عليه أي بحضرة الخصم قبل الدعوى وثانها كونهم ساملزمة فلو ادعى هبة اعتبر ذكر القبض المعبر عنها أو بيعا أو اقرا (اعبر ذكر لزوم التسليم له (و) ثالثها ان يعين المدعي عليه فلو قال في دعواه على حاضر بن (قتله أحدهم) أو قتله هذا وهذا أو هذا وطلب تحلفهم (لم يحلفهم القاضي في الاصح) لا يهام المدعي عليه فلا تنفع هذه الدعوى لان التحليف فرعها حيث لم يكن ثم لو ثبت فان كان سمعت وحلفهم وعلى هذه الحالة يحمل ما صرح به الرافعي في أول مسقطات اللوث من ان له التحليف والثاني بحلفهم أي يأمر بحلفهم للتوسل الى اقرار أحدهم بالقتل واستيفاء الحق ولا ضرر عليهم في عين صادقة (ويجزيان) أي الصريح ومقابلته (في دعوى) نحو (غصب وسرقه وانلاف) وغيرهما من كل ما يتصور به انفراد المدعي عليه بسبب الدعوى فلا تنفع فيه على مهم وتيسل تنفع لانه يقصد كتمه حينئذ فالنعيين فيه عسر بخلاف نحو البيع لكونه ينشأ من احتيار عاقدية فيضبط كل صاحبه (و) رابعها وخامسها أهلية كل من المتدعين للخطاب ورد الجواب حينئذ (غ نسمع) الدعوى في الدم وغيره (من مكاف) أو سكران (منترم) ولو لم يهضم الاحكام كما هو مؤتمن (على مثله) ولو محجورا عليه بسفه أو فليس أو رقيق لكن لا يقول الاول انتم في تسليم المال بل يتحققه ولي فلا يصح دعوى حري لا أمان له فلا ينشأ في ذلك دعوى عدا وه الدعوى عليه في صور لان المفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يردوصي ويجنون ولا دعوى عليهم أي ان لم تكن ثم تبينة فيما يظهر أخذ اعماد كروه في الرقيق وعند غيبة الولي تكون الدعوى على غائب فيحتاج مع البينة ليمين الاستظهار ومرفق قول اقرار سفيه بوجوب قود ومثله نكوله وحالف المدعي لاجبال فسمع الدعوى عليه لاقامة البينة فقط لا لحلف مدع لو نكل لان النكول مع اليمين اقرار حكا وقراره غير صحيح (و) سادسها ان لا يقاضها دعوى غيرها حينئذ (لو ادعي) على شخص (انفراد بالقتل ثم ادعي على آخر) انفراد أو شركة (لم تسمع الثانية) لتكذيب الاول لها ناه من صدقه الاخر فهو مأخذا اقراره وسمع الدعوى عليه على الاصح في أسهل الروضة ولا يمكن من العود الى الاول لان الثانية تنكدها (أو) ادعي (عمدا) مثلا (روصفه بغيره) من خطأ أو شبهة عمدا بالهكس (لم يبطل أصل الدعوى) وان لم يدرك ذلك تابولا (في الاطهر) بل يعتقه نفسه براءه ويلي دعوى العمدا لدعوى القتل لانه قد ظن ما ليس بعمد عمدا والناس في بطل لان في دعوى العمدا اعترافا ببراءة العاقلة وشمل كلامه العقبة الذي لا يتصور خفاء ذلك عليه وان اقتضت العلة خلافه لانه فيكذب في الوصف

(قوله أطلقه) أي المدعي (قوله ولو كتب ورته وقال ادعي عافيا) أي بسد القراءة الثانية (قوله كفي في أوجه الوجهين اذا قرأها القاضي الخ) وبعبارة ج نعم ينبغي ان القاضي والخصم لو اطال اعلم او عرف ما فيها لكي وعليه عرف بن هذا ونظيره في اشهادته على رقة بخطه انه لا بد من قرائتها عليهم ولا يكفي قوله اشهدوا على بغيرها وان عرفه بان الشهادة يحتاج لها أكثر على ان تشهدوا على بكذا ليس صيغة اقرار على ما مر فيه اه وهي ظاهرة في انه لا يشترط هنا قراءة القاضي ولا قرائتها عليه فعملها به ينزل منزلة القراءة من انقاضي السماع من نكدهم (قوله فن كان سمعت وحلفهم) فضينه انه ليس لتكذيب المدعي وان ادعي بالقتل (قوله أي يأمر بحلفهم) أي بان يقول لهم احلفوا وعليه فلو امتنعوا منه حالف المدعي ويقتدر حلفه أي طالب راجعه

(قوله فلا يصح دعوى حري) هذا تنزيع على قوله منترم ولو ابضع الخ (قوله فلا ينشأ في ذلك) أي قول ويصدق المصنف بترم الخ (قوله وصي ويجنون) أي بل يدعي لها الولي أو يوقف الى كالمما أو اقراره سم على منهج (قوله أي ان لم تكن ثم تبينة) أي على الصي والجنون (قوله وعند غيبة الولي) أي فيما اذا كان ثم تبينة وأقامها المدعي وقوله فيحتاج أي المدعي (قوله فسمع الدعوى عليه) أي بالمال كان ادعي انه قتل عبده أو أناف ماله (قوله ولا يمكن من العود الى الاول) أي لا مع تصديق الثاني ولا مع تكذيبه (قوله وشمل كلامه الخ) معتد (قوله وان اقتضت العلة) وهي قوله لانه قد ظن الخ

ما ذكره من الامثلة ولا يخفى ان ما ذكره لا يتوجه منه على الشارح كل من جرح لانهما انما ادعيا ان اكثر متعلقان بالسمع  
 دنيوية وهذا مما لا يخفى فيه ولم يدعيا ان جميعا دنيوي حتى يتوجه عليهما النقص بهذه الجزئيات (قوله ورد بان السمع  
 الخ) قال الشهاب سم فيه ما لا يخفى فقامله اه أي لان الظاهر ان هذا القيل انما هو مبني على ان السمع واحد لا يتوجه  
 عليه الزيدان بالسمع واحد (قوله وان امكن الفرق) أي وبني على الفرق لو قيل به انه لا يجب هنا شي معطافا من غير تعيين

(قوله وانما تثبت القسامة) ع لما فرغ من شرط لدعوى شرع فيما يرتب عليها اه سم على منهم (قوله لان الايمان  
 حجة ضعيفة) أي وهو سبب لما كان صعبا (قوله وشرطه) أي شرط العمل بمقتضى اللوث (قوله حيث ساء له) أي بان رآه  
 مثلا وكان مجتهدا (قوله ولا بد من ثبوت هذه القرينة) أي لان اليقين بسببها تنتقل الى جانب المدي فيحتاج لها اه سم على  
 منهم (قوله وجد قتل أو بعضه) ع قال الشافعي لو وجد بعضه في قرية وبعضه ١٠٥ في أخرى فلولو ان يعين ويقسم اه  
 سم على منهم (قوله ان

يعين أي احدى القرينتين  
 (قوله وتحقق موته) قيد  
 في البعض (قوله والمراد  
 بغيرهم) أي الغير المانع  
 من اللوث (قوله  
 وليس من اللوث مالم  
 وجد معه ثياب القتل  
 ولو كانت ملطخة بالدم  
 (قوله والا فلا لوث موجود)  
 أي بان ساءكم من  
 علت صدرا قتل أو  
 علم كونه من اهله ولا  
 عداوة بينهم (قوله قال  
 العمراني) بالكر  
 والسكون الى عمرانية  
 ناحية بالموصل اه  
 انساب (قوله غير اهله)  
 أي أهل المكان (قوله  
 أن لا يكون هناك  
 طريق) أي فلو كان  
 هناك ذلك اتنى اللوث  
 فلا نسمع الدعوى به  
 (قوله غير محصورين)  
 والمراد بالمحصورين من

و يصدق في الاصل (و) انما (ثبت القسامة في القتل) دون ما سواه كإيا في وقوفهم النص  
 (على لوث) بثلاثة من اللوث بمعنى القوة لقوته بصوره اليقين لجانب المدي أو الضعف لان  
 الايمان حجة ضعيفة وشرطه ان لا يعلم القاتل بنبته أو اقرا أو علم كما حيث ساء له الحكم به  
 والتعبر بالمحل هنا ليس المراد به حقيقة لان اللوث فلا يرتبط بالمحل كالتسادة الاستتار  
 فالعبر به اما الغالب أو مجاز ساء له اللوث من الاحوال التي توجد في تلك القرائن المؤكدة  
 (وهو) أي اللوث (قرينة) حاله أو مقالية مؤيدة (تصدق المدي) بان توقع في القلب صدقه  
 في دعواه ولا بد من ثبوت هذه القرينة (بان) أي كان اد القرائن لم تنصهر فيما ذكره (وجد  
 قتل) أو بعضه وتحقق موته (في محلة) منفصلة عن بلد كبير (أو) في قرية صغيرة لا عداله  
 أو أعداء قبله دينا أو دنياه كانت العداوة تحمل على الانتقام بالقتل ولم يسأكم غيرهم  
 كما صرح في الرضة وهو المعتمد والمراد بغيرهم من لم تلم صدقة القتل ولا كونه من أهله أي  
 ولا عداوة بينهما كما هو واضح والا فلا لوث موجود فلا تنسج القسامة قاله ابن أبي عمرون  
 وغيره وهو ظاهر قال الاسنوي يتبع الابن الرقة ويبدله نصفه خبر فان اخوه القتل كانوا معه  
 ومع ذلك شرب القسامة قال العمراني وغيره ولولم يدخل ذلك المكان غير أهله لم تعتبر  
 العداوة قال الاذري وشبهه اشترط ان لا يكون هناك طريق جادة كثيرة لطريقين وخرج  
 بالصغيرة الكبيرة فلا لوث ان وجد في قتل فيما يظهر اذ المراد بمن أهله غير محصورين  
 وعند انتفاء حصصهم لا تتحقق العداوة بينهم تنتفي القرينة (أو تغرق عنه جمع) محصور  
 يتصور اجتماعهم على قتله وان لم يكونوا أعداء في نخود أو أوزد جاء على الكعبة أو بشره والا  
 فلا قسامة حتى يعين منهم محصورين فيحكم من لدعوى والقسامة ولا بد من وجود قتل وان  
 قل والا فلا قسامة وكذا في سائر الصور خلافا للاسنوي (ولو تقابل) بموحدة قبل اللام (ههنا)  
 لقتال ويصح بقوية لكن يشك في ادع القاتل بقوية لا يتأق قوله والا في آخره ولهذا اضط  
 الشيخ عبارته منهم به بالمقوبة وحذف الاو ما بعد ها وانكسفو اعن قتل فان اتهم قتال ولو  
 بأر وصل سلاح أحدهم الا آخر (فلان في حق الصف لا آخر) ان ضمنوا كاهل عدل مع  
 بغاة لان الظاهر ان اهل صفه لا يقاونه (والا) أي وان لم يتهم قتال ولا وصل سلاح (ه) لوث  
 (في حق صفه) لان الظاهر حيفئد انهم هم الذين قتلوه ومن اللوث اذاعة على السنة الخاص

١٤ نهایه صابع يسئل عدهم والا حاطة بهم ادوقوا في صعيد واحد مجرد النظر وبغير المحصورين  
 من يعسر عدهم كذلك (قوله في سائر الصور) أي التي يقسمها (قوله لكن بتكاف) أي كان يقال المراد بالقاتل شروهم  
 فيه ولا يلزم منه الانتقام (قوله وما بعده) أي وذكر الانتقام في الشرح تصور للقتال (قوله لا كاهل عدل مع بغاة) فضنه  
 اتهمان في عكسه وفيه نظر لما يأتي في كلام المصنف من ان الای لا يصح ما تنصه في القتال على العادل على الراجح (قوله  
 وقوله اهل صفه بصري) أي وان عرف منه عدهم عرفه بذلك مؤاخذه به باثره مع احتمال انه علم ذلك ولم يطاع عليه

بالرجاء في مدة يعيش الها غالباً (قوله أو نحو رد) في جعل هذا من المعطوف على فعلنا ذلك لا يعني لأنه يدخل المعنى إلى أنه  
 ادّختر بنحو الصوت فأنزع بنحوه ويكون كاذباً وهو غير مسمى (قوله بان عرف) لعل المراد بان كان عارفاً أي  
 خبره بجرانته (نقص (قوله منهم) لاجابة اليه (قوله وما تقر من حال أوفى كلامه على التنوين) أي لصادق بالترتيب  
 (قوله وان كان به أثر) غاي (قوله وشهادة العدل) ع واما قوله فلان قتلى فلا عبرة به عندنا فلا مال قال لان مثل هذه  
 الحالة لا تكذب فيها أو اجاب الاحصاء بأنه قد يكذب بالعداوة ونحوها قال القاضي ويرد عليه امثل هذا في قبول الاقرار للوارث  
 اه (أقول) قد يفرق بنظر الدماء فيضيق فيها أو يضاف وهذا مدع فلا يقبل قوله اه سم على منفي وقوله فلان قتلى ومثل  
 ذلك ما لورأى الوارث في منامه ان ١٠٦ فلان نقل مورثه ولو باخبار معصوم فلا يجوز له الاقدام على الحلف اعتماداً على

ذلك بحسره ومما  
 بالاولى عدم جواز قله  
 له قصاصاً لو طهر به خفية  
 لانه لم يصدق قتله بل  
 ولا ظله لانه بتقدير حصة  
 روية المعصوم في المنام  
 فلا في ان يضبط ما رآه  
 في منامه (قوله لوث)  
 أي حيث لم تتوفر فيه  
 شروط الشهادة كان  
 ادعى بغير افضاء الا ينافي  
 ما أتى من ان الحق ثبت  
 بالشاهد والمعين وان  
 ذلك ليس بالوث (قوله  
 لانه) أي احماره (قوله  
 كما علم محاصر أول الباب)  
 الذي تقدم انه لو قال قله  
 أحدهم وكان ثم لوث  
 حلفهم ومقتضاه انه  
 ليس له ان يحلف حيث  
 وجد اللوث للهم الان  
 يفرق بين المدعى بان  
 أحدهما قتله مع وجود  
 اللوث وبين شهادة البينة  
 بان أحدهما قتله فليسا مل  
 (قوله أو كليهما) بان يقول

والعام ان فلانا قتله وقوله أمرضته بسهرى واستمر به إلى حنى مات وروية من يحرك يده عنده  
 بنحو سيف أو من سلاحه أو نحو ثوبه ملطخ بدم ما لم يكن ثم نحو سجع أو رجل آخر أو ترشيش دم  
 أو أثر قدم من غرجه ذى السلاح وفيما لو كان هالك رجل آخر ينتفي كونه لوثاً في حقه ما لا  
 ان يكون الملطخ بالدم عدوه خاصة في حقه فقط والا قرب كما هو ظاهر كلامهم انه لا أثر  
 لو حدان رجل عنده بلا سلاح ولا تلطخ وان كان به أثر قتل وذلك عدوه ولا ينافيه تفرق الجمع  
 عنه لان التفرق عنه يقتضى وجود تأخير مهم منهم فيه غالباً فكان قرينة ولهذا لم يفرقوا فيه  
 بين اصدقائه وعائنه بمجرد وجود هذا عند لا قرينة فيه وجود العداوة من غير انضمام  
 قرينة اليها لانظر اليه (وشهادة العدل) لو احدى أخباره ولو قبل الدعوى بان فلانا قتله  
 (لوث) لانه ينفذ الظن وشهادته بان أحدهم قتل لوث في حقه كما علم محاصر أول الباب  
 معين الولي أحدهما أو كليهما يقيم (وكذا عبيدا ونساء) يعني اخبار اثنين فأكثرا فلانا  
 قتله وفي الوجهين القياس ان قول واحد منهم لوث وجرى عليه في الحواوى الصغيرة فقال  
 وقول راو وحزمه في الاثر وهو العمد (وقبل بشرط تفرقهم) لاحتمال النواطي ورد بان  
 احتماله كاحتمال الكذب في اخبار العدل (وقول فسقة وسيمان وكفار لوث في الاصح) لان  
 اجتماعهم على ذلك يؤكد ظنه وانما في قال لا اعتبار بقولهم في الشرع (ولو ظهر لوث) في  
 قتيل (فقال أحداً بنيه) مثلاً (قتله فلان وكذبه) الابن (آخر) صريحاً (بطل اللوث) فلا  
 يختلف (استحق لاضترام على الصدق بالذنب الدال على عدم قتله اذ جبلة الوارث على  
 التسبق فنيه أقوى من اثبات الآخر بخلاف ما إذا لم يكذب كذلك بان صدقه أو سكوت أو قال  
 لا أعلم انه قتله أو قال انه قتله وبجئت اليقين انه لو شهد بدل بعد دعوى أحدهما خطأ أو شبه  
 عدم بطل اللوث بنكذب الآخر قطعا فلن لم يكذب بان يخالفه مع خصمين ويستحق (وفي  
 قول لا) يبطل كسائر المدعى ورد به من الجبلة هنا (وقيل لا يبطل بنكذب فاسق) ويرد  
 به من أيضاً اذ الجبلة لا فرق فيها بين الفاسق وغيره ولو عين كل غير مسمى الآخر من غير تعرض  
 لنكذب صاحبه أقسم كل الحسنيين على ما عينه وأخذ حصته (ولو قال أحدهما) وقد ظهر  
 اللوث (قتله زيد وجوهول) عندي (وقال الآخر) قتله (عمرو وجوهول) عندي لم يبطل اللوث  
 بذلك وحسب (حلف كل) خصمين (على من عينه) اذ لا تكاد منهما الاحتمال ان الذي أممه  
 كل منهما من عينه الآخر (وله) أي كل منهما (ربع الدية) لاعترافه بان الواجب نصفها وحسبته

قتله هذا ولكنه عسك مع قول الشاهد قتله أحدهما (قوله أو قول) أي لوث (قوله وقول فسقة) منه  
 وصين هل التعديرا لجمع على حقيقته فيشرط ثلاثة من كل منهم أو لانه تظرو الا قرب ان يقال بالاكتفاء بان يحصل  
 اثنان باخبارهما وفي العباد عدم الاكتفاء بان اثنين وفي ابن عبد الحق الاكتفاء ما هو موافق لما قاله (قوله أو شبهه) محمد  
 يعني أو عدواً يستحق القسم نصف الدية منه (قوله على ما عينه) أي من عدو أو خطأ أو شبهه (قوله حلف كل خصمين الخ)  
 هذا ان لم ينك كل ما ثبت بالآخر والابطال اللوث (قوله وحسبته) أي النصف

الذي هو المراد والافتراق المراد من جملة ما صدق التوحيد لا عينه وانما أخرجه عن التفسير الظاهر لانه ضد الترتيب فلا تصح ارادته (قوله وقال الاذري) عبارة النصحة بل قال الاذري المذهب تعين سؤالهم انتم أي فضلا عن وجوب الترتيب الذي قاله البقيني وغيره وقول الشارح اذ يقول البصر الخ ليس من كلام الاذري وانما هو توجيه له وقوله تعين المخ تفرع

(قوله والاحلف المدعي عليه) أي تخمين عينا على ما قاله بعضهم ويمينا واحدة على ما عده الزبدي كذا فيهما مش والاقرب ما قاله الزبدي لان عينه ليست على قتل ولا حراجه بل على عدم الحضور مثلا وانما تزم ذلك سقوط الدم وقيل في الدرس عن الزبدي انها تخمين على ما قيل راجع وليس هو نقل بالدرس عن العباب الاكتفاء بعين واحدة فليراجع (قوله ولا يقسم في طرف) وفي تعليق ابن أبي هريرة ثم قولهم لا قسامة في الطرف صادق بان يكون الواجب مقدرا ديات أي بان قطع يد يه ورجله راعى عينه وأصم اذنيه (قوله فاد قتل عبده وجذلو ثم أقسم) أي السيد وبعد لا قسام ان انتفاعا على قدر القيمة أو بنيت بنسبة فذلك والا فبنيت تصديق الجاني بيمينه وان كان الغرم على العاقلة لان القيمة تجب عليه ثم تتحملها العاقلة فوجوبها عليهم فرع وجوبها عليه (قوله بناء على الاصح) بناء على وجه البناء فان مقتضى نبوت الملوثة أن ١٠٧ يحلف السيد وبطال بالقيمة

العاقلة ان قلنا بقسمه لهم والناقل ان نفسه ان قلنا بعدم القسم (قوله ان يحلف المدعي غالبا) سيأتى التنبه على ما خرج بغالبا في قوله به بدقول المصنف ولو مكاتب تقتل عبده وهذا مسئله المستولدة الخ وأما قوله اشتد فعله احتزبه عن النبي المودعة من المدعي عليه على المدعي بلالوث فان عينه لا تسمى قسامة مع كونه حلفا من المدعي لكنه بسبب الرد (قوله وكافر وجنين) أي أو عبد لاسمائه بقسم في دعوى قتله (قوله تلعب بترسكم يهود خبيث) لفضله تأتي الدميري والاصل فيها

منه نصه (ولو أنكر المدعي عليه الملوثة في حقه فقال لم أكر مع المتفرقين عنه) أي القليل أو كمت غائب عند القتل أو لست الذي روى معه سكن منطخ على رأسه أو نحو ذلك مما مر (صدق بيمينه) لان الاصل عدم حضوره وبراءة ذمته وعلى المدعي عدلان بالامارة التي ادعاها هو والا حلف المدعي عليه على نفسها وسقط الملوثة وبقي أصل الدعوى (ولو ظهر لوثة بأصل قتل دون عمد وخطا) كأن أخبر عدل بأصله بعد دعوى مفصلة (فلا قسامة في الاصح) لانها حينئذ لا تنفي مطالبة قاتل ولا عاقلة ويؤخذ منه انه ليس له الحلف مع شاهد لانه لم يطابق دعواه ودعوى ان المفهوم من اطلاق الاصحاب انه اذا ظهر الملوثة في أصل القتل كفي في غنك الولي من القسامة على القتل الموصوف وهو غير بعيد اذ لو ثبت الملوثة في حق جمع جاز له الدعوى على بعضهم وأقسم فكان لا ينعى بظهور الملوثة فيما يرجع الى الانفراد والاشتراك لا يستبرئ صفى العمد والحطاو أبدا الباقية فقال متى ظهر لوثة وفصل لوثة سمعت الدعوى وأقسم لا خلاف ومتى لم يفصل لم تسع على الاصح ثم قال ويعلم من هذا ان قول المصنف فلا قسامة في الاصح غير مستقيم اه غير مسلمة والعقد كلام الاصحاب الموافق له ما في الكتاب المحمول على وقوع دعوى مفصلة يزورق بين الانفراد والاشتركة والعمد وضده ان الاول لا يقتضي جهلا في المدعي بخلاف هذا والثاني قال بظهوره مخرج الدم عن كونه مهذرا (ولا يقسم في طرف) ورجح (وانتلاف مال) وقوف فاع النص وطعمة النفس فيصدق المدعي عليه بيمينه ولو منع الملوثة لكانت في الاولين تكون تخمين (الأي عده) ولو مدبر أو مكاتب أو أم ولد (في الاظهر) فاذا قتل عبده وجذلو ثم أقسم بناء على الاصح ان قيمته تتحملها العاقلة ومقتضيه مسمى على أنها تتحملها (وهي) أي القسامة (ان يحلف المدعي غالبا) بسبب (على قتل ادعا) ولو نحو امرأته وكافر وجنين لان منه تهمة الحياة في معنى قتله (حسين عينا) خبر بترسكم يهود خبيث بيمينه

ما رواه الشيخان عن سهل بن أبي حنيفة قال انطلق عبد الله بن سهل ومحمد بن مسعود الى حبري يوم صبح ففراقا في محبسة الى عبد الله بن سهل وهو يتخطى في دمه قتلا لافته ثم قدم المدينة فاطلق عبد الرحمن بن سهل وحويصة ومحبسة ابنا مسعود الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب عبد الرحمن يتكلم فقال له كبر بركم وهو أحدث القوم ثم سكت فتكلم فقال انكافون وانكافون دم صاحبكم قتلوا كذب تخافون ولم تهملوا ولم ير قال فبرسكم يهود خبيث بيمينه قالوا كيف تأخذنا بيمان قوم كذبوا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده وقوله فترسكم أي من دعواكم والافالح ليس في جهنم حتى تبرئهم اليهود منه وقوله من عنده أي در اللغة وقولهم كيف تأخذنا بيمان الحكمة في قول ايمانهم مع كفرهم المأوى ليدكرهم ولم يبيننا صلى الله عليه وسلم اتكالا على وضوح الامر فيها اه حج (قوله وهو محبص) أي ذلك لانه طلب اليقين من رتبة القتل ابتداء وما اكتفى بها من المدعي عليه لانه يستكمل المدعي فليس التخصيص بترسكم يهود خبيث بيمينه بالحدوث المشتمل عليه

على ما اختاره من وجوب الترتيب المستظهر عليه عاذهب اليه الاذرى لا تفرع على مذهب اليه الاذرى كما لا ينبغي  
(قوله وبأن نحو ذلك) أى مطلق الامتحان بالمسافة (قوله واستطوا الاتركيبا الخ) الظاهر ان الواضع لم يرد جعل لام حيث

(قوله واليمين على من أنكر) عبارة عنهم واليمين على المدعى عليه فلم يردوا ان ينال (قوله وأتواهم قوله على قتل ادعاء عدم  
القسامة) أى بل انما يخلف الولي عين واحدة فقط ووجه اراده انه وان لم يدع القتل صريحا لكنه لازم له عواه (قوله وانه  
يجب التعرض في كل عين الى عين المدعى عليه) أى واحدا كان أو أكثر ولو ادعى على عشرة مثلا لا كفى في كل عين انهم قتلوا  
مورثه (قوله والى ما يجب بيانه) أى ١٠٨ من عمدا وخطا أو شبه عمد (قوله التي أحلفه الحاكم عليها) يقال أحلفه وحلفه

واستخلفه كل معنى اه  
وهو مختص لعموم خبر المنة على المدعى واليمين على من أنكر وقوة جانب المدعى بالوث  
وأفهم قوله على قتل ادعاء عدم القسامة في قد الموقوف لان الحلف على حياته كما مر في أو رده  
فقد سموا وانه يجب التعرض في كل عين الى عين المدعى عليه بالاشارة ان «ضروا الايد كراسمه  
ونسبه والى ما يجب بيانه في الدعوى على الأصح لتوجه الحلف الى الصفة التي أحلفه الحاكم  
عليها اما الاجال فيجب في كل عين انما فلا يكفي تكرير الله جسم مرة بل يقول لقد قتله  
أما الحلف المدعى عليه ابتداء ولنسكول المدعى أو حلف المدعى لنسكول المدعى عليه أو الحلف  
على غير القتل فلا يسمى قسامة ومر في اللعان ما يتعلق بتلخيص اليمين ويأتى في الدعوى بقبته  
ولعل حكمه لليمين ان الذية تقوم بأنف دينار غال بالوزن أو وجه القديم كاهرو والقصد من تعدد  
الايمان التسلط وهو انما يكون في عشرين دينارا فاقتضى الاحتياط للنفس ان يقابل كل  
عشرين بيمين منفردة عما يقضيه التلخيص (ولا يشترط موالاتها) أى الايمان (على المذهب  
لانها حجة كالشهادة فيجوز زفر يقها في خمسة يمين يوما بة لرق اشترطها في اللعان بأنه أولى  
بالاحتياط من حيث انه يتعلق به العقوبة البدنية وانه يتحمل به النسب وتشميع به الفاحشة  
وهناك العرس وقيل وجهان أحدهما يشترط ان لها اثر في الزجر والردع (ولو شاء اجنونا أو  
انحاء) أو عزل فاضروا عا. به بخلاف اعاده غيره (بني) اذا افاق ولم يلزمه الاستئناف لما تقر  
(ولو مات) الولي المقسم في أثناء الايمان (لم يمين وارثه) بل يستأنف (على الصحيح) لانها حجة  
واحدة فلا بد ان يل بعضا بطل كل بخلاف موته به اقامة شاهد لانه مستقل فلا وارثه ضم آخر  
اليه وموت المدعى عليه يمين وارثه لم امر والثاني نعم وصححه الزياتي (ولو كان للقتيل ورثة  
وزعت) الجسمون عليهم (بسبب الارث) غالبا فسادها على ما ينبت بها وبجافون في قصصة  
خير انما وقع خطا بالاختصاصه وابن عمه فلا في الخطاب والا فالمراد اخوه خاصة وخرج بغالبها  
زوجة مثلا وبيت المال فانما تخلف الجسمين مع انهما لاتاخذ سوى الربع كالمونكل بعض  
الورثة أو غاب وزوجة وبيت تخلف الزوجة عشرة والبيت الباقي توزع على سهامهما  
قطا وهي خمسة من ثمانية ولا ينبت حفي بيت المال هنا يمين من معه بل ينصب مدعى عليه  
ويفعل ما ياتي قبل الفصل فان قلنا بالردع عدم تورث بيت المال حلفت الزوجة سبعة

واستخلفه كل معنى اه  
مختار (قوله اما الاجال)  
محرز ما يجب بيانه مفعلا  
من عمدا وخطا أو غيرهما  
(قوله بل يقول) أى في  
كل مرة وقوله اما حلف  
المدعى محرم قوله أى  
القسامة (قوله والحلف  
على غير القتل) اقتضاه  
على ما ذكر يقضى ان  
اليمين مع الشاهد تسمى  
قسامة ووجه بانها حلف  
على قتل ادعاء (قوله  
وبأن في الدعوى بقبته)  
أى فبأنى جميعه هنا (قوله  
ان يقابل كل عشرين) أى  
من الالف دينار (قوله  
فيجوز زفر يقها في خمسة  
يوما) أى فبأنى ما زادوا  
طال ما ينسبها (قوله  
ببخلاف اعاده غيره) أى  
فيعدمه الايمان (قوله  
ولم يلزمه الاستئناف)  
والمساومة وثقت لتولي

فاض ثان لانما على الاثبات فهي بمنزلة حجة تاممة وجد بعضها عند الاول بخلاف ايمان المدعى عليه اه حج والبيت  
وقوله لما قرر أى من انها حجة كالشهادة (قوله ولومات الولي) أى ولي الدم وهو المستحق (قوله لانه مستقل) أى حيث لم  
تطلب البينة من جهته حتى يقال الايمان حجة في حقه وهي لا تنبض (قوله ديني وارثه لم امر) أى من قول حج وانما  
استوفت لتولي الخ (قوله قساما على ما ينبت) وهو المال (قوله وخرج بغالبها) أى في قوله غالبا قساما الخ (قوله وهي خمسة  
من ثمانية) وذلك لان البيت النصف أربعة والزوجات الخمس واحد اوجدة ذلك خمسة من ثمانية الزوجة لها نسبه والبيت  
الباقي (قوله يمين من معه) وهو الزوجة في المال الاول وحدها ومع البيت في الثاني (قوله حلفت الزوجة سبعة) أى وذلك  
لان الثلاثة الباقية بعد سهام البيت والزوجة تدعى البيت فيصير يدها سبعة وبيت الزوجة واحدة الحجة ثمانية فاذا قسمت  
الجسمون على الثمانية خص كل واحد

هي حرفا لها مركة وما قبلها وما بعدها من الحروف بسائط ولما أراد الالف السنة وأما الهمة فهي المرادة الالف أول الحروف ويدل على ارادته في الالف البنية جعله لها بين اختيارها أو الواو والاعوان في مركب اختيارها للشارة الى انه يمكن النطق بسمها مستقلا لقبولهما القصر يك دونها وحيث قد لا بد من اعتبارها لأنها حرف مستقل يتوقف تمام النطق عليه بل هي أكثر دورا في الكلام من غيرها كما لا يخفى وقوله واعتبار ماورد في هذا لا يخفى عما ذكره ان ماورد في لم يعتبرها من حيث

ستة وربع وهو ثمن الخمسين فاذا جمع البنت سبعة أعانتها بنت ثلاثة وأربعين وثلاثة أرباع تغير ربع فتصير أربعة وأربعين ويجبر ما خص الزوجة وهو الثمن بثلاثة أرباع واحد فصير سبعة (قوله والبنت أربعة وأربعين) قياس ما يأتي من توزيع الأيمان بحسب الارث وجبر الكسر ان وجد حذف البنت أربعة وأربعين اه ثم ١٠٩ رأيت سم على منهي صرح

بذلك نقلا عن سيحط طب  
(قوله فيحذف الزوج خمسة عشر) وذلك لان حصته ثلاثة من عشرة وهي خمس ونصف خمس فيحذف ذلك من الخمسين وهو ما ذكره حصته الاختنين للاب خمس ونصف خمس (قوله وبوقف السدس احتياطيا) والاضابط الاحتياط في الطرفين الحلف بالاكثر والاخذ بالاقل اه ح (قوله ولا يبطل حقه) أي الخاص (قوله لصحة النيابة اقامنا) أي البينة (قوله بعد حلف الآخر وورثه) أي الآخر (قوله القتل) أي أو الطرف أو المخرج كما تقدم في كلام انشراح عند قول المصنف ولا يقسم في طرف ورجع الخ (قوله وان تعدد) أي المدعي عليه خمسون

والبنت أربعة وأربعين ولو كان ثم عول اعتبر في زوج أم واختين لاب واختين لام أصلها من ستة وقول عشرة فيحذف الزوج خمسة عشر وكل من الاختين لاب عشر ولا من خمسة والام خمسة (وجبر الكسر) لان الأيمان الواحدة لا تنضم فلو خلف تسعة وأربعين ابنا خلف كل عيبر وفي ابن وختي مثلا لا توزع بحسب الارث المحفل لا الناحز فيحلف الابن لنفسه أو بأخذ النصف والختي نصفها أو بأخذ الثلث وبوقف السدس احتياطيا الحلف والأخذ (وفي قول يحلف كل) من الورثة (خمس) لان العدد هنا كمي واحد و اجاب الاول بما كان القسم هنا (ولو نكل أحدهما) أي الوارثين (حلف الآخر خمسين) وأخذ حصته (ولو غاب) أحدهما أو كان صغيرا أو مجنوناً (حلف الآخر خمسين وأخذ حصته) اذ لا يثبت شيء من البنية بأقل من الخمسين واحتمال تكذيب الغائب المبطل للوث خلاف الاصل في نظر قوله (والا) أي وان لم يحلف الحاضر (صبره لاتب) ليحلف كل حصته ولا يبطل حقه بشكوكه عن الكل فعملهم لو كانوا ثلاثة أخوة حضر أحدهم ورثا الحلف حلف خمسين فاذا حضر ثان حلف خمسة وعشرين فاذا حضر الثالث حلف سبعة عشر وانما لم يكف بالایمان من بعضهم مع ايمان كالبينة لصحة النيابة في اقامتها بخلاف الأيمان ولومات نحو الغائب أو لصبي بعد حلف الآخر وورثه حلف حصته أو بان نه بعد حلفه كان ميتا فلا يحتاج الى إعادة حلفه كالأب باع مال أبيه ظاناً بحياته فبان ميتاً (والذهب ان يعين المدعي عليه) القتل (بالوث) وان تعدد (خسون) كما لو كان لوث اذ التمس دلس للوث بل لحرمه لادم للوث انما يفيد البتة المدعي وفارق التعدد هنا التعدد في المدعي بان كلامهم هنا يخفى عن نفسه القتل كما يتفهم المنفرد وكل من المدعين لا يثبت لنفسه ما ينسبه المنفرد فوزعت عليهم بحسب زرعهم (و) ان يعين (المرودة) من المدعي عليه القتل (على المدعي) خمسون لانها اللازمة للراد (أو) المرودة من المدعي (على المدعي عليه مع لوث) خمسون كما مر ومن ثم تعدد المدعي عليهم حلف كل خمسين كاملة (و) ان يعين مع شاهد بالقتل (خسون) احتياطيا لادم ومقابلته بين واحدة في الأربع لانها ليست مما ورد فيه النص بالخمسين وفي الأولى طريقة فاطمة بالاول اسقطه عن الرضة وفي الثانية طريقة فاطمة بالاول هي الزاحة فقوله المذهب للمجموع والواحدة كما قضاء اطلاقهما عدم الفرق بين اعمد وغيره كما مر ولو نكل المدعي عن عين القسامة أو يعين مع الشاهد ثم نكل المدعي عليه ردت على المدعي وان نكل لان بين الرذغير بين القسامة لان سبب

ولورد أحد المدعي عليهم حلف المدعي خمسين واسقط ما يخص المدعي عليه من البنية اذ وزعت عليهم (قوله وفارق التعدد هنا) حيث طالب من كل خمسون عينا تعدد المدعي عليه ووزعت الايمان على عدد المدعين بحسب اربهم (قوله وان يعين مع شاهد بالقتل خسون) انظر في تفصيل هذا عن قوله السابق كعبه ان انما لم يعدل لوث ويحجب بأنه ان وجد شرط الشهادة كان أي يلفظ الشهادة بعد تقدم دعوى كان من باب الشهادة وان في غير لفظ الشهادة قبل تقدم الدعوى من باب اللوث (قوله لان سبب تلك) أي عين الرد وقوله وهذه أي بين القسامة

تركها وانما اعتبرنا ما يزعمنا وهو الالف اللينة وقد علمت ان اعتبارها معتين وحديثه فاعتبارها لا يوردي هو عين اعتبارها الصواة  
 (قوله ويجب بانقسامه) أي ما لا بين المردودة من المدي عليهم فهي كاتر اهرام فان صدقت العاقلة فهي عليهم والافهسي  
 على المدي عليه (قوله اما ان يدوا) أي يعطوا (قوله أو يؤذوا بحرب) أي يعلموا بانهم يعاقبون لثناقتهم فيما أمروا به (قوله  
 لظاهرهم) أي اقيام الحجة ١١٠ الخ وقوله وتسحقون أي اظهارا وتسحقون الخ (قوله ولو اذى عمد بالوث على

ثلاث) عبارة الرض  
 أي أو ادعى على ثلثة  
 بالوث انهم قتلوه عمد اهرام  
 حضور حاتف لهم حسين  
 جيمه فاذن عوا حلف لكل  
 من حضر حسين عينا اه  
 سم على حج (قوله أقسم  
 عليه) والمتعبد في هذه  
 المدي عليه وفيما عرف  
 قول تشارف فانهم لو  
 كانوا ثلثة لخواه الخ  
 المتعبد المدي (قوله قالو  
 حضرا معا) شامل هذا  
 فن ابتداء ان الخمسين  
 عند حضورهما لمان لان  
 لكل خمسة وعشرين  
 اه سم على حج (قوله  
 وهو الاصح) لم يذكر  
 وقد انجلي مقابله بوجه  
 بضع القسمات اه أي  
 فدا لا بد من تحلف بعد  
 حضور رائد في حسين  
 عينا أيضا وسكت  
 الشارح عن الباث اذا  
 حضر بعد وقال انجلي فيه  
 والثالث اذا حضر فاقس  
 بالثاني فيما ذكر فيه اه  
 أي فيض المدي بعد

تلك النكول وهذه اللوث والشاهد (ويجب بانقسامه في قتل الخطا أو شمه العمدة  
 على العاقلة) لقيام الحجة بذلك ولا ينفي عن هذا ما عرف في بحث العاقلة لان القسامة محضة  
 ضعيفة وعلى خلاف القياس فاحتاج الى النص على أحكامها (وفي العمدة) دية (على المقسم  
 عليه) لا قد نذر امانا يدوا صاحبكم أو يؤذوا بحرب من الله ورسوله (وفي القسامة قصاص)  
 اظهارا مخر و تسحقون دم صاحبكم وأجاب الاول بأن المراد بديل دم صاحبكم جماعين  
 الدليابين (ولو اذى عمد بالوث) على ثلثة حضر أحدهم أقسم عليه حسين وأخذ ثلث  
 الدية لتعذر الاخذ قبل تمامها (فان حضر آخر) أي الثاني ثم الثالث فادى عليه فانكر  
 (أقسم عليه حسين) لان الايمان السابقة لم يتناولها وأخذ ثلث الدية (وفي قول) يقسم عليه  
 (حسا وعشرين) قالو حضرا معا أو محمل احتياجه للانقسام (ان لم يكن ذكره) أي الثاني (في  
 الايمان) السابقة (والا) بان ذكره فيها (فإنني) وقالنا بحسنه الرافعي (الاكتفاء  
 بها ينفع على حصة القسامة في غيبة المدي عليه وهو الاصح) قياسا على سماع البينة في غيبته  
 (ومن) استحق بديل الدم أقسم غالبوا وكفرا ومجورا وعليه وسعدا في قتل قته بخلاف مجروح  
 إن دوات لا يقسم قريبه لان ماله في نعم لو أوصى لاولده بغير رقيقه بعد قتلته ومات  
 قبل ان يقسم أو ينكح أقسم ورثته بعد دعواها أو دعواهم ارشوا اذ هم خليفته  
 والقيمة لها لا بوصيته فان نكلوا سمعت دعواها التحلف انهم وليس لها ان تحلف انهم  
 وليس لها ان تحلف أو يقسم مستحق البديل (ولو) هو (مكتب لقتل عبده) اذ هو المستحق  
 فان عجز قبل نكوله أقسم السيد أو بعده فلا كالوارث وهذا مومسئلة المستولدة المذكورة  
 آفاحم نزل قولنا المار غالبا اذا حلف فيه ما غير المستحق حالة الوجوب وظاهر ان ذكر  
 المستولدة مثال له ولو أوصى بذلك لا آخر أقسم الوارث أيضا وأخذ الموصي له بالوصية بل لو  
 أوصى لا آخر فادعاها آخر حلف الوارث كافي المستولدة على أرجح احتمالين ان فرق الثاني  
 بان القسامة ثبتت على خلاف القياس احتياطا للدعاء قال ان الرفعة ومحل ذلك اذا كانت  
 له بين يد الوارث فان كانت بيد الموصي له حلف جزما (ومن ارتد) عد موت مورثه (فلا يفضل  
 تأخير اقسامه ليسلم) ثم يقسم لانه لا يتورع عن اليمين الكاذبة (فان أقسم في الزدة صرح على  
 المذهب) وأخذ الدية لانه عليه السلام اعترف بيمين اليهودي في ان خبر المار وضع فيها ان الحاصل  
 بحلفه نوع كسباب لالامال فلم يمنع منه كالاخطاب وعن المزني وحكي قولنا مخرجا ومنصو صا  
 انه لا يصح ولو اسلم اعند ما قطعنا (ومن لا وارث له) خاصا (لا قسامة فيه) ولو مع لوث لتعذر  
 حلف بيت المال فيه ب الامام مدعيان فان حلف المدي عليه فذلك والا حبس الى أن

حضوره حسين عينا لم يكن ذكره في حلفه أولا على ممر في كلام المصنف والا فلا يحتاج الى حلف  
 أصلا (قوله نعم لو أوصى) أي يخص وفوله ومات أي السيد وقوله أو دعواهم أي الورثة (قوله وليس لها ان تحلف) أي  
 لانها ثبتت خليفه المورث بنكول انهم حلف اليمين المردودة وقوله وتقسيم عطف تفسير (قوله محترز قولنا المار) أي  
 به فنقول بانصاف وهي أي تحليف المدي (قوله ومحل ذلك) أي حلف الوارث (قوله وأخذ الدية) يقتضي ان الاخذ لا ينافي  
 ونفسه لانه لم يرد اه سم على حج (قوله وضع فيها) أي في الزدة (قوله وحكي قولنا مخرجا) أي في شأنه وقوله والا حبس أي  
 وان طال الحبس

لا غيره لا كما انقضاء ضيق الشارع وقوله اما الاول فلما ذكر قد علمت ان الماوردي لم يعتبر بالهنا حيث تركها حتى يتوجه

في فصل فيما ثبت به موجب القود في ع هذا الفصل ذكره ههنا على المزمع وغيره يؤخره الى الشهادات اه سم على منفع وسبأني ذلك في قوله وهذا المسائل الخ (قوله وموجب المال) أي وما يتبع ذلك كالأقرب بعض الورثة يقبض بعض (قوله من قتل أو جرح) بفتح الجيم وهو المصدر أما بالضم فهو الأثر المحاصل به وقوله أو أزاله أي نغني عن المذاني (قوله بإقرار مقبول) استترزه بنوعين الصبي والمجنون والعبد إذا أقر بماله (قوله أو يعلم الحاكم) أي حيث ساء له القضاء بعلمه بان كان بمجتهدا (قوله مما صر) أي من قتل (قوله وما في معناهما) وهو علم الحاكم واليمين المردودة كما تقدم وقوله وبين أي وهي جنون (قوله كما صر) أي في اليمين المتعددة وعليه فلا يرد ما قاله سم على ج من قوله ١١١ أين مر ذلك بالنسبة للمفرد

وقوله وشرط نسوئه أي

المال وقوله بالجهة الناقصة

رجل وأمر أن أورد رجل

وبين (قوله واليمين ثبت

المال بها) أي بالجهة

الناقصة ولكنها ثبتت

لوثاوتيه وإنما وجب أي

المال وقوله أي بالجهة

الناقصة (قوله لأنها

توجبها) أي المال

والقطع وأوجب عن ذلك

أبضاح المال ههنا يدل

عن القود وأما المال

ولقطع فكل منهما

حق مناهل لا يدل وهو

مستفاد من قوله لأنها

توجبها الخ (قوله لم يقبل

في الأصح) قضيته أنه لو

قام رجلين بعد ذلك

لمقتض لم يكن له القصص

لقتض من ذكره أولا لافق

ولم يكن في الخطب

مانعه وعلى الاول لو

يقر أو يحلف

في فصل فيما ثبت به موجب القود وموجب المال بسبب الجنابة من إقرار وشهادة (الغائب ثبت موجب بكسر الجيم) (القصاص) في نفس أو غيره ههنا من قتل أو جرح أو أزاله (بإقرار مقبول من الجاني أو) شهادة (عدلين) أو يعلم الحاكم أو ينفكول المدعي عليه مع حلف المدعي كما يعلم عاينه كره على الآخر كالأقرار وما قبله كاليمين وبأن الناصر لا يثبت بالأبالات فلا يرد عليه (و) ثبت موجب (المال) م م من (بذلك) أي الأقرار أو شهادة عدلين وما في معناهما (أو برجل وامرأتين أو) رجل (وبين) مفردة أو متعددة كما صرنا وأما بالقصاص كما علم عاينه وهذه المسائل من جهة ما بقي في الشهادات ذكرت ههنا بما لا ممانا الشافعي رضي الله تعالى عنه وبأني ثم الكلام في صفة الشهود والشهود به مستوفى في القضاء وشرط ثبوته بالجهة الناقصة ان يدهي به لا بانه قد وثق باليمين ثبتت المال بها وإنما وجب في السرقة بها وان دعي القطع لأنها توجبها والعمد لا يوجب الا القود فلو وجبنا لمال أو جرحا غير المدعي (ولو عا) المستحق (عن القصاص) قبل الدعوى والشهادة على مال (لا يقبل للمال رجل أو امرأتان) أو شاهدان (لم يقبل في الأصح) لان العوضا غايما يعتبر به نبوت موجب القود ولا يثبت عن ذكره والثاني نعم لان القصد المال (ولو شهد هو ومعه) أي الرجل والمرأتان وفي معناهما رجل معه يمين (جماعة فيها) يضاح لم يجب إرضاءه على المدعي لان الايضاح فيها الموجب للقود لا يثبت بها هذا كله اذا كانت من جنس واحدة فان كان ذلك من جنسين أو من واحد في مرتين ثبت إرضاءه به وهو موضع وفي قوله من طريقه وهو مخرج يجب إرضاءه لانه مال (وليصرح) حتما (الشاهد بالمدعي) بفتح العين كالقتل (فلو قال) شهدانه (ضربه بسيف فمات لم يثبت) المدعي وهو المولود لثبتي عن فعله (حتى يقول فمات منه) أي من جرحه (أو فقتله) أو فمات مكانه لانما احتمل موته بسبب آخر غير جرحه تعينت إضافة الموت اليه افعال ذلك الاحتمال ولو شهد به ثبته وقوله ولم يذكر جرحا ولا ضربا كفي أيضا (ولو قال ضرب رأسه فمات أو فأسال دمه ثبت دامية)

أقام بينة بعد دفعه بالجنابة المذكور دهل ثبت انقصاص لان المفور غير معتبر اول الالة أسقط حقه لم أر من تعرض له والظاهر الاول (قوله ثبت أرض الحشم بذلك) أي وذلك لان كل واحدة من الجانيين منفصلة عن الأخرى فإشهادها بالاشتماء شهادة بالمال وحده (قوله وهو مخرج) قال الشيخ عميرة أيضا ذلك ان الشافعي كان يضاح ههنا على ما تقدم نص فيما صرف السهم من زبده الى عمرو وأنه ثبت الخطأ في عمرو ورجل وامرأتين فقبل قولنا بالقتل والضرر ويجوز المذهب تقرير النصين والفرق ان الجنابة ههنا معتدة فاحيط لها (قوله أو فمات مكانه) المدعي وجهه الاكتفاء بذلك ان المتبادر من قوله فمات مكانه ان موته بسبب الجنابة ولا يفحص مع ذلك القول ان موته بسبب آخر كسقوط جدار أو مثل ذلك فالوفاء فمات حالا (قوله ولم يذكر جرحا ولا ضربا) اذا انقضاء على نفي ما ذكره كونه كونه وط لا دعوى قوله قتله عمد أو خطأ إلى غير ذلك على ما صر في دعوى الدماء تقاسمه



عليه هذا الرد وقوله وأما الثاني فلان الالف تطلق على أعم من الهمزة والالف الخ فيسه ان المداد في الحروف التي تقطعها عليها الهمزة انما هي المعينات التي هي أجزاء الكلام ولا شك ان نطق اللسان بالهمزة وغيره بالالف ولكل منهما مخرج مخصوص ببيان الحروف ليس المداد في الالف التي هي لفظ ألف ولفظ الف الخ حتى يتوجه ما ذكره هذا الظاهر فليتدرج تحت الشهاب قوله بخلاف فسأل دمه) وقياس ما لو قلنا مات مكاه أو حالاه لو قلنا فسأل دمه مكاه أو حالاه لقلت (قوله فأوضح عظم رأسه) أي فلما انقصر على قوله أو وضع لم تنعصق انبصر إلى أس والوجه مع ان الواجب فيها الحكومة اه زيادي (قوله الغير الفقيه) لعل المراد انه مع كونه غير فقيه يعرف مدلول هذا اللفظ عند الفقهاء ما مر من قوله ويخيه تقييده الخ (قوله بل يتعين الارش) أي فتدرك في شمه بالنسبة للعصا وتقبل لثبوت الارش لانه لا يختلف باختلاف محالها ولا باختلاف مقدارها (قوله ويؤخذ منه انه لا بد من تعيين حكومة) أي تعيينه بالحكومة بقية البدن الخ وكان الاولى التعبير به ثم رأيت في نسخة مصحفة كذلك وعلى ما في الاصل بقدر مضاف أي تعيين موضع حكومة وقوله أي تعيينه على المحل والقدر (قوله وثبت القتل بالصبر) فائدة في الصبر في اللغة صرف الشيء عن وجهه يقال صبرك عن كذا أي ماصرك ومذهب أهل السنة انه حق وله حقيقة ١١٢ ويكون بالقول والفعول ويؤمل ويعرض ويقتل ويفرق بين الزوجين وقال

المعتزلة وأبو جعفر الاسترأبادي بكسر الهمزة ان الصبر لا حقيقة له انما هو تحصيل وبه قال البغوي استدلوا بقوله تعالى يتحلى اليه من صبرهم انما انتهى وذهب قوم الى ان الساحر قد يقاب بصبره الايمان ويعمل الانسان حارا بحسب قوة الصبر وهذا واضح البطلان لانه لو قدر على هذا القدر ان يرد نفسه الى السبب بعد الحرمان وان يمنع بنفسه من الموت ومن جدلة انواعه السيئة والهيئة

انصرم بها بخلاف فسأل دمه لاحتمال حصول السيلان بسبب آخر (ويشترط لموضحة) أي الشهادته فيقول الشاهد (ضربه فأوضح عظم رأسه) اذا احتمل حينئذ (وقيل يكفي فأوضح رأسه) ونص عليه في الامم المختصر وروجهه بالقبض وغيره وجز به في الروضة كاصلها وهو المختص لفهم المقصود منه عرفا وتبعه تقييدها بالذي يمكن عاميا بحيث لا يعرف مدلول نحو الايضاح شرعا وما قبل ان الموضحة من الايضاح ولا تختص بالعظم فلا بد من التعرض له وان تنزل لفظ الشاهد الغير الفقيه على اصطلاح الفقهاء مردود كما قاله البلقيني بان الشارع انما بذلك الاحكام فهو كعمر الخ الطلاق يقضي به مع الاحتمال فاذا شهد بانه صرحا يقضي بطلانها وان احتمل تسريح رأسها فكذلك اذا شهد بالايضاح يقضي به وان احتمل انه لم يوضح العظم لانه احتمال بعيد جدا (ويجب بيان محلها) أي الموضحة الموحدة للقود (وقدرها) فيما اذا كان على رأسه مواضع أو قطعها بالاشارة اليها سواء كان على رأسه موضحة أو مواضع (ليكن قصاص) اذ لو لم يثبت ذلك لم يجب قود وان لم يكن برأسه الاموضحة واحدة لاحتمال توصيهما بل يتعين الارش لعدم اختلافه بذلك ويؤخذ منه انه لا بد من تعيين حكومة بقية البدن ولو بالنسبة للمال والالم يجب حكومتها لاختلافها باختلاف قدرها ومحلها (ويثبت القتل بالصبر باقراره) به حقيقة أو حكمة كقتلته بصبري وهو يقتل غالبا أو بنوع كذا وشهد عدلان تالما يات يقتل عاله افعمه فيه القود أو نادرا فشبّه عمدا واخطأ من اسم غيره فخطأ هو معاني العاقلة ان صدقوه والافعليه

ولم يبلغ أحد في الصبر الى النهاية التي وصل اليها القبط انما دلوا كملكه مصر بعد فرعون فانهم وضعوا الصبر أو في البري وصوروا فيها صور عساكر الدنيا فأتى عسكر قسدهم أو أتوا ذلك العسكر المصور فكانوا من قطع الاعضاء اتفق ظاهره للعسكر القاصد لهم فقامتهم العساكر وقاموا غنائمة سنة والنساء هن المولود والامراء بعصر بعد شرق فرعون وجنوده حكام العراق وغيره وقال الامام غفر الدين لا يظهر أثر الصبر على الانفس ويحرم تعليم الكهانة والتعظيم والهراب بالمل والشعر والباحص والشعبذة وتعلم هذه كلها أو أخذها عوض عليها سرام بل نص الصحيح في النهي عن حلوان السكان والباقي في معناه وأما الحديث الصحيح انه كان نبي من الانبياء يحط فن وافق خطاه فذلكم خذاه فن علم موافقته له فلا بأس ونحن لانعلم الموافقة فلا يجوز ويحرم المثنى الى أهل هذه الانواع وقد يقيم وكذلك تحرم القياقة والطير والميرة وعلى فاعل ذلك التوبة به اه دميري وهل من الصبر ما يقع من الاقسام وتلاوة آيات قرآنية تولد منها الهلاك فيعفى حكمه المذكور أم لا فيقه نظروا الاقرب الاول فايراجع (قوله وشهد عدلان) أي يعرفان ذلك (قوله فخطأهما) أي له شبه العمود وخطأوا المراد بهما كما هو ظاهر

سم فرغوا ما ذكرته آخر الخ قال ان الوجه تقسيط الديق على تسعة وعشرين (قوله غلب زدين اسم) لفظ زدين اسم مضى  
السنة في الموت اذا قطع بالديق على ما ذكره بعضهم وكان على الشارح ان يذكره اذ هو مرجع اشارة في قول الشارح  
الجلال وهذا من العجائب الخ لانه وقع خلاف بين الاصوليين فيما اذا قل الصبي من السنة كذا ونحوه هل هو في حكم  
(قوله او مرض بصري ولم يمت) أي (قوله لانه لوث كسكوله) عبارة ج بعد ١١٣ قوله لوث وكالافران كسكوله الخ

اه وهي ظاهرة لا ينام  
عبارة الشارح ان التثكل  
مع عين المدي لوث وهو  
غير مراد وكان الاوضح  
ان يقول باقرار ونكول  
مع الخ (قوله مع عين المدي)  
أي عين واحدة (قوله)  
يمكن افضاؤه للهلاك)  
عبارة سم على منتهج  
أي ولو كان ذلك الجرح  
ليس من شأنه ان يسرى  
لانه قد يسرى اه وقوله  
وان كان عليه أي لم يمت  
(قوله وقد يبرئ الدائن)  
يؤخذ منه ان مثل ذلك  
مألو أو صي بارش الجناية  
عنه لا أثر فان الموصي  
له قد لا يقبل فثبت الموصي  
به للورث (قوله) وكونه  
لمن لا يتصور براؤه أي  
لكنه يكون مجبوراً عليه  
قوله وكذا ان لم يجهلوه  
لفسقرهم أي لا يقبل  
(قوله لان طلبه) أي  
المدي (قوله فالمراد سكنت  
عن التصديق) أي لآخر  
طلب الحكم بل طلبه  
ادوله حكمهما ولا يختص  
هذا الحكم بما ذكره بل  
متى ادعى على أحد ثم قال

او مرض بصري ولم يمت قسم الولي لانه لوث كسكوله مع عين المدي (لا يبينه) لتعذر  
مشاهدة قصد الساحر وتأثير سحره (ولو شهد اورثه) غير أصل وفرع (يجرح) يمكن اقتضاؤه  
للهلاك (قبل الاندمال لم يقبل) وان كان عليه دين مستغرق لثمنه اذ لو مات كان الارش له  
فكانه شهد لنفسه ولا تنظر لوجود الدين لانه لا يمنع الارث وقد يبرئ الدائن ويصالح وكونه لم  
لا يتصور براؤه نادراً لا يثبت اليه والعبرة بكونه مورثه حال الشهادة فان كان عندها مجبوراً  
ثم زال المانع فان قل الحكم بالشهادة بطلت أو بعد هافلا (وبعد يقبل) اذ لا تمة وكذا  
تقبل شهادته بمورثه (بحال في مرض موته في الاصح) لانه لم يشهد بالسبب النافل للشهادة بتقدير  
الموت بخلاف الجرح ولان المال يجب هنا حالاً ولا يتصرف فيه المريض كبرار ادوم لا يجب  
الانما لو يتكبر للورث والثاني لا يقبل كالجرح للثمة (ولا تقبل شهادة انما قبله بفسق شهود  
قتل) أو نحوه (بجموله) أو بتركيبه شهود الفسق لانهم يدعون بذلك ضرر يتحملون وكذا  
ان لم يجهلوه لفقرهم لان يكون الاقربين يوفون بالواجب لان الغنى متوقع في الفقر بخلاف  
موت القريب أم قتل لا يجهلونه كيفية باقراره أو بأنه قتل عند استقبال شهادتهم بخلاف فقههم  
لا تنفاه للثمة (ولو شهد اثنان على اثنين بقتله) أي المدي به (فشهد على الاولين بقتله) مدارين  
في المجلس أو بعده (فان صدق الولي المدي) (الاوين) يعني استمر على تصديقهما حتى لو سكت  
جاز للحاكم الحكم به لان طلبه منه ما لا يشك فيه (الاوين) يعني استمر على تصديقهما حتى لو سكت  
ما صرحوا به في القضاء من عدم جواز حكمه بما ثبت عنده قبل سؤال المدي فالمراد سكنت  
عن التصديق (حكم به) ما لا تنفاه للثمة عن ما يتحقق في الآخرين اصرورته معاً ومن بها  
أولاً من جابدها من سامع انفسهما وهذا التعليل الاخير أوجه اذا الاول مشكل بكون المؤثر  
العداوة الذي يوجب وليست الشهادة منه (أو) صدق (الآخرين) أو صدق (الجميع) أو كذب  
الجميع (بطلنا) أي التهادتان وهو ظاهر في الثالث ووجه في الاول ان فيه تكذيب الاولين  
وعداوة الآخرين لما وفي الثاني ان في تصديق كل فريق تكذيب الآخر وظاهر قوله بطلنا  
بقائه في الدعوى لكن عبارة الجمهور بطل حقه (ولو أقر بعض الوثة بفسق بعض) عن  
القدور ولو لم يجهلوه (سقط انقصاص) لانه لا يتبعض بالقرار سقط حقه منه فسقط حق الباقي  
ولجميع الديق اما المال فيجب له كالقبية ولا يقبل قوله في العاني الان عينه وشهد وضمن  
له مكمل الخ (ولو اختلف شاهدان في زمان) هل للقتل (أو مكاب أو آله أو هيئة) كقوله بكره  
أو يعمل كذا أو يسبق أو خرقه وخالفه الآخر (لفت) للتناقض (وقيل) هي (لو) لانفاقهما  
على أصل القتل وريان التناقض ظاهر في الكذب فلا يثبت به الاثم وخرج بالفعل  
لاقرار كان شهد أحد هما بانه أقرب بالقتل يوم السبت والاخر بأنه أقرب يوم الاحد لم تلغ  
الشهادة لانه لا اختلاف في الفعل ولا في صفته بل في الاقرار وهو غير مؤثر لجواز اقرار

١٥ نهاية سابع غيره مما در بل ان الذي قطعت جاءه به ما ذكر من التفصيل (قوله وليست الشهادة بها) أي من  
العداوة والدينية (قوله وعداوة الآخرين) ظاهر هذا الكلام ان مجرد الشهادة تكون عداوة وظاهر كان منهم بآباء سم  
ولعل هذا حجة ترجع الشارح الذي على انه كان الاولى ترك هذه الحاشية لانفادتهم التوجه الثاني (قوله) لكن  
عبارة الجمهور الخ معناه وقوله بطل حقه أي ليس له ان يدعى مرة أخرى ويقيم البينة (قوله عن العاني) أي انه تعالى مال

المرفوع اليه صلى الله عليه وسلم فصيح به أولا والصحيح انه في حكمه (قوله وليس كذلك) يقال عليه وحيد نشا دليل وجوب الدية في الصوت على انه قد يقال من اثبت محبة مسموعة زيادة علم ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (قوله ومن أول الصوت بالكلام الخ) هذا يحتاج اليه الشارح في انه بعد تضييق الحجة به من أصله وانما يحتاج اليه من جعله في حكم المرفوع واحتج به كابر فانه حينئذ يحتاج الى الجواب عما أورده عليه (قوله ان ذلك) أي وجوب الدية في الصوت (قوله وفارق الخ) أي

(قوله ذلك اليوم) مثل اليوم لو لم يكن انما فصل العادة بحجته فم لو قوله لغت شهادة مسموعة ما هو وان كانوا اثنين معهما قطع المسافة البعيدة في زمن يسير ووجهه ان الآخرة لا يعول عليها في النسخ في كتاب البقاء في حكم حكمة جعله عقبا متقدما انه كالاستثناء من كون القتل مضمنا (قوله لما وزعهم الحد) أي بضر وحرم عن طاعة الامام الواجبة عليهم أي وهو لغة كذلك في المختار البغي التعدي وبغى عليه استنطال وبابه رعى وتجاوز زفا وطرأ على المقدار الذي هو حد الشيء فهو بغى (قوله وان طاعتان) ع معنى ١١٤ فاصحوا بينهم الاول ابداء الوعظ والنصيحة والثاني الفصل بينهم بالقضاء

فهم انهم ان عزمنا في مكانين متباعدين بحيث لا يصل المسافر من أحدهما الى الآخر في ذلك الزمن كان شهدا أحدهما بأنه أقرب بالقتل بركة يوم كذا والآخر بأنه أقرب بقتله بصريح ذلك اليوم لغت شهادة

### في كتاب البقاء

جمع باغ صمو بلك لجاوزهم الحد الاصل فيه آية وثان طاعتان من المؤمنين اقتتلوا وليس فيها ذكر الخروج على الامام صريح الكفا تشبه لعمومها أو تقتضيه لانه اذا طاب القتال لبغى طائفة على طائفة فبغى على الامام أولى وقد أخذ قتال المشركين من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ل المرتدين من الصديق وقتال البغاة من علي والبغى ليس اسم ذم عندنا لانهم انما خالفوا بتأويل جائز في اعتقادهم لا كنهم محطون فيه فلهذا لم يفسم من أهلية الاجتهاد نوع عذر وما ورد من ذمهم وما وقع في كلام الفقهاء في بعض المواضع من عصبانهم أو فسقهم محمولان على من لا أهلية فيه للاجتهاد أولا وتأويل له أوله تأويل تعاطى البطال أي وقع عزموا على قتالنا أخذنا بما بقي في الخروج (هم) مسلمون (تخالفوا الامام) ولو جاز (يخرج عليه وترك) عطف تفسير (الانقياد) له سواء سبق منهم انقياد أم لا كما هو ظاهر اطلاقهم (أو منع حق) طالبه منهم وقد توجه عليهم (الخروج منه) كزكاة أو حد أو قود (بشرط شركة لهم) بكثره أو قوة بحيث يمكن مقاضاة الامام ويحتاج الى احتفال كلمة من بذل مال واحد ادبر حال ونصب قتال رضوا والبردهم الى الطاعة (وتأويل) فاسد لا يقطع ببطلانه بل يعتقدون به جواز الخروج كقائل بالخارجين على علي رضي الله عنه بأنه يعرف قتله عثمان رضي الله عنه ويقدر عليهم ولا يقص منهم اوطاؤه اياهم على ما قيل والوجه أخذ من سيرهم في ذلك ان رمية بالواطأة المنوعة لم تصدر عن يعتد به لانه يرى من ذلك وتأويل بعض ما نفي الزكاة من أبي بكر رضي الله عنه بانهم لا يدفعون الزكاة الا لمن صلاته يمكن لهم وهو النبي صلى الله عليه وسلم

العدل فيما كان بينهم ما  
اه سم على منبج (قوله  
أو تقتضيه) أي تستلزمه  
(قوله وقد أخذ) أي  
استفيد (قوله وقتال  
المرتدين من الصديق)  
سبأني في أول الباب  
الاستي أن الذين قاتلهم  
الصديق لم يكونوا مرتدين  
وانما كانوا من بلل زكاة  
وأطلق عليهم اسم المرتدين  
بجازا وبسارته ثم قد  
نطق أي الردة على  
الامتناع من ادخالهم  
كأن في الزكاة في زمن  
الصديق رضي الله عنه  
المهم الا ان يقال انما  
انصرف على كون الصديق  
قاتل ما نفي الزكاة تنهيا  
على ان الردة قد نطق على  
ذلك فلا ينافي انه قاتل

المرتدين كقاتل ما نفي الزكاة (قوله والبغى ليس اسم ذم) أي على الاطلاق ولا يقتضيكون مدموما (قوله لما) اما فهم أهلية الاجتهاد فثبت خبرناهم لو لم يكونوا أهلا للاجتهاد لا يحكم ببغيم والظاهر انه غير مدموم لما نفي ان المدا على شبهة لا يقطع ببطلانهم المراد بالاجتهاد في عبارته الاجتهاد لاغوى أو جري على لغالب كما يفيد قوله أولا وتأويل بل الخ (قوله محمولان على من لا أهلية فيه للاجتهاد) ينبغي ولم يدر يحمله (قوله وترك الانقياد) أي فلو انقادوا له وأما عوامهم دفع ما طلبه منهم طالبا لفسوق ايفاء كما فهمه قوله توجه عليهم الخروج الخ (قوله بالواطأة المنوعة) أي التي علمها وقتلنا بجمعها وعليه فمقتدر ابرئهم واطاعة صدرت غير هذه لا ترد (قوله سكن لهم) أي تسكن لها نفوسهم وطعنهم فلو فهم قتاله البيضاء اه سم على منبج في فائدة قال في العباب يحرم الطعن في معاوية وله زيد وكثيره ورواية قتل الحسين وما جرى بين الصحابة فانه يثبت على ذمهم وهم أعلام الدين فالطاعن فيهم طاعن في نفسه وكلهم عدول وما جرى بينهم محامل اه سم على منبج

على الصحيح (قوله لانه وانما في معامه الخ) عمله لتعطيل نطق الصبي بعدم معامه (قوله مخافه) هو بالغين المجهة بشال غاصت الرجل أي أخذته على غرة فآله في الصحاح (قوله فديتان على ما قاله جم الخ) صريح هذا السياق أن وجوب الدين ضيف كما يعلم بتأمله لكن في حاشية الشيخ أنه معقد فراجع (قوله وفيها الدية) أي مطلق دية والاديتا غريبة المصغ (قوله كنوا بل المرتدين) أي بأن أظهر واشبه لهم في الردة فان ذلك باطل ١١٥ قطعه الوضوح ادلة الاسلام (قوله

ما ذا خرجوا بل اتوا بل كائني حق الشرع كان كافتاد أو بتأويل يقع بطلانه هكذا يدل المرتدين أولئك لم يشكوا تليس لهم حكم البغاة كإسباقي تفصيله ومطاع فهم به يدرون عن رأيهم وان لم يكن منصوبا فلا شوكه لم لا مطاع لهم فهو شرط لحصولها إلا أنه شرط آخر غيرهما (قيل وإمام منصوب) منهم عليهم ورد بان عليا قاتل أهل الجبل ولا امام لهم وأهل صفين قبل نصب امامهم ولا يشترط على الصحيح جعلهم لانفسهم حكمًا غير حكم الاسلام ولا انفرادهم بنصو بل ولو حصلت لهم القوة تفصلهم بمحض فوسل هو كالشوكه أو لا المعتقد كإياه الامام انه ان كان الحصن بمحافة الطويق وكافوا يستولون بسببه على ناحية وراء الحصن ثبت لهم الشوكه وحكم البغاة والافليسوا بغاة ولا يساوي تعطيل عدد قليل وقدرهم بذلك في الأنوار (ولو أظهر قوم رأى الخوارج) وهم صنف من المبتدعة (ترك الجاعات) لان الأغلب أقر وعلى المعاصي كفر واخرجهم فلم يصلوا خلفهم (وتكفي رذيلة كبيرة) أي فاعلمها فيجب عليه ويتخلف في النار عندهم (ولم يقاتلوا) أهل العدل وهم في قبضتهم (تركوا) فلا يتعرض لهم ادلا بغيرهون بذلك بل ولا يفسقون ما لم يقاتلوا قال الادريسي سواء كانوا بيننا وامناز واعبوض لكن لم يخرجوا عن طاعته لان عليا رضي الله عنه مع رجلا من الخوارج يقول لا حكم الا للقرىسوله ويعرض بقطعة تحكيمه فقال كلمة حق أريد بها باطل نعم ان تضمرناهم تعرضنا لهم الى زوال الضرر كما نقله القاضي عن الأصحاب (والا) بأن قاتلوا أولئك يكونوا في قبضتنا (فقطع طريق) في حكمهم الا تنفي في بابهم لا بغاة خلافا للبقيين نعم لو قاتلوا لم يضمن قتل القاتل منهم لانهم لم يقصدوا اذ اخاف الطريق فان قصدهم هاجمهم وان سبوا الاثمة أو غيرهم من أهل العدل عزروا الا ان عرضوا بالسب فلا يضررون ويؤخذ من قولهم ولا يفسقون عدم فسق سائر أنواع المبتدعة الذين لا يكفرون ببدعتهم بدليل قبول شهادتهم ولا يلزم من ورودهم ووعيدهم الشبهة ككونهم كلاب أهل النار المسكين يفسقهم لانهم لم يبقوا محرمات في اعتقادهم وان أخطأوا وأغواهم من حيث ان الحق في الاعتقادات واحد قطعه هو ما عليه أهل السنة وان مخالفة آثم غير معذور ولا ينافي ذلك اقتضاء أكثر تعاريف الكبيرة ففسقهم لو عيدهم الشديد وثلة أكثر منهم بالدين لان ذلك بالنسبة لحوال الاخرة لا الدنيا لما تقر من كونهم لم يفعلوا محرما عندهم كان الحنفى يحسد بالنسبة لضعف دليله وتقبل شهادته لانه لم يفعل محرما عنده نعم هو لا يعانف لان تقليده هجج خلافتهم كما علمنا تقرر (وتقبل شهادة البغاة) لتأويلهم الا ان يكونوا بمن يشهدون واقفهم بتصديقهم كانه طائفة فلا تقبل حينئذ بعضهم ولا ينفذ قضاؤهم لهم حينئذ ولا يختص هذه البغاة كما يعلم من الشهادات (ويقبل ايضا قضاء قاضيه) لذلك لكن (فيم يقبل فيه قضاء قاضينا) لا في غيره كتخالف النص أو الاجماع أو ليعاين الجلي والمجته وجوب قبول ذلك كاهوط هر كلهم ولا ينافيه ما يأتي في التنفيذ لشدة الضرر وترك عدم قبول الحكم بخلاف التفسير (الاراجع للامرين قبله

(قوله كانه طائفة فلا تقبل) ما لم يبين السبب اه دمري بالمعنى ونقله سم على مذهب من شرح الروض (قوله ولا يختص هذا) أي قبول الشهادة بل بغيرهم من المبتدعة (قوله وتقبل ايضا قضاء قاضيه) أجاز جواب قوله لذلك أي لتأويلهم (قوله ولا ينافيه ما يأتي في التنفيذ) أي من سن عدمه (قوله راجع للامرين) أي الشهادة وقضاء قاضيه

(قوله اذهب نفسه) يعني الى (قوله وفيه وقفة) وجه الوقفة ان صورة المسئلة انه كانت قوة الجبل موجودة وابطالها الاله لا يقال ابطالها الا اذا كانت موجودة فقبل (قوله وذهب ججاج) ظاهر كلام الشارع ان هذا خاص بالرجل فانظر هل هو كذلك (قوله وسلامة الصلب) لا يتأتى مع تقبده الذهاب بكسر الصلب الا ان يقال مراده من التمثيل بعماء الغالب (قوله لا متراجعا بالبول) صوابه  
 ١١٦  
 بالفاظ (قوله وقال السوردي بل عليه الخ) لم يتقدم في كلامه ما يستوعق

هذا الاضراب وفي التفتة  
 (قوله ويحل ذلك اذا استعملوه  
 بالباطل عدونا) أي بخلاف  
 ما لو استعملوا بناؤيل كإياني  
 في قوله وما في الروضة  
 في الشهادات الخ (قوله  
 ويسقط لنا عدم تنفيذ)  
 أي ما لم يكن لواحد من  
 كما تقدم قريبا وقوله  
 نفذناه أي وجوبا (قوله  
 وقياسهم على أهل العدل)  
 أي في أنه يستتر ببقاء  
 شوكتهم إلى وقت الوجوب  
 والا فلا يبعد بما قبضوه  
 لعدم تأهلهم وقت الوجوب  
 لقبضه (قوله وقبضه  
 الماوردي) أي الضمان  
 في صورة العكس وهي  
 اتلاف العادل على المتأذي  
 (قوله والابان كان) أي  
 ولو اختلف المتلف وغيره  
 في ان التلف وقع في القتل  
 أو في غيره صدق المتلف  
 لان الأصل عدم الضمان  
 فخرج ع ما تأنفه أهل  
 البغي قال ابن عبد السلام  
 لا يتصف بجمل ولا حرمة  
 لانه وقع معزافا عنه للشبهة  
 بخلاف ما تأنفه الحربي فانه  
 حرم ولكن لا يضمن (قوله)

(أن يستعمل دمه) وأموالنا واحتمل ذلك فلا يقبل لانتفاء العدة والتمحل ذلك اذا استعملوه  
 بالباطل عدونا بالتوصوا به الى اراقة دماثنا واتلاف أموالنا ويؤخذ من الاله لانه المراد  
 الاستقلال خارج الحرب والافتك للغة يستعملونها حالة الحرب وما في الروضة في الشهادات  
 من قبول شهادة مسخّل الدم والمال من أهل الاهواء القاضي كالشاهد محمول على المؤول  
 لذلك تناو بالاحتقار وما هنا على خلافه (وينفذ بالتشديد) كتابه بالحكم) الفناجواز لانه حكم  
 والحكم به من أهله بل لو كان الحكم لواحد مننا على واحد منهم فالتجته وجوب تنفيذ قوله  
 الا ذرى (ويحكي) جواز أيضا (بكتابه) الينا (بسماع البينة في الاصح) لصحته أيضا ويحجب  
 لنا عدم تنفيذه والحكم به استحقاقهم ويبنى ان يكون محله حيث لا ضرر على المحكوم له  
 فان قصر ركن التحصير بتخلص حقه في ذلك نفذناه والثاني لا مافي من اقامة منصبه وفي  
 الروضة كصلها احكامه في خلاف قواين (ولو اقاموا احدا) أو تعزيرا (أو أخذوا زنا) كأه جزية  
 وغزاة وفروا سهم المرتزقة على جندهم صح) لاعتقادهم التناوب المحمل فأنشبه الحكم  
 بالاجتهاد وبما في عدم الاعتداده من الاضرار بالبيعة ولا نجندهم من جند الاسلام وورع  
 الكفار قائم بهم وسواء كانت الزكاة مجزأة أم لا استمرت شوكتهم الى وجودها أم لا كما اقتضاه  
 لتعليل الاحكام بالمر وقياسهم على أهل العدل ممنوع خلافا للابن القيم (وفي الاخير) وهو  
 نقرتهم ما ذكره في قاعدة الحد (وجه) انه لا يعتمد على ثلثين بقوله علينا (وما تأنفه باغ على  
 عادل وعكسه ان لم يكن في قتال) ولم يكن من ضرورته (ضمن) متلفه نفسا وما لا يقيده  
 الماوردي بما اذا قصده أهل العدل التشنج والانتقام لاضاعتهم وهرجعتهم به يعلم جواز عقر  
 دوابهم ذاقوا تلغوا على الاله اذ اجورنا تلاف أموالهم خارج الحرب لاضاعتهم فهذا أولى (والا)  
 بان كان في قتال لحاجته أو خارجهم من ضرورته (فلا ضمان لاضرر العادل بقتالهم ولان العصاة  
 رضي الله عنهم لم يطالب بعضهم بمضابني نظر للتناوب (وفي قول يضمن الباقى) لنقصيره  
 ولو وطئ أحدهما أمة الاخر بلا شبهة بعينه احدثوا منه المجرم ان كرهها والولد رفيق  
 (و) المسلم (التناول بلا سوكة) لا يثبت له شيء من أحكام البغاة فيقتل (يضمن) ما تأنفه ولو في  
 القتل كقطع الطريق وثلاثي تحدث كل مقصد تناو ولا يتبطل السياسات (وعكسه) وهو  
 مسلم له سوكة لا تناوب (كبناف) في عدم الضمان لما تأنفه في الحرب أو لضررها لوجود  
 معناه فنه من الرغبة في الطاعة ليجتمع الشغل وبطل الفساد في تنفيذ قضايها واستيفاء حق  
 أو حقد مما مر ثبوت لهم سوكة فهم كالبناف على الاصح كما أتى به بالدرجته الله تعالى لان  
 القصد ثلثاتهم على العود الى الاسلام ونصعنيهم ينفرهم عن ذلك خلافا لجمع جعلوا لهم  
 كقطعان مطلقا لجنائهم على الاسلام ويجب على الامام قتال البغاة لاجتماع الصحابة عليه  
 (و) لكن (لا يقابل البغاة) أي لا يجوز له ذلك (حتى يبعث اليهم أمينا) أي عدلا عارفا بالمقام

لا ضرر العادل) أي أهل العدل (قوله ولزمه المهران) كرهه (أي أرطت جواز التمسك) قوله وهو مسلم له اي  
 سوكة) وليس من ذلك ما يقع في زمانهم خروج بعض العرب واجتماعهم لنهب ما يقدرون عليه من الاموال بل هم قطاع  
 طريق (قوله لا في تنفيذ قضايها) أي فلا يبعد بذلك منهم خلافا لجمع منهم شيخ الاسلام في شرح منتهى (قوله ويجب على الامام  
 قتال البغاة) أي ويجب على المسلمين اعانته حتى يفرق منهم حتى يتبطل شوكتهم (قوله حتى يبعث اليهم أمينا) أي بالغا عافلا

قبل هذا ما نصه فعلى الاول في هذا الحكم وعلى الثاني بالمعكس ثم قال وقال الماوردي الخ لا يضرب له موقم ثم لا هنا (قوله) وضح التولي الخ هذا هو عين القيسل المذكور في المتن لكن بالنظر لما قاله فيه الماوردي بما لا يخفى (قوله من جميعها) يعني مات قيسل اندمال شيء منها وان كان الموت انما ينسب لبعضها لا يسئل المهور في الاقصر صرح به ماذواله في حواشي شرح الروض (قوله قبل اندماله) انظر ما معني الاندمال في اللغات وكذا السراية منها (قوله عند اتفاق الحزب) في شرح الجلال

(قوله أي وبالحرروب) وقادته انه بينهم على ما يصح - بل بينهم وبين المسلمين من أنواع الحرب وطرقه ليقوع (عرب في قلوبهم) فينقادوا للحكم الاسلام (قوله من بعثه العباس) عبارة عن ابن عباس ١١٧ ثم رأيت في نسخة صحيحة ابن عباس (قوله)

بالنهر وان قال في لب  
الباب النهر وان في فتحات  
وصكون الهاء الى نهر وان  
بما يقرب بغداد وقال في  
همم البكري في النهر وان  
أربع لغات فغ اللون  
مع ثلث الراء والراء  
صحيحا جميعا اه (قوله)  
ولا مقتضب لكن تشترط  
عدته وينبغي الا كغناه  
بضائق ولو كافر بحيث  
غلب على طن الامام اه  
ينقل خبره بلا زيادة ولا  
نقص وكل من يتقون به  
فيقبولون كل ما يقول (قوله)  
مقتضب بكسر اللام وقضاه  
أي فهو ما عني قال المراد  
انفخ هو القياس اه  
أي بناء على انه مصدر  
مبني والقياس فيها كاه  
انفخ وما جاء منها مكسورا  
فعلى خلاف القياس وفي  
الختار ما حمله ان الظلة  
بكسر اللام وهي الظلم  
وبقضاها ما نقله عند  
الظالم وهو ما أخذ منك

أي وبالحرروب كما لا يخفى (فطنا) فيها (ناحضا) لاهل العدل (يسألهم ما ينقمون) على الامام أي  
يكبرون منه ناسبا بعلى من بعثه ابن عباس رضي الله تعالى عنه الى الخوارج بالنهر وان فرجع  
بعضهم للظلمة وكون المحدث عارفا فطنا واجب ان يثب للناظر ذوالا في مستحب كما قاله الاذمعي  
والزركشي وانما يجب فطاهم بشرط ان يتعرضوا للحريم اهل العدل او يتعطل جهاد المسلمين  
بهم أو يأخذوا من حقوق بيت المال ما ليس لهم أو يعتصموا من دفع ما وجب عليهم أو يتظاهروا  
على خلع الامام الذي انقصدت بيعته كذا قاله الماوردي والوجه كما هو ظاهر كلامهم وجوب  
قتالهم مطلقا لان بقائهم وان لم يوجد ما ذكرته من مفسدات لا تتدرك لهم نعم ومنعوا الزكاة  
وقالوا انفرقوا في اهل السب من انما يجب قتالهم وانما يباح (فان ذكرنا مغلظة بكسر اللام  
وقضاه) أو شبهة ازها) نهم نفسه في الشبهة ومراجعة الامم في المظلمة ووضع عود الصبر  
على الامام فان التمسك للشبهة بنسبته فيه ان لم يكن عارفا وله مظلمة يرفعها (فان أصر) على فهم  
بعد إزالة ذلك (نقصهم) نديا وعظ زعيمها وحقن لهم اتحاد كل الدين وعدم تجمعات  
الكافرين (ثم) ان أصر وادعاهم للظلمة فان امتنعوا وانقطعوا وكابرو (أذنهم) باله أي  
أعلمهم (بالقتال) وجوبه تعالى أمرهم بالاصلاح ثم القتل ولا يجوز تقديم ما أخوه الله هذا  
ان كان بسببهم قوة ولا الانتظار لها وينبغي ان لا ينظر ذلك لهم بل ربههم (فان استعملوا)  
في القتل (اجتهد في الاموال) (وفعل ماراة صوابا) فان ظاهرها ان استعملهم للقتال في إزالة  
الشبهة أمهلهم ما يراه ولا يتقيد عدوان ظاهرا ان ذلك لا يتقارر مدد وتوقيه لم يعمهم ويكون  
قتالهم كدفع الصائل سبيله للدفع بالاهل فلا سهل قاله الامام وظاهره وجوب هرب أمكن  
وليس مراد لان القصد ازاله شوكتهم ما أمكن (ولا يقاتل) ذو وقع القتال (مذبرهم) ان كان  
غير مصروف للقتال أو مضطرب الى فئة قريبة لا يبعد عنه لامن غائمه فيها أو يؤخذ منه ان المراد به  
هنا هي اني يؤمن في العادة محبة لها بهم قبل انقصاء القتال فان لم يؤمن ذلك بان غلب على  
الظن بجيئهم اليهم والحرب فاتحة اتجه ان يقاتل حينئذ وانما لم يشترط ذلك فيما يأتي في الجواب  
لان المذارع على كونه بعد من الجيش ولا (ولا منضمهم) بفتح الخاء من انضمته الجراحة أضعفته  
ولامن اني سلاحه أو أغلق بابه أو ترك القتال منهم وان لم يلق سلاحه (ولا أصرهم) غير  
الحاكم واليه في ذلك فلو تامل وحسد فلا قدوشة أي حنيفة نعم لو ولو انما يجتهد تحت راية  
زعيمهم اتبعوا ويندب بحسب قتل الرحم ما أمكن فيكره ما لم يصدق قتل (ولا يطاق) تسيرهم

(قوله فان لته) أي الامام (قوله ثم القتال) أي في قوله تعالى وان طعنوا لا تية وقوله ولا انتظارها أي وجوب (قوله) ويؤخذ  
منه ان المراد به أي الضمير الى ائمة البعثة (قوله لان المذارع الخ) أي وهنا المذارع على ما تحصل في المناصرة للبيعة في ذلك  
الحروب وما لا تحصل (قوله وأغلق بابه) أي تعراضا عن القتال (قوله فلو تامل واحد منهم) ع ولذا أمر عني رضي الله عنه من ادب  
يوم البصرة وهو يوم الجمل ان ينادي بذلك وقد استنفي الامام ما ذأيس من صلاحهم ان تمكن الضالان منهم بخشي عودهم  
عليه بشر فيجوز الاتباع والتذوق كما فعل رضي الله عنه بانخارج اه سم عي منهج (وله فلا قود) أي وتجب فيه دية  
عند (قوله اتبعوا) أي - و ما (قوله ما لم يصدق قتل) أي سياح قتل

عقب هذا ما نصه وما تقدمه في العمدة أو الخطأ اهـ ولعله ساقط من نسخ الشارح من الكتبة (قوله وقارق هذا قطع أعضائه حيوان الخ) الاشارة واجبة في ما من من اتحاد الدية اذا مات بسراية أو فعل الجاني كما يعي من شرح الروض ولعل الشارح كالتهاب ج اخبا وأورده ههنا بالنفاذ لمجموع حكم الاتي فانه يخالف مجموع حكم غيره

(قوله منعة) يقتضيه وقد نسكت التوثق اهـ مختار وقوله وان كان غابة (قوله وخيلهم) أي ومؤنة خيلهم وحفظ سلاحهم وغيره مما أخذ منهم إلى بيت المال ما لم تستول عليهم ايد عادية بقصد اقتسابه لها تعدياً فاقوت عليه ما دام تحت يده وأجرة استعمالها ان استعملوا بل ان عتد ١١٨ غاصبها فعليه أجره وان لم يستعملها (قوله نعم يلزم أجره مثل) وهل

الاجرة لازمة للاستعمل أو تخرج من بيت المال لان ذلك الاستعمال مصلحة المسلمين فيه نظر والأقرب الأول أخذنا من قول الشارح كضطر الخ (قوله بقصد الخلاص) ينبغي أولاً بقصد وقوله وبخيه له أي القصد (قوله لانه يحرم تسليطه على المسلم) وكذا يحرم جعله جلداً يقيم الحد ودعى المسلمين اهـ زيادي أقول وكذا يحرم نصبه في شيء من أمور المسلمين نعم ان اقتضت المصلحة توليته شيئاً لا يقوم به غيره من المسلمين أو ظهر من يقوم به من المسلمين جنابة وأمنت في ذنوبه ولو نكح من الحاكم مثلاً فلا يبعد جواز توليته فيه للضرورة والقيام بمصلحة ما ولي فيه ومع ذلك يجب على من نصبه مراعاة منعه من التعرض لاحد من المسلمين بما فيه استعلاء على المسلمين ويؤيد ذلك قوله نعم الخ (قوله وعلم انه) أي من قوله ولا يقاتلون بعظيم الخ وكذا من قول الشارح لان القصد رددهم للطاعة الخ وقوله لا يجوز له اية اذى ويجوز كافي بعض الشرع حصارهم جميع طعامهم وشراب الاعلى رأى امام الحرمين في أهل دمنة اهـ (أقول) ويمكن جعل كلام الامام على ما ذل من ضرورة اية ذلك وكلام غيره على خلافه أخذنا هذا في قولناهم بما يعيهم ليتأمل (قوله والامام) أي والحال وقوله ابقاء عليهم أي ابقاء الحياة عليهم (قوله وآمنوهم بالماء) أي وباقتصر مع التشديد كما يؤخذ من قوله الا أنما منطلقاً لاهل اقتصار الشارح على ما ذكره لا يكون الا كتركه في السنج غير ما نصه في كلام المتولي ضبط آمنهم بالماء كافي وقوله وآمنهم من خوف وحكي ابن مني من اللبس قصر المحمرة والتشديد (قوله والثاني المنع) أي منع نفوذهم عليهم (قوله وأجر بنا عليهم) أي قبل تبليغهم المأمن

منهم مع ذلك يجب على من نصبه مراعاة منعه من التعرض لاحد من المسلمين بما فيه استعلاء على المسلمين ويؤيد ذلك قوله نعم الخ (قوله وعلم انه) أي من قوله ولا يقاتلون بعظيم الخ وكذا من قول الشارح لان القصد رددهم للطاعة الخ وقوله لا يجوز له اية اذى ويجوز كافي بعض الشرع حصارهم جميع طعامهم وشراب الاعلى رأى امام الحرمين في أهل دمنة اهـ (أقول) ويمكن جعل كلام الامام على ما ذل من ضرورة اية ذلك وكلام غيره على خلافه أخذنا هذا في قولناهم بما يعيهم ليتأمل (قوله والامام) أي والحال وقوله ابقاء عليهم أي ابقاء الحياة عليهم (قوله وآمنوهم بالماء) أي وباقتصر مع التشديد كما يؤخذ من قوله الا أنما منطلقاً لاهل اقتصار الشارح على ما ذكره لا يكون الا كتركه في السنج غير ما نصه في كلام المتولي ضبط آمنهم بالماء كافي وقوله وآمنهم من خوف وحكي ابن مني من اللبس قصر المحمرة والتشديد (قوله والثاني المنع) أي منع نفوذهم عليهم (قوله وأجر بنا عليهم) أي قبل تبليغهم المأمن

لارشاه (قوله في الخباية) هو على حذف مضاف أي في واجب الخباية الخ (قوله أوجب مالا) انظر ما مفهوم هذا القيد ولعله لبيان الواقع (قوله من كل الخ) هو بيان لجرح أو نحوه (قوله أما لقن) كأنه يحترق قوله فيما مر من عين اللذة وذكره توطئة لجواب التتويج فيه بالنقد (قوله بخلاف لسن ولحية المرأة) يتأمل فانه قد لا تظهر مخالفة إلا ان يقال الفرق ان الجاني في السن واللحية قد اشرأب بالخباية علما استغلا بخلاف الاغلة فانه انما اشرأب بالخباية على الاصطبة والزائدة قد وقعت (قوله بالنسبة لاهل للزمة) أي فيما لو اعات أهل الزمة البغاة وادعوا اليهم اكرههم على اعانتهم فلا يكفون بعتن على ذلك (قوله بالنسبة لغيرهم) من لم يهادين والمؤمنين (قوله ضمنوه) أي بغير القصاص (قوله في شروط الامام الاعظم) (قوله وبيان طرق الامامة) أي وما يقع ذلك على الوادي دفع الزكاة الى البغاة الخ ١١٩ (قوله القام بخلاف النبوة) يشعر التعبير بخلافه

شعر النبوة انه انما يقال للامام خليفة رسول الله وأبيه وهو موافق لما في الدميري عن أبي بكر من قوله قد قيل لا يكر با خليفة الله فقال لست بخليفة الله بل خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وجوز بعضهم ذلك قوله تعالى وهو الذي جعلك خليفة الارض اه والاصح عدم الجواز كما في م على منهج ومثله في الباب في ذلة في عن أبي حنيفة انه ليس السلطان ان يقضى بين خصمين وانما ذلك ان يثبت الخلاف قال لدميري وهو مذهبنا كما نقله في شرح مسلم واعتصر به ليس فيه في مظهله واعتصر أيضا بان تبوت ذلك لثبته دونه بعيد لا يرافقه قياس الان رد به نقل صريح لا يقال قد يشغل عن

منهم أحكام البغاة وهذا امر ادم من غير بقوله وقتلناهم كالبغاة أمالو امنوهم تأمينا طلاقا فيقتل عنا ايضا فان قاتلوا ناعهم انتقض الامان في حقنا وكذا في حقهم كما هو القياس وقد علم ان الاستماتة لهم ليست بامان لهم (ولو اعانهم اهل للزمة) أو معاهدون أو مؤمنون مختارين (عابن يصرح قاتلنا انتقض عهدهم) حتى بالنسبة للبغاة كالمؤمنين ودوا بالقتل فيصيرون أهل حرب يقتلون ولو مع ضحوا لا ديار والاختان (أو مكرهين) ولو بقولهم بالنسبة لاهل للزمة وبينه بالنسبة لغيرهم (فلا) ينتقض عهدهم لشبهة الاكراه (وكذا) لا ينتقض عهدهم (اب) جازوا بالبغاة لانهم جازوا من على الامام بخاربه أو (ذالوا طنة اجوازه) أي ما فعلوه من اعانة بعض المسلمين على بعض (أو ظننا) انهم استعانوا بنا على كذا أو انهم (محقون) وان لنا انة الحق وأمكن جهادهم بذلك (على المذهب) لانهم مع مذورون وفي قول من طريق ينتقض لفساد ظنهم وفي الاكراه الطريقان ايضا مع عدم انتقاض عهدهم (ويقاتلون كغاة) لانضمامهم اليهم مع الامان لا يحريين لحقن دماءهم وخرج يقتلهم الضمان فلو اتلفوا علينا نفسا أو مالا ضمنوه

(فوقصل) في شروط الامام الاعظم وبيان طرق الامامة هو هي فرض كناية كالقضاء عايقا فيما اقسامه الآية من طالب قبول وعقب البغاة في ذلك لان المعنى خروج على الامام الاعظم القام خلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا ومن ثم اشترط فيه مباشرة في القاضي وزيادة كما قال (شرط الامام كونه مسلما) ليراعي همة الاسلام وأهله (مكة) لان غيره مولى عليه لا يلاي أمر غيره وروى أحمد خبره عن ذاب الله من اماره الصبيان (حر) لان من فيه رق لا ياب وخبر اصحوا وأطيعوا وان ولى عليكم عبد حبشي يحمل على غير الامامة العظمى او للبغاة خاصة (ذكر) الضعف عقل الانثى وعدم مخالطة الرجال وصح خبره بل يخف قوم ولوا أمرهم امره أهوال الحثي ملحق بهم الاحتياط فلا تصح ولا يثبت وان بان ذكر كالقاضي بل أول (فرشيا) غلب الائمة من فرش فان هدفك في ثم رجل من بني اسمعيل ثم يحتمى على ماني التهذيب أو جرحى على ماني التتمة ثم رجل من بني اسحق (بمجتهدا) كالقاضي وأرى بل حكر فيه الاجماع ولا ينافيه قول القاضي عدل جاهل أول من فاسق عالم لان الاول يمكنه التفويض للعلماء فيما يقتضيه الاجتهاد لان محله عند فقد المجتهدين وكون أكثر من في أمر

وطبقته من النظر في المصالح السكينة لا تافغ ذلك بان وصول جرئة اليه لطلب حكمه فباتدرا لا يشغل عن ذلك وبفرض عدم بدوره يلزمه تقديم تلك على هذه اه حتى آخر الفصل (قوله نعوذ بالله) بدل من خبر (قوله أو لا مبالغة) أي بل وكذا عليها بلا مبالغة حيث كان الغلب (قوله فان فقد) أي بان لم يوجد من يصح وان بعدت مسافته جد (قوله ثم رجل من بني اسمعيل) شمل ذلك جميع العرب بعد كناية مهم في مرتبة واحدة (قوله أو جرحى على ماني التتمة) لم يبين الراج منها وينبغي أن يكون الراج الثاني لانهم من العرب في الجملة وعبارة حج لان جد هـ أي ولدا اسمعيل والجرهية أصل العرب ومنهم تزوج اسمعيل (قوله بمجتهد) أي ولو فاسدة أخذ من قول الشارح لان محله عند فقد المجتهدين



ثمما وليس هذا هو المراد بقول الشارح بإيجاب شيء عليه لم تقتضه حياته وهذا الجواب لو دل الشارح في حوائج شرح  
الروض وقوله وأيضا لمخوج جواب الشهاب مع وقد نازع فيه الشهاب سم كانه أشار الى المنازعة في الاول بما قد بدفقه  
ما ذكره فيه ان كان هو مراد الشارح كوالده فيراجع (قوله وقياس الاصحح عليها مردود) هذا القياس نقله مع عقب

(قوله شجاعا) الصاعدة قوة في القلب عند المأساه زبدي وهو مثل التسنين كافي القماموس (قوله ويحوي البيضة)  
البيضة جسامه المسكين والاحل والنز والملاذ ذكره النووي في شرح مسلم وفي المختار البيضة واحدة البيض من الحديد  
قال وبيضة كل شيء حوزته ١٢٠ فلعل ما ذكره النووي معنى عرف (قوله يمنع استيفاء الحركة) أي اضعف في البدن

كفالج وبيضة منه  
بالاولى مألوفة قد احدى  
يده أو رجليه وسيأتي  
ان هذا معتبر في الاشتداء  
دون الدوام (قوله ويدبر  
مصالحهم) عطف تفسير  
(قوله وادناه) يعرف  
اقدار الناس أي كان  
يعرف من يستحق الرعاية  
ومن لا يستحقها ويعاملهم  
بذلك اذ وردوا عليه (قوله  
ونطق بهم التهود)  
ضعيف (قوله وتمكن  
فيه) أي لا ينزل به  
(قوله فيقتفر دوما  
لا ابتداء) أي فلا ينزل  
به (قوله ووجوه الناس  
من عطف العام على  
انحصار فن وجوه الناس  
عطفه أو هم بامارة أو علم  
أو غيرهما في اختار وجه  
الرجل صار وجهها أي  
داجها وقد روي به ظرف  
(قوله انحصار الحل والعقد  
فيه) أي وار لم يكن  
مجتهدا كما يأتي في قوله

الامة بعد الخلفاء الراشدين غير مجتهدين انما هو لتعليمهم فلا يريد (شجاعا) ليغزو بنفسه ويعالج  
الجوش ويقوى على فتح البلاد ويحوي البيضة ويعتبر سلامته من نقص يمنع استدعاء الحركة  
وسرعة التهور كما دخل في التجماعة (ذا رأى) للسوس به الرعية ويدبر مصالحهم الدينية  
والدنيوية قال المروى وادناه ان يعرف اقدار الناس (ومع) وان نقل (وبصر) وان ضعف  
بصير لم يمنع التمييز بين الأشخاص أو كان أعور أو أعشى (ونطق) يفهم وان فقد الذوق والشم  
وذلك لتبني منه فصل الامور وعدلا كالتقاضى وأولى فلا يضطر لولاية فاسق جاز ولا قال  
ابن عبد السلام لو نهذرت العدد التي في الائمة قد منافعهم فسما قال الا ذرى هو مستمع بين  
اذ لا سبيل لجعل الناس قوضي وألحق بهم الشهود فاذا انعدرت العدد التي أهل قطر قدم اقلهم  
فسما على ما يأتي وفيه هذه الشروط في الدوام أيضا لا العدد كما مر في الاصل والافان  
اذا كان زمن الافاقه أكثر وعمكن فيه من الامور والاقطع يد أو رجل فيقتفر دوما لا ابتداء  
بخلاف قطع البدن أو الرجلين ولا يقتصر أصلا (وتنفعه الامامة) بطرق أحدها (بالبقية) كما  
يأتي في المحبة أبابكر رضي الله تعالى عنهم (والاصح) ان المعتبر هو (بيعة) أهل الحل والعقد من  
العلماء والرؤساء ووجوه الناس الذين يتيسر اجتماعهم حالة البيعة بلا كلمة عرفا كما هو المتجه  
لان الامر ينظمهم ويقيمهم سائر الناس ويكني بيعة واحد انحصار الحل والعقد فيه والثاني  
يعتبر كونهم أربعين كالجمة والثالث يكتفي بأربعة أكثر نصب الشهاده والاربع ثلاثة لانها  
جسامه لا يجوز مخالفتهم وانما من اثنان لا من أقل فالجمع على قول والسادس واحد على هذا  
يعتبر في الواحد كونه مجتهدا امامية غير أهل الحل والعقد من العوام بلا عرفة أو الاقرب عدم  
اشتراط القبول بل الشرط عدم الردف امتنع لم يجبر الا ان لم يصلح غيره (وشروطهم) أي المايعين  
(صفة الشهود) من عدالة وغيرها وما في الرخصة كصلها من انه يشترط ان يكون فقه مجتهد  
حيث اتخذه مبنى على ضعف وهو اعتبار العدد ومراعاة بذلك حقيقة الاجتهاد كما لا يخفى  
ويشترط شاهدان ان اتفاد المايعين أي لانه لا يقبل قوله وحده فربما ادعى عقدا سابق وطال  
انقسام لان تعدد أي القبول شهادتهم ما حثته ولا محذور (و) ثانيا (بالتخلاف الامام)  
واحد ما بعده ولو أصله أو فرعه ويعبر عنه بهده اليه كما عهد أبو بكر الى عمر رضي الله تعالى  
عنهما وانفعه الاجماع على الاعتداد بذلك وصورته ان يعقد له الخلافة في حياته ليكون هو  
الخليفة بعده فهو وان كان خليفة في حياته غير ان تصوره موقوف على موته ففيه شبهه

وماني روضة الخ (قوله لانه لا يقبل قوله وحده) فضيته انه لو انضم الى المايعين واحد قبل قوله معه  
وليس مراد الاول كذا لا يكتفي بشاهد واحد (قوله وثانها بالتخلاف الامام) خرج الامام غيره من بقية الامراء فلا  
يصح اختلافهم في حياتهم من يكون أمير بعدهم لانهم لم يؤذن لهم من السلطان في ذلك (قوله كما عهد أبو بكر الى عمر) الذي  
كتبه قبل موته بسم الله الرحمن الرحيم هذا عهد أبو بكر خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم عند آخر عهده بالدين وأول  
عهده بالآخر في الحال التي يؤمن فيها الكافرون وتنفق فيها الفاجران استعملت عليكم عمر بن الخطاب هان بر وعد فلذلك  
علمي ورأيي فيه وان جار وبدل فلا علم بالقبول والخبر أردت ولكل امرئ ما اكتسبه وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون

اشكال الزاقي مقره وعبارته وقيل بالاغلة فيما ذكر نحوها كالا صبح والشارح يمنع هذا القياس (قوله وخرج ظهره الكف) أي أو بطنه (قوله وتتم السمعاق عن التلاخه) كان الظاهر وقص التلاخه عن السمعاق اذا سمع: أي أبلغ

(قوله وقضيه انه لو اتوه) أي عقد اخلاصه (قوله ينبغي ان يجب القبول) فيرد على ما ذهب اليه مع حيث قال تنبيه ظاهر كلامهم هناك انه لا بد من القبول لفظا وقضية تشبيههم بالوكالة ان الشرط عدم الرد الا ان يفرق بالاحتياط للإمامة وعلى الاول يفرق بينهما من مآقده في البيعة بأنه لم يثبت عند أحد حتى ينقل عنه بخلافه (قوله فيرضون أحدهم) أي فليس لهم المدول أي غيرهم وليس المراد انه يجب عليهم الاختيار لما في أهم لو امتنعوا من الاختيار لم يجبروا ثم ما ذكر من انهم يختارون أحدهم ظاهر ان فوض لهم ليجتاروا واحد منهم فلو قوض لجمع ليجتاروا واحد من غيرهم هل الحكم كذلك فيختاروا من شاءوا ولا وكان لا عهد فيه نظروا الا قبل (قوله شوري بين سنة) اعلم لعله انما انصاع لغيرهم اه بكرى (قوله وكان لا عهد ولا جعل شوري) قال حج وظاهر كلامه ان الاستخلاف في نفسه يختص بالامام الجامع للشرط وهو متجه ومن ثم اعتمد الاروي وقد شكل عليه ما في التواريخ والطبقات من ١٢١ تنفيذ لعلماء وغيرهم بعد خلقه

بني العباس مع عدم استماعهم للشرط بل نفذ السلف عهود بني أمية مع انهم كذلك لا ان يقال هذه وقائع محققة انهم انما نفذوا ذلك لشوكة وخشية الفتنة لا للعهد بل هذا هو الظاهر اه (قوله وكان متغلب) أي الامام الب اسخذه ذو الشوكة الجامع للشرط (قوله وغيرهما) ظاهره ولو كافر بعبارة الخطيب نعم الكافر اذا تغلب لا تنفذ امره لقوله تعالى ولن يجعل للكافرين على المؤمنين سبيلا وقول

بوكاله تجزيت وعلق تصرفها بشرط وقضيه أنه لو أخره الى ما بعد الموت لم يصح وهو متجه لان ذلك خلاف قضية العهد وعلم من التشبيه بالوكالة رد قول البلقيني بانه في أن يجب الفوري القبول ويجوز العود لجمع مرتين في الاول مثلا بعد موت العاهد الهادي الى غيرهم لانها استقل صار أملاكهم ولو أوصى بها الواحد جاز لكن قبول الموصى له واجتماع الشروط فيه انما يعتبران بعد موت الموصى (فلو جعل) الامام (الامر شوري بين جمع فكاستخلاف) في الاعتد ادبهم وجوب العمل بقضيه (فيرضون) بعد موته أو في حياته بانه (أحدهم) كما جعل عمر رضي الله تعالى عنه الامر شوري بين سنة على والي يروثان وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وطهمة فانقضى بعد موته على عثمان رضي الله عنه ولو امتنعوا من الاختيار لم يجبروا كما لو امتنع المعهود اليه من القبول وكان لا عهد ولا جعل شوري (و) بالنها (باستئلاء جامع الشروط) بالشوكة لا انتظام الشكل هـ ان مات الامام أو كن متغلبا أو لم يجمع فيه الشروط كما هو واضح (وكذا فاسق وجاهل) وغيرهم وان اختلف فيه الشروط كما (في الاصح) لما ذكر وان كان عاصيا بفعله والثاني ينظر في عصيانه (قلت لو ادعى من زعمته ركة ممن استولى عليهم البغاة) (دفع ركة الى البغاة) أي امامهم أو منصوبه (صدق) بلايين وان اتهم ابناؤها على الخفيف ويندب الاستطهارة على صدقه اذ انهم (بمنه) خرجوا من خلاف من أوجبها (أو) ادعى دفع (جزية فلا) يصدق (على الصحيح) لاهما كاجرة اذ هي عوض عن سكر دارنا وبه فارت لك ركة (وكذا اخراج في الاصح) لانه أجرة أو ثمن ولا يقبل ذلك من الذي جزم (ويصدق في) اقامه (حد) أو تعزير عليه قال الماوردي بلايين لدره الحد وبالشبهات (الان

١٦ نهاية سابع الشيخ عز الدين ولو استولى الكافر على قليم قولوا القضاء رجلا مسلما فالذي يظهر انعقاده ليس بظاهر فانه قال لو اتى الناس بولاية صي مميز رجعا للعقلاء أو امرأة هل ينفذ تصرفهما العام فيما وافق اطلق كتولية القضاء والولاية فيه وقفة اه فادا كان عنده وقفة في ذلك فالكافر أو اه والا قرب ما قاله الخطيب (قوله أي امامهم أو منصوبه) غنا قصير عليهم الا ان الكلام فيما يتعلق بالامام لا يلاو دعي الدفع في قراء البغاة أو مسأ كينهم صدق (قوله لانه أجرة أو ثمن) يتأمل كون الخراج متناول لعل صورته ان يصلحهم على ان الارض لهم بعد استئلائها عليهم بقدر عليهم خراجا بمنافي كل سنة فكانت باعيا لهم بمن فوجل مجموع ول اغتفر الحاجة ولا يسقط ذلك بسلامتهم والا قرب تصور دلائل بمالوا ضرب عليهم ثم خراجا مقدرا في كل سنة من نوع مخصوص ثم دفعوا اليه لتمويل بيت المال فان ما يقبضه منهم عوض لندره عليهم من الخراج (قوله قال الماوردي بلايين) عبارة شرح انه صح في أنه يصدق فيما ذكره بيده للفرقة وفي غيره ان ثبت موجبا باقرار لانه يقبل رجوعه فيجعل انكاره بقاء العقوبة عليه كالرجوع اه وكتب عليه سحر قوله لانه يقبل الخ قضية هذا التعليل التصديق من غيرهم وعوم ما سبق له يخالفه اه

من التلاجة (قوله في الأولى أو متبوعه في الثانية) انظر أي أولى أو ثانية مع أن الذي اتفقت عليه التقدير والتمجيبة للمقدر  
 شيء واحد (قوله وقد علم من ذلك) يعني من قوله وأن بلغت الخ قوله أن قولهم المذكور يعني قول المتن وأن لا تبلغ رتبة نفس  
 (قوله وفارق المقر بأنه) أي من ثبت عليه الحق بالمعنى وقوله لا يقبل رجوعه الأولى أن يقول إنكاره لأنه لم يسبق منه إقرار  
 حتى يرجع عنه وأعله عبرة بالرجوع للشأ كل (قوله بخلاف المقر) أي فإنه يقبل رجوعه في كتاب الردة في اقتضا كرهذا  
 الباب بعد ما قبله لأنه حنابلة مثله لكن تقدم من أول الجذبات إلى هنا متعلق بالفس وهو متعلق بالدين وأخره عما  
 تقدم من كان هذا هم لكثرة وقوع ذلك (قوله هي لغة الرجوع) عن الشيء إلى غيره أه منهي (قوله وقد نطق) أي بحجاز  
 لغويا (قوله كافي الزكاة) أي فهمهم يرتدوا حقيقة وانما مع الزكاة بناء بل وإن كان باطلا (قوله ومن ثم كانت أغش أنواع  
 الكفر) قيل رد عليه أن كون الردة ١٢٢ أفع أنواع الكفر يقتضي أن كل مرتد أفع من أبي جهل وأبي لهب وأضرابهما

مع أنه ليس كذلك أقول  
 ويمكن الجواب بأن مجرد  
 كون الردة أفع أنواع  
 الكفر لا يقتضي أن  
 من قامت به الردة أفع  
 الكفر فقص أي جهل  
 يجوز أن زيادة فيه انما  
 هو لما انضم اليه من  
 زيادة العناد وأنواع  
 الأذى للشيء صلى الله عليه  
 وسلم ولا يحاسبه وصدقه  
 الإسلام إن أراد الدخول  
 فيه والتعذيب إن أسلم  
 إلى غير ذلك من القامح  
 التي لا تحصر فيصور أن  
 الردة أفع من كفره مع  
 كونه في نفسه أفع من  
 المرتد لما تقدم (قوله  
 وأغفلنا حسكا) أي أن  
 من أحكام الردة بطلان  
 التصرف في أمواله  
 بخلاف الكافر الأصلي  
 ولا يقر بالجزية ولا يصح

بثبت بينة ولا أثره في البدن) أي وقد قرب بحيث لو كان لوجود أثره فيما يظهر فلا يصدق  
 (والله أعلم) وفارق المقر بأنه لا يقبل رجوعه بخلاف المقر وإنكاره بقاء الحجة عليه في معنى  
 رجوعه وتأخيره هذه الأحكام إلى حال الكون متعلقة بالامام فان قيل وقيل البغاة أو نحوه  
 متعلق به أيضا فكان الانسب تأخيرها إليها وتقدمها معها فلنا هذه متعلقة به مع وجود البغي  
 وعدمه فكانت أنسب به من غيرها

### في كتاب الردة

أعادنا الله تعالى منها (هي) لغة الرجوع وقد نطق على الامتناع من أداء الحق كافي الزكاة في  
 زمن المصدق رضي الله تعالى عنه وشرعا (قطع) من يصح طلاقه دوام (الإسلام) ومن ثم كانت  
 أغش أنواع الكفر وأغفلنا حسكا وانما تحيط العمل عندنا أن اتصفت بالموت لا يبقى البقرة  
 والمائدة أدل لا يكون خامرا في الآخرة إلا أن مات كافرا فلا تجب إعادة عبادته قبل الردة  
 خلافا لابي حنيفة رضي الله عنه اما احباط ثواب الأعمال بمجرد الردة متفق عليه وقد علم أن  
 احباط الثواب غير احباط الأعمال بدليل الصلاة في الغصوب لأثواب فها عند الجمهور مع  
 همتهم وأخرج قطع الكفر الأصلي كما قاله القرطبي واعتراض ابن الرقعة بأن الأنواع لا يباين  
 بالفصل والكفر الأصلي خارج بنفس الردة مردود بان الجنس قد يكون مخرجا باعتبار ومن  
 ثم أخرج بعض المناطق بالإنسان في قولهم الإنسان حيوان ناطق بالملائكة والجن ولا يشمل  
 الحجة كفر المتأفق لا تنفاج وجود إسلام منه حتى يقطعه والحاجة بالمرتد في حكمه لا يقتضي  
 إرادته على عبارة المصنف والمتنقل من مله لاخرى مذكور في كلامه في باب فلا يرد عليه على  
 أن المرجح اجابته لتبلغ مأمونه ولا يبر على الإسلام عينا فليس حكمه حكم المرتد فلا راد أصلا  
 ووصف ولا المرتد بالردة أمر حكيم فلا يرد على كلامها ثم قطع الإسلام (بنية) الكفر ويصح  
 عدم تنوينه بتقدم رضاقته لمثل ما أضيف إليه ما عطف عليه كحذف ثلث درهم حال أو ما لا  
 فيكفر بها حال كآباني وتسمية العزم بنية غير بعيد وزدده في قطعه إلا في ملحق بقطعه تغليظا

عليه

تأمينه ولا هادنه بل متى لم ينسب حاله (قوله ولا يجب) أي فوالخالف وأعادنا تعهد

(قوله قبل الردة) أي الواقعة قبل الردة (قوله لأثواب فها عند الجمهور) أي وأما عند غيرهم ففهم ثواب والعقاب بغير حرمان  
 الثواب (قوله وأخرج الكفر الأصلي) أي فليس ردة (قوله بان الجنس قد يكون مخرجا باعتبار) أي وذلك إذا كان بينه وبين  
 فصله يوم وضع وجهه بل وكذا الذي يكر وأريد بالأخراج عدم الدخول وهذا الثاني أولى كما هو معلوم من محله (قوله  
 ومن ثم أخرج بعض المناطق بالإنسان) صوابه بالحيوان لأنه ليس المأخوذ في التعريف (قوله والحاجة) أي المتأفق (قوله  
 ولا يجبر على إسلام) أي بل يطلب منه الإسلام وإن امتنع أمر بالعرفق لأنه فان امتنع من ما فعل به إلا امام ما رآه من قتل  
 أو غيره وادأفته كان ماله قيا

(قوله والأفلا يتصور الخ) أي لأن حقيقة الحكومة جزء من الدينة منسوب إليها كما هو ولا يتصور أن يكون الجزء أعظم من الكل (قوله فدعوى اقتضاه كلامه الخ) اعلم أنه لم يقدم شيئاً يتعلق بالجواب حتى يسوغ له هذا التفرع وانما غاية ما قدمه كيفة التقدير وهذا لا ينكره المدعي المذكور بل هو محل اشكاله كما يعلم من النصف والجواب انما هو المذكور بعد في قوله

(قوله عن قصد وروية) تأمل فان قصد كاف في حصول الردة وان لم يكن عن تأمل ونظر في العواقب فلهذا أراد بالروية مجرد الاختيار فهو تأكيد (قوله أو كراه واجتهاد) أي لا مطلقاً كما هو ظاهر لماسياً من نحو كفر القائلين بقدم العالم مع أنه بالاجتهاد والاستدلال اسم على ج (قوله وسيفصل كلام) أي في قوله في نفي الخ (قوله عالم برد المبالغة في تبعية نفسه) أي فلا كروا لحرمة أيضاً (قوله وحذف حزمة النسوية) أي من قاله (قوله أي فيما ١٢٣ لا يجتهدوا) أي كان قال الله ثالث

ثلاثة وقال أردت غيره

(قوله وبه فارق بقوله في

نحو الطلاق) ظاهره

فيما يجتهد وما لا يجتهد

(قوله على مذهب

الباطل) أي أنه يجوز

أن يطلق عليه سبحانه

وتعالى ما لا يشعر بنقص

وقوله أو الغرض أي أنه

يجوز إطلاق الصفات

عليه تعالى وإن لم ترد وهذا

حكمه المطلق (قوله

ولادليل فيه) أي الحدوث

(قوله من هذا القبيل) أي

وجهه المتعاقبة (قوله وهو

لا يدل على غيره) أي غير

المتضاف (قوله بأصاحب

كل نجوى) أي كلام خفي

لا يطلع عليه (قوله لم يزم)

أي يعمم الداعي (قوله

وهو دليل واضح للفقهاء

هنا) أي في إطلاق المتانع

عليه سبحانه وتعالى (قوله

كالمعوتدين) بكسر نون

فيه رمز إلى أن سقوطها

من مصحف ابن مسعود

رضي الله عنه لا يعم من دعوى الإجماع على قرآنهم (قوله فصد بحقه) نيد (قوله تدعى البوثة بعد وجود دينها) أي أو

ادعائها فيما يظهر لقطع بكذبه بنص قوله تعالى وشكروا رسول الله وخاتم النبيين (قوله لا التشديد عليه) أي لكونه طهراً مثلاً

يربوا عن هذا أصح ما قاله العلامة سم في شرح العاية قبيل كتب الطهارة من جواز الدعاء على الطالم بسوء الخلق (قوله

رمته أيضاً) أي من الردة ومحلها لم يرد المبالغة في نفي النبوة عنه للعلم بانقتها (قوله وخرج بكذبه كذبه عليه) أي فلا يكون

كقوله بل كذبه فقط

عليه (أو قول كفر) عن قصد وروية فلا أثر لسبق لسان أو كراه واجتهاد وحكاية كفر (أو فعل) مكفر وسيفصل كلام من هذه الثلاثة وقدم منها القول لأنه أغلب من الفعل وظاهره فيشاهد بخلاف الدينة وأعله حكمه اضافته لا كفر بخلاف الأخيرين فاندفع ما قيل ينبغي تأخير القول عن الفعل لأن التقسيم فيه (سواء) في الحكم عليه عند قوله المكفر (قوله استمراء) كان قبله قص أطفال لثلاثة سنة فقال لأهله وإن كان سنة أو لو جاني بالنبي ما قبلته ما لم يرد المبالغة في تبعية نفسه أو يطلق فإن المتبادر منه التبعية كما أفتى بذلك أبو الدرداء رحمه الله تعالى تبعه الأسير في أنه ليس من التقيص قول من سئل في شيء لو جاني جبريل أو النبي ما قبلته (أو عناداً) بأن عرف أنه الحق باطناً وامتنع أن يقر به (أو اعتقاداً) وهذه الثلاثة تأتي في النبوة أيضاً وحذف حزمة التسوية والعطف بأوصافهم وانه كان لا يصح ذكرها والعطف بأم ونقل الامام عن الأصوليين أن أصحاب التوراة أي فيما لا يجتهدوا كما هو واضح لا يبعد فيكفر باطناً أيضاً لمحل التوافق منه وبه فارق بقوله في نحو الطلاق باطناً (فن نفي الصانع) أخذ من قوله تعالى صنع الله على مذهب الباطل أي أو الغرض والاستدلال به بصبر صريح أن الله صنع كل صانع وصنعه ولا دليل فيه لأن الشرط أن لا يكون الوارد على وجهه المتعاقبة ونحو أنتم تزعمونه أمضى الزارعون ومكروا ومكر الله والله خير الماكرين وما في الخبر من هذا القبيل وأيضاً الكلام في الصانع بال من غير اضافته والذي في الخبر بالإضافة وهو لا يدل على غيره الأثرى أي قوله صلى الله عليه وسلم بأصاحب كل نجوى أنت الصاحب في السر والمعلن بأخذ وامنه أن الصاحب من غير قدم من أسمائه تعالى فكذلك هو لا يؤخذ منه أن الصانع من غير قدم من أسمائه تعالى وفي خبره لم يعز في الدعاء فإن الله صانع ما شاء لا مكره له وهذا أيضاً من قبيل المضاف أو المقيد نعم صرح في حديث الطبراني والحاكم تسوا الله فإن الله تعالى ففتح لكم وصانع وهو دليل واضح لفقهاء هذا الفرق بين المنكرو والمعرف (أو أرسل) أو أحدهم أو أحد الانبياء المجمع عليه أو محدث من القرآن مجعاً عليه كالمعوتدين أو زاد حرفاً فيه فراجع على نفسه معتقداً كونه منه (أو كاذب رسولاً) أو نبياً أو ناقصه بأي منقص كأنه من غير الله فصد بتحقيقه أو حوز نبوة أحد بعد وجود نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعيسى نبي قبل فلا يرد ومنه غنى النبوة بعد وجود نبينا صلى الله عليه وسلم كغنى كفر مسلم بقصد الرضا لا التشديد عليه ومنه أيضاً لو كان فلان نبياً ما آمن به وخرج بكذبه كذبه عليه (أو حال محرم بالاجماع) قد علم

رضي الله عنه لا يعم من دعوى الإجماع على قرآنهم (قوله فصد بحقه) نيد (قوله تدعى البوثة بعد وجود دينها) أي أو ادعائها فيما يظهر لقطع بكذبه بنص قوله تعالى وشكروا رسول الله وخاتم النبيين (قوله لا التشديد عليه) أي لكونه طهراً مثلاً يربوا عن هذا أصح ما قاله العلامة سم في شرح العاية قبيل كتب الطهارة من جواز الدعاء على الطالم بسوء الخلق (قوله رمته أيضاً) أي من الردة ومحلها لم يرد المبالغة في نفي النبوة عنه للعلم بانقتها (قوله وخرج بكذبه كذبه عليه) أي فلا يكون كقوله بل كذبه فقط

نظر المجلس الخ (قوله وكذلك أوضع جيبه الخ) هذا مستثنى عما في المتن وليس من جهة صورته وإن أوجهه سبب الشارح  
 (قوله وقضيته) يعني ما في المتن (قوله دحضه) هو فاعل الواجب وخبره قوله له منهما (قوله ولم يلزم الخ) أشار الشهاب  
 إلى التوقف فيه (قوله نعم لو جنى عليه أثنان الخ) هذا مستثنى من أصل المسئلة لأن خصوص قطع الذكروا اثنين فكان  
 (قوله أي حرم حلالا مجمعا عليه كذلك) أي حيث لم يجز جماعه عليه فلا يقبل منه دعوى الجوله به أما باطنا فإن كان جاهلا به  
 حقيقة فهو معذور (قوله أما لا يعرفه إلا الخ) صحت زوجه معلوم من الدين بالضرورة وظاهره وإن علمه ثم أنكره وهو  
 المعتد وفي شرح البهجة الشيخ الاسلام ما يخالفه (قوله وكفرمة نكاح المعتدة) أي مع اعترافه باصل المعتدة إلا أنكارا للعدة  
 من أصلها كفر بثبوتها بالنص وعلمه بالضرورة (قوله إذا المراد بها) أي بالضرورة (قوله ونكاح المعتدة ليس كذلك) أي فلا  
 يكون أنكاره كفرًا مطلقا (قوله وكذا من أنكره بعبء أبي بكر) ظاهره أنه أنكاره بعبء غير أبي بكر بعبء الخلفاء لا يكفر به  
 وهو كذلك لأنهم لم تثبت بالنص (قوله ولا يكفر بسب الشيخين) هما أبو بكر وعمر (قوله لا في وجهه) أي صميم (قوله  
 أو من الحديث) ظاهره وإن كان ضعيفا وظاهره لأن في القائه استخفافا في نسب إليه وخروج بالضعف الموضوع في فرع  
 قول الشيخ في شرح منهجه أوالقاء ١٢٤ مصحف الخ وهو معطوف على نفي الصانع لا على كفره ولو عطف عليه لا تنفي أن

التردد في الإلقاء كفر وفيه  
 نظر صرح به الشهاب  
 الرمي في حاشيته على  
 الروض أقول وينبغي  
 عدم الكفر به إكسن  
 قضية قول المنهج أورد  
 في كفره أنه يكفر به لأن  
 إلقاء المصحف كفر لما  
 فسر به الردة فالتردد فيه  
 تردد في الكفر فإداه  
 وقع السؤال عن شخص  
 يكتب القرآن برجله  
 ليكونه لا يمكنه أن يكتب  
 بيده لما نعتجها والجواب  
 عنه كما جاب عنه شيخنا  
 الشوري بأنه لا يحصر  
 عليه ذلك والحالة ما ذكر  
 لأنه لا بعد لزوم لأن

تحرره من الدين بالضرورة ولم يجز خفاؤه عليه (كانا) والواو وشرب الخمر والمكس اد  
 أنكار ما ثبت ضرورة أنه من دين محمد صلى الله عليه وسلم فيه تكذيب له صلى الله عليه وسلم  
 (وعكسه) أي حرم حلالا مجمعا عليه وإن كره كذلك كنكاح ويسع (أوفى وجوب مجمع عليه)  
 معلوما كذلك كعبدة من الخس (وعكسه) أي أوجب مجمعا على نفي وجوبه معلوما كذلك  
 كصلاة صاعدة أو نفي مشروعية مجمع على مشروعيته معلوما كذلك ولو فضلا كالأول  
 وكالعدة كما صرح به البقوي أما لا يعرفه إلا الخواص كاستحقاق بنت الابن السدس مع بنت  
 الصاب وكفرمة نكاح المعتدة للغير ومالك كره أولئحته تأويل غير قطعي البطون كما مر في  
 النكاح أو بعد عن العلماء بحيث ينفي عليه ذلك فلا كفر بمجرد لانه ليس فيه تكذيب وما  
 نوزع به في نكاح المعتدة من شهرته برذنته ضروريته المراد بها ما شتركت في معرفته العام  
 والخاص ونكاح المعتدة ليس كذلك إلا في بعض أقسامه وذلك لا يوزر (أو عزم على الكفر  
 غدا مثلا) (أو تردد فيه) أي فعله أولا (كفر) حال في كل ما مر لنا فاته الاسلام وكذا من أنكر  
 عبء أبي بكر أو روى بنسبه عائشة وصلى الله تعالى عنهما بآبائها الله تعالى منه ولا يكفر بسب  
 الشيخين أو الحسن والحسين إلا في وجه حكاة القاضي (والفعل المنكفر ما نعتج هذه استهزاء  
 صريحا بالدين) أو عماد الله (أو جهود الله كإلقاء مصحف) أو نحوه ما نعتج من القرآن بل أو اسم  
 معظم أو من الحديث قال الروابي أو من علم شرعي (بقاذورة) أو قدر ظاهره كخاط أو بزق أو رمى  
 لأن فيه استخفافا بالدين وقضية إنيانه بالكافي في الإلقاء أن الإلقاء ليس بشرط وإن استهزأ  
 بشئ من ذلك القدر كفر أيضا وفي هذا الإحاطة وضفة فلو قيل تعتبر قرينة دالة على الاستهزاء

الأزواء أن يتعدى إلى الحالة الكاملة وينقل عنها إلى غيرها وهذا المس كذلك وما استند إليه بهم في الحرمة من لم  
 حرمة مد الرجل إلى المصحف مردود بما تقررون بلزوم القائل بالحرمة هناك بقول الحرمة في لو كتب القرآن يسار مع  
 تعطل البين والخالل به اه وقول بعضهم أن كان لا يحتاج للسكينة لأغنى أو يكتب غيره حرما والافلا تخم عقلي لا يساعده  
 فاعده ولا نقل ولزومه أنه لو كان يكتب بقصد الإبقاء أنه يحرم عليه والافلا لا فرق بين غنى وفقير يكتب بقصد الإبقاء فيما عا  
 به من عدم الحاجة فكان المناسب أن يذكر ذلك في تفصيله بل وكان يقال على طابق ما جاب به أن كان يكتب القرآن للدراسة  
 لا يحرم عليه ولا فلا لوجود التعديل في ذلك فليثبت له (قوله تعتبر قرينة دالة على الاستهزاء) وعليه فاجرت العادة به من  
 البصاق على اللوح لا لاله ما فيه ليس بكفر وينبغي عدم حرمة أيضا ومثله ما جرت العادة به أيضا من مضغ ما عليه قرآن أو  
 نحوه للتبرك به أو لصيانتة عن النجاسة وفي ما نوع السؤال عنه وهو أن العقوبة مثلا يضرب الأولاد الذين يتعلمون منه  
 أو لواحهم هل يكون ذلك كفر أم لا وإن رماهم بالألواح

في تقديمه عليه (قوله ربع القيمة) يعني ربع قيمة الجسم بدل ما بعده **بجواب موجبات الدين** (قوله وسواء كان واقفاً) لا يخفى ما في هذا التعبير هنا عبارة التهمة وهو واقف أو جالس الخ (قوله وحذف من أصله) قررسم أنه لم يحذف من أصله شيئاً إلا أنهم من قوله وقوع ذلك الاعمى بسبب الصباح بل ادعى ان عبارة المصنف أصرح (قوله اكتفاه الخ)

من بعده نظراً للجواب عنه بان الظاهر الثاني لان الظاهر من حاله انه لا يريد الاستخفاف بالقرآن نعم ينبغي حرمته لا شعاره بعدم التنظيم كما قاله فيمألور روح بالكراسة على وجهه وقال حج في الفتاوى المدنية (قوله لم يعد) معتمد (قوله فان قصد تعظيم مخلوق) أي قولهم بقصد ذلك لم يكن كقربان لا يكون حراماً أيضاً كما يشعر به (قوله او وقوع صورته للمخلوق عادة لكن عبارة حج على الشياطين في باب تواضعه صلى الله عليه وسلم عند قول المصنف وكأواذ أراؤه لم يقوموا له لما يعلمون من كراهته لذلك نصها ويرى بنسبه أي القيام للاكرام لا للربا ولا لعظام حيث كان ١٢٥ مكرها وهاين حرمته نحو الركوع

للعبر اعظاما بان صورة نحو الركوع لم تعهده الا لعبادة الله بخلاف صورة اقيام اه وهي صريحة في ان الانسان بصورة الركوع للمخلوق حرام وبأنه لم تعهده لمخلوق وهي منافية لقول الشراح نوع صورته لمخلوق عادة لما جرت به عادة من خفض الرأس والاختفاء في حد لا يصل به الى أقل الركوع فلا تكفر به ولا حرمه بضالكه ينسب كراهته (قوله وكذا ان تجرد فيه) أي بان أطلق وقوله عنه ما أي المكفر والايمن (قوله فذلت) أي مؤاخذته (قوله) سواء ارتضى سكره أو قبله ثم ما قرر من جهة اسلام السكران المتعدي ان وقوع سكره في رده هل يجري

لم يعد (وسجود اصم أو شمس) وأخلاق آخر لانه ثبت لله شر يكافئ ان دلت قرينة قوية على عدم دلالة الفعل على الاستخفاف كسجود أسير في دار الحرب بحضرة كافر خشية منه فلا كفر وخرج بالسجود الركوع لو وقع صورته للمخلوق عادة ولا كذلك المصود منهم نتيجة ان محل ذلك عند الاطلاق فان قصد تعظيم لمخلوق بالركوع كما يعظم الله به فلا فرق بينهما في الكفر حينئذ (ولا تصح) يعني توجد اذ الرد فعل معصية كالركوع بوصف بصحة ولا بعده ما (رد صبي ومجنون) رفع القلم عنه (ومكره) على مكفر وقوله مطمئن بالايمن للآنية وكذا ان تجرد قلبه عنه جاعلا نتيجة ترجمته لا طلاقهم ان المكروه لا يلزمه التورية (ولو ارتدى عن أهمل احتياطاً لانه قد يعقل ويعود الى الاسلام) (لم يقتل في جنونه) وجوباً وقيل ندباً وعلى كل منهما لا شيء على فانه سوى التعزير لتوقعه الاستتابة الواجبة وخرج بالفناء ما لو تراخى الجنون عن الرد واستتب فليقتل فانه يفتل حقاً (والذهب جهة ردة السكران) المتعدي بسكره كطلاقه وان لم يكن مكافاة لغيره عليه وقد اندق الصحابة على مؤاخذته بالتعدي فدل على اعتبار افعاله في قول لا تصح رده وتوقع بعضهم بجهتها في قول لا يصح اسلامه وان همت رده وقطع بعضهم بعدم جهة اسلامه والافضل تأخير استتابة لاقفه لياتي باسلام مجمع على همته وتأخير الاستتابة الواجبة مثل هذا القدر مع قصر مدة اسكره غالباً غير بعيد ومراً آخر لو كالة اغتفار تأخير ادله اصل لاجل الاشهاد مع وجوب الرد فوراً فلو أوفى ما عسير المتعدي بسكره فلا تصح رده كالجنون (واسلامه) سواء ارتدى في سكره أم قبله لما تقرر من الاعتدال بما قاله كالمصاحي فلا يحتاج لتعديده بعد افاخته والنص على عرض الاسلام عليه بعدها المحمول على نديه فان عرض عليه فوصف الكفر فكاف من الاثم لجهة اسلامه (وتقبل الشهادة باردة) مطلقاً كما يحتمل في الرضة كاصلة البضاعة يحتاج في الشهادة به التوصلها لانها لا تطهرها لا يقدم العدل على الشهادة في الابد عققها وهذا هو المعتمد (وقيل يجب التفصيل) بأن يذكر موحه ساوان لم يقبل عالماً مختاراً خلافاً لما يوهمه كلام الرافعي باختلاف المذاهب في الكفر وخطر امر الرد وقد أطال جمع في الانتصار له تسالوا عنه

مثل في السكران الأصلي اذا سكر ثم أسلم أو باع وأطلق فحكم بنفو ذلك منه لعدم ما بالسكر أولاً ولا نقره على شره بالسكر يعني ان الانقيع عليه الحدود لا تعرض له اذا لم يطهر شره بما لا يطهر شره بما لا يتنعمه من النفاظر بذلك بالتزير ورتحوه فيه نظراً واطلاقهم يقتضي ترجيح الاول ويوجه باننا انما نتعرض لهم لعدم اعتقادهم حرمته وعدم اعتقادهم ذلك لا بنافي انهم مكلفون بعدم الشرب بناء على انهم مخاطبون بفروع الشريعة (قوله بعدد) أي الاقامة (قوله وتقبل الشهادة باردة مطلقاً) أي اشهاداً مطلقاً فلا يقال كان الصواب أن يقول مطلقاً لان لفظ الشهادة مؤنث فجب المطابقة بينه وبين صفة لان الحال صفة في المعنى (قوله الا بعد تحققها) بخود منه ان الكلام في عدل يعرف المكفر من غيره (قوله وهذا هو المعتمد) أي قبولها مطلقاً (قوله وقد أطال جمع في الانتصار له) ضعيف

فيه توقف وأشار إليه سم (قوله منه) أي الوقوع وفي نسخ تأنيب الضمائر في هذا وما بعده (قوله) وعلم من قوله متوقف  
هذا العلم منع ظاهر وإنما الذي يعلم منه أنه لا بد من التمسك بزيادة على التكليف اذ هو قيد نفسه كالأجنبي (قوله) لكن ذهب  
عقله الخ الظاهر ان هذا غير قيد بالصبي ولا بطرف السطح وليراجع (قوله) بحيث يتدرج الواقع أي وتدريج بالمثل كما هو  
(قوله) خلافة للبقية أي حيث مرقب بين الصبي والبالغ اذا قال ارتد عن الإيمان أو كفر بالله لا يشترط التفصيل قطعا وان قال  
'رتد أو كفر فهو محل الخلاف' (قوله) فان قتل نفس البهي لم يضمن كالمشهد بأنه صمد لم يمت أو تكلم بكفر وادعى الاكراه  
وصدقناه وقتل قبل الحلف وهو أصح وجهين وأطلقه ما بن القرني في روضه ورجح منه ما شارحه عدم العلمان واعتمد ذلك  
المؤلف وكتب ايضا حفظه الله ١٢٦ قوله فان قتل قبل البهي لم يضمن أي ويعز زقائه ان كان من الاحاد لا قيسانه على

الامام (قوله لكن الحزم)  
أي الزأى وهو بالحاء  
المهملة وبالزأى (قوله)  
وهذا هو لغته أي  
الثالث (قوله) فلا وجه  
عدم حرمانه أي فيعطى  
منه حالا (قوله) على القول  
به وهو الرجوح (قوله)  
لتفهورا فرق بينهما  
وهو ان الشبهة بالردة  
يسترب على الحكم بها  
القتل ونحوه من الفساد  
الكثيرة وما هنا غما  
يترتب عليه مجرد عدم  
أثر القاتل ويازأله  
فيه شبهة (قوله) وتجب  
استتابة المرتد والمرتدة  
أي فلو قتله أحد قبل  
الاستتابة عز فقط ولا شيء  
عليه لاهدأره (قوله)  
والفضل هنا بضرب  
العنق أي أغامر هذا  
فتد يكون قتله بغير رري  
العتق كان كالمقتل  
فصاحا وقد تسل هو بغير  
ضرب العنق بمقتل عتق

واقضى كلام المصنف انه لا فرق بين قوله ما ارتد عن الإيمان أو كفر بالله أو ارتد أو كفر فهو  
من محل الخلاف خلافة للبقية (قوله) في الأول لو شهد واردة انشاء (فانكر) بان قال كذا أو ما  
ارتدت (حكم بالتهادة) ولا يستدعيها كاره فيستتاب ثم يقتل ما لم يسلم وعلى الثاني لا يحكم بها  
(قوله) لم ينكر وإنما قال كنت مكرها واقتضه قرينة كاسر كقار (قوله) صدق بينه (قوله) تحكما  
للقرينة وانما حذفناه لاحتمال كونه مختارا فان قتل قبل البهي لم يضمن لوجود المقضي  
والاصل عدم المانع (والا) بان لم تقتضه قرينة (قوله) يصدق وبصر مرتد فطالب بالاسلام  
فان أي قتل (ولو قال لفظ لفظ كفر) أو فسد (قوله) فادعى اكراهه (قوله) يمينه (قوله) أي  
مع القرينة وعدمها (قوله) لم يكن بينهما الا كراهة فاني في الرد لا التلطف بكلمتها لكن الحزم  
أن يجردا لاسلامه وانما لم يصدق في نظيره من الطلاق مع عدم القرينة لانه حق آدمي فيجتاح  
له (ولو مات معرف بالاسلام عن اثنين مسلمين فقال أحدهما ارتد فبات كافر فافان بين سب  
كفره) كسجود الكوكب (لم يرتد ونصده في) لبيت المال لاه مرتد بزمه (وكذا) ان أطلق  
في الاطوار مؤاخذه له بانراه واثنائي يصرف اليه لاحتمال اعتقاده ما ليس بكفر كقرا  
والثالث الظاهر في أصل الرخصة كالوجيز ورجمه في الصغير استقصاه فان ذكر ما هو كفر  
كان فإا أو غير كفر كشر بنظر أو كل طم خنزير صرف اليه وهذا هو المعتمد فان أصرو لم يبين  
شيئا فالأوجه عدم حرمانه من ارتد وان اعتبرنا التفصيل في الشهادة بالردة على القول به لظهور  
الفرق بينهما (وتجب استتابة المرتد والمرتدة) لاحترامهما بالاسلام (وفي قول) تستحب (قوله) كالكامر  
الاصلي (وهي) على القولين (في الحال) تلبر من بدل دينه فاقتلوه (وفي قول) ثلاثة أيام (لاز  
فيه عن عمر رضي الله تعالى عنه (فان اصرا) أي الرجل والمرأة على الردة (قتلا) للغير الممار  
والنهي عن قتل النساء محمول على الحريات والسيد قد قتلها والقتل هنا بضرب العنق دون  
غيره ولا يتولا سوى الامام أو نائبه فان افتات عليه أحد عزز ولو قال عند القتل عرضت لي  
شبهة فابزها لا توب ناظرناه بعد الاسلام لا قبله فان شك جوعا قبل المناظرة اطعم أولا  
(وان اسلم صر) اسلامه (وترك) لقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف  
ونظر فادأالوها عصوامني دماءهم وأموالهم وشمل كلامه كفر من سبه عليه الصلاة  
والسلام اوصب نعتا سيئه وهو كذلك على الاصح ولم يتجمل بالثبته هذه القوات العنق السابق  
الحامل عليها وهو الاشارة بالخلاف فان دفع القول بان الاحسن أسلما ليوافق ما قبله (وقيل)

فعله لزم ستة (قوله) اطعم أولا (أي) وجوبا (قوله) وان أسلم صر اسلامه أي ما قامت به الردة لا قبل  
تكرار أو نفي (قوله) وترك (قوله) تعالى الخ) أي وان تكرر ردته مرارا لكنه لا يعز ردي أول مرة كإتيان وظاهره انه  
لا فرق في قبول الاسلام صر مع التكرير بين أن يغلب على الظن انه انما يسلم بعد الردة بقية أولا (قوله) ولم يتجمل بالثبته هنا  
أي أسلم (قوله) وهو الاشارة بالخلاف) أي لان في قوله قلا اشارة للرد على من قال ان المرأة لا تقبل وفي قوله السابق والنهي  
عن قتل النساء الخ تعميير يرد على قائله

هو (قوله كما يستفاد ذلك من كلام الشارح) فيه منع أيضا واذا الذي قاله الشارح انما هو ان المراد بغير المميز فيما قبل ما قابل المميز المتسقط كما عرفت من راجعته (قوله فطلبها بدين) ليس في كلامه خبر لهذا فيما رأت من النسخ (قوله في محله) نظري رأى حاجة اليه مع قوله عن المالك (قوله ولا ينافيه قول المصنف وقيل ان لم يكن الخ) صوابه ولا ينافيه قول المصنف ولو وضع صبياني

(قوله وباطنية) قال ع كان وجهه دخول هذا في الخفي من حيث انه حفي في دانه وان اطهره صاحبه (قوله من عبر عنه بانه) أي من عرفه بانه الخ (قوله من لا يتصل بدين) أي من لا ينسب الى دين قال في المختار وفلان يتصل مذهب كذا وقبيلة كذا اذا انتسب اليه انتهى (قوله ولا ينافي في صحة الاسلام مطلقا) أي سواء كان ممن ينكر رسالة صلى الله عليه وسلم للعرب ولغيرهم أو ينكرها لغيرهم خاصة (قوله ولو بالجمعية) أي عند من يعرفه او لا يجوز له قتله ١٢٧ أما اذا انطق بما عند من لا يعرفها

فقتله لظن بقائه على الكفر فلا يتم عليه دفعه ذلك عند الله ولا يتصل في النار ادا شهدت بنبوته بان منطلق به هو كلمة الشهادة امر فها باسائه دون القضايا فينبغي وجوب الدية على القاتل لانه قتل مصفا في نفس الامر وظن كفسره انما يسقط انقصا من المشبهة (قوله وبعتبر ترتيبهما) وهو لا يتم ظاهره وان لم يأت بالواو (قوله ولا بد من رجوعه) أي كان يقول برأت من كذا فغيرا منه ظاهر أم في نفس الامر فالمرجع بما في نفسه (قوله انه لا بد من تكون لفظ أشهد) أي عبثه فلا يصح اسلامه بدينها ون أتى بالواو (قوله وهو ما يدل عليه كلامه) معتمد (قوله ان انعقد فيها) أي أومر انما لها

لا يقبل اسلامه ان ارتد الى كفر حتى كثر نفاقه وباطنية) لان التوبة عند الخوف عين الزندقة والزنديق من يظهر الاسلام ويخفي الكفر ويقرّب منه من عبر عنه بانه من لا يتصل بديننا والباطني من يعتقد ان للقرآن بطايعا يظهره وانه المراد منه وحده أومع الظاهر ولا بد في صحة الاسلام مطاقا من الشهادتين ولو بالجمعية وان أحسن العربية وبعتبر ترتيبهما وهو الاتهام كما تجزم به الواو الدرجة التي في شروط الامامة ثم الاعتراف برسالته صلى الله عليه وسلم الى غير العرب ممن ينكرها أو العراة من كل دين يخالف دين الاسلام ولا بد من رجوعه عن اعتقاد ارتد بسببه ولا يجوز مرتدنا على أول مرة ومن نسب اليه الردة وجاز ان يطلب الحاكم باسلامه يكتفي منه بالشهادتين ولا يتوقف على تلفظه بعنايه له ويؤخذ من كلام الشافعي انه لا بد من تكرار لفظ أشهد في صحة الاسلام وهو ما يدل عليه كلامه في الكفارة وغيرها امكن خالف فيه جميع (وولد المرتدان انه قد قبلوا) أي الردة (أو بعدوا) أحدا بويه) من جهة الاب أو الام وان علا أومات (مسلم مسلم) فغاية الاسلام (أو) أواء (مرتدان) وليس في أصوله مسلم (مسلم) فلا يستغرق برته قرب به المسلم ويميز في تنقيح عن الكفارة ان كان ثابتا بقاء عاقبة الاسلام في أبويه (وفي قول مرتد) بالجمعية (وفي قول) هو (كافر أصلي) لتولده من كافرين ولم يشر اسلامه حتى يفلط عليه فيعمل معاملة ولد الحرة دلالة انما له نعم لا يقر بجزية لان كفره لم يسند له شبهة دين كان حقا قبل الاسلام (قلت الاظهر) هو (مرتد) وقطع به المراقبون (ونقل العراقيون) أي امامهم القاضي أو العلي (الاتفاق) من أهل المذهب (على كفره والله أعلم) فلا يقتل حتى يبلغ ويتبع عن الاسلام ولا يستغرق وجهه أموالا كان في أحد أصوله مسلم وان بعد و مات فهو مسلم تبعاله اتفاقا كما عرفت في القيد وأحد أبويه مرتد والآخر كافر أصلي فكأن أصل قوله البغوي وجزم به ابن المقرئ في روضه وبوجه بان من يقر أو في النظر اليه عن لا يقر هذا كله في أحكام الدنيا أما في الآخرة فكل من مات قبل البلوغ من أولاد الكفار الأصليين المرتدين في الجنة في الإصح (وفي زوال ملكه عن ماله) أي الزادة (أقوال) أحدها أنهم مطلقة حقيقة ولا ينافيه عوده بالاسلام لانه جمع عليه تأنيها وثالثها وهو (الظواهر) ان هلك مرتد بان زوال ملكه بان أو ان أسلم بان لم يزل لان بطلان عمله يتوقف على موته مرتد فكذا زوال ملكه ويحمل الخلاف في غير ما ملكه في الردة بغير

اه شجعة الشورى على التصريح (قوله وان علا غاية) (قوله أومات) أي في الرمن الماضي ولو قبل الحمل به بسنتين عديدة (قوله وليس في أصوله مسلم) أي وان بعد لكن حيث عدمه سوا فيه بحيث يرث منه (قوله فلا يقتل) أي ومع ذلك لا ضمان على قاتله الحكم برده مالم يسلم وكان الاولي له أن يقول ولا يقتل الخ لانه عدم القتل قبل البلوغ لا يقتصر على الردة (قوله وان بعد) أي حيث عدمه سوا اليه (قوله في غير ما ملكه) في اعتبار به مما لم يملكه بان في من اها اذا مات على الردة كان باقيا على ابا حنيفة والاولى أن يقول فيما أوضح به عليه في الردة الخ (قوله وان عاد الى الاسلام استقر ملكه) وعليه فلو انتزع منه قبل اسلامه ما صادف في الردة فهل عليه الاخذ لعدم استقرار ملكه عليه حين الاخذ فلا يورث من برده له بعد



مسبقة فأكله سبع فلا ضمان وقوله اذ هو مفر وض المخيرني اذ بعض ماصداقته الذي هو محل الخلاف بينه وبين الضم  
(قوله لا ضمان على المكره) كان ينبغي أن يثبت قبله لفظ حيث أو نحوه فتأمل (قوله أو الجاه الى السبع) أي وهو عالم به  
الاسلام أولا ويجب رده عليه اذ السلم فيه تطور والاقرب الاول فان عدم المثل غايته انه يقتضي حرمة التعرض لاعداء ملائ  
الاستخذون نظير هذا ما تحججه المسلم من الموت ولم يحججه (قوله لا نخوأم ولد مكاتب أي اما هافلا يزول ملكه عنهما اتفاقا  
لثبوت حق العلق لهما قبل رده ١٤٨ (قوله على القول ببقاء ملكه) أي على القول بالضعف (قوله وانه يكون) أي

اذ انقضى عليه يكون الخ  
(قوله فهي لا تزيد على الموت) انظر على هذا أي  
قائمة في بقاء ملكه حيث  
كان ماله يجعل تحت يده  
عدل وينفق منه على  
زوجاته ونفقته منه دون  
لزمته بعد ردواي فرق  
بينه وبين وقف ملكه  
لهم الآن يقال اذا قلنا  
بروال ملكه ومضى عليه  
حول في الرد ثم عاد الى  
الاسلام لا يجب عليه  
زكاة لعدم ملكه ومن  
فوائده ان اذا قلنا بالوقف  
انفق على زوجته وأقاربه  
قطعا وادأ قلنا بزوال  
ملكه ففيه خلاف  
الاتي في قوله ولاصح  
يلزم غرم تلافه الخ  
(قوله وان ادعى بعضهم  
الخ) وفائدة الخلاف  
تظهر في فوائد التركة  
فان قلنا لا ينعس الدبر  
انتقاله لم يتعلق بالوفاة  
واب نلنا ينعس تعلق (قوله  
وينفق عليه منه مدة  
الاستمانية) هو ظاهر على

اصطحاب فهو امان فأى باق على اباحتها وفي مال معرض للزوال لا نخوأم ولد ومكاتب والاصح  
على القول ببقاء ملكه انه لا يصير محجورا بمجرد الرد بل لا بد من ضرب الحاكم عليه خلافا  
اقتضاه ظاهر كلامه وانه يكون كغير الفلاس لاجل حق أهل التي (وعلى الاقوال) كلها  
(يفضي منه دين لزمه قبلها) أي الردة بالتلاف أو غيرها وفيها بالتلاف كإباني أمان على بقاء ملكه  
نفاها وأمان على لا تزيد على الموت والذين مقدم على حق الورثة فمضى على حق التي  
أولى ومن ثم لو مات مرتدا وعليه دين وفي ثم ما بقي في وظاهر كلامهم انتقال جميع المال  
لبت المال منعقابه لدين كانه لا ينع انتقال جميع التركة للوارث وهو الواجب وان ادعى  
بعضهم انه لا ينتقل اليه الا ما بقي (وينفق عليه منه) مدة الاستتابة كما يجرى لبيت من ماله  
وان زال ملكه عنه بموته (والاصح) بقاء على زوال ملكه (انه يلزم غرم اتلافه بها) كمن حفر  
بئر تعديا فانه يضمن ما تلافى به مضمونه (ونفقة) يعني وثقة (زوجات وقف نكاحهن) نفقة  
الموسرين (وقرب) أصل أو فرع وان تعدد وتجدد بعد الرد وخوأم ولد لتقدم سبب وجوبها  
والثاني لا يلزمه ذلك بناء على قول زوال ملكه (وادأ وقفنا ملكه فتصرفه) فيها (ان احتمل  
الوقف) بان قل العليق (كعتق وتديرو وصية موقوف ان اسلم نفذ) بالجمعة أي بان نفذه  
(والا فلا) ولو أوصى قبل الردة ومات مرتدا بطلت وصيته أيضا (وبيعه) ونكاحه (وهبته  
ورهنه وكسبته) من كل ما لا يقبل الوقف لعدم قبوله للتعلق (باطلة) في الجسد بدليل بطلان  
وقف العقود وقف التبرع انما يكون حيث وجد الشرط حال القيد ولم يعلم وجوده وهما ليس  
كذلك لما تقر بأن الشرط احتمال العقد للتعلق وهو منتف وان احتمله مقصود العقد  
في الكسبة (وفي القيد موقوفه) بقاء على هبة وقف العقود ان اسلم حكم بصحتها والاهلا  
(وعلى الاقوال) كلها اخلافا لما خذه بغير الاول (يجعل ماله مع عدل وأمنه عند) نحو  
(أمرأة نفقة) أو محرم (وبو جرماله) كعقاره وحبه وانه صيانة له عن الضياع وبيعها الحاكم  
لمر به ان رأى مصلحة (وبؤدى مكانه النجوم الى القاضي) ويعتقد ادلا بعتد قبض المرتد  
كالمجنون وذلك احتياط له لاحتمال اسلامه وللمسلمين لاحتمال موته على رده اللهم نوما  
مسلمين بمحمد

### كتاب الزنا

بالقهر أفصح من مدته وهو من الكفار قال تعالى ولا تقربوا الزنا انه كان فاحشة  
وساء عيلا وأجح أهل المال على تخريمه ولهذا كان حده أشد الحدد ولانه جنابة

القول الثاني أمان على الرجوع من وجوب الاستتابة خلافا لغيره في رد القام  
بالتقاضى أو بارأى لا يكون عرض عقب الرد (وله مع عدل) أي في يده عدل وقوله وبو جرماله أي من جهة القاضي  
كتاب الزنا (قوله وهو من كبر الكثر) لم يبين الشارح مرتبه بعد كونه من كبر الكثر وعبارته الى يادى وهو أكبر  
أكبر بعد القتل وفي كلامه شراح الجامع المفسران أكبر الكثر الشريك بالله ثم قتل النفس وأن ماورد اعدا ذلك من  
السبع الموتات وغيرها كلى لا ترتيب فيه وغايته ان يقال في كل في ذنبه من أكبر الكثر

على  
بالتقاضى أو بارأى لا يكون عرض عقب الرد (وله مع عدل) أي في يده عدل وقوله وبو جرماله أي من جهة القاضي  
كتاب الزنا (قوله وهو من كبر الكثر) لم يبين الشارح مرتبه بعد كونه من كبر الكثر وعبارته الى يادى وهو أكبر  
أكبر بعد القتل وفي كلامه شراح الجامع المفسران أكبر الكثر الشريك بالله ثم قتل النفس وأن ماورد اعدا ذلك من  
السبع الموتات وغيرها كلى لا ترتيب فيه وغايته ان يقال في كل في ذنبه من أكبر الكثر

كما يقتضيه الصنيع والفرق بينه وبين ما مر ظاهر (قوله من كونه) أي الاجنبى بقوله ما أتى بعد (قوله لا يائنه) أي بخلاف ما إذا تسلمه بئانه أي بوعده النائب كالأجنبي (قوله على ما قلته) أي عاقلة المعلم من الولي أو غيره (قوله لا التزامه الحفظ) قال الشهاب سم هذا لا يظهر في تسليم الاجنبى ولا من غير تسليم أحد أو وقد يقال انه يتسلمه من الاجنبى أو بنفسه ملتزم

(قوله وهو ابلاخ الذكر) أي شرعاً وأما فاعله فالظاهر انه مطلق الابلاخ من غير نكاح اهـ (قوله والوجه ان ما وجب الغسل به حديه) أي والذكر الزائد لا يجب الغسل بابلوجه حيث لم يكن على سحت الاصلى فلا يجب الحديه وقضيته انه كان على سحت الاصلى حديه وقضية ما رده على الزكشى خلافه وهو ظاهر لا تنفاه الاصاله عنه وقضية قوله والوجه انه اذا علت المرأة عليه حتى دخلت حشفته في فرجها مع تمكنه من دفعها وجب الحد لوجوب الغسل عليه وبوجه بان تمكنها من ذلك كقوله في ما يرتب عليه من اختلاط الانساب (قوله في الزائد) أي الذكر الزائد (قوله بعدم حصول التخليل والاحصان به) أي بالزائد (قوله بما مر من عدم وجوب الغسل) أي بان غير عن الاصلى ولم يكن على سحتة ويمكن جعل كلام الزكشى على الزائد يجب الغسل بابلوجه (قوله أو قدورها) عطف على قوله أي جميع حشفته (قوله ١٢٩) ولومع حائل عابدة في وجوب الحد (قوله من آدمى واضح) أي أجنبي تحققت ذكره أنه أخذ ما ذكره في الموضع فيه فيجب على المرأة الحد إذا لم تكن (قوله بفرج) أي ولو فرج نفسه كان ادخل ذكره في دبره ونقل عن بعض أهل العصر خلافه فأحدوه وتقل بالدرس عن الباقي ما صرح بما فتناء وهل من الفرج ما لو ادخل ذكره في ذكر غيره أو لافيه نظروا وطلاق لخرج يشبهه فراجع (قوله أو جنبه تحققت أوتها) فيجب على واطتها الحد ظاهره ولو على غير

على الاعراض والانساب وهو (ابلاخ) أي ادخال (الذكر) الاصلى المتصل ولو أشل أي جميع حشفته المتصلة به والوجه ان ما وجب الغسل به حديه وما لا يولد دعوى الزكشى وجوب الحد في الزائد كما يجب العدة بابلوجه مردودة فقد صرح بقوى بعدم حصول التخليل والاحصان به فبنا أولى ووجوب العدة للاحتياط لاحتمال الاحبال منه كما يستدخال المني وبقيته تقييد إطلاق القوى المذكور في الاحصان والتخليل بما مر من عدم وجوب الغسل به أو قدورها ما فاقدها مطلقاً فلا يقبى حيث ذهب الى أنه لو تى ذكره وادخل قدورها منه ترتب عليه الاحكام ولومع حائل وان كنف من آدمى واضح ولو ذكرنا ثم استدخلته امرأة وان لم يكن انتشاره كالأقرب وان بحث الباقي خلافه وقد علم بما قرأناه أنه لا حد بابلوجه بعض الحشفة كالغسل ثم يصحبه ولو قطع من جانبها فبقية يسيرة بحيث تسمى حشفة مع ذلك ويحس ويلتصقها كالكملة وجب الحد بها (فرج) أي قبل آدمية واضح أصلى ولو غوراء كما يحسنه الزكشى وهو ظاهر قياساً على الجنابة أو جنبه تحققت أوتها كما يحسنه العراقي لان الطبع لا يفرقها ما بين ذلك (محرم لعينه حال عن الشبهة) التي يعتد بها كوطء أمة بيت المال وان كانت من مهم المصالح الذي له فيه حق فله الاستحقاق فيه الاعتراف بحال وحريه لا بقصد قهر أو استيلاء أو ملوك غير باده على ما مر مفصلاً في الرهن وما نقل عن عطاة في ذلك غير معتد به مع انه لم يثبت عنه (مشتهى طبعاً) راجع كالذي قبله لكل من اندكروا وفرح واوههم أن صنيعة خلافه وحكم هذه الابلاخ الذي هو مسمى اسم الزائد الابلاخ المذكور ببقوده هو مسمىه والاسم الزائد اذ وجدت هذه القود جميعاً أنه (بوجب الحد) الجمل

١٧ نهاية صانع صورة الآدمية لكن التخليل يقتضى خلافه وهو صرح بقدمه بما ذاكسكت بشكل الآدميات الآن قال لما تحقق أوتها وانهم الجن على ان هذه ليست الصورة الاصلية ولا يفرط به منها النفرة الكيفية (قوله محرم لعينه) قال الزكشى يرد عليه من تزوج حادثة اهـ سم على منهج أي فانه يحجب بوطئها مع انه ليست محرمة لعين بل لزيداتها على العدد الشرعى وقد يجب لها أن المازادت عن العدد الشرعى كانت كجنسية لم ينفع عقد عليها من الوطئ فجعلت محرمة لعينها لعدم ما يزيل التحريم القامم البتداء (قوله كوطء أمة بيت المال) مثال للنفى عن الشبهة وكتب أيضاً حفظه الله كوطء أمة بيت المال أي وان خاف الزنا فبما يظهر أخذ من قوله ادلا يستحق الخ (قوله لا يصدق قهراً واستبراء) أي فان كان بقصد ما لا يحد خوفاً في ملكه وظاهره ولو كان مقهوراً كقصد وهو ظاهر لان الحد يدبراً بالشبهة (قوله وما نقل عن عطاة في ذلك) أي وطء ملوك غير (قوله وان اوههم صنيعة) أي حيث أخره عن وصف الفرج (قوله أنه يوجب الحد) أي وان تكررت مائة مرة فلا حيث كان من الجنس فيكون فيه حد واحد اما إذا لم عليه الحد ثم زنى بعد ذلك فقام عليه ثانياً وهكذا أخر بأنه كذلك عن فتاوى الشارح وعبارته مثل الشمس زلزال في زنى

للحفظ شرعاً وان لم يكن هنالك تسليم معتبر (قوله ورضاه) يعني المالئ وكذا الضمير في قوله أو منعه وأما ضمير قوله وما يكره  
فهو للمخالف وسبباً في كلامه تشبيه الامام بالنسبة للطريق بالمالئ (قوله والا) أي وان لم يعرفه (قوله اذ التعدى هـ) الخ  
عبارة الخصة عقب كلام الباقين في مسئلة المهر ونحوها وخالفه غيره في الاول اذ انقص المخبر قيمته وبرديان  
ما منه مثلاً فله بلزومه في كل مرة وحسب اذ اقامات الزاني ولم يتب هل يحذف الا خروفاً اذ اناب عند الموت هل يسقط عنه  
الحسد وهل للزوج على من زنى بغير علمه واذا اقامات الزاني هل يسقط حق زوجها عنه فاجاب بكتفي بحد واحد عند اتحاد الجنس  
ولا حسد في الاخره ولا يسقط بالتوبة وللزوج حق على الزاني بزوجه وقد يسقط حقه بالتوبة التي توفرت شرطها (قوله  
وجب النسل) بان أولج وأولج فيه (قوله والا فلا) أي بان أولج فقط أو أولج فيه فقط (قوله لا يوصف بجل ولا حرمة) المراد من  
هذه العبارة ان ما فيه الشبهة لا يوصف بجل ولا حرمة فلا حاجة للاحتراز عنه بقوله خال عن الشبهة (قوله ذكر واثني) أي غير  
حليمة كتاباً في حرة أو أمة (قوله ١٣٠ وقارق دبره) أي دبر العبد المملوك (قوله حيث لا يجده) أي وان تكرر (قوله

والنعر يب أو أوالج بالاجماع وسبباً في محترزات هذه كلها وان شئ حكمه هنا كالغسل ان  
وجب الغسل وجب الحسد والا فلا وما قيل من ان قوله خال عن الشبهة لا يوصف بجل ولا  
بحرمه رد بان النحر م اصاله للعين والشبهة أمر طارئ عليه بل يفي عنهما وتعين ذكرهما لافادة  
الاعتداد بها مع طهرها على الاصل (ودبر ذكر واثني كقبيل على المذهب) فنهيه رجح  
الفاعل المحض وجلد وتغريب غيره وان كان دبر عيده لانها زنا وقارق دبره اتيان أتمته ولو محرمها  
في دبرها حيث لا يجده على الرأى بان المالئ يبيع اتيان القبل في الجملة ولا يبيع هذا المحل بمال  
وفي قول يقتل فاعله بالسيف محضاً كان أولاً وفي طريق ان الاصلاح في دبر المرأة زنا وقدم ان  
اتيان حليمة في دبرها لا حد فيه لان سائر جسد هـ امياح للوطه فانتهض شبهة في الدبر وأتمته  
المزوجة تحريمها العارض فلم يعتد به هذا حكم الفاعل اما الموطوءة في دبره فان أكره أولم يكلف  
فلأشئ له ولا عليه وان كان مكافاً مختاراً جلد وغرب ولو محضاً ذكرنا ان أوثق اذ الدبر  
لا يتصور فيه احصان وفي وطه الحليمة التعزير ان عادله بعد نهى الحاكم له عنه (ولا حسد  
بمحاذاة) وغيرها على الاجماع فيه كصفاق ولو مكنت تخوف دلم يجب عليها حد (ووطء وجهه)  
بما العبر وبالله أي له (وأتمته في) نحو دبره (حيض) أو نفاس (وصوم واحرام) لان التعزير  
ليس لعينه بل لمرعاض كالايداء وفساد العبادة ومثله وطه حليمة بطن كونها اجنبية  
فهو وان اتم الزنا باعتبار طئه لا يجدر لا تنفاه حرمة العرج لعينه (ومكذا أتمته المزوجة  
وللعنفه) لكون التعزير عارضاً أيضاً قطعاً وقيل في الاظهر (وكذا مملوكه المحرم) بنسب  
أو رضاع أو ماهرة تشبهه المالئ والحدود والشبهات ولا بد عليه نحو ابنته لزوال  
ملكه بمجرد ما كملها فلم تكن ملكه حالة وطئه على انه يتصور ملكه لها كباقي فلا اعتراض  
أيضاً وكذا من ظنها حليمة كباقي المحرر وأعماله كمالا لبعضاً كباقي الزوجة وقال آخرون لا فرق

يبع اتيان القبل في الجملة)  
هذا العمل جعله في  
المنهم على اوجب الحد  
وطء أتمته المحرم في دبرها)  
أما عدم اخذ فاعله بما  
يأتي من ان المالئ يبيع له سائر  
جسده أي ومنه التمتع  
بمقتضى الدبر فذكر الامعة من  
حيث هو مباح في الجملة  
(قوله ولا يبيع هذا المحل)  
أي العبد فانه لا يباح منه  
فالخاص ان الامعة تباح  
في الجملة ولا كذلك العبد  
(قوله وفي قول يقتل فاعله)  
أي فاعل الوطء في الدبر  
(قوله وقدمت ان تناسه  
حليمة في دبرها) أي  
زوجته أو أمة (قوله  
لا حد فيه) أي وان تكرر  
مراراً وانما يجب فيه التعزير

فقط ان تكرر على ما يأتي من انه يعززان عاده بدنهى الحاكم عنه (قوله فلاشئ له) طاهره أنه اذا أكره واعترض  
الاشئ على ذلك لا ماهر لهما من ثم كتب سم على حق قوله فلاشئ له أي فلا يجب له مال ولا طاهره غير مراد لتسويته بين  
القبل والدبر في مسائل ليست هذه منها فيجب له المهر وأشار الى ذلك في الجملة بقوله  
والدبر مثل القبل في اتيان • لالحل والتحليل والاحصان وفيه الايلا وفي الغنة • والاذن نطقاً واغترش القنة  
(قوله وفي وطه الحليمة) أي في دبرها (قوله ان عادله بعد نهى الحاكم) أفهم أنه لا تعزير بقتل نهى الحاكم وان تكرر وطؤه  
(قوله لم يجب عليها حد) أي وتزويجاً لم يتكرر ومحل حيث لم يقهرها على ذلك ويقتل قولها فيه (قوله وصوم واحرام أي  
وقبل مضى مدة الاستبراء أيضاً) (قوله ومثله وطه حليمة) أي في قبيلها (قوله وان اتم الزنا) أي فيفسق به وتسقط شهادته  
وتسلب الولايات عنه (قوله زال ملكه) فضينه انه لم يزل ملكه بذلك ككوه ممكن بالاجور ويجوز راعيه هو اشترها في الذمة  
لا يحد وطئه هو متضمن قوله على المالئ (قوله كلالاً بصاً) معتمد

التعدي هنا الخ (قوله من المالك) أي ولو للبعض ليشمل الشريك (قوله الامو صلا بحرف جر) بأن يكون مع مجروره مر فوعا به وقوله أو مصدر أو ظرف أي بأن يكون امر فوعين به وشرط المصدر أن يكون متصرفا غير موقوف كشرط الطرف أن يكون متصرفا خاصا (قوله على المصلحة) صوابه على مصلحته (قوله فلو حضر به ثرا أو بناء في شارع) اعلم ان الشهاب ج محل المتن جملة على الظاهر منه حيث قال عقبه ما نصه أي الحرفية كما مر فيها ثم قال بعد ١٣١ ذلك ويصح حل المتن بتكاف

واعترض بان ظن ملك البعض لا يفيده الحل فليس شبهة كمن علم التحريم وظن انه لا حد عليه وأجيب بان الاول سقط لو وجد حقيقة فاعتقد مسقطا بخلاف الثاني لا يسقط بوجه فلم يؤثر اعتقاده وورد بأنه لا عبرة باعتقاد المسقط مطلقا لأنه متى لم يظن الحل فهو غير معذور ولا ينافيه ما يأتي في نحو السرقه لانهم توسعوا في الشبهة فيها ما لم يتوسعوا هنا ومن ادعى جهل التحريم ينسب بعد تزوجه او طوئه لم يصدق قنم ان جهل مع ذلك النسب ولم يبين لنا كذبه صدق كما يحتمل الاذري أو يضرعها رضاء صدق أيضا في أظهر القوانين ان كان كما يخفى عليه ذلك أو يكونها من وجه أو معتدة وأمكن جهله بذلك صدق بيمينه وحدث هي دونها علمت تحريم ذلك (ومكره في الظاهر) للشبهة الاكره او رفع القلم عنه والثاني ينظر الى المحرمية التي لا يستباح الوطء معها بحال وبقول الانتشار الذي يحصل به الوطء لا يكون الا عن شهوة واختيار (وكذا كل جهة أباحها) الاصل أباحها فضمن أباح قال أو زاد الباعث كيد أو اضمر الوطء أي أباحه بسببها (عالم) يعتد بخلافه لشبهة اباحته وان لم يقله الفاعل (كنسكاح بلا شهوة على الصحيح) كذهب مالك على ما شتهر عنه لكن المعروف عن مذهبه اعتباره في صحة الدخول حيث لم يقع وقت العقد أو بلاولى كذهب أبي حنيفة أو بلاولى وشهودا كقتل عن داود وصرح به المصنف في شرح مسلم لجعله من أمثلة نكاح المنعة الذي لا حد فيه حرا به مؤقتا بدون ولوى وتودد فاذا اتى مع وجود الناقصة لم يفتى المقتضى لضعف الشبهة فلا يفتى مع انتفاءه بالاولى وقد أتى بذلك الواو لدرجه الله تعالى والنافي بعدم معتد نزع عه في النكاح بلاولى (ولا بوطء ميتة) ولو اجنبية خلافا لما وقع في بعض كتب المصنف (في الاصح) ذهبوا بمنقر عنه الطبع فلم يتحقق زوجه ولا غير مشتهى طبعها والثاني يحديه كوطء الحية (ولا بوطء جمعة في الظاهر) لانها غير مشتهاة لذلك ويمتنع قتلها ولا يجب ذبح المأكولة فان ذبحت أكلت لحمه بعز رغبها والثاني قاسه على المأفوق الثالث يقتل بالسيف محصن كان أولا (ويعد في مستأجرة نازنا) بها انتفاء الشبهة اذا لم يعتد بالعقد الباطل بوجه وقول أبي حنيفة انه شبهة ينافيه الاجماع على عدم ثبوت النسب ومن ثم ضعف مدركه ولم يراع خلافا بخلافه في نكاح بلاولى واتجهنا لما شافى حده لو رفع الحنفى الفاعل له اليه خلافا للجرى كظنهم في التنبذ (ومبيحة) ليكون الاباحه هنا الفاعل (ومحرم) ورتبة وخامسة ومطلقة ثلاثا وملاعة ومعتدة ومتردة وذات زوج (وان كان) قد (تزوجها) خلافا في حنيفة أيضا لانه لا أثر للعقد الفاسد فيما فيه ما مر في الاجارة ولا حد عليه بتزوجه مجوسية للتعلاف في صحة نكاحها كما نقله الروياني في البحر عن النص وقال الاذري والزر كسى انه المذهب (وشرطه) التزام الاحكام ولا حد عليه في حري وودعته بخلاف المرتد لا انترامه الاحكام (وتكليف) ولا حد عليه صبي ومجنون ونزع النطق عنه (الاسكران) المنعدي بسكره فيحذر ان لم يكن مكلفا

(قوله واجب بان الاول) هو قوله كذا لا بوضا الخ وقوله بخلاف الثاني هو قوله كالعلم التحريم (قوله ولا ينافيه ما أتى في نحو السرقه) أي للمال المشترك (قوله وأمكن جهله) ومنه ما لو ظن ان مضى أربعين يوما ونحوها كاف في العدة فتزوج بذلك العان ووطئ فلا حد عليه (قوله ومكره) ينبغى ان من الاكره المسقط لعدم ما لو اضطرت امرأه لطعام مثلا وكان ذلك عند من لم يسمع لها به الا حيث مكنته من نفسها فكنته لدفع لذلك عن نفسها لاجل عذرها وان لم يجزها ذلك لانه كالأكره وهو لا يبعد ذلك وغاية قطع عنها لحد الشبهة (قوله وكذا كل جهة أباحها) عالم أي قاته لا يبعد أولا يعاقب عليها في الاستحرة (قوله كما نقل عن داود) أي لظاهره (قوله من أمثلة) مفعول ثان وقوله جريه مفعول أول لجله وقوله مع انتفاء أي الناقصة

(قوله ولا بوطء ميتة) ع استشكل بنقض الوصوء بلبسها أقول الجواب ان الحدود تدبر بالاشهاد (قوله لم يكره بعز رغبها) أي الميتة والجمعة ولو في أول مرة (قوله وقول أبي حنيفة انه) أي الاستتجار (قوله النساغل له) أي الاستتجار (قوله ومبيحة) ع أي لا مهر ولو كان أمه اه سم على منج (قوله وان كان) غاية لقوله ومحرم ورتبة الخ (قوله وان لم يكن مكلفا في الاصح) أي وان قلنا بالاصح من عدم تكليفه

على ان وضع المحجود مثله العقاية بطريق كالحرف فيها في هذا تفصيله اه والشارح اشار في أول الامر الى جل المنة على  
 المنة مع الآن قوله او اتخذ اسقاية في باب داره ليس حق التعبير (قوله ولم يضرب بالمان) الوالجمال (قوله) وقد وضعت  
 يبقى (انظر ماصورة معناه مع انه في ملكه ولعله احترزه عما اذا كانت تضرب المارة (قوله وحط كسره) أي  
 (قوله فلا حد على جاهله) أي حيث ١٣٢ قرب هذه بالاصلام أو شاب بعيدا عن الماء في فرع في العباب ولوالدت

على الاصح تعلقا غايته لانه من باب ربط الاحكام فلا استثناء منقطع (وعلمت به) فلاحده  
 على جاهله به (وحده المحسن) رجلا وامراه (الرجم) الى موته بالا جاعولانه عليه الصلاة  
 والسلام رجم معازا والفسادية ولا يجمع بين الجدا والرحم عند جمهور العلماء رضى الله  
 تعالى عنهم والاحسان لغة المنع وورد في الشرع لعان الاسلام والعقل والبالغ وفسر بكل  
 منها قوله تعالى فاذا احصن فان اثنين يغاضنه والحربة كافي قوله تعالى فلعن نصف ما على  
 المحسنات من العذاب والتزويج كافي قوله تعالى والمحسنات من النساء والعفة عن الزنا كما  
 في قوله تعالى والذين يرمون المحسنات والاصابة في النكاح كافي قوله تعالى محسنين غير  
 مسافحين وهو المراد هنا (وهو مكاف) وان طرأ نكليفه أثناء الوطء فاستدامه لم يؤجل  
 طأنا انه غير بالغ فان كونه بالغاً واجب الحد في أصح الوجهين ومعنى اشتراط النكاف  
 في الاحصان بعد اشتراطه في مطلق وجوب الحد ان حذفه يوجب اشتراطه لو وجب الحد  
 لانه محصنات محصنات فينكره انه شرط فيها لو طبق بالمكاف هنا ايضا السكران (حر) كله  
 فخر به غير محسن (ولو) هو (ذى) لانه صلى الله عليه وسلم رجم اليهوديين وكانا ذاء احصنا  
 فالذمة شرط لحدده لانه حر في لا يحد الا لحدده اذ لو وطئ نحو حر في نكاح فهو  
 محسن لحدده انكحتم فادعت له ذمة وزنى رجم (غيب حشفته) كلها أو قدرها من فاذا  
 بشرط كونهما من ذكر أو على عامل (يقبل في نكاح صحيح) ولوم نحو حيض وعدة شبهة  
 لان حقها بعد ان استوفى تلك الذمة الكاملة اجتنابا بخلاف من لم يستوفها أو استوفها  
 في دبر أو مثلاً أو وطء شبهة أو نكاح فاسد كقال (لا فاسد في الاظهر) لحرمة لذاته فلم يحصل  
 به صفة كمال وكا يعتبر ذلك في احصان الواطئ يعتبر في احصان الموطوءة والشارح ينظر الى  
 النكاح نعم لو كان له زوجة ولها منه ولد ونبت زناه بالبنوة وأنكر وطء زوجته صدق بيمينه ولا  
 يؤثر ذلك في نسب الولد لانه يثبت بالامكان (والاصح اشتراط التغييب حال حرته ونكليفه)  
 ولا احصان نصبي أو مجنون أو قن وان وطئ في نكاح صحيح لان شرط الاصابة كونها باكمل  
 الجهات فاشتراط من كامل أيضا ولا يرد على اعتبار النكاف حصول الاحصان مع تغييبها  
 حالة العموم لان التكليف موجود حينئذ القوة وان لم يكن النائم مكافيا بالفعل لرجوعه اليه  
 بأدنى تغييبه وقضية كلامه اشتراط ذلك حال التغييب لا الزنا ولو احصن ذى ثم حارب وأرق ثم  
 زنى رجم والذي صرح به القاضي انه لا يرمي قال ابن الرفعة وعليه فيجب أن يقال المحسن  
 الذي يرمي من وطئ في نكاح صحيح وهو مكاف حاله الوطء والزنا فاعلم ان من وطئ ناقصا ثم  
 زنى كاملا لا يرمي بخلاف من كفل في الحالين وان تخلفه ما نقص كنجون ورق والشارح يكتفي به  
 في غير الحالين (و) الاصح (ان الكامل الزاني ناقص) من رجل أو امرأة (محسن) لانه حر  
 مكاف وطئ في نكاح صحيح فلم يؤثر فيه نقص صاحبه واطنا أو موطأ أو وجود المقصود وهو

امراه بلقي وفاة زوجي  
 فاعتدت وتزوجت فلا  
 حد عليها اه أي وان لم  
 تقم فريضة على ذلك (قوله)  
 وهو مكاف أي المحسن  
 الذي رجم (قوله وان  
 طرأ نكليفه أثناء الوطء  
 فاستدامه) ينال هذا  
 فان الظاهر منه انه لو  
 زنى صبيا وبلغ في أثناء  
 الوطء واستدامه يرمي  
 وليس مرادا فانه يشترط  
 لوجوب الرجم سبق  
 الاحصان ولا يتحقق الا  
 بإبلاج حشفته مكلفا في  
 النكاح الصحيح كما ياتي  
 وعليه فلا يتصور زناه  
 صبي بعد احصانه ثم يبلغ  
 ويستندم الوطء فاصل  
 ما هنا فهو يرمي وجوب  
 الحد أو تحصيل الاحصان  
 وهو انفا هو نعم يمكن  
 تصويره بما لو جن بعد  
 تزوجه ثم وطئ حال جنونه  
 فأفاق في أثناء الوطء  
 واستدامه وهذا كله بناء  
 على ان قوله مكلف معتبر  
 في وجوب الحد وهو غير  
 مراد فان التكليف المعتبر  
 في وجوب الحد تقدم في

قوله وشرطه أي الحد التكليف هنا غما هو بيان لما يحصل به الاحصان الذي يترتب عليه انه  
 اذا زنى بعده يرمي (في فرع) نص الساساني على ان الكافر اذا أسقط عنه حد الزنا وهذا مبني على ان التوبة تسقط الحد  
 والمعمد عدم السقوط فيكون المعمد وجوب الحد (قوله صدق بيمينه) أي فلا يكون محصنا (قوله في نسب الولد لانه) أي نسب  
 الولد (قوله قال ابن الرفعة الخ) معتمد (قوله في يؤثر فيه نقص صاحبه) أي زوجته

في ملكة كما هو الصورة أمانكسيرة في التوارع فسيان (قوله وقت هبوب الرياح) أي في مهب الريح (قوله كالخضر  
بالطريق) هو راجع لما قبل الغاية فكانه قال بخلاف ما ذكرنا العادة وان لم يأذن الامام كالخضر بالطريق (قوله ويفرق  
على الاول) لاجابة للفرق مع اتحاد المسئلتين (قوله في المتن فان كان بعضه في الجدار) أي الجدار الداخر في هؤلاء المأمن كما  
لا ينبغي بخلاف الجدار المركب على الروشن في هواء الشارع كما هو الواقع في غالب ١٣٣ الميازيب فانه ينبغي ضمان

(قوله بأن المرفوف بني على  
أهله لاجم) لكنه استعمل  
كثيرا بهذه الصيغة (قوله  
وتقرب عام) ظاهره وان  
كان له أن بان ينق عليهما  
أو زوجة أو أولاد صغار  
أو كبار محتاجون وهو ظاهر  
وبوجهات التفقة المستعملة  
غير واجبة في ابتداء  
التقريب لا نفقة عليه  
وبعد عاجز (قوله وآثر  
التعبير به) أي بالعام (قوله  
امام مستأجر العين) ظاهره  
وان وقعت الاجارة بعد  
ثبوت الزنا وقد يقال بعدم  
محتمل حينئذ لوجوب  
تعيينه قبل عقد الاجارة  
(قوله فالوجه عدم  
تعيينه) أي الى انتهاء مدة  
الاجارة (قوله على ما يراه  
الامام) أي وان طال بحيث  
لا يزيد الذهاب والاياب  
على سنة (قوله لمزومة  
دخوله) ومثله الخروج  
أي حيث كان واقعيا نوعه  
(قوله وادعين امام جهة)  
أي ويجب دهايه اليه فوراً  
امتنع الاصر الامام وبقصر  
له التأخير لثبته ما يحتاج

التعيب حال كمال المحكوم عليه بالا حسان منه ما قوله بناقص متعلق بكامل بالان في كما  
أفاده كلامه اذ لو تعلق به لا اقتضى أن الكامل الحر المكلف اذ ان في بناقص محسن وان لم  
يوجد فيه التعيب السابق وهو غير صحيح بنص كلامه فمعين تعلقه بما ذكر ومن اعترضه  
غير مصيب وان كثروا لكن غير الزاني بالبانى على انه خطي بان المعروف بني على أهله لاجم  
والثاني بشرط كمال الآخر (و) حدد المكلف ومشله المتعدى بسكره (البكر) وهو غير  
المحسن السابق (الحر) ذكره أو أنثى (ماتة جادة) لانه يسمى بذلك لو وصله الى الجلد  
(وتقرب عام) أي سنة هلالية وآثر التعبير به لانها قد تطلق على الجلبد وعطف بالواو ليفيد  
به عدم التقرب بينهما وان كان تقديم الجلد أولى فلوقد تم التقرب اعتد به ويجاد بعده وان  
نازع في ذلك الا ذمعي وعبر بالتعريف ليفيد به اعتبار فعل الحما فلوقد تم نفسه لم يستدبه  
لانتهاء التنكيل وابتداء العام من أول السفر وبصدق بيمينه في مضى عام عليه حيث لا يئنه  
ويحلف ندبان انهم لبناء حقه تعالى على السماح وتقرّب المعتدة وأخذ منه تقرب الدين  
امام مستأجر العين فالوجه عدم تعريبه ان تعذر عمله في القرية كما لا يحسن ان تعذر ذلك  
في الحيس وبوجهه تقرب الدين وان كان الدين حالاً بان كان له مال قضى منه والام نقد  
اقامته عند الدائن فلم يمنع حقه توجه التعريب اليه وانما يجوز التعريب (الى مسافة قصر) من  
محل زناه (شافوها) على ما يراه الامام بشرط كون الطريق والمقصود أمناً لا اقتضاء كلامهم  
في نظائر وان لا يكون بالبلد طاعون لمزومة دخوله كما هو ظاهر ولان مادونها في حكم الحضر  
(وادعين الامام جهة طيس له طلب غير هائي الاصح) فالوطب لم يستدبه لانه قد يكون له  
غرض فيه فينتزى الى جرا لمقصود بولائه الاقامة فيما غارب اليه ليكون له كالخيس وله استعجاب  
أمة يتسرى بها دون أهله وعشيرته وقضية كلامهم عدم تمكينه من حمل مال زائد على  
نفقته وهو متخيه خلافه قالوا ردوا ورواها ولا يقيد الا ان خيف من رجوعه ولم تقديسه  
المراقبة أو من تعرضه لافساد النساء مثلاً وأخذ منه بعض المتأخرين ان كل من تعرض  
لافساد النساء أو الغلمان أي ولم يترجوا لاجبده حس قال وهي مسئلة نفقة وادارجع  
قبل انقضاء المدة رد ما يراه الامام واستأنفها لان التنكيل لا ية الامور لامة التعريب  
والثاني لذلك فيجاب اليه (وبغرب غريب) له وطن (من بلد الزاني غير بلده) هو أي  
وطنه ولو حصة بدوى اذا لا يحاش لا يتبدون ذلك (فان عاد) المقرب (الى بلده) الاصلى أو  
الذي غرب منه أو الى دون مسافة القصر (منع في الاصح) معاملة له بتقيص قصده وقباس  
ما مر استئناف العام كما هو ظاهر امر غريب لا ومان له كان زنى من هاجر لاراعاغب  
وصولها فيجمل حتى يتوطن محلانهم فغرب منه وفارق غريب مسافر زنى بغير مقصده وان

اليه ومنه لامة التي يستعجبها التسرى (قوله فيما غرب اليه) أي كاهامة أهله (قوله يتسرى بها) أي وان لم يخف الزنا (قوله  
دون أهله) أي زوجه وعمله ما لم يخف الزنا فيما غارب اليه أيضاً ولكن في الزنا يدى التسوية بين الامة والزوجة وعبارته وله  
ان يستعجب سره بومثلها الزوجة فهي مستثناءة من الاهل وظاهره ان له ذلك وان لم يخف الزنا (قوله ولم يترجوا لاجبده  
حسب) أي وجوباً ورزق من بيت المال ان لم يكن له مال والا فميسر المسلمين (قوله وادارجع) أي الى المحل الذي غرب  
منه فان عمل (قوله وقباس ما مر) القياس انما يحتاج اليه اذا عاد الى بلده (قوله فيجمل) أي وجوباً

الثالث هذا الميزاب مطلقا اذ هو تابع للجدار والحدار بنفسه بغير ما تلف به لكونه في هوا الشارع كما مر فليتنبه له (قوله أي ما ذكر من الميزاب والجناح) ذكر الجناح هنا بخلاف الظاهر من السياق مع انه يتأنيقه وقوله السابق لكنه في الجناح على ما يأتي في الميزاب الصريح في أن كلام المصنف هنا مفروض في خصوص الميزاب (قوله ولو يسقط بفضه) حق الغاية ولو يسقط (قوله فتمين امهاله لياثاف) أي مدة جرت العادة بمحصل الالف بها (قوله غرب لغيره) ظاهره وان لم يتوطن ما غرب اليه فستعني هذا بما قدمنا أمّا اه سم على منهج (قوله بل مع زوج أو محرّم) ع لحديث لا يحمل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تنافر مسيرة يوم ١٣٤ الامع ذي محرم اه سم على منهج (قوله ولو باجرة) أي بشرط ان تكون أجرة

المثل عادة (قوله ومثلها في جميع ذلك أمرد) ومنه مخرج في نفقة من يخرج معه (قوله لم يصبر في الاصح) أي لم أر أراة السفر معها أو خفيها لم تقع بها لم يمنع من ذلك وعليه النفقة حيثنذ بخلاف ما لو لم يسافر معها أو سافر لغرض آخر واتفق مصاحبه لها من غير قصد ولا تمتع ولا منافاة بين هذه وبين ما هنا من أيضا لان تلك فيما لو قصد مصحبها بخلاف هذه وكتب أيضا حفظه الله قوله لم يصبر في الاصح أي ثم ان سافرت لاعم له لم تستحق نفقة ولا كسوة ولا غيره مما مره غيرتها وان سافر معها ولو باجرة استمرت النفقة وغيرها لو لم تقع بها في ائدة لم كورة (قوله ومنه خروج نحو محرّم) أي ونفقه في بيت المال لانه لا مال للرفيق والسبيد

فانه الحج مثلا لان القصد تنكحها وإيحاشه ولا يتم بدون ذلك بان هذا له وطن فلا يحاش حاصل بعده عنه وذلك لا وطن له فاستوت الاماكن جميعها بالنسبة اليه فتمين امهاله لياثاف ثم يغرب ليمت الايحاش واحتمال عدم توطئه بلد افردى الى سقوط الحد بعيد جدا فلا يلتفت اليه كاحتمال الموت ونحوه وما وقع لابن الرفعة والبقيني هما بما يخالف ذلك غير سديد ولو زنى فيما غرب اليه غرب لغيره بعيدا عن وطنه ومحل زناه ودخل فيه بقية الاول ومقابل الاصح لا يتعرض له (ولا تغرب امرأه) وحدها في الاصح بل مع زوج أو محرّم) أو نسوة نفقات مع أمن المقصد والطريق ويجوز مع واحدة ثقة أو موصوح كذلك أو عيدها الامين ان كانت هي ثقة أو أضيافا حسن حالها ما مر في الحج من الاكتفاء في السفر الواجب بذلك ووجوب المسافرة عليها لا يلحقها بالمسافرة للهجرة حتى يلزمها السفر ولو وحدها اذ الفرق ان تلك تخشى على نفسها أو بضعها أو أقامت وهذه ليست كذلك فانظرت من تجوز لها السفر معه (ولو باجرة) طامعا فإلزامها كرامة الجسد فان كانت معسرة ففي بيت المال فان تغذر آخر التغريب الى ان تيسر كل من الطريق ومثلها في جميع ذلك أمرد جسد فلا يغرب الامع محرّم أو مسيد (فان امتنع) ولو باجرة (لم يصبر في الاصح) اذ في اجباره تعذيب من يذب بجيرة غيره والثاني يصبر لاقامة الواجب وهذا وجه تقريرها وحدها (و) حد (العبد) يعني من فيه رق وان قل كرها كان أو مسلما (خسرون) يغرب نصف سنة) على النصف من الحر لانه فليمن نصف ما على المحصنات من العذاب أي غير الرجم لانه لا ينصف ولما لا يضرر السيد كما يقتل بضره ولا يكون الكفار لم يلبثه الجزية كافي المرأة الذميمة وبأقها ما مر من فروع التغريب ومنه خروج نحو محرّم مع الامه والعبد الامرد (وفي قول) يغرب (سنة) لتلفه الطبع ولم يختلف فيه الحر وغيره كدة الابلاء (و) في (قول لا يغرب) لتقويت حق السيد (ونبت) الزنا (ثبينة) فصلت بذكر المرتبة وكيفية الادخال ومكانه وزمانه كاشهده انه أدخل حديقته أو قدرها حيث قصدها في فرج ولانه يعمل كذا وقت كذا على سبيل الزنا والواجب وجوب التفصيل مطلقا ولومن عالم موافق خلافا للزكشي حيث اكتفى بربنا بوجوب الحد لانه قدرى ما لا يراه الحاكم من أهمال بعض الشرط أو بعض كفيته وقد ينسب بعضها وسياقي في الشهادات أن أربع اقوله تعالى فاستشهدوا عليهن أربعة

لا تنس عليه (قوله بذكر الزنا) بيان للتفصيل (قوله على سبيل الزنا وسوع له ذلك) أي بقرينة منكم قوة تدل على انه فعله على وجه الزنا قوله لانه قدرى ما لا يراه أي ان كان مخالفا له في مذهبه أو كان متجهدا ومنه يعلم انه لا يتم به الرد على الزكشي لانه نعم اكتفى بعدم التفصيل في الموافقة نعم قوله وقد ينسب بعضها ردد على الزكشي في مخرج لو شهدوا على اقراره بالزنا فان قال ما أقرب فلا يبل لان فيه تكديسا للشهود بخلاف ما لو كذب نفسه فانه يقبل ويكون رجوعا سواء كان كل ذلك بعد الحكم أو قبله (قوله موجب الحد) بالسكر وقوله بل يحد على منهم ممتدة (قوله نظير ما مر في الشهادة) ومنه ان يغرب في وقت كذا في مكان كذا ولو قيل لا حاجة الى تعيين ذلك منه بل يكفي في صحة اقراره ان يقول ادخلت حديقتي في فرج فلانة على وجه الزنا لم يعد لانه لا يجر الاعى تحقيق

كله لان ضمان الكل يسقط البعض هو الاصل (قوله ولو ائلف ماؤه) أي الميزاب (قوله برئ) أي لانه انما كان يضع له فقط  
 فثبت ملك الجدار برئ هو من عهده (قوله نعم ان كانت عاقلة الخ) انظر ما موقع هذا الاستدراك (قوله اختص الضمان  
 به) أي بالباقي مثلاً (قوله فغير) هو ثبوت المثلثة في الماضي والمضارع (قوله وفي الاحياء الخ) عبارة الاحياء جسمانية  
 (قوله وترديده صلى الله عليه وسلم على ما عز أربعة) عبارة شرح المنهج لانه صلى الله ١٣٥ عليه وسلم عرض لما عز بالرجوع

بقوله لعائك قبلت لعائك  
 استأبلك جنون قلعل  
 نعيم الشارع بالاربع  
 بالنسبة للقرار الاول  
 (قوله أو ما زينت) أي  
 فاقراي به ككذب فلا  
 تكذب فيأذره للشهود  
 فانهم انما شهدوا بالقرار  
 وهو لم يكذب فيه (قوله  
 وان قال بعدة) أي بعد  
 رجوعه (قوله بخلاف  
 ما أقررت) أي فلا يكون  
 رجوعاً فلا يستط به الحد  
 (قوله لمطلب الرد اليه) أي  
 الى الرسول عليه السلام  
 ولو قال ليس لكان أوضح  
 (قوله فلم يسمعه) أي لم  
 يسمعه لمطابقه (قوله  
 كذا فذقه) وسيناقش به  
 يضمن بالدية اذا قتل فليس  
 قوله بالنسبة لغيره على  
 عمومته (قوله فلا يجب  
 رجوعه) أي فلا يجب  
 حده على قاذفه سواء قذفه  
 قبل الرجوع أو بعده لانه  
 سقطت ضمانته باقراره  
 بانزاعه غير المحسن لا يجب  
 قاذفه (قوله بالنسبة لقاطع)  
 أي اما المال فله وحده  
 (قوله عدم تطرق الرجوع)

منكم وما ذهب اليه جمع من انه لو شهد أربع زناه أربع نسوة لكن انقصر كل منهم على أنه  
 رآه برئ واحدة منهم حلاله استغنى من مجموع الشهادات الأربع بثبوت زناه بأربعة قد نازع  
 فيه ما كان كالمشهد بغير ما شهد به الاخر فلم يثبت بهم موجب الحد بل يحذف منهم لانه قاذف  
 (أو أقرار) حقيق مفصل نظير ما تقرر في الشهادات ولو باشارة آخر من ان فهمها كل أحد  
 لانه صلى الله عليه وسلم رجم ما عز أو الغامدية بأقرارهما وخرج بالحقيقين العيين المردودة بعد  
 زكول انهم فلا يثبت به انما يسقط حد القاذف ويكفي الاقرار حال كونه (مرة) ولا  
 يشترط تنكوره أو بانه صلى الله عليه وسلم علق الرجم بمجرد الاعتراف في خبره واغداً أنيس  
 الى امرأته هذا فان اعترفت فارجمها وترديده صلى الله عليه وسلم على ما عز أربعة لانه شك في  
 أمره ولو اقال أبك جنون ولهذا لم يكر وأقرار الغامدية وعلم من كلامه في اللعان ثبوتها أيضاً  
 عليها بلعنه ان لم تلعن وعما يأتي في القضاء أن القاضي لا يحكم فيه بعلمه نعم للسيد استيفاء ومن  
 قنه بعلمه لمصلحة تأديبه (ولو أقر) به (ثم رجع) عنه قبل الشروع في الحد أو بعده بنحو رجعت  
 أو كذبت أو ما زينت وان قال بعده كذبت في رجوعي أو كنت فاحذت فظننته زنا وان شهد حاله  
 بكذبه فيما يظهر بخلاف ما أقررت لانه بمجرد تكذيب البينة الشاهدة به (سقط) الحد لانه  
 صلى الله عليه وسلم عرض لما عز بالرجوع ولو لا أنه يقصد لما عرض له بل قالوا انه عند رجعه  
 لمطلب الرد اليه فلم يسمعه وقال هل انكر قوله له يتوب أي يرجع اد النوبة لا تسقط الحد هنا  
 ليتوب الله عليه ومن ثم سئل له الرجوع وأتهم قوله سقط أي عنه بقا الاقرار بالنسبة لغيره  
 كذا قاذفه فلا يجب رجوعه بل يستصحب حكم اقراره فيه من عدم حده بثبوت عدم احصائه  
 ولو أقر وقامت عليه بينة بالانتماء رجوعه عمل بالنية لا بالاقرار سواء تقدمت عليه أم تأخرت  
 خلافاً لما ورد في اعتباره أسبقه ما لان البينة في حقوق الله أقوى من الاقرار عكس  
 حقوق الأدميين وكل زاني قبول الرجوع عنه كل حده تعالى كشر ومرة بالنسبة للقطع  
 وأتهم كلامه تطرق عدم رجوع عنه عند ثبوت النوبة بالنية وهو كذلك نعم تطرق اليه السقوط  
 بغيره كدعوى زوجية أو ملكاً أو كباقي وطن كونه أحليته ونحو ذلك ولو أسلم الذي بعد  
 ثبوت زناه بالنية لم يسقط حده وما ذكره المصنف في الرخصة عن النص من سقوطه مفرع  
 على سقوط الحد بالنوبة والاصح خلافه (ولو قال) المقر كوفي أو (لا بعد وفي أو هرب)  
 قبل حده أو في أنسانه (ملا) يكون رجوعاً (في الاصح) لانه لم يصرح به نعم يجب تخليته  
 حالاً فان صرح بذلك والأتم عليه فان لم يحل لم يضمن لانه صلى الله عليه وسلم لم يوجب عليهم  
 شيئاً في الخبر المار ولو أقر زان بنحو بلوغ أو احصان ثم رجع وأدى صباه أو أنه بكر فالنجه  
 عدم قبوله وليس في معنى ما مر لانه ثم رفع السبب بالنكسة بخلافه هنا ولو أدى القرآن اماماً  
 استوفى الحد منه قبل وان لم ير أثره يدينه كما أقهه ما مر آخر لفظة وعلى قائل الاجم دية لا قود

عنه) أي ما أقره (قوله بغيره) أي ان رجوع (قوله كدعوى زوجية) أي لمن زني بها وظاهره ولو بالنية وكانت الزني بها  
 متروجة بغيره (قوله وظل كونها حليلته) أي يصدق في ذلك (قوله ونحو ذلك) كدعوى الزنا (قوله بعد ثبوت زناه بالنية)  
 وكذا بالافرا ولكن يقبل رجوعه عنه (قوله شباني الخبر) أي خبر ما عز (قوله وان لم ير أثره يدينه) ظاهره وان عين الحد  
 زنا به معه زوال أثر الضرب



الدمبرى اذا اغتسل انسان في الحمام وترك الصابون أو السدر المراقين بأرض الحمام فترلق به انسان وتلف به عضوفان كان في موضع لا يظهر بحيث يتعدرا لاحتراز منسه قاله اصفهان على تاركه في اليوم الاول وعلى الجماعى في الثاني لان المادة الخ (قوله وخالفه في فتاويه) قد يقال لا تخالفه لا مكان أن يكون ما في الفتاوى تقيد المساق الاحياء في اطلاقه ضمان الواضع في اليوم الاول (قوله لكن جاوز في اكثره العادة) أى بخلاف ما اذا لم يجاوز ضمان عليه وانظر هل ضمن الجماعى حينئذ

(قوله مردود) الى سقوط الحد بالثبوت (قوله وبه يعلم انه لا يحد الزاني بها) أى لان وجود العذرة ظاهرة في عدم الزنا بها (قوله حد قذفها) أى على المعتد ١٣٦ وظهر عدم حد الشهود وقياس حد القاذف انهم يحدون (قوله فكشها عنهم بعذرهم)

أى فلا تتحد هي ويحد قاذفها على ما مر عن القاضي اذا لم يكن عود الزاني (قوله فلو أقامت أربعة بانه أكرهها قضيتها انما لو أقامت دون الأربعة لم يثبت المال وهو ظاهر لان المال انما يثبت بعد ثبوت شبهة وهو الوطء ولم يثبت وثبوته ما مر من انه لو شهد رجل وامرأتان بها شعبة فلها ابضاع لم يثبت أرض الهاشمية لان ابضاع الذي هو طريقها لا يثبت بذلك (قوله لا الحد) أى فانه عليه (قوله بزنة واحدة) بالفتح اسم للزوجة والكسر اسم لها شبهة والمناسب هنا الاول لوصفه بالوحدة (قوله ويشترط عدم قصد له صارف ويصدق كل من الامام ونائبه في دعوى الصارف) وان تكرر ذلك لان الاصل بقاء الحد ولان القصد لا يعلم الا منهم واكتب ايضا حفظه الله وقوله ويشترط عدم قصد له صارف أى فلو قصد أم ولا ضمان لاهل اوره بنبوت زناه ان كان محصنا بخلاف البكر فان حده باق وما فعله الامام لا يعتد به فيه بعد ونبى ان يجعله حتى يبرأ من أثر الاول وانه ان مات عاقله به الامام ضمنه له لم يمت من حد (قوله وفرن كله) مبتدأ وخبره موقوف (قوله والاوجه خلافه) أى فهو بطريق الملك فيما يليك والحكم في غيره وتظهر فائدة فيما عزل أثناء الحكم (قوله أم بالاقرار) قال في شرح المنهج والظاهر ان محله أى حضور الجميع اذا ثبت زناه بالاقرار أو بالبينة ولم تحضر وعفوم قوله ولم تحضر انه مع حضورها لا يستحب حضور الجميع المذكور واطلاق الشارح يقتضى خلافه وهو ظاهر لان المدعى على ظهور امره (قوله وحضور الامام مطلقا) أى حضرت البينة أم لا (قوله فان ثبت بالاقرار) أى ولو ثبت عند غير الامام ويحتمل ان الذى يحضر عنده من ثبت اقراره بحصوره اماما كان أو نائبه

قصد له صارف أى فلو قصد أم ولا ضمان لاهل اوره بنبوت زناه ان كان محصنا بخلاف البكر فان حده باق وما فعله الامام لا يعتد به فيه بعد ونبى ان يجعله حتى يبرأ من أثر الاول وانه ان مات عاقله به الامام ضمنه له لم يمت من حد (قوله وفرن كله) مبتدأ وخبره موقوف (قوله والاوجه خلافه) أى فهو بطريق الملك فيما يليك والحكم في غيره وتظهر فائدة فيما عزل أثناء الحكم (قوله أم بالاقرار) قال في شرح المنهج والظاهر ان محله أى حضور الجميع اذا ثبت زناه بالاقرار أو بالبينة ولم تحضر وعفوم قوله ولم تحضر انه مع حضورها لا يستحب حضور الجميع المذكور واطلاق الشارح يقتضى خلافه وهو ظاهر لان المدعى على ظهور امره (قوله وحضور الامام مطلقا) أى حضرت البينة أم لا (قوله فان ثبت بالاقرار) أى ولو ثبت عند غير الامام ويحتمل ان الذى يحضر عنده من ثبت اقراره بحصوره اماما كان أو نائبه

والظاهر لا وسكت عما اذا اذنه الحسبي فانظر حكمه (قوله عدوانا كافى المحرور) عبارة القصة عدوانا ولا لكن قوله الا حتى فان لم يتمسك الخ بديل على ان قوله عدوانا راجع لهذا ايضا وهو ما فى أصله ولا يحذر وفيه لان غير العدوان يفهم بالاولى انتهت (قوله طمعاً فى الفضل وكانت الحال توجد ذلك) هذان قيدان لهدم الضمان للافهام الذى يوجه كلام الشارح والحاصل

(قوله الحمدى قن الطفل ونحوه) كالحجوت والسقيفة ويعلم من ذلك انه ليس للسفينة اقامة الحمد على قننه نظرو وجهه عن أهلية الاصلاح وبه صريح فى شرح الروض كما سئذ كره (قوله سيده) ظاهره وان كان الرقيق أصله اوفرعه بان اشترى المكاتب أصله اوفرعه فانه يتكاتب عليه وقد يوجه بان الحق لتغيره فلا يشكل بانه لا يقتل به ولا يحبس بذنبه فليراجع اه سم على منعه وكتب ايضا حفظه الله قوله سيده فى الروض وشرحه ومؤنه أى المغرب ١٢٧ فى مدة تغريبه على نفسه

ان كان حراً وعلى سيده

ان كان رقيقاً وان زادت

على مؤنة المضراهم وفى

العقاب ثم ان غسره به أى

الرقيق سيده باجرة تغريبه

عليه وان غره بالامام وفى

بيت المال اه ورايت

خطب شيخنا على قول المصاح

وان السيد يغربه ماله

لكس مؤنة تغريبه فى بيت

المال فان لم يكن فعلى

السيد اه وهو مخالف

لكلام العباب اه سم

على منعه وتذويجه مالى

لعاب بان السيد لا يهمن

جناية الرقيق وزناة كالجناية

فلا يجب على السيد

ما ترتب عليه (قوله زنت

ثالثه) أى مرة فالثمة

(قوله بخلاف الاول) أى

الذى (قوله ثاك) أى

مسئلة الذى وقوله يهذه

أى مسئلة له انعد (قوله

وقد ايسه انه لو سرق) أى

العبد (قوله كان لا ينفق

فى ارجح الوجهين وفى جواز اقامة الولى من أب و جد ولو وصى وما كرم وقم الحمدى قن الطفل ونحوه وجهان أحدهما الجواز (سيده) وانى ان كان عالماً باحكام الحد وان كان جاهلاً لا يغيره اسواء ذنوه الامام أم لا بخبر مسلم اذ زنت أمه أحدكم فليجدها وخبر أبى داود والنسائى أفعى الحد ود على ما ملكت أيمانكم وبخبر ابن عبد السلام انه لو كان بين السيد وبين قننه عداوة ظاهرة لم يقمه عليه ويؤيده ما مر ان الجبر لا يروج حيث ذم مع عظم شقته فالسيد أولى واستشكال الزكنى بان له حده ادا قد فقه قد يرد بان مجرد القدف قد لا يولد عداوة ظاهرة ويندبه سبع أمه زنت ثالثة ولو زنى ذمى حارب وارقم يحد الا الامام لانه لم يكن بمملوك يوم زناه وبه يفرق بينه وبين من زنى ثم سبع فان اشترى حده لانه كان مملوكاً كال الزناخل المشتري محل المانع كما يحل محلّه فى تحليه من احرامه وعدمه بخلاف الاول لما زنى كان حر فبقول حده الا الامام فاندفع استشكال الزكنى تلك جهته وقاسمه انه لو سرق ثم عتق كان الاستفاه للامام لا السيد (أو الامام) لعموم ولا يشه ومع ذلك هو أولى من الامام (فان تنازعنا) فحين يتولاه (فالاصح الامام) لعموم ولا يشه (و) الاصح (ان) السيد يغربه كما يجبلده لان التغريب من جملة الحد المذكور فى الخبر والثانى يحيط برتبة السيد عن ذلك (و) الاصح (ان المكاتب) كتابه صحبة (كحر) فلا يحدّه الا الامام نظرو وجهه عن قضية السيد والثانى لا لانه عبيد مابق عليه درهم (و) الاصح ان السيد (الكافر والفاسق والمكاتب) والجاهل العارف بعامر (يحدون عبيدهم) لعموم الخبر الثانى والثانى لا نظر الى أن فى الحد ولاية وليسوا من أهلها والاصح ان اقامته من السيد انما هى بطريق الملك لعرض الاستصلاح كالجماعة والفصود من ثم كان له الحد بعلمه بخلاف القاضي والمسلم المملوك لا كافر يحدّه الامام كاحر لا سيده (و) الاصح (ان السيد يعزر) عبيده حتى الله تعالى كما يحدّه وكون التعزير غير مضبوط بخلاف الحد لا يؤثر لا يجهده فيه كانه ضى المالحق نفسه فخرهما (و) انه (يدفع البينة) وتركيباً (بالعقوبة) المقضية له بدأ والتعزير رأى بوجه الملكة الغاية فالوسيلة أولى وقضيته انه لا فرق هنا ايضا بين الكافر والمكاتب وغيرهما وهو المعتمد خلافاً لما اشتراط فيه أهلية سماعها (والرجم) الواجب فى الزنا يكون (يعذر) أى طين منحجر (و) نحو خشب وعظم والاولى كونه بنحو (عجالة متهذله) بان يكون كل منهما

١٨ نفيه سابع للامام قد يوقف فى كون القياس ما ذكر بل قاسمه استدفاء السيد قد حال الجناية الان قال يستوفيه الامام لا يقطع تعلق حق السيد باعذافه نظرو وجهه عن ملكه (قوله والمكاتب) أى كنهية صحبة أخذاً بمقابلته (قوله والجاهل العارف بعامر) أى من كونه عالماً باحكام الحد وان كان الخ (قوله والمسلم المملوك) استدفاء معنى من قول المصنف ان الكافر الخ (قوله المالحق نفسه) وبقي حق غيره كان سب شخصاً أو ضربه بغيره بالواجب ضا بالو ينبغي الحاقه بحق الله تعالى فيعزره السيد على الاصح (قوله فالوسيلة) أى البينة (قوله والرجم) أى لا يسقط عنه بفعل نفسه فيما يظفره عقاب عليه فى الآخرة لان القصد منه التنكيل وهو لا يحصل بفعله

ان الصبري يقول بعدم الضمان بهذين القيدين والشاوي يختار الضمان ولو مع القيدين فكان ينبغي ان يأخذ ما غايه بعدد قوله فهما ضمانان (قوله ولا يقبل قول كل قصدت الدفع) أي في المقدس عليه أعني ما لو تجار ما وانا (قوله بل علمهما) أي فيما اذا كان العاثر نحو عبد أو حمة فهو فصل في الاصطدام (قوله أو مذران) أي بان كانا مشيين القهقري كالإيني (قوله لا تقطع) صوابه ١٣٨ لا تقطع بآيات لا قبل تقطع ثم ادال الفاء في قوله الات في فالمراد بلفظ أو اذا

جوابان مستلان آجباب بالاول منهما في شرح الروض ونقل الثاني والد الشارح في حواشيه وماصل الجواب الاول منع انه لا أثر لمركبة الكبح مع حركة القبل اذ المار على وجود حركة ولو ضيقة حيث لها بعض تأثير وحاصل الثاني تسليم أن لا حركة له معه لكن الشافعي لم يرد بذلك الا

(قوله أي عرض الحرة) اسم لبل هنالك (قوله وان يتوق الوجه) أي والاولى ان يتوق الخ فالتوق مندوب (قوله ويعرض عليه التوبة) أي ومع ذلك اذا تاب لا يقطع عنه الحد (قوله ويستعونه) أي والاولى

ان يستعونه وينبغي وجوب الاستعداد اغلب على الظن رويها عند الرمي (قوله ونجيه) أي وجوبا (قوله ولصلاة ركعتين) أي نجيه لذلك ثوبا فيما يظهر (قوله لوضع الخ) أي فلو أقام

بلا الكف نعم يحرم بكبير مذهب التقوية المقصود من التكبد وبصغير ليس له كبير تأثير لطول تذهبه وما في خبر محلي قصة ما عثرهم موهباً وجوده حتى بالجلاميدوهي الحارة ليكابر غير مناف لذلك لصديق المعتدل المذكور بل قوله لم فاشتهوا واشتدوا خلفه حتى أتى عرض الحرة فانتصب فرمينا به بجلاميد الحرة حتى سكبت فيه دليل على أن تلك الجللاميد لم تكن مذبذبة والام بعددوا الرمي بها إلى أن سكبت والاولى أن لا يبعد عنه فيخطئه ولا يدونونه في قوله أي ابلا ما يؤدى لسرعة التذوق وان يتوق الوجه اذ جسد البدن محل للرحم وتعرض عليه التوبة لانها حافة صخرة وليست عورته وجب عليه وتوهم بصلاته دخل وتها ونجيه لشرب لا كل ولصلاة ركعتين ويجوز ويدفن في مغاربا بعد بقتله بالسيف لكن فات الواجب (ولا يحفر للرحل) عند روجه وان ثبت زناه بينه وظاهر كلامه امتناع الحفر واستشكل بما في معجم مسلم ان ما عثره مع أن زناه ثبت بالاقرار وأجيب بأنه معارض بما في مسلم أيضا أنه لم يحفر له ولهذا جرى في شرح مسلم على التفسير واختاره الباقي وجع بين الراويين المذكورين بأنه حفر لما عثره بغيره فصار جرحه هرب منها (والاصح استصحابه للرأفة) بحيث يبلغ صدرها (ان ثبت زناها) مدينة (أولها) كما يحتمل الباقي لثلاثتكشف لاقترانهم كتم الحرب ان رجعت وثبوت الحفر للعامة مع كونها مقرة لبيان الجواز بدليل انه لم يحفر للجنسية وكانت مقرة أيضا (ولا يؤخر) الرجوع (المرض) يرجي برؤه (و) ورد مفرطين اذ النفس مستوفاة بكل حال (وقيل يؤخر) أي يثبأ (ان ثبت باقوار) لانه يسيل من الرجوع ورويان الاصل عدمه اماما لا يرجي برؤه فلا يؤخره جزما وكذا لو انزاد وتضمته له في الحرة نعم يؤخر لوضع الخلف واللفظ كالمجرى الجراح والجنون طرأ بعد الاقرار (ويؤخر الجلد للرض) أو نحو جرح رجبي برؤه منه أو لكونها ماحلا لان القصد الردع لا القتل (قال لم يرج برؤه جلد) اذ لا غاية له تنتظر الا بسوطا (لثلاثه) لا يؤخره (بل بعشكال) بكسر العين أشهر من فقهاه بالثلثة أي عرجون (عليه مائة غصن) وهي الشماريح فيضرب به الحرة مرة (فان كان) عليه (خسون) غصنا (ضرب به مرتين) لتكميل المائة وعلى هذا القياس فيه وفي القس (وعساة الاغصان) جميعها (أو ينكبس بعضها على بعض ليناله بعض الالم) لتسلا تتصل حكمه الخلد من الزجر ما اذ لم غصه أو لم ينكبس بعضها على بعض فلا يكتفى (فان برأ) بضع الراعي كدها به ضربه بذلك (أجره) وفارق مع ضوبا ج عنه ثم شفي بان الحد ومبيدة على الدر وقباسة له لو برأ أي أثناء ذلك كل حد الا حصارا عتد بما مضى أو قوله حد كصاحدا قطعاً (ولا جلد في حرو وبرد مفرطين) بل يؤخر لوقت الاعتدال ولو ليلا وكذا قطع المرقعة ولا يجبس على الزاح في حرم من حدوده تعالى كاصحوا في باب استيفاء المقصاص بخلاف القود وحده القود فلا يؤخر ان لا حمارق أدى واستثنى الماوردى والرافى من يبلد لا ينفك حره

عليها الحد حرم واعتد به ولا شيء في الحد لانه لم يتحقق حياته وهو انما يضمن بالقرعة اذ انفصل في حياة أو أمه وأما هذه الامات لعدم من رضه فينبغي ضمانه لانه يقتل أمه أنف ما هو غذاءه أخذها قالوه فيما لو ذبح شاة فقات وادها (قوله بعشكال) أو يقال فيه عسكر كول أو كشكال بادل العين همزة وهو الذي فيه الرطب فاذا ليست تلك الشماريح فهو عرجون اهـ سم على منعه (قوله وقباسة له لو برأ الخ) معتد

المبالغة في انه متى وجد لاحدهما حركة ولو ضعيفة جدا ولم يرد حقيقة ذلك (قوله ومثل ذلك باق في الماشي من) هذا مكرر مع قوله المار من موضع أحد الماشيين الخ (قوله والثاني أوجه) يتحمل الثاني من كلامي الزركشي وهو الموافق لما في النسخة ويتحمل الثاني من الاقوال الثلاثة الذي هو كلام الزركشي الاول وهو الموافق لما في حاشية الزبائدي (قوله في المتن ولو أركبهما أجنبي) وعنه الولي اذا ركبهما الغير مصطف كما هو ظاهر محامر (قوله جده لا) ولا يتصور وارتب غيرها (قوله تحتل

(قوله بنصف الضرب) أي مع وجود ابلازم (قوله فيقتضي هذا النص الخ) صيف في كتاب حد القذف (قوله من حدمع) أي مأخوذة لغة (قوله ولا تجوز الزيادة عليه) مفهومه جواز النص وهو ظاهر باذن المفسر اه سم على ج (قوله والقذف هنا) أي شرعا (قوله بعد مام) أي من القتل والزنا ١٣٩ (قوله لقدرة هذا) أي من روى

بالكفر (قوله الالتزام) هذا مستفاد من قول المصنف التكليف فلا أثر هذه الشروط عنه وجعلها شرعا كان أولى ولعله قصد بجمعها وان كانت مستفادة من المتن التنبيه على جملة الشروط المتبعة (قوله ولا يصح حري) تقدم في حد الزنا انه أخرج بالمقرر الحري والمؤمن فقدها هنا كذلك وهو ان المؤمن اذا فلا يحد وسبأ في التصريح في السرقه (قوله ولا يحد مكره) نولم يعلم اكرهه وادعاه هل يقبل أولا أو يقبل ان وجدت قرينة لا يبعد الثالث فراجع اه سم على منهج (قوله ويجب التمسك به) أي القذف (قوله لاحد عليه أيضا) أي ويعزر (قوله

أو يرد فلا يؤخر ولا يقل اهتداه للاحدا الحد المشقة وبقابل امراط الزمن بنصف الضرب ليس من القتل (واذله الامام) وأنبأه (في مرض أو حر أو برد) أو نضو خلق لا يتحمل السباط (فلا ضمان على النص) للحصول التلف من واجب اقضاء عليه (فيقتضي) هذا النص (ان التأخير مستتب) وليس كذلك بل المتعد كما جعله في الرضه وجوبه وعليه فلا ضمان أيضا

في كتاب حد القذف

الحد من حد مع لمع من العا حاشية أو قولان الله تعالى قدره فلا تجوز الزيادة عليه والقذف هنا هو الرمي بالزنا في معرض التعبد لا الشهادة وهو لرجل أو امرأة من كبر البكر بعد مام وانما وجب الحد به دون الرمي بالكفر لقدره هذا على نفي ماري به بان يجرد كلمة الاسلام (شرط حد القاذف) الالتزام وعدم اذن المذوف ورميته للقاذف فلا يصح حري وقاذف اذنه وان اثم ولا أهل وان علا كما (أو) (لتكليف) فلا يصح حري ويجوز رفع القلم عنهم (الاسكران) فيه وان لم يكن مكلفا لقليل على ما في (والاختيار) فلا يصح مكره عليه لما مر مع عدم التعبد به فارق قتله اذ قتل وجود الجناية منه حقيقة ويجب التمسك به للاحدا الا كراهة وكذا مكرهه لاحد عليه أيضا فارق مكره القاتل بانه آتية اذ يكره اخذ به فيقتل بهادون لسانه فيقذف به وكذا لا يجحد جاهل بخبره لقرب عهده بالاسلام ولشبهه بعد ادع العلماء (ويعزر) القاذف (المعين) ميبأ أو مجنون لا يزجر أو تاديبه ومن ثم سقط بالباوغ والافاقه (ولا يحد اصل) أب أو أم أو من علا (بغض الولد) ومن ورثه لولد (وان سفل) كما لا يقتل به ولا يحد يعزر ولا لا يحد ويرقى بينه وبين عدم حدسه بدنه بان الحس عقوبة قد تدوم مع عدم الاثم بحس الغرض له ان فلما يجاوزه فمراقب بحال الاصل على أن الرامي صرح بانه متى عزز ذلك لحقه تعالى لا لولد وحينئذ فلا اشكال ولم يقل هنا ولا له وصرح به في القود لئلا يرد ما لو كان زوجه ولده ولدا آخر من غيره فالله الاستيفاء لان بعض الورثة يستوفيه جميعه ولا كذلك القود ولو قال لولد أو لولد غيره بولد الزنا كان قذفا لا مامه بعد لها بشرطه واذ اوجب حد القذف (فالمر) حاله تدفع (حده ثمانون) جلده لانه قد دخل فيه ما لو قذف ذي ثم جارب وأرق فيحصد ثمانين اعتبارا

أو مجنوناً) أي نوع عقيم (قوله ومن ورثه الولد) أي من زوجته وأخ من أم منسلا (قوله ولكنه يعزر لئلا يحد مثل مثله) بة الحقوق فيعزر لئلا يحد الاصل عليها لولد أو لا ويرقى بان الاذى في القذف اشد من غيره بنظر وقضية ما ذكره من التعليل انه لا فرق فيعزر لرفع على بقة الحقوق ثم رأيت في الشارح في فصل التعزير انه لا يعزر به في غير القذف (قوله ان قاتا بجوارحه) أي على المرحوح (قوله لئلا يرد ما لو كان الخ) قد يمنع الورود حينئذ لان المعنى ولانه من حيث انه لا دخل له في تناقض الحد من جهة غيره وقوله انضال الشارح قد يخضع من هذا البراءة على قوله السابق ومن ورثه الولد الا ان يمنع صدقا فان ورثها اذ لا يستغرق اثباتا قسما اهل اه سم على ج (قوله فالله الاستيفاء) أي فاذا اذقه الزوج ثم ماتت وورثه ابنه وابنتا من غيره فلا يحد من غيره الحد وان لم يكن لابن الزوج الحد (قوله بولد الزنا) أي لو هازلا (قوله يجحد لها بشرطه) أي شرطه المذكورة في قوله بشرطه انما لا يحد الخ

ندف غرة) أى فان لم يحتمل ذلك لم يلزمه الا قد رويتم فيكون ما يخص الجدة أقل من سدس الغرة وما على سيدتها منه أقل من نصف السدس (قوله فتم لها السدس) لان جنايتها اغتاتت بالنسبة له لانه لا يجب له عليها شي بالسدس لغيره كالجدة فانها نصف السدس من النصف الذى لم يمسد الاخرى ونصف السدس على سيدتها (قوله لانا نقول الخ) نازع فيه سم (قوله

قوله لا يثبت المال) أى على القاذف (قوله الا عقاب كذب) قضيته انه لو كان صادقا فيما قذف به لا يعاقب فى الاثرة أصلا (قوله لا يثبت المال) ظاهره الجواز لكن قوله ولان البحث عنه الخ يقتضى خلافه (قوله بل يقيم الحد على القاذف) وهو ظاهر (قوله نعم لا يجب) ظاهره الجواز لكن قوله ولان البحث عنه الخ يقتضى خلافه (قوله بل يقيم الحد على القاذف) أى حتى لو تبين عدم احصان ١٤٠

لومات القاذف بالحد لا تقي على المذوف ولا على القاضى فليس راجع لان الاحكام مبنية على الظاهر (قوله يؤدى الى اظهار الفاحشة) أى فى المنوف وقوله كذا نقله الرافعى الخ معتمد (قوله دون أربعة) فوقع في العباب والروض أو أربعة أى أو شهد أو بصد أحد أو ردوا القسق أو عدواه ويحد قذبه اه سم على منهج (قوله ذريعة) أى وسيلة اه مصباح (قوله فان نكل وحلفوا لم يحد) أى ولا يحد هو أيضا الماهر للشارح بعد قول المصنف أو اقرا من أن الزنا لا يثبت بأربعين مردودة (قوله وكذا لو تم النصاب بالزوج) أى فيحد هو وهم اه سم على حج ويشكل ذلك بما تقدم من العباب من أن الأربعة

إذا شهدوا لا يحدوا سد منهم و ردوا القسق وهم و غاية الأمر ان الزوج ردت شهادته لعداؤه ولو دلت شهادة الأربعة لم يحدوا أى فرق بين كون الزوج واحدا من الشهود وبين غيره اللهم الا أن يقال كلام العباب موصود بما إذا كان الأربعة من أهل الشهادة ظاهرا (والزوج ليس من أهلها ظاهرا كما يؤخذ ذلك من قوله بعد ويحل اختلاف ان يكونوا بصفة الشهود الخ) (قوله ولا يحد شاهد جرح) وذلك بان شهد في قضية فدعى الشهود عليه انه زان وأقام من شهد بذلك فلا حد على الشاهد الزنا ما ذكره ولا على المشهود عليه لان غرضه الدفع عن نفسه لا التعمير (قوله ولو قيل باعتبار حاله) أى الشاهد (قوله أو أكثر) ظاهره وان دفعوا أحد التواتر (قوله ولا تقبل أعادتهم من الأولين) أى فيما لو كانوا دون أربعة (قوله بخلاف نحو الكفرة) أى تقبل منهم إذا عادوا هاهنا كالمهم (قوله ولو شهدوا) الخ قسم قوله ولو شهد دون أربعة زنائه

التقص

منصورين) أي مع غاصبين اثنين كما لا يخفى (قوله لزوم التناصب فداؤهما) وظاهره أنه يلزمه أيضا تمام قيمة كل منهما السببة (قوله ويتعلق به) أي بنصف قيمة العبد (قوله في الممن والملاحان) الغاصمي الملاح ملاحا لعاجلته الماء الملاح جره السفينة فيه (قوله الجوهري) (قوله وهم الجريان لم) قال في النسخة انصدا وتعددوا والمراد بالجري لعمامته دخل في سريه ولو بالأسانيد (قوله عملا كذب فيه) قضيته أنه لو وصفه بنحو شرب خمر أو سببه بغيره لا يحرم أن كان صادقا فيه وقضية قوله ولا أن أحدا لا يفتك الخ خلافه لما به أشعار ما به أنما عاجزا لذلك القطع بصدقه وهو يدل على أن المراد بقوله عملا كذب فيه ما لا يتناقض فيه الكذب بخلاف ما يحتمل الصدق والكذب وإن كان مطاوعا لواقع (قوله فقال لها) أي لما تسمع (قوله وباتصاره) أي لنفسه بسببه صاحبه (قوله ويبقى على الأول ثم الابتداء) أي ما فيه من الأبناء وإن كان حقا (قوله لحقه تعالى) أي والآن المذكور لحقه تعالى (قوله كاهو واضح) أي فيضمن أي وعليه فلا يختلف الوارث والمقذوف فيبقى تصديق الوارث لأن الأصل عدم الإذن (قوله إن يصدده) سكنت هنا عما يلزم المقذوف اهـ سم على ج (أقول) والذي يلزمه التعزير فقط (قوله وكذا المقذوف) قضية التعذيبه أن مسحق التعزير ليس له استيفاؤه وإن عجز عن ١٤١ دفعه لما تم وبوجه بان

التعزير يختلف باختلاف الناس فليس له قدر مخصوص ولا نوع يستوفيه المستحق وكان عارفا بذلك فلو جوزه فعده فرعا تجاوز في استيفائه عما كان يفعله القاضي لو رفع له فاحققه (قوله ارفع نالسلطان) أي أو من يقوم مقامه ممن يمتد بفعله ومنه الحاكم لسياسي في قري الرقيب وإن لم يكن له ولاية التقضه

القدح انصدا الجنس والصفة وهو متمدزهما لا اختلاف تأثير الحدين باختلاف البدين غالباً نعم إن سبب سببه بقدر ما سببه عملا كذب فيه ولا فذف كالمطامير الخ طرير نب المصبت عائشة رضي الله عنهم فقال لها من الله عليه وسلم سبها وإن أحدا لا ينقل عن ذلك ويتبع أن تجاوز لنصاويه وباتصاره يستوفي حقه ويبقى على الأول ثم الابتداء والآن لحقه تعالى (ولو استقل المقذوف بالاستيفاء) للجدولو باذن الامام والقاذف (لم يقع وقوع) فإن منته به قتل المقذوف ما لم يكن باذن القاذف كاهو واضح وإن لم يمت لم يجله حتى يبرأ من الالم الأول نعم للامية فذقه أنه إن يصدده وكذا المقذوف تعذر عليه الرفع للسلطان استيفاءه وإن أمكنه مع رعاية المنع ولو بالبلد كما قاله الأذرع رحمه الله تعالى

#### في كتاب قطع السرقة

بشخ السنين وكسر الزاوي يجوز أن ساكن مع فسخ السنين وكسرها هو في لغة أخذ الشيء خفية وشراعا أخذ مال خفية من حرز مثله بشرائط تأتي والأصل في القطع بمأخذ الإجماع قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيدهما وغيره مما يأتي لا يقال لو حذف قطع كاحذف أحد من كتاب الزنا لكان أعظم لبقا لنقولنا أحكام نفس السرقة لأننا نقول لنا أن قطع هو المقصود بالذات وما عداها هنا بطريق التبع له فذكره لذلك ولا يعارضه صنيعة في كتاب الزنا لأنما صيغتان لكل ملحظ وأركان السرقة الموجبة للقطع سرقة كذا وقع في غيرهم وهو صحيح إذا المراد بالسرقة الثانية مطلق الأخذ خفية وبالأولى الأخذ خفية من حرز وسارق ومسروق ولعلول الكلام فيه بداهة فتعال (بشترط الوجوب في المروق) أمور

#### في كتاب قطع السرقة

(قوله لأننا نقول لما كان القطع الخ) ردعي هذا الرد أن المقصود في الأبواب بيان الأحكام ولا نسلان

بيان أحكام القطع مقصودة بالذات وبيان أحكام نفس السرقة مقصودة بالتبع وما أثار في الاستدلال به من عدم اختلاف القطع ممنوع إذ عدم هذا الاختلاف لا يقتضي اختصاص القطع بالمقصود بالذات اهـ سم على ج (قوله هو المقصود بالذات) لعل وجهه أن السرقة تشاركها في الأحكام المترتبة عليها غير القطع أبواب كثيرة كالاختلاس والانتهاب والجدف فأنما كلها مشتركة في الحرمة وضمن المال أن تلف وأرشد نقصه أن نقص وأجر مثله لمدة الاختلاء عليه ونحن احتصم السرقة عنها بالقطع فكان هو المقصود بالذات في هذه الأبواب بخلاف الزنا فاه يشترك في الأحكام المترتبة عليه غير كعدم ثبوت النسب به وعدم المساهرة واسترقاق تولد الحاصل به لعدم نسبته للواطي ونزب الحد عنه كترتب هذه الأحكام فلم يكن مقصودا بل الأحكام كلها مشتركة وقوله ولا يعارضه قضيته أنه دفع الماردي على الجواب وليس مراد بل هو إشارة إلى جواب آخر وهو أنه لما كان القطع مشتركا بين السارقين لا يتفاوتون فيه بخلاف الحد فنه يختلف باعتبار كون الزاني بكر أو محصنا وبين كونه حرا أو رقيا لا حظ لذلك فليذكر الحذف في الزنا لا اختلافه باختلاف الزنا وذكروا القطع في السرقة لعدم اختلافه والمكات لا تعارض

حبل أخذناهم في صلاة المسافر اه (قوله ولا يزن كل منهما الا خر نصف بدل سفينة) أي موزع على ملاحهما ان كانوا  
متعددين كما هو ظاهر (قوله وأقامهم الولي) أي لفير مصلحة لهما كما هو ظاهر أما اذا كان لمصلحة فلا يظهر وجه للضمنان  
وحينئذ فاستأذنا الولي فيه توقف (قوله ليس بشرط) أي كانه ليس بسبب ولا مباشرة (قوله اذا الضرر بالغ) كذا أجاب والده

(قوله كونه ربع دينار) وتعتبر قيمة ما يساو به مال السرقة اه شرح منهج وربع الدينار يبلغ الآن نحو ثمانية وعشرين  
نصف فضة (قوله وحبل يساوي نصيبا) أي كحل السفينة الذي يساوي ذلك (قوله بخلاف الربع المغشوش) ينبغي  
في مغشوش لا يبلغ حاله ١٤٢ نصيبا ان يقطع به اه سم على ح (قوله ويقطع ربع دينار قراضه) أي

يساوي ربع دينار (قوله ربع دينار) أي مثقال ذهب مضروب بألفي الخبز المتفق عليه وشذ من قطع بأقل منه  
مضروب بدليل قول  
المصنف ولو سرق الخ (قوله)  
فان دفع القول أقول  
يجوز ان يكون مضمو  
سرق سبيكة وربعه حالا  
مقدمة أي حال كونها  
مقدرة بالربع اه سم  
على ح (قوله فلا يصح  
كونه نية) أي وضع كونه  
نعتا للذهب لان الذهب  
ربع أثبت كافي الشارح  
قوله ولو اختلفت قيمة  
تقدري (أي من التقدير)  
التي يقتضي الحال التقويم  
بها (قوله اعتبر أدناها)  
أي فقطع (قوله لوجود  
الاسم) أي اسم الربع  
(قوله ونعم في آخر) أي حيث  
لا يجب فيه الزكاة (قوله)  
ولا بد من قطع التقويم  
أي بان يقول تبلغ قيمته  
كذا قطعنا أو يقينا مثلا  
(قوله وبه فارق شاعدي  
القتل) الأولى حذفه

لان الصبر فيما راجع لقطع المقوم وهذا هو نفس الحكم المخرج للفرق والفرق انما حصل بقوله  
فان مستند دعائهم ما لا ينع وكب ايضا حفظه الله وبه فارق شاعدي القتل أي حيث أكتفى منه بغيره ما قتله  
ولم يكف هنا بغيره سرق ما قيمته كذا بل لا بد من قولها قيمته كذا قطعنا (قوله والاخذ) أي والابان تعارضتا أخذ بالاول  
أي فلا قطع وان كانت بينة لا تتأخر أكثر عدد الان الحديدي بالشبهات (قوله اجمع قصد السرقة) أي فخذ منه أنه لو تعلق بغيره  
ربع دينار من غير شعوره به ولا قصد عدم قطعه بذلك وهو ظاهر ويصدق في ذلك (قوله لا يعم قصد) أي ويصدق  
في ذلك (قوله وإعادة الخرز) هذا ظاهر ان حصل من السارق هتك الخرز اما لو لم يحصل منه ذلك كان تسور الخرز  
وندى الى الدار فسرق من غير كسب وبلا نقب جدار فيقتل الاكتفاء بعم المسالك اذا هتك الخرز حتى يهله

في حوائج شرح الروض والجاب أيضا بان الخطر في اقامته ملاحا السفينة اشد منه في تركه الدابة (قوله ويعلم بما في الخ) قال  
الشهاب سم أقول في العلم ما في نظر ظاهر لان الاتي أخذ كل من ملاحه الجسيع وهذا لا يدل على لا تخزن غير ملاحه

(قوله أو نأته) أي بان يعلم به ويستحب في اصلاحه (قوله دون غيرها) عبارة سم على صريح بعد مقتل ما ذكره نقل عن من  
مانصه ثم قال مر أن اعادته غيرها كما عدتها كما أفادته عبارة المتاج باطلاقها (قوله وأتخذ أحدهما) ويتصور في اعادته  
الحرز باعادة غيره بان اعادته ناقصة في أمره العامة مع عدم علم المالك (قوله ابقاء الحرز بالنسبة للخذ) ع هذا ليس  
له معنى فيما اذا تخطت الاعادة دون العلم لانه حرز بالنسبة له ولغيره وأيضا فكيف ١٤٣

فان ادون نصاب في كلامه  
مؤاخذه من وجهين بل  
من ثالث أيضا وذلك لان  
اطلاقه بهم تصور اعادته  
المالك من غير علم وهو  
محال اه سم على منهج  
وكتب على حج بعد مقتله  
ما ذكره بصره مانصه  
والمواخذة للثلاث  
واردة على التسلسل كالا  
ينبغي نعم يمكن منع محالية  
ان قلت يجوز ان يشتهر  
حرز المالك بغير غيره  
فيصله على ظني انه لغيره  
من غير ان يعلم السرقة  
ردد قوله وأيضا لمحب  
القطع الخ هو مجموع  
الخروج تارة والخروج  
لانها سرقة واحدة  
ويمكن دفع الاول أيضا  
فليتأمل هل وقوه ويمكن  
دفع الاول أيضا أي بان  
اعادته من غير علم جعل

بينهما (علم المالك) بذلك (واعادة الحرز) بنحو غلق باب واصلح نقب من المالك أو نائبه دون  
غيرهما كما اقتضاه كالم الروضة وان لم يكن كالاول حيث وجد الاحراز كالا يخفى (فالخراج  
الذي في سرقة اخرى) لاستقلال كل حين فلا قطع به كالاول (والا) بان لم يتخل علم المالك ولا  
اعادة الحرز وأتخذ أحدهما فقط سواه أشهر هك الحرز أم لا (قطع في الاصح) ابقاء الحرز  
بالنسبة للخذ لان فعل الانسان يبنى على فعله لكن اعتمد البلقبي فيما اذا تخطت أحدهما فقط  
عدم القطع والثاني ما يتيقنه ورأي الامام والفرا في الصورة الثانية القطع بعدم انقطع  
لان المالك مضيع وأسقط ذلك من الروضة وفي وجه ان أشهر خراب الحرز بين المرتين لم  
يقطع والاطاع وفي رابع ان كانت الثانية في ليلة الاولى قطع أو في ليلة أخرى فلا (ولو نقب وعاء  
حائطه ونحوها) تجيب أو لم وأسفل غرقة (فانصب) منه (نصاب) أي مقومه على التدرج  
(قطع) به (في الاصح) لانه هك الحرز وفوت المال بعد سارق الثاني بنظر في عدم اخراجه  
أما لو نصب دفعة فيقطع قطعاً وقول الشارح في تمليل الاصح لهك الحرز الخارج به نصاب  
فالخراج بالجر صفة لهك (ولو اشتركا) أي انسان (في اخراج نصابين) من حرز (قطعاً) لان  
كل منهما سارق نصابا تويز بالسروق عليهم ما بالسوية وتقييد القمولى ذلك بما اذا كان كل  
منهما بائق بحل ما ساروا نصابا اما اذا كان أحدهما لا يطبق ذلك والاستر بطبق حل ما فوفقه  
فلا يقطع الاول بخلاف لظاهر كلامهم وخروج باشر اكهما في الاخراج ما لو غنم فيه فيقطع  
من مسروقه نصاب دون من مسروقه أسفل والظاهر كقوله ازركتني بعمالا دعي تصوير  
المسئلة بما اذا كان كل منهما مسرقة فلا وكان أحدهما صيداً ومجنونا لا يميز فيقطع المكلف  
وان لم يكن المخرج نصابين اذا كان قد أمر به أو أكرهه عليه لاد غيره كالاسل (والا) بان لم  
يبلغ نصابين (فلا) قطع على واحد منهما ما تويز بالسروق كذلك (ولو سرق) مسدماً أو غيره  
(خبر) ولو مختزماً (وخبراً) وكما لو مقتضى (وجله ميتة بالادبع فلا قطع) لانه ليس بحال  
واطلاق السرقة عليه لغة صحيح كما يختلف جلد دغ وخبرة تخطت ولو فعله في الحرز (فان باغ  
انه انجر نصاباً) ولم يقصد باخراجه اراقتا وقد دخل بقصد مسرقته (قطع) به (على الصحيح)

فهو بالنسبة للسارق لغو تعلظا عليه وهذا يمكن الجواب عن الثالث أيضا بان يعلم المالك هك الحرز ولم يعلم سرقة كان  
وجدا لجد ان مقتوباً لم يعلم سرقة شيء من البيت (قوله في الصورة الثانية) هي ما لو تخطت علم المالك ولم يدره كما صرح به  
قوله لان المالك مضيع الخ (قوله فأنصب منه نصاب) لو أخذه مالك بعد انصبه قبل الادعى به هل يسقط القطع لان شرطه  
الدعوى وقد ذهبت فيه نظر فراجع اه سم على حج والا فربح قوط القطع لمسألة أي لان السارق لو مات ما سرقته  
بعد اخراجه من الحرز وفيل لا رفع لفاضي لم يقع لانته انبائه عنه (قوله دون من مسروقه أقل) يروا خلفاً فدهي  
كل أن مسر وقد دون النصاب فلا قطع لواحد منهما لعدم تحقق مقتضى لتقطع وان قطع بكذب أحدهما (قوله لا يميز)  
فيدق كل من الصبي والمجنون (قوله ولو مختزماً) أي بان كانت لذي أو لم يصر بها بقصد الخلية أو بلا قصد (قوله تاجر)  
أي في قوله هي لسة أخذ الخ (ولو يختلف جلد دغ) أي فانه يقطع به لان له قيمة وقت الاخراج (قوله ولم يقصد باخراجه  
أراقتا) أي ويصدق في ذلك



كما يدل عليه قوله هنا أحد الملاحين اللهم الآن يريد أحد الملاحين ملاحه فليشأ له (قوله بين أخذ بيدك جميع ماله من أحد الملاحين) توقف فيه سم أيضا بالنسبة لغير ملاحه فإنه لم يستعمل بالانطلاق وليس المال تحت يده حتى يقال فرط فيه

(قوله أو دخل بقصد افساده) لو دخل بقصد سرقة أو فساد فلا يعد عدم القطع للشبهة اه سم على حج (قوله كالخمر) علمه لقوله لا قطع الخ (قوله ولو كانت لدى) أي الظن بوقوعه والقرض ان مكسره يبلغ نصابا (قوله أو كان في زمن خيار) أي ولو للبائع (قوله قطعة في الثانية) ١٤٤ هي قوله أو كان في زمن خيار أي ولو للبائع (قوله بعدم تسليم الثمن) مفهومه

أنه لو لم يسلم الثمن قطع لانه أخذه من حوزة بلا شبهة والثاني يتنظر إلى أن ما فيه مستحق الرافعة جعله شبهة في دفع القطع أما لو قصد باخراجه تيسر افساده أو ان دخل بقصد سرقة أو دخل بقصد افساده وان أخرجه بقصد سرقة فلا قطع (ولا قطع في) سرقة (ظن بوقوعه) من آلات اللهو وكل آلة معصية كصليب وكتاب يصرم الانتفاع به كالخمر (وقيل ان يبلغ مكسره) أو نحو جلدته (نصابا) ولم يقصد دخوله أو باخراجه تيسر افساده (قطع قلت الثاني أصح والله أعلم) لسرقته نصابا من حوزة ولا شبهة له فيه ولو كانت لدى قطع قطعا الشرط (الثاني كونه) أي المسروق الذي هو نصاب (ما كالتيسر) أي السارق فلا قطع بحاله فيه ملك وان تعلق به حق لغيره كرهن ولو سرق ما اشتراه وان لم يسلم الثمن أو كان في زمن خيار أو ما اتهمه قبل قبضه وان أفهم منطوقه قطعه في الثانية ووجه عدم القطع شبهة الملك أومع ما اشتراه مالا بعد تسليم الثمن أو كان الثمن مؤجلا لم يقطع أو الموصى له به قبل موت الموصى أو بعده وقبل القبول قطع أمافي الأولى فلا ان القبول لم يقترن بالوصية وأما في الثانية فينبأ على أن الملك في الموصى بالموت مع أنه مقصود بعدم قبوله قبل أخذه ولا يشكك بعدم قطعه بسرقته ما اتهمه قبل قبضه اذ الفرقان القبول وجدتم ولم يوجد هنا وبنضم اليه ان أخذه المتهب الموهوب قد يكون سببا لاذن الواهب له في قبضه فالقول بان الفرق غير مجرد مردود (فلو ملكه يارث وغيره قبل اخراجه من الخرز) أو بعده وقبل الرفع إلى الحاكم لم يعدد ولا يفيد ولو قبل الثبوت كما اقتضاه كلامهم وصرح به صاحب البيان لان القطع انما يتوقف على الدعوى وقد وجدت (أو نقص فيه من نصاب باكل أو غيره) كالحرق (المقطع) المخرج للملكه المانع من الدعوى بالمسروق المتوقف عليه القطع وأشار بذلك إلى أن سبب النقص قد يكون ملكا كالإيراد أخذ النصاب في غاصبر ولم جعله مباحا بسببه (وكذا) لا دفع (ان ادعى) السارق (ملكه) للمسروق قبل الإخراج أو بعده وقبل الرفع أو للمسروق منه المجهول الحال أو للخرز أو ملك من له في ماله شبهة كاصلة أو سيده أو أقر المسروق منه بانه ملكه وان كذبه (على النقص) لاحتماله وان قامت بينة بل أو جهة قطعية كذبه كما اقتضاه إطلاقهم ولا يعارضه تقييدهم بالمجهول فيأمر الصريح في أنه لا أثر لدعواه ملك معروف الحرية لامكان الفرق بإمكان طرده ملكه لذلك ولو في لحظة بخلاف معروف الحرية فكان شبهة دائمة لا قطع كدعواه زوجة أو ملك الزنى بها ولو أنكر السرقة السابقة بالبينة قطع لانه مكذب للبينة صريحا بخلاف دعوى

أنه لو لم يسلم الثمن قطع وهو مشكك بأن المال المسروق معه غير محرز عنه تسلطه على ملكه الآن يقال لما كان مجموعا شرعا من أخذ ما اشتراه قبل تسليمه كان المحل حوزا لا امتناع دخوله عليه (قوله أو بعده) أي الموت (قوله أمافي الأولى) هي قوله قبل موت الموصى وقوله وأما في الثانية هي قوله أو بعده (قوله) فالقول بان الفرق غير مجرد مردود) أي بما تقدم في قوله اذ الفرق ان القبول الخ (قوله وكذا) لا قطع لو ادعى السارق ملكه) أي وان لم يكن لا تبايه وملك المسروق منه ثابتا بينة أو غيرها وهي من المحل المرومة بخلاف دعوى الزوجية في الزنا وهي من المحل المباحة كذا ذكره الشيخ أبو حامد أقول ولعل الفرق

المالك

بينهما ان دعوى المالك هاترتب عليها الاستيلاء على مال الغير بالبيع ومحوه وثبوت المالك فيه لا يتوقف أصله على بينة بخلاف الزوجية فان صحة النكاح تتوقف على حضور الشهود ودعوى التهم وعده الله الولي فكان

ثبوتها أبعد من ثبوت المالك مع شدة العار لللاحق لفاعله بل ولا يختص العار به بل يتعدى منه إلى الزنى بها وإلى أهلها بخلاف دعوى الزوجية فيه توصلا إلى إسقاط الحد أو دفع الضرر لللاحق لغير الزنى بخلاف السرقة فان ثبوت المالك فيها أقرب من ثبوت الزوجية فحرم دعوى المالك لإسقاط القطع ولا كذلك دعوى الزوجية (قوله أو للمسروق منه) أي ادعى ملكه للشخص المسروق منه (قوله وان كذبه) أي السارق (قوله بإمكان طرده ملكه) أي المسروق منه (قوله كدعواه زوجية) أي ولو كانت معروفة بتزوجهما من غير

قال الا ان يقال مراده بأحد الملاحين ملاحه (قوله لم يضمن الكل الخ) عبارة الروض لم يضمن الكل وهل يضمن النصف أو العشر وجهان (قوله وينبغي) هو من كلامه الذي أضاف كان ينبغي أن ثبت قبله لفظ قال (قوله ولو تعلق به حق للغير) (قوله فاشبه وطأة أمة مشتركة) أي فلا يصحبه (قوله ما لم يدخل بقصد سرقة) أو قياس ما تقدم في مالواشترى شيئا ولم يدفع نفسه من أنه اذا دخل وسرق مال البائع المختص به قطع أنه يقطع هنا مطلقا (قوله غير المشترك) أي ويرجع في ذلك لقوله (قوله) نظير دار (أي ادفعوا) (قوله وفي رواية صحيحة عن المسلمين) أي مضمومة إلى قوله بالشبهات (قوله وفرع له) أي وان اختلف دينهما اه سم على منج (قوله ويبحث البلقيني الخ) معتمد (قوله باستتاع ١٤٥) تصرف الناذر فيه أي فلا يجوز له

بيع جزء منه ولا ابجاره للنفقة على الاصل أو الصرع (قوله ومكانت مال السيد) انظر لو سرق العبد مال أبيه هل يقطع لان نفقته على سيده دون أبيه فلا شبهة أولا لانه قد يفتق فيستحق النفقة على أبيه حرره اه سم على منج وكلام الشارح صريح في الثاني حيث قال وسواء أ كان السارق الخ لا يمكن قد يعاوضه ما ياتي من ان الغني اذا سرق من مال الزكاة قطع مع انه يحقق عروض الفقر له فيصير مستحقا له (قوله هكذا) أي لا تطلع وقوله للشبهة وذلك ان ماله ملكه بعضه الحر بصير ما كان له العبد والسيد فيما حق وهو جزء الزقي (قوله) وأخذ به بقصد الاستيفاء

المال وفي وجهه أو قول يخرج بقطع وجعل النص على اقامة ينفق ادعاء (ولو سرقا شيئا) فبلغ نصا بين (وادعاء أحدهما له) أو لصاحبه وأنه اذن له (أو لمافكذبه الا تخولم بقطع المدي) لاحتمال صدقه (وقطع الآخر في الاصح) لاقراره بسرقة نصاب بلا شبهة اما اذا صدقه فلا يقطع كالمدعي ومثله ما اذا لم يصدق ولم يكذب أو قال لا ادري لاحتمال ما يقوله صاحبه والثاني لا يقطع المكذب المدعي برفقه المال كما قالوا فالسارق منه انه ملكه بسقط القطع كالمكر (وان سرق من حرز سرقة مشتركة بينهما) (فلا قطع) عليه (في الاظهر وان قل نصيبه) لان له في كل جزء حقا شائعا فاشبهه وطأة أمة مشتركة وخبر بالمشاركة سرقة ما يخص الشريك فيقطع به على ماله الفصال لكن الأوجه ما جزم به الماوردي انه ان سرق من زهما لم يقطع أي ما لم يدخل بقصد سرقة غير المشترك (أخذت ابا باني قيل قوله أو اجني الغصوب والافطع الشرط الثالث عدم شبهة له فيه) نظير دار والحدود بالشبهات وفي رواية صحيحة عن المسلمين ما استطعتم أي وذكروهم ليس بقيد كالمكرت نظائر (فلا قطع بسرقة مال أصل) للسارق وان علا (وفرع) له وان سفل لشبهة استحقاق النفقة في الجلة وسواء أ كان السارق حر أم عبدا كما صرح به الزركشي ويبحث البلقيني انه لو نذر اعتاق فنه غير المميز بسرقة أصله أو فرعه قطع لا تنفاه شبهة استحقاق النفقة عنه باستتاع تصرف الناذر فيه مطلقا وبه فارق المستولدة وولد هالان له ابجاره ما لم يظهر فيه ربه لا وجهه مع علم السارق بالذو وإنه يمتنع عليه به التصرف فيه (و) لا قطع بسرقة من فيه رقبوان ذر ومكانت مال (سيد) أو أصل أو فرع أو نحوهما من كل من لا يقطع السيد بسرقة ماله لشبهة استحقاق النفقة ولان يده كسيد لا يفرق كما يجتمع الزركشي بين انه في دينهما واختلافه ولو ادعى القن أو القريب كون المسروق ملكا أحدهم ذكر لم يقطع وان كذبه كما لو كان انه ملكا لمن ذكر أو سرق سيده ماله بعضه الحر فكذلك للشبهة في أرح الوجين (والاظهر قطع أحد الزوجين بالآخر) أي بسرقة ماله المحرز عنه لعموم الأدلة وشبهة استحقاق النفقة والكسوة في ماله لا أثر لها لانها مقصورة محذوفة وبه فارق المبعوض والقن وأيضا فالقن فرض انه ليس لها عنده شيء منها فان فرض ان لها شيئا من ذلك حال السرقة وأخذته بقصد الاستيفاء لم يقطع كدثن سرق مال مدينه بقصد ذلك

١٩ نهاية سابع ظاهر سابقه عدم اعتباره هذا القيد في الرقيق والاصل والعروض والفرق يمكن اه سم على جج أو قول لعله استحقاق نحو الاصل والرقيق للكفاية بلا تقدير فكان ذلك كذلك نفسه بخلاف الزوجة فانها انما تأخذ بدل ما استقر لها من الدين فلم يشبهه ما أخذته ملك نفسها فاحتاجت للتقصير (قوله كدثن سرق مال مدين الخ) في الروض وشرحه فان سرق مال غيره الجاحد للدين الحاصل والمماطل وأخذ به الاستيفاء لم يقطع لانه حينئذ ما ذون له في أخذه شرعا ولا قطع وغير جنس حقه كهو أي تجنس حقه في ذلك ولا يقطع بزيادة على قدر حقه معه وان بلغ الزائد نصا اه وقضيته لا يقطع بسرقة مال غيره الجاحد للدين المؤجل اه سم على جج أي وكذا بسرقة مال غيره الغير المماطل (وفرع له) لو سرق مال المرء ينبغي ان يوفى القسط فان عاد إلى الاسلام قطع السارق وان هلك مرء فان كان له حق في مال الذي لا يقطع ولا يقطع كذا وافق عليه هو يمتد ابجاره اه سم على منج

سركمن اعتبر اذنه) أي والافيعض لولم يأنه وانظر لو ضمناه حينئذ انقل الزهن باداء أو اراءه الظاهر أنه ينفك الضمان وليس للرهن أخذ شيء منه لأنه حتى لو أخذ منه شيء رده اليه فليراجع (قوله والاضمنه) أي باقيات ولو لم في العبارة سقطا (قوله فلو رجع عنه) ظاهره وان لم يزل في قبليراجع (قوله والقيمة في المقوم) لا يظهر له معنى بعد قوله المثل صورة - كالقرض

(قوله فلا يقطع) أي وإن أخذ زيادة على ما يستحقه أخذ ما تقدم عن الرض وشمرحه (قوله ولو لم يوجد فهاظر) أي وإن لم يوجد ما يجوز الأخذ بالنظر (قوله لأنه قد تصرف) أي سواء أخذ من مال المصالح أو من غيرها (قوله لا تقدر بالسهم) أي فيقطع أخذ (قوله لا يقطع مطلقا) ١٤٦ أي غنيا كان أو فقيرا حيث أخذ من سهم المصالح بخلاف ما لو أخذ من

مال الزكاة على ما صرح (قوله وتازره) ومثله الشيا بك (قوله وسقوفه) أي لأنه إنما يقصد بوضعه صيانتة لا انتفاع الناس فلو جعل فيه نحو سقوفة بقصد وقاية الناس نحو الحرف لا يقطع بها ومن ذلك ما يعطى به نحو قفصة في سقوفه لدفع نحو البرد الحاصل منها عن الناس مر اه سم على منيع (قوله وقناديله المعدة للزينة) مفهوم قول المصنف تسرج ولو أخره كان أولى لكنه ضمها في فيه القطع اختصاراً أو للباسية وكتب أيضاً حفظه لله قوله وقناديله المعدة للزينة وينبغي أن مثل ذلك الزخام المسمى بالجدرا (قوله ولا واعظ) أي لأنها إنما تنفذ لرفع هامة الناس بسهم ما يقابل

ولو ادعى بخود مديونه أو عا طلته صدق كما يحتمل الأذرى لاحتمال صدقة ولا قطع عليه بسرقته طعنا من قطع لم يقدر عليه ولو بين خال والثاني المنع لما صرح (ومن سرق مال بيت المال) وهو مسلم (أن أفرز الطائفة ليس هو منهم قطع) لا انتفاع الشبهة (والأ) بأن لم يفرز (فلا يصح أنه أن كان له حق في المسرور كمال مصالح ولو غنيا (وكصدقة) أي زكاة أفرزت (وهو فقير) أي مستحق لها بوصف فقر أو غيره وأثر التعبير بالأول إغلبته على مستحقها (فلا) يقطع للشبهة ولو لم يوجد فهاظر كما يأتي (والأ) بأن لم يكن له فيه حق كمن أخذ صدقة وليس غار ما لا صلاح ذات الدين ولا غار ما يمثل الغنى من حرمت عليه لسرقته (قطع) لا انتفاع الشبهة بخلاف أخذ مال المصالح لأنه قد تصرف لما ينفع به كعمارة المساجد ومن ثم يقطع الذي يمال بيت المال مطلقاً لا ينتفع به إلا تبعاً لنا والانتفاع عليه منه عند الحاجة مضمون وما وقع في القبط من نفي عنه لا يجوز على صغير لأماله وقول البلقيني محل ما ذكر في طائفة لها مستحق مقدار بالأجزاء في مال مشاع بصيغة قاموا أفرز الإمام من سهم المصالح الطائفة من العلماء أو القضاة أو المؤذنين شيأ من ذلك فلا أثر لهذا الأفرز إذا لا سهم لهم مقدرون إلى الإمام أفرزه لهم والمحكم فيه كالمكان مشاعاً بربابه لا تدخل لبقدر السهم وعدم تقديري في أفرز الإمام فخاصيته للطائفة مما هو مشترك بينهم وبين غيرها يتبين لها بالأفرز وأن لم يكن لها سهم مقدور قد علم ما عقر راء أن قول المصنف رحمه الله تعالى أن كان له حق الخ احتراز عن الذي وحينئذ فيفيد أن المسلم مع عدم الأثر لا يقطع مطلقاً وإجماعه تخصيص ذلك ببعض أموال بيت المال غير ما إذا يضاف إلى أنه أول كلامه بجعله من باب ذكر النظر وإن لم يصدق عليه المقسم فلا إجماع أصلاً (والذهب قطعة بياض مسجد وجدعه) وتازره وسوار به وسقوفه وقناديله المعدة للزينة لعدم أعداد ذلك لا انتفاع الناس بل لخصيصه وعمارة وأهنته ويؤخذ منه أن الكلام في غير المنبر ودكة المؤذن وكرومي الواعظ فلا يقطع بها وإن كان السارق لها غير خطيب ولا مؤذن ولا واعظ ويقطع بسرقته ستر الكعبة أن أحرز بالحياطة عليها (لا) بضو (حصره وقناديل تسرج) أي وإن لم تكن في حالة الأخذ تسرج ولا بسائر ما يفرش فيه ومحل ذلك في مسجد عام أماما حصراً طائفة فيجب بيان هذا التخصيص في تلك الطائفة فيغيرها يقطع مطلقاً وفي المسلم

عليها (قوله ويقع لسرقته ستر الكعبة) وينبغي أن يقال مثل ذلك في ستر لا وياه (قوله لا يجوز حصره) أما وينبغي أن يلحق بذلك أبواب الأضحية لأنها تتخذ للستر بها عن أعين الناس (قوله ولا سائر ما يفرش) أي ولو كان غنيا كسائر نفيس (قوله أما ما احتض بطائفة) وليس من ذلك أروقة الجامع الأزهر فإن الاحتضاض عن فيها عارض إذا حصل المسجد انما وقت الصلاة فيه والمجاورة به من أصلها طائفة (قوله فغيرها يقطع مطلقاً) قد شكل هذا بما في أحياء الموات من غير الموقوف عليهم حق الدخول لمدرسة أو نحوها من لا حاجة له فيه للستر من ماتها والاستراحة فيها حيث لم يضيق على أهاليها اللهم إلا أن يقال أن غير المختصين بما ذكر وإن جاز له الدخول فليس مقصوداً بالوقف بل هو تابع للوقوف عليهم فأنشبه الذي إذا سرق من بيت المال لأن ذلك تبع للامتن (قوله أما الذي يقطع مطلقاً) أي بالبرقة من المسجد أمام برقة من كذا سهم فينبغي أن يتجربى فيه تفصيل المسلم في سرقته من المسجد المذكور في قول المصنف والمذهب قطعه بياض مسجد الخ

أدعى ذلك كظاهر مما مر في القرض أن ماله مثل حقيقة يؤخذ منه والبس له مثل حقيقة وهو المقوم يؤخذ منه صورة فقوله والقيمة في المقوم تناقض ذلك فالمل في النسخ تحريفا وأصل ذلك أنهم اختلفوا فيما يضمن به المستدي فقيل أنه يضمن بالقيمة مطلقا وهو ما ذهب إليه اللقيني كإسباني وقيل يضمن المثلي بالمثل ثم اختلفوا على هذا في المقوم فقيل يضمن

(قوله موفوفا القراءة في مسجد) ظاهره أنه إذا لم يكن موفوفا بثلث الصفة كان وقفه على من ينفع به أو بقرأته مطلقا أو في غير المسجد القطع وفيه نظر فتأمل فإن الظاهر أنه غير مراد وأن التقييده ١٤٧ بمجرد تصوير (قوله ورأى الامام

تخرج وجهه فيما أي الباب والجذع (قوله الفرق بين أي وهو الخ (قوله ككبيرة بتر مسجلة أي اشرب (قوله الوقت لله تعالى) محمدا (قوله وكام الولد في ذلك غيرها) أي من بقية الأرفاء (قوله كما فهم بالاولى) أي والتقيد بام ولد إنما هو الخلاف فيها (قوله ولا قطع بسرة مكاتب) أي كتابة محصية أخذت من قوته لأن استقلاله الخ (قوله لعوده) تعليل لأنشكال والضمير راجع لمكاتب (قوله وقد لا يقع) بأن تمت قبل التمسيد (قوله وحصانة موضعه) أي ع وقد عيئل له بالقبض بالتمسيد بعمرة وكذا لدور عمد اغلظها وقد وردت بهذا لم يتصل عن أصله لا لحظته نعم قد عيئل له بالارتد على مناع (قوله أو مع مقبلة) أي ذلك لحظته فعمل أنه قد

أما الذي في قطع مطلقا والأوجه عدم القطع بسرة مسلم محصيا موفوفا للقراءة في مسجد وأن لم يكن فارة الشبهة الانتفاع بالاستمتاع القاري فيه كقناديل الأسراج ورأى الامام تخرج وجهه فيما لا نه من أجزاء المسجد وهو مشترك وذكر في المحصر والقناديل وجهين وثالثا في القناديل الفرق بين ما يقصد للاستفادة وما يقصد للارتقاء أي فيقطع في الثاني كما يقطع فيه على الطريقة الأولى الحازمة المقابل لها مارأي الامام تخرج وجهه وما ذكره من الخلاف (والاصح قطعه بموقوف) على غيره من ليس نحو أصله ولا فرع ولا مشار كاله في صفة من صفاته المتبعة في الوقف إذا تشبه له فيه حينئذ ومن ثم لم يقطع بسرة موقوف على جهة عامة ككبيرة بتر مسجلة وإن كان السارق ذميا كما قاله الروايات لأن له فيها حقا ولا ينافيه ما مر في مال بيت المال لأن شمول لفظ الوقف له هنا صريح من أحد الموقوف عليهم وإن سلمنا أنه بطريق التسعة فكانت الشبهة هنا قوية جدا وسواء قلنا المالك في الوقف لله تعالى أم لم يوقف عليه لأنه لا لازم وإن كان ضيفا لما غلب الموقوف المذكور في قطعها قطعها لانها الموقوف عليه اتفاقا بخلاف الموقوف (وأم ولد مرقها) من حر زال كونها مذكورة كأن كانت نائمة أو مجنونة أو مكرهة أو أجنبية تعتقد وجوب الطاعة أو مغمى عليها أو سكرانة قال الزركشي أو عياله لعدم التمييز كسائر الأموال بخلاف العاقلة المستقيمة المختارة البصيرة لقصدتها على الامتناع وكام الولد في ذلك غيرها كما فهم بالاولى ولا قطع بسرة مكاتب ومبعض منافيه من حظنة الحرية ولا يشكل بام الولد وقال الحرية فيها أقوى منه في المكاتب لعوده لوقف بأذن سبب بخلافه لأن استقلاله بالتصرف صريح شبه الحرية أقوى مما فيها له من مستقبل منوق وقد لا يقع والثاني قال المالك فيها في الموقوف ضيف الترتيب (الرابع كونه محجوزا) بالاجماع وانما يصفق الحرار (علا حظة) للسرور من قوى متيقظ (أو حصانة موضعه) وحدها أو مع ما قبلها كما فهم بما يأتي لأن الشرع أطلق الحرز ولم تضبطه لثقة فراجع فيه إلى العرف وهو مختلف باختلاف الأحوال والأوقات والأموال وانما اشترط ذلك لأن غير المحرر ضيق بتقصير مالكه ولا يريد على ذلك التوب لو نام عليه فهو محجوز مع انتفاعه بالان النوم عليه المانع من أخذه غالب المنزل منزلة ملاحظته وما هو حرز لنوع حرز لما دونه من ذلك النوع أو تابعه كما يقع عما يأتي في الاصطبل وقد علم من ذلك أن أوفى كلامه مانعة خالوا مانعة جمع (فإن كان بصحراء أو مسجد) أو سائر أو مسكة منسدة أو نحوها وكل منها الإحصانة له (اشترط في الحرار (دوام لحاظ

تلك الإحصانة وحدها وقد تكي الملاحظة وحدها اسم على أي وقد يجمع (قوله منزل منزلة ملاحظة) يجوز أيضا أن ينزل منزلة حصانية موضع بل يمكن أن يدعى حصانة موضعه حقيقة اسم على أي بأن يقال المراد بوضع ما أخذ من سرور منسدة وهو حصان النوم على التوب (قوله قد كان بصحراء أو مسجد في قوله كفي لحاظ معاد) ما به يفهم هذا التصريح في نفسه من اعتبار النعاط في الجلب في سائر الصور غير مردي دليل قوله علا حظة أو حصانة الدال على أنه تنبيهي بمجرد الحصانة فلا ينافي عدم اعتبار النعاط في بعض مسائل نحو الاصطبل والدراية وقوله لا تكي لحاظ معاد أي حيث يعتبر النعاط اسم على ج و يصريح به قول الشارح قبل وأوفى كلامه الخ (قوله وكل منها الإحصانة له) أهم أنه إذا كان لاحدها حصانة كان حرزا ليراجع إلا أن يقال الوافيه للاستئناف بين به حال كل من الثلاثة

بقيته وقيل بضمه بالمثل الصوري كما في القرض كما يعلم من حواشي والده على شرح الإروض فقوله الشارح المثل صوره هذا من قول وقوله والتقية في المقوم من قول آخر فليجرب (قوله وظاهره ان محله) أي محل كونه يرد جميع ما أخذه أو جميع (قوله نعم الفترات) فالواقع اختلاف في ذلك هل كان ثم ملاحظة من المالك أو لا فينبغي تصديق السارق لأن الأصل عدم وجوب القطع (قوله لا آنية وثياب) ١٤٨ أي لم يمتد وضعها فيه لما يأتي في قوله وثياب (قوله وثياب) أي إلى آلة لام

(قوله واليهم الخسيسة) وقباسة ان ثياب الغلام لو كانت خسيسة لا يعتاد وضع مثلها في الاصطبل لم يكن حرز لها (قوله وعرضه) العرض منه بيان تفاوت أجزاء الدار في الحرزية بالنسبة لأنواع المهرز مع قطع النظر عن اعتبار الملاحظة مع الحصانة في الحرزية وعدم اعتبارها وسيعلم اعتبار ذلك وعدم اعتباره من قوله الآتي ودار منفصلة الخ اه سم على حج (قوله لتبرضوا السكان) وقباسة ان ثياب الغلام لو كانت خسيسة لا يعتاد وضع مثلها في الاصطبل لم يكن حرز لها (قوله أو مخلوك غير منصوب) معومه انه لو نام في مكان منصوب لا يكون مأمومه حرز زاه وبوجهه بأن المروق منه متعدد بدخوله المكان المذكور فلا يكون المكان حرز له وسأني النصير به في

بكسر اللام نعم الفترات العارضة عادة لانتعته فلو تعقله واحدا منها قطع وما يجتمع البلقني من اشتراط رؤية السارق للملاحظة ليجتمع من السرقة الابتغاه والا فلا قطع بخلافه كمالا مهمم اذا ضبط الحرز ما لا ينسب المودع بوضع الوديعة فيه إلى تقصير (وان كان يحصن كفي لحاظ معتاد) ولا يعتد بواحه عملا بالعرف وعلم باعتقار مخالفة البطاط هنا المأمور لاشتراط الدوام ثم لا في تلك الفترات القليلة جدا التي لا تنقل عنها أحدا عادة بخلافه هنا كفي لحاظه في بعض الأزمنة دون بعض وان لم يدم حرز (واصله حرز دواب) ولو بنفسه حيث كان مغلقا متصلا بالهيران والافخ البطاط كما يعلم من كلامه الآتي في المسألة (لا آنية وثياب) وان لم تكن بنفسه عملا بالعرف ولان اخراج الدواب بما يظهر ويبعد الاجترار عليه بخلاف نحو الثياب نعم ما يمتد وضعه فيه من نحو سطل وآلات دواب كسرج و رذعة ورجل وراوية وثياب يكون محرزا كما قاله البلقني وغيره وهو ظاهر وعلم منه ان المراد السرج واليهم الخسيسة بخلاف المقضفة من ذلك فلا تكون محرزة بنفسه كما قاله الأذري لان العرف جارح حرزها بكان مفردة (وعرضه) نحو خان ودار وحقها لتبرضوا السكان (حرز آنية) خسيسة (وثياب بذلة) آنية وثياب بنفسه ونحو (حلي ونقد) بل تحرز في بيت حصن ولو من خان وسوق عملا بالعرف فيها (ولو نام بصراه) أي موات أو مخلوك غير منصوب (أو موصد) أو شارع (على قوب أو قوسد مناعا) بعد تفسده آخر زاله بخلاف ما فيه نفقة بعد إلام لم يشده بوسطه كأياني وينبغي كما قاله الشيخ تقييده بشده تحت الثياب أي بان يكون الخطب المشدود به تحتها بخلافه فورها السهولة فطعمه في العادة حينئذ (فحرز) ان حفظ به ولو كان متقطعا للعرف وكذا ان أحرقه أو عماهته أو مداسه من أصبعه الذي لم يكن به مخططا وكان في غير الأغلة العليا أو من راسه أو رجله أو كيسه قد شده بوسطه وتزاع البقيني في التقييد بشده الوسط في الأخير فقط بان المذرك انبأه النائم بالأخذ وهو مستوفى الشكل وبان اطلاقهم الخاتم يشمل ما فيه فص غني مروديان العرف بعد النائم على كيس نحو نقد مفراطون النائم وفي أصبعه خاتم بفص غني وأيضا فالانتهاء بأخذ الخاتم أسرع منه بأخذ ما تحت الراس وظاهر في خصوص المرأة وخلفائها انه لا يحزر بجمعها في يدها أو رجلها الا ان عسر اخراجها بحيث يوقظ النائم غالبا لأخذها كزاد في الخاتم في الأصبع (فلو انقلب) بنفسه أو بفعل السارق (زوال عنه) ثم أخذه (ولا) قطع عليه (زوال الحرز) فليأخذ وأما قول الجويني وابن القطن لو وجد جلا صاحبه نائم عليه فالتقاء عنه وهو نائم قطع فردد قد صرح الجويني بعدمه لانه قد فرغ الحرز ولم يهتكه وقد علم من كلامهم الفرق بين هلك الحرز وروفعه من أصله وبؤخذ منه

كلام المصنف في الفصل الآتي (قوله فحرز ان حفظ) كانه اشاره الى اعتبار ما يأتي في قوله وشرط الملاحظ اه الخ نه سم على حج (قوله في غير الأغلة لهنا) أي من جميع الاصابع (قوله في يدها أو رجلها) أي وان كانت نائمة بيدها فلا بد من نفس البيت حرزا (قوله فالتقاء عنه) أي وأخذه (قوله انه لو أسكره الخ) وقباسة ذلك انه لو كان ثقيل النوم بحيث لا ينتبه بغيره بل تشده بنحوه لم يقطع سارق ما معه وما عليه (قوله ويتردد الخ) أو قد يؤخذ منه ايضا انه لو فرغ الحرز من أصله هنا لم يأن هدم جميع حذر ان البيت لم يقطع فليتأمل اه سم على حج وما علم ان محصل ذلك حيث كانت اللبانات التي يخرجها من الجدران منه لا تصاب أو تصابوا لا قطع

بدله أي فلا يلزم منه في صورة النقض الأول ما عدا أرض النقص (قوله وان أراد به الاخبار بالخ) عباوة الروضة ثم هم ضامنون  
 أما الجميع وأما النقص ان أراد به الاخبار بالخ (قوله وان قال أنشأت عنهم الضمان رضاهم) سقط قبل قوله رضاهم لفظ ثقة  
 من النسخ والعبرة للروض (قوله له الجمع) عبارة الروضة طوبى هو بالجميع بقوله وإذا أنكر والاذن فهم المصدقون  
 (قوله بحيث يعاد لو نعم) أي السراق (قوله ولو اذن الناس في دخول داره) ١٤٩ منه الجاسم فن دخله للغسل فسرق

منه لم يقطع حيث لم يكن  
 ثم ملاحظ ويختلف  
 الاكتفاء فيه بالواحد  
 والاكثر بالنظر في كثرة  
 الزجة وقتها ومنه أيضا  
 ما جرت العادة به من  
 الاكتفاء التي تشمل  
 للأفراح ونحوها إذا دخلها  
 من اذن له فان كان يقصد  
 السرقة قطع ولا خلاف  
 غير المأذون له ويقطع  
 مطلقا وكونه لدخول  
 بقصد السرقة لا يعلم لا  
 منه فلو ادعى دخوله لغير  
 السرقة لم يقطع (قوله  
 وان لم يأت بالخ) ولا فرق  
 في الاذن بين كونه بصري  
 وحكما كن يفتح دره وجلس  
 تبسح فيها ويخرج من  
 دخل لشرائه منه (قوله  
 يقض) عبارة انما هو  
 رجل يقطع كنهه وكيف  
 وسكران جعه انقطع  
 وهي يقضي هه فالفاف  
 في كلام المصنف ساكنة  
 لاسم نظير الكافي  
 سكران (قوله) ومعدت  
 عن الفوت فيه إشارة  
 الى ان في حكم تقوى  
 الضعيف القريب من  
 الفوت وقوله أقوى يقى

اهلوا أسكره فغاب فاخذ ما معه لم يقطع لانه لا حرج حيث (وثوب ومنازع وضعه بقره) بحيث  
 يراه السارق ويمنع منه لا يتغلب (بصراء) أو شارح أو مسجد (ان لا حظه) لحاظا دائما كما  
 حر (محور) بخلاف وضعه بعيدا عنه بحيث لا ينسب اليه فانه مضيق له ومع قر به منه يعتبر  
 انتفاء ازدحام الطارقين والافلا بد من كثرة الملاحظين بحيث يعاد لو نعم ويحجر ذلك في كل  
 روضة على دكان نحو حراز (والا) بان لم يلاحظه كان نام أو ولاه ظهره أو غفل عنه (فلا) حراز  
 لانه بعدم مضيقه لا يذن للناس في دخول تعود له لشره قطع من دخل سارقه لا مشتربا  
 وان لم يأت قطع على داخل وهذه أوضح مما ذكره أولا بقوله فان كان بصراء الى آخره فن  
 ثم صرح به ايضا (وشرط الملاحظ قدرته على منع سارق بقوة أو استتفان) بعين محبة ثم  
 مثله أو محلة ثم فون فان ضعفه بحيث لا يداني به السارق وبعد محله عن الفوت فلا حراز  
 بخلاف المأذون به ولهذا لا حظه مناعه ولا غوث فان تغلبه أو ضعف منه وأخذ قطع أو أقوى  
 فلا (ودار) حصينة كما علم من قوله أو حصينة موضعه لكنه لا يأتى لشرطه كما علم  
 مع وجود قوى متيقظ (منفصلة عن العمارة) ان كان بها قوى يقظان حزم ففتح الباب  
 واغلاقه لا اقتضاء العرف ذلك (والا) بان لم يكن بها أحد أو كان ضعيفا وبسدت عن الفوت  
 أو قوى غيراته نام (فلا) تكون حراز ولو مع اغلاق الباب وهذه ما في الكتاب المحرر والاعتماد  
 ما في الروضة انها حراز لملاحظ قوى يقظان مع قفصه واغلاقه وانام مع اغلاقه أو دونه أو فومه  
 خلفه بحيث ينتبه بصري فقه أو فقه أو فقه بحيث يصدححر أو قول الشارح فليست  
 حراز مع فتح الباب واغلاقه أشار به الى ان كلامه في المنهاج لا يخالف الروضة ذنق بكامه  
 ولا يصح كونها حراز مع وجود أحد هه وان مكثت عنه في المنهاج ويصح في يد اربعة متسعة  
 على محال لا يسمع من أحد هه ان يدخل الاخره لا يحجز به الا انه فقيهه وان من يباهيها  
 لا يحجز به ظهرها الا ان كان يشعرب من يصعد اليها منه بحيث يراه ويتجزبه (و) دار  
 (متسعة) بالعمارة أي بدور مسكونة وان لم تحط بالعمارة بجوتها كاقصصه اطلاقهم  
 ويفرق بينه وبين ما يأتي في المشايخ بان الفأب في دور البلد كدرة طوقها وملاحظتها  
 ولا كذلك لبنة المشايخ (حراز مع اغلاقه) لحاظا (والمحافظة) (ولو) هو (نام) ضعيفا وان  
 كان لبالا ومن خوف فقول الاذرع ان الضعيف كالعدم مردود لان الاخر ان الاظم  
 وجد باغلاق الباب واشترط الحافظ انما هو ليس متيقظ بالجيران فكفي الضعيف لذلك نعم  
 ينبغي تقيمه المحرز بما اذا كان السارق يندفع حيث دنا منه الجيران كما هو معلوم مما  
 مر في شرط الملاحظة (ومع قفصه) أي الباب (وفومه) أي المحافظة (غير حراز) بالنسبة  
 لما فيها من الامتعة لمصاها ما لم يكن الفأب بابا أو يقربه كما هو واضح أخد لما مر  
 آغا بالاولى (وكذلك اني الاصح) لذلك ونظر الطارقين والجيران غير مفيد فده في هذا  
 بخلافه في امتعة باطراف الحوائث توقع نظرهم عليها دون متعة الدار من الخوف

المداوى اه سم على حج (اقول) وينبغي انه كالقول (قوله بصري) أي صوته (قوله أو فقيهه) أي الباب أي فقه (قوله مع  
 وجود أحد هه) المراد ان قول الشارح ليست حراز في الحكم عن كل من الامرين أي فليست حراز مع كل من الفخ والاغلاق  
 فلا ينفى أن يكون حراز مع أحد هه وهو الاغلاق (قوله لذلك) أي يستتبع (قوله في الاصح) أي لضماعها

حق لا يرجع عليهم انتهت (قوله في المتن أو غيرهم) ليس من مسئلة العود بل هو فيما لو رما غيرهم كما لا يخفى **فصل في**  
**الماتة** (قوله ثم تصدوا) يلزم منه قراءة العائد في المتن من قوله اعدان كان منصوبا وهو غير جائز فكان ينبغي حذف

(قوله وأولها لمغدة) أي وكلها ريم. ذكر المساجد. فسقوا وادعوا من حوزة في انفسهم فلا يتوقف القطع بمرئته شي  
 من اعنى ملاحظ (قوله ونحو ١٥٠) وماها أي ائمتها. ومن مفر ونا أرضها أو كان ملصقا بمجردها (قوله

مفر ومطنا) أي متصلة  
 أو منعقدة (قوله ما لم  
 يوضع منه حصة بشق  
 قريب منه) مضمومه  
 انه اذا كان يعمل بمسند  
 وتيسر علمه السارق  
 وأخذ منه قطع ويغني  
 ان من حكم العبد ما  
 كان اقتصاص مع المالك  
 محررا بحسبه هذا فصرحه  
 زوجه مسددا ولو عتقت  
 به الى الميراثه منقطع  
 (قوله وخبره) من ذلك  
 بيوت العرب المعروفة  
 بل لانه انشدها في شعر  
 (قوله) ونسب قراءه  
 قبله - فيتوقف فيه  
 بأن يصير مجزوم غير  
 المتماثل في فعله بخلاف  
 ما هنا فان يخفى ليس  
 مجزوما فاقطع في سائر  
 جمل ذكرهم في قوله  
 قبل سبيل من وجهه  
 آخر وهو ثبت التامع  
 وجوده اذ لم يذكره  
 لا يصدق جوابه (قوله  
 أو بين له جارات) له

غير حرزها: كانوا كان باهائي منعطف لاي به الجيران وأما هي في نفسها وأولها لمعلقة  
 وحلقها بالنبه ونحو وخامها وسقفها: غير مطلقا والذاتي هي حرز من آمن اعتمادا على  
 صرافية الجيران: نظرها (وكذا) تكون غير حرز أيضا اذا كان بها (رقطان) لكن (نقله  
 سارق في الاصح) كذلك لمقصيره بانتة عصر اقبينه مع القفص ومن ثم لو بالغ في الملاحظة فانه  
 السارق القرض وأخذ قطع قطع أو الثاني في التقصير عنه بعدم اشتراط دوام المراقبة (فان  
 حدث الدار المنصبة من حافظها (فالمذهب انها حرزها) والحق بما بعد القربوب الى  
 انقضاء الطرأ في كثرته عاده كما لا يخفى (زم من أمن واغلاقه) أي معه ما لم يوضع مفتاحه  
 بشق قريب منه لانه مضاعف له حيث (فان فقد شرط) من هذه الثلاثة بان فخر زمن غير  
 أو ليل ولحق بما بعد التمسك الى الاسفار (ولا) تكون حرز أو يعرف الرخصة بالمذهب أيضا وفي  
 شرح والمحرر بانظره ولم يذكره مقابل (وخبره بصحراء لم تشدا طنبا وتري) بالرفع  
 عنف الحلة في جملته في حيز الر في نظيره قراءة قبل انه من ينفي بآيات الياو بصبر بالجزم  
 (أدله) بان انقضاء (دوسى وما فيها كسناع) موضوع (بصحراء) فلا بد في حرزها من دوام  
 لحاظ من قوى أو بين اسمه رات دوسى كسناع بسوق فيكي لحاظ معناه (والا) بان وجد امعا  
 (غيره) بالنسبة لها (بأ) بشرط حافظ قوى (بها) أو بقرها (ولو) هو (ناثم) نعم اليقظان  
 يشترط قربها ولا روية السارق له كما ينبغي ملاحظه وادانها بالباب أو في بابها من حيث  
 انفسه بالدخول منه بشرط اسبالة المرفق فضعف من فيها اعتباران لمجمعة غوث من يتقوى  
 به ولو تجاه السارق عنها كان كالوجه عما نام عليه وقدمه ما بالنسبة انفسه فيكي مع الحافظ  
 لحاظه لا دلالة له في كراهه شرطها وان لم يترك اذ اناها وما يميل من ان عبارة تقتضى  
 ان فقدته من يذابا امتناع بصحراء وهو غير ما دوسى ودانها لا تقتضى ذلك نعم قوله ولا يشمل  
 وجود أحد هوان يرد أيضا اذ به تفصيل وهو انه ان كان الاراعا وحده لم يكف مطلقا أي  
 الامع والاعطاء الحارس كالحارس من غير علمه أو الشد كفي مع الحارس وان نام بالنسبة اليها  
 فقط كما نرى: ونلاحظه اذ كـ فيه تفصيل لا يرد (ومشيه) نعم أو غيرها (بابية) ولو من  
 نحو حشيش بحسب العادة (فغقة) أو (فمعة) بالعلمه أو محرزها (لحاط) ثم ارا من أمن  
 أخذته صرف دار منصبة بالعلمه اذ هو ان في بابها يتسامح في المناسبة أكثر من غيرها وذلك  
 لتعرف وحمله كالأه لا يدعى وغيره اذا أحاط به بالأسال الالهة فلا يتصل به واحد جوانبه  
 على البنية فيها: في أن يلحقها (أو) بالية معنيتها (ببينة) بشرط في حرزها (حافظ ولو) هو

ضعف في قول بان يمسح اى قوله رخيته بمسح اى به على (قوله) ونسب اى له قطع  
 (قوله) بالية نسبة) بمحرز قوله (قوله) بالية نسبة) (قوله) بالية نسبة) (قوله) بالية نسبة) (قوله) بالية نسبة)  
 وجود أحد جوارك كونه حرزا بحسبه بشرط ان يكون معقولا لدخول له تحت رايه وقد اعترف بذلك بقوله لا يشمل وجود  
 أحد من دوسى حتى يتدبر في ذكره فقامل (هـ) سمع من حج (قوله) بلا حاط (هـ) سمع من حج (قوله) بلا حاط (هـ) سمع من حج (قوله) بلا حاط (هـ) سمع من حج  
 المتصلة بانه جارة كما انقضاء قوله أخذ من صرف داره تصد له بامانة ان لا يبدن من حافظه ولو ان في الليل والخوف كاذ كره  
 هـ: لا يقو به رضع اغلاقه وحافظه ولو هو ناظم حيف وان كان ليلاً ومن خوف (هـ) سمع من حج (قوله) بلا حاط (هـ) سمع من حج (قوله) بلا حاط (هـ) سمع من حج  
 أي هذا الاحكام أي البرية في شرطه كونه حرزا لحاظ عمادة

قوله ثم تحملها ثم يأتي على وجه التميز بعد المتن بان يقول تحملها كما صنع في التحفة (قوله تغذت) هو بالحاء والذال المجتمعتين أي  
ومنها بحجر صغير (قوله ينسب أولولاء) ذكر قوله أولولاء هنا غير مناسب لسياق المتن وأولاً آخر كما لم يفتحه فيما يأتي  
ومن ثم أقصر الجلال على قوله ينسب (قوله لا تختم من أزاله مانه) ورد عليه سم المرتد (قوله أو عمتق أوه) قال الشهاب

(قوله وخرج بالملقصة) أي من قوله فإن حلت فذهب أنها حزنهار زمن أس وانغلاها اه سم على ح (قوله ينشترط  
حافظ) ظاهر دولونه زامن الامن مع الاطلاق اه سم على ح (قوله فخط) بضم الف وكسرها اه سم على ح (قوله نعم  
طروق المارد) أي العناد (قوله وغير مقطورة) فارق قول النصف الثاني وغير مقطورة الخ بصور رها بالاحاطة وذلك  
بغيره اه سم على ح (قوله وتقاد) هذامع عطفه على سابق أو صرف غير ١٥١ مقطورة أي تقاد مع قوله لا في

(ياثم) وخرج بالملقصة فيها المنوحد يشترط حافظ يقط قوي ولطوف غوث له نعم كفي فومه  
باباب أحد اتمام ما كآله الزركشي ونحو الابل بالراح محردة حيث كنت معقولة ومثلاً  
عندها اذحل عقلها وقظه فلم ينقل اشترط فيه كونه مستقطاً أو وجود ما يقظه عندها  
من جرس أو كلب أو نحوهما (وابل) وغيرهما من المسامسة (بصره) ترى فيها مشلا والحق  
الحال المتسعة بين العمران (محزوزة بحاظ يراها) جمعيان لم ينفها صوته كافي الترح  
الصغير ونقله ابن الرمة عن الأكرين اكسها بل طر لا مكاب العدو اليها ما لم يره منه فليس  
بمعز كآر تشاغل عنها بنوم أو غيره ولم تكن معقولة ولا متقددة نعم غرق السارفة فخرى كافي  
(ومقطورة) وغير مقطورة تساق في العمران لا يلقى أحراها من رؤية سائقها أي بك  
آخرها جميعها وتقاد (يشترط النفاث فآله) أو: كب أوله (الب) كسر سعة (بال) لا يطرز  
زمن عرفاً (بميت يراها) جميعها والأخبار خاصة وبقي عن لشدته ضرورة بين الناس في نحو  
سوق ولو ركب غير الأول ولا آخر كان سائقاً لأمته فآله خفقه (و) يشترط مع ذلك  
في ابل وبغال ان تكون مقطورة اذ لا تسير عابداً كذلك (ان لا يردق) أي (يا) على  
تسعة (العرف) شارذ فهو كبير المقطوف يشترط في أحزها ما من وماز محمد بن الصالح من ان  
الصواب سبعة بنقدم السين وان الأول من يرف مردود كآله لا يري بان لا يجوز استنوب  
لكي المقدم المستسمة الزاعي وحمه المستفرحه الله في الروعة من ثوب لا يري في  
لا ينطبق العمران بعد وفي العمران يتقدم بالعرف وهو من سبعة في عمره ذهب جمع  
متأخر وان الرجوع في كل مكان الى عمره (وغبر) تأخر (مه) تساق في أوتقاد (تساق  
محزوزة) بغير ملاحظ (في الاصح) الا لا تسير الا كسلف قاله ابن شمر في آخر زغبه بال  
والبل لا يطرزها ولا يواصفه ووبرها وصاع عليه وغيره كآله بال آخر وعنده  
ووجب من اسين فاكثر حتى بلغ نصابه ووجيان تحذبه نصاب المرح حرز وحده  
جميعها أو يأتي منه في المصوف ونحوه كآله لا يري بحث أحسان محمد الخلف اد  
كانت الدواب لواحد أو مشركه أي فلم تكن تلتك تساق في أوله التي محزوزة بآله

الناس مع كثرتهم ووجب دعه هيدهم وأخرف منهم كآله ساق في عمره مع ذلك أي السطر وقوله ابل وبغال  
أخرج الخليل اه سم على ح (قوله شارذ فهو كبير المقطوف) بفتح زواي سرحه فخرز على تسعة جازي ركان زائد  
محزوز في العصر الا في العمران وقيل غير محزوزة وهو المستسمة كآله نباح كآله سمع نباحه سرحه اه  
وقوله ما من انظر ما المراد به فانه ان أراد بالحقه في قرينه لسا في بناءه بانه فليس تساق في كل منها حافظ بانه أو شيئاً  
آخر فظهر ضرورة فانه أراد بالحقه في قرينه لسا في بناءه بانه فليس تساق في كل منها حافظ بانه أو شيئاً  
حيث لا يشترط عدم زياده القطر على تسعة اه سم على ح (قوله روم سبعة في عشرة) هل العباد داخل أو خارجة  
لا يبعد الدخول اه سم على ح (قوله فلم تكن كذلك) أي تطير بوجه الأول من الوجهين المذكورين في قوله  
السابق ووجيان الخ وجوده من القبح ما لم يهر كآله واحد من المساكين نصاب



هم هذا الصنيع قد يهيم تصور المسئلة عما اذا استمر هور قيقا فان ذلك هو المفهوم من اوفى قوله فعتق او عتق اوه لكن  
يجمع من ذلك ان الرقيق لا ولاء عليه وأنه لا عاقلة له ولا مال فالوجه جعل المسئلة منفصلة عن الاولى وتصورها بما اذا كان  
(قوله لم يذخر الحرف) الظاهر من تعذر الحرف صلاية الارض ككون التنا على جبل وينفى ان يلحق بذلك المالك كانت الارض  
خوارة سريعة الانهيار او يحصل بها ما لم يقر من الصبر ولو لم يكن الماء موجودا حال الدفن لكن جرت العادة بوجوده بعد  
لان في وصول الماء اليه هتكاً لحرمه ١٥٢ الميت وقد يكون الماء سبباً لعدم القبر (قوله مع انقطاع الشركة فيه) أى

بين صاحب الكفن  
والسارق (قوله فان كانت  
مخوفة بالعمارة) ومنه  
تربة الارز بكسرة وتربة  
الرميلة فيقطع السارق  
منها وان اتسعت أطرافها  
ويبقى ان يحمل ذلك  
ما لم تقع السرقة في وقت  
يعد شعور الناس فيه  
بالسارق والان فلا قطع  
حينئذ (قوله ولو كان  
السارق له حافظ او مثله  
حافظ الجاهل اذا كان هو  
السارق لعدم حفظ  
الامتعة عنه) (قوله  
أحدهم) أى أحد الورثة  
(قوله والا قطع) أى بان  
كان ارض غير يديته وغير  
خوارة (قوله طالب به  
الورثة) أى استنفوا  
الطلب (قوله ولا تركه له)  
أى فلو خذله من بيت  
المال ان وجد والا فليس  
مياسير المسلمين (قوله  
وجوزنا الدفن) وهو  
المعمد حيث منعت

المنتهى نظره اليها كالقطورة المسوفة وهو اوفى الوجهين في الشرح الصغير وعبر في الحرر  
عن الاول بالاشبه (وكفى) من مال الميت أو غيره ولو بيت المال ولو غير مشروع (في قبر  
بيت) محرز ذلك الميت بما فيه ولا يتعين كسر الرءاء خلافا للزركشى (محرز) ذلك الكفن  
فيقطع سارقه سواء أجرد الميت في قبره أو أخرجه لتسريح من ينس قطعه (وكذا) ان كان وهو  
مشروع في قبره أو بوجه الارض وجعل عليه أحجاراً لتدس الحرف لمطلقاً (قبره بطوف  
العمارة) أى محرز (في الاصح) للعادة والثاني ان لم يكن هناك حارس فهو غير محرز كتعاضد  
فيه (لا) ان كان (بجمعية) بكسر الصاد وسكونها وبفتح الياء أى بقعة ضائعة كافي الحرر وغيره  
ولا ملاحظ فلا يكون محرزاً (في الاصح) للعرف مع انقطاع الشركة فيه اذا كان من بيت  
المال بصرفه للميت والثاني قال القسح محرز للكفن حيث كان لان النفوس تهاب الموتى فان  
كانت مخوفة بالعمارة ونذر تخلف الطارقين منها في زمن يتأق فيه النشس أو كان به حرس  
محرز جزماً ولو لم يشرع ولو كان السارق له حافظ المقبرة أو البيت أو بعض الورثة أو نحو  
فرع أحدهم فلا قطع ولو غاب في الكفن بحيث جرت العادة ان لا يلحق مثله بالأحراس لم يقطع  
سارقه كما قاله أبو الفرج الزاز والطيب المسنون كالكفن والمضربة والوسادة وغيرهما والطيب  
الزائد على المستحب كالكفن الزائد والتساوت الذي يدين فيه كالأندجيت كره والافطع به  
ويقطع باخراج ذلك من جميع القبر الى خارجة من البيت فضاء القبر وركه نفوق أو غيره  
ولو كفن من التركة قبش القبر وأخذ منه طالب به الورثة فان كاه سيع أو ذهب به سبيل  
وفي الكفن اقتسموه ولو كفته أجنبي أو سيده من ماله أو من بيت المال فهو كالعابرة للميت  
فيقطع به غير ما عير والمصم فيه المالك وان سرق أو ضاع ولم تقسم التركة (ثم ابداله منها وان  
كان من غير ماله فان لم تكن له تركة فكمن مات ولا تركة له اما اذا اقتسمت ثم سرق فلا  
يلزمهم ابداله بل يندب ويحلف كما قاله الأذرى اذا كان قد كفن أولاً في ثلاثة أبواب والا لم يمسهم  
نكفنه من تركته بما بقي منها ولو سرق الكفن من مدفون بفسقية وجوزنا الدفن بها وكان  
يلحق السارق بنشها عنه كالقبر قطع والا فلا حيث لا حارس

في فصل في فروع متعلقة بالسرقه من حيث بيان حقيقة ما يذكر ضد هاءو بالسارق  
من جهة ما يمنع قطعه وما لا يمنع والحرم من حيث كونه يختلف باختلاف الاحوال  
والاشخاص (يقطع مؤجر الحزن) يسرقه منه مال المستأجر لا تنفعا شبيهته بانتقال المنافع

الرائحة والسبع ودفن بها على انفراد أو مع غيره عند ضيق الارض عن الحفر لكل على حدة  
في فصل في فروع متعلقة بالسرقه في (قوله يختلف باختلاف الاحوال) كالأول اخرج من بيت دار الى صحنها حيث يفرق  
فيه بين كون البايبر مفتوحين أو مغلقين أو غير ذلك على ما يأتي (قوله يقطع مؤجر الحزن) أى اجاره صحه كما يفيد قوله  
اذ الفرض صحه الخ وبه صرح ومفهوما ان الاجارة الفاسدة لا يقطع فيها المؤجر لا يقال الاجارة الفاسدة تنقض الاذن في  
الانتفاع فليقاس ان المؤجر حينئذ كالعالم لا تقول لما فسدت الاجارة ففسد الاذن الذي تضمنته ومن ثم يحرم على المستأجر  
اجارة فاسدة استعمال العين المؤجرة حيث عيب بالفساد (قوله لا تنفعا شبيهته بانتقال المنافع) افهم انه لو فسح ثم سرق لم يقطع  
وان لم يبيع المستأجر بالفسح وسند كوما يدل على خلافه

الحافر متولدين حقيقة ورقيق ثم عتق ثم حمل الملاك كاصنع في الروضة اه ملخصا (قوله والباقي في ماله) أي الباقي من الدينة فيما اذا كانت أكثر مما الباقي من ارش الجراحة فيما لو كان أكثر فانه لا يلزمه عبارة الروضة والباقي الى تمام الدينة

(قوله واستعمله تعديا) أي بان وضع فيه متاعا بعد العلم باتقضاء الاجارة أو امتنع من التقطية بعد طلب اختلاف مالواستدام وضع الامتعة ولم يوجد من المالك طلب التقطية اه سم على حج وقياس القطع بالاخذ بعد انتقضاء عمدة الاجارة انه لو قطع المؤجر لافلاس المستأجر ثم سرق قبل علم المستأجر بالفسخ القطع وكذلك بعد عمله وقبل طلب التقطية فليراجع (قوله وان دخل) غاية لقوله يقطع (قوله وانما يجوز له الدخول الخ) صريح في انه قبل الرجوع لا يجوز له الدخول وسبقه الى هذا التعبير في شرح الروض وقال فيه سم على حج وقوله وانما يجوز الخ صريح في حصة الدخول قبل الرجوع وهو مشكل لبقاء العين ومنفعة على ملكه وعدم ملك المستعير والمنفعة وانما عاك أن ينتفع نعم ان كان على المستعير ضرر بدخوله اتجه توقف جواز الدخول على الرجوع ثم بحث مع مر في ذلك فأخذنا بطلاق شرح الروض مالم يعلم رضا المستعير فليست أم له فخرج في قال في شرح الهبة ولو اشترى حر أو سرق منه قبل قبضه مال البايع ١٥٣ فان لم يكن أدى غنه قطع لان

للبائع حق الحبس حيث والا فلا وقبضه التعليل انه لو كان الثمن مؤجلا لم يقطع وهو طاهر اه سم على منهج (قوله اذا رجع أي وعلم المستعير برجوعه كما في الاول اه) قطع (قوله ومثله أي في القطع (قوله فلا عار) كان لا ولي الخ (قوله فطر المعبر أي قطعاه (قوله وأخذ المال قطع) قالع بلا خلاف اه (أقول) ولعل وجهه ان في طر الجيب هناك المعبر في ينظر مع ذلك الى قبحه من الرجوع (قوله وايضا لاستحقاقه) انتهى

الى من جعلها الارز للمكترى اذا فرض حصة الاجارة وبه فارق عدم حده بوطء آمنه المزوجة لادوام قيام الشبهة في المحل وسئل كلامه ما لو ثبت له الخيار في فسخ الاجارة بالافلاس المستأجر وفهم من التعليل ان محل ذلك فيما يستحق احرازه به ولا كان استعماله فيما عسى عنه أو في آخره مما سناجره لم يقطع ويقطع بسرقته منه في مدة الاجارة وبعد انتقضاء أمدها كما صرح به تشبيهه بان الرفعة له بقطع المعبر وتنظير الاذرى فيه يحمل على ما لو علم المستأجر بانقضائها واستعمله تعديا (وكذا معبرة) يقطع بسرقته من حرز الماعار لتفسيره مالا المستعير وضعه فيه لما صروا من دخول بنية الرجوع وانما يجوز له الدخول اذا رجع ومثله ما لو اعاره بعد الحفظ مال أو ربي غنم ثم سرق مما يحفظه عنده فلا عار قيصا فليس له فطر المعبر الجيب وأخذ المال قطع قال الاذرى ونقب الجدار كطرق الجيب فيما يظهر (في الاصح) لا انتفاع الشبهة وايضا لاستحقاقه منفعة منه وان جاز للمعبر الرجوع ومن ثم لو رجع وعلم المستعير برجوعه فاستعمله أو امتنع من الرد تعديا لم يقطع نظيره من بعده مدة الاجارة لانه صاوغا بها والثاني لا يقطع لان له الرجوع عن العارية متى شاء والثالث ان دخل بقصد الرجوع عن العارية لم يقطع أو بقصد السرقه قطع (ولو غصب حرز الماعار لم يقطع ماله) بسرقه ما حرزه الغاصب فيه لخبر ليس لعرق ظالم حق وكالغاصب هنا من وضع ماله بحرزه غيره من غير ملكه ورضاه كما هو ظاهر خلافه لعل (وهكذا) لا يقطع (أجنبي) بسرقه مال الغاصب منه (في الاصح) لان الارز من المنافع والغاصب لا يستحقها والثاني قال ليس للاجنبي الدخول فيه (ولو غصب مالا) وان قل أو سرق احدهما

٢٠ نهاية سابع على هذه العلة وهو ظاهر لان ما مر في المؤجر هو انتفاعه شبيهه بانتقال المنافع الخ والمنافع هنا باقية على ملك المعبر (قوله لاستحقاقه منفعة) به شيء اه سم على حج وجهه انه غاي يستحق الانتفاع به دون المنفعة (قوله أو امتنع من الرد) يوجد منه اب الكلام في العارية الصحيحة (قوله لم يقطع) أي المعبر (قوله ليس لعرق ظالم حق) يروي بالاضافة وغيره او يفسر العرق بان يعني الجرس الى ارض قد احدها غصبه فيفسر فيها أو يحدث فيها نسبيا ليستوجب الارض اه سم على منهج وعلى هذا التفسير فوجه الاضافة ظاهر ولعل وجهه على التنوين وعدم الاضافة انه من الجواز العقلي والاصل ليس لعرق ظالم صاحبه تحول الاستناد عن المضاف الى المضاف اليه فاستتر الصبر كما في عيشة راضية (قوله من غير علمه ورضاه) فهو موه انه قد وضعه بغير المستحق ورضاه قطع مالك الحرز اذا سرق منه وقد ثبت بان المؤجر لاجرة فاسد لا يقطع اذا سرق من مال المستأجر مع ان المستأجر انما وضع رضا المالك حيث سلبه باجارته الا ان يقال في المستأجر ان استدعاء الانتفاع بالمؤجر الى عقد فاسد وهو لفساده لا اعتبار به فالتى ما ضمنه من الرضا بخلاف ما لو وضعه برضاه فانه يشبه العارية وهي متعينة للقطع

في مال الحائز (قوله فعله عاقلته ارض الجرح الخ) لم يعترف هذه الاقل كالتي قبله السكن يؤخذ من قوله والزائد ان صورته  
المسئلة أن الارض أقل من الذبوع عبارة العباب صريحة في مساواة هذه لما قبلها (قوله وردتج ذلك) المفهوم من العبارة  
ان المشاور اليه ان الاثنية لا تدخل لها و يتأنيفه قوله بدليل أنها مبرجة اذ صرح ان لها دشة لا وكان الاطوار أن يقول

(قوله أو السارق) أي أو سرق صاحب الاختصاص مال السارق له في العبارة مساحمة فان صاحب الاختصاص لا يقال  
له مالك (قوله لا خذ ماله) أي وان ١٥٤ لم يتفق له أخذه (قوله ولا ينافي هذا) أي عدم قطع صاحب المال بسرقة مال

الغاصب (قوله أو نسيه  
الاخذ للاستيفاء) أي  
بشرطه أخذ من قوله قبل  
بشرطه اه سم على ج  
(قوله أخذ الماصرفي  
مسئلة الشريك) أي من  
أنه لو دخل حرزاه مال  
مشترك بينهما وبين صاحب  
الحرز وسرق ما لا يخص  
بشرطه فقام ان يدخل  
بقصد السرقة (قوله واما  
الاجنبي) من ثمة الثاني  
(قوله فلان الحرز ليس  
برضا المالك) أي ليس  
ممترا رضا المالك يعني  
انه لا يشترط فيه رضا  
(قوله والثاني فيه نظر)  
مكرر مع قوله واما  
الاجنبي (قوله وانما ذكر)  
أي بعد المتاع (قوله فلم  
يشمله هذا الاطلاق)  
يمكن ان يجاب بان هذا  
الاطلاق مقيد بما يعلم  
عما ينافي قاطع الطريق  
ولا يضر الاطلاق هنا لان  
الفرس يميزه عن  
معهويه وهو حاصل  
بذلك (قوله أيضا فلم يشمله  
هذا الاطلاق) فيه بحيث

(واحرز بحرزه فسرق المالك منه مال الغاصب) أو السارق لم يقطع لان له دخول الحرز  
وهتك له اخذ ماله أو اختصاه فلم يكن حرزا بالنسبة اليه ولم ينفرد الحال بين المتعبر عن ماله  
والخاطو ولا ينافي هذا قطع دائن سرق مال مدينه لا يقصد الاستيفاء بشرطه لانه حرز بحق  
والدائن مقصر بعدم مطالبته أو نية الاخذ للاستيفاء على ماصرف من ثم قطع رهن وموخر  
ومعبر ومودع ومالك مال قراض بسرقة مع مال نفسه نصابا آخر دخل بقصد سرقة أي أو  
اختاف حرزهما أخذ الماصرفي مسئلة الشريك فقولهم لا يقطع مشتر وفرا التي باخذ نصاب  
مع المبيع مفروض فين دخل لا السرقة وقد اتخذ حرزهما (أو سرق) (اجنبي) منه المال  
(المقصوب) أو المروق (فلا قطع) على واحد منهما اما المالك الماصرفي (في الاصح) وان أخذه  
لابنية الرد على المالك لعدم رضا المالك باخره فيه فكأنه غير محرز والثاني نظرا الى انه أخذ  
غير ماله واما الاجنبي فلان الحرز ليس رضا المالك والثالث فيه نظر الى انه سرق في نفسه الزكن  
الثاني السرقة ومراهم أخذ المال خفية من حرز مثله فحينئذ لا يقطع فحنس ومنهيب وواجد  
ودبعة) أو عارية مثلا لغير الترمذي بذلك والاولان يأخذان المال عيانا ويعتدأ ولهما الحرب  
وثانها القوة فيسهل دفعها بخلاف السارق لا ينافي منه فقطع زجره واما  
ما ورد في خبر الحرز ومية التي كانت تستعبر المتاع وتجدهم قطعها ماله لله عليه وسلم فاقطع فيه  
ليس للبعد وانما ذكر لانهم اعرفت به بل لسرقة كائنه أكثر أو اذ بل في العصبين التصريح به  
وهو ان قرشاً هم شأنهم الماسرقت وما قيل من ان تفسير المنتهب بشمل قاطع الطريق فلا بد  
من افظ يخرج به بان لا قاطع شرطاً بتميزها كائنه في فلم يشمله هذا الاطلاق (ولو نسب في  
البلة (وعاد في) البلة (أخرى فسرق) من ذلك النقب (قطع في الاصح) كالنقب أول الليل وسرق  
آخره ابقاء للحرز بالنسبة اليه اما اذا اعيد الحرز أو سرق من النقب فيقطع قطعاً (قلت هذا  
اذ لم يعلم المالك النقب ولم يظهر للطارقين والا) بان علم أو ظهر لهم (فلا يقطع قطعاً) وقيل فيه  
خلاف (والله أعلم) لانتهاك الحرز فصار كالنقب وأخرج غيره وقارق اخراج نصاب من حرز  
دفعتين بانه ثم منهم لا خذ الاو الذي هتك به الحرز فوقع الاخذ الثاني تابعاً لمية طعه عن  
متبوعه الا قاطع قوى وهو العلم والاعادة السابقان دون أحدهما ودون مجرد الظهور لانه  
قد يؤكده المتكلم الواقع فلا يصلح قاطعاً له وهنما يندئ سرقة مسجلة لم يسبقها هتك الحرز  
بأخذ شيء منه ليكتفه بتميزه على فعله المالك من جرائن معصودين لا تعبته بينه من نقيب  
سابق واخراج لاحق وانما تتركب منهما ان لم يقع بينهما فاصول اجنبي عنهما وان ضاعف  
فيكني تحلل علم المالك والاعادة بالاول أو الظهور وفي بعض النسخ والافيق قطعاً لها  
وهو غلط ومقابل الاصح وجهه بانه عا بعد انتهاك الحرز (ولو نقب واحد واخرج غيره)

ظاهر لان غيبه بذلك الشرط لا يمنع الشمول اذ غاية ذلك انه اخص منه والاخص مشمول للاعم قطعاً ولو  
الانرى ان الانسان شرطاً بتميزه على مطلق الجسم مع شمول تفسير مطلق الجسم له قطعاً فليست له حرز اه سم على ج  
(قوله اما اذا عيد الحرز) أي من المالك أو نائبه أخذ ماصرف فيما أخرج نصاباً من حرز في ليلة (قوله بينهما من قب سابق  
باجرائن) بالجرأ ببادل من الجزأين (قوله بانه عا بعد انتهاك الحرز) أي فلا قطع

ورد بان ذلك لا يمنع انما امر حجة بدليل الخ وقد سبق سم الى نظر ذلك في عبارة النخبة (قوله الاذا ورنشاهم) وظاهر ان رنشهم حيث يرون وسياتي ما يدل عليه (قوله لم يدل بأصل ولا فرع) يخرج نحو الخال فانه مدلل بأصل وعبارة شرح الروض

(قوله ولو بامره حيث لم يكن غير محتمل) مالو كان الخرج مكرها فقتضيه انه يقطع دون المكره وفي كلام سم على منهج أول الباب انه لا قطع على واحد منهما وهو ظاهر وسياتي التصريح به في أول الفصل الآتي (قوله بخلاف ضوقر) مثل قوله نحو غيره من سائر الحيوانات المعلقة ومنه مالو علم عصفور أخذ شيئا فآخذه فلا قطع على ما تنهيه هذه العبارة ومثل ذلك مالو عزم على عقرب كذا ذكره الخطيب (قوله وكذا لو ناله الداخل للخارج فيه) ١٥٥ ففيه حال من الخارج والمغني

ان الخارج عن التقب لو مديده مثلا أو دخل في الجدار وتناول من فوق الخرز لم يقطع الخ (قوله) أو راكدا ينبغي أن يكون مثله مالو التقاه في رآكه بشدة بحيث يضرك عادة ويخرج به فيه أشدة الاتقاء انتهى سم على منهج (قوله وسيرها) مثله مالو سارت بتقل الحمل بان كان الحمل وجب عادة تسيرها لنقله طب انتهى سم على منهج وقد يخالف هذا ما يأتي فيرد به على تيمقني من ان الضمان يكفي فيه مجرد السبب بخلاف انقطع فسوق عن تسيرها حقيقة لاحكام (قوله فخرجه منه قطع) مجموعهما مثل لو أخذته من المالك بعد خروجه من الخرز قبل ارفعه لافاض له ما لم يبق

ولو بامره حيث لم يكن غير محتمل أو اعجمها يعتقد وجوب الطاعة بخلاف نحو تورق مدغم لان له اختيارا وادرا كالواضع ضمانا أرسله على غيره لان الضمان يجب بالسبب بخلاف القطع (فلا قطع) على واحد منهما ذالاول لم يسرق والثاني أخذ من غير حزن من ساوي الخرج من آلات الحدارضا باقطع الناقب كائن عليه لان الجدار حوز لا لآلة البناء وكذا لو كان المالك محرز ابلحظ قريب من التقب لاننا لم يقطع الاخذ (ولو نعاونا في التقب وانفرد احدهما بالاخراج أو وضعه ناقب بقرب التقب فخرجه آخر) ناقب أيضا وقوله أو وضعه عطف على وانذر فيفيد ان الخرج شريك في التقب (قطع الخرج) فيمالا انه السارق (ولو) نعاونا في التقب ثم أخذه أحدهما أو وضعه بوساطة ناقبه فآخذه خارج وهو ساوي ضمانين) أو أكثر (لم يقطع على الاظهر) لان كلا منهما لم يخرج من تمام الخرز وكذا لو ناله الداخل الخرج فيه والثاني يقطعان لاشتراكهما في التقب والاخراج كذا وجهه الرافعي وقول الشارح ويؤخذ منه ان الخلاف في المشتركين في التقب لاجل جريان الخلاف (ولو رده الخارج حرز) من تقب أو باب أو فوق جدار ولو اى حرز آخر انبر المالك أو اى نار فاحرقته على الاصح وان رماه لها علم بالحال سواء أخذ غيره أم لا لتلف بالرمي لا (أو وضعه بماء جار) فخرجه منه أو راكدا وحركه حتى أخرجه منه بخلاف ما اذا لم يحركه وانما طار أعليه نحو سبيل أو حركه غيره فقطع المحرك (أو ظهر دابة سائرة) أو سيرها حتى أخرجه منه وحذف هذه من أصله فهو بماء كره بالاولى (أو عرضه لقصورح هابة حارة النريض فلا اعتبار بمسواها بعد ذلك) فخرجه منه (قطع) وان لم يأخذه أو أخذه آخر قبل وصوله الارض لان الاخراج حصل في الجميع بفعله فهو منسوب له لا يقال تسكيره الخرز بخلاف لاصله فهو غير مجسد لابهامه انه لو أخرج نقدا من صندوقه لم يثبت فتنف وأخذه غيره انه يقطع وليس كذلك لانا نقول بعمه لانه ان كان ائيب حرز لنقد لم يخرج منه الخارج حرز أو غير حرز صدق عليه انه أخرجه الى خارج الخرز فلم يفتقر الحال بين التعريف والتسكير والقول بان التسكير يفيد انه لا بد من اخراجه الى مضيقه ليست حرز الشيء بخلاف التعريف ممنوع لان آل في الخرز للمود الشرعي فوما عتساوين ومرا نالوا أنف نصابة كثر في الخرز لم يقطع وان اجتمع بعد ذلك على بنده من نحو طيب ما يبلغ نصابا خلافا لا يفتني أو بلغ جوهره فيه وخرج منه

من ان شرط انقطع طلب المالك لانه وبعد أخذه ليس له ما يطالب به فتنه له (قوله لا يقال تسكيره الخرز بخلاف لاصله) أقول قد تغير الاعتراض بحيث لا يدفعه الجواب ثم كور ذلك لان المكره في الاثبات لا عموم لها فقوله خارج حرز صادق بخارج الصندوق فقط والمفرد الخالي باللام له موم ثم يتحقق عهد كافي جمع الجوع مع فقوله خارج الخرز معناه على حرز اذ لم يتحقق هباءه فليتأمل انه سم على ح (قوله أو بلغ جوهره) عبارة الروض وان ابلغ جوهره وخرج قطع ان خرج منه وان تصعب طيب وخرج لم يقطع ولو جمع من جسمه مناصب اه سم على ح (قوله) قال في شرح الروض ولو أخرج شاه دون ان تصعب قطعها مصلها أو أخرى ركن بها المصالب لم يقطع لذلك أي لان لها اختيارا في التسير والوقوف فيصير ذلك شبهة لا لقطع

وتظاهر عمله اذا كان ذكر اغتر اصل ولا فرع اثبت (قوله عند عدم العصبه) اي من النسب والولاء (قوله ليكونهم انانا)  
الوجه ليكونهم محجابين اوصبيان مثلافان الاناث لسن عصبه بالنفس الذي هو المراد هنا (قوله واصل الاخ وفرعه لا يفرمان)

قال في الاصل في دخول العصبه في ضمانه وجهان اه والظاهر المع لان سارت بنفسه او مثلها غيرهما مما يتبع الشاة  
انتهى سم على منهج وكتب ايضا لطف الله به قوله اوباع جوهره اي يقطع كما يؤخذ من كلام حج وايضا في نسخة صحيحة  
فان ابداع جوهره وهي أظهر ١٥٦ (قوله فشت بوضه) أي بسببه فالعصبية (قوله وان صغر) أي الحر وقوله

وحكمهم أي الارقاء  
(قوله أو موضه بوطا) أي  
مر بوطا (قوله الاصح منه  
نعم) أي يقطع (قوله ولا  
قطع بحمله متيقظا) أي  
حيث قدر على الامتناع  
لما امر من القطع بسرعة  
المضبوطة (قوله عن  
الزبيلي) قال ابن شهاب في  
طبقات الشافعية ما نصه  
الزبيلي يقطع الزاي ثم ياء  
موحدة مكسورة قال  
السبكي انه لذي اشهر  
على الاسنة وقال  
الاسنوي الذي ادركناهم  
من المصريين هكذا  
ينطقون به ولا أدري هل  
له اصل أم هو منسوب  
الى دبيل وهو الظاهر  
قال دبيل بدل موحدة  
مفتوحة ثم ياء موحدة  
مكسورة بعدها ياء مثناة  
من تحت ساكنة ثم لام  
قال ابن السمان في قرية  
من قرى الشام فيما اظن  
وأما دبيل بدل مفتوحة  
ثم ياء مثناة من تحت

خارجها وبلغت قيمتها نصابا لالاخراج قطع (أو) وضعه بطور دابة (واقفة فشت بوضه)  
ومثله كما هو ظاهر ما لم يمتد لشارته بوضه شيش (فلا) قطع (في الاصح) لانه اذا لم ينسبها  
مشت باختيارها وقول الباقي اني محمل ذلك حيث لم يستول عليها والباب مفتوح فان  
استولى عليها وهو معلق ففحصه لها قطع لانها صارت تحت يده من حين الاستيلاء ولما فتح  
الباب وهي تحمله فخرجت كان الاخراج منسوبا له قال وقضية هذا انها لو كانت تحت يده  
بحق فخرجت وهو معها لقطع لان فعله امنسوب اليه ولذا ضمن متلفها انتهى مر دودبان  
الضمان يكفي فيه مجرد السبب بخلاف القطع فتوقف على تسيرها حقيقة لا حكاك والثاني  
يقطع لان الخروج حصل بفعله ولا يتأني الخروج في الماء الا كذا انصريحه فان حركة  
تخرج قطع (ولا يضمن حر) ومكانه كتابة صحيحة ومبعض (يبدولا قطع سارقا) وان صغر  
ومار من قطعه صلى الله عليه وسلم سارق الصبيان ضعیف أو محمول على الارقاء وحكمهم ان  
من سرق قناعتا بغير اصغر أو بجمعة أو جندون أو بغير سكران أو نائما أو مضبوطا قطع وحرزه  
فانه لا ارضوه حيث لم يكن الفناء مطروقا كقوله الامام سواد حله السارق أم دعاه فاجابه  
ولوا كره الامير فخرج من الحرز قطع لان آخر حله بخدمة فان حل عبد الامير اقربا على  
الامتناع نائما أو سكران في القطع تردد الاصح منه نعم ولا قطع بحمله متيقظا (ولو سرق)  
حرا ولو (صغيرا) أو بجمونا أو نائما (بقلادة) أو حلي يلبق به أو بغير نصاب أو معه مال آخر  
(وكذا) لا يقطع سارقه وان أخذه من حرز (في الاصح) لان الحرز يدعى ما معه فهو محرز  
ولهذا لا يضمن سارقه ما عليه ويحكم على ما يبيده انه ملكه وقضية ذلك انه لو تزعم منه المال قطع  
لاخراج من حرزه والاوجه كما قاله الشيخ وانضاء كلامهم وصرح به الماوردي والرباني  
انه ان تزعمه منه خفيصة أو مجاهرة ولم يحضره منه من التزعم قطع والا فلا وقول الاذري عن  
الديلمي ان محل الخلاف اذا تزعمه منه أي والاصح منه لا قطع والا فلا قطع فطاع محمول على  
ما اذا تزعمه منه مجاهرة وأمكنه منعه قال الزركشي ويتعين أن يكون مراده ما اذا تزعمه بعده  
الاخراج من الحرز أما اذا لم يبق به ومثله ما لو كانت ملكا لغير الصبي فان أخذه من حرزه لم يملكها  
قطع قطعاً أو من حرز يلبق بالصبي دونها فلا قطع وأما اذا سرق ما عليه أو ما على قن دونه فان  
كان بجزره كفناء دار قطع والا فلا وقلادة كلب بجزر دواب يقطع من ان أخذه أو وحدها  
أو مع الكلب (ولو نائم) ولو صغيرا كما هو الظاهر وان قصده به ضمهم بالبالغ العاقل  
أو المميز وان أمكن نوجبه بان التمييز لا يحرزه مع النوم (على بعير) عليه أمتعة أولا

سائكة ثم ياء موحدة مفتوحة قبله من ساحل الهند قريبة من السند والظاهر ان المدكور منسوب الى فقاده

الاول و رأيت بخط الاذري ان الصواب انه ديلي ومن قال الزبيلي فقد عصف وبسط ذلك انتهى ثم رأيت في لب الباب من  
باب الدلال المهمة ما نصه الديلمي بالغ والكسري دبيل قرية بالزملة انتهى (قوله ولما داسرق) هل هذا غير قوله السابق  
وقضته انه لو تزعم منه المال الخ فان كان غيره لم يجز وفان كان هو فذكرهما ولم اعتبر الحرز هنا لانتهى سم على حج  
(قوله فان كان بجزره كفناء دار قطع) هل قصديما تقدم في قوله وبحله كما صرح به الماوردي الخ اذا فرق بين سرقة ما عليه  
وبين تزعم المال منه فامل اه سم على حج (أقول) الظاهر التقييد

هو مسلم في الاصل لاني الفرم (قوله ثم متفق جدان الام) أي الجذات من جهة الشمال أمها عبارة النصف ثم متفق  
الجذات لأم انتهت وكذا يقال فيما بعده ووجود في نسخ السارح ثم متفق جد أي لأم بالباء الموحدة بدل التاء وهو يتعرف  
قوله من الربع أو النصف) أي بناء على ظاهر المتن وسبق ما فيه (قوله انتقل له أولا كاملا) أي فيما إذا كان المقتضى واحدا  
والأجتماع حصه مورثه (قوله ولا يصح أصله) كان ينبغي أن يقول وأما لم يحصل الخ حتى لا يكون مكررا ويكون توجها

(قوله أو محض) ظاهره لو كان ينتمون السبعة منها أو اتفق ذلك في نوبة السدوق بتوقفه لان الآخذ لأم له (قوله  
لاني في الاولين) ما ذكره في الاولين قد يخالف قوله السابق ولوالى حرز آخر في بنعي ١٥٧ أن يكون هذا مختصا بذلك

وان يفرض ذلك فيما إذا  
لم يكن الحرز المخرج منه  
داخلا في الحرز الآخر  
فليتأمل ويوجه ذلك بان  
دخول أحد الحرزين في  
الآخر يجعلهما كالحرز  
الواحد هـ سم على  
منهج (قوله لان ما في  
الحسن) عليه نقوله فلا  
قطع بفرع هـ قال سم  
على منهج لوفخ شخص  
الحرز ودخل لدار حدث  
فيها مال وهو فبأخذه  
وخرجه فلا قطع لأخذه  
من حرز مهتوك هـ  
واعتمد هـ مر (أقول)  
لا ينافي هذا أقوله ان  
الحرز لا يخرج عن الحرزية  
بفتح السارق لان ذلك  
فيما دون المثل قبل  
الحدث ووجهه استصحاب  
الحرزية والاحتزام  
لحرز فليتأمل هـ سم  
على منق (قوله فيقطع  
لأحرازه عنه) ومنه  
صندوق أحد الزوجين  
بالنسبة لآخر فيقطع  
بسرقة منه

(فقداه وأخرجه عن القافلة) إلى مضية (قطع) في الاصح لانه أخرجهما من حرزهما بخلاف  
مالو أخرجه إلى قافلة أو بلد كذا أطلقوه وهو محمول على قافلة أو بلدة متصلة بالاولى بخلاف مالو  
كان بينهما مضية فانه أخرجه اليها أخرجه من تمام حرزه فلا يفيده أحرازه بعد (أو) (نم) (حر)  
أو مكاتب كتابة محبسة أو مبعوض على بعير فقداه وأخرجه عن القافلة سواء كان الحرز بمنزلة أم  
بالتمام غيرهما كما مر نظيره لان له يداعى مامعه (فلا) قطع (في الاصح) لانه يبيده والثاني قال  
أخرجه من الحرز (ولو نقله من بيت مغلق إلى محض دار بابها مفتوح) لا يقطع له (قطع) لانه  
أخرجه من حرزه إلى محل الضياع (والأبان) كان باب البيت مفتوحا وباب الدار مثله مغلقا أو  
كانا مغلقين ففحصهما ومفتوحين (فلا) قطع لانه في الاولين لم يخرجهما من تمام الحرز والمال  
في الثالثة غير محرز نعم ان كان السارق في صورة غلق البابين أحد السكان المنفرد كل منهم  
ببيت قطع لان ما في الحسن ليس محرز زاعنه مالم يحس له بواب ونحوه فيقطع لأحرازه عنه  
(وقيل ان كانا مغلقين قطع) لانه أخرجه من حرز وردد على ما عليه (وبيت) (نحو) (خان) ورباط  
ومدرسة من كل ما تعدد كنيوونه (وحسنه كبيت) (محض) (دار) الواحد (في الاصح) فيقطع  
في المال الاول دون الاحوال الثلاثة هذه والفرق بان حسن الخان ليس حرز صاحب البيت  
بل هو مشترك بين السكان فكان كسكة مشتركة بين أهلها بخلاف حسن الدار فيقطع بكل حال  
مردوبان اعتمادا على ان كان وضع حجر الامتعة بعينه ملققة بحسن الدار لا السكة كما هو  
ظاهره لم يسرق أحد السكان ما في الحسن لم يقع لانه ليس محرز زاعنه وان كان له بواب أو ما في  
حجرة ملققة قطع لأحرازه عنه والثاني يقطع فيه قطعان حسن الخان مشترك بين السكان  
(في فصل) في شروط السارق الذي يقطع به وهي تكليف وعلم وتحرير وعدم شبهة واذن  
والترام أحكاما واختيارا وفيما ثبت السرقة ويقطع به أو ما يعلق بذلك (لا) يقطع صبي  
وجنون) وجاهل معذور بجبهه (ومكره) (رفع القلم عنهم) حرز من ذمة المالك وذو شبهة ولا  
يقطع مكره بكسر الراء أيضا لما مر من عدم قطع التسنيب ومن ثم لو كان المكره بفتح غير محرز  
أو غيبا يعتقد الطاعة كان له المكره فيقطع فقط كالوأمه بلا كراه (ويقطع مسلم وذو  
عالم مسلم وذو) بالاجماع في مسلم وعلم وبهمة الذي والترامه الأحكام ولو لم يرض بكمنا كما  
في الزنا (وفي معاهد) ومومن (أقول) أحسن ان شرط قطعه بسرقة قطع (لأن ترامه الأحكام  
والأبان) لم يشر بذلك (فلا) يقطع لانتفاء الترامه (قلت) الاظهر عند الجمهور لا قطع بسرقة  
مال مسلم أو غيره مطلقا كما لا يخبر بالزنا (واقه أعلم) ادلم بسترتم أحكامنا وهو كالمري في نعم يطالب  
بردماسرقة أو بدله جزوا لا يقطع أيضا مسلم وذو بسرقة ماله لا سعة قطعه أجماله دون

في فصل في شروط السارق (قوله ويقطع بها) أي من الاعضاء (قوله وجاهل معذور بجبهه) أي بان قرب عبده بالاسلام  
أو نشأ به ادع العلماء (قوله وبهمة الذي) أي وبسبب بهمة الخ (قوله أو غيره مطلقا) شرط أولا (قوله أو بدله جزما) في  
هذا الصنيع لشعوبان العربي لا يطالب بظاهره لو تلف ماسرقة فلا ضمان عليه وان كان أبا أو أمكن انتزاعه منه نزع  
في تأمل أه سم على ح (قوله وتثبت السرقة بين المدي المدونة) ضعيف

المال (قوله واقضائه صلى الله عليه وسلم) أي بأنني في ثلاث سنين فقوله لأنتم ماؤسة لتعليل لاصل التكرار وقضاؤه صلى الله عليه وسلم لا يختص في الثلاث (قوله أو بجوسي) يعني حذفه (قوله وغيره) كان ينبغي وغيرهما أي الامام والفرزاني (قوله)

(قوله اذنبونه) أي المال باليمين المردودة (قوله ولولم يتكروا) أي الإقرار (قوله في الوجه اشتراط التفصيل مطلقاً) أي فقها أو غيره (قوله وبثب المال أخذ من قولهم الخ) قد تشكل هذا لأخذنا قضية المأخوذ منه عدم الاحتياج لثبوت المال لأنه لا حاجة لاحتج إليه للمأخوذ منه ١٥٨ لأنه لا يثبت بشهادة الحصة بخلافه في المأخوذ فان فيه إقرار أو المال يثبت به

فليتأمل اه سم على ج (قوله لأنه يثبت بها) قد يقال قضية هذا المصنع ان السرفة تثبت قبل الدعوى فقد يشكل على الترتيب في قوله الاتق ثم ثبوت السرفة بشروطها فليتأمل وقد يجب بان هذا يخصص للترتيب المذكور وأبانه يقتضي ثبوت السرفة أيضاً فليتأمل اه سم على ج (قوله لو أقر بالسرفة ثم رجع ثم كذب رجوعه قال الدمري لا يقطع ولو أقر بها ثم أقيمت عليه البينة ثم رجع قال القاضي سقط عنه القطع على الصحيح لأن النبوت كان بالإقرار وتقدم نظيره في الرهن المسدودى كذا في شرح زروض اه سم على ج نكتة المعتقد فيه أخلافه عند م ر فيما تقدم (قوله والمعتقد الاول) أي الجواز (قوله والوجه جواز) أي

قطعه بما لها (وثبت السرفة بيمين المدعى المردودة) يقطع (في الأصح) لأنها إقرار حكما وهذا ما ذكره ههنا لكتنهما جزماً في الدعاوى من الروضة وأصلها عدم القطع بها لأنه حق لله تعالى وهو لا يثبت بها واعده البقيني واحتج به بنص الشافعي وقال الأذري وغيره انه المذهب وهو المعتقد وحمل بعضهم كلام المصنف هنا على نبوتهم بالنسبة للمال وهم اذنبونه لأخلاف فيه (وبأنه إقرار السارق) بعد دعوى ان فصله بما يأتي في الشهادة به سألوا لم ينكروا كسائر الحقوق وما يمتنع الأذري من قبول الأطلاق من مقرر نفسه موافق للقاضي في مذهبه غير ظاهر اذ كثير من مسائل الشبهة والحزوف فيه خلاف بين أئمة المذهب الواحد فالوجه اشتراط التفصيل مطلقاً كغيره في الزانما إقراره قبل تقدم دعوى فلا يقطع به حتى يدعى المال وبثب المال أخذ من قولهم لو عهد بسرقة مال غائب أو حاضر حصة قبل أو لا تطلع حتى يدعى المالك بحاله ثم تعاد الشهادة لثبوت المال لأنه لا يثبت بشهادة الحصة لا القطع لأنه يثبت بها وانما انتظر لوقوع ظهوره مسقطاً ولم يظهر (والمذهب قبول رجوعه عن الإقرار بالسرفة كالزنا نكتة بالنسبة للقطع دون المال والطريق الثاني القطع بقبول رجوعه) فلا يقطع وفي الغرم قولان أظهرهما وجوبه وفي طريق ثالث القطع بوجوب الغرم أيضاً (ومن أقر بمقولة لله تعالى) أي عوجها كنزاً وسرقة وثمير مسكروا بعد دعوى (فاضح ان للقاضي) أي يجوز له كافي الروضة لكن في شرح مسلم إشارة الى نقل الإجماع على نفيه وحكمه عن الأصحاب والمعتقد الاول وقضية تخصيصهم الجواز بالقضي حرمتهم على غيره والوجه جواز له امتناع التلقين على الخاكم دون غيره (ان يعرض له) حيث كان جاهلاً بوجوب الحصة وهو معذور كما في العزيز ولعله جرى على الغائب اذ المالم قد تقرر له دهشة فلا فرق كما قاله البقيني (بالرجوع) عن الإقرار وان كان ما نسبوا جوازه فيقول له لك قبلت فاختذت أخذت من غير حزن غصبت انتبهت لم تعلم ان ما نسبته مسكروا لأنه صلى الله عليه وسلم عرض به لساخر وقال بان أقر عنه به بالسرفة ما حالك سرقت قال بل في أعاد عليه من غير أن أولئنا ما مر به بقطع والثاني لا يعرض له والثالث يعرض له ان جهل ان له الرجوع فان علم فلا وأهم قوله بالرجوع انه لا يعرض له بالانكار أي ما لم يحش ان ذلك يمهله على انكار المال أيضاً فيما يظهر وأنه يمنع التعريض اذ ثبت بالبينة وقوله لله فيسده ان الذي لا يميل التعريض بالرجوع عنه وان لم يبدل الرجوع فيه نسباً ويوجه بان فيه حلالاً على محرم فهو كنهه على العقد الفاسد (ولا يقول) له (ارجع) عنه أو اخذه قطعه أيا تم به لانه أمر بالكذب وله ان يعرض للشهود بالوقف في حده تعالى ان رأى المصلحة

فليتأمل اه سم على ج (قوله لأنه يثبت بها) قد يقال قضية هذا المصنع ان السرفة تثبت قبل الدعوى فقد يشكل على الترتيب في قوله الاتق ثم ثبوت السرفة بشروطها فليتأمل وقد يجب بان هذا يخصص للترتيب المذكور وأبانه يقتضي ثبوت السرفة أيضاً فليتأمل اه سم على ج (قوله لو أقر بالسرفة ثم رجع ثم كذب رجوعه قال الدمري لا يقطع ولو أقر بها ثم أقيمت عليه البينة ثم رجع قال القاضي سقط عنه القطع على الصحيح لأن النبوت كان بالإقرار وتقدم نظيره في الرهن المسدودى كذا في شرح زروض اه سم على ج نكتة المعتقد فيه أخلافه عند م ر فيما تقدم (قوله والمعتقد الاول) أي الجواز (قوله والوجه جواز) أي

أي من الغير (قوله فلا فرق) أي بين العالم والجاهل (قوله ما لم يحش) مقتلة تقول المصنف بالرجوع فكان الاولى ذكره قبل قوله وأهم قوله إقراره قبل الإقرار ولا يثبت به التعريض على الانكار أي ما لم يحش ان ذلك يخ اه (قوله لا يميل) تعريض أي وان كان الرجوع لا يقبل (قوله فيأثم به) ومن القاضي غيره (قوله لأنه أمر بالكذب) ان رجع لثب أيضاً كما عواظهم دل على تعريض الرجوع الكذب فيخالف ما تقدم من الفرق بين التعريض بالرجوع والتعريض بالانكار وان في الثاني حلالاً على الكذب ونكتة في ذلك في الجواب مع الأخذ عنه الان يجب بالفرو بين الحلق على الكذب ولا مر به فيصير اه سم على ج

وأجبه) عبارة الصفحة واجبه أي البعض (قوله لا يقال حذف فاعل سقط) قال سم الفاعل لا يحذف وإن دل عليه دليل إلا  
فما استثنى فالوجه أن يقال إن فاعله ضمير واجبه وقد دل عليه السياق وبكفي في إضمار الفاعل دلالة السياق وقرين  
الإضمار والحذف (قوله على أنه يصح كونه ضمير من) قد يقال أن هذا هو الأول ومع أنه ظاهر المتن فلم قدم ذلك وأنى بهذا

(قوله أو حذف الخبر) ومثله بالأولى ما لو خاف على نفسه أو ماله فاهم معلوم (قوله شملت وكانت ذلك) أي الدعوى كأن وكلة فيما  
يعلق بالدعوى (قوله أو أوالناك) هذا التعليل لا يأتي في الصبي والمجنون والسفيه ١٥٩ لكن سماني أنه قد يبلغ الصبي

الخ فيأى نظيره في  
المجنون والسفيه (قوله  
وان كذبه) أي كذب المقر  
المالك (قوله أما بعد

دعوى الموكل فلا انتقد  
أي بأن ادعى مثلاً ثم  
سافر وأقر ادعى عليه

بعض ادعى (قوله لأن  
له المطالبة) أي حكم  
(قوله ومن ثم فثبت)

أي المالك وقوله حبس  
أي المقر وقوله لأنه لا

الحكم (قوله أو أنه ندريه  
بها كذلك) أي غير مؤثر  
(قوله لنسندنه) أفاد أنه دا

وطى الأمة بنسندنه  
وهي نسندنه لما لا يحس  
وهو ظاهر لا محسبها

بالنسند (قوله لا محسب  
المسار) أي في توجيهه  
الأصح من قوله لأنه

وجاء قوله الخ (قوله ولا  
أنه ملك أصبر السرق)

أي ولا يجب عليهما أن  
يبيانه الخ (قوله وقولان  
لا نعلم) من جملة التمرط

المعبر كرها (قوله ومع  
كل منهما) أي بمسأ

واحدة على ما يفهم من هذه العبارة (قوله أو وافق شهادة كل دعواه) أي كان ادعى ببعض فشهد أحدهما أنه سرقها بكرة  
والآخر عشيبة فيضاف مع كل منهما ليعنى أنه إن شهد أحدهما أنه سرقها بكرة وإن شهد أحدهما أنه سرقها عشيبة فوافق دعواه

شهادته أحدهما وإن الآخر خلف مع ما وافقت شهادته أحدهما أو الآخر به سرق ثوباً سود فنجاف مع الأول لموافقة  
شهادته دعواه (قوله ولم يحكموا واحدة منهما) وإن كثرت أحوالهم لأن الكثرة ليست مبرجة (قوله وعلى السارق رد ما سرق)

أي أحرته مدة وضع يده ولم يؤخذ من قوله إلا تنبى كتابه اه سم على ح

والأفلاو علم منه أنه لا يجوز له التعريض ولا لهم التوقف عند ترتيب مفسدة على ذلك من ضياع  
المسروق أو حذف الخبر (ولو أقر بلا دعوى) أو بعد دعوى من وكيل للقائب شملت وكالتمه ذلك  
ولم يشعر المالك بها أو شهد بها حسبته (أنه سرق ما لزيد الغائب) أو ألقى أو المجنون وألقى  
بذلك السفيه (لم يقطع في الحال بل) يحبس (ينظر حضوره) وكاله ومطالبة (في الأصح)

لا به بما يقر به بالأباحة أو المالك فله يستقط القطع وإن كذبه كأمراً بعد دعوى الموكل فلا  
انتظار لعدم احتمال الأباحة هنا وتحو الصبي يمكن أن يلكه عقب البائع والشروط قبل الرفع إلى  
الحاكم فيسقط القطع أيضاً ولا يشكل حبسه هنا بعد ما فيأى أو أقر على غلب لأنه المطالبة  
بالقطع في الجلة لا بعمال الغائب ومن ثم لو مات عن نضوط قبل حبس لأن له عليه المطالبة به  
حينئذ (أو) أقر (أنه أكره أمه غائب على الزنا) أو زنى بها (حدث في الحال في الأصح) لعدم توقفه  
على طالب ولأنه لا يباح بالأباحة ومن ثم توقف الأمر على حضوره لسقطه بالأدلة وإحتمال  
كونها وقفت غير مؤثر لضعف الشبهة فيه ولهذا جازى باب الوقف على حده بوطه الموقوفة  
عليه أو أنه نذر له بها كذلك لتدبره والثاني ينتظر حصول الاحتمال المار (ويثبت) القطع  
(بشهادة رجلين) كسائر العقوبات غير الزنا (فلو شهد رجل واحد) بعد دعوى المالك أو  
ثابته أو رجل وحلف معه (ثبت المال ولا قطع) كالو ثبت بذلك النصب للعاقبة بطلاق أو  
عقود دونها حيث تقدم التعليق على الثبوت والأوقاف كما مر نظيره في الصوم بخلاف ما لو

شهدوا قبل الدعوى فإنه لا يثبت شيء لا تقبل شهادة الغيبة في المال كالمس (ويسترد ذكر  
الشاهد) هو الجنس أي كل من شاهده (لنسوط السرقة) المارة أذقة نظماً من ليس بسرقة  
سرقة قبيحة من السرقة منه والمسروق وإن لم يذكر أنه نصاب لأن النظر فيه وفي قيمته للمالك  
بهما أو بغيرهما ولا أنه ملك لغير السارق بل للمالك إبانته بغيرهم أو كونها من حوزة عينيه أو  
وصفه ويقولان لا نعلم فيه شبهة وغير ذلك كاتفق الشاهدين ويشير إلى السارق أن حضر  
والأذكر أحده ونسبه وما استشكل به من أن البينة لا تنعم على غائب في حمله تعالى يمكن  
تصويره بغائب متزوج أو متوار بعد الدعوى عليه (ولو أخلف شاهدان) فيما بينهما (قوله)

أي أحدهما (سرق) هذا العيب أو ثوباً بغير (بكره) قول (الآخر) سرقاً أو ثوباً أسود  
(عشيبة فباطلة) للتناقض فلا يترتب عليها قطع نعم للمالك الخلف مع أحدهما ومع كل منهما إن  
وافق شهادة كل دعواه وأخذ المال ولو شهد واحد بكسر ولا حركتين يثبت واحد وقطع  
إن يبلغ نصاباً وله الخلف مع شاهد الزيادة وأحدها أو إنسان أنه سرق هذه بكرة وآخر أنه  
سرقها عشيبة تعارضتا ولم يحكموا واحدة منهما فلا يتوارد على شيء واحد ثبتاً وقطعاً



مُجْلَاوَةٌ (قوله والاسلام) عبارة التحفة والتوافق في الدين (قوله أو معاها) معطوف على ذي وكان ينبغي تأخير ذي عن  
يهودي لظهور العطف (قوله لو اوجب كل نعيم) متعلق بالاداء ووجد في النسخ الواجب زيادة ألف قبل اللام وهو غير سديد  
(قوله ما جزم به في الحواشي) كان الاولى ما جزم به في الحواشي (قوله وهو من ذلك آخر السنة فاضل الخ) فالتشبيه بالزكاة انما

(قوله برده المال للعرز) أي ولو لم تثبت السرقة لالاعداد وقد يخرج قوله برده الخ ما لو أخذه المالك قبل رفعه للقاضي كأن  
رماه السارق خارج الحرم فاخذه المالك فلا قطع لعدم طلب المال والفرق أنه لا يبرأ برده للحرم قبل وضع المالك يده عليه  
(قوله حيث آمن زلف الدم) فان لم يؤمن زلف الدم قطعت رجله اليسرى بخلاف ما سألت أخا الباب انه لو شئت بعد السرقة  
ولم يؤمن زلف الدم فان القطع يسقط لانه بالسرقة تعلق بعينها فاذا انعدرت قطعه اسقط بخلافه هنا فان الشك موجود ابتداء  
فأذا انعدرت قطعه لم يتماق القطع بها ١٦٠ بل بما بعدها اه سم على ج (قوله وقاطعه في غير القن) أي من حرم وبعض مكاتب

اما القن فقاطعهما السيد  
والامام (قوله فلو فوضه)  
أي الامام أو نائبه (قوله  
للسارق) وخبر بالسارق  
ما لو فوضه للسرور منه  
فيقع الموقع وان امتنع  
التفويض له مخافة ان  
يرد عليه الا أنه يؤدي  
إلى اهلاكه وخرج  
بفرض اليه ما لو فوضه بلا  
أذن من الامام أو نائبه  
فلا يقع حد أو ان امتنع  
القطع لغوات المحل (قوله  
لم يقع الموقع) في الرض  
في باب استفتاء القصاص  
فيسل الطاسف الثاني  
ما نصه ولو أذن الامام  
للسارق أي في قطع يده  
فقطع يده جاز ويجوز  
اه قال في شرحه وما  
ذكره كاصله من الجواز  
ناقضه في أول الباب  
الشارف من أبواب الوكالة  
اه سم على ج أي شا

لا تمارض (وعلى السارق رد ما سرق) وان قطع ثغره على اليد ما أخذت حتى تؤديه ولان القطع  
حقه تعالى والنعم حق الاتي فلا يسقط أحدهما الا خر ومن ثم لم يسقط العفو ان والقطع  
عنه برده المال للعرز (فان تلف صمنه) كدفعه من ممثل في المثل وأقصى قيمة في المتقوم  
(وتقطع عينه) أي السارق الذي له أربع اذ هو الذي يتأق في الترتيب الا في الجاسع وان  
كانت شلاء حيث آمن زلف الدم ولان البطش بها أقوى فكانت البسطة أرفع وانما لم  
يقطع ذكر الرافى لانه ليس له مثله وبه يقوت الفصل المطلوب بقاؤه وقاطعه في غير القن هو أو  
نائبه فلو فوضه للسارق لم يقع الموقع (فان سرق ثانيا بعد قطعه) وانما لم يقطع الاول وفارق  
توالى القطع في الحواشي لانهما من حد واحد (فرجله اليسرى) هي التي تقطع (و) ان سرق  
(ثالثا) قطعت (يده اليسرى) ان سرق (رابعا) قطعت (رجله اليمنى) لخبر الشافعي بذلك وله  
شواهد ومع ما ذكر في الثالثة عن أبي بكر ومهرضى الله عنهما من غير مخالف وحكمة قطع  
اليدين والرجل انهما آلة السرقة بالاختاد والقتل وقطع ما ذكر في الثالثة والرابعة أن السرقة  
مرتبت تعدل الحواشي شرعا وهما يقطعان في مرة منها كما رأيت اما قبل قطعه فاسمائي ومجمله  
في المعصوالاصلي فلو كان له بدن مشلا وعاتب الاصلية قطعت دون الزائدة والا لا تكتفي بقطع  
احدهما ولا يقطعان بسرقة واحدة فان لم تكن له الا الزائدة قطعت وان فقدت أصابعها  
وتعرف الزائدة بضعف نقص أصبع وضعف بطش وغش قصر (وبعد ذلك) أي قطع الاربع اذا  
سرق أو سرق أولا ولا أربع له (يعزر) لعدم ورود شيء فيه وخبر قتله منكروا بقدر رحمة يكون  
منسوخا أو محمولا على قتله برئا واستحلال امارد الم يكن له الا بعض الاربع فيقطع في الاولى  
ما يقطع في الثانية بل الرابعة بأن لم يكن له الا رجل اليمنى لانه لم يوجد يد ما قبلها تعلق الحق بها  
(وبعض) ندبا (بمحل قطعه زيت) خص كانه لكونه أبلغ (أو دهن) آخر (مغلي) بضم الميم  
وفتح اللام لجهة الأمر به ولانه يسد آفواه العروق فيخضم الدم وخاصة الماوردى بالحضري  
اما البدوي فيخصم بالنار لانه عاذهم فدل على اعتبار عاذه تلك الناجية ثم (قبل هو) أي الجسم  
(تتم له) فيسأل الامام فعليه هال في القود لان فيه مزيدا يلام يحتمل المقطوع على تركه  
(والاصح ان هو لا مقطوع) لانه تدو يدفع به الهلاك بسبب زلف الدم ومن ثم لم يجز على فعله

في الوكالة هو المعتمد وكتب أيضا حفظه الله قوله لم يقع الموقع أي ويكون كالسقوط باقة وسباني ما فيه ومعه فؤنه  
سقوط القطع وعليه فيشكل الفرق بين القول بوقوع الموقع وعدمه لان كلا منهما استسقط القطع الا ان قال اذا قلنا وقوع  
الموقع كان قطعه واحدا جازا للسرقة من حيث حق الله تعالى وحيث قلنا لا يقع الموقع لم يكن سقوطه احدا لكنه تذر والحد  
لغوات محله فلا يكون سقوطها جازا للسرقة وان اشتركت الصورتان في عدم شيء للسارق بعده (قوله وانما لم يقطع  
الازل) أي فلواي بينهما فاشتباهت المقطوع بسبب ذلك فلا ضمان أخذا بما تقدم في الحدود (قوله وبعد ذلك يعزر) في العباب  
يعزر ويحبس حتى يموت ونظائر المتن لا يحبس (قوله وخاصة الماوردى بالحضري) ضعيف

هو في مطلق الفضل والافاضل كانه لا يتعرف في غيبه افضل عشر من دنار والمعاد الكفاية الكفاية للعموم الغالب كما يدل عليه التشبيه ونبه عليه سم في حواشي شرح المنهج (قوله وان كلوا الخ) أي تأكل من خاصر ﴿فصل في جنابة الرقيق﴾ (قوله)

(قوله لم يزل من علمه) أي فان لم يفعل أو لم لا ضمان عليه ولا على الامام أيضا ١٦١ (قوله لم يلزمه سوى حد واحد)

﴿قوله لم يزل من علمه﴾ هنا وكذا على الاول ما لم يجعله الامام من بيت المال كسجدة الجلاله (وللامام احواله) ما لم يرض تركه لثقله لتعذر فعله من المقطوع بنحو اغناء كاجتنابه البلقين وجرمه الزكوى وهو ظاهر وعليه لو تركه الامام لم يزل من علمه وله قدرة على ذلك فعليه به كالايتني (وتقطع اليد من كوع) للاتباع ولان الاعتماد على الكف والاذوجب فيه الدية (و) (تقطع (الرجل من مفصل القدم) وهو الكعب كما فعله عمر (ومن سرق مزارا) (قطع) لم يلزمه سوى حد واحد وانما (كفت عينه) عن الكل لاتحاد السبب فتدخلت لوجود الحكمة وهي الزجر وكذا الوز في بكر أو شرب مزارا وانما تعددت فدية ثوب ليس المحرم لان فيها حقالا دمي ما يتبار غالب مصره والا كذلك هنا وسرق بعد قطع اليمنى مزارا كفي قطع لرجل عن الكل وهكذا على قياس ما تقرر ويكفي قطع العضو الموجه طمعه من يد أو غيرها (وان نقصت أربع أصابع قلت) أخذ ما قاله الرافعي في السرح (وكذا) تحزني (لو ذهب الخ) (الاصبع منها) (في الاصبع والله أعلم) لاطلاق اسم اليد عليه احينئذ مع وجود الزجر عما حصل له من الايلاء والتسكيل وان سقط بعض كفها أيضا (وتقطع يد) أو رجل (زائدة أصبه) فاكثر (في الاصبع) لشمول اسم اليد لها وشارك القودبان المقصود منه المساواة والثاني لابل يعدل الى الرجل (ولو سرق فـ قطعت يمينه مائة) أو قودا وظلما أو شات وخشي من قطعها سرق الدم (سقط القطع) ولم يقطع الرجل لثقل الحق بعينه اسقط بفواتها (أو) سقطت (يساره) بذلك مع بقا يمينه (فلا) يسقط القطع (على المذهب) لبقاء محل القمع وقيل يسقط في قول ولو أخرج السارق اليد لاديساره فقطعها فان قال المخرج ظننتها اليمنى أو انها تحزني اجزاها ولا فلا لان العبرة في الاداء بقصد الدفاع وهذه طريقة نبوية الى ترجيحها كلام الروضة وصحها (رافعي في آداب استيفاء القصاص والمصنف في تصحيحه وصحها الاسنوي وان حكى في الروضة طريقة أخرى انه يسأل الجلاله فان قال ظننتها اليمنى أو انها تحزني عنها وحلف زمته الدية وأجرأته أو ظننتها اليسار أو انها لا تحزني ازمه القصاص ان لم يقصد المخرج بدلها عن يمين أو انما لم يميزه وجرمه ابن المقرئ

الجلا في الخالب

﴿باب فاطح الطريق﴾

لعل الحكمة في تعقيب

لمقابلته مشاركنه للسرقة

في أخذ مال الغريم وجوب

القصاص في بعض أحواله

(قوله أي حكمهم)

أشاره الى ان الاضفة

في القاطع للمخمس قصد في

التمدد وهو إثراء (قوله

وطمعه) أي الطريق

وقوله هو أي شرعا (قوله

أو ارباب) أي خوف

(قوله مع البعده عن

الغوث) أي ولو حكما كما

﴿باب فاطح الطريق﴾

أي أحكامهم وقطعه هو البروز لا خذلما أو لقتل أو ارباب مكره اعتمادا على الشوكه مع البعده عن الغوث كإسيان الأصل فيه قوله تعالى اغتازاه الذين يخارون الله ورسوله الآية قال جمهور العلماء اغتازت في قطاع الطريق لافي الكفار واحتجوا به بقوله تعالى الا الذين تآمروا من قبل ان تقدر واعلمهم الآية اما المراد التوبة عن قطع الطريق ولو كان المراد الكفار لكانت توبتهم باسلاهم وهو دافع للعقوبة قبل القدرة وبعدها (هو مسلم) لا حري لعدم الترامه أحكاما ولا معاهد مؤمن اما الذي ثبت له حكم قطع الطريق كما قاله ابن المنذر في الاشراف وصرح به الساماني قال ان الزكوى وهو قضية اطلاق الاصعب فانهم لم يشترطوا

٢١ نهاية سابع دحاوا راومعوا عنها الاسفة (قوله ولا ما عهد) عطفه على الطريق بناء على ان المراد به من لا عهد له ولا أمان وعليه فالذي قسم الطريق وما عطف عليه ومن أدخل المعاهد والمؤمن في الحرب أراد به ما عهد الذي ولعل وجهه ان كلام المعاهد والمؤمن لما كان فيما بين مدة معينة كان عهده كالعهد (قوله اما الذي) قسم قوله لا حري الخ (قوله وهو) أي ثبت ففع الطريق للذي قصه اطلاق الخ

ومعلوم ماص الخ) حق العبارة ومما ان جنابة الرقيق الخ (قوله فيفسد به نار من الجنابة) صوابه فيلزمه ارش الجنابة الخ لان الرقية لا يتعلق بها حينئذ حتى تغسل (قوله نعم ان منع من بيعه الخ) أي اذا قلنا بكلام الفاعل على ان هذا الاستدراك لا حاجة اليه مع ما قدمه من حل الفاعل للنص على ذلك (قوله وان اذن له سيده) غايته في نفي التعلق بكسبه (قوله ان لم يمنع من بيعه) أي الجنابة الاولى قبل وقوع الثانية كما هو ظاهر (قوله فسخ البسم) أي بخلاف العنق (قوله دون الفعل كوطء

(قوله انه مخصوص بغير الذي) أي فليس له حكمه (قوله أو سكران مختار) زيادته على المتن اغني عن احتياج الهاد اقلنا المكره مكاف وهو ما صححه ابن السبكي في غير جمع الجوامع والذي في متن جمع الجوامع انه غير مكاف وعبارة هو الصواب امتناع تكليف الغافل والمجاوذة المكره ١٦٢ على الصحيح (قوله وقدرة) عطف تفسير (قوله أو البضع) لم يجعلوا انما يأتي

للنضر للبضع حكما يختص به من حيث كونه قطع طريق وعليه فحكمه كغير قطع الطريق (قوله بل عن تفریط القافلة) أي وجه صدق القاطع في دعوى التفریط (قوله أو السلطان) لعل الوجه التعبير بالواو وكذا قوله الاستثنى أو السلطان ونهض أن السرادن الموجود أحد الامرين فقط اه سم على ج وقوله أو ان أي هو ان الخ (قوله ومنعوا أهلها) ومن ذلك هؤلاء الذين يأتون للسرقة المسجون بالنصر في زمانهم قطع قال في المصباح والمنسرفه لفتان مثل مصدع ومعقود خيل من الماشاة الى الماشئين وقال الفارابي جماعة من الخيل وقال المنسر الجاش لا يمر بنى الاقلعه (قوله ولوعلى الامام قوما) أي ولو كانوا غير مكلفين (قوله أي نصابا) ان أي وان أخذوا دونه اه سم على ج (قوله لم يرفى تركه مصلحة) أي فيجوز له الترك بل قد يجب كان علم انه ان عزه زاد في الطغيان وآذى من يدعى اياه (قوله بحبس وغيره) الواو بمعنى أو بر اه سم على منج (قوله الفظيعة) أي القبيصة (قوله وله جمع غيره) أي الحبس (قوله كما اقتضاه كلام المصنف) أي بان يقال بحبس وغيره مجتمعين أولا (قوله ولو جمع اشتركوا فيه) هل المراد شركة الشبوع أو الامم حتى لو أخذ من كل شيئا وكان المجموع يبلغ نصابا قطع الأخذ فيه نظرا ولا بعد الثاني تغاظا عليهم لكن قياس ماص في السرقة الاول وبؤيده انهم هلكوا القطع بالمشاركة بان لكل واحد من الشركاء يدعي بجميع ائمال وفي المجاورة ليس لواحد منهم ان يدعي بغير ما يخصه ومعلوم ماص في السرقة ان القاطعين لو اشتركوا في الأخذ اشترط ان ينص كل واحد منهم قدر نصاب من المأخوذ ولو زرع على عددهم والا فلا

ان أي وان أخذوا دونه اه سم على ج (قوله لم يرفى تركه مصلحة) أي فيجوز له الترك بل قد يجب كان علم انه ان عزه زاد في الطغيان وآذى من يدعى اياه (قوله بحبس وغيره) الواو بمعنى أو بر اه سم على منج (قوله الفظيعة) أي القبيصة (قوله وله جمع غيره) أي الحبس (قوله كما اقتضاه كلام المصنف) أي بان يقال بحبس وغيره مجتمعين أولا (قوله ولو جمع اشتركوا فيه) هل المراد شركة الشبوع أو الامم حتى لو أخذ من كل شيئا وكان المجموع يبلغ نصابا قطع الأخذ فيه نظرا ولا بعد الثاني تغاظا عليهم لكن قياس ماص في السرقة الاول وبؤيده انهم هلكوا القطع بالمشاركة بان لكل واحد من الشركاء يدعي بجميع ائمال وفي المجاورة ليس لواحد منهم ان يدعي بغير ما يخصه ومعلوم ماص في السرقة ان القاطعين لو اشتركوا في الأخذ اشترط ان ينص كل واحد منهم قدر نصاب من المأخوذ ولو زرع على عددهم والا فلا

الامة) أي فانه ليس اختيار اللغذاء أصلاً فلا يحصل الاختيار الا بالقول (قوله ومن السيد خمسة) أي غلام القبة الذي بقي له بعد أخذ الاول ارض جنايته الذي هو خمسة (قوله فان لم يغدها) أي بعد الوضع (قوله في القرية) (قوله المصوم) (قوله تمنع قطع) أي كل منها (قوله وبثبت ذلك) أي قطع الطريق (قوله ١٦٣) نظير ما مر في السرقة أي فترك

ان لا يقطع ثم ان كان محل بيع والا فمحل بيع اليه من حره كان يكون معه أو بقره ملاحظ بشرطه المار من قوته أو قدرته على الاستغناء فله الماوردى لا يقال القوة والقدرة تمنع قطع الطريق لانه حيث لم يثبت ثبوت أو استغنى لم يكتفوا بقطع الطريق لان ذلك اذا القوة والقدرة بالنسبة للعرض غيرهما بالنسبة لقطع الطريق لانه لا بد فيه من خصوص الشوكة وضوحها كما علم مما مر بخلاف الخرز يكفي فيه مبالاة السارق به عرفاً وان لم يقاوم السارق من غير شبهة مع قبضة شروطها المارة وبثبت ذلك برجلين لا يغيرهما الا بالنسبة للمال وطلب المالك نظير ما مر في السرقة (قطعت يده اليمنى) لجمال كالسرقة (ورجله اليسرى) لعمارة كما قاله العمراني وخرجه بان المقرئ تبعاً للروضة بعد ذلك ومع ذلك هو حد واحد وخولف بينهما ثلاث نفوس المنفعة كما هما جانب واحد ولو فقدت احدهما ولو قبل أخذ المال ولو لشالها وعدم أمن زحف الدم اكتفى بالآخر ولو عكس ذلك بان قطع الامم يده اليمنى ورجله اليمنى فقد تعدى وزمه القود في رجله ان نهد أو لا فدينها ولا يسقط قطع رجله اليسرى ولو قطع يده اليسرى ورجله اليمنى فقد أساء ولا يضمن وأجراه والفرق ان قطعهم من خلاف نص بوجوب مخالفتهم الضمان وتقديم اليمنى على اليسرى اجتهاد يسقط عنه الضمان ذكره الماوردى والروائي وتوقف الاذرى في ايجاب القود وعدم الاجزاء في الحالة الاولى قال الزركشي وقضية الفرق انه لو قطع في السرقة يده اليسرى في المرة الاولى عايداً لانه تقدم اليمنى عليها بالاجتماع أى وليس كذلك كما مر وأوجب بعدم تسليم ان تقدم اليمنى ثم بالاجتهاد بل بالنص لانه قرئ تباداً فافعلوا ايمانهم وان القراءة الشاذة تكبر الواحد ويغني كما قاله الاذرى مجي عما مر في السرقة هنما من توقف القطع على طاب المالك وعلى عدم دعوى القتل وضحه من المسقطات فقد قال البلقيني انه القياس وفي الام ما يقتضيه ولا بد من انتفاء الشبهة كما في النسيه ويحسم موضع القطع كما في السارق ويجوز ان تحسم اليد ثم تنقطع الرجل وان يقطع اعماهم جميعاً (فان) فقد تأجل الاخذ أو (عاد) تأنبا بعد قطعه الى اخذ المال (فيسراه ويمنه) يقطعان لالة (وان قتل) فتلا يوجب القود ولو يسرا يجرح مات منه بعد أيام قبل الظفره والتوبة (قتل حتماً) لان المحاربة تفيض زياده ولا زيادة هنا الا بضم فلا يسقط بضمه مستحق القود ويستوفيه الام لان حقه تعالى قال البندنجي وانما يحتمن قتل لاخذ المال واعتمده الباقيني وهو الاوجه (وان قتل) فتلا يوجب القود (وأخذ مالاً) يقطع به في السرقة كابد عليه كلامه وان نازع فيه البلقيني (قتل) بلا قطع (ثم) غسل وتكن وصلى عليه ثم (صلب) مكنته معترضاً على نحو خشبة ولا يقدم الصلب على القتل لكونه زيادة تعذيب (تلاتاً) من الايام بلها وجواباً لا تجوز لزيادة عليها ينسهر الحلال ويتم السكال

أيمانها (قوله وان قطع اعماهم) ظاهره وان خيف هلاكه ووجه بانه حد واحد لا يجب تفرقه (قوله فان فقدنا قبل الاخذ) أي لما لو فقدنا يده فلا قطع الا تركا تقدم نظيره قيد أو مرق فسقط يده في سم على حج قوله بان فقدنا الخ قال في شرح الروض أو بعده سقط القطع كما في السرقة اه وقد يشتر بذلك قول الشارح السابق ولو فقدت احدهما ولو قبل الخ (قوله ان قتل لاخذ المال) أي ويعرف ذلك بقرينة تدل على ذلك وكتب أيضاً لصف الله بقرينه قوله لاخذ المال أي ولم يأخذ ما يأتى من انه لو قتل وأخذ المال صلب مع القتل (قوله وأخذ مالاً) قال في العباب عن الماوردى ولودون نصاب وغير محوره اه وهو خلاف قول الشارح بقطع الخ طفل مافي العباب تمنع فيه منازعة بللقيني

يعني غير المضمون عليه ليدخل جنين أمته الاتي (قوله وهي الخيار) أي في الأصل وقوله يراض الحاي قبل هذا الأصل (قوله أو يزوج) انظر على أي شيء يصح عطفه وعبارة النخعة ولو نحو عهد الخ فالجميع في عمار تم ажور (قوله حملت بولد في حال زنتها) أي من مرثدا وغيره لكن بزنا ولم يكن في أصوله مسلم من الجانبين في الأولى ومن جانب الأم في الثانية (قوله ولهذا لم يؤثر انفصاله الخ) أي في الوجوب ١٦٤ فلا يسقط بذلك (قوله ولم يتحقق اتحاد الرأس) قد بيناه قوله الاتي لأن

الشخص الواحد لا يكون له  
بدان بحال اذ قضية الاول  
امكان ذلك الآن يقال ان  
كونه لا يكون له بدنان هو  
بحسب الاستقرار وهو  
المعصوم به حتى يتحقق  
خلافه فاذا تحققنا خلافه  
بان وجود رأس له بدنان  
بالفعل انخرم ذلك الاستقرار  
اذهبوا نأص كما لا يخفى

(قوله والاقهار ونحوه)  
كسقوط بعض الاعضاء  
(قوله ثم الذي يصح) أي على  
هذا القول (قوله وكل منهما  
من مثله) أي ابن عباس  
(قوله بدأفيه بالاغظ)  
قد يشكل بأن الصلب  
مع القتل اغلظ من القتل  
وحده ولا يتم ما ذكر بالنسبة  
للأولين الآن يقال انه  
وان كان لمعاد الصلب  
مع القتل لكن القتل مع  
الصلب لم يذكر في الآية  
فالمندوب فيها هو الاغظ  
نظر المأفوم (قوله المختص)  
خرج قتله لقود لا ينطبق  
بقطع الطريق وقتله لقود  
ينطبق مع آفة الشرا  
السابق عن البديهي اهـ  
سم على حج أي فليس فيه

وحذف التاء لحذف المعداد (ثم ينزل) ان لم يخف تغيره قبلها ولا أنزل حينئذ قال الا ذرعي  
وكان المراد بالتغير هنا الانقمار ونحوه والاقية حسبت جيفة الميت فلنا حصل التثنية والتغير  
غالباً (وقيل يبي) وجوباً (حتى) يتهرى (يسهل صديده) تغليظا عليه ومحل قتله وصلبه محل  
سحار بته الان لا يكون محل مرور الناس فأقرب محل اليه وظاهر ان هذا مندوب لا واجب  
(وفي قول يصب) حياً (قليلاً ثم يترل فيقتل) لان الصلب عقوبة فيصعب به حيا واعترض قوله  
قليلاً بأنه زائدة لم تحذف من هذا القول فان اريد به ثلاثة أيام كان أحد أوجه ثلاثة مفرقة على  
هذا القول لانها من جلته ويوجب بان من حفظ حجة على من لم يحفظ فاذا حفظنا ان قليلاً من  
جملة هذا القول قد ماتم الذي يصح ان المراد به أدنى زمن ينزجر به عن قفاغيره وأفهم ترتيبه الصلب  
على القتل انه يسقط عنه حتم نفسه وبقتله بغير هذا الوجه كقود في غير المحاربة اذ التتابع  
يسقط بسقوط متبوعه وبما تقرر فسر ابن عباس رضي الله عنه ما الآية فانه جعل أو فمها  
للتبويب لا للتغيير حيث قال المعنى ان قتلاوا أو قتلاوا أو يصلوا مع ذلك ان قتلاوا واخذوا المال  
أو قطع أيدهم وأرجلهم من خلاف ان أخذوه فقط أو ينفوا من الارض ان أوعبوا ولم  
يأخذوه وهذا منه اما توقيف وهو الاقرب وأولنه وكل منهما من مثله لانه ترجح القرآن  
ولان الله تعالى بدأفيه بالاغظ فكان مرتباً ككفارة الظهار ولو اريد التغيير لم بدأ بالاعف  
ككفارة البين (ومن أعانهم وكثر جمعهم) مقتصر على ذلك (عز رجيس وغريب وغيرهما)  
كبفة المعاصي وتغيير أصله بالولا ياتي كلام المصنف اذ المرجع الى رأى الامام فظهر ما مر في  
أخافو الطريق (وقيل يتعين التغريب الى حيث يراه) الامام وما تقتضيه المصلحة (وقيل  
القاطع) التختيم (بما فيه معنى القصاص) اذ الأصل في اجتماع حقه تعالى وحق الآدمي  
تغليب الثاني لكونه منياً على المضيف (وفي قول الحد) لعدم حصة العفو عنه ويستقل الامام  
بإستيفائه (ففي الاول) تلزمه الكفارة (لا يقتل بولده) وان سفل (وذى) ووقن للصلالة أو  
لعدم الكفاءة بل تزعمه الدية أو القيمة (و) على الاول أيضاً (لومات) القاطع بلا قطع (قدية)  
لما يقول في ماله ان كان حراً الا قيمته (و) عليه أيضاً (أو قتل جماعاً) معاً (قتل واحد ولا يقين ديات)  
فان قتله من مرتباً بالاول (و) عليه أيضاً (لو عا وليه بل وجب وسقط القصاص وبقول  
حدا) كالأول وجب قتل على مرثداً ففعا عنه وليه (و) عليه أيضاً (أو قتل بقتل أو بقطع عضو فعل به  
مثله) رعاية للمأثمة كما مر في فصل القود وان نازع فيه المقتضى بأنه يقتل باليد على القولين  
وقال ان النص يقتضيه (و) يختص التختيم بالقتل والصلب دون غيرهما فينشد (لوجرح) جرحاً  
فيه فود قطع يد (فندمل) أو قتله عقبه (لم يمت قصاص) فيه في ذلك المرح (في الظاهر) بل  
يقتصر الجرح بين القود والعفو على مالى أو غيره لان التختيم تغليظ لحق تعالى فاخصص بالنفس  
كالكفارة اما ما ذكر في النفس فيختص القتل كما مر والثاني يقتصر كاقول والثالث في الدين

هذا الخلاف بل قتله للقود قطعاً (قوله وحق الآدمي تغليب) قد شكك هذا بما مر من تقدم الزكاة والرجلين  
على دين الآدمي قد عدا على الله على حق الآدمي ويمكن ان يجاب بان في الزكاة حق آدمي أيضاً فانما يجب للأصناف فقلع  
تقديمه ليس بمعصاة الحق لله بل لا اجتماع الحقين قد دبت على ما فيه حق واحد (قوله وفي قول الحد) أي مضى الحد محلي  
(قوله ويقتل حداً) أي وظاهر تخصيص القتل حد بحد لا يقتل في الآدمي ولا في الأوصاف كالا يقتل قصاصاً

نأمل (قوله بخلاف الكفارة الخ) كذا في الغيبة كمنح المنهج لكن كتب الزمادى على شرح الشرح أم سبق في هذا الفرع والكفارة في ذلك سواء فلما خالفنا وانظر الى قوله لان الوارد فيها الخ بعد اثبات مخالفة فان فضيلة الموافقة هي القبول لا المخالفة فليحذر (قوله فالتعبير) أي بشريعة الام لشموله لولد الزنا (قوله واذا وجبت الابن والجنابة شبهه مدغلن) هذا غير مكرر مع قوله قبل وتعتبر في ابل الغلظة الخ لان ذلك في اعتبار قيمتها مخالفة وهذه في اعتبارها نفس مخالفة (قوله فهو عقوبة) أي اليد والرجل (قوله فيها فائدة) أي في الآية (قوله بل من ١٦٥ أخبر عنها) أي التوبة وقوله بها

متعلق بمدوم ذلك في العبارة بعض فلا تفسد (قوله ولا يقطع بها) أي التوبة (قوله ومن حذفت الدين لم يعاقب عليه) لا وفي حذف عليه وعلى شوبها وقوله وعلى ذلك بدل من عليه (قوله في الآخرة) صريح في انه لا يعاقب عليه على ما نحن عليه ونما يعاقب على الله تعالى ان لم يذب وفي الماوى في شرح الجامع الصغير عند قوله صلى الله عليه وسلم ايمع عبد اصاب شيئا مما نهي الله عنه ثم اقيم عليه حده كفر الله عنه ذلك الذنب ما نهي الله عنه لا عن ابن العربي وكذا انقضى اذا انقضى منه فهو كفر مرة للقتل في حق الموقو في الولي لا المقتول الله مطالب به في الآخرة اه وعبارة الشارح قيل فصل لا يحكي بشاهد الا في هلال رمضان نص من زمه حد ونفي امره نذبه السنن على عهده فار طهر اني لامام

والرجلين المشرع فيها القطع حد اذن وغيرهما كالاذن والانتصا العين (وتسقط عقوبات تخص القاطع) من تختم وصلب وقطع ورجل وكذا يد كما شمل ذلك كلامه لان المختص به القاطع اجتماع قطعهما فلهما عقوبة واحدة اذا سقط بعضها سقط كلها (بنوته) عن قطع الطريق (قبل القدرة عليه) لقوله تعالى الا الذين تابوا الآية والمراد بآية قبل القدرة ان لا تحتد اليهم بد الامام يهرب أو يستخفى أو امتناع بخلاف ما لا يخصه كالقود وضمان المال (لا بعدها) وان صلح عمله (على المذهب) انهم الآية والا لم يكن لقليل فيها ذنوه والفرق انه قبلها غير متهم فيها بخلافه بعدها لانها مبدع الحد ولو ادعى بعد الظفر سبق توبة وظهور اماره صدق فوجوهان أو هو ماعدم قصد به لانها مالم تفهم ما ينسب وقيل في كل منهما قولان (ولا تسقط سائر الحدود) المختصة بالله تعالى كحد زنا وسرقة وسكر (ب) أي بالتوبة قبل الزرع وبعده ولو في قاطع الطريق (في الاظهر) لانه صلى الله عليه وسلم حدى من ظهرت توبته بل من أخبر عنها لم يعاقبها والثاني تسقط بها قاصا على حد قاطع الطريق وانصرمه جمع نعم ترك الصلاة يسقط حده بها علمها ولا يسقط ما عمن ذي اسلامه كآمر ومحل الخلاف في اظهار ما فيها يده وبين الله تعالى نجس حقت توبته سقط بها سائر الحدود قطعاً ومن حدى في الدنيا لم يعاقب عليه في الآخرة على ذلك بل على الاصرار عليه أو الاقدام على موجب ان لم يذب في فصل في اجتماع عقوبات على شخص واحد (ومن زمه قصاص في النفس وقطع) لطرف قصاص (وحد قذف) وقذف رابعة (وطالب بوه) عزروا ن تأخرتم (جد) القذف (ثم قطع ثم قتل) تقدم على الاخف فلا خفاء انه اقرب الى استيفاء الكل (ويبادر بقتله بعد قطعها) من غير مهلة بينهما ما يجب الموالاة اذا فرض ان مستحق القتل مطالب والنفس مستوفدة (لا قطعها بعد جلده ان غاب مستحق قتله) لثلاث لم يملك بالموالاة فيعفو حق مستحق النفس (وكذا ان حضر وقال عجلوا القطع في الاصح) وانا ابادر بالقتل بعده وخيف موته بالموالاة فيعفو قود انفس مع انه له مصلحة هي سقوط العقاب عنه به في الآخرة وأيضاً في عفا مستحق القتل فتكون الموالاة سببا لغوات النفس فالحجج عدم نظره لم رضاً بان تقدم المالم يحف موته بالموالاة فيقبل خزايا المركان به مرض يخوف بخشي منه موته بالجلد ان لم يبادر بالقطع فيبادر به وجوباً كما قاله الاذرى (و) خرج بطالبوه مالوطا به بعضهم فله احوال فيقتل (اد) آخر مستحق النفس حقه) وطالب الآخرة (جلد فاداراً) بفتح الراء وكسر هاء (قطع) ولا يوالى بينهم ما خوفان فوات حق مستحق النفس (ولو أخر مستحق طرف جاد وعلى مستحق النفس المبرح حتى يستوفي الطرف) لثلاث فيقتل حقه را حتم لا تأخير مستحق الطرف لا الى غاية فيعفو القتل غير منظور له اذ منى القود على لدرء والاستقاط ما يمكن

لحقه عليه ولا يكون استفاؤه من بلا لافضه بل لا بد منه من التوبة اذ هو مطلق الاذى وما حق الله تعالى فيتوقف على التوبة كما علم من اهل كتاب الجراح اه وعلى ما نقله المناوى فالمراد بحق الآدمي طلب وايهه في الانذار لا في بقائه حق المجني عليه في فصل في اجتماع عقوبات على شخص واحد (قوله من زمه) لا تدبير اه محلى (قوله وأما لو كان به من مخوف قد دل على عدم تأخير بجلده الأرض

كالا يئني (قوله فكمافر في الآية) أي يرجع للقيمة (قوله بالجرح عفا على الجنين) قال سم تقدير الجنين هنا التماسية العطف غلى وصفه أي الجنين تأمله اه (قوله فهو مثال) عبارة التحفة وهذا مثل الخمر اده كالا يئني ان أصل كونها مقطوعة مثال فثله ما اذا كانت معينة بسبب في غير الاطراف أصلا وهذا بخلاف ما يفيدده فصرح الشارح فتأمل (قوله بسبب آخر) تنازعه الاجهاض وموت (قوله أو حيا ١٦٦ وميتا) أي ومات الحى وهو معطوف على جنيتين أي أو القت حيا وميتا (قوله

ومات) أي فى الصورتين (قوله قاضي ورثة الجنين سبق موتها) أي فبرئها الجنينان ثم تزعم ما ورثتها وبظهره يقال فى عكسه

(قوله بان الاحسن جبره) هذه لغة قليلة والكثيرة اجباره كافي المباح (قوله فأنفع للبلقينى) لعل منه ان القطع فلا يؤدى الى الهلاك بل يصح إطلاق القول بتأخيريه (قوله قطعت يده اليمنى لهما) أي للسرقة والمحاربة واصل المراد ان اليمنى تقطع للسرقة التى ليست فى قطع الطريق وللال الذى أخذ بقطع الطريق فلا ينافى ما تقدم ان اليمنى لئال واليسرى للمحاربة (قوله على ما يراه الامام مصلحة) أي فان رأى اصلحة فى قتله بالردة قتله بالنسيء أو فى قتله بالزنا (قوله أجمع عقوباته) تعالى وللا دى واستوت (ما صوره الاستواء فى حق الله تعالى وقوله وللا دى واستوت كقذف اثني

فأنفع القول بان الاحسن جبره على القود او العفو أو الاذن (فان بادر) مستحق النفس (فقتل) فقد استوفى حقه غير انه يعززل تعديده وحينئذ فله مستحق الطرف ديتيه (فى تركه) المقتول لقوات محل الاستيفاء (ولو آخر مستحق الجلد) حقه وطالب الآخر ان (فالقياس صبرا لا تخرين) وجوبه حتى يستوفى حقه وان تقدم استحقاقهما لئلا يفوت حقه باستيفاءهما أو استيفاء أحدهما وان قطع بعض أغله لان الجرح عظيم الخطر وبعادى الى الزهوق فأنفع ما للبلقينى هنا (ولو اجتمع حدو لله تعالى) كان زنى بكر وسرق وشرب واربد (قدم) وجوبا (الاخف) منها (فالاخف) حفظ المحل القتل فيحد للشر ثم بعد بره منه يجلد ويغرب أبضا على الوجه لانه الاخف ولا يخشى منه هلاك ثم يقطع ثم يقتل ولو اجتمع قطع سرقة وقطع محاربة قطعت يده اليمنى لهما ما ورثه المعاربة أو قتل زنا وقتل رده جرم لانه أكثر نكالا ويدخل فيه قتل الردة كما قاله الماوردى والروانى وذهب القاضي الى قتله بالردة لان فسادها أشد ويمكن الجمع بينهما ما يجعل كل على ما يراه الامام مصلحة ولو اجتمع قتل قصاص فى غير محاربة وقتل محاربة قدم أسسه بمقوما ويرجع الآخر للدية وفى اندراج قطع السرقة فى قتل المحاربة وجهان أو جهه هـ الا فيقطع للسرقة ثم يقتل ويصاف للمحاربة لان الظاهر فى ذلك ان حق الاذى لا يفوت بتقدم حق الله تعالى (أو) اجمع (عقوبات) لله أو لادى واستوت خفة أو غلظا قدم الأسبق فالأسبق والافالفرقة أو عقوبات لله تعالى (أو) لا دى (مدين) كان كان مع هذه حد قذف وكان شرب وزنى وقذف وقطع وقتل (قدم) حق الاذى ان لم يفت حقه تعالى أو كان يتلافى قدم (حد قذف) قطع (على) حد (زنا) لان حق الاذى على المضايقة ومن ثم قدم ولو أغلظ كما قال (والاصح تقدية) أي حد القذف وكذا القطع (على حد شرب) الاصح (ان القصاص قتلا وقطعا يقدم على) حد (الزنا) ان كان رجبا بالنسبة للقتل لا للقطع كما تقرر تدعى الحق الاذى بخلاف جلد الزنا وتغريمه وحد الشرب فانهم ما يقدمان على القتل لئلا يفوتوا والثانى العكس تقدم على الاخذ بوقع للزنى وغيره تنافى فى غير محل الخلاف وهو غير محتاج اليه ولو اجتمع مع الحد ودنيز بقديم عليها كلها كما علم بحاشا لانه أخف وحق اذى

### في كتاب الاشربة

جمع شراب بمعنى مشروب وذكره كريمة الغايز يرتعاج الاشربة لاختلاف انواعها وان كان حكمها متعديدا ولم يعبر بحد الاشربة كما قال قطع السرقة لان الفرض ثم ليس الايبان القطع ومتعلقاته وأما التحريم فمعلوم بالضرورة والفرض هنا بيان التحريم لثقله بالنسبة فى كثير من المسائل وشرب الخمر من الكبر وازم جها بئلهامن الماء وكان شربها جزا أول الاسلام بوحى والوالى حد يزيل العقل على الاصح ولا يناسبه قوله سم

سم على ج (قوله بالنسبة للقتل لا للقطع) أي بل يقدم القطع على حد الزنا مطلقا اه سم على ج (قوله كما تقرر) أي فى قوله لم يقطع على حد زنا اه سم على ج (قوله وحق اذى) انظره اذ التعزير يكون حلالا اه سم على ج (قوله وان كان) الله تعالى هو الحق فيقدم على غيره (في كتاب الاشربة) (قوله لو ذ كرفيه التعازير تبعا) أي وحيث كان ذكرها على وجه التبعية لا يقال لخل بها فى الترجمة (قوله وان مزجها بئلهامن الماء) بخلاف ما لو مزجها بكثر من كيانى أي من انه لا حد فى تناوله فلا يكون كبيرة (قوله بوحى) أي لا باحتة الاصل في موضع ذلك لم ينفوا لها صلى الله عليه وسلم

(قوله فلا توارث) أي بين الحنفين وأما هما **فصل في كفارة القتل** (قوله غير الحربي) أي الذي لا أمان له قاله في النخبة ثم قال عقبه ما نصه والجلاد الذي لم يعلم خطأ الأمام اه ولمل جميع ذلك سقط من الكتب من الشارح لأنه ذكر محررهما فيما يأتي وأما توهم أنه ذكرهما هنا (قوله وتجب فوراً في عدم) أي أو شبهه كافي النخبة وأما سقط من الشارح أيضاً بدليل (قوله ان الكليات) أي الامور العامة التي لا تختص بواحد دون آخر (قوله الحسن) وقد نظمها شيخنا اللقاني في عقيدته وزاد عليها سادساً في قوله وحفظ نفس مدين مال نسب \* ومثلهما عقل وعرض قدوجب (قوله أو أنه باعتبار ما استعقر الخ) هذا لا يدفع القول بأنه انفقت عليه المال (قوله وتجرم غيرها) أي حقيقة الخمر المسكر الخ (قوله أما المسكر بالفعل) كان مقتضى مقابلته لقوله قبل ولكن لا يكفر مسفل الخ أن يقول أما المسكر بالفعل فيكفر مسفلته فإن الحرمة لا تنقصد للقدور المسكر هذا يوجب النظر في أنه هل يكفر ما اقتضاه صدور عبارة أو لا وهل هو كبيرة ١٦٧ كالخمر أو لا فيه نظرو الأقرب انه يكفر وأنه كبيرة بل

ان الكليات انجس لم تنجز في مله من المال لان ذلك بالنسبة للمجموع وقيل به باعتبار ما استعقر عليه أمر ملتنا وحقيقة الخمر المسكر من عصير العنب وان لم يقذف بالزبد وتجرم غيرها بنصوص دلت على ذلك ولكن لا يكفر مسفل قدر لا يسكر من غيره للتحالف فيه أي من حيث الجنس حل قليله على قول جماعة أما المسكر بالفعل فهو حرام اجاباً كما حكاه الحنفية فضلاً عن غيرهم بخلاف مسفلته من عصير العنب الصنف الذي لم يطبخ ولو بطرة لأنه يجمع عليه ضرره وروى الاصل في الباب قوله تعالى اغنا الخمر إلا به وخبر كل شراب أسكر فهو حرام وخبر كل مسكر خمر وكل خمر حرام وخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمر عشرة عاصرهما ومعتصرهما وشاربهما وواسقها وحاملها والمحمولة اليه وباتعها ومبتاعها وواهبها أو كل غشاً (كل شراب أسكر كثيره) من خمر أو غيرها ومنه المتخذ من لبن المكة فإنه مسكر مائع (حرم قليله) وكثيره (وحدشأربه) وان لم يسكر أي متعالجه ولو بمن يعتقد ااحتمل لضعفه فآدله اذ العبرة في الحد وبذهب الحاشاكم لا المتداعيين وقول الزركشي فين لا يسكر يشرب الخمران الحرمة من حيث التجاسة لا الاسكار في الحد عليه نظر لا تنشاء العلة وهي الاسكار عيب وغفلة عن وجوب الحد في القليل الذي لا تصور منه اسكار فبقي كونه علةً مظنة له وخرج بالشراب ما حرم من الجمادات كالخبث والافيون وكثير الزعفران والجزرة والحشيش فلا حده وان أذيت ادليس فيها شدة مطربة بخلاف جامد الخمر اعتباراً بأصلهما بل التعزير لا اجراه عن هذه المعصية العينية ويحرم شرب ما ذكر ويحدشأربه (الاصبا ومجنونا) لعدم سكينتهما (وحرياً) أو معاهد العدم التزامه (وذمياً) لأنه لم يلزم بالذمة مما لا يعتقده إلا ما يتفق بالاذميين (وموجراً) مسكر أقوا اذ لا صنع له (وكذا مكروه على شربه على المذهب) لرفع القلم عنه ويلزمه ككل آل أو شراب حرام تقيؤه أو أطاقه كافي المجموع وغيره ولا ينظر إلى عذره وان زمه تناول لأنه امتداحة في الباطن لا انتفاع به وهو محرم وان حل ابتداءً لم يزل

كونه كبيرة هو مفهوم قول الزيد وشرب مالا يسكر من غيرها فقلته صغيرة (قوله بخلاف مسفلته) أي فكفر به (قوله الذي لم يطبخ) أي بخلاف ما لو طبخ على صفة بقول يحنيا ثبت الصفه بعض المذهب (قوله وواهبها) أي ومنهبا في حكم المبتاع (قوله ومنه المتخذ من لبن المكة) أي الفرس في أول نتاجها (قوله وهي الاسكار) عجب وغفلة قد يقول الزركشي الاسكار ولو باعتبار المظنة منتفع من هذا وقد ورد عنه حقيقة أنه يكفي في المظنة ملاحظة جنس الساب أو المشروب ه

سم على حج (قوله كالخبث والافيون) وهم لا به لا نفي به الكثير وليس مراداً بالكثرة قيد في الجميع (قوله وكثير الزعفران) المراد بالكثير من ذلك ما يغيب العقل بالنظر لغالب الناس وان لم يؤثر في تناول له لا اعتياده تناوله (قوله فلا حد وان أذيت) أي المذكورات محلها ما لم تشبه بحيث يقذف بالزبد وتطرب والاصارت كالخمر في التجاسة والحد كالغبار اذ اذيب وصار كذلك بل أولى والفرق بان العيش حاله أسكر وخمر محرم بخلاف الخمر مثلاً لا أثره ولا دليل عليه بل سبق ذلك في كدما قنسوا فاقافي ذلك المطلب وخلافاً لمرافق اه سم على منهج (قوله بل التعزير) أي بل فيم التعزير بما لم يصر إلى حاله تجلته إلى استمهال ذلك بحيث لو تركه أصابه ما يبيع التيمم نعم يجب عليه السعي في إزالة الاحتياج إليه اما ما ستمتاضه أو تليله إلى أن يصر لا يضره تركه (قوله أو معاهداً) أي أو مؤمناً كما هم بالاولى (قوله ويلزمه ككل آل أو شراب حرام تقاؤه) قال سم على منهج بسد مثل ما ذكر والذي في البحر وغيره الاستصحاب براه (قوله وان زمه تناول) أي كالمنظر (قوله وان حل ابتداءً) قد يناق في هذا تعميم ما ذكره في باب الاطعمة من قوله ولو شبع



أنه لم يخرج بعده إلا الخطأ (قوله وعدم لزومهما كفاة وقاعهما) انظر ما صورته في المحن وغير المميز (قوله فيعتق الولي  
 منهما) أي سواء كانت الكفارة على الفور أم على التراخي وهذا هو المعتقد كما يدل عليه سياقه وصرح به والده في حواشي شرح  
 الروض وعليه ما ذكره الشيطان في باب الصداق ضعيف وأما قول الشارح فيما يأتي حله بعضهم الخ فاعلم غرضه منه حكاية

في حالة امتناعه ثم قدر على الحل لزمه كسحل من تناول محرما لتتقي وأن أطلقه وإن لم تحصل له منه مشقة لا لتحتمل عادة  
 اه وقد يقال لا تنافي لا مكان حل ما في الاطعمة على ما لو وجد الحلال عقب تناول الميتة مثلا وما هذا على ما لو لم يجد به وعلى ان  
 المراد بوجوب التقى عنهما بعد استقراره في المدة زمانا تنكسر به حدة الجوع وتصل خاصته الى البسند (قوله اذا شرب  
 مسكرا) أي وتكرر منه ذلك (قوله لم يجد) أي ويجب عليه التقاؤ (قوله ان ادعاه) أي الجهل (قوله حيث بينه) ظاهره وان  
 لم يثبت ذلك ولا وجدت قرينة تدل عليه (قوله آخر انائها) أي أسفله (قوله ولم يبق الا أثرها) أي والحال لم يبق الخ (قوله وماء  
 فيه فيه بعضها) الظاهر ان الماء ١٦٨ مثال فثله سائر المسامعات (قوله ويجوز ضمه) أي وهذا وان كان أصله لازما

لكنه لما عدى بجر  
 الجواز بناؤه للفصول  
 وفي المصباح غصت  
 بالطعام غصصا من باب  
 غب فان غاص وغصان  
 ومن باب قتل لغة والغصة  
 بالضم ما غص به الانسان  
 من طعام أو غيظ على  
 ان تشبهه والجمع غصص  
 مثل غرفة وغرف وهو  
 صريح في ان الماضي  
 غص بالفتح لا غير وان في  
 المضارع لغتين هما يغص  
 بفتح الفين وضهما (قوله  
 وخشى هلاكا مفهوما  
 ان خشية المرض مثلا  
 لا يجوز له ذلك (قوله  
 اساغها احتياجهما) واذا  
 سكرهما شر به انسدا أو

سببه فأن دفع استبعاد الاذرى لذلك وعلى نحو السكر ان اذا شرب مسكرا احدا واحدا لم يجد  
 قبل شر به فيجده ثانيا ومقابل المذهب طريق حالك لوجهين (ومن كونه خرا) فشر بها ظانا  
 اباحتها (لم يجد) لعذره وبصدق يمينه بعد صحوه ان ادعاه كما في البحر ومثله دعوى الاكرام  
 حيث بينه ان لم يعلم منه انه يعرفه (ولو قرب اسلامه فقال جهلت تحريمها لم يجد) لانه قد يخفى  
 عليه ذلك والحديث بالمشقة وهو خذمنه ان من نشأ بين المسلمين بحيث يقتضى حاله عدم خفاء  
 ذلك عليه يجد كما اعتده الاذرى وغيره (أو) قال علمت التحريم (جهلت الحد حدث) اد كان  
 من حقه اجتنابها حيث علم تحريمها (ويجوز بدري خور) وهو ما يفي في آخر انائها وكذا يخفى  
 اذا آكله (لا يجزى عن دقيقه بها) لاضمحلال عينها بالنار ولم يبق الا أثرها وهو النجاسة  
 (ومجهون هي فيه) وما فيه بعضها والمساء غاب لاستهلاكها (وكذا احقة وسعوط) بفتح السين  
 لا يجدهما (في الاصح) وان سكر منهما لان الحد لا يزجر وهو غير محتاج له هذا لا تدعو النفس  
 له وبشارق افطار الصائم لان المدار ثم على وصول عين الجوف والتساقى يحسبهما الطرب  
 بهما كالترب والتالت يجد في السعوط دون الحقة (ومن غص) بفتح أوله المجهول  
 يحطه ويجوز ضمه (بلقمة) وخشى هلاكا منها لم تنزل جوفه ولم يفكر من اخر اجها  
 (أساغها) خفا (بحمران لم يجد غيرها) انقاذ النفسه من الهلاك وظاهر ان خصوص  
 الهلاك شرط للوجوب لا ليجزى الا باحثة أخذ من حصول الاكرام المبع لها بضو ضرب  
 شديد (والاصح تحريمها) صرفا (الدواء) لخبر ان الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليها  
 وما دل عليه القرآن من اثبات منافع لها فهو قبل تحريمها امام مسئوله مع دواء آخر  
 فيجوز التساوى بها كصرف بقيمة النجاسات ان عرف أو أخبره طبيب عدل بنفعها

عطش أو اساغ لمة قضى ما فاتته من الصلوات كما صرح به الارشاد ولا به تعدد الشرب لمصلحة  
 ونسبه بخلاف الجاهل كما قال في الروض والمعدوم من جهل التحريم لقرب عهده ونحوه أو جهل كونه خرا لا يكره  
 قضاء الصلوات مدة السكر بخلاف العالم اه سم على منتهى في أثناء كلامه وفيه أيضا فائدة بحث الزركشي جوازاً كل النبات  
 المحرم عند الجوع اذ لم يجد غيره ومثل بالحبيشة قال لانها لا تزال الجوع وفيه نظري يعرف بالنظر في حال أهلها عند كراه  
 اه وفي تعليل الجواز بقوله لانها لا تزال الجوع الخ تقرر لان عدم ازالة الجوع انما يقتضى عدم الجواز ولعله سقط من قلم  
 الناصح لفظ عدم قبل جواز وفيه أيضا فاعرض شتم صغير راحة الجوع وخيف عليه اذ لم يسق منها هل يجوز سقيه منها ما يدفع عنه  
 الضرر قال مر ان خيف عليه الهلاك أو مرض يفضي الى الهلاك جاز والام يجوز ان خيف مرض لا يفضي الى الهلاك اه  
 (أقول) او قيل بكنى مجرد مرض تحصل معه مشقة ولا سيما ان غلب امتداده بالطفل لم يكن بعيدا (قوله انقاذ النفسه من  
 الهلاك) أي وعلى هذا لو مات بشر به مات شهيد الجواز تناوله له بل وجوبه بخلاف ما لو شر به تعدد ما وغص منه ومات فإنه  
 يكون عاصيا لتهديه بشر به (قوله ان عرف) أي بالطلب ولو كان فاسقا

جعل ذلك البعض لا غير (قوله وأعلى ما إذا كان العلق تبرعا) هذا لا يلاقي كلام الشيخين لأن كلامهما هناك في خصوص العلق عن الكفارة وقد نقله هنا عن موالد الشارح في حواشي شرح الروض وعبارته ذكر أن باب الصدق أنه لو زعم الصبي كفارة قتل فأعتق الولي عنه عبد نفسه لم يجز لأنه ينضن دخوله في ملكه واعتاقه عنه واعتاق عبد الطفل لا يجوز اه ثم قال والمعتد المذكور هنا كاذب كره جماعة ونص عليه الشافعي (قوله فإن فقد) يعني المال (قوله الاعتاق والاطعام

(قوله بان لا يفتي عنها طاهر) أي فلا يجوز استعمالها مع وجود الطاهر وإن كانت أسرع للشفاء منه وبواقفه مأمرا للشارح في امتناع الوصول بعظم نجس هو أسرع اختيارا من الطاهر لكن في الروض وشرحه يجوز التدوي نجس غير مسكر كالحم حية وبول ومهون خركا في الاطعمة ولو كان التدوي به لتجمل شفاء كما يكون رجائه أنه يجوز بشرط اخبار طبيب مسلم عبد بذلك أو معرفة التدوي به أن عرف ويشترط عدم ما يقوم مقامه مما يحصل به التدوي من الطاهر اه ولا ينافي ما ذكره الشارح هنا قول الروض ولو لتجمل شفاء فمن مافي الروض محمول على ما إذا حصل الشفاء بتأخر المجنون في أسبوع مثلا أو لم يتداوى أصلا لم يحصل الشفاء الا في عشرة وهو مفروض فيما إذا لم يوجد طاهر يقوم مقامه (قوله ولو احتج لقطع ضرعه) وهل من ذلك ما يقع أن أخذ بكرا وتعذره عليه انتقاضها بالاطعام ما يفيق عقله من نحو بئخ أو حشيش فيه نظروا لا يبعد أنه مثله لأنه وسيلة الغنك الزوج من الوصول الى حقه ومعلوم أن محل جواز وطئها ما لم يحصل به ما إذا لا يحصل منه في إزالة البكارة (قوله لا عكر مائ) انظر لولم يجد المسكر المانع اه سم على حج (أقول) ويحتمل جواز في هذه الحالة لا لا يضطر ارتناؤه كالوخص بلمعة ويحتمل عدم الجواز وهو الطاهر قياسا ١٦٩ على ما لو تعينت الخرة الصرفة

للسدوي بها (قوله وعطش) في تنبيهه بجزم صاحب الاستقصاء جعل اسقاطها الهائم والزركشي احتمال انها كاذبي مع امتناع اسقاطها باها للعطش قال لانها مشيرة فتبليها فهو من قبيل تنالف المال اه والاولى فعله بان فيه اضرارها واضرار الحيوان حرام وان لم يتلف فإن المنجسه منع اسقاطها لاله للعطش

وتمينها بان لا يفتي عنها طاهر ولو احتج لقطع نخولسعة ويدمها كالة الزوال عقل صاحبها بنحو بئخ جاز لا يمسك مانع (و) جوع وعطش) لانها لا تزيد به بل تزيد حرارة لجوارحها ويسهل ولو أشرف على الهلاك لم عطش جازله شرها كما نقله الامام عن اجماع الاصحاب ومع تعرضها لدواء أو عطاش لا حديها (وان وجد غيرها المشبهة) وحدها الحرار بعون) خبر مسلم ان عثمان أمر عليا بجلد الوليد فأمر الحسن فامتنع فأمر عبد الله بن جعفر فجلده وعلى بعد حتى بلغ أن بعين وعمر عثمانين بإشارة ابن عوف فلما استشار عمر الناس في ذلك وكل سنة وهذا أحب الي ولا يشكل ذكر الاربعين بما في البخاري انه جلده عثمان اذ لسطو كان برأسين ولا قوله وكل سنة بما ص عنه انه صلى الله عليه وسلم لم يسنه ولهذا كان في نفسه من الثماني شي وقال لومات ودينه وكان يحذف في امرانه أر بعين لان النبي محمول على انه لم يبلغه أولا والاتباع على انه بلغه فاني لم يسنه بلطف عام يشمل كل قضية بل فعله في وقائع عينية وهي لا عموم لها على انه ورد في جامع عبد الرزق انه صلى الله عليه وسلم جلد في الجرعاتين (ورفيق) أي من فيم رق وان قل (عشرون) لكنونه على النصف من الحر ويكون جلد القوى السليم (بسوط أو أيد أو نعال أو أطراف ثياب) لا لا تناع

٢٢ نهيه سابع لانه من قبيل التمثيل بالحيوان وهو مجتمع اه حج (قوله فأمر) أي على (قوله حتى بلغ أر بعين) عبارة حج كالدمري بعد قوله أر بعين فقال امسك ثم قال جلد النبي صلى الله عليه وسلم أر بعين أو بكر أر بعين وعمر عثمانين الخ (قوله وهذا أحب الي) أي الاربعون صرح به السكالك المقدسي في شرحه أي للارشاد مع حكاية الفقه بأسه مما هنا عن مجمع مسلم كذا ما من شرح البهجة بخط شيخنا اه سم على حج وعلمه أشار بالقبضه الى ما في خبر مسلم ان عثمان الى آخر ما ذكره حج كالدمري (قوله وقال) أي على رضى الله عنه لومات الخ (قوله جلده في الجر) فان قلت اذا فبالا ارج في الصحابة من عدله جمعهم اشكل شربهم الجر فانه ينافي العدالة ويوجب انفسق قلت يمكن ان من شرب منهم عرض له شبهة تصور هافي نفسه تقضي جوارزه فشرب تعوز لا عليها وليست هي كذلك عند من رفع له فحده على مقتضى اعتقاده وذلك شرب على مقتضى اعتقاده والهبة بعقيدة الحاكم بلا اعتراض على واحد منها ما حفظه فيه دقيق على أنهم صرحوا بان المراد بعد الهم من ان شهد منهم أو روى حديثه لا يبحث عن عدلته مقبل روايته وشهادته أو روى شخص عن مهم من الصحابة فقال حدثني رجل من الصحابة انه سمع رسول الله في الله عليه وسلم يقول كذا قبل منه ومن ارتكب شيئا وجب الحد ترتب عليه مقتضاه من حد أو نعتي بروع ذلك لا يفسق بارتكاب ما يفسق به غيره كما صرح به المحلى في شرح جمع الجوامع

عنهما) أى فى شوك كفارات الحج والاقبال قتل الاطعام فيه ولا يتصور منه ما ظاهرا ولا كفارة فى جماعهما فى رمضان (قوله من ما هما) أى مال الأب والجد اما مال الصبي والمجنون فيستعاضى العتق والاطعام عنهما الوصى والقيم كالأب والجد (قوله من صال عليه) كان ينبغي ابراز الضمير في كتاب دعوى الدم والقسامات في (قوله بمحضرة الخصم) أى وأغيبته الغيبة

(قوله ولا يدمن شد طرف الثوب) أى وجوبا (قوله ولا يجذب سوطا) أى فلا يخالف وجلبه شات المجلود فهل يضمنه أولا فيه نظر والذي يظهر عدم الضمان كالوجه فى حرأورد ومات به أو جلده على القاتل وفى سم على منهج فائدة قال القاضى لا يدمن المحدث من الشدة وخالفه شيخه القفال فلم يشترطها قال حتى لو ظن الامام ان عليه حد شرب جلده فبان غيره اجزا وكذا الوضرب عليه فبان ان عليه حداه وقد يتوقف فى قوله وكذا الوضرب عليه فبان الخ لان ضربه على ما قصد به غير الحد فهو صارف عن وقوعه عنه بخلاف ما لو علم ان عليه حدا وضربه بلا قصد دانه على الحد فينبغى الاجزاء لا المطلق على ما وجب عليه لعدم وجود الصارف عنه (قوله أشار على عمر بذلك) أى الثمانين (قوله وأجيب بانه الجنابة تولدت) عبارة المنهج الجنابات تولدت الخ (قوله وجوابه ان الاجماع قام على منع الزيادة) وأولى من كون الزيادة تغزير اما ذكره فى شرح المنهج عن ارافى من ان حد الشارب مخصوص من بين سائر ١٧٠ الحدود بان يقتسم بعضه ويتعلق ببعضه باحتداد الامام (قوله على وجه مخصوص) أى وهو

عدم الزيادة على الثمانين رواه البخارى وغيره ولا يدمن شد طرف الثوب وقتله حتى يؤلم (وقيل بتعين سوطا) اذ لا يجوز لا يحصل بغيره امامته والخلقة فيقبل بضوء شكال ولا يجوز بسوطا (ولو رأى الامام باوغه) أى حد الحار (ثمانين) جلدة (جازى الاصح) لما مر عن عمر بن الخطاب من أن يجلسه الزركشى اذ هو الاكثر من احواله صلى الله عليه وسلم وجاءه عليا أشار على عمر بذلك أيضا والله ما اذا شرب سكر واذ اسكره هذى واذا هذى افترى وحده الافتراء ثمانون والثاني المنع لان عليا رجع عن ذلك فكان يجلد فى خلافته أربعين (والزيادة) على الاربعين (تغزيرات) اذ لو كانت حدا لم يجز تركها وقوله تغزيرات أحسن من قول غيره تغزير لانها اعترفت بان وضع التغزير النقص عن الحد فكيف يساويه وأجيب بانه الجنابة تولدت من الشارب قال ارافى وليس شافيا لعدم تحقق الجنابة فكيف يعزروا الجنابات التى تتولد من اخر لا تنحصر فلتعز الزيادة على الثمانين وقد مدنعوها اه وجوابه ان الاجماع قام على منع الزيادة عليها فهى تعزيرات على وجه مخصوص (وقيل حد) لان التغزير لا يكون الا على جنابة متحققة ومع ذلك لومات بها الم يضمن (ويحد باقراره وشهادة رجلين) أو علم السيد دون غيره كما مر نظيره فى السرقة (لاربح خرو) هيئة (سكر وقي) لاحتمال انه احتقن أو أسقط به أو أنه شربها العذرون غلطا أو كراه واما حد عثمان بالقي عاقتنا دله (ويكفى فى اقراره شهادة شرب خرا) أو شربها شارب منه غيره فسكر وسواء أقال وهو مختار عالم أم لا كما فى شعب ومع وطلاق لاصل عدم الاكراه والغالب من حال الشارب علمه بما شربه (وقيل بشرط) فى كل من المقر والشاهد أن يقول شربها (وهو عالم بمختار) لاحتمال ما مر كالشهادة بالنزاد العقوبة لا تنبث الا ليقين

الامام أو نائبه مع اقتضاء المصلحة للزيادة وما ياتى من محله اذا كان يفعل غير الامام كالجد لا بد ان أو الامام ولم العقوبة تقتضيه مصلحة فليست أم لك الجواب الاول بناه قول المنهج الا فى شرح قول المصنف وما وجب بخط امام من التمثيل له بقوله كان ضرب فى حد الشرب ثمانين فبات على عاقلته أى الامام (قوله ولا يجذب باقراره) أى الحقيقى اه زبدي واختر به من البين الردودة ولعل صورته ان يرى غيره يشرب الخمر فدهى عليه باه رماء بذلك وير يد تغزيره فيطالب الساب عن نسب اليه شربه فيسقط عنه التغزير ولا يجب الحد على الزاد الجين (قوله أو بشهادة رجلين) قضية اطلاق الاقرار والشهادة انه لا يشترط لصحة التفسير والتفصيل وتباس ما مر فى الزاد والسرقة اشتهر اطله ويدل للاول قول المصنف ويكفى فى اقراره وشهادة الخ (قوله وهيئة سكر) تقدير هيئة الظاهر انه غير ضرورى اه سم على حج وعليه فلا أسقطها كان التقدير لاربح خرو ولا يسكر ويستفاد منه انه لو كان هيئة السكر ان لاحد عليه وان لم يتحقق له سكر بالاول (قوله وشهادة شرب خرا) أى حديث عرف الشاهد سعى الحر

المسوغات لسمع الدعوى على النائب كما هو ظاهر (قوله من كل ما تصور فيه أفراد المدي عليه) يعنى عن المدي يعنى  
يتصور استقلاله بقرينة ما يأتي وقوله بسبب الدعوى متعلق بانفراد أى بالسبب الذى أدى لاجله كالتصديق (قوله لانه

(قوله وفرق الاول) يتأمل وجه الفرق فان ذكر العلم والاختيار لا ينفى احتمال المقدمات اه سم على حج أقول  
والجواب ان قولهم شرب خمر الاطلاق عادة على مقدمات الشرب بخلاف الزنا فانه يطلق على مقدماته ومنه زنا العيب النظر  
فيقال زنى اذا قبل أو نظر فاحتج للتعديل فيه دون الشرب (قوله ولم يصرفني) أى فان صار كذلك لم يستدبه لان المقصود  
من الحد الزجر ومن وصل لهذه الحالة لا يتأثر فكيف يتزجر (قوله وكذا يجوز في ١٧١ المصحف) الاول ان يقول يجوز

وفرق الاول بان الزنا قد يطلق على مقدماته حكما في الخبر على انهم ساءحوا في الخبر لسهولة  
حدها مالم يساءحوا في غيرها لا سيما مع ان الابتلاء بكثرة شربها يقتضى التوسع في سبب  
الزجر عنها فوسع فيه مالم يوسع في غيره ويعتبر على الثاني زيادة من غير ضرورة احتراز  
من الاساغفة والشرب فنوع عطش أو نداء (ولا يصح مال سكره) أى لا يجوز ذلك لفوات  
مقصوده من الزجر مع فوات رجوعه ان كان اقرا فان حصد ولم يصرف على الحركة فيه اعتدبه  
كما صحه جمع وكذا يجوز في المصحف الكراهة حيث لا تلاوث (وسوط الحدود) والتعاقب  
يكون (بين تعذيب) أى عصى من يقبض جدا (وعصا) غير معتدلة (وبين) (رطب ويابس)  
بان يعتدل جرمه ورطوبته عرفا ليحصل به الزجر مع أمن الهلاك فيجتمع بخلاف ذلك لما يفتنى  
من شدة ضرره أو عدم ايلامه وفي الموطأ امر سالانه صلى الله عليه وسلم أراد أن يجلد رجلا  
فأبى بسوط خلق فقال فوق ذلك فأبى بسوط حصد به فقال بين هذين وهذا وان ورد في زان فهو  
مجهنم بقدر اعتضاده أو حصة وصله اذا فارق بينهما أو السوط سيور تلف وتلوى قاله ابن  
الصلاح (ويقره) أى السوط من حيث العدد (على الاعضاء) وجوبا كما قاله الاخرى لثلا  
يعظم الالم بالوالد في محل واحد ومن ثم لا يرفع عضده حتى يرى بياض ابطه كالأضمة وضه غير  
هو (والاقتبال) كثرة النظر وفرج لان القصص من جرة لا الهلاك (والوجه) فيصير ضربهما  
كما يحسنه أيضا فان ضربه على مقتبل فثابت في ضعاه وجهان كالوجهين فيما لو جلدته في حر  
أو برد فطربان قاله الدارمي ومقتضاه في الضمان (تيسل والراس) لشرفه ولانه مقتبل  
ويخاف منه العمى والاصح المنع لانه مستور بالشعر غالبا فلا يخاف تشويهه بضربه  
بخلاف الوجه ومقتضاه انه لو لم يكن عليه شعر لقرع أو حلق رأسه اجنبه قطعا ومانع  
عن أبي بكر من امره الجلا يضربه وتعليقه بان فيه شيئا ناضعا ومما روى عن  
عن علي ومحل الخلاف حيث لم يترتب عليه محذور نعيم يقول طبيب ثقة والاحرم جزا لعدم  
توقف الحد عليه (ولا تشديه) بل تترك ليقبض بها متى وضعها على محل ضرب ضربه على غيره  
اذ وضعها عليه دال على شدة تألمه بضربه ولا يلطم وجهه ويضجه حرمة ان تأذي به  
والاكره بعد الرجل قائما والمرأة جالسة (ولا تجرد ثيابه) حيث لم تمنع وصول ألم الضرب  
ونظركراهة ذلك بخلاف شعوبية محشوة بل تحفه وجوب زعمها ان منه وصول الالم  
المقصود نومه امرأة أو محرر بشدة ثياب المرأة عليها كيلا تنكشف ويضجه وجوبه

عضده (أى فلورفضه اتم واجراه وان سرب به على وجهه لا يؤلم لم يعتدبه (قوله ومقتضاه في الضمان) معتد (قوله وتعليقه بان  
فيه) أى الرأس (قوله والاحرم) أى واجرا وأدامات منه لا ضمان (قوله ضربه على غيره) أى وجوبا (قوله ولا يلطم وجهه)  
عبارة حج ولا يلقى على وجهه وهى المرادة من هذه العبارة لان امتناع الضرب على الوجه قد مر (قوله ونظركراهة  
ذلك) بنيت حرمة ان كان على وجهه من كظم أربه لا تقصا من ثيابه على ما زرى كتمص لا يليق به أو انزاف فقط اه سم  
على حج (قوله ونومه امرأة) أى وجوبا فيما يظهر أى حيث ترتب نظركم على التكتشف فيما يظهر اه سم على حج  
(قوله ويضجه وجوبه) أى وجوب الشد

بقصد كنهه عبارة الدمري لان المباشرة هذه الامور بقصد كنهها (قوله لان المفهوم اذا كان فيه تفصيل الخ) بتأمل (قوله) أخذ انما ذكره وفي الرقيق فيه أمور منها انه لا حاجة للاخذ مع ان الحكم منصوص عليه في كتبهم المشهورة ففضل اعلان غير هاهنا ان الحكم في الرقيق ليس كذلك وقد مر قوله أو وق وحاصل حكم الرقيق في الدعوى عليه انما اتسع عليه فيما يقبل

(قوله ولا يتولى الجلد) ينبغي ان ذلك سنة (قوله لا تخو محرم) أي فان لم يوجد المحرم فلا بد من الضربين كافي غسله اذا مات ولا تخو محرمه وعلى هذا التقدير يحمل كلام الشارح (قوله قبل انقطاع ألم الاولى) ظاهره سوا عرضي أو لا قال شيخنا الزبائي ويثبت الادعى حرمة مطلقا بغیر رضا المحدث ولما فيه من زيادة الغضبية مع مخالفة للأنوار وهو محتمل ويحتمل خلافه لانه اذا جازله الزيادة على الاربعين تعزير فلهذا الأولى اهـ حج (قوله لا يبطق) أي لئله وقوله والتعظيم عطف تفسير (قوله وعلى ١٧٢ أشد الضرب) فضيته انه لا يطاق لغة على أصل الضرب لكن سميان عن

ولا يتولى الجلد الارجل واستحسن الماوردي ما أحدثه ولا في العراق من ضربها في نحو غرارة من شعر زيادة في سترها وان ذال الهيئة ضرب في الجلاء والخنثى كالثاني نعم بوجه ان لا يتولى نحو شديابه الا نحو محرم (وبوأي الضرب) عليه (بحيث يحتمل) له (نحو وتتكيل) بان يضربه في كل مرة ما يحصل به اليلام له وقع ثم يضرب الثانية قبل انقطاع ألم الاولى فان اختلف شرط من ذلك حرم كالأبني ولم يعتد به

في قصص بل في التعزير وهو لغة من أسماء الاضداد لانه يطاق على التفتيح والتعظيم وعلى التأديب وعلى أشد الضرب وعلى ضرب دون الحد كذا في القاموس والظاهر ان هذا الأخير غلط وهو وضع شرعي لا لغوي لانه لم يعرف الا من جهة الشرع فكيف ينسب لاهل اللغة الجاهلين بذلك من أصله والذي في الصحاح بعد تفسيره بالضرب ومنه سمي ضرب ما دون الحد تعزير فاقترأ الى أن هذه الحقيقة الشرعية منقولة عن الحقيقة اللغوية بزيادة قيده وهو كون ذلك الضرب دون الحد الأسري فهو كلفظ الصلاة والزكاة ونحوهما المنقولة لوجود المعنى اللغوي فيها زيادة وأصله التعزير فيكون وهو النوع وشرعا ما تضمنه قوله (يعزري كل معصية) لله ولا دمي (لا حد لها) ومرواه بذلك ما سئل القودليد دخل نحو قطع الطرف (ولا كفارة) سوء فيما ذكر مقدمة ما فيه حد وغيره بابا لا جاع ولا مره تعالى الا الزوج بالضرب عند النشوز ولا صرح من قوله صلى الله عليه وسلم وغيره صلى الله عليه وسلم قال في سرفة غردون نصاب غرم مثله وجلدات نكالا وأقبحه على رضى الله عنه فيمن قال لا تتر يا فاسق يا خبيث وما ذكره انصف هو الاصل وقد يفتنى مع انتفاءهما كذوى الهيات تلجأ أقبا وذوى الهيات عثراتهم الا المحدث وفي رواية زلاتهم وفسرهم الشافعي رحمه الله تعالى لا يعرف بالنسب وارايد بذلك انصافه الى لا حد فيها كاهو صريح كلام ابن عبد السلام لكن كلامه صريح في عدم جواز تعزيرهم على ذلك ونأزه الادري بان ظاهر كلام الشافعي رحمه الله نذب العصفو عنهم وابن عمر عز رجعا من مشاهير العصاة وهم رؤس الاولياء وسادات الامم ولم ينكر عليه أحد وقد يقال ان قول الام لم يعز رطاه في الحرمة وفصل عمر اجتهاد منه والمحتمل لا ينكر

الصحاح ما فيه انه يطلق على ذلك (قوله فكيف ينسب لاهل اللغة) لا يقال هذا لانه على ان الواضع هو الله تعالى لا لنا تقول هو تعالى فما وضع اللغة باعتبار ما يتعارفه الناس مع قطع النظر عن الشرع اهـ سم على حج ويمكن ان يجاب عن الاشكال بن القاموس كثير اميد ذكر المحاربات اللغوية وان كانت مستحيلة بوضع شرعي والمجاز لا يستلزم معام خصمه بل يكفي معام نوعه (قوله بزيادة المشتق منه) أي لغة وذلك لان التعزير مصدر مزيده وهو مشتق من الجود (قوله لاحد لها) ع الاحسن لا عقوبة لها ليشمل الجنابة على الاطراف بقطعها

اهـ سم على منسج ومن ثم قال الشارح ومرواه الخ (قوله قال في سرفة) أي في بيان حكم سرفة الخ (قوله) عليه وأقبحه على) أي التعزير (قوله وقد يفتنى مع انتفاءهما) أي بان فعل معصية لاحد فيها ولا كفارة ولا يعز عليها (قوله ظهر أقبلوا) أي وجوبها لم يلحقه في عدم لاقية (قوله عثراتهم) ظاهره وان تنكر ذلك وهو أحد وجوه ثابتهما ان المراد بالعثرة أول مرة ولو من البكر زعي ما صرح به قول حج وفي عثرتهم أي المراءى واجهان صغيرة لاحد فيها وأول زلة أي ولو كبيرة صدرت من مطيع (قوله والارديدك) أي العثرات (قوله لكن كلامه صريح الخ) معتمد (قوله تعزيرهم على ذلك) أي الصغائر (توبه وبن عمر عز رجعا) أي وهذا يتوقف على ان المعز عليه صغيرة وأول زلة أي بناء على ان العثرة هي ذلك وهو واقعة حال فعليه اهـ سم على حج

أقراره وأما في غيره فلي السيد ومن أن فضته مع ما بعده أن الدعوى على الصبي أو المجنون إذا لم يكن هناك ولي لا يحتاج  
لنهاي عين الاستظهار وليس كذلك ومنها أنه لو سمع الدعوى عليها مع وجود الولي وليس كذلك أيضاً بل الحكم أنه إذا  
كان هناك ولي وإن كان غائباً لا تصح الدعوى إلا عليه وإن كان هناك بينة ومنها أنه لو سمع الدعوى على الولي وهو

(قوله ولكن رأى زانياً باهله وهو محسن فقتله) قضية السابق حرمة القتل في هذه الحالة لأن الكلام فيما اتفق فيه التعزير  
مع انتفاء الحد والكفارة عنه لكن قضية قوله عقبه والأجل قتله الخ عدم حرمة فعله راجع اه سم على منج (أقول) قد  
يمنع كون الجواز فضيته لا مكان أن يفرق بين من ثبت زناه فلا يجوز قتله لا مكان وفعله اه كم وبين من لم يثبت زناه فيعوز  
قتله لعذره حيث رآه يرفي باهله ويجز عن إثباته عليه (قوله لمذره بالجنية) أي إرادة المنع عما يطلب منه حجابته وفي المختار الجنية  
العار والافتة (قوله وتكليف قته) أي أودابته (قوله ووطئها في درها) قيل هذا بالنسبة له أما هي فتعزرو وهو ممنوع من الانتقال  
مر اه سم على ج (قوله أول مرة) المراد قبل نهى الحاكم له ولو أكثر من مرة اه سم على ج (قوله في الجميع) الظاهر  
وجوعه لما مر من قوله كدوى الحيات إلى هنا ومعلوم أن التقيد لا يأتي في مسألة الزاني ويدخل فيه حيث شذ من قطع  
أطراف نفسه مرتباً (قوله وكفر مستحله) فضيته أن وطئ الحليلة في درها غير مجمع على ١٧٣ تحريمه وعدم كفر مستحله

(قوله لحق فرعه) أي فلا  
يعزله (قوله ماسوى  
فدنه) أي في عذوبه (قوله  
غير ملحق بالنصر) أي  
لا يفتي أن التعريض  
بالغير بما يكره من أفراد  
القبيلة أخذه من قول  
الشارح السابق في مجت  
خطبة الشكاح في حد  
القبيلة ولو بإشارة أو إيماء  
بلى والفتيان أصراً على  
استحضاره اه فهو  
معصية لأحد فيها ولا  
كفارة لعدم التعزير عليه  
هناذا اعترف بقصده

عليه في مسائل الخلاف ولكن رأى زانياً باهله وهو محسن فقتله لعذره بالجنية والعمى ومحل  
ذلك أن ثبت عليه ما ذكره والأجالة قتله باطناً وأقيد به ظاهراً كما في الأم وكقطع الشخص  
أطراف نفسه وكذذه من لعمها وتكليف قته فوق طاقته وضرب جلسته تعد باوطئها في  
درها أول مرة في الجميع ولا ينافي الأخيرة تعزيره على وطئ الحائض لأنه أخش للاجتماع على  
تحريره وكفر مستحله مع أن الوطئ في الدر بذلة ينبغي عدم اداعتها كالأصل لحق فرعه ماسوى  
فدنه كما مر وكما أخبر قادر بن قه زوجه طلبتها أول النهار فانه لا يجس ولا يركل به وإن أتم كآفاه  
الامام وكما مر يصح أهل السفى بسب الامام على أنه قد قال انتفاء تعزيرهم لأن التعريض  
عنه ناخر ملحق بالنصر مع فلا يكون مباح فيه لم يكن قضية قول العزير عما يجهيم التعزير  
للاقتال فتترك أنه تركه ليس لكون سببه غير معصية ولكن لا يفيد فيه لا الضرب المبرح فلا  
يضرب أصلاً كما نقله الامام عن المحققين وهو الأصح وإن بحث فيه الرافعي بأنه ينبغي ضربه غير  
مبرح أقامة لصورة الواجب واعتمده جمع وقد يجامع التعزير بالكفارة كجماع حليته نهار  
رمضان وكالمطاهر وطائعين غوص وقتل من لا يقاديه ومن اجتماعهما تعلق يد  
السارق في عنقه ساعة زيادة في نكاحه وكان يادع إلى الأربعين في حد التعزير وإن زنى بأمة  
في الكعبة صاعداً رمضان معتكفاً محرماً فيلزمه الحد والعق والبدن فهو عزير لقطع رجسه  
وانتهاله حرمة الكعبة قاله ابن عبيد السلام وليس من اجتماعه مع الحد ما لو نكرت رده  
لأنه أن عزير ثم قتل كان قتله لأصراؤه وهو معصية جديدة وإن أسلم عزير ولا حد فيلحق بها  
وقد يوجد حيث لا معصية كفعل غير مكلف ما ينزعه عليه المكلف ولكن يكتب بالهوان المباح

للعرض به بوجوب الاستئذان  
فقوله ليس كالتعريض  
فيه نظر نعم ليس هو

كالتعريض في حكم القذف وليس الكلام فيه هنا بل اه سم على ج (قوله تكون سبه غير معصية) أي فهو معصية وهذا  
يفيد أن التعريض بسب غير الامام من غير البغاة أو ضامعة وقضية توجيه التعزير بتعريض المدعى الذي اتفق  
بسبه تعزيرهم على سب الامام وكذا اثبت تعزير غيرهم بسب الامام لذلك اه سم على ج (قوله وحالف بين غوص) أي  
كاذبة ومحل ذلك إذا اعترف بحلفه كاذباً أو ما إذا حلف وأثبت عليه البينة فلا تعزير لاحتمال كذب بيئته (قوله وقتل من  
لا يقاديه) يشمل قتل الولد ولده وتدمثل به في شرح لروض اه سم على ج أي وهو مخالف لعموم قوله السابق ماسوى  
فدنه فتضم هذه الصورة إلى أقذف (قوله ومن اجتماعهما) أي الحد والتعزير (قوله وقد وجد) أي المذموم (قوله ما يذم  
عليه) أي أو يحل عليه بالطريق الأولى (قوله ولكن يكتب بالهوان المباح) أي أن من يكتب بالحرام فالتعزير عليه داخل  
في الحرام لأنه من المعصية التي لا حد لها ولا كفارة ومن ذلك ما جرت العادة به في مصر ناهن اتخاذ من يذكر كتابات مضحكة  
وأكثرها كاذب فيعزير على ذلك النعل ولا يستحق

ما ضرر لا يحتاج لعين الاستظهار وغير ذلك من الامور التي تظهر بالتأمل فليحذر هذا المحل (قوله في الاصح في اصل الروضة) يعني في المواخذة وأما سماع الدعوى فليس مذكورا في الروضة (قوله مثلا) يجب حذفه فلا يتأتى معه قوله الا ترى اوباه كس وليس هو في الصفه (قوله قد يكتفي في الوصف) يعني في العمدة (قوله ويشبه اشتراط أن لا يكون هناك طريق

ما يأخذه عليه ويجب رده الى داعيه وان وصفت صورة استخبار لان الاستخبار على ذلك الوجه فاسد وكتب ايضا لطف الله به قوله ولكن يكتسب بالله والباح كاللعاب بالطار والغناء في القهاوى مثلا وليس من ذلك الحمى بالمزاج (قوله وكنتي الممثلة للمصلحة) أي وهو التشبه بالنساء ومهادنهم من ينظر اليه حين التشبه أو من يريد التشبه بالنساء بان يفعل مثل فعله (قوله فان علم ان لا يزعم الا المبرح امتنع) نسخة والاولى اسقاطها لانها تقدمت في قوله ولكن لا يشيد فيه الخ (قوله ولم أره منقولا) لعل الكلام انه لم يره منقولا في كلام المتقدمين والافبارة شرح المنهج مريضة فسه حيث قال فينقص في تخرير الحرف بالضرب عن أربعين والحبس أو التي عن سنة وفي تخرير غيره بالضرب عن عشرين والحبس أو التي عن نصف سنة (قوله لالحية) أي فلا يجوز التخرير بحلقها قال سم على منهج ع هذا الكلام ظاهره بل صريحه ان حلق اللحية لا يجوز في التخرير لوفيه الامام وليس كذلك فيما يظهر والذي رأيته في كلام غيره ان التخرير لا يجوز بحلق اللحية وذلك لا يقتضي عدم الاجزاء وله مراد الشارح رحمه ١٧٤ الله تعالى اه وفي ج ويجوز حلق رأسه لالحية وقال الاكثرون يجوز

نسويد وجهه اه قال م ر وليس عدم جواز حلق اللحية منبسطا سمة حلق اللحية خلافا لمن زعمه لان للانسان من التصرف في نفسه ما ليس لغيره اه (قوله وان قلنا بکراهته) أي اذا فعله بنفسه (قوله واركانه الجمار) أي مثلا (قوله في الترتيب والتسديد) ومن ذلك ما جرت به العادة في زماننا من تعميل باب للمعز و نقب أنفسه أو اذنه و يعلق فيه رغيف أو يسمري في حيط فيجوز قل سم على منهج ولا

فلا يولى تخرير الاخذ والادفع كما اقتضاه كلام الماوردي للمصلحة وكنتي الممثلة للمصلحة وان لم يرتكب معصية ويحصل التخرير (بحسب أو ضرب) غير مبرح (أوصع) وهو الضرب بجمع الكف أو بسطها (أو توبع) باللسان أو تغرب دون سنة في الحر ودون نصفها في ضده فيما يظهر ولم أره منقولا أو تيام من المجلس أو كشف رأس أو نسويد وجهه أو حلق رأسه بل من يكرهه في زماننا لالحية وان قلنا بکراهته وهو الاصح واركانه الجمار منكوسا والدوران به كذلك بين الناس ونهيه يد بانواع العقوبات وجوز الماوردي صلبيه حسان غير مجاوزة ثلاثة من الايام ولا يمنع طعاما ولا شرابا وتوضأ ويصلي لاموميا خذلا له على ان انشبر الذي استدلل به غير معروفا وبتعين على الامام ان يفعل بكل معز ما يليق به من هذه الانواع وبجنيته وان راى في الترتيب والتسديد ما يضر في دفع الصائل فلا يرفى لرتبة وهو يرى مادونها كافيها فاللتوبع ويصح أن تكون مطلق الجمع اذ للامام الجمع بين نوعين فاكتران رآه (ويجهد الامام في جنسه وقدره) لا تنفاه تقديره شرعا ففوض لآيه واجتهاده لا اختلافه باختلاف المعاصي وأحوال الناس ومما اتهم وافهم كلامه عدم استفاء غير الامام له نعم للاب والجد تأديب ولده الصغير والمجنون والسفيه للعلم وسوء الادب وما قاله جمع من ان الاصح امتناع ضرب بهما بالغال ولو سفيها محمول على من طرأ بآذنه ولم يعد عليه الحجر لئلا يفسد نفسه ومثله ما الام ومن نحو الصبي في كفالته كما يحتمل الرافعي والسيد تأديب نفسه ولو لحق الله تعالى وللمعلم تأديب المتعلم منه لكن باذن ولي

يجوز على الجدي بأخذ المال بر اه (قوله عدم استفاء غير الامام له) أي فلو فعله لم يقع الموضع ويعزى المحجور تعذبه على المجنى عليه (قوله ولم يعد عليه) افهم انه اذا أعتد عليه الحجر جاز للاب والجد ضربه وفيه نظر بناء على الاصح من أن من طرأ بآذنه ولديه الحاكم دون الاب والجد الا أن يقال انه لا يلزم من عدم تصرف غير الحاكم من الاب والجد في أموالهم منه هم من التأديب لان الحاكم قد لا يتفرغ لتأديبهم في كل قضية لكن لو أريد به المقتضي اذ أعتد عليه الحجر عليه (قوله ومثله ما لام) ظاهره وان تكن وصية وكان الاب والجد موجودين ولعل وجهه ان هذا لكونه ليس تصرفا في المال بل لمصلحة تعود على المحجور عليه سو مح فيه ما لم يسمع في غيره وتقدم في فصل انما تجب الصلاة فيما لم يقب بالصبي ما يدل له (قوله والله لم تأديب المتعم) شامل للبالغ وفيه انه لا يزيد على الاب اه سم على ج أقول قد يقال هو من حيث تعلمه واحتياجه لاهل اسمه المحجور عليه بالسفه وهو لوليه تأديبه (قوله لكن باذن ولي المحجور) هذا الاستدلال مع ما قبله يشعر بان له ضرب الكامل وهو مخو عن لانه لا يزيد على الاب الذي يجمع عليه ضرب الكامل م ر اه سم على ج

(قوله كنشوز) أي ويصدق في ذلك ونحوه مما فيه نشوز بالنسبة لعدم تعزيره لا لسقوط نفقته (قوله واستحسن) معناه (قوله وأفتى ابن عبد السلام بأدلة حجة) أي وينفق عليه من بيت المال حيث لم يكن له ما في نفقته ثم إن لم يكن فيه شيء فينفق عليه من ميسر المسلمين ولو كانوا غير بلده لأن المسلمين كالجسد الواحد إذا تألم بعضهم به باقية بالجميع والسهر (قوله من يكثر الجفانية على الناس) أي بسبب أو أخذته وبني أن مثل ذلك من مديب العين حيث عرف منه وكثر (قوله لكنه مرسل) وهو يخرج به إذا اعتضد ولم يبين ماسوخ الاستدلال به ومن المسوغات عدم ١٧٥ وجود غيره في الباب (قوله

حيث برأه مصنفه) ويضيئ أن من المصلحة ترك التعزير على وجه يقترب على فصله نسلط أعوان الولاة على التعزير فيجب على المعز واجتباب ما يؤدى إلى ذلك وتعزير بغيره بل إن رأى تركه مصلحة مطلقا تركه وجوبا

#### ❦ كتاب الصيالي ❦

(قوله هو) أي لغة وقوله والووب عطف بنفسير وقوله ومن متعاضدهم أي الولاة (قوله ولاعتده) أي في قوله فاعتده واعيه (قوله وإشارة) وجه الإشارة أن في معنيته اعتده استأواه أي أنه ينبغي تركه وتركه استسلامه مسم على حج (قوله له) أي النقص هل يشترط للجواز ما يشترط للوجوب الاتق بقوله أن لا يخلف

المجموع رولان زوج تعزير زوجته لحق نفسه كنشوز لا لحقه تعالى أن لم يطل أو ينقص شيئا من حقوقه كالأبني (وقيل إن تعلق بأدلة لم يكف توبيخ) لتأكد حقه ومنع ابن دقيق العيد ضرب المستور بالدرة الأولى لأنه صار عار في ذريته واستحسن قال الأذري لكن لا يساعده النقل وأفتى ابن عبد السلام بأدلة حجة من يكثر الجفانية على الناس ولم ينفقه التعزير برأى موته (فإن جلد وجب أن ينقص) عن أقل حدود المعزير ينقص (في عشرين جلد) ونصف سنة في حبسه فيما يظهر (وحسن أربعين) جلد سنة نظير ما من (وقيل) يجب النقص فيها عن (عشرين) نظير من بلغ حدا في غير حده فهو من المعتدين لكنه مرسل (وبستوى في هذا) أي النقص عما ذكر (جميع المعاصي في الأصح) والثاني نفاس كل معصية بما يليق بها مما فيه حد فينقص تعزير مقدمه إلا ناعنه حده وإن زاد على حد لثقف وتعزير السب عن حد القذف وإن زاد على حد الشرب (ولو عفا مستحق حد فلا تعزير) يجوز (للامام في الأصح) لانتفاء نظره فيه (أو) مستحق (تعزيره) أي الامام التعزير (في الأصح) لانتفاء نظره وإن كان لا يستوفيه إلا بعد طلب مستحقه والفرق بينهما أنه ما مضى يسقط في حق الإصلاح ليعرج عن عوده مماثل ذلك وقبل الطلب الإصلاح منتظر فلا يتم إفاته على المستحق حق الطلب وحصول التشفي لكن لو طلبه لم الامام إجابته وامتنع عليه العفو عنه كإرجائه في الحامى الصغير وتبعه فروعه وغيرهم وإن رجح ابن المقرئ خلافه أما العفو فيما يتعلق بحقه تعالى فيجوز له حيث برأه مصنفه

#### ❦ كتاب الصيالي ❦

هو الاستطالة والووب على العبر (وضمان الولاة) ومن متعلقهم ذكر الختان وضمان البهائم لأن الولي يمتن المولى عليه ومن مع الدابة ولولاها والأصل في ذلك قوله تعالى فن اعتدى عليك فاعتدوا عليه غسل ما اعتدى عليكهم والاعتداع طلب المشاكلة واشارة إلى أن الاستسلام أفضل كما في المثلثة من حيث الجنس لا الأفراد لما في وخبرنا أنصر أخاك ظالمًا أو مظلوماً ونصر الظالم منعه من ظله (له) أي الشخص (دفع كل سائل) ولو صبا ومجنونا ودابة عند غلبة ظن صياله (على) معصومه أو قهره من (نفس أو طرف) أو منفعة (أو بضع) أو نحو قبلة محرمة (أموال) وإن لم يتحول على ما اقتضاه إطلاقهم

المخو يبغي عدم الاشتراط حيث جاز الاستسلام للصائل اه سم على حج (قوله دفع كل سائل) قال مرسل قوله صائل الحامل فله دفعه أو لا يضمن حمله أو أدى الدفع إلى تلفه اه سم على حج (قوله عند غلبة ظن صياله) أي فلا يشترط لجواز الدفع تبليص الصائل بصياله حقيقة ولا يكفي لجواز دفعه توهبه بل ولا الشك فيه أو ظنه ظنا ضعيفا على ما فهمه قوله غلبة ظنه لأن معناه الظن القوي (قوله أو منفعة) قد يقال الصائل على الطرف شامل لا لظنه نفسه ولا لظن منفعته فإلحاحه إلى زيادة أو منفعة وجهه خارجا عن التميز لأنه عليه فليتأمل اه سم على حج (قوله وإن لم يتحول) قال في شرح التمهيد وما وإن قل واختصاص كالمدينة اه (أنول) أو نظيفة بيده بوجه هج فله دفع من يسى على أخذه ما منه بغير وجه هج وإن أدى إلى قتله كما هو قياس الباب ثم بلغني أن الشباب حج أفتى بذلك فليراجع اه سم على حج



جاءه الخ) هذا الخاذ كره في النصف فيما اذا وجد قرب القرية مثل لافنها والافه ومشكل مع ما هو وعيائهم ووجوده  
 بقربها الذي ليس به عسكرة ولا معقل ولا جادة كسيرة الطروق كهوفها (قوله لا يتأتى قوله والا) أي ولا قوله لقتال (قوله  
 ولا وصل سلاح) هذا لا يناسب حينه فيما هو وأخذ وصول السلاح غايه (قوله واستمر تأله الخ) لظاهر ان هذا ليس من  
 مقول القول فليراجع قوله ما لم يكن ثم سبع الخ) راجع الى قوله ورؤية الخ كما هو ظاهر وقوله في غير جهة ذي السلاح راجع  
 (قوله نذر من قتل دون دمه) أي في المنع عن الوصول الى دمه الخ (قوله قدم النفس) أي وجوبا (قوله قدم الدف) أي وجوبا  
 وقوله عنها الى المرأة (قوله ولما يتخى) أي ولذلك كان الزنا أشد حرمة من اللواط (قوله لكونه مأمورا) على ذلك كلام المصنف  
 (قوله ولو اضطر انسان) هو بالبناء للمجهول في المختار وقد اضطر الى الشيء أي الخبي (قوله أو طعام حرم دفعه) أي ما لم  
 يضطره مالكة أيضا ويكفي في حرمة الدفع وجود علامة قوية تدل على الاضطرار (قوله ولا مالكة يمكنه منه) أي بعوض  
 حيث كان غنيا (قوله امتنع) أي ١٧٦ على المسالك (قوله ويلزم مالكة ان يقيه) أي وكل من المكروه والمكروه طريق

في الضمان وقدره على  
 المكروه (قوله غير ذي روح  
 لنفسه) وسبأني الكلام  
 على مال غيره اه سم على  
 حج (قوله كرهن) هو في  
 رهن التبرع ظاهر اذا  
 كان في يد المسالك وكان  
 قد نذر من قبضه المرتين  
 ثم رده اثنيه اه سم على  
 حج وقضية تسوله ثم رده  
 اليه انه لو جنى المهرهون  
 في يد المرتين لا يجب على  
 المسالك دفع الجاني ونفي  
 خلافه ادغشته انه كال  
 الغبر وهو يجب الدفع عنه  
 (قوله اماذ والروح) يعمل  
 الرقيق المسلم ويحتمل  
 استثنائه لغرض الشهادة  
 له اه سم على حج (أقول)  
 والانسرب الاول لان  
 النقص يتصرف في نفسه  
 بالاستسلام وغيره (قوله  
 لزوم الامام ونواه) وسبأني

نذر من قتل دون دمه أو ماله أو أهله فهو شهيد ويلزم منه ان له القتل والقتال فان وقع صيال  
 على الجميع في زمن واحد ولم يمكن الادفع واحد فواحد قدم النفس أي وما يسرى اليها  
 كالجرح فالبيع فالمال الخطير فالخسیر أو على صبي بلا به وامرأة يرفيها أقدم الدفع عنها  
 كما هو الوجه احتمالين واقتضاء كلامهم لان حده اننا نجمع عليه ولما يتخى من اختلاط  
 الانساب المنقول له شرعا (فان قتله) بالدفع على التدريج الخ (فلا ضمان) بضم الصاد ولا دية  
 ولا كفارة ولو كان على محمول الغير بخلاف الشئ أبي حامد لكونه مأمورا بدفعه فلا  
 يجمع ذلك الكه مان غالبا وقد يجمعه كما ياتي في الجرة ولو اضطر انسان لماء أو طعام حرم دفعه  
 عنه ولم مالكة يمكنه منه أو كرهه على انلاف مال غيره امتنع دفعه أيضا ويلزم مالكة ان  
 يقيه عباله (ولا يجب الدفع عن مال) غير ذي روح لنفسه من حيث كونه مالا اذ يباح بالاحابة  
 نعم لو تعلق بمال نفسه حق غيره كرهن واجاره وجب دفعه عنه أما ذوالروح فالدفع واجب  
 عنه وان كان الصائل مالكة لتأكد حقه والوجه كما يجمعه الاخرى لزوم الامام ونواه الدفع  
 عن أموال رعاياهم (ويجب) مع الامس على خوف نفسه أو عضوه أو منفعتة الدفع (عن بضع) ولو  
 لا جنبه اذ لا سبيل لباحته ويجه وجوبه أيضا في مقدمات الوطء كقبلة اذ لا تنباح بالاحابة  
 وتقدم ان الزنا لا يباح الا كراه فصر على المرأة ان تستسلم لمن صال عليها بالزنى بها مثل لا وان  
 خافت على نفسها (وكذا نفس قصدها كافر) محترم أو مهتر فوجب الدفع عنها لان الاستسلام  
 له ذل في الدين ومقتضاه اعتبار كون المصول عليه مسلما وجوب الدفع عن الذي اغتيا خطا  
 به لا مام لا الاحاد لا احترامه ووجهه امتناع تسلط الكافر على المسلم بالقتل ولو مهتر  
 (أو وجهه) لا يهتدج لاستبقاء الجماعة فكيف يستسلم لها (لا مسلم) محترم وان لم يكن مكافلا فلا  
 يجب دفعه (في الاظهر) بل بمن الاستسلام لخبر كن خير ابني آدم ولذا استسلم عثمان رضي  
 الله عنه وقال اعبيده وكانوا زاربع مائة من التي سلاحه فهو حر وقوله تعالى ولا تقاتلوا بايديكم الى  
 التهلكة مفر وض في غير قتل يؤدي الى شهادة من غير ذل ديني كما هو اركانهم اغتالهم واعتبروا  
 الاستسلام في القس بناء على تحول ما من وجوب الدفع له تقايما للشائبة المال المتقتضية

وجوب دفعه م عن نفس رعاياهم آخر الصفحة اه سم على حج (قوله عن بضع) أي ولو بضع خمسة كما  
 أفاده المؤلف (قوله وان خافت على نفسها) هذا غايه لما قبله (قوله وكذا نفس سبأني في الجهاد فيما اذا دخل الكافر بالادنا  
 قوله فن قصد دفع عن نفسه بالمكن ان علم انه ان أخذ قتل وان جوز قتل ان يستسلم اه فلو وجب دفع الكافر في صورة تجوز  
 الاسر فاعل هذا استثنى عما هنا اه سم على حج أي أو يصور ما هاجبا اذا علم من الكافرانه يريد قتله (قوله ذل في الدين)  
 أي والخال ماذ كرم ان الصائل كافر اه سم على حج (قوله ومقتضاه اعتبار كون الخ) مقتد (قوله ووجهه) أي وجهه  
 التخصيص بالمسلم (قوله من غير ذل ديني كما هنا) اذ لا شهادة وجوب دفع المسلم وهو غير مراد (قوله له) متعلق بشمول

لأثر شيش وما بعده (قوله وجود تأثيرهم منهم فهم) لعل قوله منهم الثاني بالنون متعلق بتأثير وقوله فهم متعلق بهم الاول  
بالياء مع أنه لا حاجة اليه الدال على اللام وضده هنا عبارة التخصه وجود تأثيرهم فيه (قوله خطأ أو شبه عمد) انظر لم يقدبه  
(قوله كان أخيراً دل الخ) مراده بذلك دفع قول من قال ان تصوير هذا الخلاف مشكل كل فان الدعوى لا تتم الا بفصله فأنبه

(قوله وتارك صلاة) أي بعد أمر الامام (قوله فكالكافر) أي لا يجب الدفع عنه ويجب دفعه عن المسلم اه سم على حج  
(قوله وجوب الدفع من عضو) ان كان هذا مفر وذا اذا كان الصائل مسلماً فهو خذ منه الوجوب اذا كان كافراً أو جنة  
بالاولى اه سم على حج (قوله وعن نفس ظن بقتله ما سد في الحرم) ومن ذلك ما وقع في قري مصر من تغلب بعضهم على  
بعض فيجب على من قصد أن يدفع عن نفسه وحرمه حيث أمكن الدفع (قوله كهو عن نفسه) قد يقتضي أنه يجب الدفع عن  
مال الغير اذا كان مريضاً أو مؤمراً كافياً مال نفسه كما تقدم والظاهر عدم ١٧٧ الوجوب لانه بالنسبة إلى ملكه مال

الغير وبالنسبة للغير  
لا يزيد على ملكه الذي  
لا يجب الدفع عنه وانما  
وجب الدفع عن مال نفسه  
المرهون أو مؤثر لوجه  
حق لغيره فيه وهذا لم  
يتوجه الحق عليه بل على  
مالك ذلك المال ويحتل  
خلافه فيؤمن اه سم  
على حج وهو ظاهر ان  
المراد به مرهون عند غير  
الدفع ما كان مريضاً  
تحت يد الدفع فقد قال  
بوجوب الدفع لانه اثره  
حفظه قبضه فاشبهه  
الوديعة التي في يده  
الائنة (قوله نعم لوصال)  
عبارة حج كافر على كافر  
وكتب عليه سم عبارة  
مرور لوصال حري الخ وهو  
وجه لا لالاوجه وجوب

لا لافاء النظر للاسلام اذ هو انما يكون من مستقل أما غير المحترم كمن يحسن وتارك صلاة  
وقاطع طريق تخم قتله فكالكافر والثاني يجب دفعه ويبحث الاذرى وجوب الدفع عن  
عضو عند ظن السلامة وعن نفس ظن بقتله ما سد في الحرم والمال (والدفع عن غيره)  
مما يباينوا عنه سواء في الاذى المسلم المحترم والذي (كهو عن نفسه) جوازاً وجوباً بحيث  
أمس على نفسه نعم لوصال حري على حري لم يلزم المسلم دفعه عنه وانما دفعه عن نفسه ولو  
كان معه ودية مصل عليها آخر لزمه دفع عنها لالتزامه حفظها بل جزم فز إلى وجوبه عن  
مال غيره مطلقاً مع امكانه بلا مشقة بدن أو خسار مال أو نقص به دل وهو اول من  
وجوب رد سلام وجوب شهادة بطلان ولو تركه ما ضاع المال المشهود به وقد منع الاولوية بان  
ترك الرد والاداء يورث عادة ضغائن مع انتهاء المشقة فيموجب مختلف ما هنا (وقيل يجب)  
الدفع عن الغير اذا كان آدمياً محترماً لم يمتنع على نفسه (قطعا) لان له الاثر بما يحق نفسه دون  
حق غيره ويحمل الخلاف في غير النبي أما هو فيجب الدفع عنه قطعا وفي غير الامم فهو لوجوب  
ذلك عليهم قطعا ويبحث البقي عن عدم سقوط الوجوب بالخوف على نفسه في قتال الحمرين  
والمرتدين ولا يتخص الخلاف بالصائلي بل كل من أقرم على محرم فلا حاد منه خلافاً للابوليين  
حتى لو علم شرب خمر أو ضرب ظنبور في بيت شخص فله الجمع عليه وإن لم يذلل قال أي فأنه لم  
ولو أدى ذلك إلى قتله لم يضمن ويثبت على ذلك وظاهر أن محل ذلك عند أمنه فتنة من ظالم  
جائر لأن الغير بالانفس والعرض لعقوبة بؤلة الجور موع (ولو سقطت جرة) عليه من  
عاب (ولم تندفع عنه الا بكسرهما) هذا قيد للخلاف فكسرهما (صمها في الاصح) وإن كان كسرهما  
واجبا عليه لو لم تندفع عنه الاباء الا قصد لها يباحل عليه بخلاف الاذى والبهيمة لم لو كانت  
موضوعة ليجل عدوان كان وضعت بروش أو على معتدل لكنها امينة أو على وجه يغلب على  
الظن سقوطها لم يضمن لان واضعها هو الذي أنفها كما قاله الزركشي كالباقيتي ومقابل

٢٣ نفيه مانع دفع الكافر عن الذي حصوا اذا أراد قتله لانه لا ينقص عن جوارحهم يجب دفع من  
يريد قتله حتى ملكه مر اه سم على حج هذا بخلاف لما صرح في قول الشارح وجوب الدفع عن الذي الخ الآن يحمل  
ما هنا على ماصر (قوله بل جزم الفزائي الخ) ضعيف (قوله وقد منع الاولوية) معقد (قوله بخلاف ما هنا) هذا لا يحتمل مكاره  
واضحة اه سم على حج أي وذلك لان صاحب المال اداعى ان غيره قدر على دفع اخذه بلا مشقة فيوجه يتالم بذلك أنه قد من ناله  
بعدم رد السلام عليه ومن عدم أدائه لشهادته لا مكان الوصول الى حقه بدون أدائه كما يقال ان من عليه الحق فمر عند عرض  
اليمين عليه مثلاً (قوله فيجب الدفع عنه) أي ولو مينة لا يمنع من تعرض له بالسب (قوله ويبحث البقي الخ) ضعيف (قوله  
بالخوف على نفسه) أي الدافع (قوله والتعرض) عطف نفسه (قوله لم يضمنها) أي ويضمن واضعها ما تلفم النقصه بوجهها  
على ذلك الوجه ولو اختلفا في التقصير وعدمه صدق العامر لان الاصل برءة الذمة وأداه من قول الشارح الاتي وتوازنا  
في امكان الدفع بأيسر مما دفع به صدق العضوض بيمينه الخ

عليه حج (قوله) ويؤخذ منه أنه ليس له الخطف مع شاهده) أي وإن لم يكن ذلك قسامة لأن القسامة مجرد الإيمان (قوله) ودعوى أن المفهوم من إطلاق الإحسان الخ) فيه أمور منه السبأ في تسليم أن إطلاق الإحسان يفهم ما ذكر غاية الأمر أنه جله على ما يأتي فكيف تكون دعوى أن إطلاقهم يفهم ما ذكر غير مسلمة والمضى هو الرافى ومنه قوله وأبعد البلقيني فقال الخ صريح في أن تأييد البلقيني هو الذي كور في قوله فقال متى ظهر الخ ومنه الصريح في أن الصغير في قوله ثم قال وبعلم الخ

(قوله فلا يلزمه دفعها) الأولى فلا يجوز له دفعها أي حيث كانت واقعة في محل لا يتخمس بصاحب الطعام فإن وقعت في ملكه أي ما يستحق منقصة فصائلة ١٧٨ عليه فيخرجها بالاخف أخذ ما يأتي (قوله ويضمنها) أي أي دفعها لأن الصورة

أنهم لم يقصدوه ولم يقصد ماله (قوله بالاخف فالاخف)

هذا وينبغي أن يعلم أن من

دفع الصائل الدعاء عليه

بكف شره عن الموصول

عليه وإن كان به لا

وهو ظاهر حيث غلب

على الظن أنه لا يدفع

الألأهلا ولا ينبغي أن

يعلم أيضا أنه لو علم منه أنه

لا يدفع شره إلا بالمصر

وكان الموصول عنه وغيره

يعرف ما يمنع لسائل عن

صيبه لا يجوز لأن المصر

حرام لذاته فمتأمل (قوله)

سقط مرعاة الترتيب

أي ولو اختلفا في ذلك

صدق الدافع وعبارة شيخنا

الزبادي يصدق الدافع

هنا وفيما يأتي في عدم

امكان التخصص بدون

مادفع به أي لسرافامة

البيئة على ذلك ثم رأيت

قوله لا يؤول مثله في ذلك

كل سائل الخ (قوله ولذلك)

أهم الإشارة راجع لقوله

الأصح لا تنزلهما منزلة البهجة الصائلة ودفع بان للجمعة اختيارا ولو حالت بهجة بينه وبين طامعه لم تكن صائلة عليه لأنها لم تقصده فلا يلزمه دفعها ويضمنها فارق ما مر فيما لو علم الجراد الطريق لا يضمنه الحرم لأنه حق لله تعالى فسبح فيه (و يدفع الصائل) المصوم على شيء مما مر ومنه أن يدخل دار غيره بغير إذنه ولا طين رضاه (بالاخف) فالاخف باعتبار غلبة ظن الموصول عليه ويجوز هنا العض ونجوه أنه بعد الضرب وقبل قطع العض وعليه يحمل قولهم يجوز الفض أن تعين للدفع (فإن أمكن) لدفع (بكلام) زجره (أو استغاثه) بجمعة ومثلثة (حرم الضرب) وظاهر هذا مساواة الزجر للاستغاث وهو واضح أن لم يترتب على الاستغاثه إلحاق ضرر أقوى من الزجر كما سلك حاكم جائز له والأوجب الترتيب بينهما ما وعليه يحمل إطلاق ضرر من أوجهه ومعلوم أن أول أوجبهما فهو بالنسبة لغير الضمان لما علم مما مر أنه لا ضمان بمنزل ذلك كالأمسك للقاتل (أو يضرب بيد حرم موط أو بسوط حرم عصا أو يقطع عضو حرم قتل) لأن ذلك جوز للضرر وردة ولا ضرورة في الانتقال مع تحصيل المقصود بالاخف أنهم لو اتهم لقتال بينهما وانسد الأمر عن الضبط سقط مرعاة الترتيب كما ذكره الأمام في قتال البغاة وهو ظاهري لأن في هذه الحالة لو راعينا الاخف أضى إلى هلاكه ولو ادفع شره كان وقع في ماء أو نار أو أسكرت شرجه أو حال بينهما جدار أو خندق لم يضربه كأي الرضة وفائدة الترتيب المذكور أنه متى خالف وعدل إلى رتبة مع إمكان الاكتفاء بما دونها ضمن ولو لم يجد الموصول عليه إلا السيف أجاز له الدفع به وإن كان يدفع بعضا فلا تقصير منه في عدم استحقاقها ولذلك من أحسن الدفع بطرف السيف بدون جرح يضمن به بخلاف من لا يضمن ومحل رعاية التدريج في غير الفاحشة أمافها كان أو لم يكن في أجنبية فكذلك أيضا خلافا لما وردى والزواني كما يعلم ذلك من الرضة به في أثناء الباب أمالهدر كراي محسن وحري ومرة فلا تجب مرعاة هذا الترتيب فيه بل له العدول إلى قتله لعدم حرمة (فإن) صال يحترم على نفسه (أو أمكن هرب) أو تحصن منه بنى وظل الخباء به وإن لم يتقن (فإن ذهب وجوبه) لأنه ما مور بخصيص نفسه بالأسهل فالأسهل (وتصريح قتال) فإن لم يفعل وقاته وقتله لزمه القصاص كما اقتضاه كلامهم وهو المعتمد خلافا لما اقتضاه كلام البغوى ولو وصل على ماله ولم يملكه الحرب لم يلزمه كما يحتمل إلا ادعى أن يهرب ويدعه أو على بضعة ثبت أن أمن على نفسه بناء على وجوب الدفع عنه على ما قاله بعضهم والاقرب وجوب الحرب هنا أن أمكن أيضا ومحل قولهم يجب الدفع عنه حيث

أدلتهم برمنه (قوله في غير الفاحشة) أي كما قالوه وفي نسخة ما فيها كان أو لم يكن في أجنبية فكذلك أيضا تعين خلافا لما وردى الخ اه وهذه وضع عماني الأصل (قوله فلا رآه قد أو لم الخ) معتمد (قوله فلا تجب مرعاة هذا الترتيب) أي ما لم يكن مثله (قوله قال صال يحترم على نفسه) أي نفس الموصول عليه ولو قال فإن صال عليه يحترم أو أمكنه كان الخ أو وضع (قوله وهو المعتد) ومحلها كاهو الفرص حيث علم أن الحرب بغيره فلا رآه أنه إن هرب طمع فيه وتبعه وقتله لم يجب الحرب إلا بمعنى بل له قتاله ابتداء (قوله بتاعى وجوب الدفع) معتمد وقوله عنه أي البض (قوله والاقرب وجوب الحرب هنا) أي فيجب على المرأة الحرب وليس المرأ. وجوب الحرب على من يدفع عنها أخذ من قوله ومحل قولهم الخ



وسلم من عنده أي دور الأفتنة (قوله في تحسين يومنا) صادق بما أولو متفرقة (قوله فيقبي واربه صم) بيع في هذه أمة ج وم  
يقدم بأحال عليه وهو قوله وإنما استوفيت لتولي قاض ثان لأنها على الأثبات فهي بمنزلة حجة نامة وجد بعض اعتمد الأول  
بخلاف إيمان المدي عليه (قوله بل تعصب مدعي عليه) أي من يدعي على المتهم (قوله وتستحقون دم الخ) بدل مما مر على أن

(قوله الناظر من ملكه) أي الناظر لما لصل حاله كون الناظر في ملكه أو شارع ولو قال بخلاف الاجنبي فليس له ربي الناظر  
من الخ كان أولى (قوله فأت فهدر) أي سواء كان الناظر في ملك نفسه أو مستأجر أو معار أو مغضوب (قوله ولا نظار لعدم  
تكليف المراهق) هذا دفع ١٨٠ لما رد على قوله السابق ومراهق (قوله لا يجوز زمره هنا) ومحل جواز الزم

بعد الانذار ويحمل عليه  
كلام المصنف أما لو علم  
الراي أخافة الانذار ولم يندر  
فيه بعض اه وهذا حاصل  
قوله الاتي وهذا محمول  
الخ (قوله تخوم متاعه) أي  
الناظر (قوله والاوجب  
تقديمه) وظاهره وأن  
تكرار منه ذلك (قوله  
ونخرج بنظر الاعي) أي  
وان جعله من عباده مخرج  
روض وكذا بصري في غلظة  
الليل لأنه لم يطلع على  
العورات بنظره (قوله  
وتخوه) كضعيف البصر  
(قوله من باب مقتوح)  
واو بفعل الناظر ان  
تمكن رب الدار من اغلاقه  
صكها وظاهر اه ج  
ومفهومه اه اذا تمكن  
رب الدار من اغلاقه ولم  
يفلقه ضمن برميته وفي  
شرح الروض يؤخذ من  
التعليل أي بتفسير  
صاحب الدار بعدم  
اغلاقه لو كان الفتح  
لباب هو الناظر ولم يتمكن

كبحث الاول الباقي والثاني غيره بخلاف الاجنبي الناظر من ملكه أو من شارع في حال  
نظره لان ولي (بتخفيف كحصاة) أو ثقيل ولم يجد سواء (فأعماه أو أصاب قرب عينه) مما يخطئ  
منه اليه غالباً ولم يقصد الرى لذلك المحل ابتداء (خبره فأت فهدر) لخبره الصريحين من اطلع  
في بيت قوم يغير انهم فقد حل لهم ان يهتقوا عينيه وفي رواية فهدقوا عينيه فلا دية له ولا قصاص  
وصح خبر لو أن امرأ أطلع عليك بغير إذنهم فقد حل لهم ان يهتقوا عينيه ما كان عليك من حرج ولا نظار لعدم  
تكليف المراهق اذا الرى لدفع مفسدة النظر وهي حاصلة به لمسار أنه في النظر كالبالغ ومن  
ثم من رى اياه ليس مثله فيه لا يجوز زمره هنا وفارق من له تخوم محرم بان هذا شبهته في المحل  
المظور اليه والمراهق لا شبهة له فيه على أن هذا من خطاب الوضع بدليل دفع صبي صائل  
لكنه هنا لا بتقديم المراهق كما هو ظاهره وانما يجوز زمره (بشرط عدم تخوم متاعه) أو (محرم)  
ستر ما بين سرتهما وركبتها (وزوجة) وأمة ولو مجردتين (لناظر) والامتنع وميله لغيره حينئذ  
والواو بمعنى أو (وقيل و) بشرط عدم استتار الحرم والابان استتار أو كن في منعطف لبراهن  
الناظر لم يجوز زمره والاصح لا فرق لعدم الاخبار وحسب المادة النظر (وقيل و) بشرط (انذار  
تقبل زمره) تقديمه لا لاختلاف كأمرو الاصح عدم وجوبه وهذا محمول على انذار لا يقيدوا الاوجب  
تقديمه كما قاله الامام وهو مراده من بدليل ما ذكره في دفع المسائل من تعين الاختف  
فالاخف ونخرج بنظر الاعي وضوءه ومسترى السمع فلا يجوز زمره ما لفوات الاطلاع على  
العورات الذي يعظم ضرره وبالكوة وماءه النظر من باب مقتوح أو كوة أو ثقب واسع  
بان نسب صاحب الدار الى تقصير لان تقصيره بذلك صريح غير محتمر فلم يجز له الرى قبل الانذار ثم  
النظر من نحو سطح ولولا الناظر أو منارة كهو من كوة ضيقة اذا لتقريط من رب الدار وبعمد  
النظر خطأ أو انفاً فلا يجوز زمره ان علم الرى ذلك منه نعم مصدق الراي في أنه تعمد  
اذا الاطلاع حصل والقصد أمر بالى وهذا اذهب الى جواز زمره عند غلبة الظن في أنه تعمد  
وان لم يتحقق وبالحقيق الثقيل الذي وجد غيره كبحر ونشاب فيه من حتى بالقود وقضية كلام  
المصنف تغيير بين رى العين وقربها لكن المقول كما قاله الاذرى وغيره انه لا يقصد غير العين  
حيث أمكنه اصابتها انه اذا أصاب غيرها البعيد بحيث لا يخطئ منها اليه ضمن والافلاهم لولم  
يمكنه قصددها ولا ما قرب منها ولم يندفع به جازرى عضواً آخرى أو وجه الوجهين ولولم يندفع  
بالخفيف استهات عليه فان فقد مغيب سله أب يشده بالله تعالى فان أبى دمه ولو بالسلاح  
وان قتله (ولو عزر) من غير اسراف (ولى) محجوره والحق وبليسه ومن حل له الضرب وما

رب الدار من اغلاقه جازرى وهو ظاهر اه (قوله أو ثقب) ومنه الطافات المعروفة الاثنا والشميات  
(قوله ان علم الراي) أي بقربته (قوله في أه) أي الناظر (قوله وهذا اذهب الى جواز زمره) معتمد (قوله سن له ان يشده باله)  
قضية السنة جواز دمه بالسلاح وان أفاد الانشاد فليراجع اه سم على حج الظاهر انه غير مراد بل ان غلب على ظنه أفادته  
وجيب كما يؤخذ من عدمه عن الامام من وجوب الانذار حيث أفاد (قوله من غير اسراف) لم يذ كر محترز ولا يتحمل ان المراد منه  
انه اذا امرى ضمته ضمان العمد لا ضمان شبه العمد (قوله ومن حل له الضرب) عبارة حج في حل الضرب وما الخ وهو أولى

الحاج يعطهم بعد ذلك في داره (قوله بعد ذلك) حتى يارسله. فحصل ما ينبغي وجوب توضيح (قوله يعطهم) (ال)  
 قد في موجب المال يخرج موجب المال لأسباب الحياة كالبيع مثلاً لكنه يدخل المال الواجب الجفافة على المال  
 وهو غير مراد فكان ينبغي زيادته على البدن أو نحو ذلك (قوله فلا يرد) وهو روده أنه ذكر أن موجب القصاص ثبت  
 بانراؤه عدينا مع أن السكر لا يثبت إلا بالقرض أو حاصلاً الجواب أنه إنما يرضى له هنا لأنه مسيد ذكره (قوله غامر)

الشيخ وقد طلب منه أن يخلصه  
 من التمسك منه فإذا طلب  
 الشيخ منه ولم يوفه فليس  
 له ضربه ولا تأديسه على  
 الامتناع من توبة الحق  
 وليس منه أضراره ولا  
 السوء بمشاخ الفقراء  
 من أنه إذا حصل من أحد  
 منهم تعدى حق غيره أو امتنع  
 من توبة حق عليه أو نحو  
 ذلك فزوره الشيخ بالضرب  
 وغيره فحرم عليه ذلك لأنه  
 لا ولاية له عليهم (قوله حيث  
 كان حراً) أي المنعول وغا  
 يجرؤ على التعمير بركته لم  
 منه إذا كان يذن من  
 وليه بما قدّمه الشرح آخر  
 فصل التعزير عند قول  
 المصنف ويجهل الامام  
 في جنسه وقدره (قوله)  
 لكن قدّمه أي البقني  
 من أنه وأقر كامل الخ  
 ويحتمل أن كلام البقني  
 من قوله وأما في الخ فيكون  
 المقصد واحداً أيضاً

(قوله بما اذاعه ابن نوعه الخ) معتمد (قوله فيجوز عقابه) أي بأشكال العقاب لكن مع رعاية الأخف فلا خوف ولا يجوز العقاب بالنار لما تضمنه طرق الخلاص الحق (قوله غير مغير) أي فيضمن ما زاد به على الأربعين لكن هذا قد يناق في ما تقدم به بعد قول المهذب والزيادة غير برات وقيل حدث من قوله أي ومع ذلك لم مات بهم بعض (قوله وفي غائبين نصفها) هذا يناق في ما مر من أن الإمام اذا احداث الغائبين لا ضمان عليه ويمكن أن يجاب بأن ما هنا مقرر وض فيما اذا كان الحد الحاد الجلازمة للأمان من الإمام في حد الأربعين ولم يتعرض لما زاد (قوله ويبحث الباقين) ان محل ذلك أي القولين (قوله والاضربنيته كلها) أي لأية حديث كان الزائد بعد زوال الام الاول كان ذلك قسمة على حالة الهلاك على الزائد فقط

انظر أين مر ذلك بالنسبة للفردة والذي من يعلم منه أن جميع أعيان الدم متعددة (قوله في القضاء) لا وجه للجمع بينه وبين قوله  
 قله ثم (قوله أن يدعى بالانقود) لا يقتضي أن صورة المسئلة هنا أن العمد لا يوجب المال كعمد الاب فالقود لا يصح دعواه  
 هذا أصلاً كما هو الموجود في كلامهم وكما يعلم من قول المصنف بعد ولو عني عن النقص الخ وكلام الشارح بوجه خلاف ذلك  
 (قوله وموصى باعتاقه) وينبغي أن مثله انقود وعقده ومن اشتراه بشرط اعتاقه ثم رأت في سم على مبيع نقلا عن الماشري  
 خلافة في المنذور اعتاقه قال لا نكبه السيد ونجسه ان الشرط اعتاقه في البيع مثله للعلم الذي كوره وانما منع هذه  
 لان القطع قد يؤدي الى هلاكه فيغوث الكسب على السيد وقد يتوقف فيه بان السيد يجب عليه العتق فوراً لا نظراً لاحتمال  
 تقويت الكسب عليه ١٨٢ نعم يظهر ما قاله سم في المنذور اعتاقه بعد سنة مثلاً وينبغي مثله في الموصى باعتاقه

بعد موت السيد سنة مثلاً  
 (قوله من الحصص) بكسر  
 الحاء وتشديد الميم لكنها  
 مكسورة عند المصريين  
 ومفتوحة عند الكوفيين  
 (قوله فيه) صفة سلع أي  
 كأنه فيه اه سم على  
 وبفسه متعلق بقطع  
 (قوله أولم يكن في القطع)  
 ان كان المراد ان القطع  
 لا يخرجه وانما هو في  
 الترك نقطاً لتحذف هذه  
 مع ما قبلها وان كان المراد  
 ان القطع لا يخرجه كما  
 ان الترك لا يخرجه فيه  
 اتحدت مع ما بعده ثم رأت  
 في سم على ج الصريح  
 بذلك ولم يزده عليه (قوله  
 وببحث البقيني وجوبه)  
 أي التمتع (قوله وأنه يكفي  
 علم الولي أي بالطب (قوله  
 وأم اذا كانت قيمة أي  
 من جهة القاضي أو أقامها

جزأ في قول نصف دية وكذا في بكر جلد مائة وعشراً (ولم يستقل) بالغ عاقل ولو مكاتباً وبأسفها  
 وموصى باعتاقه بعد موت الموصى وقبل اعتاقه (قطع سلعاً) بكسر السين ما يخرج بين الجلد  
 واللحم من الحصص الى البطيخة فيه بنفسه أو ما ذونه ازالة لشبهها بالضرر كفسد ومثله في  
 جميع ما يأتي من عضوه المتأكل (الأنخوفة) من حيث قطعها (لا خطر في تركها) أسلا بل في  
 قطعها (أو) في من كل قطعها وتركها لا خطر لكن (الخطر في قطعها أكثر) منه في تركها فيمتنع  
 القطع في هاتين الصورتين لادانته الى الهلاك بخلاف ما لو استويا أو كان الترك انقطاعاً لا خطر  
 فيه فقط أو لم يكن في القطع خطر أو لا خطر في واحد منهما فيجوز قطعها لان له فيه غرضان  
 غير قضاء الى الهلاك وببحث البقيني وجوبه عند قول الأطباء ان تركه مفض الى الهلاك قال  
 الأدرعي وبظهر الاكتفاء بأحد أي عدل رواية وأنه يكفي علم الولي فيما يأتي أي وعلم صاحب  
 السمانة ان كان فهم أهلية ذلك (ولاب وجد) لاب وان علو يلحق بهم ما سجد في قته وأم اذا  
 كانت قيمة ولم يقبضه بذلك في التزير لانه أسهل (قطعها من صي) ويحتمل مع الخطر في كل  
 ترك (ان زاد خطر الترك) على القطع لصونها ماله فبذنه أو في بخلاف ما اذا زاد خطر القطع  
 اتفاقاً أو استويا أو بأرفاء المستقل بأنه يقتصر لشخص فيما يتعلق بنفسه ما لا ينفع فيما يتعلق  
 بغيره (لا قطعها مع خطر فيه) (السلطان) ونوابه وصي فلا يجوز لأبليس لهم شفعة الأب  
 والجد (وله) أي الولي الأب أو الجد (ولسلطان) ونوابه وصي (قطعها بالخطر) عند انتفاء  
 الخطر أصلاً ولو لم يكن في الترك خطر لعدم الضرر ويجتمع ذلك مطلقاً على أجنبي وأب لا ولاية  
 له قال فنفسى الى النفس وجب على الأجنبي القود (و) لمن ذكر (فصد وجامة) ونحوهما  
 من كل علاج سليم عادة أشار به طبيب لنفعه (فلومات) المولى عليه (بجائز من هذا) الذي هو  
 قطع السلعة أو الفصد أو الجامة ومثلهما في معناها (فلا ضمان) بديه ولا كفارة (في الأصح) لثلاً  
 يجمع من ذلك فيتضرر المولى عليه والثاني يقول هو مشروط بسلامة العاقبة كالتزير وعلم  
 ان الغرض في غير صرحا بحجرة تنقيب أدان الصبي أو الصبية لانه لا يلزم تدع اليه حاجة  
 الا ان يثبت فيه رخصة من جهة تفصيل ولم تبلغنا واصله أشار بذلك ردائي فتاوى فاضيلنا

الاب وصية (قوله ولم يقيد) أي حكم الام بكونها فيه (قوله قطعها من صي ويحتمل أو مثل السلعة فيما  
 ذكر وفيما يأتي المصنف والمأكل بل قال المصنف ويجوز لذكر وقطع العروق للعاجلة وودس تركه ويجرم على المتألم نهيل الموت  
 وان عظم ألمه ولم يطقه لان رآه من جوارق في نفسه في محرق على أنه لا يجوز منه أو ما عرق ورآه أهون عليه من الصبر جاز  
 لانه أهون وقضية التماس أنه قبل نفسه بنيران غرق وبه صرح الامام في النهاية عن والده وتبعه ابن عبد السلام اه خطيب  
 وروى ولعل العبارة فلا رأت في محرق وعلم به لا يجوز منه وعنده ما عرق ورآه أهون الخ (قوله وفارفا) أي في حالة الاستواء  
 (قوله أي عند انتفاء الخطر) صفة كنفه ثم رأت في نسخة أي وعليها فهي مفسرة لما قبلها (قوله وأب لا ولاية له) أي  
 بان كان فاسقاً (قوله وجب على الأجنبي القود) أي وعلى الأب الدية لانه عند (قوله أشار به طبيب ليدفعه) أي أو عرفه من  
 نفسه بالطب كما تقدم

خصوصاً مع النظر للفرق بينه وبين السرقة بل قوله ان يدعي به صريح في أنه لا بد من تعرضه في الدعوى لئلا يلزم في كلامهم فلا يرجع (قوله وان تنزل لفظ الشاهد الى قوله مردود) لا يتأتى بعد التعميد فيما سبق وقوله وينبغي تعقيد الخ

(قوله نعم في الرعاية) اسم كتاب (قوله لنقدم السبب) أي وهو الثقب (قوله غير محدد) أي قول أو امر الخ (قوله فالوجه الجواز) أي في الصبي والصبيبة وأما ثقب الخضر فلا يجوز أخذ من اقتصره على الأذان وهو ظاهر حيث لم يجز عادة أهل ناحية به وعدهم له زينة والأهوه كمن ثقب الأذان ثم رأيت في حج مانعه وظهر في ثقب الألف بحالته تعمل فيه من فضة أو ذهب انه مرام مطلقاً لا لزيينة في ذلك يقتضيه لجلاله لا عند فرقة قليلة ولا عبرة مع امع العرف ١٨٣ بخلاف ما في الأذان

أي ومع ذلك فلا يحرم على من فعل به ذلك وضع الخزام للزينة ولا النظر اليه (قوله وغيره) ومن العبر ما حوت به العادة من أن الشخص قد يريد ختن ولده فأخذوا لاد غيره من الفقهاء فيصنعهم مع ابنه فأصدهم الرفق بهم فلا يكفي ذلك في دفع الضمان بل من مات منهم ضمنه ختن ان علم تعدى من أحضره به وكذا ان لم يعلم لان المباشرة متقدمة على السبب (قوله كما قطع به) المسوردي في فيجب انقود الا لا بد واجد هـ (قوله وكذا) خضوء في منه قطعاً (قوله وما أسره الامم) أي في قوله بان تركه (قوله) لم يبحث عنها غير شبهة له هـ هذا ينو ثقب على أن منسكاً وغيره كما يقولون بقبول عسده البحث في

من الخنضة انه لا بأس به لانهم كانوا يفعلونه في الجاهلية ولم ينكره صلى الله عليه وسلم عليهم نعم في الرعاية للخنزيرة جوازها في الصبيبة لغرض الزينة ويكره في الصبي وأما خبران النساء أخذن ما في أذانهن وألقينه في حجر بلال وهو صلى الله عليه وسلم برهن فلا يدل الجواز لتقدم السبب قبل ذلك فلا يلزم من سكنه عليه حله ودعوى ان تأخير البيان عن وقت الحاجة ممتنع غير مجده هنا لانه ليس فيه تأخير ذلك الا لوسئل عن حكم التثقيب أو رأى من يفعله أو بلغه ذلك فهذا هو وقت الحاجة وأما امر وضعه وانقضى ولم يعلم هل فعل بعد ولا فلا حاجة لديه نعم في خبر للطبري في بسند رجاله ثقات عن ابن عباس انه عدم السنه في الصبي يوم السابع ان ثقب أذنه وهو صريح في جواز الصبي فالصبي أولى اذ قول الصحابي من السنه كذا في حكم المرفوع وهذا يتبادر عن كره فاضحياناً فالوجه الجواز (ولو فعل سلطان) أو غيره ولو اب (بعض) أو يخون (مانع) منه فبات (فدية معاملة في ماله) لتعديده ولا قد شبهه الاصلاح الا اذا كان الخوف في القطع أكثر مما قطع به الماوردى (وما وجب بخطام) أو قوله (في حد) أو تعزير (وحي) في نفس أو نحوها (فعل عاقنته) كعيره (وفي قول في بيت المال) ان لم يظهر منه تعذيب لان خطره يكثر بكثره الوقائع بخلاف غيره والكفارة في ماله قطعاً وكذا خطؤه في المال (ولو حده باهدين) فبات منه (فبانا) غير مقبول في الشهادة كأن باناً (عبد بن أوفمين أو مراهقين) أو فاسقين أو امرأين أو بان أحدهما كذلك (ذا قصر في اختيارها) بان تركه أصلاً كما قاله الامام (فالضمان عليه) قوداً أو غيره ان تعدوا لافعل عاقنته وبما فسر به الامام يدفع تظهير الاذرى في القود بانه يدرباً باله شبهة اذ مالاً وغيره يقبلها ما لان صورة البينة التي لم تبحث عنها غير شبيهة له (والا) بأن لم يقصر في اختيارها بل بحث عنه (فالقولان) أظهرهما وجوب الضمان على عاقنته وقيل في بيت المال (ذن ضمنا عاقنته أو بيت المال فلا رجوع) لاحدهما (على العبد بن والذمين في لاصح) لزعمهما الصدق والامام هو المتهدي بتركه بحثه عنهما وكذا المراهقان والفاسقان ان لم يكونا متجهين أما التجاهر ان غير جمع علم على المعتمد لان الحكم بينهما انهما يسعرون ويقر بهما حتى قبل الاد الفرض انه لم يقصر في البحث عنهما (ومن) عالم كأن (حجم) أو فصد بادن (من) يعتبر انه فاضى الى ثقب (لم ضمن) واللام بفضله أحد ولو أخطأ الطبيب في المعالجة وحصل منه التلف وجب الدية على عاقنته وكذا من طبب بغير علم كما قاله في الأناوار الحسنة من طبب

الجلية وأنه لو ترك البحث أصلاً لا تقبل شهادته وهو خلاف المذهب من كلام الادريج (قوله فنعمنا) أي معتبر قوله أو بيت مال ضيف (قوله لم ضمن) أي اذا كان عارفاً كما أخذ من بعده وكذا من طبب الخو ظاهره ولو كان كسر القدم تقصيره بالمعالجة ولا يلزم من جواز معالجته وعدم ضمنا قبول خبره (قوله ولو أخطأ الطبيب في المعالجة) والعلم بمحضه يكون باجابه أو بشهادة عارفين بالطب ان مادواى به لا يباحب هذا المرض (قوله وكذا) أي يجب التبعة على عاقنته وقوله من طبب أي ادعى الطب وقوله بغير علم يعلم كونه عارفاً بالطب بشهادة عدلين عالين بالطب بعرفته وينبغي الاكتفاء بخبره بالمعرفة بذلك لكثرة حصول الشفاء بها المجته



والشهاب حج انما ذكر هذا لانه لم يقيد فيما مر (قوله فيما اذا كان على رأسه مواضع) توقف سم في هذا التقيد ونقل عبارة شرح المجمع صريحه في عدم اعتباره (قوله انه لا بد من تعيين حكومة الخ) فيه تسمع (قوله وكسكوله) هذا هو الاقرار الحكي (قوله أو بعده) صوابه بعده كافي الخفة (قوله لانه لم يشم بالسبب) عبارة الجلال في تحليل مقابل الاصح منها

(قوله فهو ضامن) أي يتعاقب به الضمان وتحملة المأذلة عنه ان كانت والا فثبت المال ان كان والا فهو (قوله نعم بسن له) أي للبلاد في هذه الصورة (قوله ان مثل ذلك) أي في ضمان الامام دون الجلال (قوله غير ظاهر) وي ينبغي فرض السكلام في غير الاعجمي الذي يعتد ١٨٤ وجوب طاعة الامراء ما هو قال الضمان على امره اماما كان أو غير (قوله)

فلا وجه وجوبه) أي المال وقوله عليه أي الجلال (قوله في الشق الاول) وهو ما لو علم ظلمه والجلاد وحده في الثاني وهو ما لو علم خطأه (قوله وقد اختن) أي ابراهيم (قوله وصح انه مائة وعشرون) أي في بيان السن الذي احتن فيه أنه مائة وعشرون (قوله بان قدوم) والقادم التي يفت بها تخفة قال ابن السكيت ولا تقول قدوم بالشد يد واجمع قدم اه مختار (قوله وتقليله) أي المقطوع (قوله ما ينبغي حشفته) أو ينبغي انما اذا ثبت بعد ذلك لا يجب ازالته للحصول الغرض بما قبله (قوله ثلاثة عشر نبيا) آدم وشد وثوح وهو دواخل ولوط وشعيب ويوسف وموسى وسليمان وزكريا

وعيسى وحظلة بن صفوان وقد نظم الحج على المسعودي من اختن من الانبياء فقال السلامه وان ترد المولود من غير قلته \* بمجن ختان نعمة وتفضلا من الانبياء الطاهرين فما اكهم \* ثلاثة عشر بتاق اولي العلا فآدم شيت فوح بنيه \* شعيب اللوط في الحقيقة قد تلا وموسى وهو دهم صالح بعده \* ويوسف زكريا فافهم انفضلا وحظلة يحيى سليمان مكمل \* لعدتهم والخطب جاء من تلا ختم المجمع الانبياء محمد \* عليهم سلام الله مستكامل ومن دلا اسم لعود الجحور وغلب غير آدم عليه والا فهو لم يولد (قوله وان جبريل) أي وروى ان جبريل الخ (قوله وقد قال بعض المحققين الخ) معتد (قوله ما لم يخف فيه) أي من الختان في ذلك الزمن (قوله الا أن يغلب على الظن) أي فلو غلب على ظنه احتماله للختان وأن الامة هي الغالبة فختنهم فأت لم يضمنه اه سم على حج بالعلماني

وفرق الاول بان الجرح سبب الموت الناقل للحق اليه بخلاف المال (قوله فالمراد سكنت عن التصديق) أي مراد القيل بسكونت الولى سكونته عن التصديق لاسكونته عن طلب الحكم فلا ينافي ماصرحوا به في القضاء وحينئذ فقوله لان طلبه منهما الشهادة أي كاف عن التصديق ثانيا **كتاب البهائم** (قوله في المتن قيل وامام) أي يدل المطاع كانه عليه (قوله ويأمره الامام) أي وجوبا (قوله الآن يفعل به) أي يفعل الامام الاجبار (قوله فعل به) أي الامام وقوله نصف ضمانه أي والنصف الثاني هدر لانه منسوب للمجنون لا تمتاعه من واجب عليه (قوله ولو بلغ مجنونا) محتمر وقوله والعقل ولو قال اما المجنون الخ كان أولى (قوله ومن له ذكر ان عاملان) قال في الروض وهل يعرف أي العمل بالجماع أو بالبول وجهان قال في شرحه جزم كل روضة في باب الغسل الثاني معتقد ووجه في التحقيق اه سم على ج ومارجحه في التحقيق معتقد (قوله والافني السنة السابعة) أي وبعد هادي بنى وجوبه على الولي ان توقفت ١٨٥ صحة الصلاة عليه (قوله وبه

فارق العقيقة) أي حيث يحسب فيها يوم الولادة من السبعة (قوله واخاه ختان الاناث) أي عن الرجال دون النساء (قوله نعم ان ظن كونه محملا) تقدم ما على الخامس في البالغ انه لا ضمان عليه في نظير ذلك فيكون هذا في غير البالغ قليلا مل اه سم على ج (قوله فالتجبه عدم القود) أي وجوب دية الخلع (قوله بخلاف الاجنبى لتعديده) ومنه ما يقطع كثيرا من يريد ختان نحره ولده فيعتن معه انما قصدا بذلك اصلاح شأنهم واراد الثواب وينبغي ان الضمان على المؤمن لانه لم يشر كما علم من قوله الا في وكذا خان باذن الخ ومن اراد

السلامة منه ويأمره الامام به حينئذ فان امتنع اجبره عليه ولا يضمنه لو مات الآن يفعل به في شدة حر أو برد فليطه نصف ضمانه ولو بلغ مجنونا تام يجب ختانه وأفهم ذكره الرجل والانثى عدم وجوبه في الخنثى بل لا يجوز لا امتناع الجرح مع الاشكال ولا اجنبية منه ومن له ذكر ان عاملان يختان فان عجز الاصلى منهما ختن فقط فان شك فكا لخنثى (وبند ب نجهله في سابعه) أي سابع يوم ولادته لانه صلى الله عليه وسلم ختن الحسن والحسين يوم سابعهما ويكره قبل السابع فان أخر عنه في الاربعين والافني السنة السابعة لانما وقت أمره بالصلاة ولا يحسب من السبعة يوم ولادته لانه كلما أخر قوى عليه وبه فارق العقيقة لانها برئد بالاسراع اليه ويسن اظهار ختان الذكور واخاه ختان الاناث كما نقله جمع عن ابن الحاج المالكي (فان ضمف ع احتماله) في السابع (أخر) وجوبا الى احتماله (ومن ختنه في سن لا يخنثله) اضعف ونحوه أو شدة حر أو برد فئات (زعمه قصاص) لتعديده بالجرح المهلك نعم ان ظن كونه محملا له فالتجبه عدم القود لا تنقضاء تعديده (الاولاد اوار علاما من انه لا يقتل بولده نعم تلزمه دية مغلطة في ماله لانه هدم محض وكذا مسلم في كادر وحرقن لماصر من عدم قتله به أيضا (فان احتمله وختنه ولي) ولو وصيا أو قريبا (لا ضمان في الاصح) لاحساسه بتعديده اذ هو أسهل عليه مادام صغيرا بخلاف الاجنبى لتعديده ولو لمع قصد اقامه الشعائر كما انقضاء اطلاقهم وهو الوجه وان خالف فيه الزكشي لان ظن ذلك لا يمنع له الاقدام بوجه فلا شبهة وليس كقطع يد سارق بغير اذن الامام لا هدرها بالنسبة لسكل أحد مع نعدى السارق بخلافه ههنا نعم ان ظن الجواز وعذر بجبهه فالقياس عدم وجوب القود وكذا خان باذن أجنبي ظنه وليه انما ينظر والثاني نظرا الى انه غير واجب في الحال (وأجونه) ببقية مؤنه (في مال المختون) فان لم يكن فعلى من عليه مؤنته كالسيد ويجب أيضا دفع سره المولد بعد ولادته بعد تحويره بطه النوق امساك الطعام عليه والمحاط به هذا الولي ان حضر والا فله علم به عند تارة وكفاية أخرى كالوضاع لانه الحب فوري لا يقبل التأخير فان فرط فلم يحكم القطع أو نحو الرط صحن وكذا الولي

٢٤ نهاية سابع الخلاص من ذلك طبر ارجع القاصي قبل الخنثى وحيث عفاء فينبغي ان يحسن دية شبه العمد ولا قصاص للشبهة على ما يأتي في قولهم نعم ان ظن الجواز الخ (قوله فيما يظهر) أي لا قود عليه ويضمن دية شبه العمد في صورتين (قوله فعلى من عليه مؤنته) ومنه بيت المال ثم ما سبر المسلمين حيث لا ولى خاص فمهما (قوله ويجب قطع سره المولد) الاولى سر وعبارة المختار والسر بالضم ما تقطعه القابلة من سره الصبي تقول عرفك ان تقطع سره ولا تقل سرتك لان السر لا تقطع وانما هي الموضع الذي قطع منه السر (قوله والا فله علم به) ومنه القابلة (قوله ونحو الرط) أي فلو مات الصبي واختلف الوارث والقابلة مثلا في أنه هل مات لعدم الرط أو احكامه أو بغير ذلك صدق مدعى الرط واحكامه لان الاصل عدم الضمان وقوله ضمن أي بالدية على عاقلة (قوله وكذا الولي) أي فيما لو أهمله فلم يحصره من يفعل به ذلك

في الصفحة (قوله منهم) متعلق بمغضوب (قوله لان عليا الخ) كان ينبغي ولان بالهاتف ثم ان ما ذكره من ان رضى الله عنه لم يتم به الدليل بل لا بد فيه من ذكر بقية وهي انه قال للخارجي المذكور بعد ما في الشارح ما نصه لكم علينا ثلاثة لا نتمتعكم

فوفصل في حكم اتلاف الهائم في (قوله في حكم اتلاف الهائم) أي وما يتبعه من حل خطابه على ظهره ودخل به سوفا وان أريد بالدابة ما يميل الا حذى دخلت هذه لكن على ضرب من المسامحة في قوله مع دابة لانه من جعل هو الدابة لانه معها (قوله أوداب في طريق) فرع لو كان راكبا جارية مثلا ورواه جاشق فانلف شيئا ضمنه كذا في فتاوى القفال وجهه الله قال الاصطفي في آداب القضاء لا حديث البراءة منا راكبا ولا سائقا الا ان يتعد لان حديث الهمة اجاب رظاهر لولا ما بين في حديث ناقة البراءة وحديث ناقة البراءة رضى الله تعالى عنه كانت ناقة ضارة فدخلت حائطا فاسدت فيه فتصير رسول الله صلى الله عليه وسلم ان حفظ الحواطط بالنهار على أهلها وان حفظ المشاة بالليل على أهلها وان على أهل المشاة ما أصابت ماشيتهم بالليل رواه الشافعي رضى الله تعالى عنه اه سم على منيع (قوله بحق أم بغيره) مثل المكروه بغير الرأفة فبعض ولا شيء على المكروه بكسر الراء لانه انما كرهه على ركوب الدابة لا على اتلاف المال وبهذا يفرق بين هذا وبين ما لو كرهه على اتلاف المال حيث قيل فيه ان كلا طريق في الضمان والقرار على المكروه بكسر الراء يمكن نقل عن شيخنا الزبائدي بالدرن ان قرار الضمان على المكروه بكسر الراء وان المكروه طريق في الضمان وعليه فلا فرق بين الاكراه على اتلاف وعلى الركوب ١٨٦ (قوله ويتعلق متلفه ابرقته) أي واب اذن له السيد (قوله ولا كذلك

هنا) قد يقال قد يوجد هنا اقرار السيد بعد عمله اه سم على ج (أقول) وقد يقال النقطة أمانة في يد واجدها والعبد ليس من أهل الولاية عليها فترك السيد ما في يده تقصير منه ولا كذلك الهجمة فان تركها في يد العبد لا بعد تقصير من السيد بل قد يكون له عرض في تركها في يد العبد فتبطل اليد

ففيها لعبه ما دامت معه وذلك يقتضي ضمانه دون السيد (قوله وما لا في ماله) المراد منه انه لا يتعلق فيه بالعاقلة بل بذمته يؤدبه من ماله فليس المراد بكسبه في ماله انه يتعلق به كتحلق الدين بالمهرن (قوله وراكب) ظاهره ولو أحمى وتنسله سم على منيع عن طب وفيه فرع في لوركب انسان في جنبها كفي محاربتين فالضمان عليها ولو ركب ثالث بينهما في الظهور فقال مر الضمان عليه وحده وفيه نظر ولا يبعد ان يكون الضمان اذ لا لولا فاقا لطلب فيما أظن اه وظاهره ولو كان التزام يده أحدهم (قوله ضمن الراكب) يؤخذ من هذا تضمن الراكب مع المكارى الفائدة وانه الاعلى قول ابن يونس لعل تضمن الراكب اذا كان التزام بسده فلا تضمن الا اذا كان التزام بسدها اه سم على ج وعبارته على منيع قوله ضمن الراكب فقط بذلك ولم ان الضمان على المراء التي تركب الا ان مع المكارى دون المكارى مر اه وهذا هو المعتقد قياسا من نقله عن ابن يونس ان الضمان في مسئلة الاحمى على قائد الدابة اذا كان زماما يده (قوله فعلهما) أي السائق والقائد (قوله لا فعلهما منسوب اليه) يؤخذ من هذه العلة ان المتقدم لو لم يكن له دخل في تسيرها كمرضى وصغير ولو صغيرا بمجزا كان أو غير مجز لان ما كان من خطاب الوضع لا يختلف فيه الحال بين المميز وغيره في فرع في قال في العباب وان كانت رموحا طبعيا واتصل اتلافها بالخص فهل يضمن الاذن أو النسخ وجهان اه والا قرب انه الاذن كالمالو اتلفت بغير الزميج سيجان ظهر حالة الرمح على النسخ المأذون فيه (قوله مالم ياذن) أي الراكب

مساجد الله ان ذكر وصفها ولا الى ما دامت ايديكم معها ولا تبذروا ما فيكم (قوله لانهم لم يفعلوا محرماتي اعتقادهم) قال  
سم قد يقال لا اثر له ذم قوله واخبره مع انه اثر غير معذور (قوله ولا يناسفه ما يأتي في التنفيذ لشدة الضرر بالخ) عبارة  
الصفة فلا يناسفه ما يأتي في التنفيذ لان هذا كما هو ظاهر فيما وقع اتصال اثر الحكم به من نحو اخذ و رد وذلك في افعال التي تصل  
به اثر ويرى في ان الانقضاء هنا فيه ضرر عظيم لانه تم انتهي وهي صريحة في ان الحكم في الحلين واحد غاية الامر ان  
كلامهم هنا في الحكم الذي يصل اثره به وهناك في الحكم الذي لم يصل اثره به وعبارة الشارح صريحة في ان المراد بالتنفيذ

(قوله تعلق ضمان ما اتفقه به) أي الى اود قوله بال اذ لم ياذن له اخذ مما قدمه في الناحس (قوله فاستقبلها آخر  
وردها) ظاهره ولو بلاشارة تؤدي الى ردّها (قوله فالتلفه) أي الساقط (قوله سقط عليها) أي القارورة فانه يصح (قوله  
الفرق) وهو ان الميت خرج عن كونه أهلا للضمان بخلاف الحي وان كان صغيرا وكان سقوطه بغير اختياره (قوله ولو كان  
راكبا) ولو كان الركب عن بضطها ولكن غلبته بغيره من شيء مثلاً أو أن تلفت شيئاً فالتلف هو عدم الضمان اه سم على  
منهج ويشكل عليه ما ذكرناه عنه توجه الكلام للشارح فان اليد موجودة مع ١٨٧ الفرع كما هي موجودة مع

قطع الجار ونحوه الآن  
يقال البدان كانت  
موجودة في الفرع الآن  
فما لم ينسب فيه واضع  
اليه اليه تصير ما فاقبه  
ما لو هاجت الى ربح بعد  
احكام صلاح السفينة  
آلاتها وقد قيل فيها عدم  
الضمان لا تلف تصغير  
الملاح بخلاف قطع الجبان  
فان الركب منسوب  
فيه لتقصير في الخدمة  
لان قطع الدابة له دليل  
على عدم احكامه (قوله  
لا يصح هنا) ولأن أن  
تقول ينسب الضمان  
وان كان بضطها مثلاً  
ادلاوية ولا نظره في

فيه والاول عليه ولو ردّها ارتفع ضمان ما اتفقه به بال دومالو غلبته فاستقبلها آخر وردها  
فان الى اذ ينسب ما اتفقه في انصرافها وما لوسط هو أمر مكو به مبتاعاً شيء فالتلفه فلا ضمان  
كالو اتفق ميت فانه كسر به قارورة بخلاف طفل سقط عليها لان له فعلاً والحاق الركب  
بسقوطه بالموت سقوطه بضوم من أربع شديدة فيه نظروا زعم بعضهم ان فيه نظراً  
لوضوح الفرق ولو كان ركباً بقدر على ضبطها فاتفق انها غلبته ان سقوطه عنان وثيق  
وان تلفت شيئاً لم ينسب على ما قاله بعضهم والمعتد كما قضاء كلامهما واعتمده الباقين وغيره  
وأما به الاول والرجح الله تعالى الضمان وما لو أركب اجنبي بغير اذن الولي صلباً أو مجنوناً دابة  
لا بضطها مثلاً ما فانه ينسب متفقاً وما لو كان مع دواب ربح فتفرقت لغو هيجان ربح  
أو ظلمة لا انصونوم وأثبت زرعا فلا يضمنه كالو نوبسيرة أو ان تلفت دابته من يد أو أهدت  
شيئاً لكن هذا خارج بقوله مع دابة فإداه غير صحيح وما لو ربطها بطريق متسع يذن الامام  
أو نائبه كما لو حفر فيه لمصلحة نفسه وخرج يقول في الطريق مثلاً من دخل دارها  
كلب عقور رفقه أو دابة تركسته فلا يضمنه صاحبها ان علم بحالها أو ان أذن له في دخولها  
ببخلاف ما إذا جهل قال أذن له في الدخول ضمنه والا فلا بخلاف الخارج منها جاعل الدار  
ولو بجانب بابها لانه ظاهر يمكن الاحتراز عنه وخرج به أيضاً ربطها بعوات أو ملكه فلا يضمن  
به مثلهما لا اتفاق ولو أجرة دار الايتام مينا فادخل دابته فيه وتركه مفتوحاً خرجت  
وان تلفت مالا لكثيراً لم يضمنه ولا رد على قوله نفسا وما لا يصيد الحرم ونحوه وصيد الاحرام  
فانه يضمنها له لا يخرج انهم ما لو ربط فرسه في خان فقال اصير خذ من هذا النين

مسلمة ما وجرد كونها بضبط لا يقتضي سقوط الضمان عنه وليتأمل اه سم على منهج (قوله فانه) أي الاجنبي (قوله  
أرطلة) قد يفرق بين هذا وما تقدم من ضمان الساقط بخروج ان الوقوع عن الدابة منسوب له فضمن ولا كذلك هنا فانها  
تتفرق الهيجان الى ربح الظلمة خرجت عن يده بغير اختياره (قوله لا انصونوم) أي فانه يضمن (قوله أو ان تلفت دابته الخ)  
ومن ذلك ما لو كان ركباً ما اتفقه بجميعه ما ونحوه وفرت وأثبت نفسه في انصرافها ولا يضمنه صاحبها (قوله فإداه غير  
صحيح) قد يقال ليس في كلام المصنف اعتبار المصلحة لان الانلاف اه سم على ج أي لكه المتبادر منه وهو كافي في دفع  
الاعتراض (قوله وما لو ربطوا) أي فلا يضمن وظاهره لاظهار لا لايلاً اه سم على ج (قوله أو دابة تركسته فلا يضمنه)  
ظاهره وان كان غير مجرب لكن قد يتوقف فيل لو دخل غير المجرب اذن صاحب الدابة فانه عرض لا تلاف للكلب ويجوز وقه  
يؤخذ ضمانه مما يأتي فيما لو قال اصير خذ من هذا اللبن الخ (قوله يمكن الاحتراز عنه) أي ولو لم يكن له طريق اعليه وكان  
أعشى (قوله فادخل دابته) أي المأوى (قوله وان تلفت مالا لكثيراً لم يضمنه) لانه انفسية صاحب المتاع الى التصغير (قوله  
لا يخرج انهما) أي عن النفس والمال (قوله فقال الاصغير) هي للترتيب

(قوله ولم يحذره) مفهومه عدم الضمان اذا كان غائباً ولم يحذره وهي رخصة فليتأمل اه سم على حج (أقول) وقد يتوقف فيه بانه تسبب في اتلافه (قوله ضمنه على عاقلته) أي الأمر (قوله فلا ضمان باتلافه مطلقاً) أي لا أو نهراً (قوله على ماصار اتلافه طبعا) أي يضمن ولعل الفرق بين هذا وبين ما مر من انه لو علم قردا أو امره بالسرقه فصرق لم يقطع ان القطع يسقط بالشبهة بخلاف الضمان (قوله في نخل قتل جلا) أي مثلاً وقوله بانه أي اجل وقوله هدر لتقصيره أي حيث لم يضعه في بيت مسقف أو لم يضع عليه ما يمنع ١٨٨ وصول النخل اليه ولا فرق في ذلك بين كون اجل في ملكه أو غيره (قوله كتلف به نفس أو مال فلا ضمان)

ع أي ولو بالزلق فيه أي البول بعد ذهابهم لو تعمده المار المشي فلا ضمان اه سم على منسج أي فلا ضمان قطعا (قوله) يتخالفان فيهما لما عليه الاكثرون) لكن بشكل يتخالفان النص اه سم على حج وقد يقال الخالف بول النص ويستل على مادعاء بنص آخر مثلاً (قوله كالوساق الايل) قد علم عامر ضمان من مع الايل سائقا وغيره ولو مقطورة اه سم على حج (قوله في السوق) أي ولو واحدة (قوله الا في صحراء) أي كالواب الشربة (قوله ضمنه ان كان خر زحام) ومن ذلك ما يقع كثيرا بأزقة مصر من دخول الجال مثلاً بالاجال ثم انهم مضطرون المشاة أو غيرهم فيقع المضطر على غيره فيتبع متاعه فالضمان على سائق الجال وان كثروا لانهم منسوبون اليه وأما لدفع الزحوم اجل بمجده مثلاً على غيره فالتلف شيأ فالضمان على الدافع لا على من مع الذاب (قوله فان لم يفعل) ولو اختلفا في النسيه وعدمه فالظاهر تصديق صاحب الثوب لانه وجد ما حصل به التلف المتقضى للضمان والاصل عدم النسيه وقوله أو مطر قام فمكروا أي ولو في أمور الدنيا (قوله لا يتخلف بالعلم وعدمه) أي ولان له طريقا آخر كتبته بجرده انه مثلاً أو غر به في يده (قوله اضييق وعدم عطفه) أي قرية فلا يكلف العود انشهر (قوله فالتجبه الحاقه بما اذا لم يكن زحام) أي فلا ضمان

عنسبون اليه وأما لدفع الزحوم اجل بمجده مثلاً على غيره فالتلف شيأ فالضمان على الدافع لا على من مع الذاب (قوله فان لم يفعل) ولو اختلفا في النسيه وعدمه فالظاهر تصديق صاحب الثوب لانه وجد ما حصل به التلف المتقضى للضمان والاصل عدم النسيه وقوله أو مطر قام فمكروا أي ولو في أمور الدنيا (قوله لا يتخلف بالعلم وعدمه) أي ولان له طريقا آخر كتبته بجرده انه مثلاً أو غر به في يده (قوله اضييق وعدم عطفه) أي قرية فلا يكلف العود انشهر (قوله فالتجبه الحاقه بما اذا لم يكن زحام) أي فلا ضمان

المعنى الاصطلاحي وهو أن يقول القاضي فخذته فهذا غير واجب بخلاف قبول الحكم والتزام مقتضاه واجب وحاول  
الشهاب سم رد كلام النخعي الى كلام الشارح فانه قال قوله وبقرمان الالفه أى رد الحكم ثم قال قوله بخلافه ثم أى ترك  
مجرد التنقيذ (قوله أو احتل ذلك) أى بان لم يدركه من يستحل أولا كما فى النسخة (قوله بل لو كان الخ) انظر ما موقع الاضراب

(قوله لم يسقط اعتبارها) أى المؤخر والمقدم (قوله وان أذن الامام) ومنه ما جرت به العادة الا أن من احدثت مسايط  
امام الخواص بالشوارع ووضع أصحابها عليها بضائع كالخضرية مثلا ١٨٩ فلا ضمان على من أنفقت دابته

نساوهم ما فى قوة الاعتماد وضعفه لعدم انضباطها لم يسقط اعتبارها ووجب احالة ذلك  
على السببين جميعا كما فى المصطلح من فانه لا عبرة بقوة متى أحد هما وقلة حركة الآخر (وانما  
يضمنه) أى ما ذكر صاحب البهيمه (اذالم بقصر صاحب المال فان قصر بان وضعه بطريق)  
ولو واسعا وان أذن الامام كما اقتضاه المصنف فانهم اذا فرض هناسا من يضمنه متاعه للثف وهو  
موجود (أو عوضه للذابة فلا) يضمنه لانه المضيع لماله وأقضى الثقال بان مثله مال أو امرئ انسان  
بحسب ما للحط بريد التقدم عليه فترق ثوبه فلا ضمان على سائقه لتقصيره بجروره عليه قال  
وكذلك الوضع حطب بطريق واسع فربما آخر فترق ثوبه (وان كنت الذابة وحدها) وقد  
أرسلها فى الصغراء (فانلفت زرعاً أو غيره فهو الرمي يضمن صاحبها) أى من وضع يده علم سواء  
أكانت بحق كودع أم بغيره كغاصب وما نازع به الباقي فى نحو المودع بان عليه ان لا أرسلها  
الا يحافظ رديان هذا عليه من حيث حفظها لا من حيث جهة اتلاها بل والعادة محكمة  
فيه كالمالك (أو ليلاضن) اذ العادة الغالبة حفظ الزرع فهو الرمي والذابة لولا ذلك لو جرت عادة  
بلد بعكس ذلك انعكس الحكم أو يحفظها فبها يضمن فيها مالو أرسلها فى البلد ضمن مطلق  
لخالقة العادة ويستثنى من عدم الضمان المذكور فى كلامه ما اذا توسطت المراهى والمزارع  
فأرسلها بلأرابع فانه يضمن ما أفسده ليلأرابعها لان العادة حينئذ عدم إرسالها بلأرابع  
ومن ثم لو اعتدى أرسلها بلأرابع فلا ضمان كما صرحوا به وحينئذ فلا استثناء لان المدعى فى كل  
على ما اعتد به ومالو تكاثر فبعض أصحاب الزرع عن ردها فبعض أصحابها كما رجحه البقيني  
لخالقة العادة ومالو أرسلها فى موضع منصوب فانشرت منه لغيره وأفسده فبضمنه  
مرسالها ولو نهارا كما يحتمل البقيني واذا أخرجها من ملكه فضاغت أو روى عنها ما جادل عليها  
تعد بالافى بنحو مفازة فالتجبة فى الضمان عنه اذ يخاف من بقاء ملكه اتلافه لشيء وان قل  
بخلاف ما اذا لم يتش ذلك ولم يسبب مالها فان الاوجه فيه الضمان لانها حينئذ كغريب  
طهرته الرج الى داره فيلزمه حفظها أو اوعاها لاهلها فظهورا وظاهرا ان خشية الاتلاف مع الخبز  
عن حفظها كالانلاف (الان لا يفرط فى ربطها) بان أحكمه وأغلق الباب واحتاط على  
العادة فخرحت ليلأرابعها أو وقع لصل الباب فلا يضمن لعدم تقصيره وكذا لو خلاها لاجل  
بعيد لم يعتبر دها منه لئلا كان ثقله الباقي واقعه (أو) فرط مالك ما أنفخته كان عرضه أو  
وضعه بطريقها أو (حضر صاحب الزرع) مثلا (وتم او ن فى دفعها) عنه لتقصيرها عن احف  
محملة بالزراع ولم من اخرجها منه دخولها لاهلها بقاءها على وجهه ويضمن صاحبها ما أنفخته

عنها أو ادخل دابته زرع غيره بلا إذن فخرجها من زرع أى فوق قدر الحاجة كما فى شرحه فى الضمان وجها ان  
قال فى شرحه أحد هما لا تعدى المالك والثانى وهو لا وجه نعم تعدى الفاعل بالتضييع اه سم على ج (قوله وظاهر)  
أى فلا يكون اخرجها لاهلها عند خشية الاتلاف مضمنا (قوله ولا يضمن لعدم تقصيره) أى ولا يخفف للمالك صاحب  
الزرع فى ذلك فيصحت تعدى المالك فى انه احتاط واحكم الربط لان الاصل عدم الضمان ويحتل وهو الظاهر تصدىقي  
صاحب الزرع لان الاتلاف من الذابة بوجده واقتضاؤه الضمان هو الاصل حتى يعلم مخالفة (قوله وكذا لو خلاها) أى  
لا يضمن (قوله دخولها لها) أى للزراع وان كان ما فى المزارع دون قيمة الزرع الذى به كغصب وغيره

(قوله متافه) بقضى فراءة ضمن في الممن من المفاعله وفه اخراج الممن عن ظاهره (قوله فهم كالمغاذة على الاصح) أي في عدم الضمان خاصة (قوله أي عدلا الخ) عبارة التحفة مع الممن أمينا أي عدلا فطنا أي ظاهر المعرفة بالعلوم والحروب وسياسة الناس وأحوالهم انتهت (قوله من بعثه العباس) صوابه ابن العباس ولعل لفظ ابن سقط من المكتبة (قوله نعم لو منمو) (قوله أي قبل ان يتمكن) أي على وجه لا مشقة عليه فيه في العادة (قوله من تحورب) أي ربطا لا يؤدي الى اتلاف الدابة فان فعل بها ما يؤدي الى ذلك ضمنه واذا اختلف المالك والدافع في ذلك فالمدقق الدافع لا اله الغارم (قوله عند تساويمها) أي تساوى الزرعين في القيمة ١٩٠ (قوله بحيث يأمن من عودها) أي لا يأخذ بقيته (قوله ولو مرة كما يجتبه بعضهم)

معقد (قوله يعني من يؤولها) أي بحيث لو غابت تفقد هاتفت عاها (قوله فأنفنت بغير تقصير منه) أي ويصدق في ذلك (قوله ومثلها كل حيوان) أي فيضمن ذواليد ما خلفه الحيوان وان سلمه لصغير لا يقدر على منعه من الاضرار بخلاف ما إذا سلمه لمن يقدر على حفظه فأنفنت سبأ فلا ضمان على المسلم ولا على من هي معدة انفلتت منه وانفقت قورا عليه والا فلا ضمان على من هي في يده كما علم من قوله من كان مع دابة (قوله حيث تعين قتلها طرعا) أي اما إذا لم يتعين بان أمكن دفعها بضرب أو زجر فلا يجوز قتلها بل يدفعها بما لا يخف قال الخاف كدفع الصائل ومنه ما لو كنت الهرة صغيرة لا يقدر معها الدفع

أي قبل ان يتمكن من تحوربها كما هو الاوجه والافهم المتلف لاله ولو كان الذي يجانبه زرع ماله كما اتجه عدم اخراجها عند تساويمها لا تنفاه ضرره في ابقائه وافهم قوله وتماون جوار تنفيره لما عن زرعه بقدر الحاجة بحيث يأمن من عودها فان زاد ولو داخل ملكه ضمن المالك ماله كما سبها كما هو (وصكذ ان كان الزرع في محوط باب تركه مفتوحا في الاصح) لتقصيره بعدم اغلاقه الثاني يضمن لمخالفة العادة في ربطه بالبلال (وهو تنلف طيرا أو طما ما ان عهد ذلك منها) ولو مرة كما يجتبه بعضهم ويحتمل ضبطه بما يعلمه تادب جارية الصيد (ضمن ماله كما) يعني من يؤولها لانه كان من حقها ربطه بالكني غيره شرهاهم لوربطها فأنفنت بغير تقصير منه فلا ضمان (في الاصح ليلانهارا) لاسر ومثلها كل حيوان عرف بالاضرار وان لم يملك فيضمن ذوجا أولك عقور ما يتلفه ان أو سلمه أو فصر في ربطه والثاني لا يضمن ليلانهارا لان العادة ان الهرة لا تربط (والا) بان لم يعهد ذلك منها (فلا) يضمن (في الاصح) لان العادة حفظ الطعام عنها لا ربطها لا يجوز قتل من عهد ذلك منها الا حاله عندها فقط حيث تعين قتلها طرعا بقصد دفعها والادبها كالصائل وسئل ذلك مالو خرجت أذنبا عن عادة القطط وتكرر ذلك منها والثاني يضمن في اللبس دون النهار كالدابة وسئل ما تقر مالو كانت حاملا متدفع كالوصال وهي حامل وسئل البقيتي عما جرت به العادة من ولادة هرة في محل وتألف ذلك المحل بحيث تذهب وتعود اليه للابواه فهل يضمن مالك المحل متلفها أو أجب بعدم حيث لم تكن في يد أحد والا ضمن ذواليد

### كتاب السير

جمع سيرة وهي الطريقة والمقصود منها اصابة الجهاد المتأني تفصيله من سيرته صلى الله عليه وسلم في غزواته وهي سبع وعشرون والاصل فيه آيات كثيرة وأحدث صحيفة شهيرة (كان الجهاد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) قبل الهجرة تمتع لان أمره صلى الله عليه وسلم أول الامر هو التبليغ والانذار والصبر على أذى الكفار تألفا لهم ثم أذن الله بعد ذلك للمسلمين في القتال بعد نهبه عنه في نيف وسبعين آية اذا ابتدأهم الكفار به ثم أباح الابتداء به في غير الا شهر الحرام ثم في السنة الثامنة بعد الفتح أمره على الاطلاق بقوله

بالضرب الخفيف ولكن يمكن دفعها بان يخرجها من البيت ويقلعه دونها أو بان يكررها فعا عنه مرة بعد انقروا أخرى فلا يجوز قتلها الا ضربا مضر بانه (قوله فتدفع) أي وان سقط حيا (قوله وهي) أي لغة الطريقة (توا وهي سبع وعشرون) أي وست وخمسون سيرة قالوا فأتلت في تسع من غزواته وهي بدر وأحد والمريسيع والخندق وقرينة ومنبر والفتح عن مكة فتحت عنوة وحسن والطائف اه شرح مسلم للنروي (قوله في نيف وسبعين) متعني بنيه (قوله في غير الا شهر) ليس المراد به المعروف الا ان نابل المراد أربعة أشهر كالأعداء وهم على عدم القتال فيها كما يعلم من كلام البيضاوي حيث قال بعد قوله فسيحوا في الارض أربعة أشهر وشو الاوذا القعدة وذو الحجة والحرم لانها تزل في شوال وقيل هي عشرون من ذي الحجة والحرم وصفر وربيع الاول وعشرين من ربيع الاخر لان التبليغ كان يوم الفجر الى آخر ما أظلم به ثم قال بعد قوله تعالى فاذا انسطر الاسماء الحمد الملة أنه

الزكوات الخ) لعل المراد ان هذا هو سبب فهمه فليراجع (قوله بكسر اللام وفصحها) الفتح هو القيام لانه من باب يفعل بكسر العين فالكسر شاذ لكن هذا في المصدر ولا يخفى انه غير مراد هنا وانما المراد ما نظمه وهو بالكسر فقط ومن ثم اقتصر عليه الشارح الجلال وفي القاموس المظلة بكسر اللام ما يظلمه الرجل (قوله ان لم يكن عارفا) قال سم يبنني وان كان عارفا (قوله ماذهب اليه الامام) الذي في النسخة كشرح الروض نسبة هذا للساوردي (قوله وأجرنا عنهم فيما يصاد منهم)

لنا كئين أن يسبحوا بها وقيل رجب وذو القعدة وذو الحجة والمحرم وهذا محل بالنظر بخالف اللام جمع وقوله لنا كئين حالها كما قاله البيضاوي أيضا منهم عاهدوا مشركي العرب فنكثوا الا اناس منهم بنى حجرة وبني كنانة فامرهم بنبي الهدي لنا كئين وامول المشركين اربعة أشهر ليسيروا بن شاؤا فقال فيسبحوا في الارض الخ (قوله ١٩١) وقاتلوا المشركين أى وبقوله

(قوله وقيل اني قبلها) وهو قوله انزروا خفا خفا وثقالا (قوله لكن على التفصيل المذكور) أى فيما بعد من انه فرض كفاية ان لم يدخلوا مكة لنا ولا يفرض عين ولعل هذا انما اراد ان كان الله ينفق للمصنف للتسوية بين الحائزين ومن ثم قال (قوله وأما بعد الخ) اعترض بان الحلال ثلثي كانت في زمنه صلى الله عليه وسلم أيضا (قوله ولاه الى فاضل بين المجاهدين والفاعلين) قال شيخنا عن الذين والقتل افضل من القتل لانه حصل مقاصد الجهاد وليس لقتل منا باعلى ان يقتل لانه ليس من فعله بل على التعرض له في نصرة الدين وقد عترض كلامه بحديث وددت اني اقتل في سبيل الله الخ ولم يقل

انزروا خفا خفا وقاتلوا المشركين كافة وهذه آية السيف وقيل التي قبلها (فرض كفاية) لا عين لكن على التفصيل المذكور والالتفات على الماشي ولا نه تعالى فاضل بين المجاهدين والقاعدتين ووعدها كمال الحسنى بقوله لا يستوى القاعدون والآية والمعاصي لا يوجبها ولا تفاضل بين مجاور ومأزور (وقيل) فرض (عين) اقوله تعالى الا تخفوا وابدنكم عذابا أليما والقاعدون في الآية كانوا حراما وديان ذلك الوعيد لمن عينه صلى الله عليه وسلم لتعين الاجابة حيثئذ وعند تامة المسلمين (وأما بعده فالكفار) أى الحريين (حالات أحدهما يَكُونُونَ) أى كونهم (ببلادهم) مستقرين فيها غير قاصدين شيئا (ه) الجهاد حيثئذ (فرض كفاية) ويحصل ما ينشحن في الغزور وهي محال الخوف التي تلي بلادهم بكتاتين لهم لو قصدوها مع احكام الحصون وانقاذ وتقليد ذلك الامر انما المؤمنين المشهورين بالشجاعة والنصح للمسلمين واما بان يده خل الامام أو نائبه بشرطه دارهم بالجوش وقتلهم لان الغزور اذا مضت كما ذكر كان في ذلك اجساد لشركتهم واطهار لغيرهم لغيرهم عن الظفر بشئ منا وانه مرة في كل سنة فان زاد فهو افضل ما لو تدع حاجة الى أكثر من مرة والواجب بشرطه كلمة أن لا يكون بنصف أو نحوه كرجاء سلامهم والآخر حنفية وتندب البداءة بقتال من يلينا ما لم يكن الخوف من غيرهم أكثر فتجب البداءة بهم وان بكثر ما استطاع وبناب على الكل ثواب فرض الكفاية وحكم فرضها الذي هو مهمهم قصد حصونه من غزير بالذات لفاعله انه اذا فعله من فيهم كفاية ولو لم يكونوا من أهل فرضه كصين واث وحنان سقط الجرح) عنه ان كان من أهلوه (عن الباقي) رخصة وتخفيفا عليهم انهم القائم بفرض المين افضل من القائم بفرض الكفاية خلافا لما نقل عن الحقوقي وان أقره المصنف في الرخصة واهم السقوط انه يخاطب به الكل وهو الاصح وانه اذا تركه الكل انهم أهل فرضه كلهم وان جهلوا أى وقد صرفوا في جهلهم به ولما كان شأن فروض الكفاية مهمها الكثير من خفاها ذلك كمنها جلة في أبوابها ثم استطردها جلة أخرى هنا فقال (ومن افروض الكفاية القيام بإقامة الحجج) العلمية والبراهين القاطعة في الدين على اثبات المنافع وما يجب له من الهيات ويستعمل عليه منها والنوآت وصدق الرسل وما أرسلوا به من الامور

اغلب وبان المقتول كان حيا على اعلاء كلمة الله وقد تبس بعمل الجهاد حتى أصيب ثم بدلى ردهم لما قاله الشيخ عز الدين رحمه الله وهو قول صلى الله عليه وسلم في حديث فصل عشر ذى الحجة والجهاد في سبيل الله الرجل يخرج مجاهدا بنفسه وماله فلم يرجع من ذلك بشئ اه سم على منهج (قوله والنصح) صفة كاشفة للمؤمنين (قوله واما بان يدخل) ظاهره سقوط الفرض بأحد الامرين اما انهما ان الغزور واما دخول الامام أو نائبه قال هو وهو المذهب انه نكح شيخنا الشهاب البرلسي رد ذلك وله فيه تعقيب أقام فيه البراهين على انه لا بد من اجتماع الامرين وعرضه على جمع كثير من أهل عصره من مشايخه وغيرهم فوافقوا على ذلك اه سم على منهج (قوله أو نائبه بشرطه) لعله المشار اليه بقوله وتقليد ذلك لاهل انما المؤمنين الخ (قوله والاخر) أى وجوبا



عبارة الخفة فيما صدر منهم ومصادره منهم قبل تبليغ المؤمن كابدل عليه باقي كلامه فليراجع (قوله مع عدم انتقاض عهدهم) انظر ما مرقمه **هـ** فصل في شروط الامام الاعظم **هـ** (قوله وان كان ذكرا) أي فحتاج الى تولية بعد التبيين كما هو ظاهر (قوله من بني اسمعيل) وهم العرب كافة في الروض (قوله أو جرحه على مافي التهمة) مقدم من تأخير لان ما بعده من كلام التهذيب كما يعلم من الخفة ١٩٢ وجرحهم الذين تزوج منهم اسمعيل أو العرب (قوله كادخل في الشجاعة)

في دخوله فيها ووقفه ومن ثم جعله الشيخ حج زائدا عليا (قوله في الآخرة) يعني بان لم يوجد رجل عدل كما يدل عليه كلام الأذري الا في وكذا كلام الخفة وليس المراد بالآخرة هنا مخصوص من توفرت فيه الاوصاف فتأمل (قوله وما في الروضة كاسهلها)

(قوله وحل المشكلات) يظهر ان المشكل الامر الذي يخفى ادراكه لقلته والشبهة الامر الباطل الذي يشبهه بالحق ولا يخفى ان القيام بالجميع غير محل للمشكل وأنه بقدر على الاول من لا يقدر على الثاني اه سم على منج (قوله وتصفو) أي تخلص (قوله ومعضلات) أي مشكلات (قوله في صفوة الاسلام) أي في البورانية التي كانت حاصلة في ابتداء الاسلام قبل الاشتغال بما بعده فليرجم وأحوالهم (قوله انه لا يطلق مدسه) أي علم الكلام (قوله ان يتعلم أدوية أمراض القلب) وقد بيناه جرحه الله في احياء علوم الدين بما لا من عليه فليراجع من أراد (قوله من كبر) بيان لأمراض (قوله متعلق ان

بعلوم) أي الخ (قوله فيظهر حصول فرضه) أي اللغة والنحو (قوله بحيث لا يزيد بين كل مقتبين) بخفيف الياء ويجوز تشديدها ويكون من نسبة الجزئي الى كليها سم على حج في خطبة الكتاب (قوله غير انه لا يسقط) أي الفاسق (قوله ويسقط) أي فرض كفاية الآية (قوله استقصائية) أي ليس هناك فرد آخر

هنا خلل في النسخ وعسارة الخفة قالوا كونه مجتهدا ان اتحدوا لا يفتقد فهم ورد بانه مفرغ على ضعف وانما فيه أي الردان  
أريد حقيقة الاجتهاد اما اذا أريد به ذور أي علم ليعلم وجود الشروط والاحتقاقات فين يباينه فهو ظاهر لا يبدل له قولهم

(قوله فلسانه) قياس دفع الصائل بتقديمه على السد فليراجع (قوله والنهي عن المنكر) ع في الحديث ان الناس اذا رأوا  
الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يبعثهم الله تعالى بعدائه اه سم على منهج وقوله بأحدوا على يديه أي ينعوه من ظلمه  
وقوله أوشك أي قارب (قوله من شرب النبيذ) مطلقا مسكرا كان أو غير ١٩٣ (قوله والقاضي) أي بالنسبة لغير

القاضي الخ (قوله ومقلد)  
أي وان لم يقلد من الخ  
فاعتقاده الحل لا يمنع من  
الانكار عليه (قوله  
أوجاهل) أي لكن  
يرتبه بان بين الحكم  
ويطلب فله منه لطف  
(قوله اما من ارتكب)  
محتزم قوله ومقلد من لا  
يجوز الخ (قوله لكن  
لويذب) أي طوب  
ولم نزاع ذلك أي فضله  
بل امتنع علينا هذه (قوله  
هذا كله في غير المنسوب)  
أي من وث الحسبة وهي  
الانكار والاعتراض على  
فعل ما يخالف الشرع  
وبقل احتسب على  
دلائل كذا أي نكره ومنه  
محتسب البلد واحتسب  
بكذا اعتضده وأراد به  
وجه الله (قوله ولو سئد)  
عبارة سم على منهج  
يجب على المحتسب ان

ان فرض الكل كفاية (والامر) بسده فلسانه فقلبه ولو فاسقا (بالعرف) أي الواجب  
(والنهي عن المنكر) أي المحرم لكن محله في واجب أو حرام جمع عليه أو اعتقد انما فعل تحريره  
بالنسبة لغير الزوج اذ لم يمنع زوجته الخفينة من شرب النبيذ مطلقا حيث كان شافعا  
والقاضي اذ العبرة باعتقاده لا بأقن ومقلد من لا يجوز تقليده لكونه محميا بقض فيه قضاء  
القاضي ويجب الانكار على معتقد التحريم وان اعتقد المنكر باحتته لانه يعتد بقرمته بالنسبة  
إفعله باعتباره عقيدة وعتق على عاى يجعل حكم ما رآه انكار حتى يخبره عالم بانه جمع عليه  
أو محرم في اعتقاده فله ولا لعالم انكار يختلف فيه حتى يعلم من فاعله اعتقاده تحريمه له حانة  
ارتكابه لاحتمال انه حينئذ قد القائل محله أو جاهل حرمة ما من ارتكب ما يرى باحتته  
بتقايدهم فلا يلحق الانكار عليه لكن لويذب الخروج من الخلاف برفق سن وانما حد  
الشافعي حنفيا شرب نبيذ يرى حله لضعف أدلته ولان العبرة بعد الرفع بعقيدة المرفوع اليه  
فقط ولم نزاع ذلك في ذي رفع اليه لمصلحة لقبول الجزية هذا كله في غير المنسوب اما هو  
فيمنكر وجوبه على من اخل بشئ من الشعائر الطاهرة ولو سئد كصلاة العيد والاذان ويكره  
الامر به ما لو انكر لو اجمع في انكار ذلك اقتتال لم يفعله الا على انه فرض كفاية وليس لاحد  
البحث والتجسس واقسام الدور بالظنون نعم ان غلب على ظننه وقوع معصية ولو بقرينة  
ظاهرة كاختبار ثقة جاز له بل وجب عليه التجسس ان غاب داركها كقتل وزنا والافلا  
ولو توقف الانكار على الرفع للسلطان لم يجب لمافيه من هتك عرضه وتقرير المال ثم  
لوم بتر الجاز وشروط وجوب الامر بالمعروف أن يأمر على نفسه وعضوه وماله وان قل  
كاشبهه كلامهم بل وعرضه كاهو ظاهر وعلى غيره ان يخاف عليه مفسدة أكثر من مفسدة  
المنكر الواقع ويحرم مع الخوف على الغير ويسمع الخوف على النفس والنهي عن الاقضاء  
باليد الى التهلكة مخصوص بغير الجهاد ومحوة مكره على فعل حرام غير زنا وقتل وفعل مكتر  
بل الصبر على ما كرهه وعلى قتل زوايا فله الصبر عليه وأمن أيضا ان المنكر عليه لا يقطع  
نفقته وهو محتاج اليها ولا يز يدعندا ولا ينتقل الى ما هو أخف وسواء في زوم الانكار أطن  
ان المأمور بمقتل أم لا (واحياء الكعبة كل سنة بالزيارة) بجمع وعمره ولا يعني أحدهما

٢٥ نهاية صابع يأمر الناس بصلاة العيد كأي الزوجة قال طيب ومثله غيرهما من الشعائر الطاهرة  
دون بقية السنن وواقعه مر اه وقوله دون بقية السنن أي التي ليست من الشعائر الطاهرة وحينئذ يكره هذان في  
النسرح (قوله والتجسس) الاول التجسس قال في المصباح جنس الاخير وتحسسها تتبعها (قوله واقسام الدور) أي  
دخولها للبحث عما فيها وفي الخارج ثم الامر بمى بنفسه فيسه من غير روية وباه خضع (قوله لم يترجر الاب) أي الرفع  
للسلطان (قوله ان من يأمر على نفسه) شرطه أيضا ان لا يعلم انه يغيره الانكار بخلافه عليه الصلاة والسلام لا يشترط في  
انكاره ذلك مر اه سم على منهج (قوله وان قل) أي كدروهم (قوله ويحرم مع الخوف على الغير) أي مع خوف المفسدة  
المذكورة وقياس هدا ان من طلب الشهادة وعلم انه ترتب على شهادته أعظم مما يستحق بسبب المعصية حرم عليه الشهادة  
(قوله ويسمع مع الخوف على النفس) مفهومه اخراج المال فليراجع (قوله لا يقطع نفقته) أي كالأرابع وبعضا (قوله وهو محتاج  
اليها) أي وان لم يصل الى حد الضرورة

لا عبرة بيعة العوام انتهت (قوله أى لقبول شهادتهم) قال الشهاب ج وشهادة الانسان جعل نفسه مقبولة حيث لا ثمرة كرايت الهلال وأرضعت هذا (قوله فى حياته) متعلق بالثلاثة (قوله لو أخره) يعنى اختلافه (قوله رد قول البلقينى الخ) وروهم اشتراط أصل القبول وقدم خلافه (قوله هذا ان مات الامام أو كان متعلبا) عبارة الروض وشريحه وكذا تنقيد قل فهر

(قوله وفى الاول) هو قوله بجم أو مرة (قوله من عدد يحصل بهم الشعائر) ظاهر ولو غير مكلفين وصرح به ج هنا وتقدم للشارح فى صلاة الجماعة ما يفيد ١٩٤ خلافا له وعبارة شيخنا الزايدى ولا يشترط فى القيام بأحياء الكعبة عدد

مخصوص من المكلفين (قوله وهم من عنده زيادة على كفاية سنة) أى وعلى وفاة دينه وما يحتاج اليه الفقهاء من الكتب والمحدثين من الأئمة (قوله ولمعومهم) وينبغى انه لا يشترط فى التثنية ان يكون عنده مال يكفيه لنفسه ولمعومه جميع السنة بل يكفي فى وجوب المواساة ان يكون له نحو وظائف يحصل منها ما يكفيه عادة جميع السنة ويحصل عنده زيادة على ذلك ما يمكن المواساة به وقوله كافى الروضة الذى اعتمدته الشارح فى الكفارة كفاية العمر الغالب والقياس بجنيته هنا (قوله أحدهما نائيهما) أى ويرجع فيما لا يعم الامنة كالشمع اليه (قوله من شتا وصيف) أى لامن كونه فقها أو غيره (قوله

الأخر ولا الصلاة والاعتكاف والطواف عن أحدهما لانها المقعد الاعظم من بناء البيت وفى الاول احياء تلك المشاعر والأقرب انه لا بد فى القائمين بذلك من عدد يحصل بهم الشعائر عرفا وان كانوا من أهل مكة ويفرق بينه وبين أجزاء واحد فى صلاة الجنازة بان القصدم الدعاء والشفاعه وهما حاصلان به وهما الأحياء واطار ذلك الشعائر الاعظم فاشترط فيه عدد ظاهر به ذلك (ودفع ضرر) المعصوم من (المسلمين أو أهل الذمة على القادرين وهم من عنده زيادة على كفاية سنة لهم ولمعومهم كافى الروضة وان نازع فيه البلقينى) (ككسوة عار) ما يستعرونه أو يبقى بذنه ما يضره كاهو ظاهر وتعبير الروضة بستر العورة مثال (والطعام جاع اذا لم يندفع) ذلك الضرر (زكاو) سهم المصالح من (بيت مال) لعدم شئ فيه أو لمنع متواليه ولو ظلموا ونذر وكفارة وقت وصصة صيانة للنفوس ومنه يؤخذ انه لو شغل قادر دفع ضرر لم يجز له الامتناع وان كان هناك قادرا آخر وهو متجه لثلاث يؤدى الى التوالى كل بخلاف المقتضى له الامتناع اذا كان ثم غيره ويفرق بان النفوس جبلت على محبة العلم وقادته فالتوا كل فيه بعيد جدا بخلاف المال وهل المراد بدفع ضرر من ذكر ما يسد الرق أم الكفاية قولان أحدهما نائيهما فيجب فى الكسوة ما يستل كل البدن على حسب ما يلى بالحال من شتا وصيف ويطهى بالطعام والكسوة ما فى معناها كجرة طيب وقن دواء وخادم منقطع كاهو واضع ولا ينساق ما تقرر قولهم لا يلزم المالك بذل طعامه لمضطر لا يسد له لخل ذلك على غير غنى بلزومه المواساة وما يتدفع به ضرر المسلمين والذميين فكأ سراجهم على التفصيل الآتى فى الهدية وعمره خصوص سور البلد وكفاية القائمين بحفظه اقوة ذلك على بيت المال ثم على القادرين المذكورين ولو تقرر استيعابهم خصص به الوالى من شاء منهم (ونجمل الشهادة) على أهل له وحضره المحمل أو دعاه فاضى أو معذور جمعة (وادائها) على من تحملها ان كان أكثر من نصاب والا فهو فرض عين كإتيان (الحرف والصنائع) كضارة وحمالة لتوقف قيام الدين على قيام الدنيا وقيامها على ذنبك وتغابرها الذى اقتضاه العطف على خلاف ما فى الصحاح يكفي فيه ان الحرفة أعمر عرفا لانها تشمل ما يستدعى عملا وغيره كان يقدح صنعا عابدا ملون عنده والصناعة تخص بالاول (وما يمت به العاش) عطف مرادف لانه لا يخرج عن ذنبك ولا يحتاج لامر الناس به الكون ثم جبالوا على القيام بها لكن لو تمالوا على تركها انقولوا (وجواب سلام) مندوب وان كرهت صيغته ولو مع رسول أو فى كتاب أو يجب الرد فوراً وذهب الرضى المبلغ والبداءة به

القائم بحفظه أى البلد ومنه يؤخذ ان ما تأخذه الجند الآتى من الجوامك يستحقه ولو زاد فى قدر الكفاية حيث احتج اليه فى اظهار سنوكم ومن ذلك ما تأخذه أمر أوهم من الخيول والمالك الذى لا يتم نظامهم وشركتهم الا بالقيامهم بحفظ حوادث المسلمين (قوله ولو تضرر استيعابهم) أى الاغتناء (قوله على أهل) أى عمل (قوله ان كان أكثر من نصاب) أى وهو اثنان (قوله وما يمت به العاش) ع فى الحديث اختلاف أمى رحمة فسر الحلى باختلاف فهمهم فى الحرف والصنائع ونفى الامام وجوب هذا استغناء الطبع اه سم على منهج (قوله وان كرهت صيغته) أى كعليه السلام كإتيانى فوفائده قال ابن العربى اذا قلت السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وسلمت على أحد فى الطريق فقلت السلام عليكم فأحضر فى قلبك كل عبد صالح فى الارض والأسماء وميت وحى فانه من ذلك المقام براد عليك فلا ينبغى

أى فهدا الشوكه عليا فينزل هذا بخلاف ما لو فهدر عليها من انقذت امامته ببيعة أو عهد فلا تنعقد له ولا ينزل المقهور انتهت (قوله أوغن) بتأمل (قوله وفارق القرابة) أى من ثبت عليه بالينة (كتاب الردة) (قوله من يصح طلاقه) أى بفرض الاتي ذكرنا (قوله دوام) دفع به ما قيل ان الاسلام معنى من المعاني فامعنى قطعه وأيضا أتى به لاقاء اعراب المتن وان قال سم انه غير ضروري (قوله باعتبار) لم يبين هذا الاعتبار وينتفى الخفة وان نازعه فيه سم (قوله والمنتقل من صلة ملك مقرب ولا روح ماهر يبلغه سلاسل الاوارد عليك وهو دعا فيستجاب فيك قطع ومن لم يبلغه سلاسل من عباد الله المهيمن في جلالة المشغل به فانت قد سلمت عليه بهذا الشمول فان الله يتوب عنه في الرد عليك وكفى هذا شرفا لك حيث يسلم عليك الحق فليت لم يسمع أحد ممن سلك عليه حتى يتوب الله سبحانه وتعالى عن السلك في الرد عليك اه منساوى في شرحه الكبير عند قوله صلى الله عليه وسلم السلام قبل السؤال الخ (قوله من مسلم) متعلق بسلام أو صفته (قوله بمنزلة) ليس به سكر ولا جنون كما باتى وشملت عبارته الفاسق فيجب الرد عليه بخلاف ١٩٥ ابتداءه بالسلام فلا ينسب على ما باتى أيضا

(قوله ولو ردت امرأة عن رجل) أى فيما لو سلم رجل على رجل وعليها بخلاف ما لو خص الرجل بالسلام لما باتى من قوله ولا يكتفى رد غير المسلم عليهم وقوله ان شرع أى بان كانت محرمة أو غير مستهانة مثلا (قوله أو وصى) منه يعلم ان هجوم قوله السابق ولو لم يكونوا من أهل شرعه كميديان الخ غير مراد الا ان جعل ذلك خصه بالجهاد وهو لا يقتضى طرده في غيره وقرينة السياق تدل عليه (قوله لان القصد التبرك) معقود (قوله وشرطه)

فيقول وعليك وعليه السلام من مسلم يجوز غير مصل به من صلاة (على جماعة) أى اثنين فأكثر مكافئ أو سكرى لهم نوع غير سمعوا أم أوجوه به فبالاجماع ولا يؤثر فيه إسقاط المسلم لحقه لان الحق لله تعالى وما كونه على الكفاية فليجوز تجزى عن الجماعة إذا لم وان يسلم أحدهم ويجزى عن المجلس ان يرد أحدهم ويسقط به الفرض عن باقيهم فان ردوا كلهم ولو لم تباينوا بالفرض كالصالحين على الجساسة ولو ردت امرأة عن رجل أجزأ ان شرع السلام عليها والأفلاوصى أو من لم يسمع منهم لم يسقط بخلاف نظيره في الجساسة لان القصد ثم الدعاء وهو منه أقرب للأجابة وهنا الامن وهو ليس من أهله وقضيتة اجزاء تميمت الصبي عن جمع لان القصد التبرك والدعاء كصلاة الجساسة وشرطه اسماع واتصال كاتصال الايجاب بالقبول فان شك في معاذرة ادى الرفع فان كان عنده نيام خفض صوته ولا يكتفى رد غير المسلم عليهم ويجب الجمع بين اللفظ والاشارة على من رد على اسم ومن سلم عليه جمع بينهم لم يعلم انه فهم ذلك بشرطه الحال والنظر الحق لم يجب الاشارة كما يجب الاذرى وتجزى اشارة الاخرس ابتداء وردا وصغته ابتداء السلام عليك أو سلامي عليك ويجزى مع الكراهة عليك السلام ويجب فيه الرد وعليك السلام عليك سلام اما لو قال وعليك السلام فلا يكون سلاما ولم يجب رده وتثبت صيغة الجمع لاجل الملازمة في الواحد ويكفى في الافراد فيه بخلافه في الجمع والاشارة يبدأ وتعوها من غير افظ بخلاف الاوى والجمع بينهما وبين اللفظ أفضل وصغته ردا وعليك السلام أو عليك السلام للواحد ويجوز منع ترك الواو فان عكس جاز فان قال وعليك وسكت لم يجز وهو ابتداء وجوبا بالتعريف أفضل وزايه ورجعة الله وبركاته اكمل فيهما ولو سلم كل من اثنين على الاخره مالم يردا أمرتسا

أى اجزاء الرد (قوله فان كان عنده نيام خفض صوته) أى تدب مع الاسماع لاسم وان أدى الى ايقاظ التامنين (قوله جمع بينهما) أى ندبا (قوله لم يجب الاشارة) أى فى الاول لسقوط الاثم وفى الثانى لحصول السفة (قوله ويجزى اشارة الاخرس ابتداء وردا ان فهموا كل أحد) والا كانت كناية فتعتبر النية معها الوجوب الرد ولا كفاية في حصول النسبة منه (قوله ان السلام عليك) أى او على واحد (قوله أو سلامي عليك) قال حج ويجوز تنكير لفظه وان حذف التنوين فيما يظهر (قوله اما لو قال) أى ابتداء وقوله وعليك بالواو (قوله بخلافه في الجمع) أى فلا يكتفى لاداء السنة ولا يجب رد حديث لم يمين واحد منهم وظاهر التقيد بذلك فى الابتداء له لو سلم عليه جمع لا يكفى ان يقول في الرد عليك السلام (قوله أو صوغها) أى كراس (قوله خلاف الاوى ولا يجب الرد) (قوله والجمع بينهما) أى الاشارة (قوله فان عكس) أى كى قال فى الرد السلام عليك (قوله وعليك وسكت) ومثله سلام مولانا (قوله فبهما) أى ابتداء ورد (قوله أو مرتبا كى) أى ان أتى به بدقا صيغة الاول فوفدته جمع الجلال السبوطى المسائل التى لا يجب فيها الرد السلام فقال رد السلام واجب الاعلى • من فى صلاة أو بأى كل شقة أو شرب أو قراءة أو أدعيه • أو ذكرا أو فى خطبة أو تلييه • أو فى قضاء حاجة الانسان • أو فى إقامة أو الأذار

لاخرى مذكورة الخ) حاصل الابرادعاء انه من ثمة من التعريف وحاصل الجواب انه بتسليم انه من ثمة مذكور في كلامه فلا بد هناعلى أن لا تدعى انه من ثمة ولا في حكمه فلا بد على التعريف أصلاً ولك أن تقول أذا سلم انه من ثمة لا يندفع الابراد الجواب الاول لان ذكره في محل آخر لا ينفذ في عدم جامعية التعريف (قوله الآتي) وصف لثمة (قوله واجتهد) أو سلم الطفل أو السكران • أو شابة يتخنى بم انتان أو فاسق أو ناعس أو نائم • أو حالة الخلع أو تحاكم أو كان في حمام أو مجنوناً • فواحد من هذه عشر ونا قوله في النظم أو شابة بالتخفيف للضرورة (قوله كفى الثاني سلام مرداً) أى ان قصده الرد وأطلق أخذاً من قوله نعم الخ (قوله ويسلم راكب) أى بمن ذلك وقوله وهو أى الماشى (قوله تعارضاً) أى فلا أولى ولا حده على الآخر (قوله ويكرهان) أى من الأجنبي (قوله لا على جمع نسوة) فليس ما في العدد من جواز خلوه وجل يامر آتين ان المراد بالجمع هنا ١٩٦ ما فوق الواحدة (قوله فلا يكرهان) أى عليها ولا يجرمان منها وحينئذ فيجب

عليها الرد وعلى من سلمت عليه (قوله وان كان لها تمييز) يؤخذ منه تنقيد المميز فيما يرميه برها لكن في جعل السكران والمجنون هناعلى من لا تميز له وعليه فالمميز فيها مرمي جاعلى الطلانة (قوله ومعه له في الثاني) لعل وجه التقييده ليكون ذكره محتاجاً اليه لا للاحتراز عن غير المعنى فانه كما لا يجب الرد على المتمى لا يجب على غيره (قونه اما هو فاسق) أى فلا يجب الرد بل هو خلاف الاول كما يفهم من قوله الآتى بل يندب تركه حيث كان مجاهر بفسقه (قوله استحب له استدراء

كفى الثاني سلامه رد انهم ان قصده الابتداء صرعه عن الجواب أو قصده الابتداء والرد فكذلك فيجب رد السلام على من سلم أولاً ولا سلم عليه جماعة دفعة أو مر تباه ولم يطل الفصل بين سلام الاول والجواب كفاه وعليه السلام بقصد هم وكذا ان أطلق فيما يظهر ويسلم راكب على ماش هو وعلى واقف وقاعد وصغير على كبير وقليل على كثير حالة التسليق فان عكس لم يكره فلو نال في قليل ماش وكثير راكب تعارضوا يندب للنساء الاعمال الرجال الا جانب فيهرم من الشابة ابتداء وردوا بكرهان عليها لم لا يكره سلام جمع كثير من الرجال عليها حيث تنق فتنة لا على جمع نسوة أو عجوز فلا يكرهان واستثنى عسدها وكل من يباح نظره اليها ولو سلم بالجمية جاز وان قدر على العربية حيث فهمها المخاطب ووجب الرد ولا يجب رد سلام مجنون وسكران وان كان له ما تميز ومحل في الثاني من غير التمضى اما هو فاسق ويجرم بداءة ذمى به فان بان ذمياً استحب له استدراء سلامه فان سلم الذى على مسلم قال له وجوباً وعلم ان يجب استثنائه ولو قبله ان كان مع مسلمين وسلم عليهم وتحرم بداءة بتحية غير السلام وان كتب الى كافر قال السلام على من اتبع الهدى ولو قام عن مجلس له فسلم وجب الرد ومن دخل داره سلم ندبا على أهله أو موضوعاً ليل اقل ندبا السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وسمى الله قبل دخوله ويدعو (ويسن) عيناً للواحد وكفاية للجماعة كالتمية للكل وتحييت العاطس وجوابه (ابتداءؤه) به عند اقباله أو انصرافه على مسلم للغير الحسن ان أولى الناس بالله من بدأهم بالسلام وفارق الرد بان الابعاش والاخافة في ترك الرد اعظم منه مما في ترك الابتداء لكن ابتداءؤه أفضل من رده كبراء العشرة فانه أفضل من انتظاره ويؤخذ من قوله ابتداءؤه أن لو أتى به بعد تكلام لم يمتد به نعم يحتفل في تكلم مهواً أو جهلاً وعذره انه لا يقوت الابتداء به فيجب جوابه ولو أرسل سلامه فلغاب بسرعه السلام عليه كأن قال للرسول سلمى على فلان

سلامه) أى كأن يقول استرجعت سلامى أورد في سلامى ونحوه والحكمة فيه تنقيده (قوله) وتجزم بداءة بتحية غير السلام) ومنه صباح الخير أو مساء الخير (قوله ويسمى الله قبل دخوله) أى الموضوع الخالى (قوله ويدعو) أى لو تذكر ذلك منه (قوله وقصده) أى الحديث (قوله انه لو أتى به بعد تكلم) ظاهره ولو سبر أو منه صباح الخير (قوله لم يمتد به) مفهومه انه اذا أتى به ثم تكلم لا يبطل الاعتدال به فيجب الرد وقضية قوله قبل وشروطه اجماع واتصال اتصال الإيجاب بالقبول بطلانه بالسكوت وان قل بشيء على ما قدمه من ان تحلل الكلام يبطل البيع سواء كان ممن يريد ان يتم العقد أو من غيره ويمكن تخصيص ما به بالاحتراز عما اذا طال الفصل بينه ما وما هنا بما اذا قل الفصل ويقوت بطلانه من البيع بانه بالكلام بعد معرض عن البيع والمقصود هنا الامان وقد وجد بعد الصفة فلا يضر الكلام به من ابتدئ به بشرط ان يكون من المسلم عليه بحيث لا يشتغل كلام أجنبي مطلقاً ولا سكوت طويل لانه بذلك لا يسهل قبلاً للزمان بل معرض عن فكاك يرد (قوله وعذره انه لا يجوز) ومثله الرد (قوله ولو أرسل سلامه فلغاب) ينبغي ولو فاسقاً يترجمه بتسليمه لا ينعى الامانة وان جاز قوله رد سلامه فلغاب فجزأ مراراً سم على من فوجع به اذا أرسل السلام

أي فيما لم يقم الدليل القاطع على خلافه بدليل كغير نحو القائلين بعدم العلم مع إلهما لا جتداد (قوله وقدم منها القول) أي في لتفصيل (قوله وظاهر شاهد بخلاف النسبة) انظر ما معنى كون القول يشاهد وهذا قال بخلاف النية والقول أي فان لفضل وان كان يشاهد إلا أنه ليس أغلب مع أن قوله بخلاف الآخر يقتضي ما ذكره فليتام (قوله) كان قبله قص أطافار (الخ) صريح هذا السياق أن هذه الجملة استهزأوا ولم يقصده استهزأوا (قوله وفارق قبوله في نحو الطلاق) انظر الصورة التي لا تقبل التورية في الطلاق ويقبل فيها باطنا (قوله أو المقيسة) أي أن نونا (قوله كالمؤذين بكسر الواو)

ع عبده إلى أحد فان قال له سلمى على فلان فان قال الرسول فلان يقول السلام عليك أو السلام عليك من فلان وجب الردوك أو قال السلام على فلان فبلغته عنى فقال الرسول فلان زيد سلمى عليك وجب الردو حاصله أنه لا بد في الاعتدابه وجوب الرد من صبغة من المرسل أو الرسول بخلاف ما إذا لم توجد من واحد كان قال المرسل سلمى على فلان فقال الرسول فلان زيد سلمى عليك فلا اعتدابه ولا يجب الرد كذلك مر عن والده وأعمده اه سم على منهج ويستفاد ذلك من كلام اشرح حيث غار بين اقتصاره على قوله سلمى على فلان من كونه يكون وكيل في الصيغة الشرعية ومالوا إلى المولى بصيغة السلام الشرعية حيث اكتفى في تبليغها بفلان سلمى عليك (قوله كفاه أن يقول) أي في انخلاء من لعمدة أو في وجوب الرد (قوله) ويجب على الرسول فيما تبليغه أي ولو بعد مدة طوي لبيان نسي ذلك ثم ذكره لأنه أمانة (قوله لم يرد الرسالة) قال مر أي بحضرة المرسل ولا يصح رده في غيبته لأنه لا يعقل الرد في غيبته اه فليتام هذا هو منقول وعلى تسليمه فإظهار أنه بخلاف ما لو جاءه كتاب وبه سلمى على فلان فله رده في الحال لأنه لم يحصل تحمل وانما طلب منه تحمل هذه الأمانة عند وصول الكتاب إليه فله أن لا يتحملها بان يرد في الحال فليتام اه سم على منهج ١٩٧ (قوله لا اشتغاله بالاعتناء)

أشار إلى خروج المسخ فبين السلام على من فيه مر ومال طب إلى خلافه إذا كان مشغولا بامرئ شيء يأخذ من العلة اه سم على منهج وكب أيضا حفظه الله قوله لا اشتغاله بالاعتناء قضيه أنه لو كان جالسا بالحمام وليس مشغولا بفعل

كان وكيل عنه في الأتيان بصيغته الشرعية فان أتى المرسل بصيغته وقال له سلمى على فلان كفاه أن يقول فلان سلمى عليك ويجب على الرسول فيما تبليغه ما لم يرد الرسالة (لا على) نحو (قاضى حاجة) بول أو غائط أو جراح (و) شارب (و) آكل في فقه لقمة تستغله (و) كان في حمام لا اشتغاله بالاعتناء وقضيه نفيه في المسخ وهو كذلك ولا على فاسق بل يندب تركه حيث كان مجاهرا بفسقه ومركب ذنب عظيم لم يندب عنه ومبتدع إلا لهدرا وخوف مفسدة ولا على مصل وساجد ومبوء ومن ومقيم وناعس وخطيب ومستمع ومستغرق القلب بدعاء ومتفاهين بين يدي حاكم (ولا جواب) يجب عليهم) لا مستمع الخطبة فإنه يجب عليه بل يكره لقاضى الحاجة ونحوه كالجامع ويندب للإكل ثم يسن السلام عليه بعد البلع وقبل وضع النقرة بالقم وورد الملبى في الإحرام ندبا باللفظ ومثله من الحمام ويندب لمصل ومؤذن إشارة

وجوب الرد عليه وعبارة لا اشتغاله الخ ولأنه ما رأى الشياطين وقضيه الأولى ندبه على غير المشتغل بشيء ولو دخله والناية عدم ندبه على من فيه ولو لم يستغله وهو قضيه كراهة الصلاة فيه إلا أن يفرق ثم رأيت الركنى وغيره قال أنه يسلم على من علمته ووجهه بان كونه محل الشياطين لا يقتضي ترك السلام عليه إلا ترى أن السوق محله ويسن السلام على من فيه ولمهم الرد (قوله وهو كذلك) وقضيه أيضا أنه لم يكن مشغولا في الحمام بغسل أو نحو من ابتداء أو بالسلام ووجب الرد (قوله) حيث كان مجاهرا بفسقه) مفهومه أنه ان كان مخفيا لا يسن ابتداء أو بالسلام لأن قوله ولا على فاسق شامل للمجاهر وغيره استثنى منه المجاهر بقوله بل يندب الخ في حق الخ على مجرد عدم سن السلام عليه وان علم المسلم فسقه وهو يقتضى الإباحة وقضيه قوله بل يندب تركه حيث كان الخ أنه على المجاهر خلاف الأولى فليتام (قوله ومركب ذنب) أي كان زنا وهو عطف أخص على أعم (قوله ومبتدع) أي لم يقصق ببدعيته ونفسي وجوعه للجبس (قوله لا لهدرا) ومنه خوفه أن يقطع نفقته (قوله) ومستغرق القلب بدعاء) قال سم على ج الأذكار المطلوبة عقب الصلاة قبل التكميل هل يسن السلام و يجب الرد على المشتغل بها أولا فيه نظرا والثاني غير بعيدا يشق عليه الرد مسقة شديدة لتغيبته أنواب الرب تعالى واحتمال أن لا يكون له غيره بالرد يعارضه الاحتياط في تحصيل ذلك الثواب لاحتمال أن لا يكون معذور بالرد في الواقع فليتام (ثم إن فيه الكلام في الأخبار بما ليس شرا المتجه أنه لا يضر فلا كلام في ندب السلام معها ووجوب الرد اه وقوله نعم أن فيه الكلام الخ) ولم نر من قيده (قوله كمن بالحمام) أي غير مشغول بالاعتناء أو نحو (قوله ومؤذن إشارة) أي تفهم رد السلام برأسه أو بغيره

المشدة بضعا (قوله وان عاصيته بشئ) الصواب حذف التاء الغريبة من عاصيته والباء الموحدة من شئ (قوله عنهما) لعله الايمان والكفر كقوله سم (قوله وفي قول لا تقصر دونه الخ) هذا محله بعد قوله الا في واسلامه (قوله والافضل تاخير استنابته) هلاك النافضل فيجل استنابته ثم استنابته ايضا بعد ثم رأيت في محبت هذا (قوله ان عرض) الاولى حذف ان (قوله مع قرب الفصل) أي عرقابان لا يقطع القبول عن الايجاب كافي البيع (قوله ويندب على القارئ) ومثله المدرس والطلبة فيندب السلام عليهم ١٩٨ ويجب الرد (قوله جوابا) أي لما ابتدأه ولو سلم عليه بعد لا يستحق جوابا كاتقدم

في قوله ويؤخذ من قوله ابتداءه أي لو أتى به بعد كلام لم يعتد به (قوله وحني الظهور مكروه) أي وانضم اليه السلام ولو اتفقت المذكورات فيه (قوله لنوع) من النوع المذموم (قوله أو لولاية) كالتأني (قوله معصية بصيانه) راجع للجميع (قوله ويكون على جهة) أي وجوبا (قوله ولا بأس بتغيير وجه) أي في أي محل فيه ولو في القم وقوله هي لا يشتهي أو صبية (قوله ويندب تغيير) أي في وجهه (قوله ونحوها) كذلك أي من غير شبهة كما هو ظاهر (قوله كافر) عبارته فيمن هو ولو بجائز وفيها في كتاب النكاح (قوله ويسن تغيير عاتس) طاهره ولو كافر ولو قيل بالحرمة لان فيه تعظيها لم يعتد (قوله ونصغير بنحو أصله) الله منه ان شاء الله (قوله ويكره

والا بعد فراغه مع قرب الفصل ويندب على القارئ وان اشتغل بالتدبر ويجب رده ثم يتبعه أخذها من في الدعاء ان محله في قارئ لم يستغرق قلبه في التدبر والالم بسن ابتداء ولا يجب رده ولا يستحق متدني بنحو صل الله بالخبر أو قول الله جوابا ودعاؤه له في نظيره حسن مالم يقصد بامهاله تأديبه لتركه سنة السلام وحني الظاهر مكروه وكذا بالأس وتقبيل ثغور رأس أو يد أو رجل كذلك ويندب ذلك لنوع لم أو صلاح أو شرف أو ولادة أو نسب أو ولاية معصية بصيانه قال ابن عبد السلام أول من برحى خبره أو ينصف من شره ولو كافر أخشى منه ضررا لا يحتمل عادة ويكون على جهة البر والاكرام لا لرايها والاعظام يحرم على داخل حب قيام القوم له للحدب الحسن من أحب أن يقتل الناس لقيامه فليقتل أو مقتده من الناس كافي الرخصة وجله بعضهم على ما إذا أحب فهمهم واستمراره وهو جالس أو طابا للكتبت على غيره وهذا أخف تحريم من الأول اذ هو القتل في الخبر كاتأثير اليه البيهقي وأما من أحببه جودا منهم عليه لما انه صار شعار الورد فلا حرمة فيه ولا بأس بتقبيل وجهه صريحة ومودة ويندب تقبيل قادم من سفر ومعانقته ويحرم تقبيل امرء حسن لا لحرمة بينه وبينه ونحوها ومن شئ من يذنبه لاحتلال كاهن ومن تشيعت عاتس اذا جدي بربك الله أو ربك وانما حسن ضمير الجمع في السلام ولو لو احد لللائكة الذين معه ولصغير بنحو أصله صل الله أو بارك فيك ويكره قبل الحمد فان سكت قال يرحم الله من جده أو ربك الله ان جده ومن بسن تذكرة الحمد ومن سبق العاتس بالحمد آمن من الشوص وهو وجع الضرس والروص وهو وجع الاذن والعاتس وهو وجع البطن كجاء بذلك الخبر المشهور ويكره التثنية الى ثلاث ثم يدعو له بعد هابا لشفاء ولا حاجة لتقييده بعضهم ذلك بما اذا لم يكونه من كونه ما لان الزادة المذكورة مع تناسها عرفا مظنة الزكام ونحوه والاوجه انها لو لم تتابع كذلك سن التثنية بتكررها مطلقا ويسن للعاتس وضع شيء على وجهه وخفض صوته ما أمكن واجابة مشتمته بنحو عهدكم الله ولم يجب لانه لا اخافة تعرضه بخلاف رد السلام (ولا جهاد على صبي ومجنون) لعدم تكليفهما (وامرأة) خبر البخاري جهاد كن الخ والعسيرة ولا انها مجبولة على الضعف ومثله الخنثى (ومريض) مرضا ينعى الكوب أو القتال بان تحصل له مشقة لا تحتمل عادة وان لم يخف النعيم فيما يظهر ومثله الاولى الاعشى وكالمريض من له مرض لا تمتعه الله غيره وكالاعشى ذر ومذويف بهر لا يمكنه معه اتقاء السلاح (وذى عرجين) ولو في رجل وان قدر على الكوب وخرج بين يديه الذي لا يمنع العدو (وأقطع وأشعل) ولو لم قطع أصابع يد واحدة اذ لا بطش لهما ولا نكاحه ومثله ما فاقد النامل ويفرق بين

قبل الحمد أي فلا يعتد به يأتي به نانا بعد الحمد (قوله أو ربك الله ان جده) أي وتحصل به اسنة اعتبار التثنية (قوله ومن سبق العاتس الخ) ونظمها بعضهم فقال من يتدنى عاتسا بالحمد آمن من شوص وروص وعاتس كذا ورد (قوله ثم يدعو بعد هابا لشفاء) أي ان يقول له عافاك الله أو شفاك (قوله والاوجه انها لو لم تتابع كذلك) أي عزة (قوله بنصر يهيبك الله) كقوله الله لك ولو زاده عليه ويصح بالكم كن حسنا (قوله لا يمكنه معه) قيدي كل من قوله ذر ومذم (قوله ومثله فاقد النامل) أي أكثر النامل عاتس الله سم على منيج ما فاقد أسمين يتقصروا بنصر فيجب عليه

وليس هو في الضعة (قوله في المتن مطلقاً) أي على وجه الإطلاق وإن لم تفصل (قوله فهو) يعني أريد أو كثر خاصة إذا هما محل كلامه المقتضى (قوله أنشاء) أخرجه بالوشهد على إقراره بأنه أتى بكفر كان شهد عليه أنه أقرب إليه من جمل لصلته فانه إذا وجع بان قال أقررت كذا قبل لانه حقه تعالى (قوله لظهور الفرق) وهو أن الإنسان ولو الوارث يتسامح في الأخبار عن (قوله بعض الأصابع) أي لم يتغير (قوله وذى) مفهومه وجوب الجهاد على المعاهد والمؤمن والمرتضى وهو مقتضى قوله أيضاً لانه بذل الجزية الخ وبعبارة شرح المنهج ولا على كافر وهي شاملة للذى وغيره وبعبارة حج كعبارة السارح وقد يقال انما عبر بالذى لكونه مائتاً مالا يحكم بالالاحترار به عن غيره (قوله أو عونه) وكذا مؤثرهما كما فهم بالأولى (قوله ذهبا وأيابا) وكذا أقامة ويكتفى في تقديرها غلبة الظن بحسب اجتاده قلته بجناوه وظاهره ١٥ عميرة (قوله فشا) أي ضعفا (قوله والأخوة) ظاهره حرمة ذلك وإن علم أنه لا يجذب ما ينفقه على نفسه وأنه يحصل له مشقة ١٩٩ لا تحصيل عادة لكن لا يظن معها

الموت ونخشى من  
تحم (قوله نعم يقضه ان محبة)  
أي حرمة لا تصرف  
(قوله لم يظن موته  
جوعاً) أي ولا جوعاً  
الانصراف (قوله ومن  
عذر منع وجوب الحج  
ومنه احتياج نفقته  
لكنه والحق لا لانه  
(قوله يمنع الحج) ان عدم  
الحج (قوله ودين سائر)  
أي من قل كفلس الخ  
ولولدى هذه يخرج  
المعاهد والمؤمن لكن  
ينبغي انهما كفى  
ويشملهما قول المنهج  
مسلماً كان أي رب دين  
أو كافراً بل ينتمى لما  
كان الدين خيراً لزم المسلم  
بعده (قوله سفر جواد  
وغیره) أي ولو كان رب الدين

اعتبار معظم الأصابع هنا لا في العتق عن الكفارة كما مر بأن هذا يقع في ناد من اللازمة  
فيستعمل تحمله مع قطع أظفار ذلك المقصود ومنه أطا قه العمل الذى يكفيه غلبه على الدوام  
وهو لا يأتى مع قطع بعض الأصابع والأوجه عدم تأثير قطع أصابع الرجلين إذا أمكن معاً  
المتى من غير عرجين (وعبد) ولو بعضاً أو مكاتباً لنفسه وإن أمره سيده والقياس أن  
مستاجر الممن كذلك وذى لانه بذل الجزية لانه لا يذبح عن نفسه عليه بالنسبة لعقاب  
الاستخارة كما مر (وعاد) أهبة قتال كسلاح ومؤنة نفسه أو عونه ذهبا وأيابا وكذا امر كروب  
ان كان المقصد مطبوعاً أو قسراً ولا يطبق المتى كما مر في الحج ولو بذلها من بيت المال دون غيره  
لزمه القبول ولو فقد هاتى الأثناء جاز له الرجوع ولو من الصف ما لم يفقد السلاح وبمكة لزمى  
بجوارحه ونحوها وأورث انصرافه فشا في المسلمين والأحرار نعم يتجه أن يحمله أن يظن موته  
جوعاً أو بضوءه ولو لم ينصرف (وكل عذر منع وجوب الحج يمنع الجود) أي وجوبه (الأخوف  
طريق من كفار) فانه وإن منع وجوب الحج لا يمنع وجوب الجهاد ان أمكنته مقاومتهم كما يحتمل  
الاذنى لانه مبني على المخاوف (وكذا) خوفه (من لصوص مسلمين) يمنع وجوب الحج ولا يمنع  
وجوب الجهاد (على الصحيح) لذلك ومقابله يقيد هاهنا الكفار (والدين الحال) ولولدى وإن كان  
به رهن وثيق أو ضامن موسر (بحرم) على من هو في ذمته ولولو الداء هو موسر بان كان عنده  
أزيد مما يفي بالمفسد فيما يظهر ويلحق بالدين وياه (مفرجها وغيره) الجروان قصر رعاية  
الحق الغير والأوجه ضبط القصر هنا بالعرف لا بما ضبط به في التنقل على الدابة وهو سهل  
أو نحوه (الأبذ غريه) أوطن رضاه وهو من أهل الأذن والرضاء باسطة حقه نعم قال  
المسعودى والزباني ينفى أن لا يتعرض للشهادة قبل يقف وسط الصف وأحاشيته حفظاً  
للدين والان استنباب من نفسه من مال حاضر ومثله كما هو قياص نظر مدين نابت على  
ملى وظاهر كلامهم انه لا أثر لأذن ولدى الدائن وهو متجه إذا لمصلحة له في ذلك (والموجـ

مسافر معه أوفى البلد الذى قصد هاهنا عليه الدين لانه قد يرجع قبل وصوله إليها وأعتب أدهما (قوله وهو ميل أو نحوه)  
وحينئذ فلينبه لذلك فان التساهل يقع فيه كثيراً (قوله لا يتعرض للشهادة) أي لا يجوز على ما هو لتبادر من هذه  
العبارة لكن في كلام سم على منهج في آخر الفصل الا ترى انه مستحب فقط (قوله ولان استنباب) عطف على قول  
المصنف الاباذن غريه (قوله من مال حاضر) أي فلا تخبرم لو وصل الدائن الى حقه في الحال بخلافه في الغائب لانه قد  
لا يصل ومن العلة يعلم انه لا بد من علم الدائن بالوكيل ومن ثبوت الوكالة حج اه سم على منهج في ما لو امتنع الوكيل من  
الدفع له أو عزل نفسه هل يجوز ذلك أم لا ويجوز على التوفيق حيث قبل الوكالة فيه نظر والظاهر جواز ذلك وعدم إجباره  
على الدفع والدائن متمكن من استيفاء حقه بالمقتضى (قوله دين ثابت) أي لم يرد السهم (قوله على ملي) أي وإن أذن لمن  
يستوفى منه ويدفعه لرب الدين ولا يكفي الأذن لمن عليه الدين في الدفع للدائن لما تقدم من ان الشخص لا يكون وكيلاً عن غيره  
في إزالة ملكه وطريقه في ذلك ان يحيل رب الدين بعاله على المدين (قوله لا أثر لأذن ولدى الدائن) أي في السفر



الميت بحسب ظنه ما لا يتسامح في الحي الذي يعلم انه يقتل بشهادته ذكره في النسخة (قوله ظهر من بدل دينه فاقترحه) لعل وجه الدلالة منه ما أفادته الفاعل من التعقيب (قوله فان شكوا عاقل المناظرة أطمع) انظر ما موقع هذا مع انه انما يناظر بعد الاسلام وبعد الاسلام لاشبهة في انه يطعم وانما يناظره هالو كان يناظر قبل الاسلام كاقيل به (قوله لفوات المعنى السابق)

(قوله لا يمنع سفر اصطفا) أي مخوف أو غيره (قوله نعم له الخروج) طاهره ولو كان فيه عليه مشقة شديدة (قوله ويحرم) أي على المكلف (قوله وان عليا) قياسه علوانم رأيت ان علاجها بالواو والياء فيقال في مضارعه يعاوي ويعلى وعليه فاشاع على احدي اللغتين (قوله ويلزم المبعوض) أي اذا أراد الجهاد والافو غير واجب عليه (قوله ويحتاج القرن) فيه ما ذكرناه (قوله الاعذر) أي ومنه السفر ليع ٢٠٠ أوسر المالا يتيسر به أو سرقه في بلده أو يتيسر لكن بتوقع زيادة في غناه

من البلد الذي يسافر اليه كاتاني الإشارة اليه في قوله كما ينبغي في سفره الامن التجارة توقع زيادة ربح أو رواج (قوله وان كان وقته متصفا) كعلم أحكام الصوم في أول السنة مثلا (قوله ولم يجد يبلده من يصح) ومثل عدم وجوده ما لو كان عظيما والمعلم حقيرا أو جرت عادة أهل بلدهم لا يتعلمون من بعضهم لعداوة أو ضوها (قوله وفارق الجهاد) أي حيث توقف على اذن الابوين الا اذا دخلوا بلده لسا (قوله ان يكون رشيدا) أي ما غييره فلا يجوز له السفر ويبنى ان يحمله ما لم يكن معه من يتعهد في السفر والاجاز ان يخرج وعلى واهيه ان يأذن ان يتعهده حيث لم تكن له ولاية (قوله امتنع سفره) أي الاصل (قوله انه لو أدى فقه يوم) أي للزوجة أو الاصل (قوله وهو) وكذا لو كان (قوله هذا يخالف ما ذكره في كتاب الحج من انه يشترط لجواز سفره ان يترك لمجونه نفقة الذهاب والاياب وعبارة ثم بعد قول المصنف ومؤنه من عليه الخ وما أوجهه كلاهما من جواز الحج عند قدمه مؤنه من عليه نفقته لجهله ذلك شرطا للجواب ليس بمراد كآله الاسنوي اذا يجوز له حتى يترك نفقة الذهاب والاياب والا فكون مضاعفهم كافي الاستدكار وغيره لكن ذكره هنا يدل على اعتماده لانه في مقام بيان سفر من عليه الدين مطلقا (قوله ثم قال) أي المطر وقوله فيها أي الاصل والفرع (قوله ماتعلق) أي استقلت وقوله به هو الدين المؤجل وقوله لان بعض اللام (قوله ما لم تتعلق به) وهو نفقة الفتى حق الابوين والزوجة

ولا ية (قوله امتنع سفره) أي الاصل (قوله انه لو أدى فقه يوم) أي للزوجة أو الاصل (قوله وهو) وكذا لو كان (قوله هذا يخالف ما ذكره في كتاب الحج من انه يشترط لجواز سفره ان يترك لمجونه نفقة الذهاب والاياب وعبارة ثم بعد قول المصنف ومؤنه من عليه الخ وما أوجهه كلاهما من جواز الحج عند قدمه مؤنه من عليه نفقته لجهله ذلك شرطا للجواب ليس بمراد كآله الاسنوي اذا يجوز له حتى يترك نفقة الذهاب والاياب والا فكون مضاعفهم كافي الاستدكار وغيره لكن ذكره هنا يدل على اعتماده لانه في مقام بيان سفر من عليه الدين مطلقا (قوله ثم قال) أي المطر وقوله فيها أي الاصل والفرع (قوله ماتعلق) أي استقلت وقوله به هو الدين المؤجل وقوله لان بعض اللام (قوله ما لم تتعلق به) وهو نفقة الفتى حق الابوين والزوجة

أى السابقة الإشارة السه بقوله وانتهى عن قتل النساء الخ المشار به الى الرد على المخالف في قتل النساء (قوله افوات المعنى السابق) أى وللإشارة بالمقابلة الى اختلاف ادلوني هنا أيضا فانت هذه الإشارة كالأختي وحينئذ فأنصفه المصنف أحسن مما أشار اليه المعترض وأن قال الشهاب سم أن ما ذكرناه هو مصحح للعبارة بتكليف لا دفاع لاحسنية ما أشار اليه المعترض (قوله وقطع به المرافيون) الذى قطع به المرافيون انما هو أنه كافر ٢٠١ لا بخصوص الرد كما يعلم من

الروضة (قوله أى انما هم الخ) مراده بهذا الجواب عن نقل المصنف حكاية لاتفاق عن جميع المرافيين مع أن لناقل له انما هو واحد منهم وهو القاضي أبو الطيب وحصل الجواب أنه ما نفيه ما مذهبهم وتبعاءه ولكنهم نقول (قوله فى غير ملكية فى الردة) يعنى ما حازه فى الردة (قوله بل يذهب) ظاهره وان حصل بانصرافه كسر قلوب المسلمين هذه الولوج بل هو جواب الانصراف عن العبد حيث يرجع سيد لم يبعد (قوله ما يصرح) أى والحال أنه موهوم بما هو معوم (قوله بأن لم يجمعوا) بانه دخل اه مختار (قوله ويقتض ذلك) أى عدم الاذن (قوله ون يستلزم) ينبغي ان يخص بهذا ما سبق له فى باب الصلابة من وجوب دفع الصائل اذا كان كافرا قال مر الجعريين هذا وما سبق فى باب الصلابة من انه يجب دفع الصائل الكافر

وكسلوك بادية مخطرة ولو اعلم أو تخشاه ومقابل الاصح بقية على الجهاد وقرق الاول يحظر الهلاك فى الجهاد (فان أذن بواؤه) أوسيده (والغريم) فى الجهاد (ثم) بعد خروجه (وجعوا) أو كان الاصل كافر ثم أسلم وصرح بالمتع (وجب) عليه ان علم ولم يخش خوفا ولا كسرا قلب المسلمين برجوعه (الرجوع) كما لو خرج من غير اذن (ان لم يحضر الصف) والاحرم الاعلى العبد بل يندب وذلك لظن وطول المانع كما بتدائه فان لم يمكنه الرجوع لتخوف على معصوم وأمكنه المسافرة فأمم أو الأمانة به ان يرجع مع الجيش أو غيرهم زمه ولو حدث عليه دين فى السفر لم يمنع استقراره فيه ما لم يصرح به بعتقه وقارق ما مرمى الاستدعاء بانه يقتضى دوما لا يقتضى استدعاء (فان) التقى الصفان (أو شرع فى قتال) ثم طرأ ذلك وعلمه (حرم الانصراف) فى الظاهر لعموم الامر بالنسب ولا تكسار القلوب بانصرافه نعم يأتى فيه ما مرمى من وقوف آخر الصف ونحوه والثانى لا يخرج بل يجب والثالث يجرى بين الانصراف والمصارعة والاختلاف فى الروضة أوجه وفى أصلها أقوال أو أوجه (الثانى) من حال الكفار (يدخلون) أى دخولهم عمران الاسلام ولو جباله أو خرابه فان دخلا (المدة لنا) أو صار بينهم وبينها دون مسافة القصر كان أمر أعظم (فيترجم اهله) الدفع لهم (بما يمكن) أى من أى شئ أطاقوه وفى ذلك تفصيل (فان أمكن تاهب لقتال) بأن لم يجمعوا بغنة (وجب الممكن) فى ذمهم على كل منهم (حتى على) من لجهاد عليه مر (فقبر) ولد ومدن وعيد) ومر أهله (بلا اذن) بمن مرو يقتصر ذلك لمثل هذا الخطر العظيم الذى لا سبيل لاهاله (وقيل ان حصلت مقاومة أبحر اشترط اذن سيده) أى العبد الذى عنه والاصح لا تقوى القلوب (والا) بل لم يكن تاهب لجمعهم بغنة (فن قد مد) مناد دفع عن نفسه بالممكن) حتما (ان علم انه ان أخذ قتل) وان كن من لجهاد عليه اذ لا يجوز الاستسلام لكافر (وان جوز الاسر) والقتل (له) ان يدفع (وان يستسلم) ويلزم المرأة الدفع ان علمت وقوع فاحشة بها حالها ما أمكنها وان أفضى الى قتلها اذ لا يباح بخوف القتل ومثاله فى ذلك الامر دكا بمشبهه بعض المتأخرين (ومن هودون مسافة القصر من البلدة) وان لم يكن من أهل الجهاد (كاهلها) فيجب عليه المجدد اليهم وان كان فيهم كفاية مساعدتهم لانه فى حكمهم (ومن هم) على المسافة المدكورة فامروها (يلزمهم) حيث وجدوا اسلاحوهم كمرى بلوان أطا قوا المتنى وزاد (الموافقة) لاهل ذلك المحل فى الدفع (بقدر الكفاية) ان لم يكف أهله (ومن يليهم) دعاءهم وانقاد لهم وأفهم قوله بقدر الكفاية عدم لزوم خروج كلهم بل يكفى فى سقوط المخرج عنهم خروج طائفة منهم فهم كفاية (فيل) يجب الموافقة على من كان فى مسافة القصر فامروها (وان كفوا) أى أهل البلد ومن يليهم فى الدفع لعظم الخطب وروايته يؤدى الى الإيجاب على جميع الامة وفيه غاية المخرج من غير حاجة لكن قيل هذا الوجه لا يوجب ذلك بل هو حب الموافقة على الاقرب فالأقرب من غير

٢٦ غايه صانع ويمتنع لاستسلامه ان هدد المحمول على الاستسلام فى الصف وذلك فى غير الصف والفرق أنه فى الصف يقال الشهادة العظمى بخارج استسلامه ولا كذلك فى غير الصف اه ويمكن ان يقال المراد انصف ولو حكما فانهم اذا دخلوا دار الاسلام وجب الدفع بالممكن وان لم يكن صف فليست اهل سم على منهمج (قوله فاحشة بها حالا) أى اموالهم تملأه لا فيجوز لها الاستسلام ثم ان أراد منها الفاحشة وجب عليها الامتناع والدفع وان أدى الى قتلها

(قوله خلافاً لانتضاء ظاهر كلامه) انظر ما وجه انتضاء ظاهر كلامه ذلك (قوله بناء على زوال ملكه) يعني أن

(قوله ولوعلى خوفن) أى كآلولة المرأة (قوله ويندب عند الجزع) خلاصه افتدؤه (عجال) ينبغى ان يستثنى من المال آلة الحرب لاسم من حرمه بيعها لهم ويدخل في غير آلة الحرب سائر الاموال ومما مالو طلبوا قوتها بان يكونه أو ما يتأتى منه آلة الحرب كالخدي وقد تقدم في باب البيع جواز بيع ذلك لهم وان أمكن اقتضاه سلاحا لاحتقال أن لا يتخذوه كذلك وما هنا أولى منه لان ذلك الاحتقال متوهم وضرب الاستحقيق والمحقق لا ينزك للمعتمل على انه لو قيل هنا تجوز دفع السلاح لهم ان ظهرت فيه مصلحة تامة لم يمدأخذ ما يأتى في رد سلاحهم في تخليص اسرا منهم (قوله فاطمة زمه) عبارة شيخ الاسلام في شرح البوجه الكبير قبل فصل في بيان الجزية مانعه والعين ان ذكره والفسد اعم \* يعشث ولو شرطا كود التزم أى ولو التزم بعش الفداء التزم على وجه الشرط في العقد فانه لا يعتنه نعم يذهب ليعقدوا الشرط في اطلاق الاسرى قال الروافى وغيره والمال المبعوث اليهم قد اذلا لكونه لانه ما خذو بغير حق وقوله كمودأى كايحرم عودا اليهم وان شرط اه وفي انطيط على هذا الكتاب مشتهر وهو قريب وعليه قلل المراد بالزوم في كلامه انه لا يرجع به على الاسير لانه يأنم بعد دفعه للكافر الا ان ٢٠٢ قال ما في شرح البوجه مصورا اذا أتى بالتزام على صورة الشرط وما هنا

بصورة معاوضة حيث  
قال اطلق هبذا الاسير  
وعلى كذا فليتأمل  
(قوله ما لم يأذله) أى  
الاسير  
بفصل فى مكروهات  
ومحرمات ومندوبات فى  
الجهاد (قوله اذا غازی)  
أى وسعى المقاتل غازيا  
لان الغازی الخ (قوله  
اعلاء كلمة الله) أى المطالب  
منه ذلك (قوله اذكل منها)  
أى الامام ونائبه (قوله  
ويجت الزركتى الخ)  
قضيته انه لا فرق بين أن

ضبط الى وصول الخبر بانهم قد كفوا ولو اُمر وامسألا فالاصح وجوب النهوض اليهم) وجوب  
عين ولو على تخوف من بلاذ ان نظير ما مر كما اقتضاه كلامهم (خلاصه ان توقيه) ولو على تدور في  
الوجه كدخولهم دار تابل اولي اذ حرمه المسلم اعظم ويندب عند الجز عن خلاصه اقتضاه  
بالمش فال لكافر اطلق هذا الاسير وعلى كذا فاطمة (زمه ولا رجوع له) على الاسير ما لم  
يأذن له في فداؤه فربح عليه وان لم بشرط له الرجوع كما علم من آخر باب الضمان ومقابل  
الامه قال از عاج الحيدون خلاص اسيرهم.

**فصل في مكروهات ومحرمات ومندوبات في الجهاد وما يشبهه (يكبر غزو) وهو في**  
**أقبح الطلب** إذ الغازی يطلب اعلاء كلمة الله تعالى (بغير إذن الإمام أو نائبه) إذ كل منعه أعرف  
 بالحاجة لدعوة الله وأعمال يحرم لجواز التعرُّب بالنفس في الجهاد وبحث الزركشي وغيره أنه  
 ليس له ترقُّ استتقلال بل أنه بمنزلة أجير لقرض ماله - رسول الله - وأنه لا كراهة أن يوفد  
 الاستبداد المقصود أو طلب الإمام الفزع وأوجب على ظنه عدم الإذن له كما بحث ذلك الباقر  
 نعم نجه تقييد ذلك بما لم يخش منه فتنة (ويس) للإمام أو نائبه منع مخدول ومرفق من  
 الخروج وحضور الصف وخرجه منه ما لم يخش فتنة بل يجه وجوب ذلك عليه حيث غلب  
 على ظنه حصول ذلك منه وإن قناه مضر بغيره (إذا عتبه مبره) ومريه بأول الباب

يعطل الامام الغزو ولا عليه فيخص ما يأتي من عدم كراهة الغزو بغیر اذنه بالزعة المتطوعين وذكرها بالغزو (قوله ليس الرزق) هو من اثبت اسمه في اللذان وجعل له رزق من بيت المال (قوله نعم بجهة تعقيد ذلك) أي عدم الكراهة (قوله وادابعت مریة) أفاد في فتح الباری أن السرية بفخ المسلمة وكسر الراء وشدة يد الیاء المحتاجة به التي تخرج باللیل والسار بهیة التي تخرج بالهار قال وقيل سمیت بذلك یعنی السرية لانها یخفی ذهابها وهیذا يقتضی انها أخذت من السر ولا یصح لاختلاف الماده وهی قطعة من الجيش وتخرج منه ثم تعود اليه وهی من مائة الى خمسة مائة فازاد على خمسة المسمى منسرافان زاد على الثمغائة سعى جيشا فان زاد على الاربعة آلاف مسمى بخمسة والجيش الجيش العظیم وما افرق من السرية مسمى بعثا والكتيبة ما جمیع ولم یفسر وعد مغازیه عليه السلام التي خرج بنفسه فيها سبع وعشرون وقاتل فی تسع منها بنفسه بدر واحد والمربسبع والخذق وقربطة وخيبر وفخ مکه وحنين والطائف وهذا فی قول من قال مکه فقت عترة وكانت سر راه التي بعثها ساءلوا بعن وقيل انه قاتل فی بني النضير اه باختصار اه مر اه ب قال حج وقاتل فی ثمان منها بنفسه اه واطال فی ذلك فراجع من أول كتاب السير وعما زيه بعث في الله عامه وسلم سبعه اوار بعين سر به وهی من مائة الى خمسة مائة هازاد منسربنون فتملة الى ثمانائة هازاد حشر الى اربعة آلاف هازاد

الخلافاً للاصح ومقابله مبنى على زوال ملكه لاختصاص الاصح وقد أعاد هذا انجماً يأتي في حكاية المتقابل والاولى عدم اعادته (قوله ونكاحه) انظر هل اختلاف يجري فيه أيضاً (قوله مقصود العهد) أى المتق (قوله وبيعه) يعنى الحيوان

جفول والخيل الجيـش العظيم وفرقة السرية تسمى بعثا والكتيبة ما اجتمع ولم ينتشر وكان أول بعثته صلى الله عليه وسلم على رأس سبعة أشهر في رمضان وقيل في شهر ربيع الاول سنة اثنتين من الهجرة وعادة الشافى في باب جباة مغازى صلى الله عليه وسلم نصها قال ابن الصق وفيها قاتل صلى الله عليه وسلم في تسع غزوات بدر وأحد والخندق وقرنظة والمصلط وهى امر سبيع وخيبر والغنـج وحنين والطائف ويقال انه قاتل أيضاً في بنى النضير ووادى القرى والغابة وقال ابن عتبة قاتل في ثمان وأكمل عدد قرنظة لانه ضمها الى الخندق لكونها كانت زرها وأفردها غيره لوقوعها منفردة بعد هزيمة الاحزاب ثم قال قال الحافظ أبو العباس الحارثى رحمه الله في الرد على المظهر الرافضى لا يفهم من قوله انه قاتل أيضاً في كذا وكذا انه قاتل بنفسه كما فهمه بعض الطلبة ممن لا اطلاع له على أحواله صلى الله عليه وسلم ولا يعلم انه قاتل

٣٠٣

بنفسه في غزوة الاثى أحد فقط قال ولا نعلم انه ضرب أحد امه الا أبى ابن خلف ضرب به بحجر يده في يداه قات وعلى مذكره يكون الممراد بقولهم قاتل في كذا وكذا انه وقع بينه وبين عدوه في هذه الغزوات قتال قاتلت فيها جيوشه بحضرته بخلاف بقية الغزوات قاله لم يقع فيها قتال أصلاً لكن نقل الحافظ في الفتح عن ابن عتبة انه قال قاتل رسول الله بنفسه في ثمان غزوات وراحت نسخة مصححة مغازى ابن عتبة

وذكرهم مثال (أن يؤمر عليهم) من يثق بدينه ويسن كونه مجتهداً في الاحكام الدينية ويأمرهم بطاعة الله ثم الامرو بوصيههم فان أمر فاسقاً ونحوه انجبت حرمة توليته أخذها من حرمة توليته نحو الامامة والاذان (وأخذ البيعة) عليهم وهو بفتح الواو حدة الذين يابله تعالى (بالتبائ) على الجهاد وعدم الفرار للاتباع ويسن التأمير لجمع قصد واسفر ويجب طاعة الأمير فيما يتعلق بعلمهم فيه (وله) أى الامام أو نائبه (الاستعانة بكبار) ولو أهل حرب (فومن خيانتهم) كان يعرف حسن رأيهم فينا ولا يشترط ان يحالفوا معتقده العدو كاليهود مع النصراني قاله البلقيني ان كلام الشافى يدل على عدم اعتباره خلافاً للوردى (ويكونون بحيث لو انضمت فرقنا للكفر فارمناهم) لا من ضررهم حديثه بشرط في جواز لاحتسنة بهم احتياجناهم ولو لوصف خدمه أو قتال لقتلتنا ولا ينال في هذا الشرط مقاومتنا للفرقتين قال المصنف لان المراد قتله المستعان بهم حتى لا تظهر كثرة العدو بهم وأجاب البلقيني بان العدو اذا كان مائتين وخمسة مائة وخمسون فيقتلوا بالنسبة لاستواء العددين فاذا استمنا بخمسين فقد استوى العددان ولو انحاز الخمسون اليهم أمكننا مقاومتهم اعدم زيادتهم على الضعف ويقول بالمستعان بهم الاصح من افرادهم ونفر يقيمهم في الجيش (وبعبيد باذن السادة) ونساء باذن الأزواج ومدن وفرع باذن دائر وأصل (ومرأه قين أو قولة) باذن الاءاء والاصول ولونساء أهل دمه وصبيانهم لا رهم نفعوا ولو بنحوسقى ماء وحراصة متاع ويكنى التمييز وان لم يكن قولا بالنسبة لمثل ما ذكرناه بخلافه لقتال فلا بد فيه مع المراهقة من القوة وشمل قوله وبعبه ما لو كان موحى بنفعه لببب المال أو مكانا كتابة صحبة فلا بد من ادن السيد خلافاً

ونصها ذكر مغازى رسول الله التي قاتل فيها بدر إلى آخر ما ذكره ثم قال وغزاه رسول الله اثنتى عشرة غزوة لم يكن فيها انه قاتل بنفسه فكذلك في بعض النسخ وسياً في في غزوة أحد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى صارت شطابا وانه اعطى الله طاعة يوم احد سبقه فقال اعطى دمه عنه (قوله ومرمى بانه أول الباب) لم يتقدم في كلامه بيان على ما في هذه النسخة لكن تقدم في ج ماضيه وبعث صلى الله عليه وسلم سبعاً وأربعين إلى آخر ما تقدم (قوله وذكروا ما نال) أى أو أراهم اعم من معناها السابق اه سم على ج (قوله أن يؤمر عليهم) ينبغي وفاقا لطب الوجوب ادى تركه الى التضرر بالمظهر المؤدى الى الضرر اه سم على مدهج (قوله انجبت حرمة توليته) أى وتجب طاعته لئلا يختل أمر الجيش وكتب أيضاً حفظه الله قوله انجبت حرمة توليته ينبغي أن لا يكون ظاهر الزينة في النفع في أمر الحرب والجنده اه سم على ج (قوله ويس التأمير لجمع) أى بان يؤمر واحد منهم عليهم (قوله قصدوا سفراً) أى ولو قصيرا (قوله خلافاً للوردى) تبعه ج (قوله ويكونون) وجوبا كما يعلم من قوله يعدو لانا في هذا الخبر (قوله واجاب البلقيني) لكن في توقف الحوازي على ذلك حيث انظر ظاهر اه سم على ج (قوله ويفعل بالمستعان) أى وجوبا (قوله باذن الأزواج) أى والولى ولو في الشدة كما شمله قول الشيخ باذن مالك اه هذه (قوله لمثل ما ذكرناه) أى من نحو السقى الخ

كلا يخفى (كتاب الزنا) (قوله لانه حناية الخ) اعلم انه لا جاع أهل المال فكان ينبغي تقديمه على قوله ولهذا الخ (قوله والوجه ان ما وجب النفس به) أي وهو الزنا الذي لا يدخل في المسامحة وان لم يكن عاملا كما مر هناك (قوله مردودة) يعني بالنسبة لاطلاق الزائد والقبض افراد الزائد يحده كما مر (قوله أو قد رها) معطوف على جميع حشفته وقوله ولومع (قوله خلا فالباقي) أي فهم (قوله وكذا لا حد ذلك) قاله في شرح الروض ومحله في المسلم أم الكافر فلا بل يرجع فيه إلى رأى الامام لا احتياجه إلى اجتهاد لان الكافر قد يخون الله سم على حج ويدل للتقييد بالمسلم ما حل به الحديث وكتب أيضا حفظه الله قوله وكذا لا حد ذلك أي بذل الالهية من المسم ولا تسلط لهم على بيت المال (قوله نعم ان بذل) أي على من الامام والاتحاد وقوله ليكون الغزو أي بشرط من أحدهما وكتب أيضا حفظه الله قوله ليكون الغزو أي سواء شرط ان ثوابه له أو أن ما يحصل له من الغنمة يكون للبذل (قوله لم يجر) وقضية ذلك أنه يجب لفساد الشرط المذكور (قوله وانما صح التزام) أي بان اجر نفسه للغير لكن انما يأتي به بعد الحج عن نفسه اذ لم يستأجره الحج عنه في السنة الاولى من وقت الايجار (قوله لا اجرة) أي حيث كان ٢٠٤ كاملا لا اخذ انما يأتي في الفن والصبي (قوله والا استحقها) أي على

المكره بكسر الراء (قوله لو المكره) أي ولو كان المكره الامام (قوله مطلقا) أي حضر الواقعة أم لا (قوله كذلك) أي يستحق مطلقا (قوله ونحو الذي المكره) هو بالجرفصة الذي (قوله والمستأجر مجهول) عطف على المكره (قوله استحق) خبر قوله نحو (قوله اجرة المثل) أي لخدمة كلهما (قوله أو ثابته) أم لو كان المكره غيره ما فالاجرة على المكره حيث لا تركة (قوله ثم تسقط) هلا قدم على السقوط ميسير المسلمين ولعل سبب ذلك كون الفاعل من جهة المكاتب وفيه نظر اه سم على حج (قوله حيث تجوز الاستعانة) أي بان استئجار خيانتهم وكانوا يجيئون لوانضمت فرق الكفر فآوئناهم واحتجناهم كما تقدم وقوله دون غيره أي غير الامام اخذنا مما يأتي في قول المصنف قسلا ولفظه وجعل سم الضمان في غيره تجس التجس فقال أي من اصل الغنمة واربعه اخاسها اه سم على حج (قوله لانه لا يقع عنه) أي الذي هلا وقع عنه بناء على ان الكفار مكلفون بفرع الشرع فانه شامل لذلك كما هو قضية اطرافهم وان قال العراقي كما قلناه عنه الاستوى ومصر في بعض الكتب التي لا استتصها الا انهم مكلفون بما عدا الجهاد اه سم على حج (قوله واسترد منه ما اخذه) أي فلو كان صرف في آلات السفر ونحوها غمره بدله (قوله وان خرج ودخل دار الحرب) أي ماذا خرج ورجع قبل دخول دار الحرب باختيار أو بدونه أو بعده دخوله وترك القتال باختيار اه سم على حج (أقول) والظاهر انه يسترد منه ما أخذه (قوله وكان ترك القتال به اختيارا) أي من الذي روى بوجهه فيه يبين كونه بعد دخول دار الحرب فلا يسترد منه ما أخذه وكونه قبل دخوله اذ يسترد منه في الاسترد (قوله ففصله قوه لم ياستقرت) أي اجاره عين (قوله الانقضاء هنا) متخذ

فيتمتع

حائل غايه فيها (قوله أو حزمة) انظر هل منها الخي أو لاها الفرق (قوله كوطه أمة بنت المال) مثال للمثالي عن الشبهة  
 (قوله لا يوصف بجل ولا حومة) سقط قبل هذا كلام من النسخ عبارة الخفة قبل خال عن الشبهة مستدرك لا غنا ما قبله عنه  
 إذا لا صرح أن وطء الشبهة لا يوصف إلى آخر ما في الشارح وقوله إذا لا صرح الخ ٢٠٥ حاصه ان قول المصنف

محرم عينه يفهم أن غير

(قوله ان الامام لو أذن له)

أي الغير (قوله جاز قطعاً)

ولو اختلف الامام وغيره

في الاذن وعدمه صدق

الامام لان الاصل عدم

الاذن (قوله وقتل قريب

محرم أشد) خرج غير

قريب فلا يكره قتله اه

سم على ج أي بان كان

محرم ملازمة بكمه

لرضاع والمصاهرة (قوله

من قتل ابنه عبد الرحمن

يوم أحد) ثم أسعد بذلك

رضى الله عنه (قوله) ونابا

من النابيه) أي وان

اختلفت في نبوته كانتهم

الحكم ومريم بنت عمران

(قوله ومحل قتلهم) أي

اذ قتلوا اه سم على ج

(قوله والام يتبعهم)

ظاهره وان خيف

اجتماعهم ورجوعهم

لقتال وينبغي خلافه

سببا ادخيل نفعهم

لبئس الكفر ومه ونهم

(قوله وان يمكن ارجاع

قوله ان لم يهزموا أيضا

اه سم على ج (قوله

وأجير) أي منسحب

استأجروه لم يتفردوا به

فيتعذر ويلزم من تعذره الانفساخ والطاري هتالمس كذلك فلا ضرورة الى الحكم  
 بالانفساخ (قبل ولغيره) من المسلمين استخبار الذي كالأذان والاصح لا احتياج الجهاد الى  
 من يتطرر واجتهاد يبحث الزركشي ان الامام لو أذن له فيه جاز قطعاً (ويكره) تنزيهاً  
 (لما قتل قريب) لان فيه نوعاً من قطع الرحم (و) قتل قريب (محرم أشد) كراهة لانه صلى  
 الله عليه وسلم منع أبابكر من قتل ابنه عبد الرحمن يوم أحد (قلت إلا أن يسمعه) يعني يلمه  
 ولو غير سماع (سب الله تعالى) أو يذكره بسوء (أو رسول) محمد (صلى الله عليه وسلم) أو نبياً  
 من الانبياء (والله أعلم) فلا كراهة حينئذ تنقيباً لمحق الله تعالى ولحق انبيائه (ويحرم قتل صبي  
 ومجنون وامرأة) ولو لم يكن لها كتاب خلافاً لقيد هان ذلك (وخشى مشكل) ومن يعرف ما لم  
 يقا تلوا كافى المحرراً وسبوا من هر كذا أطلقوه وبوجه تخصيصه بالميز وبمحل قتلهم ان لم  
 يهزموا والام يتبعهم أو ينتسب بهم الكفار وان أمكن دفعهم بغير القتل فم لضطره قتل هؤلاء  
 لا كاهم (ويحل قتل ذكر) (راهب) وهو عابد النصارى (وأجير) لان لهم رايوسف لا (وشح  
 وأعى وزمن لا قتال فيهم ولا رأى في الاظهر) لعموم قوله تعالى اقتلوا المشركين نعم الرسل  
 لا يجوز قتلهم والثاني لا يحل قتلهم لانهم لا يقتلون من قاتل منهم أو كان له راي في القتل وتغيير  
 أمر الحرب جاز قتله فطاعاً وتفرغ على الجواز قوله (فيسترجون وتنبى نساؤهم) وصبيانهم  
 (و) قتلهم (أموالهم) لا هدارهم (وبجوز حصار الكفار في البلاد والقتال) أو غيرها (وأرسل  
 النساء عليهم وقطاعه عنهم) (و) رميمهم بنار ومجنين) وغيرهما وان كان قتلهم نساؤهم وصبيانهم  
 تعالى وخذوهم وأحصروهم ولانه صلى الله عليه وسلم حاصر أهل الصائف ورماهم بالمجنين  
 رواه البيهقي وغيره نعم لو تحصن أهل حرب بمحل من حرم مكة متنع قتلهم بايعهم وحصارهم به  
 نظمي الحر ومعلوم ان محل ذلك عند عدم الاضطراره والاجاز وظاهر كلامهم جوز تلافيم  
 بما ذكره وان قدرنا عليه بدونه وهو كذلك وقول بعضهم ان الظاهر خلافه فيحمل على ما إذا  
 اقتضته مصلحة المسلمين (وتبنيهم) أي الاغارة عليهم ليلا (في غفلة) للاتباع وروا الشيخان نعم  
 بحث الزركشي كالبليقي كراهته عند انتفاء الحاجة اليه اذ لا يؤمن من قتل مسلم بضنه كافر  
 ومن علمنا عدم بلوغه الدعوة لا تقتله حتى نعرض عليه الاسلام حتى وان ادعى بعضهم  
 استحقاقه والاثم ضمن كافر في الديار اماناً بقلته ولو بما يعم (فان كان فيهم مسلم)  
 واحداً أو أكثر (أسير أو تاجر جاز ذلك) أي حصارهم وتبنيهم في غفلة وقتلهم بما يعم وان علم  
 قتل المسلم بذلك لكن يجب توقيفه ما أمكن (على المذهب) لئلا يهبطوا الجهاد علينا نجس مسلم  
 عندهم نعم يكره ذلك عند عدم الاضطرار اليه كان لم يحصل الفخ الا به تجرأ من ايدى المسلمين  
 ما أمكن ومثله في ذلك الذي ولا ضمان هنائي قتله لان الغرض انه لم تعلم عنه والطريق الثاني  
 ان علم اهلاك المسلم لم يجزوا لاقتل ان (ولو اتهم حرب فترسو بنساء) وخنائى (وصيه ان)  
 ومجانين وعبيدهم (جاز رميمهم) اذ ادعت ضرورة (وان دفعوا إليهم عن أنفسهم) اتهم

(قوله لان لهم راي) أي لهم صلاحية ذلك فلا يتناق قوله الا في قتال لهم الخ (قوله نعم الرسل) أي منهم (قوله لا يجوز قتلهم) أي  
 حيث دخلوا الجمر تبليغ الخبر فان حصل منهم تحمس أو خيانه أو سب للمسلمين جاز قتلهم (قوله وان قدرنا عليه) أي الاتلاف  
 (قوله ضمن) أي بانحس الديار (قوله نعم يكره ذلك) أي حصارهم الخ (قوله ولا ضمان هنائي قتله) أي السلم أو الذي (قوله ان علم  
 أي المسلم) (قوله اهلاك المسلم) أي والذي والغرض انه لم يعلم عنه فان علم عنه ضمنه كما فهمه قوله أو لالان الغرض انه لم يعلم عنه

الحرم لذلك لاحد فيه ومنه وطء الشبهة لانه لا يوصف بجعل ولا حرمة لكن نازع في كون جميع أنواع الشبهة لا يوصف بجعل ولا حرمة (قوله رد بان التحريم الخ) حاصله ان الشبهة ايضا تنصف فيها الفرج بانه محرم لعينه ومع ذلك لاحد فيه الشبهة فتعبر ذكر هالذلك (قوله وجدل أو تقرب غيره) أي من الفاعل غير المحصن والمفعول به مطلقا (قوله بان الملك يبيع اتيان القبل في الجبهة) هذا لا يتناقض مع قوله ٢٠٦ في دبرها وهو تابع في هذا صحيح لكن ذلك لم يزل في دبرها لانه يختار انه يتجدد (قوله ولا يجب

الحرب أولا) ولم تدع ضرورة الى رميهم فلا يظهر تركهم) وجوبه لا يؤول الى اى قتلهم من غير ضرورة لكن المعتمد ما في الرخصة من جوازهم الكراهة وهو قياس ما مضى قتلهم بما يعم قال في البحر ويشترط ان يقصد بذلك التوصل الى رجا لهم (وان تترسو المسلمين) أو ذميين (فان لم تدع ضرورة الى رميهم تركناهم) وجوبه باصيانته لهم ولكون حرمتهم لاجل حرمة الدين والعهد فارقوا القرية لان حرمتهم لحفظ حق الغائبين خاصة (والا) بان تترسوهم حال انصاف الحروب واضطررنا الى رميهم بان كنا لو كفنا عنهم ظفر وبنائنا أعظم تكاثرتهم فينا (جاز رميهم في الاصح) على قصد قتال المشركين ويتوقى المسلمون بحسب الامكان لان مقصد الكف عنهم أعظم ويحمل هلاك طائفة للدفع عن بيضة الاسلام وانما لم يقل وجوبه لوقوع الخلاف في الجواز مع كون المقاتل له قوة لان غايته ان يخاف على نفسه وادوم المسلم ليايح بالخوف بدليل صورة الاكرام فلذا راعيناهم وقلنا سيجوزهم ويضمن المسلم ويضرب بالدية أو القيمة والكفارة ان علم وأمكن توقيعه والثاني المنع اذا لم يتأتى رمي الكفار الا برمي المسلم (ويحرم الانصراف) على من كان من اهل فرض الجهاد (عن الصف) بعد ملاقاته وان غلب على ظنه قتله لو ثبت لقوله تعالى فلا تولوهم الادبار وضع انه صلى الله عليه وسلم عد الفار من الزحف من السبع الموبات وخرج بالصف ما لولي مسلم كافرين فطلبها وأطلباه ولا يحرم عليه الفرار لان فرض الثبات انما هو في الجماعة وقضية ذلك انه لو في مسلمان أربعة جاز لهما الفرار لانهما غير جماعة ويصح عمل ان يراى بالجماعة ما مضى في صلاتهما فدخل في ذلك المسلمان ويجوز لاهل بلدة قسدهم الكفار التجمع منهم لان الامم منوط بعن فربعد لقائهم ولو ذهب سلاحه وأمكنه الرمي باخار امتنع الانصراف وكذا الوما ت م كويه وأمكنه راجلا اذ لم يزد عدد الكفار على منابا) للآية وهو أمر بلفظ الخيرو والازم الخلف في خبره تعالى وحكمة مصابة الضعفاء المسلم يقاتل على احدى الحسينيين الشهادة أو الفوز بالغنيمة مع الاجر والكافر يقاتل على الفوز في الدنيا فقط فان زاده على المثلين جاز الانصراف مطعوا وتعل ذلك ما لو بلغوا اتى غير الفوا وما حار لم يغلب اثنا عشر ألفا من قلة فالمراد ان الغالب على هذه العدد الطفر فلا تعرض فيه لحرمة فرار ولا عدوها) الا منصرفا للقتال) أي منفقلا عن محله ليكن لا يرفع منه أو صون منه عن حضوره أو شمس أو عطش (أو مختصرا) أي ذاهبا (الى فئة) من المسلمين وان قلت (يستحبها) على العدو وهي قريبة بان يكون بحيث يدرك غوثها التخصيص عنها عند الاستغاثة للآية ولا يلزم تحقيق قصده بالرجوع للقتال اذ لا يجب قصدها الجواد يحمل الكلام فيمن تحرف أو تجنب بقصد ذلك ثم طرأ له عدم العود اما جعله وسيلة لذلك فمستبعد الاثم اذ لا يمكن مجاهدة الله في العزائم (ويجوز) التخصيص (الى فئة بعيدة في الاصح) لاطلاق الآية وان انقضى القتال قبل عوده ويجوزهم والثاني يشترط قربها والوجه ضبط البعده بان تكون في حدد القرب المسار

له شيء) صريح في عدم وجوب المهر لو كانت الموطوءة أختي (قوله لان التصريم ليس لعينه) لا يتأتى في قوله تحوير (قوله على انه تصور الخ) أي وحيد فلا حد (قوله أو ترضيها برضاع) أي ادعى (قوله ويشترط ان يقصد) أي وجوبا (قوله لان حرمتهم) أي للزينة (قوله ويجب توقيهم) أي المسلمين (قوله عن بيضة الاسلام) أي جماعة الاسلام (قوله ان علم) أي على التعمين (قوله للآية) أي وهي قوله تعالى فان يكن منكم مائة صابرة الخ (قوله بعد ملاقاته) أي العدو (قوله وان غلب على ظنه) أي لان قطع به عيب اه سم على منج أي فلا يحرم الانصراف (قوله من تسبع الموبات) أي المهلكات (قوله جاز لهما الفرار) معتمد (قوله ويجوز لاهل بلدة) ظاهره وان كثروا (قوله وهو أمر) أي الدليل بقوله للآية (قوله جاز الانصراف مطلقا)

أي سواء كان المسلم في صف أو قتال أم لا (قوله ليكن) بانه دخل (قوله التخصيص عنها) أي المفارق لها (قوله في قصد البهائم) ولا يشك هذا بان الحيثة المخطئة من الأيا ومن الشفعة والركاء ونحوها مكرهة لان الكلام ثم مغرض في حبه لانه نشأت من عقد صحيح آخر معه على أن يفعله للخص من الاثر وما هنا مغرض في قصد ترك التمتع لا غير وان أخبر فانه لا خلاف فيه كذب نفسه متى نفسه (قوله اذ لا يمكن مجاهدة الله في العزائم) أي فيما بينكم على فقهه ويريد

جهل تحريمها رضاع (قوله في صحة الدخول) يعني في حله (قوله يجعله) الظاهر ان الباعث بسببه (قوله جوبانه) معمول جعله (قوله الفاعل له) أي لا يستتار (قوله لانه لا أثر للعقد الفاسد) لعله اذا كان فساد له دم قابلية الحمل كانه لا وهو غير مسلم (قوله رجلا وأمرأة) لا يناسب قول المصنف التي غيب حشوته على انه سيأتي قوله ولا يعتبر في ذلك احصان الواطي يعتبر في احصان الموطوءة (قوله بكل منها) المعنى جميعها (قوله وهو المارد هنا) فيه نظرا لا يخفى (قوله وان طرأت سكينة أثناء الوطء) أي وطئ زوجته وكان المناسب ذكر هذه الغاية عقب قول المصنف الاتي ٢٠٧ والاصح اشترط التغيب حال حرته وتكليفه

(قوله ولو حصل بغيره كسر قلوب الجيش امتنع كما جرى عليه ابن الوردي واعتمده الاذرى وغيره ولا يشترط لعله ان يستشعر بغيره يحوجه الى استبعاد وان ذهب جمع الى اشتراطه واعتمده ابن الرضا (ولا يشارك) تصرف محل بعيد في الواجهة والخلق القول بالشارك لانه كان في مصلحتنا وخاطر نفسه أكثر من النيات في الصف محمول على قربة لم يغب عن الصف غيبة لا يضطر لها الاجل التصرف لانه ذكره من التعليل انما يتأتى فيه فقط كما هو واضح ولا (مختير الى) ثقة (بعيدة الجيش فيما غنم بعد مقاومتها) لعدم نصرته وشارك فيما غنم قبل مفارقتها (و يشارك) مختير الى قربة) الجيش فيما غنم بعد مفارقتها (في الاصح) لبقاء نصرته ويصدق بيمينته في قصده التحريف أو التجوز ولو لم يعد الى انقضاء القتال ومن ارسل جاسوسا يشارك فيما غنم في غيبته مظنة لانه مع كونه في مصلحتهم خاوط بنفسه أكثر من يقاتله والثاني لا يشاركه لفارقته (فان زاد) الهمدد (على مئتين جاز الانصراف) مطلقا لا (اي) الا أنه يحرم انصراف مائة بطل على مائتين وواحد ضعفاء ويجوز انصراف مائة ضعة لعم مائة وتسعة وتسعين ابطلا (في الاصح) اعتبارا بالمعنى بناء على انه يجوز ان يستنظم النص معنى يخصه لانه مقاومونهم ولو ينشروا لهم ونايحي الاعداء عند تقارب الاوصاف ومن ثم يختص الخلاف بزيادة الواحد وقصده ولا يركب ومن ثم بل الضابط كقوله الزركشي كالبقيتي ان يكون في المسلمين من اقوة ما يغلب على لطل منهم او موزون زائد على من عليهم ورجون الظاهرهم ومن الضعف ما لا يقامونهم وحيث جاز لانصراف فان عاب الهلاك بالانكابة وجب اوجها استصحب والثاني يقف مع العدد (وتجوز) أي تباح (المبارزة) كما وقت يذروا غيرهما وتقع على ما يجتنبه بعض المتأخرين على مدين وقرع ما ذور لهم في الجهاد من غير تصرفهم بالاذن في المبارزة وقت لم ياذن له في خصوصه ولكن ذهب البلقيني وغيره الى كراهتها (فان طلبها كافر استصحب الغرور اليه) لما في تركها حينئذ من عدم مبالاة لهم (واغما) تحسب عن جوب نفسه) عرف قوته وجرائه (وباذن الامام) أو أمير الجيش لكونه أعرف بالمصلحة من غيره فان انتفى شرط من ذلك كرهت ابتداء واجابة وجازت من غير اذن لكون الغرور بالفسق في الجهاد جازا وذهب الماوردي الى تصرفه على ما يؤدي قتله لحرمة المسلمين واعتمده البلقيني ثم ابدى احتمالا بكراهتها مع ذلك والوجه مدر كالاول (وتجوز نلاف بناتهم وشيوخهم لحاجة القتال والظفر بهم) لا لتباع في نخل بني النضير النازل فيه أول الحشر لما زعموه فساد ارواء الشيعان وفي كرم أهل لطائف رواه البلقيني ووجب جمع ذلك عند توقف ظفرناهم عليه (وكذا) يجوز انلافها (ان لم يرح حصوها لئلا) اغاطة واصح ما فهم (فان رجي أي

(قوله ولو حصل بغيره كسر قلوب الجيش امتنع كما جرى عليه ابن الوردي واعتمده الاذرى وغيره ولا يشترط لعله ان يستشعر بغيره يحوجه الى استبعاد وان ذهب جمع الى اشتراطه واعتمده ابن الرضا (ولا يشارك) تصرف محل بعيد في الواجهة والخلق القول بالشارك لانه كان في مصلحتنا وخاطر نفسه أكثر من النيات في الصف محمول على قربة لم يغب عن الصف غيبة لا يضطر لها الاجل التصرف لانه ذكره من التعليل انما يتأتى فيه فقط كما هو واضح ولا (مختير الى) ثقة (بعيدة الجيش فيما غنم بعد مقاومتها) لعدم نصرته وشارك فيما غنم قبل مفارقتها (و يشارك) مختير الى قربة) الجيش فيما غنم بعد مفارقتها (في الاصح) لبقاء نصرته ويصدق بيمينته في قصده التحريف أو التجوز ولو لم يعد الى انقضاء القتال ومن ارسل جاسوسا يشارك فيما غنم في غيبته مظنة لانه مع كونه في مصلحتهم خاوط بنفسه أكثر من يقاتله والثاني لا يشاركه لفارقته (فان زاد) الهمدد (على مئتين جاز الانصراف) مطلقا لا (اي) الا أنه يحرم انصراف مائة بطل على مائتين وواحد ضعفاء ويجوز انصراف مائة ضعة لعم مائة وتسعة وتسعين ابطلا (في الاصح) اعتبارا بالمعنى بناء على انه يجوز ان يستنظم النص معنى يخصه لانه مقاومونهم ولو ينشروا لهم ونايحي الاعداء عند تقارب الاوصاف ومن ثم يختص الخلاف بزيادة الواحد وقصده ولا يركب ومن ثم بل الضابط كقوله الزركشي كالبقيتي ان يكون في المسلمين من اقوة ما يغلب على لطل منهم او موزون زائد على من عليهم ورجون الظاهرهم ومن الضعف ما لا يقامونهم وحيث جاز لانصراف فان عاب الهلاك بالانكابة وجب اوجها استصحب والثاني يقف مع العدد (وتجوز) أي تباح (المبارزة) كما وقت يذروا غيرهما وتقع على ما يجتنبه بعض المتأخرين على مدين وقرع ما ذور لهم في الجهاد من غير تصرفهم بالاذن في المبارزة وقت لم ياذن له في خصوصه ولكن ذهب البلقيني وغيره الى كراهتها (فان طلبها كافر استصحب الغرور اليه) لما في تركها حينئذ من عدم مبالاة لهم (واغما) تحسب عن جوب نفسه) عرف قوته وجرائه (وباذن الامام) أو أمير الجيش لكونه أعرف بالمصلحة من غيره فان انتفى شرط من ذلك كرهت ابتداء واجابة وجازت من غير اذن لكون الغرور بالفسق في الجهاد جازا وذهب الماوردي الى تصرفه على ما يؤدي قتله لحرمة المسلمين واعتمده البلقيني ثم ابدى احتمالا بكراهتها مع ذلك والوجه مدر كالاول (وتجوز نلاف بناتهم وشيوخهم لحاجة القتال والظفر بهم) لا لتباع في نخل بني النضير النازل فيه أول الحشر لما زعموه فساد ارواء الشيعان وفي كرم أهل لطائف رواه البلقيني ووجب جمع ذلك عند توقف ظفرناهم عليه (وكذا) يجوز انلافها (ان لم يرح حصوها لئلا) اغاطة واصح ما فهم (فان رجي أي

مأذونا لها في الجهاد من غير تصرف في الاذن في البراز فيكره لهما ابتداء واجابة قال في شرح الروض ومثلهما فاما في ظاهر المدين وأقول يؤيده ما قاله انه يستحب له توقي الظان الشهادة فراجعهم هم على منهج ومثله في حاشيته على جوف الزيادة نقلنا عن شيخ الاسلام ليكن مافي الشرح من الحرمة قد علم عن غيره على أنه قد منع التأني بدق قولهم انه يستحب له توقي مظان الشهادة لا مكان حله على غير مسئلة البراز لانها أقرب الى الهلاك من الوقوف في وسط الصف وضوءه فتزول منزلة اليقين وتقول سم والا كرهت أي بان كان المبارزة عند الوتر عالم يؤذن له في البراز (قوله وقت لم ياذن له) أي سبه (قوله والوجه مدر كالاول) أي الحرمة



(قوله نعم ولو لم نطأنا الخ) هذا الاستدراك لا يحصل له هنا وانما يحمله عند قول المصنف المار وشرطه التكليف لان صورة الوجهين ان من زنى جاهلا بالبلوغ ثم بان انه كان وقت الزنا بالغاهل بلزمه الحد ولا وبعبارة العباب وفيه زنى جاهلا بالبلوغ

(قوله فيجب) ظاهره ان مجرد انصافه بالعدو موجب لقتله وان لم يكن في وقت العدو وتقدم في اول السبع ما يخالفه في فصل في حكم الاسر واما اهل الحرب في (قوله واما اهل الحرب) أي وما يتبع ذلك كتبسطه الغائبين (قوله ولو لم يكن لهم) أي للكفار الذين ٢٠٨ منهم النساء (قوله ومحل ذلك في غير المرتدات) أي اما هن فلا يضرب عليهن

الرق وسكت عن المتقلة من دين الى آخر وظاهر استثنائه المرتدات فقط ان المتنتقلة ضرب عليها الرق وهو الظاهر (قوله ومجانبتهم) خرج بهم المغمى عليهم وقصبتهم ان الامام يقبض فيهم وان زادت مدة اغنائهم على ثلاثة ايام (قوله وان كانوا مسلمين) أي بان اسلموا في يدهم (قوله يستدام عليهم) في الشئ ما نصه هل تصور الرق في الرقيق أم لا ويجوز ان يتصل الجواب ان هذا مبني على مقدمة وهي أن هذا الرقيق هل استديم رقه أو زال وخلفه رقه آخر فيه وجهان وفي الوجه الثاني جواب السؤال وقاله الوجهين يأتي الله بها قاله ابن الخطيب اه سم على منهج وقول

ظن حصولها لنا (عند الترك) وكره الفرجل حفظ الحق للغائبين (ويحرم ائتلاف الحيوان) المحترم بغير ذبح يجوز اكله حفظ الحرمه روحه ومن ذلك امتنع على مالكة تركه بلا مؤنه وسقي بخلاف نحو الشجر (الاما يقاتلون عليه) فيجوز لنا ائتلافه (لدفنهم أو ظفرهم) قياسا على ما مر في ذرارهم بل أولى (أو غنمه وخفنا رجوعه اليهم وضربه) يجوز زاتلافه ايضا دفنا هذه المفسدة اما اذا خفنا رجوعه فقط فلا يجوز زاتلافه بل يذبح للكل واما غير المحترم ككلب عقور فيجوز بل يذبح ائتلافه الا ان كان فيه عدو فيجب

في فصل في حكم الاسر واما اهل الحرب (نساء الكفار) ولو لم يكن لهم كتاب كاهو ظاهر كلامهم خلافا لما وردى أو ك حاملات مسلم ومثلهن الغنائى ومحل ذلك في غير المرتدات (وصبيانهم) ومجانبتهم حاله الاسر وان كان جنونهم متقطعا (اذا اسروا قوا) بنفس الامر نخمسهم لاهل الخس وباقهم للغائبين (وكذا العبيد) وان كانوا مسلمين يرقون بالاسرى أي يستدام عليهم حكم الرق المنتقل اليها فيضمون ايضا كالعبد فيما ذكر لبعض تقليد الحقن الدم كذا الطاقوه ومحل كاهو واضح بالنسبة لبعضه القن واما بعضه الحر فيجبه فيه التخيير بين الرق والى والقد اوقد اطلقوا جوارق بعض شخص فيا في بابيه ما تقر من من اوفده ولو قتل فن او اوى مسالوا رى الامام قتلها ما مضى نصير اعن قتل المسلم جاز كاذ كره بعضهم فلا يعارضه قولهم لا فود على الحرى ولما في قتله من تقويت حق الغائبين (ويجهد الامام) واما امر الجيش (في) الذكور (الاحرار الكامين) أي المكلفين اذا اسروا (ويقتل) وجوبا (لا حظ للمسلمين) باجتهاد لا بالنسبه (من قتل) بضرب العنق لا غير للاتباع (ومن) عليهم بغضه سبيلهم بلا مقابل (وفداه بأسرى) منا أو من الذميين كاهو ظاهر ولو واحد في مقابلة جمع منا أو منهم (أموال) فيضس وجوبا أو بخس سلاحنا ويغادى سلاحهم بأسرا في الأوجه لا يعمل لم تطير في ذلك مصلحة ظهورا تاما لا ربه فيه و يفرق بينه وبين منع بيع السلاح لهم مطلقا بان ذلك فيه اعانتهم ابتداء من الاحاد لم ينظر فيه المصلحة وهذا امر في الدوام بخلافه ان ينظر فيه الى المصلحة (واسترقاق) ولو انحروني وعري بعض شخص فيضس رقبهم ايضا (فان خفي) عليه (لا حظ) حالا (حبسهم حتى يظهر) له الصواب فيضله (وقيل لا يسترق وتني) كمالا يقر بالجزية ورد بظهوره انصرف (وكذا عذري في قول

سم وفي الوجه الثاني جواب السؤال وهو ان تصور الرق في الرقيق انك هذا في الحقيقة ظنر انما هو من ارفاق المحر لانه حكم زوال الرق الذي كان فيه وخلفه رقه آخر فلم يتصور ارفاق الرقيق حال رقه (قوله أو فداء) أي لا القتل لا به يسقط بضرب الرق على بعضه (قوله ولو قتل فن) أي من اهل الحرب (قوله لا غير) أي من نحو قنريق أو غنبل (قوله وفداه بأسرى) أي رجال أو نساء أو خنثى اه سم على منهج (قوله أو منهم) أي الذميين (قوله مطلقا) أي ظهرت مصلحة أم لا (قوله وهذا امر في الدوام) أي من الامام (قوله حبسهم) أي وجوبا (قوله حتى يظهر له الصواب) أي بامارات تعين له ما فيه المصلحة ولو بانسؤال من الغير (قوله ورد بظهور الحق) أي بين عدم اقرار بالجزية وضرب الرق عليه وهو ان في الرق استيلاء منا عليهم بحيث يصير من أموالنا كالمصلحة بخلاف ضرب الجزية فان فيه تمكينه من التصرف الذي قد تقوى به على بخلافه مما يبينه ما بهدله فانما سائر الوجوه

ثم بان بالغاوته وجهان انتهت وكان الشارح ظن ان قوله وان طرأ تكليفه الخ الذي تبع فيه غيره معناه وان طرأ التكليف في اثناء الزمانع انه غير منتهى على ان الاستدراك على هذا الفهم ليس له موقع ايضا كاللا يخفى (قوله بوجوب اشتراط الخ) عبارة التحفة بوجوب اشتراط الخ (قوله اولى عامل) انظره مع ما تقدم له استنباهه وعبارة التحفة ونجبه ان يأتي في نحو الزائد ما مر

(قوله ومن قتل اسيرا) أي من الحريريين (قوله غير كامل) أي كسبي ومجنون (قوله وجبت عليه قيمته) أي ان كان القتل حرا والسبا له غير مسلم أو مالو مسبا به مسلم وتلقه قن يقتله به سم على منهج بالمعنى وعبارة توع على الفن مناقلة نحو الصبي القود لاسلامه تبعه لاسباي وان وجب المال فقيمة عبد مسلم (قوله للعالم بالاسلامهم) ٢٠٩ هذا التعليق لا يأتي فيقالو بذلك الجزية

يؤخر عن أول سرقة أو  
نحو مسلون أو أهل ذمة  
صدقوا بانهم ان وجدوا  
في دار الاسلام وان وجدوا  
في دار الحرب لم يصدقوا  
جزية الرافعي في آحاد الباب  
اه سم على منهج وقضية  
عدم تصديقهم جواز  
قتلهم مع قولهم نحن  
مسلون وقد قال القياس  
'تحسب اهرهم فان نطقوا  
بالشهادتين تركوا'  
والاقتسوا وبنى فيه لو  
ادعوا انهم أهل ذمة ان  
يطلبهم الامام بالترام  
أحكام الجزية بقية نبر  
انهم كانوا في دعواهم  
يكون ذلك ابتداء لترام  
تجزية منهم وهذا كله  
حدث في قطره قرينة على  
كذبهم فيما ادعوه وان  
فصددهم الحديث (قوله  
الابحها) أي بحق الدماء  
والاموال والانساب التي  
تقتضي جوار قتلهم وأخذ

نظم فيه لكنه ضعيف بل واه ومن قتل اسيرا غير كامل وجبت عليه قيمته أو كاملا قبل ان يغير  
فيه الامام شيئا عزر فقط (ولو اسلم اسيرا) كامل أو بذلك الجزية قبل اختيار الامام فيه شيئا  
(عصم) الخبير الا في قول لم يذكر هنا ماله لانه لا يصح له الا اذا اختار الامام رقه ولا صغار ولده  
للعلم بالاسلامهم تبعه وان كانوا يداد الحرب أو ارقاوا ما قوله صلى الله عليه وسلم فاذا قالوا  
عصموا مني دماءهم واموالهم فمسلون على ما قبل الاسر بدليل قوله عليه الصلاة والسلام الا  
بمعها ومن حقها ان مال المقدور عليه بعد الاسر غنمة (وبقي الخ في الباقي) أي باقي الخصال  
السابقة نعم ان كان اختار قبل اسلامه ان أو افداه أو الرق نعين ومحل جواز افداه مع ارادة  
الاقامة في دار الكفر اذا كان له ثم عشيرة يامن معها على نفسه ودينه (وفي قول يتعين الرق)  
بنفس الاسلام كالجزية يجامع حمة القتل (واسلام كافر) مكذبة (قبل ظفريه) أي قبل  
وضع يدنا عليه (بهم دمه) أي نفسه عن كل مام (وماله) جميعه بدارنا وادارهم بالخبر المار  
(وصغار) ومجاين (ولده) الاسوار وان سفلوا ولو كان الاقرب حيا كافر اعان الاسترقاق  
لتبعية في الاسلام ومن ثم كان الجدل كفصل والبالغ العاقل الحر يستقل (لا زوجته) عن  
الاسترقاق ولو حاملا منه (على المذهب) فلا يصحها عن ذلك لاستقلالها وانما عصم عتقه عن  
لاسترقاق وامتنع اوراق كافر اعتقه مسلم والتحق بدار الحرب لان الولاء بعد ثبوته واستقراره  
لا يمكن رفعه بحال بخلاف المسكح وفي قول من طريق يصحها لا لا يبطل حقه من المسكح  
(فان استرق) أي حكم برقه ابان أسرته اذ هي ترق بنفس الاسر (انقطع نكاحه في الحال)  
ولو بعد الوطء والملكها عن نفسها فالثا الزوج عنها أولى (وقيل ان كان) أسرها (بعده  
دخول انتظرت العدة قلعه اتمت فيها) فيدوم النكاح كالزوجة والرق نقص ذاتي ثنائي  
النكاح فأشبه الرضاع (ويجوز ارقاق زوجة ذمي) يعني ام ارق بنفس الاسر ويقطع نكاحه  
اذا كانت حرة بعد عقد الذمة أو خارجة عن طاعتنا حين عقدها (وكذا عتقه) الصغير  
والكبير والماعل والمجنون (في الاصح) يجوز استرقاقه اذا لم يدار الحرب لكونه جازيا في  
سببه ولو لحق بها فهو أولى والثاني المنع ان لا يبطل حقه من الولاء (لاعتق مسلم) حال أسره  
ولو كان كافر اقبله فلا يجوز ارقاقه اذا حارب اسرا من الولاء لا يرفع بعد ثبوته (ولا زوجته)  
الخيرية فلا يجوز ارقاقها (أي المذهب) وهذا هو المذهب خلافا لما يقتضي كلام الروضة

٢٧ نهاية سابع أمواهم (قوله نعم ان كان احتار) أي الامام وقوله قبل اسلامه أي الاسر (قوله  
ومحل جواز افداه الخ) يعني ان مثله الى بالاولى مع ارادته الاقامة بدار الحرب (قوله ثم عشيرة) أي أو لا فلا يجوز  
للامام قتل أو مسرمة الاقامة بدار الحرب على من ليس له ما ذكر (قوله وماله جميعه بدارنا وادارهم) ونوجه مع عدم دخول ماني  
دار الحرب في الامان كاسباي بان الاسلام أقوى من الامان وفاقا لمز الان يوجد نقل بخلافه (قوله لتبعية في الاسلام)  
قال في التكملة ومن هذه العلة تؤخذ صحتها بالاسلام الام وحكي قول ابن سلام الام لا يصح أولادها الصغار قال الرافعي فان  
صح فينسبها انها لا تتبع الولد في الاسلام اه سم على منهج (قوله لا زوجته) ع قال عليه السلام المرأة في دار الحرب  
يجوز سبيها دون حياها اه سم على منهج (قوله لا عتق مسلم) أي لا رقيق عتق الخ فوجوبها

أثقا (قوله أو استوفاهما) يعني مطلق اللذة (قوله ويصدق بيمينه) ينبغي حذف بيمينه (قوله ولأن مادونهما في حكم الحاضر لم يتقدم قبله ما يصح عطفه عليه) وعبارة التهمة اتته اما خلفاء الراشدين ولأن الخلفاء قولهم اتته الخلفاء من نسخ الشارح من الكنية (قوله لم يتقدمه) لعل المراد لم يتقدم بطله فلا يجب على الامام اجابته في ذلك الطلب (قوله أو إلى دون مسافة الفهر) أي من أحدهما (قوله ١١٠ في المتقبل مع زوج) أي كان كانت أمة أو حرة قبل الدخول أو طرأ التزويج بعد الزنا لا يقال ان من هازوج

(قوله وان سكن الزوج مسل) غاية أي بان أسلم بعد الاسراء وقبله (قوله ومعه) أي فسح لسكاح (قوله استمر نكاحه) أي حيث لم يحكم برق زوجته بان سبي وحده وبقيت بدان الحرب (قوله لان له) أي لادائن بانواعه (قوله أو طهر) مخبر قوله لمسلم الخ (قوله وله دين على) أي قاله يفسد (قوله والخ) به) أي في السقوط (قوله وان كان غير ملتزم) أي المعاهد والمؤمن (قوله بمنزلة على ذي) أي فلا يسقط بل الخ (قوله لوصوح الفرق) وهوان ما في الذمة ليس متينا في شيء يطالب به السيد وهو معرض للسقوط بخلاف الوديمة (قوله وله عليه دين سقط) أي وهو الزوج وان حكم بزوال ملكه بالزدة أو محمول على ما اذا اتصلت ربه بالوث (قوله وأما اذا غنم) أي المسال وقوله قبل ارفاقه أو معه أي بقيتا فلو اختلف

وفي قول من طريق يجوز (واذا سبي زوجان أو أحدهما انقض النكاح) بينهما (ان كانا حرين) وان كان الزوج مسل الماني خبر مسلم انهما امتنعوا يوم وطس من وطء المسيات المتزوجات زل والمحصنات أي المتزوجات من النساء الاما ملكت ايمانكم فحرم الله المتزوجات للمسيات ومحله في سبي زوج صغير أو مجنون أو مكلف اختار الامام رقه فان من عليه أو فادى به استمر نكاحه وككونهما حرين مالم لو كان أحدهما حرا فقط وقد سبيا أو الحرة وحده وارفقه الامام فيهما اذا كانا زوجا كاملا فيفسخ النكاح لحديث الرق بخلاف مالموسي الرقيق وحده لهدم حديثه كالمو كانه رقيقين فالجاصل ان من سبي وري انقض نكاحه (قبل أو رقيقين) فينفسخ أيضا لانه حدث سبي بوجوب الاسترقاق فكان حدوث الرق والاصح المنع سواء أسبيا أم أحدهما وسواء أسبيا أم أحدهما مالم لا لان الرق موجود وانما انتقل من شخص الى آخر وهو لا يؤثر كالبيع (واذا أرق) الحربي (وعليه دين) أسلم أو ذى أو معاهدا أو مستأمن (لم يسقط) لان ذمة أو لحري سقط كالمو أرق وله دين على حري وألحق به ما معاهدا ومستأمن والفرق انهما ان كان غير ملتزم للام حكماء لكن امامه اقتضى أن يطالب بحقه مطلقا ولا يطالب بما عليه لحري بخلافه لذى أو مسل بل يفي بذمة الدين فيطالب به بسببه مالم يفتق على ما جسته بعضهم وفاسه على ودائمه وفي كل من القيس والقيس عليه نظر لوضوح الفرق بين العين وما في الذمة على اثنان قلنا انهما على السبب فلا وجه للتقيد باعتق أو بعدم غلبته له فلا وجه للمطالبة فالوجه عدم ملكه ومطالبة به وكذا في أعيان ماله كودائعه بل المطالب بها الامام لانها غنمة وكذا بدنيته وانه لو اعتق قبل قبضه طالب به بالتبني انه لم يزل نفسه ملكه ولو كان الدين للساني سقط بناء على ان من ملك قن غير موله عليه دين سقط على تناقض فيه ومحل السقوط فيما يختص بالساني دون ما يقابل الجسد اذ هو ملك لغیره واذ يسقط (فيقتضي من ماله ان غنم بعد ارفاقه) تقديمه على الغنمة كالوصية وان حكم بزوال ملكه بالرق كما يقضي دين الترتد ون حكم بزوال ملكه بالزدة أما اذا لم يكن له مال فيبقى في ذمته الى عتقه وأما اذا غنم قبل ارفاقه أو معه فلا يقضي منه لان الغنائم ملكوه أو تملك حقهم بعينه فكان أقوى (ولو اقترض حري من حري) أو غيره (أو اشتري منه شيئا) أو كان له عليه دين معاوضة كعقد صدق (ثم أسلم أو قبلا) أو أحدهما (جزية) أو أمانا معه أو مرتبا (دام الحلف) الذي يصح طلبه لاترامه بعقد صحيح بخلاف نحو خنزير وخر (ولو أنف) حري (عليه) أي الحربي شيئا أو غصبه منه في حال الحرب (فأسلم) أو أسلم الملتف (فلا ضمان في الاصح) لعدم التزامه شيئا بعقد يستدام حكمه ولان الحربي لو أنف مال مسلم أو ذى لم يضمنه فأولى مال الحربي والثاني قال هو لازم عندهم (والمسال) ومثله الاختصاص (المأخوذ) أي الذي أخذه المسلمون (من أهل الحرب) ولم يكن مسل فان كان لم يزل ملكه عنه ياخذهم له فهو امنه فعلى من وصل

الدائن والمدين وأهل الغنمية في ذلك ينبغي تصديق الدائن أو المدين لان عدم الغنمية قبل ارفاقه هو الاصل (قوله لان الغنائم من كود) أي ان قلنا ان الغنمية بالحبازة وقوله أو تعلق أي بناء على انها انما تملك بالقبضة وهو الراجح (قوله لعدم التزامه شيئا بعقد) أو هم ما اقترضه المسلم أو الذي من الحربي يستحق المطالبة به وان لم يسلم لاترامه بعقد (قوله فان كان) أي أسلم (قوله لم يزل ملكه) أي ملك المسلم عنه بأحد أو لاسنره له منه فهو (قوله فعلى من وصل

محنة (قوله الامع محرم أوسيد) أي وأخوه (قوله والعبد الامر) قد مر ما يعني من هذا في قوله أوسيد (قوله نظير ما تقرر في الشهادة) له بالنسبة لتغير نحو المكان والزمان اذ لا يظهر لهما هذا في غير الجمع (قوله فقال هلا تر كفه الخ) الوجه حذف الغاء من فقال (قوله وأفهم كلامه عدم تطرق رجوع عنه الخ) انظر ما المراد من هذا (قوله حد قاذها) أي والشهود كما هو ظاهر (قوله فكشفتهم بمنزتها) ووجهه بالنسبة للقاذف والشهود انهم رموا بالزنا من لياتي منه الزنا قاله الدهري

اليه ولو بشر الخ) ومن هذا ما وقع السؤال عنه من ان جاعة من اهل الحرب استولوا على مركب من المسلمين وتوجهوا به الى بلادهم فاستراها منهم نصراني ودخل بها بلاد الاسلام فصرها من اخذت منه ٢١١ وأثبتا بينة فتوجه من هي يده

وتسلم لصاحبها الاصل ولا مطالبة لغيره على مالها حتى يلقاها على ملكه ما وثقت به لغيره في ضمان عيسه (قوله اما اخذه ذي) أي سوء كمن معناه وحده دخل بلادهم ضمانا وغيره (قوله فان كان) أي حقرا (قوله ان يشترى ثانيا) أي من غير ذي شترى به أولا ويشترط ان يكون عن مثله (قوله ولو اغتياه) أي اخذه من قول المصنف لا في وضعه لا يخص لمور بمجان في طعام وعشر (قوله سوء من له سهم أو رخص) هذا لتعجب قصده به لتعجب من رخصه من لا سهم له ولا رخص كان ذي المستاجر يبيع اذ والمسلم المستاجر لم يبيع به بقرعة الرب فليس لهم القسط (قوله قدس لذي ذك) قضية التقييد لذي ان الحصري لا يبيسط وان

اليه ولو بشر ارده اليه (قهر) حتى سلموه أو جلاوا عنه (غنيمة) كما مر في باب اوائده هذا قوله (وكذا ما اخذه واحد مسلم أو جمع مسلمون من دار الحرب) أو من اهلها ولو يلاذ حيث لا آمن لهم (سرفة) أو احتلاسا أو سوما أو وحدة كهينة المأخوذة بما ينظر انه لكافر فاختد فكل غنيمة مختصة أيضا (على الاصح) اذ تقرر به بنفسه قائم مقام القتال فان كان المأخوذ ذكرا كله لا يختص به الا ما اخذه ذكرا أو اهل ذمة كذلك فانه يملك كله لا تحسده والشافي يخص به من اخذه (فان أمكن كونه) أي المثلث (لمسلم) أو ذميا فيأخذ (وجب تعريفه) منه حيث لم يكن حقيرا فان كان عرفه بمسلم ما يملك به بعد التعريف بكونه غنيمة واعلم انه كراختلاف الناس في السراي والارقاء المجاورين وما حصل الاصح عندنا ان من لم يعلم كونه من غنيمة لم يخص بهل شراؤه وسائر التصرفات لا لاحتقال ان أسره البائع له أو لا حري أو ذم فانه لا يختص عليه وهذا كثيرا لا يدرى ان تحقق ان اخذه مسلم بقصور سرفه أو اختلاسا لم يميز شراؤه الا على القول المرجوح انه لا يختص به وقول جمع معتد به ظاهر الكتاب والسنة والاجماع على منع وطء السراي المجاورة من لزوم وطء لحد والترك الا ان ينصب من يقسم القائم ولا حيف يتبع حله على ما علم ان الغنائم للمسلمين وانه لم يسبق من أميرهم قبل الاغتنام قوله من أخذ شيئا فهو له نعم الورع لم يشره الشراء ان يشترى ثانيا من وكيل بيت المال لان الغالب عدم التخصيص والباس من معرفة مالها فيكون ملكا لبيت المال (ولقة غني) ولو اغتياه بغير اذن الامام سواه من له سهم أو رخص كما هو ظاهر اطلاق الشافي والاعجاب واعتمد الباقين نعم دعواه بتعدي ذلك بالنسبة لنفسه الذي ذلك مردود لان تعبير الشافي بالمسلمين نظر الغالب لانه رخص له والرحم اعظم من لطمه وتعبيره بالنسبة غني يعمل من لا يرضه من المستأجر من المجاهد (النيبسط) أي لتوسع (في الغنيمة) قبل التسعة واختيار الثلث على سبيل الاحاجة لا المثلث فهو مقصور على انقضاءه كالضيق لا يتصرف فيما قدم اليه الا بالكل نعمه تضييف له بالنسبة به وقراضه عنه منه بل ويبيع المطاهم وتاليه ولا يبايعه اذ ليس ربها حقيقة وانما هو كسماول الضممان لقصة التقييد من كثر ومطالبتة بذلك من المعتمد فقط ما لم يدخل دار الاسلام ويؤخذ منه انه عند الغالب يصح على الدفع اليه من المعتمد فأنذنه انه يصير أحق به ولا يقبل منه ملكه

استغنا به لغيره وقوله مردود كرتنا ويل لدعوى بالذم (قوله يسلم من لا يرض له من المستأجر لغيره) أي لما يتعلق بالمجاهد كالغنيمة أو من الجهاديات كان ذميا والمراد بغيره شاملة لذلك مع انه لا يبيسط كما هو فيه سابق سواه من له سهم الخ وهذا أو يبايعا من له حق في الغنيمة يدخل من ذكر في جزئه (قوله وقراضه عنه) أي ما يبيسط به على معنى انه يقرضه لغيره من الغنيمة فالقلم يتيسر للقرض اذ من الغنيمة لم يطالب ببذل فاما نظره لان هذا ليس هو حقيقة الاشارة ملك المقرض وهو متصف بها (قوله انيس برها) وفي نسخة يباع وهي أولى لان (له ان يبايعه) يكون في لقعود (قوله كذا) والضممان لقصة (أي وهو جائر) (قوله ومطالبتة بذلك) أي لتعبد (قوله ما لم يدخل دار الاسلام) أي فان دخلها سقطت المطالبة (قوله ولا يقبل) أي المقرض أي لا يجوز وقوله منه أي المقرض

وبه ينهض ما في حوامي سم (قوله وشهد اربع بيكراتها) يبنى مجي كلام القاضي والباقيين المارين هنا طير اجمع (قوله وهو يخرج من الثالث) أي كنه أو بعضه كما هو ظاهر (قوله لا استعالة تبعضه استعفاء) أي بان يجعل بعضه للحرية وبعضه للرق ووجه الاستعالة ان كل صوت وقع فعلى حرورقيق (قوله فامكنت الاستعالة) أي أمكن القول بها (قوله وتنب حضور الجمع والتموه مطلقا الخ) في العبارة مسامحة وحقه او توب حضور الجمع مع التهود هو مقتضى إطلاقهم بآبدال الواو ويجوز حذف مطلقا (قوله

(قوله باخذ ما يحتاجه) أي ويصدق في قدر ما يحتاج اليه ما لم يقل القرآن على خلافه (قوله والائتم رخصته) أي لا كثر (قوله) كالواكل فوق الشبع) أي ٢١٢ والمصدق في قدره هو الاخذ والاكل لان الاصل عدم الضمان (قوله لا لنصو طيره)

من الفخوذ الدواب الغير المحتاج اليها في الحرب على ما يأتي وفي سم على منهج فرع لو كان جميع الغنية أطعمة وعلفا يحتاج اليها فظاهر كلامهم جواز التبسط بالجائع ولا مانع من ذلك وقد قال طبع قتالهم اه (قوله أي على العموم) أي فهو منصوب بترع الخفاص (قوله لا أخذه بلا أجرة ثم رده) أي أي فانك فحل بضمه أولا في نظر والا قرب الأول فيصعب عليه من سومه أخذا عما ذكره بعده في السكر والغايصة وقد يقال بل الا قرب الثاني وبقرب بين هذا ونحو السكر بانه أخذ هذا الصلحة القتال ونحو السكر لصحة نفسه وجوز له أخذه بالعرض فيده عليه بد ضمان ولا كذلك هذا (قوله أو يحسبه) بابه نصر كافي انحصار (قوله فغسل

لا غير المملوك لا يقابل بمملوك (باحد) ما يحتاجه لا أكثر منه ولا اتم وضعه كالواكل كل فوق الشبع سواء أخذ (القوت وما يصلح به) كزيت وسمن (ولحم وشحم) لنفسه لا لنحو طيره (وكل طعام متادأ كله عموما) أي على السموم كما ياصله لفعل الضمان يرضى الله عنهم لذلك ولان دار الحرب مظنة لعزة الطعام فيها وخرج بالقوت وما بعده غير كركوب وميدوس نعم لو اضطر لسلاح يقال به أو نحو فرس يقاتل عليها أخذه بلا أجرة ثم رده وبعده وما ما يندرج الاحتياج له كسكر وفانيذ ودواغلا يأخذ شأ من ذلك فان احتاجه فبالقيمة أو يحسبه من سومه (وعلف) بفتح الهم وسكونه فاعلى الأول يكون معطوف على الثاني وتبيننا وما بعده أحوال منه بتقدير الوصفة وعلى الثاني معطوف على أخذ وتبيننا وما بعده معمولة (الدواب) التي يحتاجها للحرب أو الجمل وان تعددت لالزينة ونحوها (وتناوشير ونحوها) كقول لان الحاجة تنس لسه كونه نفسه (وذبح) حيوان (ما كول للجمعة) أي لا كل ما يقصد كله منه وان لم يكن لها كركمن وشحم وجلد وأن ينسر بسوق الحاجة اليه أيضا فلو جاهدناهم في دارنا امتنع علينا التبسط ان كان في محل يعز فيه الطعام ثم نجته في خيل حرب احتجج الهامع بجمعها حيث لا اضطرار لان من شأنه اضعاقتا ويجب رد جلد الذي لا يؤكل معه عادة الى المغنم وكذا ما أخذه منه كخداة أو سعة وان زادت قيمته بالهنة لوقوعها هدر بل ان نقص بها أو استعمله لزمه النقص أو الاجرة ما زاد بجه لاجل جلد الذي لا يؤكل معه فلا يجوز وان احتاجه لنحو خوف ومداس (والصحيح جواز الفاكهة) طيره وأبائه أو الحلوى كما قاله صاحب المذهب وظاهره انه لا فرق بين ماهوم من السكر وغيره لكن ينافية ما مر في الفائضة اذ هو عمل السكر المسمى بالمرسل كما مر في الرابا لان يفرق بان تناول الحلوى غالب والفانيصة نادر كما هو الواقع وذلك لانه قد يحتاج اليه لكونه مشتهى طعاما وقد صرح ان العجاجة كانوا يأخذون العسل والعنب والثاني قال لا يتعلق به حاجة حافة (و) الصحيح (انه لا تجب قيمة المذبح) لاجل نحو لجه كالا تجب قيمة الطعام والثاني تجب لنس دور الحاجة الى دبحه ومنع الأول لدوره (و) الصحيح (انه لا يتخص الجواز) يحتاج الى طعام وعلف بل يجوز وان كانا معه أو وردا لخصه بذلك من غير تفصيل والثاني يتخص به فلا يجوز لغيره أخذهما لاستغنائه عن أخذه حق الغير زم ان قل الطعام وان دجوا عليه أمر الامام به لذوى الحاجات وله التردد لمسا فيه بين به والوجه جوازه

الاول هو قوله بفتح الهم (قوله بتقدير الوصفية) أي بناء على انه متى وقع الحال حاصدا أول عشنق قال أيضا الا تموت وفيه تكف والافهذ ونحوه لا يحتاج الى تأويل وقوله وعلى الثاني هو قوله وسكونه (قوله فلو جاهدناهم) يحترز ما دل عليه كلامه من ان التبسط بذار الحرب حيث علفه بقوله ولان دار الحرب الخ وهو ما حوذه من قول المصنف بعد ومحل التبسط دارهم (قوله نعم نجته في خيل حرب) أي خيل تصير للحرب أخذت عزيمة بمالها من الخيل ولا يصلح للحرب كالنكير (قوله ولا يجوز) أي أو يهمن قيمة المذبح حيا (قوله وذلك) توجيه لقول المصنف والصحيح الخ قوله لا به أي ما ذكر من انما كنه ونحوها (قوله حافة) أي شديدة (قوله لاجل نحو لجه) أو خرج به ما لو دبحه للاحتياج جلد فجب قيمته (قوله) الثاني بفتح يه (أي المحتاج) (قوله أم) أي وجوز (قوله يذري الحاجات) أي يوجب فليأخذ غيره

المملوك) أي أنه لا يظهر (قوله وحكم) من هذا (قوله ونياسه) انظر وجه القياس بل القياس العكس (قوله ومع ذلك هو أولي) أي اذا لم ينازعه الامام بقرينة ما بعده وصرح به في الروض وان قال الا ترى ان كلام الشافعي والاصحاب يقتضي الاطلاق (قوله وبصوتهم) لعله اذا زاد لها على ألم التشكال كما قد بدلك البقيني (قوله أي عرجون) هو التشكال اذا ليس والعشكال هو الرطب فكنا بين هذا التفسير المراد من التشكال (قوله في حد من حدود الله تعالى) راجع الى التوازن في قوله ذوى الحادة فهل يصح به ردله لنتعمد اولاهه نظر ولا قرب الاول لان غيره ٢١٣ يقدم عليه ولا يحق له فيه (قوله

أيضا لما خلفه في رجوعه منه الى دارنا فالتميع بين يديه بمجرد تصور أو القالب (و) الصحيح (انه لا يجوز ذلك لمن لحق الجيش بعد الحرب والحيازة) لانه اجنبي عنهم كغير الصنف مع الضيف وقضية كلامه كاصله والروضة جواز له من لحقه بعد الحرب وقبل الحيازة ومعهما لكن قضية العز يزوبه الحيازة عدم الاستحقاق وهو المعتمد (و) الصحيح (ان من مرجع الى دار الاسلام) ووجود حاجته بلا زهرة هي ما في قبضته وان سكنها أهل ذمة أو عهد (ومعه بقية زمهره هالي المنعم) أي يحل اجتماع الفنائم قبل قبضتها والمنعم يأتي بمعنى النعمة كما في الصحاح ونعم مراد منه: لان المال المنعوم وحيث صرح قول من قهره بخل ومن نسره بالمال وذلك انما حل حق الجميع به وقد زالت الحاجة اليه أما بعد قبضتها فإفترده للامام ليقسمه ان أمكن والارادة للعالم والناظر لا يلزمه لان ما خذ مباح (وموضع التبسط درهم) أي أهل الحرب لانها محل العزة أي من شأنه ذلك فلا يعارضه قولنا بجله وان وجدناه ثم يباع فادرجوا الدارنا وتمكنوا من شراء ذلك امتنع عليهم التبسط (وكذا) في غير درهم كغراب دارنا (ما لم يصل عمران الاسلام) وهو ما يجود فيه الطعام والنفق لا مطلق العمران (في الاصح) البقاء الحاجة اليه والثاني ضرره على دار الحرب (ولغانم) حر (رشيده ولو) هو (يحجور عليه بغلس الاعراض عن النعمة) بقوله أسقطت حتى منها لا وهبت مريد به: التخلل قبل الفحمة واختيار التملك لان به تحقق الاخلاص المقصود من الجهاد لتكون كلمة الله هي العليا والعسل لا يلزمه الاكتساب باختيار التملك وخرج بمجرد التلق فلا يصح اعراضه وان كان رشيد لان الحق فيما عهده لسيده فلا اعراض له نعم ان كان مكاتباً ومادونه في الضارة وقد أحاط به بالدب فلا يظهر صحة اعراضه في حقها فان أدناه فيه صح على الاصح ولو وصى باعتقاق عبده وهو يخرج من التملك فاستحق في الرضخ مع اعراضه عنه كما قد البقيني وأما البعض فان كان بينه وبين سيده مهاباً فلا اعتبار بين وقع الاستحقاق في نوبته بناء على الاصح وهو دخول المادر في المهاباة والا فصح اعراضه عن التخصص بدون التخصص بالملك وخرج رشيد المحجور عليه بسفه فلا يصح اعراضه للغير عليه والهي عن الرضخ لئلا يعارضه والجنون والسكران غير المدهى نعم يجوز من كل قبل القيمة وانما صرح عقرو نفسه عن القود لانه الواجب عينه لا المال ثم يحال وهذا ثابت له اختيار التملك وهو حق مالي فامتنع منه اسقاطه لا تنفاد أهليته لذلك فانه دفع اعتقاد جمع متأخر من صحة اعراضه زاعماً من ما ذكره مبني على ضعف ما بعده الفحمة وقبولها فينتج لاستقرار الملك وكذا بعد اختيار التملك (والاصح جوازه) أي الاعراض لمن ذكر (بعد من الرضخ) وقيل قيمة الاخص الاربعه لان افرازه لا يتبع به حق كل منهم والثاني منه

أراد الكسب (قوله فلا يظهر صحة اعراضه) أي السيد وقوله ولو وصى باعتقاق عبده أي لم يمت ولم يعتقه لو ارث وقوله فاستحق أي العبد (قوله صح اعراضه) أي العبد وذلك لانه اذا عتق تبعه كسبه فبقته بغيره من الاعراض يكون الرضخ له لا للوارث ولم يفتد اعراضه على الوارث نعم لكن يقال: الثالث انما يعتبر وقت الموت فقد يتلف مال السيد قبل موته فلا يخرج العبد من الثالث فلا يكون الرضخ له بل للوارث فكيف يصح اعراضه عنه (قوله والصبي عن الرضخ) بيان ان يستحقه ولو الاعراض (قوله نعم يجوز) أي الاعراض

ولا يحبس وان لم عليه ركة في كتاب حد القذف (قوله لا الشهادة) انظر هل يرد عليه ما لو شهد اقل من النصاب او رجع بعض الشهود (قوله بعد ما) أي من القتل والردة والزنا (قوله بان يحدد كلمة الاسلام) أي وجه ينتفي وصف الكفر الذي ربه ويثبت وصف الاسلام ١١٤ بخلاف نحو التوبة من الزنا لا يثبت بها اوصاف الاحسان (قوله لداعية الاكره)

أي لا انتشف أو ضوء (قوله أو مجنوناً) أي له تمييز كادل عليه صفة (قوله يحبس الفرع) ان قلنا يجوز ان هذا من تصرفه وسدده انه فهم ان قولهم مع عدم الاثم معناه عدم الاثم من الفرع فاحتاج لتصوره بما ذكره مع انه يفهم ثبوت الاثم للفرع في تنزيه الاصل له بل هو غير صحيح كما يعلم بالتأمل فالصواب حذف مراده على قولهم مع عدم الاثم الذي معناه عدم الاثم من الاصل وحاصل ما ذكره من الفرق ان منع حبس الاصل لفرعه لا من احد هما بل عقوبة قد تدوم وانما عدم الاثم من الاصل بسبب الحبس الذي هو الذي بخلاف التعريف فيها (قوله ثلثا بره الخ) قال سم قد نزل من هذا البراه على قوله السابق ومن ورثة الولد الا ان يمنع صدق انه ورثه الدالة بغير

(قوله لو رجع عن الاعراض مطلقاً) أي قبل القسمة أو يدها (اوله وقبل القبول) تفسيره يعني قاله قبل قبول كان يقول ردها أو لا اقبالها

لغير حق الغنائم (و) الاصح (جواز لجبههم) أي الغنم وبصرف حقهم مصرف الجنس والثاني منع ذلك (و) الاصح (بطلانه من ذوى القربى) وان انحصروا في واحد لانهم لا يستحقونه بعمل فكان كالارث والثاني محتمل منها كالغنائم واحدهم وخصهم لان بقية مستحقى الجنس جهات عامة لا يتصور فيها اعراض (و) من (سالب مال) لانه يثبت السلب (والا للمعرض) عن حقه (كن لم يحضر) فيضم نصيبه للغنمة ويقسم بين البائين وأهل الجنس ويؤخذ من التشبيه انه لا يعود حقه لو رجع عن الاعراض مطلقاً وهو ظاهر كوصي له له رد الوصية بعده الموت وقبل القبول وليس له الرجوع فيها كما هو وأما ما يحتمل بعض النسخ من عود حقه برجوعه قبل القسمة لا بعدها تنزيلاً لاعراضه منزله المحبة والقسمة منزله قبضها وكما لو اعرض مالك كسرة عنها له العود لا خذها فبعد وقاسه غير مسلم اذا اعراض عنها ليس به ولا منزلاً منزله لان المعرض عنه هنا حق تلك لا غير ومن ثم حاز من نحو مفسد كما هو ولان الاعراض عن الكسرة يصيرها مباحة لا مملوكة ولا مستحقة للغير بخلاف المعرض اخذها والاعراض عنها ينقل الحق للغير فلا يجوز الرجوع فيه (ومن مات) من الغنائم ولم يعرض (لحقه لوارثه) كبقية الحقوق فان شاء طلبه أو اعرض عنه (ولا تلك) الغنمة (الابشعة) مع رضاهم باللفظ لا بالاستيلاء والامتنع الاعراض وتخصيص كل طائفة بنوع منها (ولهم) أي الغنائم (الثلاث قبلها) لفظان يقول كل بعد الحيازة وقبل القسمة اخبرت ملك نصيبه فذلك بذلك أيضاً (وقبل يملكون بمجرد الحيازة) لرواى ملك الكفار بالاستيلاء (وقيل) الملك موقوف فينظر (ان سلمت) الغنمة (الى القسمة بان ملكهم) على الاشاعة (والا) بان تلفت أو اعرضوا عنها (فلا) لان الاستيلاء لا يتحقق الا بالقسمة (ولا تلك العقبان لاستيلاء) مع القسمة واختصار الثلاث دليل قوله (كان يقول) لان الذي قدمه فيه هو ما ذكر ويصح ان يرد قوله يملك يختص أي يختصون بمجرد الاستيلاء كما يختصون بالمقول وأشار الشارح بقوله في أحد أوجهه الى ضعفه وبكون الحامل للصدقة على تعرضه للعار مع انهم جسد الغنمة وتشبه بالمقول الاشارة الى خلاف أي حقيقة حيث خير الامام فيه بين قيمته وتركه في أيدي الكفار ووقفه على المسلمين وحننا القياس على المنقول (ولو كان فيها كلب أو كلاب تنفع) لسيده أو حراسه (وأوراده بعضهم) أي الغنائم أو أهل الجنس (ولم يناع) فيه (اعطيه) اذ لا ضرر فيه على غيره (والا) بان نزع فيه (فمنه) عددا (ان أمكن والا) بان لم يكن فمنه عدد القرع بينهم قطعاً للترافع أما ما لا يقع فيه فلا يعمل اقتناؤه وقول الراعي ان قولهم هنا بعد امشك بعارض الوصية من اعتبار قيمتها عند من يرى لها قيمة ونظر الى منافعتها فيمكن ان يقال بمنتهى هذا عجيب عنه بإمكان الفرق بان حق المالكين ثم من الورثة أو بقية الموصي لهم آدمى حق بقية الغنائم هنا فسمح هنا بما لم يسمح به ثم

ونوحى في قوله وقبل القبول كان أولى (قوله والاعراض عنها) أي العيمة (قوله مع رضاهم) أي (والاصح) القسمة (قوله وتخصيص كل طائفة) أي أو رغب غير تلك الطائفة فيما حص به تلك الطائفة بنحو من قسمة الغنمة له وكتب آياتها وتخصيص كل طائفة أي مع ان كلاً منها جائر (قوله في ذلك) أي ويملك كل نصيبه مشاعاً فيورث عنه ولا يصح رجوعه عنه (قوله وتركه في أيدي الكفار) أي يجرأ على رجوعه عنهم (قوله اعطيه) ظاهره رجوعها

ارثها قال وقد بنى الورود حيث نزل العتي ولاله من حيث انه له وذلك لاننا في الحدم من جهة اخرى اه (قوله ما لو كان زوجة وله ولد الخ) أي بالقنوف الزوجة (قوله وان غلب الخ) غاية في قوله وتقليد الحق تعالى (قوله بيان شروطه وشروط المتدوف) أي شروط المتدوف صرنا شروط الاحصان ضمنا فان عبارة هناك والمحسن مكلف حرمه عفيف عن وطء يحد به وكان الشارح أشار بذلك الى دفع الاعتراض على المتن بان الذي سبق اعلاه وشروط المحسن ١١٥

الفاعل لفظ بيان مع انه في المتن ضمير الاحصان تامل (قوله لكونه متها) أي في دفع عارها عنه مثلا

(قوله من اضافة الجنس) فيه قصر فأت السواد لا يصدق على كل جزء من أجزائه فلا يكون جنسا لانه يفتقر في الجنس صدقه على كل واحد من أجزائه فكان مناسب أن يقول من اضافة شكل الى بعضه ثم رأيت في نسخة صحيحة من اضافة نسي الى بعضه وهي ظاهرة (فيها في عرض منسب) وفي نسخة منسب وبم اعتبار نسج غيره وفيها لا يسب غولهم لغرض قصره عن غيره (قوله فصل لعرق السواد) أي لغة (قوله) وبنيته عفتة غير لست في فيه ويحذف اليه الخ (قوله خبر) أي بدت (قوله وانسج) أي ما بدت الخ والغب والفتون ونظر حكمه عدم تعرضه لبقية المحبوب ولعله لم تكن تصدق بانه على حدة (قوله وانسج) أي

(و) الصحيح ان سواد العراق من اضافة الجنس الى بعضه اذ السواد أن يضمن العراق خمسة وثلاثين فرسخا لان مساحة العراق مائة وخمسة وعشرون فرسخا في عرض مائتين والسواد مائة وستون في ذلك العرض وجملة سواد العراق بالكسبر عشرة آلاف فرسخ سمى سوادا لكثرة زرعها وشجرها والخضرة ترى من بعد سوادها وعراقا لاستواء أرضه وخلوها عن الجبال والودية اذ أصل العراق الاستواء (فتح) في زمن عمر رضي الله عنه (عروة) يقع أو يذوقا لما يصح عنه انه نسيه في جملة الفنائم ولو كان صلحا لم ينسجه (وقسم) بينهم كما تقرر (ثم) بعد ملكهم له البقية واسعة التي عمر رضي الله عنه قالهم (بذله) له أي العتقون وذو القربى وأما أهل أخصاص الخمس الاربعه فالأمام لا يحتاج في وقت حقهم الى بذله لان أن يصل في ذلك بما فيه المصلحة لاهله (ووقت) ما سوى مساكنه وبنيتة أي وقته عمر (على المسلمين) وأجره لاهله اذارة مؤبدة للمصلحة الكلية بخراج معالوم يؤدونه كل سنة بحريه من غير هتان والبرابرة والشجر وقسم السكر سبعة والخيل ثمانية والعنب عشرة وأزيتون تسعة عشر وجملة مساحة الجرب ثلاثة آلاف وستة ذراع والبساتين على وتمه خوف اشتغال الفاعين فلا حصة من الجواد (وخرابه) زرعاً وأغراساً (أجرة) ضجة تؤدى كل سنة) مثلاً (لصالح المسلمين) يقدم الأهم فالأهم فعلى هذا يمنع بيع بني عماء أبنائه ومساكنه (وهو) أي السواد (من) أول (عبادان) بنسب بدو الوحدة (الى) آخر (حديثه الموص) يقع أولها (طولا ومن) أول (القاسية الى) آخر (حواص) يضم اليه (عرضا) جناح المؤخرين (نلت الصحيح ان البصرة) بتبليط أوله والفتح أفصح وتسمى حجة الاسلام وخرابة لعرب (ون) كانت داخله في حد السواد فليس لها حكمه لانها كانت بصفة أحياها عثمان بن أبي العاص وعتبة بن غزوان في زمن عمر رضي الله عنهم سنة سبع عشرة بعد فتح العراق (لأمر موضع غربي دجلتها) يقع أوله وكبره ويسمى نواصرها (وموضع شرقها) أي لدجسه ويسمى غمرات وهذا هو الأثر وعكس بعض الشراح ذلك (و) الصحيح (ان ما في السواد من الدور والمساكن يجوز بيعه) لعدم دخوله في وقته كما مر (والله أعلم) ومجده في إنشاء دور لأرض لشعول لوقتها وليس بان يبيده استعمار مشفرة في أرض السواد أخذت عارها بل يبيدها الإمام ويصرف أثمانها لصالح المسلمين وله صرف نصفها ليعلم ما سارها يبيعها بالاجارة (وفتح مكة صح) كمال عليه قوله تعالى ولو فاتكم نذير كفى راي أي مكه وهو الذي كتب إليهم عنكم وأيديكم عنهم ببيان مك للذين أخر جوام ديارهم أي المهاجرين من مكه فاضاف لغير اليه وهي مقتضية لثبات الخبر الصحيح من دخل مسجد فهو آمن ومن أغلق باب فهو آمن واستثنى أفراد أمر بقتلهم يدل على هوم الأمان للباقي وفي باب صلى الله عليه وسلم أحد أولادهم عقار ولا منقول ولا وفتح عنوة لكان الأمر بخلاف ذلك وأعاد خلاها صلى الله عليه وسلم مع أهباله لقال

الافى النسبة فانه متعين (قوله لانها كانت بصفة) السبحة بكسر الباء أرض ذات سباج قمت أرض سبحة أو ذات ملح اه مختار (قوله وعكس بعض الشراح) منهم الخليلي (قوله وليس من يبيده استعمار) أي كنت موجودة قبل جدرة لأرض الحداث بعد ذلك ما لم تحده فهو لأجارة شاملة لذلك لما تقدم من انه أخرج جرب التخل والغب والفتون (قوله الذين أخرجوا) فتيقظ في دلالته هذه لان أخرجه بكن بعد العتق بل كان قبل العتق ولو لم يملك لم يذبح بل معارض



(قوله اما لو شهدوا) يعني مطلق الشهود وان كثروا لا خصوص المذكورين في المتن (قوله اذا قتلوا) أي بعينه الرد والحد كما هو ظاهر (قوله اذا شرط التقاص) أي حتى على الضعيف القاتل به في غير النقود (في كتاب قطع المرقعة) (قوله وشروطا أحسن مال الخ) هذا تريف للسيرة الموجبة للقطع خاصة كالا ينفق (قوله ومعاده هنا بطريق التبج) أي لان الكلام هنا الصالة في الحدود ومن ثم عبر بعضهم بمدى الرد بكتاب الحد ودوجعله أو بابا منها باب المرقعة فاندفع قول سم لانهم (قوله وأرضها الحماة) أي قبل الغزو وكذا بعده ان كان ثم موأ أحيوه (قوله رباها) أي منازلها (قوله وفتحت مصر عنوة) أي وقرها ونحوها مما في أقليمها اه سم على منهج قتلا من شيخ الاسلام في فتاويه (قوله ان مدن الشام) أي ان فتح مدن الخ (فصل في أمان الكفار) ٢١٦ (قوله في أمان الكفار) أي وما ينبع ذلك (قوله المنصر) أي مطلق

الامان (قوله لانه ان تعلق بمحصور الخ) قضيته ان تأمين الامام غير محصورين لا يسمى أمانا وان الجزية لا تصح في محصورين وليس مراداه شيئا زائدا أي وانما المراد ان الامان لا يشرط كونه من الامام وان الجزية لا يشرط كونها محصورين (قوله فالاول) أي أمان الكفار وقوله فالثاني أي الجزية وقوله فالثالث أي الهدنة (قوله يسمى بها أمانهم) أي كالتي الرقعة لكافر (قوله من أخضر مسلما) هو بالخاء المعجمة والفاء قال في المختار اخضر المجرم قال وأخضره نقض عهده وغدر ومثله في الصباح (قوله وكل ههنا) هو واضح في غير الجزية ثم رأيت في نسخة محضه

خوفان غدرهم ونقضهم الصلح الذي وقع بينه وبين أبي سفيان رضي الله عنه قبل دخوله اوطى البويطي ان أسفها فاقضه خالدة عنوة وأعلاها فاقضه ابي يزيد رضي الله عنه ما صلحا ودخل صلى الله عليه وسلم من جهته فصار الحكم له وبهذا يجمع بين الاخبار التي تظاهرها التعارض (فدورها وأرضها الحماة ملك تباع) كادت عليه الاخبار ولم يزل الناس يشاهدونها ثم الاولى عدم بيعها واجازتها من وجاهن خلافه منعه ما في الارض أما البناء فلا خلاف في حل بيعه واجازته وأما خبره كالتابع رباها ولا تؤجر دورها فضعف خلافا لما حكى وفتحت مصر عنوة ودمشق عنوة عند السبب ومقول الراعي عن الروابي ان مدن الشام صلح وأرضها عنوة (فصل في أمان الكفار الذي هو قسم الجزية والهدنة وقسم من مطلق الامن لهم المنصر في هذه الثلاثة لانه ان تعلق بمحصور فالاول وأخبره لا لا غاية فالثاني أو اليها فالثالث والاصل فيه قوله تعالى وان أحسنهم التاركين استدارك الآية وقوله صلى الله عليه وسلم ذمة المسلمين واحدة يسي بها أمانهم فمن أخضر مسلما أي نقض عهده فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين رواه الشيخان والذمة العهد والامان والحرمه والحقوق وكل ههنا وقد تعلق على الذات والنفس اللتين هما محلها في خوف ذمته كذا أو رب ذمته منه وعلى المعنى الذي يصلح للدالام وللا التزام كما هي (يصح من كل مسلم مكاف) وسكران (مختار) ولو أمة لكافر وسفها وقاسقا وهو ما لقوله في الخبر يسمى بها أمانهم ولان عمر أجاز أمان عبد علي جميع الجيش فلا يصح من كافر لانه موصى ومجنون ومكره بكيفية العقود نعم لو حل كافر فساد أمان من ذكر عرف به ليس له مانه (أمان حر) ولو امرأه أو قودنا عتقه بالقبض لا أسيرا كالأفاه وقيد الماوردي بغير أسره أمانه فيجوز له ما في يده (وعدد محصور) من أهل الحرب كانه (فقط) أي دون غير المحصور كاهل بلد كبير لان هذه هدنة وهي محتمة من غير الامام ولو أمان مائة ألف من أمانته منهم وظهر بذلك سداب الجهاد أو بعضه بطل الجميع حيث وقع مع أو لا فظاهر الخلل به فقط (ولا يصح أمان أسيرين هو معهم) ولا غيرهم (في الاصح) لانه مقهور معهم فهو كالملك ولانه غير آمن منهم والثاني يصح لدخوله معهم في الضابط والاول نظر لما صرح في التعليل والمراد من

بدل الجزية الحرمه أي الاحترام (قوله قد تطلق) أي الدمة شرعا وقوله لمحلها أي الدمة (قوله ولو أمة) هو لكافر) أي مسلمة (قوله على جميع الجيش) أي وكافوا محصورين فلا ينساق ما يأتي من ان شرط الامان ان يكون في عدد محصور (قوله عرف به) أي وجوبا (قوله ولو امرأه) أي ولو كان الحر في امرأه الخ (قوله لا أسيرا) أي ولا يصح أمانه (قوله لاهو) أي أسره ومثله الامام بالولي (قوله كانه) أي أو أكثر ما لم ينسب به باب الجهاد ولا ينافي قوله فقط لانه صفة لقوله محصور وما زاد على المسألة حيث لا ينسب به باب الجهاد وليس محصور (قوله لان هذه) أي تأمين غير المحصور (قوله ولو آمن مائة) هو بالمدو الضعيف أصله آمن بمهترئين أبديت الثانية القا كذا في المختار (قوله مائة ألف منهم) قضية هذا ان ضابط الجواز ان لا ينسب باب الجهاد وهو كذلك فكذلك يخالف قول المتن وعدد محصور فقط الآن يربد بالمحصور ههنا ما لا ينسب بأمينه باب الجهاد اه سم على ج (قوله امرأه في الدال) أي في قوله لانه مائة

ان ان احكام القطع مقصود بالذات وبيان احكام نفس السرقه مقصود بالتبع اه وما يفهمه ان الشارح كبح لم يحسلا  
 احكام السرقه تابعه في حد ذاتها وانما جعلها تابعه هنا في هذا الموضع المقصود منه بيان الحدود وانما تقر (قوله لكل  
 قوله) على عدم الخروج من دارهم (مع) ولا يجب عليه الوفاء بشرط المدكور ٢١٧ فيخرج من دارهم حيث أمكنه

الخروج كما يأتي في قوله ولو  
 شرطوا عليه ان لا يخرج  
 من دارهم الخ (قوله)  
 أولا آمنك أي لا قبل  
 امانك فاصبر امانك  
 (قوله) وتكني كتابه) نظر  
 فائدة مع قوله وبكنه  
 والجواب ان هذا في  
 لقبول ذلك في الاجاب  
 اه سم على حج وشارة  
 الناطق لغوي سائر  
 الابواب لا هنا والحق  
 بذلك الاشارة بجواب  
 لسائل من الغنى والاذن  
 في دخول الدار ولم يصوف  
 في الاكل مما قدم لهم  
 (قوله فكنية مطلقا)  
 فهم اكل حداد الفطن  
 فقط (قوله لا فية) هي  
 قوله فيصير في ارض  
 أربعة شهر (قوله) سر  
 الحرية) أي فئدة  
 (قوله للمدنة) قضيه  
 انضيه للمدنة جواز  
 الزيادة على الاربعه في  
 عشر سنين حيث رأى  
 المصلحة ولا يجوز زيادة  
 على عشر (قوله) بخلاف  
 المدنة) أي فية يطل

هو معهم كافي المنية وغيره المقيد والمحبوس فلو أطلق وأمنوه على عدم الخروج من دارهم  
 مع كالتاجر وهو المقتد خلافا للاستوى وعليه قال الماوردي انما يكون مؤمنه آمناء بدارهم  
 غير ما لم يصرح بالامان في غيرها (وبمع) الامان (بكل لفظ يفهم مقصوده) صريح كجرتك  
 أو أمانتك أو لأمان أو لا تفرع أو لا تخوف عليك أو كناية بنسبة ككن كيف شئت أو أنت على  
 ما تحب (وبكنية) مع النية لانها كناية (ورسالة) بلفظ صريح أو كناية مع انسية ولو مع كافر  
 وصحي موقوف بغيره فيما يظهر توسعة في حق الدم (وبشرط) لخصه الامان (علم لكافر  
 بالامن) كقبضة العقود فلو لم يملكه جازت المبادرة بقتله ولو لم يؤمنه مؤمنه (فان رد) كقوله  
 ما قبلت امانك أو لا آمنك (بطل وكذا ان لم يغسل) بأدسكت (في الاصح) لانه عقد كالمسبة  
 والذاني يطل بالسكوت (وتكني) كناية (والشارة) أو اماره كتركه لقتل (مفهومة للقبول)  
 أو الاجاب ثم ان كانت من ناطق فكناية معاطا لبقاء الباب على التوسعة ومن جرت امارته  
 بالفر ركان قد مر بقد أمانتك أو من أعرض وأخضع بنفسه ما فطنون فكذلك تكون كناية  
 والانصرحة ما غير المفهومة فلا غشيه (ويجب) لان يد مدته في حق من تخافه كورنه  
 (على أربعة أشهر) سواء كان المؤمن الامام أم غيره للامانية (وفي قول يجوز له المنع) المدنة  
 (سنة) فان بلغها المنع قطعاً لئلا يترك الجزية ومن ثم جاز في الاتي والخفي من غير تعيد فان  
 زاد على الجائز بطل في الزائد فقط عملاً بقريق لصققة وحمل من غير حيث لا يصف بقاء  
 كان مرجع في الزائد في نظر الامام كهدنه ولو أطلق الامان جل على الاربعه الاشهر وبلغ  
 الامان بعدها بخلاف المدنة لكون بهم أصيق (ولا يجوز) ولا ينفذ ولو من امام (امان يضر)  
 بفتح أوله المسلمين (يكاسوس) وطاعة كعار نظير لاصرو ولا ضرار في الاسلام ولا يصدق  
 تبليغ المأمون اذ دخول مثله خيانة أم لا يضر في تزول لم تنظر فيه هلحة نعم قد بدلت  
 الملقبي بغير الامام أو ما هو ولا يفسد من الصلحة (وليس للامام) ولا ينفذ يره بالولي (بند)  
 الامان) الصادر منه أو من غيره كما هو ظاهر (ان لم يخف خيانة للزوم) من جهات فاف بها  
 نبذه الامام والمؤمن بكبر المام اما المؤمن بهتوا فله تبذره متى شاء لكنه متى يعلى أمه وجب  
 تبليغه مأمنه (ولا يدخل في امان ماله واهله) أي فرعه غير الكلف وزوجته الموجودان  
 (بدار الحرب) اذ القصد تأميدته من قتل ووقود غيره فبغم ماله وتسي ذرية ثم ان  
 شرط الامام أو نائبه دخوله دخل والافلا (وكدامامه) بد راد اسلام (منها) ومتمهه معه  
 غيره فلا يدخل ذلك كله (في الاصح) لئلا ذكر (لا بشرط) حيث كان المؤمن غير لامام نعم  
 ثبانه ومركوبه وألهاه منعه وبقعة مدة امانه الضروريات تدخل من غير شرط وحاصل  
 ذلك دخول مامعه في الامان على ابدانه مسه غالباً كنيابه ونفقة مدته مطلقاً وما زاد على ذلك

٢٨ نهاية سابع عقدها عند الاطلاق اه سم على حج (قوله لحرب ضرر) أي لا يضر نفسه ولا  
 يضر غيره فالمعنى لا ضرر تدخلونه على أنفسكم ولا ضرر انتم بكم (قوله) قد خفي عليه (وجواباً) لم ينفذ بل بطل بنفسه  
 حيث هفت مدته بهد عليه يمكن فيها لبس ولم يفعل ولا بهه نظر ولا قرب الاول وجود الخلل المتأني لاندائه وكل مانع  
 من الصلحة اذا قارن لو طرأ أفسده الامان صاعى خلافه (قوله) لكهه متى بطل امانه) من امانه (قوله) وزوجته) قال شيخنا  
 الزبائدي المتمدن انما التدخل لا يتنصص عليها ومثله في سم على متجيب قسلا عن الشارح (قوله) حيث كان المؤمن غير  
 الامام) أي قال كل الامام دخل بلا شرط

ملحوظ) أى وهو ان الحدود فى الزمان متعددة بتعدد الفاعل وتختلف فى بعض أجزائها وهو ان تغرب تحذف لفظ الحد لثلا يتوهم التخصيص ببعضها قاله ج وان نازعه سم (قوله فان لم يكن يعمل السرقة دناير) يعنى بان كانوا لا يتعارفون التهامل بها كما هو ظاهر (قوله متعلق بيساوى) يفتى ان يكون وصفا ليع يقرينة مقابلته بقوله ولا يبلغ وبعامضرو باوهذا هو الاندوهو لا يخالف ما قاله الشارح ٢١٨ من جهة المعنى وحاصل كلام الجلال حينئذ انه اذا سرق شيئا كاسبكه والحق

يساوى ربع مثقال غير مضروب ولا يساويه مضروب بالقطع واعلم ان الشارح اغتنبه على هذا التعليق الذى ذكره احتراز عن جمعه وصفا لقوله شيئا اذ نازع عليه الخالفه (قوله ولا بد من قطع القوم) بان يقول قيمته كذا قطعاً كما صوره ج (قوله فى (قوله له الهجرة) أى ما لم يقدر على الامتناع والاعتزال ولم يرج نصرته الاسلام اخذ بما بقى (قوله ولم يجب) أى الهجرة (قوله او قدر على الامتناع) قد يقتضى وجوب المقام على الامام او نائبه مع من معه من المسلمين اذ دخلوا دار الحرب وقدروا على الامتناع كما هو الغالب ولم يحتل امر دار الاسلام بقتالهم هناك ولا يحلوعن المحدثين تأمل اه سم على ج (قوله ولم يرج نصرته) أى بجيشه اليهم (قوله أو عكسه) أى أو وجده عكسه (قوله وهو مردود) أى فيكون المعتقد الذنب مطلقاً (قوله

يدخل ايضا ان المؤمن الامام والام يدخل الا بشرط وما خلفه من دار الحرب بدخل ان أمنه الامام بشرط دخوله والا فلا (والمسلم يدرك كفر) أى حرب والوجه ان دار الاسلام التى استولوا عليها كذلك (ان أمكنه اظهار دينه) لشرفه أو شرف قوموه أو من تنفعه في دينه ولم يرج ظهور الاسلام ثم ببقائه (انصب له الهجرة) الى دار الاسلام لثلا بكثر سوادهم ورجاء كدوه ولم يجب لقدرته على اظهار دينه ولم تحرم لان من شأن المسلمين بينهم القهر والجزع ومن ثم لو رجا ظهور الاسلام ببقائه ثم كان مقامه أفضل أو قدر على الامتناع والاعتزال ثم ولم يرج نصرته المسلمين بالهجرة كان مقامه واجبا لان محله دار الاسلام فلو هاجر لصار دار حرب ثم ان قدر على قتالهم ودعاهم للاسلام لزمه والا فلا واعلم انه لو خذ من قومهم لان محله دار الاسلام ان كل محل قدر أهله على الامتناع من الحربين صار دار اسلاما وحينئذ يتجبه تعذر وعده دار كهم وان استولوا عليه كما صرح به فى خبر الاسلام به ولا يعلى عليه فهو محمل لصادار حرب المراد بصيرورة كذلك صورة لاحكام والازم ان ما استولوا عليه من دار الاسلام بمصير دار حرب وهو بعيد (والا) بان لم يمكنه اظهار دينه وخاف فتنة فيه (وجبت) الهجرة (ان أطافها) وعصى بآقامته ولو اتى لم يجد محرما مع أمنه على نفسها أو كان خوف الطريق أقل من خوف الإقامة كالأبى فان لم يطقه افقد دور لقوله تعالى ان الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم وغيره لا تنقطع الهجرة ما قوتل الكفار وخبر لا هجرة بعد الفسخ أى من مكة لكونها عاصرت دار اسلام الى يوم اقامته (ولو قدر أسير على حرب زمه) وان أمكنه اظهار دينه كما يحسه الامام وتبعه القبول وهو الاصح لان الاسير فى الكفار مقهور ومهان فكان ذلك عامسه تخلصا لنفسه من ريق الاسر (ولو أطلقوه بلا شرط فله اعتياله) قتلا وسببا وأخذ المال لانهم لم يستأنوه وليس المراد هنا حقيقة الغيلة وهى ان يتخذ فذبه بلسان خال ثم يقتله (أو) أطلقوه (على انهم فى أمانه) أو عكسه (حرم) عليه اغتيالهم لان الأمان من أحد الجانبين متعذر زم ان قالوا أمانك ولا أمان لنا عليك جازله اغتيالهم (فان تبعه قوم) أو واحد منهم بعد خروجه (فلا تبعهم) حتم ان حاربوه وكانوا مثليه فاقول والا فندبا على ما قاله بعضهم وهو مردود بما امر ان الثبات للضعف اغناى يجب فى الصف (ولو بقتلهم) ابتداء ولا يلزم رعاية التدرج كالمائل لا تتفاض انهم أى حيث قصدوا فقتله والام ينقض فيدفعهم كالمائل اذ الذى يتفرض عهد بقتل النافى مؤمن أولى (ولو شرطوا) عليه (ان لا يخرج من دارهم لم يخرج له) (الوفاء) هذا الشرط بل يلزمه الخروج حيث أمكنه فرار بدينه من الفتن وبفسقه من الدل ما لم يمكنه اظهار دينه والا فلا يلزمه الخروج كما لم يكن يندب ولو حلفوه على ذلك بطلاق أو غيره مكرها على الحلف لم ينقض حلفه والاحتم وان كان حين حلفه محبوسا ومن الاكره قوتهم لا نطق ان الحلف لم ينفذ لانهم خرجوا من هنا (ولو عاقد الامام علما) هو الكافر الغليظ

كافرا (الكاف يعنى على (قوله والاحتم) هذا يفيد ان الخروج مع التمكن من تركه موجب للحتم وان الشديد كان الخروج واجبا اه سم على ج أى والقياس عدم الحتم (قوله بل هنا) كراهة ان يقال ان هذا الاكره الثانى منع الحتم عارض قوله السابق والاحتم والا فلا أرزله كراهة اه سم على ج فيدقيل بكن جمل قوله السابق والاحتم على ما لم يذكر هو على الحلف بخصوصه لكن قوده بالحسن ونحوه خلف اختيار انه لا يخرج من بلادهم ترغيبا لهم فى اطلاقه

الصورة الثانية) يعني اذا تحلل علم المال لم يبدو هذا تبع فيه الحلال المحلى لكن الجلال صور الثانية المذكورة قبل ذلك  
 كالأولى الشخص فسأله هذا التعبير بخلاف الشارح فليس في كلامه أولى وثانية وانما قال أو تحلل أحدها الصادق  
 بالصورتين من غير تعيين أولى ولا ثانية (قوله وقوت المال) قد يفيد أنه لو أدركه المال بعد الانصباب

وأخذه لا قطع وكلام غيره  
 قد يفيد خلاف ذلك لكن  
 تظرفه سم من جهة  
 ان القطع انما ثبت بعد  
 دعوى المسالك وقد تعذرت  
 دعواه بانها بعد أخذه ماله  
 فراجع (قوله في النية)  
 وكذا في الأولى إذا كان  
 الجار للبائع (قوله شبهة  
 الخائن) فمن عليه فكان  
 له سب تأخيرها أو ذكرها  
 عند قول المصنف الثالث  
 عدم شبهة فيه وانسحب  
 مع شأنه في التعليل بغير  
 ما ذكره الشارح فدل

الشديد يسمى بالذمة عن نفسه ومنه العلاج لذمة الداء (يدل على) تحوطه أو (ذلة) باسكان  
 اللام وقته سواء كانت معينة أم همة من قلاع محصورة فيما يظهر أو على أصل طريقها  
 أو أسهل أو أرفق طريقها (وله منها جارية بمثلها ووجه شبهة وبعبارة الامام (جاز) وان كان  
 الجعل مجهولاً غير مألوف للمعاجة مع ان الحرة ترق بالاسر ونسحق بالدلالة ونومن غير كلفة  
 كان يكون تخلفا فيقول هي هذه للمعاجة أيضا وبه فارق ما مر في الاجارة والمعاجة كذا قاله  
 بعضهم والوجه محل ما هنا على ما اذا كان فيه كلفة ليوافق ما مر ثم لما المسلم والمختار زعمه  
 هذه المعاقدة على ما قاله جمع لان ذمة أو أواع من الفرر واحتمل مع الكافر لانه أعرف بقلاتهم  
 وطرقهم والمعتد صحتهم أيضا كآرامه الاذرى والبقنى وغيرهما واقتضى كلام المصنف  
 كل اقضى في العتقة اعتمادا فيعطاها وان وجدناها حاجة وان أسلمت فلو ماتت بعد الطفر له  
 قيمته او خرج بقوله منها قوله لعمري فلا يصح الجعل بالجعل بلا حاجة (ذن فقت) عنوة  
 (بدلانه) وفتحه من عاقده ولو في مرة أخرى وفيها تلك الامة المعينة أو المومة حية ولم تسلم  
 أصلاً أو أسلمت معه أو بعده لا عكسه كما يأتي (اعطيا) وان لم يوجد سواها وان تعذر ما حاق  
 لازم من معاملتهم مع بعضهم كما هو ظاهر الاعتدال في معاملتهم في مثل ذلك لانه يستحقها  
 بالشرط قبل الطفر (أو) قضاهما عاقده (بغيرها) أي دلالة أو غير معاقده ولو بدلا لانه (ولا)  
 شيء (في الاصح) لانتفاء الشرط وهو دلالة وانما في استحقاقها بالدلالة (فلم يتفق فلا شيء)  
 لتماق جعلانه بدل لانه مع قضاهما الجعل مقيد بحقيقة ون لم يتغير لفظه (وقيل ان لم يعلق  
 الجعل بالضعف فلا حرة مثل) لوجود الدلالة و برده ما قرر هذا ان كان الجعل فيها لا لم بشرط  
 في استحقاقه قضاهما اتفاقا على ما قاله الماوردي وغيره (فان) قضاهما عاقده بدل لانه (لم يكن في)  
 جارية) أصلاً أو بالوصف المشروط (أو ماتت قبل العقد فلا شيء) لانتفاء الشرط (أو)  
 ماتت) بعد العلق وقبل التسليم (ليه وجب بدل) لانها حصلت قبضته فذلت من ضمانه  
 (أو) ماتت) قبل ان يفرق فلا شيء (في الاظهر) كما لو لم تكن فيها لان شيئاً معه دومة لعدم  
 القدرة عليها وانما في حجب لانها حاصلة وتعذر تسليمها (وان أسلمت) المعينة الحرة على مقيد به  
 بعض النراج والاقرب عدم الفرق والقول بان الحرة دأملت قبل الطفر لبعض قيمه  
 مردود (فالذهب وجوب بدل) اد اسلامه امن رقبته والاستلاء عليها يعطى بدلها من أصل  
 الذميمة كما هو أوجه احتمالين فان لم تكن غنمية انتم وجوبه في بيت المال (وهو) أي تبدل  
 (أجرة مثل وقيل فيهما) وهذا هو المذهب كما في الرضوخ وأصلها عن ابنه وورثه لو كانت شبهة  
 فسات كل من فيها وجبت قيمة من تسلم قبل الموت في أصح حتمين فيعبر به واحدة  
 وبه عليه قيمه كما يعبر به لو كان احبها خرج بعنوة ماله وفتت صلها بدل لانه ودخلت في الامان  
 فان امتنع من قبول بدلها وهم من تسليمه انبذوا الصلح وبلغناهم بالمأمن وان رضوا بنسبها  
 ببدلها أعطوه من محل الرضخ

(قوله ولم يفتد منها) (قوله في النية)  
 أي تسلم وقوله ليعطى  
 المسوم وقوله وان أسلمت  
 عاقبة وقوله في من ذكر  
 (قوله لا عكسه) أي بان  
 أصحت قبله (نوه أعهم)  
 أي عطى أي وقع العقد  
 عليها ان كانت معينة أو من  
 يعين الامان ان كانت  
 مبهمة (قوله و برده  
 منقرر) أي في قوله فالجعل  
 مقيد (قوله اتفاقا على  
 ما قاله الماوردي) لانه  
 صورته انه عاقب الجعل مع  
 من ماله أو بيت المال  
 فيما مضى عقب قوله ولا قطع

والا فقدم انه لو عاقده بجارية من غير القامة لم يصح للجعل بالجعل بلا حاجة (قوله والاقرب عدم الفرق) قد يفيد فيه  
 قوله بعد اداسه لاسلامه امن رقبته الخ لا ان يقال بالموزيع لاني في كلام سم (قوله والاستيلاء عليها) كانه على الدور مع  
 أي يفتقر رقبته ارا كانت حرة وأسلمت قبل الاسر والاستيلاء عليها اد أسلمت الحر بعد الاسر وأسلمت الرقيقة فليمتلأها هم  
 على ع (قوله فيعين) أي الامام وفتت ساغ العينين الامان لان رضا العلق بالمهمة من الامم والعقد عن رضا باعنيته الامام

بما له فيه ذلك مائه ولو على قول ضعيف ثم أورد هذين الفرعين فأشار إلى أن وجه القطع فيه ما شبهه الخلاف في الملك  
 ١ وإيرادهما في كلامه حينئذ واضح إلا أنه استعمر وروده مسئلة الوصية عليه فأشار إلى الجواب بأن محل رعاية شبهة الخلاف  
 في كتاب الجزية (قوله تطلق) ٢٢٠ أي شرعا (قوله الأصل) خبري (قوله قوله تعالى) يدل من قوله في الآية

في كتاب الجزية

أو خبر بتمتد المحذوف  
 أي وهي قوله الخ أو يدل  
 من قوله الأصل الواقع  
 خبرا عن قوله هي وقوله  
 كآخذة في موضع الحال  
 من هي (قوله وهذان  
 شرعا الخ) أي كونها  
 مغيية بنزول عيسى (قوله  
 مع الذكور) وسيأتي مع  
 غيرهم اه سم على ج  
 (قوله واستحسن على  
 الأول) قد يرجع صنيع  
 المصنف بشتمه على إفادة  
 صفة المتقدم هذه الصفة  
 التي يتوهم عدم صفة  
 المتقدم مع فهم ما بالمرحور  
 بالاولى بخلاف ما فيه فانه  
 لا يفهم منه هذا مطلقا  
 فليتأمل اه سم على  
 ج (قوله وبأنه) أي المضارع  
 (قوله وفي الاقرار) أي  
 ولا ما في الاقرار (قوله  
 على انخرجه) أي الخبز  
 (قوله على ان هذا) أي  
 قوله بدار الاسلام (قوله  
 على ان تبذلوا) بانه نصر  
 (قوله في كل حول) ظاهره  
 انه شرط وان الاكمل ان  
 يقول أول الحول أو آخره

تطلق على كل من العقد والمال المترتب به وعقب القتال لأنه مغييا في الآية التي هي كآخذة  
 صلى الله عليه وسلم أيها من أهل نجران وغيرهم الأصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى حتى يعطوا  
 الجزية عن يدهم صاغرون اذ هي مأخوذة من المجازاة لانها جزء مما هم متوكلون عليها في مقابل  
 دارنا فهي اذلال لهم اتصلهم على الاسلام لا سيما ان خالطوا أهلهم وعرفوا بحسانته لاني مقابلة  
 بقريرهم على كفرهم لان الله تعالى أعز الاسلام وأهلهم عن ذلك ومشروعيها مغيية بنزول  
 عيسى صلى الله عليه وسلم فلا تقبل بعد ذلك لانه لا بد في لاحد منهم شبهة بحال فلم يقبل منهم  
 الا الاسلام وهذا من شرعنا لانه انما ينزل ما كابه متقبله صلى الله عليه وسلم من القرآن  
 والسنة والاجماع أو عن اجتهاد مستدام هذه الثلاثة والظاهر ان المذهب في زمنه  
 لا يميل منها الا بما وافق ما رآه اذ لا مجال للاجتهاد مع وجود النص واجتهاد النبي صلى الله  
 عليه وسلم لا يخطئ ولها أركان عاقد ومعقوله وعليه ومكان وصيته وبدأها اهتماما بما نقل  
 (صورة عقدها) مع المذكور ان يقول لهم الامام أو نائبه (أقركم) أو أقرتكم كأي المحرور  
 واستحسن على الأول لاحتماله الوعد غير انه يكفي به وان لم يقم سببه الحال مع الاستقبال  
 لان المضارع عند الخبر عن القرآن يكون للامال وبأنه يأتي للنساء كاشهد ولا بنافيه ما مر في  
 الضمان ان أودى المال أو أحضر الشخص لا يكون ضمانا ولا كفالة وفي الاقرار ان أقر بكذا  
 لقوله وعدنا لشدة تطهرهم في هذا السبب لحق الدم اقتضى عدم النظر لاحتماله الوعد  
 (بدار الاسلام) غير انما لا يشترط التنصيص على انخرجه حال العقد كغفاه باستثنائه  
 شرعا وان جوله العائدان فيما يظهر على ان هذا من أصله قد لا يشترط فقد تفرقهم في دار  
 الحرب (أو اذنت في قاضيتكم) أو وعد ذلك (على ان تبذلوا) أي تعطوا (جزية) في كل حول  
 نعم: بقية عدم اعتبار دكر كونها أول الحول أو آخره فيجوز قول الجرجاني في ذلك على  
 الاكمل (وتنقاد والحكم الاسلام) أي لكل حكم من أحكامه غير شعور العبادات مما لا يرويه  
 كالزنا والسرقة لا كشرب المسكوك كاح المحبوس للعار ومن عدم تظاهروهم بما يعتقدون  
 باحتة وفسر الصغار في الآية بالتزام ذلك وانما يجب التعرض لهدامع انه من مقتضيات  
 عقدها لا مع الجزية مع عوض عن تفريرهم فاشبه النمن في البيع والاجرة في الاجارة ولا يشترط  
 التعرض لنفي اجتماعهم على قتالها كما أموا من اخلافه لساو دي وغيره لدخوله في الانقياد  
 ولا يرد على المصنف صحة قول الكفار أقر وفي بكذا إلى آخره فيقول له الامام أقررتك لانه  
 انما أراد صورة عقدها الأصلي من المرجح أما النساء فيكن فيهن الانقياد لحكم الاسلام  
 لانعاه الجزية عنهن وظاهر كلامهم صراحة هذه الاشياء والله لا كتابة ههنا لفظا ولو قيل ان

(قوله لا كشرب المسكر) أي بالتمهل (قوله ومن عدم تظاهروهم) اعلم عطف على من أحكام يجعل  
 من فيه سائبة لا تبعية نعت زها هنا أو تبعية تجعل البعض منه مجموع أحكامه وعدم التظاهروهم اه سم على ج (قوله  
 لانه) أي المصنف (قوله انما أراد صورة عقدها) قد يجاب أيضا بأن من صور الأصلي على الاطلاق تقدم الايجاب اه سم  
 على ج يتأمل فانه لم يظهر من هذا جراب على الايراد بل هذا اعتراض على الجواب نعم يمكن دفع الاعتراض على السارج  
 بأنه ان جعله صورة عقده الأصلي من المرجح وهذا ليس عقدا أصليا بالنسبة له (قوله لفظا) أي بخلافه فلا فائده موجودة  
 كالكفاية وإشارة الاخرين اذ فهمها اللفظ دون غيره

ما لم يرضه ما هو أقوى منه أي هو في مسألة الوصية تقديره بعدم القبول (قوله لم يقطع) أي لأن له دخول الحر حديثه  
وهتكم لا خذماله فالسروق غير محرر بالنسبة اليه كذا قاله والد الشارح وقضيه ان اللعبة في قوله أو مع ما اشتراه الخ غير  
شرط فلا فرق بين أن يخرجه مع ما اشتراه أو وجدته حينئذ دخل لا خذماله ٢٢١ وهو قاس ما سأل في المشترك

فليراجع (قوله لم يقترن  
بالوصية) يعني أنها وصية  
لم يقطع فيها قبول (قوله  
للملك له المانع من  
الدعوى بالسروق الخ)

(قوله على الأقل) وهو  
دينار (قوله كان يعلم ما عند  
الله بالوحي) أي دعلم  
ان الله أراد فر رهم لا إلى  
غاية (قوله بخلاف المدة)  
ينبغي أن يكون وكيلهم أه  
سم على حج (قوله سوى  
لاربعة) وهي الحج والعمرة  
والخروج والكعبة وبضم  
ما هنا إليها اربع خمسة  
قوله يصح ما هنا هل يجب  
لتصريح به (قوله بضا  
يصح ما هنا) فإن زركشي  
فلا عبرة بمان لصبي  
واخوته له وعن الرد  
انه لا يعتبر على الإطلاق  
فلا ينبغي ان يوجب تبليغ  
المؤمن في سجنه في الأرض  
في باب لا مدان ان آمنه  
صبي ونحوه فظن محنة  
بغناه ما معه أه سم على حج  
وقوله هل يجب الخ لا طهر  
انه يجب ويترتب عنه انه  
لا يجوز زينه (قوله وفي  
الاولى) أي سماع كلام  
الله تعالى (قوله أو بضوء)

كنايات الامان لو ذكر مع ما على ان تبدلوا إلى آخره تكون كناية هنا لم يعد والاصح اشتراط  
ذكر قدرها) أي الجزية كاتفن والاجر وسياق أهلها الثاني لا يشترط ذكر مو يترن المطبق  
على الأقل (لا كف اللسان) منهم (عن الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ودينه) يسوء فلا  
يشترط ذكره لدخوله في الانتقاد (ولا يصح العقد) تلخيصه معقولا (مؤقتا على المذهب)  
لانه بدل عن الاسلام في العصة وهو لا يؤقت فلا يكتفى بقرآن الله وأمر قوله صلى الله عليه  
وسلم أفرمكم ما أفرم الله فلا نه كان يعلم ما عند الله بالوحي وكذا ما شئت أو شاء فلا يخلاف ما شئت  
لقرره ما من جهتنا وجوازاها من جهتهم بخلاف المدة وفي قول أو وجه يصح والطريق الثاني  
القطع بالاول (ويشترط لفظ قبول) كل من علم ما أوجبه العاقد ولو بغير رضى وبشارة  
أخرى مفهومة وبكافة بفسه ومنها الكعبة ويشترط هنا ان يضا سائر ما مر في بيع من نحو  
انصال قبول باليمين أو توافق فيها فيما ينظر واقدم اشتراط القبول انه لا يدخل حر يد رن  
ثم علمه لم يزل في شيء بخلاف من سكن دار امة عصا لان عماد الجزية لغيره ولو فسد عقده  
من الامام أو نائبه لم يملك سنة دين رلانه أقلها بخلاف ما لو بطل كان صدق من لا حاد فنه  
لا يلزم شيء وهذا علم ان لنا ما يفرق فيه بين الباطل والفاسد سوى الارعة المشهورة (ولو  
وجد كافر بارنا فقال دخلت لسماع كلام الله) تعالى أو لاسم ولا يذل جرة (و دخلت  
رسولا) ولو بمافيه مضرة لنا (أو دخلت بادن مسلم) يصح ما (صدق) وحلف بديان  
انهم تغليب الحق الدم نعم ان أمر لم يصدق في ذلك الا بينة وفي الاولى يمكن فامة وحضور  
بجائس العلم قدر اتقضى العادة بالالة الشبهة فيه ولا يزاد على أربعة أشهر (وفي دعوى الامن  
وجه) انه لا يصدق بغير بينة لسم ولها وردان الظاهر من حال الخرى انه لا يدخل لانه  
أو بضوء (ويشترط اعتقدها الامام أو نائبه) العاصم في عقدها لكونها من نصب الخ اعظم  
فانحصرت بذى النظر العام (وعليه) أي عدمه (الاجابة اذا طبعوها) للامر به في خبر مسلم ومن  
ثم لم يشترط هنا ما جعله بخلاف المدة (الا) أسبر أو (احسوس) منهم وهو صاحب سر أشهر  
بخلاف الناموس فانه صاحب سر الخمر (بخافه) فلا تجب اجابته ما بل لا تقبل من لثنى  
للضرو رة ولهذا الظهور انه ان طلبه لم يأكده منهم لم يجهم (ولانه قد لا لله وود انصاري)  
وصانته وسامرة لم تعلم بحالهم لم في أصل دينهم سواء في ذلك العرب والعجم لانهم أهل كتب  
في آيات (والجوس) لا خذماله صلى الله عليه وسلم من محوس هم وقل سنوهم سنة أهل  
الكتاب رواه البخاري ولان لهم شبهة كتاب (وأولا دمن ثمود أو تنصر قبل النسخ أو معه ولو  
بعد التبديل وان لم يجنبوا المبدل تغيب الحق الدم به فارق عدم حل نكاحهم وديعتهم مع  
ان الاصل في الابصاح والمنبات النصريح بخلاف ولد من تهود بعد بعثة عيسى بناء على انها خاصة  
أو تهود أو تنصر بعد بعثة نبينا تنليه الصلاة والسلام واكتة وهم بالبعثة وإن كان  
النسخ قد نذر عنها لكونها مضتممة وسببه وقضية كلامه ان الضر دخول كل من أو به

كالتزام الجزية أو كونه رسولا (قوله الاسير) عبارة العباب وان بها أي الجزية اسير كفي حرم قتله لا رفاة وغيم منه أه  
سم على حج (قوله وسامرة لم تعلم بخالفهم) أي بان علموا نعيم أو شككهم (قوله على انها خاصة) أي وهو راجع (قوله  
وسببه) أعطف تفسير (قوله ونقضته يتأمل أه سم على حج ووجه التأمل ان قول المنصف من تهود كيدي يدن بكل يصدق  
بالاخذش ابن الاقتصار لان يقال لما كانت من صيغ العمود كان التباعد من ذلك

هذا لتلخيص المسئلة الأولى ولم يذكر الثانية لتبسيط العبارة الخفيفة عقب قوله المتوقف عليها القطع بنصها ونظير أي داود أنه صلى الله عليه وسلم لما امر بقطع سارق وداصفوا قال أنا أبعده وأهبة عنه فقال صلى الله عليه وسلم هلا كان هذا قبل أن تأتيني به ولتقصه فقوله ولتقصه على الثانية (قوله لا احتماله) هو جري على الغالب بدليل ما بعده (قوله وأنه أدن له) انظر ما للحاجة إليه مع أنهم ما سر قاموا حاصل دعواه حينئذ أنه أخرج المسروق بحضرة ما ليك معاً وأله فيه وإن لم ياذن له في ذلك (قوله

قوله ولو شهد عدلان بكذبهم) أي وقد ادعوا أنهم ممن فقد لهم الجزية لأنه يقول قوله في ذلك كما يأتي (قوله وتقيده) أي يكون أصولهم ثم هودت أو تنصرت قبل النسخ (قوله بأنه لو عكس) كان يقول ولا تعقد إلا أن تهود أو تنصرت قبل النسخ وأولادهم (قوله واللام يكن للنظر إلى آباءهم وجه) هذا ممنوع على وجهه وهو أنه لمساكت لهم احترام ما يكون انتقادهم قبل النسخ سري الاحترام لا أولادهم وإن انتقادنا لمعلم فتمامه اه سم على حج (قوله وفارق كون شرط حل نكاحها) هذا صريح في أنها إذا اختارت دين الكفاية من مباحلت ٢٢٢ وذكره الشارح في فصل يعزم نكاح من لا كتاب لها من الشيعين عن

الخص ثم قال لكن جزم الزامي في موضع آخر تعرضها وهو أوجه اه (قوله اختيارها الكفاية) أي دينه (قوله لا التقرير) أي والا فالشرط أن لا يختار دين الوثني مثلاً (قوله نعم لو بلغ) هذا يفهم أنه لا أثر لاختياره قبل البلوغ فإن كان كذلك فقوله السابق اختار الكفاية الخ محله بعد البلوغ ووجهه بأن الصغير لا اعتبار باختياره وليس من أهل الجزية وهو ينبع أشرف أبويه في الدين وقوله ودين بدین أنه انظر إذا بلغ ولم يظهر منه دين بواحد من الدينين ومفهوم ذلك أنه يفر وهو صريح قوله السابق وألم يختار له

بعد النسخ لا أحدهما وهو الوجه خلافاً للقبلي بدليل عقد هالان أحده أبويه وثني كما يأتي (أشرك كما في وقته) أي التهود أو التنصراً كان قبل النسخ أم بعده تغليباً للخص أيضاً ولو شهد عدلان بكذبهم فإن شرط في العقد قلنا هم إن بان كذبهم اغتالهم والأقوجهان أوجههما أنه ككذلك لتبليغهم علينا وإطلاقة اليهود والنصارى وتقيده أولادهم لأن اليهود والنصارى الأصليون الذين لا انتقال لهم هم الأصل ثم لما ذكر الانتقال عبر فيه بالأولاد وهو راده بهم الفروع وإن سفلوا لأن الغالب أن الانتقال انما يكون عند طر والبيعة وذلك قد انقطع فلم يبق الأولاد المنتقلين فذكرهم ثانياً فاندفع القول بأنه لو عكس لكان أولى ودعوى أنه يهون أن من تهود أو تنصرت قبل النسخ يعقد لأولاده مطلقاً وليس كذلك انما يعقد لهم إن لم ينتقلوا عن دين آباءهم بعد البيعة مردودة لأن الكلام في أولاد لم يحصل منهم انتقال واللام يكن للنظر إلى آباءهم وجه (وكذا زاعم التمسك بحرف إبراهيم وزبور اود صلى الله عليه وسلم) على نبينا (عليه ما وسلي) وحرف شيت وهو ابن آدم أصليه لانها تسمى كتباً فاندرجت في قوله تعالى من الذين أتوا الكتاب (ومن أحد أبويه كفاية ولو الام اختار الكفاية لم يضر تنصيرها وفارق كون شرط حل نكاحها اختيارها الكفاية بأن ما هنا أوسع وما أوجهه شرح المنهج من أن اختيار ذلك قيد هذا أيضاً غير مردود وانما المراد أنه قيد لتسميته كتاباً لا لتقريره (والآخر وثني على المذهب) في المستثنين لتبسيط ذلك أيضاً وهو في الأولى أصح وجهين وقطع به بعضهم وفي الثانية في أصل الروضة أصح الطرق وقول من طريق ثان قطع بعضهم بمقابلته نعم لو بلغ ابن وثني من كتابية وتدين بدین أبيه لم يفر جزماً وقبل قولهم في كونهم ممن يعقد له الجزية اذ لا يعلم ذلك غالباً إلا منهم والأوجه استحباب تحليفهم وافهم كلامه عدم عقد هذا الغير المذكور بن كعاد شمس أو ملك أو وثني وأصحاب الطبائع والمعللين والفلاسفة والذهريين وغيرهم كما في النكاح (ولا جزم على امرأه) بالاجتماع ولا يعتد بخلاف ابن خزمية (وخشي) لاحتمال أن وثنيته ولو بذلها علماً ما بعد من زومها لما كان رغبها فيه فلو بان ذكر أخذ منه مما مضى وفارق ما مر

في البالغ بدليل أن الصغير لا جزم عليه وأنه ينبع أشرف أبويه في الدين واه لا أثر لاختياره فلتأمل في (قوله ودين بدین أبيه) ومثله عكسه (قوله والاوجه استحباب تحليفهم) أي بالله وإذا دار بالتعظيم عليهم غلظ عليهم بما حو من صفاته تعالى كالذي تلق الحسبة وأخرج النبات (قوله والذهريين وغيرهم) أي وأن أراد أن يتسكوا بدين من تعذبه لم يقبل منهم لأن من انتقل من دين إلى آخر لم يقبل منه إلا الاسلام (قوله فهبة) أي جهة الاسلام (قوله غائبان) أي الخشي (قوله أخذ منه مما مضى) هل يطالب به وإن كان يدفع في كل سنة ما عقد عليه على وجه الهبة أو يحمل ذلك إذ لم يدفع انذير يظهر الثاني لأن العبرة في العقود بما في نفس الامر وقد تبين أنه من أهل الجزية وما يدفعه يقع جزية هكذا قاله بعضهم والذي اعتمد شيخنا الزبدي الأول والأقرب ما قاله شيخنا الزبدي قال لأنه انما كان يعطى هبة لا عن الدين

لا قراره بصفة نصاب) أي فمالو أنبت أهل السرقه بأقرارهم بالأمينه وبذلك حصر في شرح المنهج (قوله) أما إذا صدقه فلا يقطع كالمدعي ومثله الخ) ظاهره عدم القطع وإن لم يقل المدعي وأذنت له ولا يقيسه بذلك كآتيه نظيره المار (قوله عنه) أي العبد وهو متعلق بانتفاء (قوله مع الخ) أي أما إذا لم يعلم فلانظر وجهه كاهو واضح (قوله ومكاتب) عبارة النسخة ولو

(قوله حال خنوته) أقوم أنه لو لم يتقده ولمضي عليه مدة من غير مدعي شيء لم تؤخذ منه الحرفي إذا أقام بدان بلا عقد لعدم التزامه (قوله لأصل له) أي ولا يستدل به على عدم الوجوب على العبد ويستدل بما ٢٢٣ ذكره من قوله لنقصه (قوله)

فإذا بلغت أيام الأذقة) ومعلوم أن ذلك لا يحصل إلا من سنة وهو صادق بسنتين متتبعه (قوله أخرى عنه حكم الجنون) أي فلا جزية بنفسه (قوله وطرو وجنون ثناء الحول) أي متصل فيما يظهر فإن كان متقدما فينبغي أخذا مما تقدم من اتفاق الأذقة ويكمل منها على ما تقدم سنة هـ على ج آتيه موت نذره أي فليجب تقديرا أي (قوله) وعنف فن ذى) وفي نسخة عنه يا ضير الزاجع لذى من غير مرض لذى والمسلم وما في الأصل هو لا يوفى لأذته إن عتق المسلم أبدا الجزية أقروا بلغ المأمون ولا ينبغي تبليغه المأمون من أن عتق ناسا لا يرق لأنه لا يلزم من تبليغ المأمون الأرقى (قوله عفة جزية) نسخة عقد جديد والمردنير

في حرفي لم يعلم به إلا بعد مدة بأن صورة ما هناك عقد الجزية له حال خنوته بخلاف الأول (ومن فيه رفق) ولو بعض النسخه ولا على سيده بسببه وخبر لا جزية على العبد لأصل له (وصي وجنون) لعدم التزامهما (فإن تقطع جنونه قليلا كساعة من شهر) ونحو يوم من سنة (زمنه) والأوجه ضبطه بأن تكون أوقات الجنون في السنة ولو لم تقطع لم تقابل بأجرة نالها وقد يؤخذ هذا من قولهم (أو) تقطع كثيرا كيوم ويوم فلا يصح تلفيق الأذقة أن أمكن (فإن بلغت) أيام الأذقة سنة وجبت الجزية لسكانه سنة بدان وهو كامل فإن لم يكن أجرى عليه حكم الجنون في الجميع كاهو الخبث وكذا الوقت بحيث لا يقابل مجموعها بأجرة وطرو وجنون أثناء الحول كطرو وموت أثناءه والثاني لا يجب والثالث يجب كما نقل وأربع يحكم بموجب الأغلب فإن استوى الزمانان وجبت ولو بلغ ن ذى) أو أفق أو عتق فن ذى أو مسلم (ولم يبدل) بالهبة أي بطل (جزية الحق بعامته) ولا يفتل لأنه كان في أمان أيه أو سيده تبعا (فإن بذلها) ولو سفيها (عقد له) عقد جزية لا يستقله حينئذ (وقيل عليه تجزئة أبيه) ويكتفى بعقد متبوعه لأنه لما تبعه في أصل الأمان تبعه في أصل الذمة وعلى الأول فليجبه له لو مضت عليهم مدة بلا عقد لم يتم أجرة مثل سكانهم بدان إذا الغلب فيها معنى الأجرة ويظهر أنهم هنا أقل الجزية (والمذهب وجوبه على زمن وشخص وهم) لا رأى لهم (وأعني وراغب وأجير) لأن الأجرة في زمانها المعدور فيها غيره ما من له رأى قتلهم جزية (وقدر يجز عن كسب) أصدا أو يغضل به عن موته يومه وألمنه آخر الحول ما يدفعه فيها وذلك لما مر (فذا تمت سنة) وهو معسر في ذمته (تبقى حولا فكثر حتى يوسر) كسائر الدون (ومنع كل كافر من استيطان الجاز) يعني الأمانة به ولو بالاستيطان كآفهمه قوله لا في وقيل له الأقامة إلى آخره وقيم كلامه جواز شراء أرض فيه لم يقيم بها وهو الأوجه لكن الصواب منعه لأن ما حرم من ماله حرم اتخاذه كالأواني والآلات واللوازم إليه بشر قول الشافعي ولا يتخذ الذي شيئا من الجاز إذا وان رديان هذا البس من ذلك وانما منع من الجاز أقوله صلى الله عليه وسلم عند موته أخر جوا المشركين من جزيرة العرب وفي رواية أخر ما ترككم به صلى الله عليه وسلم أخر جوا اليهود من الجاز وفي أخرى أخر جوا يهود الجاز وأهل تجران من جزيرة العرب وليس المراد جميعها بل الجاز منها لأن عمر أجلاهم منه وأقرهم باليمن مع نه من أذهى طولا من عدن الحرف العراق وعرض من جدة وما والاها من ساحل البحر إلى الشام سميت بذلك للاطحة بجزر الحبشة وبحر فارس ودجلة والفرات بها (وهو) أي الجاز يسمى بذلك لأنه بمنزلة بحر نجد

عقد أبيه وما في الأصل أو لم يعدم احتياجه لتأويل (قوله لو مضت عليهم مدة) (بلا عقد) قد يشكل هذا إذا مر في حرفي دخل دارا ولم يعلم به إلا بعد مدة حيث قبل به سلم وجوب شيء عليه لأن الغلب في القبول الآن يقال إن هذا لما كان في الأصل تابع الأمان أبيه نزل بعد بواغعه منزله من مكث بعقد قد سلمه الإمام (قوله أقل الجزية) أي دينار (قوله لم يقيم) وهو الأوجه نسخة فيها قيل وهو الأوجه لكن الصواب منه بل ما حرم استعماله حرم اقتداءه كالأواني والآلات واللوازم إليه يشير قول الشافعي ولا يتخذ الذي شيئا من الجاز إذا وان رديان هذا البس من ذلك وانما منع الخ وهذا النسخة هي الأقرب لما يرجع (قوله وفي راية أخرى) أي في شأنهم (قوله أجلاهم) أي أخر جهم (قوله سميت بذلك) أي بالجزيرة



مبعضها مكتوبة (قوله أو أصل أو فرع) أي السبب (قوله وبه فارتفع الموضع) هكذا في النسخ جميع قبل الموحدة ولعل المجمع زائدة وإن كانت صحيحة أيضا ثم رأيت نسخة كذلك (قوله لم يقدر عليه ولو بقى مال) أي بان وجسد الثمن ولم يسمع به مالكه أو يجز عن الثمن (قوله وإن لم توجد شروط الظفر كما اقتضاه إطلاقهم) كذا هو في بعض النسخ لم يقاغب قوله بقصد ذلك وعليه

(قوله كالطائف) هو غنيل لقري الثلاث لكن أورد عليه أن الإمامة ليس لها قري

(قوله حيث) أي المدينة ٢٢٤ وأجيب بأن المراد قري المجموع وهو لا يستلزم أن يكون لكل واحدة قري (قوله بخلاف جزائره) أي التي بالخارج (قوله ولا يعززه) وبصدق في دعواه الجهل للمامران الغالب أن الحرى لا يدخل إلا بالامان (قوله ولم يفتد الأول) أي قوله إذن له (قوله ففتح الأذن) أي ومع ذلك لو أذن له ودخل لأشئ عليه أيضا لعدم التزامه مالا (قوله لا يكافونه) أي البيع (قوله ولا يؤخذ في السنة سوى مرة) ظاهره وإن تكرر الدخول وعليه فلو تعدد الأصناف التي يدخلون بها وكانت مختلفة باختلاف عدد مرات الدخول فهل يؤخذ منهم في المرة الأولى دون ما عداها أو من الصنف الذي يتخاره الإمام أو كيف الحال فليراجع ولو قيل يأخذ من كل صنف جاؤا به وإن تكرر دخولهم به في كل مرة فيمكن بيعها لانه في مقابلة بيعهم علينا ودخولهم به وهو موجود في كل مرة (قوله ولو المضطر) أي ولو كانت المضطر أو هي المضطر (قوله) ولو لمصلحة عامة) أي المالدوعت ضرورة إلى دخوله كانوا هم الكعبة والعباد بالله تعالى ولم يوجد من يتأني منه باؤها إلا كافر فينبغي جواز بقدر الضرورة ولا يشاق هذا ما يأتي من قوله وإن دعيت لذلك ضرورة إلى إمكان حل ما يأتي على حاجة شديدة يمكن قيام غير الكافر بها ولا يحصل من عدم فعلها خال قوي كده (قوله فإن قال لا تؤذيها) أي الرسالة

وإنما (قوله) ولو كان المضطر أو هي المضطر (قوله) ولو لمصلحة عامة) أي المالدوعت ضرورة إلى دخوله كانوا هم الكعبة والعباد بالله تعالى ولم يوجد من يتأني منه باؤها إلا كافر فينبغي جواز بقدر الضرورة ولا يشاق هذا ما يأتي من قوله وإن دعيت لذلك ضرورة إلى إمكان حل ما يأتي على حاجة شديدة يمكن قيام غير الكافر بها ولا يحصل من عدم فعلها خال قوي كده (قوله فإن قال لا تؤذيها) أي الرسالة

فلا يحتاج لقوله بعد ولو ادى نحو ممدونه الخ (قوله أنزرت) انظر ما الداعي له وكأنه لبيان الواقع (قوله احتراز من الذي) لا يخفى ان هذا ليس هو الذي قرر في آصار بل حاصل ما قرره انه احتراز عن الغنى مثلاً اذا أخذ من الفرض لصدقات واعلم ان

فحصل أقل الجزية دينار (قوله دينار خالص) والمراد به المتقال الشرعي وهو مساوي الاً نحو تسعين نصفاً واثناً عشر والدينار المتعامل به الآن تنقص زنته عن المتقال الشرعي الربع والعبرة بالمتقال الشرعي زادت قيمته أو نقصت (قوله وان أخذ قيمته) أي جازاً أخذ قيمته (قوله وهو يرفع العين) ما ذكره من حوازل الوجين ٢٢٥ فيه نقل عن بعض العرب

ولا يلحق حرم المدينة بحرم مكة في ذلك وجوباً بل ندباً لا فضيلة وغيره بما لم يشارك فيه وصح انه صلى الله عليه وسلم أنزلهم مسجد من سنة عشر بعد نزول براءة سنة تسع وانظر فيما أهل خبر ان منهم في أمر المسج وغيره (وان مرض في غيره) أي الحرم (من الحجاز وعظمت المشقة في نقله) أو خيف شحوز باده مرضه ترك تقديمه على غيره (والا) بأن لم تعظم (نقل) حقاً الحرمه المحل وهذا هو المعتقدون ذكر في الروضة كاصها عن الامام انه ينقل مطلقاً وعن الجمهور عدم ذلك مطلقاً (فان مات) فيه (وتعذر نقله) منه لنحو خوف تغير (دفن هناك) للضرورة فان لم يتعذر نقل اما الحربى أو المرتد فلا يجرى ذلك فيه لجواز اغراء الكلاب على جيفته فان آذى ربحه غيت جيفته

فوفصل أقل الجزية (من غنى أو فقير عنده قوتنا) دينار) خالص مضروب فلا يجوز العقد الا به وان أخذ قيمته وقت الاخذ (لكل سنة) غير محذور من كل حال أي يحتمل دينار أو عدله أي مساوي قيمته وهو يرفع العين ويجوز كسرها وتقوم عمر الدينار بآني مشرد هالاً ما كانت قيمته اذ ذلك ولا حلاً كثرها ما عند ضعفه أو قصور باقل منه ان اقتضته مصلحة ظاهره أو الاقلا وتجب بالمقدور مستقر بالقضاء الزمن بشرط دنائهم في جمعه حيث وجب فلو مات أولم يرب عنهم الا اثناء السنة وجب بالقسط كما أتى المالى فلانها له بالقسط اثناء السنة ويمكن قياس القول بأما أجرة عطالة به لولا ما طلب همام من زيد الرقيق بهم تأنيهم على الاسلام (ويستحب للامام) عند قوتنا أخذ ما هم (بما كسبه) أي طلب زيادة على دينار (حتى) بعدد ما كثر من دينار كدينارين المتوسط وأربعة لثني ليخرج من خلاف أبي حنيفة فانه لا يميزها الا بذلك حيث أمكنه ان يادة بأن علم أوطن اجابهم الربا وجبت اليه المصلحة وحيث علم أوطن انهم لا يميزون بها كثر من دينار فلامعنى لما كسبه لوجوب قبول الدينار وعدم جواز اجبارهم على أكثر منه حينئذ والمما كسبه تكون عند العقد ان عقد على الشخص خفي عقد على شيء امتنع أخذ ما عليه ويجوز عند الاخذ ان عقد على الاوصاف كصفة الغنى أو المتوسط وحينئذ فيسب للامام أو غيره بما كسبهم حتى (ياخذ من) كل (متوسط) آخر الحول ولو بقوله ما لم يثبت خلافه (دينارين فأكثر) من كل (غنى) كذلك (أربعة) من الدنانير فأكثر أو وجه ضبط الغنى والمتوسط هنا في الضباغة بالنفقة يجامع انه في مقابلة منفعة تعود اليه الا بالعاقلة اذ لا مرساة هنا ولا بالمعرف لا اختلاف الا بواب اما

٢٩ ثم انه سابع اعتمدنا هنا الخ وقد يتوقف في الاخذ بان محل الحوار بالاقل حدث لم يرضوا بكثرو هذا الانباني استصحاب المما كسبه لاحتمال ان يبيعوا للمقدراً كثر (قوله فانه لا يميزها الا بذلك) أي بالاربعة في الغنى ويدنارين في المتوسط (قوله وجبت عليه) أي فلو عقد باقل أثم ويغني هذه العقد بما عقده لم تقدم من المقصود الرقيق ثم تأله لهم في الاسلام ومحافظة لهم على حق الدماء المكسب (قوله ويجوز) أي المما كسبه (قوله كذلك) أي آخر الحول ولو بقوله (قوله كالتفقة) نقل سم عدم اعتماد انه كالتأله وهو ان يملك فوق عشرين دينار بعد الجزية وتنب قوله كالتفقة أي بان يزيد ثله على خرجه (قوله لا بالعاقلة) أي وهو ان يملك بعد كفاية العمر الذالب كثر من عشرين ديناراً والمتوسط بعد كفاية العمر الغالب أقل من عشرين ديناراً

ما ذكره هنا إلى آخر السواد تنوع فيه ابن حجر إلا أنه تصرف في عبارته وأسطع منهما ما أوجب الخلل وعبارة ابن حجر في تحفته واعترض هذا التفصيل أي الذي ذكره المصنف بأن المعتقد الذي دل عليه كلام الشيخين في غير هذا الكتاب وكلام غيرهما أنه لا قطع بصفة مسلم مال بآمال المطالقات له فيه حقا في الجلة إلا أن أفرزان ليس هو منهم ويمكن حمل المتن عليه بجعل

(قوله فيمنع عقده) أي يمنع علينا ٢٢٦ وعلى وابه العقدمه وان رغب في ذلك (قوله لزومهم ما التزموه) أي في كل

السببه فيمنع عقده أو عقودليه بأكثر من دينار فان عقد رشيد بأكثر ثم حجر عليه أثناء الحول اتجه لزوم ما عقده كالوإستأجر بأكثر من أجرة المثل ثم سغه فيؤخذ عنه الاكثر كما هو ظاهر (ولو عقدت بأكثر) من دينار (ثم علوا جواز دينار لزومهم ما التزموه) كن غبن في الشراء (فان أبو) من بذل الزيادة (فلا يصح انهم ناقضون) للعهد بذلك فيختار الامام فيهم ما يأتي والثاني لا ويقنع منهم بالدينار (ولو أسلم ذي) أوجن (أو مان) أو حجر عليه بسغه أو فلس استمرت في زمته كبقية الدينون فتؤخذ من ماله في غير حجر الفلس ويضارب بها مع الفرمانيه وإذا وقع ذلك (بعد) سنة أو (سنتين) أخذت حريتين من تركته مقدمة على الوصايا) والارثان كان له وارث والا فتركته في ماله معنى لاخذ الجزية منها لانها من حله التي فان كان غير مستقر أخذ الامام من نصيبه قسطه وسقط الباقي (ويسوي بينا وبين دين الآدمي على المذهب) لانها أجرة فان نف التركة بالكل ضاربهم الامام بقسط الجزية والطريق الثاني تقدم هي في قول ردبس الآدمي في قول ويسوي بينهم في قول (أو) أسلم أوجن أو مات (في خلال سنة فقط) لما مضى واجب في ماله أو تركته كالأجرة والقول في وقت اسلامه قوله بيمينه اذا حضر وادعاه ولو حجر عليه بفلس في حله لضارب الامام مع الفرمانيه لان حسم ماله والا فآخر الحول وقول الشيخ في شرح نهجه أو سغه في غير محله وفي قول لا شيء بناء على ان الوجوب بالحول كالزكاة (وتؤخذ) الجزية مالم تؤد باسم زكاة (بأهانة فيجلس الآخذون يقوم الذي يطأ رأسه ويحني ظهره ويضعها في الخزان ويقبض الآخذ لحبسه ويضرب) بكفه مقتوحة (لحزنته) بكسر اللام والزاي وهما مجتمع الهم بين الماض والحاضر والاذن من الجانبين أي كمالهم ماضيه وأحدته ويبحث الرافعي لا كنفه بضربه وأحدته لأحدتهما يقول بآء والله اذحق الله (وكله) أي اذكر (مستحب وقيل واجب) اذ قصر بعضهم الصغار في الآية بذلك (فعلى الاول له توكيل مسلم) أو ذي (بالاداء) لها (وحواله) بها (عليه) أي المسلم (و) المسلم (ان يضنها) عن الذي يمنع كل ذلك على الثاني لفوات الاهانة الواجبة حتى في توكيل الذي لان كل فرد مقصود بالصغار (فان هذه الهيئة باطله) لعدم ثبوت أصل لها من السنة ولم يفعلها أحد من الخلفاء الراشدين بل تؤخذ برفق كسائر الدينون وفيه تحمل على الذاكرين لها والخلاف فيها المستند إلى تفسير الصغار في الآية بها البني علم المسائل المذكورة ويكفي في الصغار اتمام احكامها (ودعوى استحبابها) فضلا عن وجوبها وانما ذكرها طائفة من أهابنا الخراسانيين (أسند خطأ والله أعلم) فيحرم فعلها ان غلب على الظن تأذيهما والافساده (ويستحب) وقيل يجب (للإمام) أو نائبه (اذا أمكنه) شرط الضيافة عليهم لقوتنا مثلا (ان يشرط عليهم اداصولحوافى بلدهم) أو بلادنا كما يعتمد الاذرى خلافا لتركشي (ضيافة من يمر بهم من المسلمين) وان كان غنيا غير مجاهد لا للاتباع ويتجه عدم دخول العاصي بسفوره لانتفاء كونه من أهل الرخص بل ولا من

سنة مده بقائهم (قوله) أو حجر عليه بسغه (الخ) قد يخالف ما مر من انه اذا عقد رشيدا ثم سغه يجب ما عقده الا ان يقال ذلك فيما لو استمر رشيدا الى آخر الحول وما هنا فمالو حجر في الانتشاء وفي نسخ اسقاط أو حجر عليه بسغه وهو المناسب بقوله بعد وقول الشيخ الخ وكتب أيضا لطف الله به قوله أو حجر عليه بسغه كذا في شيخ الاسلام وكتب سم بهامشه مانصه قوله أو سغه خالفه مر في هذا والمخالفة متعينة وسيأتي ماوافق هذا النقل في قوله وقول الشيخ الخ قوله أو فلس) أي بعد فراغ السنة على ما يأتي (قوله) فان كان) أي الوارث (قوله فقط) (الخ) معنى ذلك انه لو كان له بنت ملها نصف التركة ويؤخذ قسط الجزية من ذلك والوصف الباقي يكون فيا (قوله في غير محله) أي لان الشارع نفسه قدم انه يعقله في الابتداء

فلان لا يعلل اذطر السغه بالاولى وكذا لا يستبرأ الواجب فلا يقال اذا حجر عليه نصف السنة يؤخذ منه كان دينار ان لما مضى ونصف دينار للباقي (قوله بذلك) أي بهذه الهيئة (قوله كسائر الدينون) معتد (قوله وفيه تحمل الخ) أي مبالغة في الاعتراض (قوله لا انتفاء كونه من أهل الرخص) وعليه فما أخذته المسافر المذكو لا يجب بحاش شرط عليهم بل الحق بان في حقه بطا المنة وهو حقه ن عليه ما أخذته منهم

قوله ان كان له فيه حق في المسلم وقوله والافى الذى وقوله وهو فقير للعالم فلا مفهوم له وقول شارح ان الذى يطع بلا خلاف يرد حكاية غيره الخلاف فيه ولوق بعض احواله وحينئذ فيفيد المتن ان المسلم مع عدم الافراز لا يقطع مطلقا وانما يخصص ذلك ببعض اموال بيت المال غير مراد كان انما يخصصه ان مال الصدقة يسائر اموال بيت المال غير مراد ايضا وان لم ينه عليه أحد من الشراح فيما عرفت وقد تولى عبارته يجعله من باب ذكر النظار وان لم يصدق عليه المقسم (قوله وان ذكر المسلمين) أى ويجهان الخ (قوله ورد بان هذا) أى الشروط ٢٢٧ (قوله عند نزول الضيف بهم) أى

ليلا أو نهارا (قوله ويذكر) وجوبا (قوله واننى لا تقر) عطف سبب على سبب (قوله أولم يعتد في محلهم) المراد محلهم قريتهم مثلا التى هم بها والمراد بعدم اعتياده في محلهم انهم لم يجز عاداتهم باحضاره للمريض منهم فان جرت باحضاره عاداتهم لكونه في البلد أو قريتهم معا رفا وجب احضاره (قوله نعم ان ذكر الشيعى) أى أو نحوه من قول (قوله ولا يخرجون) أى فلا خالفوا انما والظاهر انه لا اجرة عليهم لمدة سكنتهم فيه حيث كانت بقدر المدة المشروطة (قوله ولا يجاوز ثلاثة أيام) أى غير يوم الدخول والخروج (قوله ويشترط) ندبا كما مر (قوله فناقضون) نقل شيئا الى يادى في الفصل الا ترى عدم قول المصنف أو بوجز فناقضون الخ انه لا فرق في الانقاص منع الجزية بين الواحد والكل خلافا لما وردى

كان سفره دون ميل لاتقاء نعمته ضيفا وان ذكر المسلمين في الدب لا الجواز ولو صولوا عن الضيافة بمال فهو لأهل الذى لا للطارقين وانما يشترط ذلك حاله كونه (زائدا على أقل جزية) فلا يجوز جعله من الأقل لان المقصد من الجزية التملك ومن الضيافة الاباحة (وقيل يجوز منها) أى من الجزية التى هى أقل لئلا يسألوا ورثان هذا كالما كسة (وتجعل) الضيافة (على غنى ومتوسط) أى عند نزول الضيف بهم كاهو ظاهر (لا تقبر) فلا يجوز جعلها عليه (في الاصح) والثاني عليه أيضا كالجزية (ويذكر) العاقبة عند اشتراط الضيافة (عدد الضيفان رجالا وفرنسا) أى ركبانا أو اترخيل اشرفا وذلك لانه أقطع للترارع وأنى للرفقة قول على كل غنى أو متوسط جزية كذا وضيفة عشرة كل يوم أو سنة خمس رجال وخمس فرسان أو علك ضيافة ألف مسلم رجالة وكذا فرسان كذا كل سنة متلائم تزوعونهم فيما بينهم بحسب تفاوتهم في الجزية وما اعترض به ذكر العدد من انه ينه في أصل الروصة على ضعف انهم ان الجزية أياما على الاصح انما زائده عليها فلا يشترط ذكره وذكر الرجالة والفرسان من انه لا معنى له اذ لا يتفاوتون الابعاف الدابة وقد ذكره بعد مردوبها من على الاصح أيضا كما جرى عليه مختصره وهو بأن لا تفي ذكر مجرد العلف والذى هنا ذكر عدد الدواب اللازمة لذكر الفرسان وأحد هذين لا يفتى عن الآخر ولا بد لوقال على كل غنى أو متوسط عدد كذا أو علك عدد كذا ولم يقل كل يوم من بيان عدد أيام الضيافة في الخول مع ذكر مدة الاقامة كما سيذكره (ويذكر) جنس الطعام والادم من بروس وغيرهما بحسب العادة الغالبة في قوتهم وينجبه دخول الفاكهة والحلوى عند غلبتهما والاوجه ان اجرة الطبيب والخدم كذلك ومن نفي زومها لهم محمول على السكوت عنه أولم يعتد في محلهم (وقدرهما) يذكر ان (الكل واحد) من الاضياف (كذا) منها بحسب العرف وبغاوت بينهم في قدر ذلك لاصقته بحسب ته اوز جزيتهم ويجمع على الضيفان يكلفهم ذبح نحو جاجهم أو مالا يطلب وقد علم عاقرة زناه في كلامه مصححة الواو الداخلة على كل وسقوط القول لانه لا معنى لها (ويذكر) عطف الدواب ولا يشترط ذكر جنسه وقدره فيكنى الاطلاق ويحمل على تين وحشيش بحسب العادة لا على نحو شعير من ان ذكر الشعير وقت اشتراط بيان قدره ولا يجب عند عدم تعيين عدد دواب كل علف أكثر من دابة واحدة لكل واحد (ويذكر) منزل الضيفان) وكونه لا تقابل الجرا أو البرد (من كنيسة وقاضل مسكن) وببت فقير ولا يخرجون أهل منزل منه ويشترط عليهم اعلاء ابيهم ليدخلها المسلمون ركبانا (ويذكر) مقامهم) أى مدة اقامتهم (ولا يجاوز ثلاثة أيام) فان شرط فوقها مع رضاهم بذلك جاز ويشترط تزويد الضيف كفاية يوم ليلة ولو امتنع قليل منهم أجبروا أو اكهم أو أكثرهم فناقضون وله حمل ما أتوا به

حيث ورد بنهما اها شاهنا من المرفة فيحمل انه على كلام الماوردى وان هذا متفق عليه وهو ظاهر كلام الشارح وعليه فيفرق بين الضيافة لكونها تابعة فسوي فيها بخلاف الجزية وكتب أيضا لطف الله به قوله فناقضون أى فلا يجب تبليغهم المأمن كما يأتى في قول المصنف ومن انتقص هذه بل يتخير الامام فيهم بين القتل والرق واللعن والنفذ على ما يراه (قوله وله جلي ما أتوا به) أى يجوز للمسلمين جلي ما أتوا به من الذميين

و يرتفع بهذا الإيهام من أصله انتهت (قوله) وبؤخذ من أنه ان الكلام في غير المتبرخ (أي) لأنه ليس لتحصيل المسجد ولا لأنه  
 بل لا تتقاع الناس سماعهم لخطيب عليه لأنهم يتنفعون به حينئذ ما لا يتنفعون به لو خطب على الأرض (قوله فيما) يعني  
 باب المسجد وجده (قوله) سواء قلنا الملك في الوقت لله تعالى أم للوقوف عليه (أي) بخلاف ما إذا قلنا أنه لا وقف في قطع (قوله)  
 (قوله ما بعد اليوم) أي لا يطالب ٢٢٨ تجيله منهم (قوله) ويضف (وحووا) (قوله) من تصرم من العرب (أي) دخل في

دين النصرانية (قوله)  
 وهم بنو تغلب بنو تغلب بنو تغلب  
 فوق وبكسر اللام مضارع  
 غلبه قال في المصباح غلبه  
 غلبان باب ضرب والاسم  
 الغلبة بفتحين والغلبة  
 ومضارع الخطاب هي  
 ومنه بنو تغلب وهم قوم  
 من مشرك العرب طلبهم  
 عرب بالجزية فأبوا أن يعطوها  
 باسم الجزية وصالحوا  
 على اسم الصدقة مضاعفة  
 و يروى أنه قال ها توها  
 وهوها ما شئت والنسبة  
 البهاغلي بالكسر على  
 الأصل قال ابن السراج  
 ومنهم من يفتح التضعيف  
 استنقلا لتلواى كسرتين  
 مع ياء النسب اه (قوله)  
 وتروخ هو بالتاء المثناة  
 فوق وبالنون المنخفضة  
 قال في القاموس تغلب المكان  
 تنوخوا فام كنخ ومنه تنوخ  
 قبيلة لأنهم اجتمعوا فاقاموا  
 في موضعهم (قوله) وهراء  
 قال في القاموس وهراء  
 قبيلة وقد يقصر والنسبة  
 بهسرافى وهراوى وفي  
 المصباح وهراء مثل حراء

ولا يطالب بهم بموضع ان لم يمر بهم ضيف ولا يطعام ما بعد اليوم الحاضر ولولم بأنا يطعام اليوم  
 ليطالب بهم في الغد ومقتضى ذلك سقوطه مطلقا والوجه انه متى شرط عليهم أياما معاومة  
 لم يحسب هذا منها أما لو شرط على كلهم وبعضهم ضيافة عشرة مثلا كل يوم ففوتت ضيافة  
 القادمين في بعض الايام اتجه أخذ بدلها لاهل التي لا سقوطها والى يمكن لاشتراط الضيافة  
 في هذه الصورة كبير أمر (ولو قال قوم) عرب أو عجم (تؤدى الجزية باسم صدقة لاجزية  
 فلا ما اجابهم اذا رأى) ذلك (ويضعف عليهم الزكاة) اقتده بفعل عزم رضى الله عنه مع من  
 تصرم من العرب قبل بعثة النبي صلى الله عليه وسلم وهم بنو تغلب وتنوخ ومن زوالوا لا تؤدى  
 الا كالسالمين فيني فارادوا اللوق بالزوم فصالحهم على نصف الصدقة عليهم وقال هؤلاء  
 حتى أبو الاسم ورضوا بالمعنى (فن خمسة ابعة فثانان) من (خمس وعشرين) بغيرا (بنينا  
 نخاض) ومن ست وثلاثين (بنين) (بنين) (بنين) (بنين) (بنين) (بنين) (بنين) (بنين) (بنين) (بنين)  
 درهم عشرة وخمس المشرقات) المسقية بلام مؤنة والافشروها ويجوز ترقيمها وتخميسها  
 بحسب ما يراه بل لو لم يلف التضعيف بقدر يسار لكل واحد وجبت الزيادة الى بلوغ ذلك بقينا  
 كما أنه لو زاجاز النقص عنه الى بلوغ ذلك بقينا أيضا وقول الباقى انه ان أراد تضييف الزكاة  
 مطلقا وردت زكاة الفطر ولم أر من ذكرها أو فيما ذكره وردت زكاة التجارة والمعدن  
 وال كازني الام والمختصر تضعيفها لمطلق المال الزكوى اقضى عدم الاخذ من العاونة  
 وهو يسيد ولم أره يجب عنه بان المتجه تضعيفها لا في زكاة الفطر اذا تجب على كافر ابتداء  
 والا في المعاونة لانهم ليست زكاة الا لا عبادة بالجنس والاجبت فيما دون النصاب  
 الا ترى (ولو وجبت بنينا نخاض مع جيران) كافي ست وثلاثين عند فقد بنى اللبون (لم يضعف  
 الجيران في الاصغر) فهو خذ مع كل بنت نخاض شاتين أو عشرين درهمًا اذا شئ اذا بلغ غايته  
 لا يزاد عليه ولو قبل التضعيف لضعف علينا والخبرة فيه هنا لا لام للمالك نص عليه والثاني  
 يضعف فباخذ مع كل بنت نخاض أربع شياه أو أربعين درهمًا (ولو كان) المال الزكوى (بعض  
 نصاب) كعشرين شاة (لم يحجب سقطه في الاظهر) ادلا يجب فيه شيء على المسلم ومن ثم يجب  
 القسط في الخلطة الموجبة للزكاة ولا يلزم على ذلك القول ببقاءه ومنهم من غير بجزء لانه  
 لا تظهر هنا لثلاثين بنين بل مجموع الحاصل هل يفي برؤسهم أولا ولا تقصر وهل يعتبر النصاب كل  
 الحول أو آخره وجهان أحدهما لو لم يملك الا في مال التجارة ونحوه والثاني يجب في عشرين شاة  
 شاة وفي مائة درهم خمسة (ثم المأخوذ) جزية حقيقة فيصرف مصرفها (فلا يؤخذ من مال من  
 لاجزية عليه) ولو زاد المجموع على أقلها فطلبوا السقاط الزيادة واعادة اسم الجزية اجبتناهم  
 في فصل في في جلة من أحكام عقد الذمة (بازمنة) عند اطلاق العقد فغذا الشرط أولى

(الكف)  
 قبيد من قضاة والنسبة الهامجى مثل مجرى على غير قياس وقياسه  
 بهراوى (قوله فاني) أي عزم رضى الله عنه (قوله) وقول الباقى (أي) اعتراضا على التعبير بما ذكر من تضعيف الزكاة بلا قيد  
 ومن التصور بقوله من خمسة ابعة الخ (قوله) ولا في المعاونة (أي) فلا ياخذ شياه منها لا بمضاعفة ولا عدمها أخذ من قوله  
 والواجب فيما دون الخ (قوله) والخبرة فيه (أي) الجبران وقوله هنا أي بخلاف زكنا فاننا انما دفع مالكا كان أو ساعيا  
 (قوله) أحناهم (أي) وحووا في فصل في جلة من أحكام عقد الذمة في

بخلاف الموقوف) أي فإن فيه اختلاف (قوله لعدم التمييز) هذا تعليل لمخصوص ما في المتن (قوله من قوى منقطع) مسأتي في بعض الأفراد الأكفأ بالضعف القادر على الاستقامة مع مقابله بالقوى فضل مراده بالقوى هنا ما يشمل الضعيف المذكور على خلاف ما مسأتي (قوله بكسر اللام) أي أما بغضها فهو مؤخر العين (قوله اذضايط الحرز الخ) هذا الاعتصم بالقبض بل هو قائل بوجوده كالإيجي وليس فيه ما يمنع ما يجتهد فتأمل (قوله وعلم منه) أي من قوله ما اعتصم (قوله بحيث يراه السارق الخ) (قوله من يجوز) يجوز أن يقال أفرد الحزر ونحوه بالذكر مع دخوله في الاختصاص لأن له أقيمة عندهم وتعد مالا أو يقال لما كانوا ممنوعين من اظهارها فدينهم عدم الكف عن تعرض لهم فيها (قوله أو انتقصه) هو وما بعده تفصيل لبعض الظلم فهو من عطف الخاص على العام أي احتقره لا من حيث كفره بل من حيث صفات انتقصته بنسبته لها وإن كانت فيه كما يحرم انتقص المسلم بغيره وإن كانت بصفات قائمة به (قوله فأناحيجه) أي خصمه ٢٢٩ يوم القيامة ومبب ذلك

(الكف عنهم) نفسا ومالا وعرضا واختصاصا وتمامهم من يجوز وخزير ليس برأي داود إلا من ظلم معا هذا أو انتقصه أو كلفه فوق طاقته أو أخذ منه شيئا بغير طيب نفس فأناحيجه يوم القيامة (وضمن ما تنافه عليهم نفسا ومالا) ورد ما تأخذهم من اختصاصاتهم كالسليم لأن ذلك هو فائدة الجزية كما فادنه آيتها (ودفع أهل الحرب) والذمة والاسلام وآثر الاولين لأنهم المتعوضون لهم غالبا (عنهم) حيث كانوا رايالاتنا للذب عنهم فان كانوا ذرأ الحرب لم يلزمنا ذلك ما لم يشرط علينا أو يكونوا جوارنا أو يطبق يدنا زادا حرب فيها مسلم فان أريد أنه يلزمنا دفع المسلم عنهم وأنه لا يمكن الدفع عن المسلم إلا بالدفع عنهم فغريب أو دفع الحربين عنهم فتصوهم فبعدوا له غير مراد (وقيل إن انفردوا ببلد لم يلزمنا لدفع عنهم) كالألم لم يلزمهم الذب عنا والأصح أنه يلزمنا الدفع عنهم مطلقا مع الامكان لكونهم في قبضتنا كأهل الاسلام اما عند شرط عدم ذنبنا عنهم فيفسد به العقدان كانوا معنا أو يحمل لو قصدوهم مر وأعلمنا انتصمنا تمكن الكفار منا أو الأعداء (وغنهم) حتملا (أحداث كنيصة) وبيعة وصومعة للتعبد ولومع غيره كقول المارة (في بلد أحدثناه) كالقاهرة والبصرة (أو أسلم أهلها عليه) كالعين وقول بعض الشراح كالدنية محل وقضية لأنهم من الخجاز وهم ممنوعون من سكناه مطلقا كما هو ويهدم وجوب ما أحدثوه ولولم يشترط عليهم هدمه والصلى على عبيتهم منه باطل وما وجد من ذلك ولم يعلم أحداه بعد الأحداث أو الاسلام أو الفتح بقي لاحتمال أنه كان بيرة أو قرية واتصل بها العمران وكذا يقال فيما يأتي من الصلح ما ماني من ذلك لتزول المارة ولومعهم فيجوز كما جزم به صاحب الشامل وغيره (وما فزع غنوة) كصير على ما صر وبلاد المغرب (لا يحدونهم فيه) أي لا يجوز عبيتهم من ذلك فيجب هدم ما أحدثوه فيه ملك المسلمين لها بالاضطلاع (ولا يقرن على كنيصة كانت فيه) حال الفتح بقينا (في الاصح) لذلك والثاني يقرن بالصلح (أو) فزع صلحا بشرط الأرض لنا بشرط اسكانهم) بجراج (وابقاء الكنائس) ونحوها (لهم جاز) لأن الصلح إذا جاز بشرط كون جميع البلد لهم فعضها بالاولى وقضية قوله وابقاء مع الأحداث وهو كذلك وليس منه أعادتها وترميمها بالكلية أو بالجزء جديدة مع تصددها

بكسر الجيم وضمها والكسر أفصح اه مختار (قوله فيها مسلم) أي فغنهم عنهم ومن يتعرض لهم بأذى يصل إلى المسلم وظاهره وإن اتسعت أطرافها (قوله فان أريد) أي من الحاق (قوله ولعله غير مراد) أي وانما المراد ما تقدم بالهاشم من منعه عنهم ومنع من يتعرض لهم الخ (قوله وبيعة) والبيعة بالكسر للنصاري مختار (قوله محل وقعة) فديجاب بان مراده التثنية به لما أسلم أهلها عليه فقط فلا ينافي ان المندمة من الخجاز وهم لا يمكنون من الإقامة فيه (قوله كصير) أي القديعة ومثلها في الحكم المذكور مصرنا لأننا وان لم تكن موجودا حالة الفتح فإرضاه المنسوبة إليها لا غير فثبت لها الأحكام ما كان موجودا حال الفتح وبه تعلم وجوب هدم ما في مصرنا ومصر القديمة من الكنائس الموجودة الآن وفي سم على منبر (قوله) لا يجوز لنا دخولها إلا بأذنهم وإن كان فيها نصو يرميهم قطعوا كذا كل بيت فيه صورة (قوله وليس منه) أي الأحداث

المناسب للفهوم الاتي ان يقول بحيث ينسب اليه وفد من ردي بحث البقعي اشراطه روية السارق الملاحظ (قوله لكنه لا يتأتى اشراطه الخ) وحسنه فشرطيته انما هي في قوله ومتصلة (قوله والمتقدم في الروضة) الذي في الروضة بعض هذا لاجب (قوله اذ تقدير كلامه الخ) في هذا السياق قلافة والمراد انه حيث كان منطوق المنهاج ما قرره الشارح في بعض صور (قوله وتنويرها) عطف ما قبل ٢٣٠ (قوله وقصيته) ايضا منع شرط الاحداث) أي منهم عليا سواء كان الابتداء من

جانهم وواقفهم الامام  
أو عكسه (قوله وهو  
كذلك) وقباس ما تقدم  
من قوله والصلى على عكبيه  
منه باطل فساد العقد  
بهذا الشرط (قوله ولم  
الاحداث) هل يشترط  
لعمدة الصلح مع شرط  
الاحداث تعيين ما يحذفونه  
من كيسة أو أكثر  
ومقدار الكيسة أو  
يكفي الاطلاق فيه نظر  
والذي ينبغي العصة مع  
الاطلاق ويحمل على  
ما جرت به عادة مثله في  
مثل ذلك البلد ويختلف  
بالكبر والصغر (قوله  
الأوجه الأول) هو قوله  
بالشرط الأول (قوله وقد  
على رفته) أي المسلم (قوله  
وذلك الحق لله) توحيه  
لكلام المصنف (قوله  
نعم ليس له) أي للكافر  
وجلا كان أو امرأة (قوله  
الابعد تجبيرة) أي بناء  
ما يمنع من الرتبة (قوله  
ولا يقدح في ذلك كونه)  
أي العقب (قوله كما  
هو في رضا الجار بها) أي  
من ان رضاه لا يجوز  
تعيين الكافر من رفع

فعل ذلك بالقدية وحدها ونحوه طينها وتنويرها من داخل وخارج ايضا وقصيته ايضا منع  
شرط الاحداث وهو كذلك ان لم تدع له ضرورة والاجاز (وان أطلق) شرط الارض لنا  
وسكت عن نحو الكائن (فلا يصح المنع) من ابقائها واحدا ثم افتد منها كلها لان الاطلاق  
يقضي ضرورة جميع الارض لنا ولا يلزم من بقائها عبادتهم بقاء محل عبادتهم فقد يسلمون وقد  
يخفون عبادتهم والثاني لا وهي مستثناة بقرينة الحال لما جرت به عبادتهم (أو بشرط  
أن تكون الارض لهم ويؤدون خراجها (قررت) كئناسهم أو نحوها (ولهم الاحداث في  
الاصح) لان الارض لهم والثاني المنع لان البلد تحت حكم الاسلام وما فتح في ديار أهل الحرب  
بشرط عماد كروا استولوا عليه بعد كيب المقدس ثم فسخ بشرط يخالف ذلك فهل العبرة بالشرط  
الأول لانه بالغض صار دارا سلام فلا يعود دار كروا بالشرط الثاني لان الأول نسخ به وان لم  
نص دأركم الأوجه الأول ومعنى لهم هنا وفي نظاره الوجه حل ذلك لهم أو استخفواهم له  
عدم تعرضنا لهم لانه يجوز لهم ذلك وتقييم به بل هو من جملة المعاصي التي يقرن عليها  
(ويمنعون وجوبا) وان لم بشرط منعهم في عقد الذمة (وقيل ندبا من رفع بناء) لهم وان خافوا  
نحو مرقا يقصدونهم كما اقتضاه كلامهم (على بناء جار مسل) وان كان قصيرا وقد روى على رفته  
بلا مشقة نعم بنحو كآله البقعي تقيده بما اذا اعتد مشهرا للكني والالم يكلف الذي النقص  
عن أقل المعتاد وان عجز المسلم عن تقييم بنائه وذلك لحق الله تعالى وتعليما للدينه فلا يباح رضا  
لجاره لانه حق له تعالى اما جازي فلا منع وان اختلفت ملته افيما يظهر وخرج برفع شراؤه  
لدرعالية لم تنصق المهدم فلا يمنع من ذلك نعم ليس له الاشراف منها كما تمنع صباغهم من  
طواع سطحها لا بعد تجبيره ولا يقدح في ذلك كونه زيادة تعلية ان كان بنحو بناء له لما كان  
لمصنعا لم ينظر فيه لذلك وله استجارها ايضا وسكاهاهم يأتي فيه ما رقبه كالايجي وينقي  
روشنها كما اقتضاه كلامهم وان كان حق الاسلام وقد زال لانه يقتصر في الدوام لا يفتقر  
في الابتداء ولا نسلم دعوى ان التعلية من حقوق الملك خاصة بل من حقوق الاسلام  
ايضا كما هو في رضا الجار بها على انها أولى بالمنع من الر وشن الا ترى ان المسلم لو أذن في  
اخراج روشن في هوا ملكه جاز ولا كذلك التعلية والأوجه ان الجار هنا أهل محله كما  
قاله الجرجاني واستظهره الركني وغيره ويحمل انه يلحق بعمام في الوصية لانه قد لا يملأ  
على أهل محله ويعاوى مصلحته من محله أخرى نعم في هذه الحالة لا بد من مراعاة  
ملاصقه وان لم يكن من محله (والاصح المنع من المساواة) ايضا يتميز بينهما (أو الاصح  
انهم لو كانوا محلة مفصلة) عن المسلمين كطرف منقطع عن العمارة بان كان داخل  
السور ومثلا وليس بجوارهم مسلم يشرفون عليه لبعدهما بين البناءين (لم يمنعوا من رفع  
البناء) لانتفاء الضرر وهنا وجه والثاني يمنعونه منه لما فيه من الجمل والشرف ولو  
لاصقت ابنتهم دور البالد من جانب جاز الرفع من بقية الجوانب أي حيث الاشراف منه

بنائه سابقه من حق الله تعالى (قوله لو أذن) للذي (قوله والأوجه ان الجار هنا أهل محله) أي فازاد وأتى  
على أهل محله لا يمنع من مساواة بنائه أو رفته عليه ولو لم يصل للاربعة دارا (قوله لو كان محلة) عبارة الصباح والمحل يفتح  
البناء والكسر لغه متكاها ابن العطاء موضع الحلول والمحل بالكسر الاجل والمحلة بالفتح المكان ينزله القوم

المفهوم فلا يضر كونهم أحرار الخ أذهبوا مسكوت عنه فيه لكن في هذه الإشارة وقضة مع ذكر الجلال الصور الثلاث التي ذكرها الشارح هنا ثم قوله تعالى أفليس الخ (قوله وبين ما يأتي في الماشية) أي في قوله ومحله كما قاله الأذري الخ (قوله) أخذوا عاصم

(قوله) بني ناعم مسلماً ظاهر التقيد به أنه لا يمنع من البروز على الخ لجان بغير هذا التقيد وحيث قدما الجار فأنظر أي صورة يتخالف الخ لجان فيها غيرهما من الدو وحتى تكون مقصودة بالحكم وبعبارة ج بصحة كناية ما ذكره الشارح إلى قوله هنا صواباً وانما يتجه أن جاز ذلك في أصله أما إذا منع من هذا حق المسلم كما في ٢٣١ في أعيان الموات فلا وجه له ذكره

وأخى العراقي يمنع من رزقهم في نحو الخ لجان على بناء جار مسلماً لا ضرار لهم به بالإطلاع على عورته ونحو ذلك كالأعلاء بل قياس منع المساواة ثم منعها هنا ولو رفع على بناء مسلم اتجه عدم سقوط هذه به بتعليق المسلم بنائه أو شرائه له أخذوا من قوله هم في مواضع من الصلح والعارية ثبتت للشرى ما كان لبا نعمة قبل الأوجه ابتداءه لو أسلم قبل هذه ترغيباً في الإسلام وأخى الوالد بخلافه وهو مقتضى إطلاعه (ومعنى الذي) الذكر المكلف ومشكلة أهله ومومن (ركوب خيل) لما فيها من العز والفرح لو أنفردوا في محل غير دارنا لم ينعوا واستثنى الجويني البراذن الحسية ويلحق بذلك ركوب نفيسة زمن قال استغنناهم فيه كما يجزمه الأذري (الاجر) ولو نفيسة (و بفال نفيسة) ليستحوالوا باعتبار بطر وعزة العال في بعض البلاد على أنهم يفارقون من اعتاد ركوبها من الأعيان بسنة ركوبهم التي فيها غاية تصغيرهم وذلهم كما قال (و يركبها) عرضاً بان يجعل رجليه من جهة واحدة وخصمه بجانبه يسير قريب (اللدرا) كاف أبو رذعة (وركب خشب لاحتديد) أو رصاص (ولامرج) لكتاب عمر بذلك وليتميزوا عن غيرهم والأوجه كما قاله الأذري منه من الركوب مطلقاً في مواطن زحمتها لخاصة من الأهانة ويعنون من جل السلاح وتقدمه ولو بغضه واستخدام عموك فاره كترك من خدمة الأمراء كاذكرها من الصلاح واستحسنه في الأولى الزكشي ومثلها الثانية بل أولى كما قال ابن كج وغيره الذكر البالغ أي العاقل لا يلزم بصغار أي عاصم (وبطأ) وجوباً باعده ازديادهم المسلمين بطريق (الأنضيق الطريق) لأمه صلى الله عليه وسلم بذلك لكن بحيث لا يثأذي بنحو وقوع في هذه أوصافه خدمة جدار قال الماوردي ولا يحشون (وجوبا) الأفراد امتنعين واعلم أن مقتضى تعبيرهم بالوجوب أخذوا من الخبر أنه يحرم على المسلم عند اجتماعهم في طريق إيشاره بواحه لكن يظهر أن محله حيث قد يذلل تقطيعه أو عده العرف تقطيعه والالم يحرم ولا يتهون أن هذا من حقوق الإسلام فلا يثأثر رضا المسلم كالتعليق لوضوح الفرق لا دام ضرر ذلك دون هذا فلا ضرر فيه ولئن سلبناه فهو ينقض بحسب (ولا يوقر)

(قوله واستثنى الجويني) ضعيف ولا يحالون نظراً باعتبار الجلس أه ح (قوله ويلحق بذلك) أي بما استثناه الجويني ولا يلزم من تضعيف الحق به تضعيف الحق (قوله استغنناهم فيه الخ) معتمد (قوله) كما يجزمه الأذري (ظاهرة) ولولم ينع ذلك طر يقال نصر المسلمين وينبغي أن لا يكون مراد أو أن ذلك يفتقر للضرورة (قوله) وخصمه بجانب الخ ضميف (قوله مطلقاً) أي عرضاً ومستويا أو الكلام في غير الخيل (قوله) واستخدم عموك فاره) أي شأما طر لا نفيه عن الخيل قال في المختار الفاره الحادق إلى أن قال وقال الأزهري الفاره من الناس الملبس الحسن قلل هذا هو المارد بقرينة التخييل له بالتركيب (قوله ومن خدمة الأمراء) أي خدمة تؤدي إلى تعظيمهم كاستخدامهم في الماصب الموحجة إلى تردد الناس عليهم وينبغي أن المراد بالأمراء أكل من له تصرف في أمهم يقتضى تردد الناس عليه كتنافس الأوقاف الكبيرة وكشايخ الأسواق ونحوهما وان محال الامتناع ما لم تدع ضرورة إلى استخدامه بان لا يقوم غيره من المسلمين مقامه في حفظ المال (قوله قال ابن كج) مختصراً قوله الذكر المكلف وكان الأولى أن يقول أما غير الذكر البالغ الخ (قوله ولا يحشون) أي يمنعون وجوباً (قوله ولا يوقر) أي لا يعمل معه أسباب التعظيم

قول المحتجى (قوله) كالأعلاء فيه منه (ليس في نسخ الشرح التي بالدين القف فيه منه أه



أثنا الأولى) تبع فيه حج لكن ذلك انما ذكره الانه قدم نظيره في الدار المنفصلة بالنسبة لقوله بقره بخلاف الشارح  
(قوله اما زمن الخوف الخ) ينبغي تأخير هذه عن حكاية الثاني الاتي (قوله فخر مطلقا) أي فلما طرأ الجيران حزن بالنسبة  
لهذا كرم مطلقا فزخريته المحذوف (قوله لذلك) اعلم متعلق بقوله حزنوا لا لتعليل مذكور بعده ولم يعطه عليه (قوله

(قوله وهو المبل) ظاهره ان الميل اليه بالقلب حرام وان كان سببه ما يصل اليه من الاحسان أو دفع مضرة عنه وينبغي  
تقديم ذلك على ما ذهب اليه من حصول الميل بالاسترسال في أسباب المحبة التي تصورها سببها وبالافلا مورا الضرورية لا تدخل  
تحت حد التكليف وتقدر حصولها به في دفعها ما أمكن فان لم يمكن دفعها لم يحال لم يؤاخذ بها وعادة حج واضطرار  
محبتهما أي الأب والأبن لتكسب في الخروج عنهما مدخل في وقوع كبر أي شخص به وديارا لاسعاده بعض ملوك العرب  
فقال له يا ذا الذي طاعته واجبة \* وحبه مفترض واجب ان الذي سرف من أجله \* بزعم هذا انه كاذب  
فغضب على اليهودي وأمر بأخراجه ٢٣٢ وضعفه لاستحضاره تكذيب المعصوم الذي سرف به السموات والارض

ومن فيها على الله عليه  
وسلم اه سم على منفع  
(قوله ما لم يرج اسلامه)  
أي أو يرجو منعه نفسه  
دينويا لا يقوم غيره فيه  
مقامه كان فوض له عملا  
يعلم انه ينقصه فيه  
ويتخلص أو قصد بذلك  
دفع ضرر عنه (قوله  
والحق بالكافر في ذلك)  
أي ما من من الحرمة  
والكراهة وعبارة حج  
بعد قول الشارح فاسق  
وفي هو صه نظرو الذي  
يتجه جعل الحرمة على  
ميل مع ابناس له اخذا  
من قولهم يحرم الجلوس  
مع الفساق ابتاسا لهم  
اما ما عاشرتهم لدفع ضرر

ولا يصدر في مجلس) به مسلم أي يحرم علينا ذلك اهانة له وتحرم موادته وهو المبل اليه بالقلب  
لامن حيث وصف الكفر والا كانت كفرا وسواء في ذلك كانت لاصل أم فرع أم غيرهما وتكوره  
بما ظنه مظاهر أو لوجهاده فيما يظهر ما لم يرج اسلامه ويلحق به ما لو كان ينته ما تخوّرهم  
أو جوار كادل عليه كلامهم في أماكن كعباته وتعليمه القرآن والحق بالكافر في ذلك كل فاسق  
اذا كان ذلك على وجه الابناس لهم (ويؤمر) وجوبه باعتدال لاطلاهم بنا وان دخل دارا لرسالة  
أو تجارة وان قصرت مدة اختلاطه كما اقتضاه اطلاهم (بالغيار) بكسر الغين وهو تغيير  
الباس كان يخطط فوق أعلى ثيابه كما يفعله كلامه الآخر في موضع لا يعتاد لخطا عليه كالكثف  
بما يخالف لونه لو نها وبكفي عنه وضوء منديل معه كما قاله والعمامة المعتادة لهم الاتن الأولى  
باليهود الاصفر وبالنصارى الأزرق وبالمجوس الاسود وبالسامري الآخر هذه اهل المعتاد في  
كل بعدة الا زمينة المتقدمة فلا يردكون الاصفر كان زي الانصار رضي الله عنهم كما حكى  
والملائكة يوم يدرؤهم وكاهن اغاثر وهم به لقلبة الصفرة في ألوانهم الناشئة عن زيادة فساد  
قلوبهم ولوأرادوا التميز بغير المعتاد من خواشمة اللباس وقد اعتد في هذا الزمن بذل العائم  
القداس للنصارى والطواغيت والمجوس واليهود وتؤمر ذميمة خرجت بتخالف لون خضف امثالها  
الخنثى (والزنان) يضم الزاى (فوق الثياب) وهو خيط غليظ فيه ألوان تشد بالوسط نعم تشده  
المرأة والخنثى تحت ازار بحيث يظهر بعضه والآخر لا يمكن له فائدة وقول الشيخ أبي حامد تجعله  
فوقه مبالغة في التمييز مردود بان فيه تشبها بما يختص بالرجال في العادة وهو حرام وتقدر  
عدم الحرمة فيه زيادة ازاراتها فلا تؤمر به ويجمع ابداله بضوء منديل أو منطلقه والجمع بينهما  
تأكيد ومبالغة في الشهرة فلا مام الامر باحد هافقط ولا يجمعون من ديباج وطيلسان

(وادا) يحصل منهم أو جلب تقع فلا حرمة فيه (قوله بما يخالف لونه) متعلق بتغيير وعبارة حج ما يخالف

(قوله والعمامة المعتادة لهم الاتن) هل يحرم على غيرهم من المسلمين لبس العمامة المعتادة لهم وان جعل عليها علامة تميز بين  
المسلم وغيره كورقة صفاء مثلا أم لا لان فعل ما ذكر يخرج به الفاعل عن زي الكفار فيه ونظرو الاقرب الاول لان هذه  
العلامة لا يمتد بها تمييز المسلمين عن غيرهم حيث كانت العمامة المذكورة من زي الكفار خاصة وينبغي ان مثل ذلك في  
الحرمة ما جرت به العادة من لبس طرطور اليهودي مثلا على منبيل الضربة فيعز فاعل ذلك (قوله وبالمجوس الاسود) عبارة  
التميز وبالمجوس الآخر والاسود لم يذكر السامري (قوله وبالسامري) مراده من بعيد الكواكب (قوله بتخالف لون  
خضف) أي أو زانرا تجعل تحت ثيابها وتظهر بعضه كما صرح بالاكتفاء في شرح المنهج ولعل اقتصار الشارح على تخالف  
الطيفين لانه أظهر في التمييز (قوله بما يختص بالرجال في) هذه الظاهر في انه حيث غلبت هيئة الرجال أو النساء حرم  
على غير أهلها اللباس بما سافيه من التشبيه وفي فصل اللباس ما قد يخالفه فإرجاع (قوله ويمنع ابداله) أي ابدال الزانرا  
بشيء أمر به الامام فلا ينافي ما تقدم في قوله ويكفي أي الغيار نحو منديل معه الخ

ونظيره قراءة قتيل غير صحيح لانه من عطف فضل على فعل لا جلة على جلة واللام يكن للجزم وجه والذي في الآية يخرج على لغة من ثبت حرف العلة مع الجازم كقوله السيموطي في در التاج في اعراب المتناج وتقله عنه ابن قاسم (قوله والفهوم اذا كان فيه تفصيل لا بد) اعترضه ابن قاسم بما حاصله انه بعد نص المصنف عليه لا يقال انه مفهوم بل هو منطوق أي وان كان

(قوله وتنع الذممة) أي يولم تنع حرم على المسئلة الدخول معها حيث ترتب عليه نظر الذممة لما لا بد منها عند الهنة وحرم على زوجها أنضاعكها (قوله ويصح نصبه) وهو أولى اذ لا طريق الى منهم من مطلق القول أي لكل من المرأة والخنى (قوله ونعواطم) أي لا نجامن الامور المنكورة (قوله ومر صابط الاظهار في النصب) أي بحيث يمكن الاطلاع عليه ولا تجسس (قوله أو من بذل الجزية) الاولى حذف أو لانه لم يظهر ما يتعلق بقوله امتنعوا ٢٣٣ مما يخالف بذل الجزية وأجراه

حكم الاسلام وعبارة

الزنادي قوله أو اجزية

اطلقه تعالى لاصله وقد جله

في الروضة وأصلها تنبها

للامام على الامتناع منها

عناد (قوله لغبر عجز) لم

يبين عجزه وينبغي ان

يقال فيه بالانتقاض

حيث لم يقض المصلحة

عنده ويحصل قوله

الا في اما المومرا المستمع

بغير نحو قتال فتؤخذ منه

على مومرا لم يظهر من

امتناعه ان المصلحة في

نقض عهده كالمو كان

امتناعه من الاداء يؤدي

الى خروج غيره عن

الانقياد لبلد هذا ونعود

بما يطلب منه (قوله

فتأخذ منه قهرا) أي ولا

انتقاض (قوله فلا يصح

انه الخ) لا يقال هذا منافي

لما تقدم من انهم لو آمنوا

المسلمين شركا وأظهروا

الخ وأتوا ذلك مما تقدم

(واذا دخل جاسما فيه مسلمون) أو مسلم (أو تجرد عن ثيابه) وثم مسلم (جعل في عنقه) أو وضوه  
(خاتم) أي طوق (حديدا أو رصاص) بفتح الراء وكسر هاء من لحن الامامة (وضوه) بالرفع أي  
الخاتم ليكلل وبالكسرة أي الحديدا والرصاص كخماس وجوب اليمين وتنزع الذممة من جاسم به  
مسئلة ترى منه اما لا بد وفي الهنة (ويعني) وجوبه بالولم بشرط عليه (من اسمعاه للمسلمين  
شركا) كالثالث ثلاثة (و) يجمع من (قوله لم) القبيح بفتح نونه عطف على شركا (في عزير  
والمسيح) صلى الله عليهم وسلم وانما أبناء الله والقرآن انه ليس من الله (ومن اظهرا) منكرو يثبت  
نحو (خروج عزير وناقوس) وهو ما تضرب به النصارى اعلاما بأوقات الصلوات (وعيد) ونحو  
لطم ونوح وقراءه فتعزوا فاقبل ولو بكأنهم لان في ذلك مفسدا لا ظاهره اشارة الكفر فان  
انتفى الاظهرا لا يمنع ومتى اظهروا اجر الرقص يتلفنا قوس أظهر ومر صابط الاظهار في  
العصب ويحدثون تصورنا أو سرقة لاجر (ولو بشرط) عليهم (هذه الامور) التي يجمعون منها  
أي شرط عليهم الامتناع منها وان فعلوا كانوا ناقضين (لخالفوا) مع نديهم بها (لم ينقض العهد)  
اذ ليس فيه كبر ضرر علينا لكن يبلغ في تعزيرهم حتى يمتنعوا منها (ولو قاتلونا) من غير شبهة  
(أو امتنعوا) تغلبا أو (من) بذل (الجزية) التي عقدها الله بعجزوان كانت أكثر من دينار (أو  
من اجراء حكم الاسلام) عليهم (انتقض) عهد الامتنع وان لم بشرط عليه ذلك لا بدانه ينقض  
عهد الذمة من كل وجه اما المومرا المستمع بغير نحو قتال فتؤخذ منه قهرا ولو قاتل بشبهة مما صر  
في البغاة أو دفعا لهما ان أو قطع الطريق هنام ينقض (ولو زنى) ذى (بمسلة) أو لا ط بمسلم  
(أو أصابها بفساح) أي بصورته مع علمه باسلامها فمما مثل الزنا فسد ماته كقوله الماشري أو  
دل أهل الحرب على عورة) أي خال (المسلمين) كضعف (أو قتل مسلما عن دينه) أو دعه  
للكفر (أو طعن في الاسلام أو القرآن أو ذكر) جهر الله تعالى أو (رسول الله صلى الله عليه  
وسلم) أو القرآن أو نبيا (نسوة) مما لا يتدينون به أو قتل مسلما عدا أو قذفه (فلا يصح) ان  
شرط انتقاض العهد انتقاض (عقبة الشتر) (والا) بان لم بشرط ذلك ومنه ما لو شك هل  
شرط أو لا في الاوجه (فلا) ينقض انتفاء احكامها قصود العقود وهذا هو المعتمد وان صح في  
أصل الروضة عدم النقص مطلقا وسواء انتقض أم لا يقيم عليه موجب فعله من حدة أو تعزير  
فلورجم وقتلنا انتفاضه صار ماله فيا اماما يتدين به كزعمهم ان القرآن ليس من عند الله أو ان الله

٣٠ ثيابه سابع لم ينقض عهدهم وان شرط عليهم الانتقاض لا نا نقول ما تقدم فيما يتدينون به  
أو يقررون على أصله كشرب الخمر وما فيها لا يتدينون به ويحصل منه أي لا كما يشبهه رايه قوله الا في اما ما يتدين به  
كزعمهم ان القرآن ليس من عند الله أو ان الله ثالث ثلاثة فلا تنقض به الخ (قوله ان شرط انتقاض العهد) وينبغي ان يأتي هذا  
التفصيل فيما لو ضرب المسلم (قوله انتقض) أي في ترتب عليه أحكام الجزية حتى لو عفت ورثة المسلم الذي قتله عهدا عنه  
قتل للمرابية ويجوز اغراء الكلاب على جفته (قوله وهذا هو المعتمد) أي المتعصب (قوله من حدة أو تعزير) ومنه قتله بالمسلم  
اقتله عدا كما هو ظاهر (قوله وقتلنا انتفاضه) هو جرح

حكمه مفهوم حكم الاول (قوله يقط) يعني مستنقظ لانهم (قوله وغير مقطورة) أي بالنسبة لغير الابل والبغال، فبرئته ما بأن ثم هو فيما إذا كان هناك ملاحظ ليعاقل قول المصنف الاتي وغير مقطورة ليست محزنة كإنيته عليه ابن قاسم في الاتي (قوله فستترك في احوالها) المناسب تكبر الضمير (قوله بغيره ملاحظ) هذا انما يأتي ان جعل قول المصنف وغير مقطورة في مطلق المشايبة ٢٣٤ وان كان خلاف فرض كلامه ادهو في خصوص الابل كما هو فرض المسئلة وهو

محمل الخلاف وحيث قد ثالث ثلاثة فلا تنقض به مطلقا قطعا (ومن انتقض عهده بقتال جاز) بل وجب (دفعه به وقته) ولا يبلغ المأمّن لعظم خيائته ومن ثم جاز قتله وان أمكن دفعه بغيره كما يظهر من كلامهم ونجّه أيضا ان محله في كامل ففي غيره يدفع بالاختلاف لانه اذا دفع به كان مالا للمسلمين ففي عدم المبادرة الى قتله مصلحة لهم فلا يوثق عليهم (أو بغيره) أي القتال (لم يجب ابلاغه مأمّنه في الاظهر بل يختار الامام فيه) ان لم يطلب تجديده عقد الذمة والواجب اجابته (قتلا ورقا) الواو هو بدمعني أو أو ترها لانهم أجود في التقسيم عند غير واحد من المحققين (ومنا وفداء) لانه حربي ابطال أمّانه وبه فارق من دخل بامان نحو حربي ظنه أمانا ولو لا يناسي هذا فولهما في الهدنة من دخل دارنا بامان أو هدية لا يقاتل وان انتقض عهده بل يبلغ المأمّن مع ان حق الذي اكد لان حياية الذي أخش لخطأه لانا خطا الحققة باهل الدار فاعطى عليه أكثر (فان أسلم) من انتقض عهده (قبل الاختيار امتنع الرق) والقتل والفداء بخلاف الاسير لانه لم يحصل في يد الامام بالقهر وله امان متقدم بنقض أمره والحاصل انه يتيمن لمن (واذا بطل امان رجال) حصل بجزية أو غيرها (لم يبطل امان) ذرارهم من نحو (نساءهم والصبيان في الاصم) لان انتفاء اجنبية منهم ناقضة أمانهم وانما تبعوا في العقود دون النقص تغليبا للعصمة فمما والاشافي يبطل تبعالهم كما تبعوهم في الامان وردعياهم ولو طلبوا دار الحرب أوجب النساء دون الصبيان ادلا اختيار لهم (واذا اختار ذى نبذة العهد والعوق بدار الحرب بلغ المأمّن) وهو المحل الذي يأمن فيه على نفسه وماله من أقرب بلادهم لعدم ظنهم ورجائيه منه

محمل الخلاف وحيث قد فيستثنى منه الابل والبغال لما مر ابا النظر لموضوع المتن فلا يصح قوله بغير ملاحظ اذ قضيت انها مع الملاحظ محزنة وليس كذلك كما علم مما مر ثم انظر ما معني قوله بعد ومن ثم اشترط الخ هذا كله ان كان الضمير في منها بغير تنبيه كما في نسخ فان

(قوله فلا يوثق عليهم) أي فلا يخالف وقتله ابتداء لم يضمنه (قوله والا وجبت اجابته) ظاهره وان تكرره منه ذلك وينبغي ان محله حيث لم تبدل قرينة على ان سؤاله فبه فقط

### كتاب الهدنة

من الهدون وهو السكون لسكون الفتنة بها ادهى لغة المصالحة وشتر عامصالحة أهل الحرب على ترك القتال المدة الاتية بعوض أو غيره وتسمى موادعة ومسالمة ومعاهدة ومهادنة والاصل فيها قبل الاجاع أول سورة براءة ومهادنته صلى الله عليه وسلم قريش عام الحديبية وكانت سببا لفتح مكة لان اهلها الماخاطو والمسلمين وسعوا القرآن أسلم منهم خلق كثير أكثر من أسلم قبل وهي جائزة لا واجبة أصالة ولا فالاوجه وجوبها اذا ترتب على تركها حقوق ضرر لنا لا يمكن تداركه كما يعلم مما يأتي (عقدها) لجمع الكفار أو (لكفار اقليم) كلفه (يخص بالامام) ومثله مطاع باقليم لا يسهل حكم الامام كما هو القياس في نظائره (ثابته فيها) وحدها أو مع غيره هاول بطريق السوم لمسا فها من الخطر وجوب رهاية مصلحة (أو عقدها) (بليلة) أو أكثر ولو لجمع اهل اقليمه كما صرح به العمراني وهو المعتمد وشمل ذلك ما لو فعله الوالي بغير اذن الامام (يجوز لوالي الاقليم) أيضا أي كما يجوز للامام أن يثابته لاطلاعه على معالجته وبحت البلقبي جوازها مع بلدة تحاوره لا إقليمه حيث رآه مصلحة فيها لاهل اقليمه

كتاب الهدنة في (قوله على ترك القتال) الاظهر ان يقال وشرها عقده يتضمن مصالحة أهل الحرب الخ وكانه عبر بما ذكره الدالاسية بين المعنى الشرعي والقوى مع كون المقصود معلوما من اشتراط الصيغة في الحقيقة من باب تسمية

المؤثر زامس الاثر والسبب باسم السبب (قوله باقليم لاصله) أي لبعده (قوله ولو) لانها جنيح اهل اقليمه على هذا فمعني قوله عقدها لكفار اقليم يخص بالامام وثابته فيها فان الحاصل على ما ذكره ان الوالي كما يعقد لكفار بلده بعدد جميع الاقليم وبه ساوى الامام وثابته الاقليم الار قال أشار بما ذكره ان في عقد هاهن والى الاقليم جميع اهلها خلافاً لغيره من معناه ومنهم من يجوز كما يفهم من قوله هو المعتمد (قوله رتب على) أي قوله ولو تابع اهل اقليمه

كان مثني كافي نسخ آخرى مرمجة الأبل والبنال فيجب حذف هذا القيد كما لا يخفى (قوله قطع بالاول) يعني جزء بالوجه الاول مقابل الوجه المار وهو عدم القطع (قوله مع انقطاع الشركة فيه الخ) لا يحمل له هنا وانما يحمله عقب الاصح المار قبل هذا كاهو كذلك في النسخة (قوله منها) اعلمه متعلق بالطارقين وعبارة النسخة عنها فهو متعلق بتصرف (قوله أو بعض الورثة) هو انما يظهر فيما اذا كان من مال الميت فقط فليراجع (قوله أو نحو فرع أحدهم) اصل التمهيد للورثة خاصة (قوله لم يقطع مسارعة) أي في غير البيت كما هو ظاهر (قوله أو من بيت المال) أي أو كمن من بيت المال في فصل في فروع متعلقة بالسرقة

(قوله حديث رآه مصلحة) معتد (قوله لا لاهل اقله) قضية التقييد باهل اقله انه لا يكتفي في جواز عقد هاهم مظهر مصلحة لتغير اقله كالامن بمن عزمهم من المسلمين أو نحو ذلك وهو ظاهر لان تولية تقتضي فعل المصلحة المصلحة الاصل الامام للوالي المذكور لم تشمل (قوله حيث تردد) أي ما حثت ظهرت له المصلحة بالتردد فلا يجب الاستئذان و يصدق في ذلك لان تولية الامام استئذان له فيما يتعلق بما ولاه فيه ثم ان اخطأ بان ظن مصلحة ثم علم الامام ٢٣٥ بعدمها انتقها بل يحتمل تبين فساد

المادة فلو وقعها على غير ما يجوز فعله (قوله أو بعد دارهم) يتأمل وجه المصلحة في الهدنة مجرد بعد دارهم وقد يقال هي ان محاربة الكفار ماداموا على الحرب واجبة وهي مع بعد الدار توجب مشقة عظيمة في تجهيز الجيوش اليهم وبالهدنة يكتفي ذلك حتى يأذن الله (قوله لا) أي العشر (قوله مدة مهاندة) قرئش) أي وصح ذلك اراد الله تعالى بنقض ذلك وفخ مكة بعد مدة يسيرة (قوله وقول جمع يجوزها) أي الزيادة (قوله صحيح) وعليه ففرق بينه وبين ما اعتاده في لاجارة والوقف من البطولان فيما زاد على العقد الاول حيث شرط الواقف ان لا يوجر أكثر من ثلاث سنين مثلاً

لا ما حثت من تعلقات اقله نعم قوله انه تعين استئذان الامام عند ملكه بظهر جملة حيث تردد في وجه المصلحة (وانما تنقد مصلحة كعقبتا بقوله عدو أهبة) اذهو الحامل على المهانة عام الحديبية (أو) عطف على ضعف (وجاءه) لاهم أو بذل جربة) أو اعانتهم لنا أو كفهم عن الاعانة علينا أو بعد دارهم ولو لمع قوتنا في الجميع (فان لم يكن) بناضف كافي المحرر رأى المصلحة فيها (جازت أو بعة أشهر) ولو بدون غرض للآية السابقة (لاست) لان امده الجزية فامتنع تقريرهم فيها بدون جربة و (كذا دونها) وفوق أربعة أشهر (في الاظهر) للآية أيضا نعم عقدها لقولنا وما لا يتعبد به والثاني يجوز لنقصه عن مدة الجزية (واضعف) بنا (نحو زعتر سنين) فادونها بحسب الحاجة (قط) لان امده مهاندة قرئش ويمتنع الزيادة على القدر المحتاج اليه في الرأى على الاربعة مع الضعف وقول جمع يجوزها على العشر مع الحاجة اليها في عقود متعددة بشرط ان لا يزيد كل عقد على عشرة وهو قياس كلامهم في الوضو وغيره صحيح وان زعم بعضهم انه غريب وقال ان المعنى يقتضي لمنع ما زاد على العشر من كونها المنصوص عليها مع عدم علمنا بما يقع بعدهما موجود مع التمهيد فيه مخالفة للنص لان الاصل عدم الزيادة عليه وبه فارق نظائره نعم ان انقضت المدة مع بقاء الحاجة استأنفنا عقد آخر وهكذا اولوالنحو وخوف أثناءها وجب باقواها ويحتج الامام عند طلبهم لها ولا ضرر وبفضل الاصح وجوبها ولو دخل دارنا لما لمسمع كلام الله فتكرر سماعه له بحيث ظن عناده اخرج ولا يعمل أربعة أشهر (ومضى زاد) العقد (على الجائر) امن أو بعة أشهر أو عشر سنين (فقولا) تفرق الصفة) فصحة في الجائر ويطل فيما زاد عليه ولا ينافي ذلك ما مر من كون نحوناظر الوفاء لو زاد على المدة الجائرة بلا عذر بطل في الكل انظر والفرق وهو ان القرض هنا النظر لحق الدماء والمصلحة التي اقتضت جواز الهدنة على خلاف الاصل فروعي ذلك ما أمكن (والطلاق العقد) عن ذكر المدة في غير نحو النساء الممر (بفسده) لانقضائه التأييد الممتنع ولا ينافيه تنزيل الامان المطلق على أربعة أشهر لان المقصد هنا اخطرت لتبنيهم بعقد يشبه عقد الجزية (وكذا شرط فاسد) اقترن بالعقد فيفسده أيضا (على الصحيح) أي كان (شرط) فيه (منع فلأمرنا) منهم (أو تركنا) استولوا عليه (لنا) الصادق باحد نابل المنجى ان

بالحافضة على حق الدماء ما أمكن اخذ الاما في فيما لآخر الناظر أكثر من المدة المشروطة في عقد واحد (قوله عند طلبهم) أي الهدنة (قوله فيما زاد عليه) ومثله في ذلك الاول كما تقدم (قوله في غير نحو النساء) أي من الصبيان والمجانين والمجانين والخنثى والبال (قوله لتبنيهم) أي تعلقهم (قوله بعقد يشبه عقد الجزية) لعل وجه التشبيه ان عقد الهدنة لا يكون من الاتحاد بشرط لصحته ان يكون لمصلحة (قوله استولوا عليه) أفا هذا ان ما لنا بفتح اللام وهو عوم من المال ليشمل نحو الاختصاصات والوقف ويجوز جزمه أيضا

(قوله) ولا كان استعماله في ما ينسب عنه أو في أضرب ما استقر جزمه لم يقطع (الظاهر أن مثله في عدم القطع الاجنبي ظاهرا جف قوله واستعمله بعدنا) قال ابن قاسم كانه اشارة الى ما لو احدث سفلا جدي ابا ان احدث وضع آمنه بخلاف ما اذا استعجب ما كان في هذا اشارة الى جواز بقاء الامتعة بعد المدة اه ومحله ان لم يطالب المالك بالتفريغ كانه عليه هوى في قوله أخرى (قوله اذا رجع) أي باللفظ كانه ٢٣٦ عليه ابن قاسم (قوله نظير ما) هذا انما من نظيره في الاولى في محل تنظير الاخرى

في مسئلة الاجارة فعلم رجوع المعين بنظره علم انقضاء المدة وأما الثانية فنظير ما من من نظيرها (قوله وان قتل أو سرق احتصاصا) عبارة التحفة مع المتن ولو غصب أو سرق اختصاصا كما هو

(قوله أو الذي) الانتب محله قول المصنف مالنا ان تجعل الام في مال الذي جارة فتعذف الالف (قوله ويجوز زهره) ويرسم بالهاء الموحدة دون الياء المنفئة من تحت (قوله وجب بدله) أي من بيت المال ان وجد فيه شيء والاثن مياسير المسلمين وينبغي ان يحمل ذلك اذا لم يكن في السور مال والا قدم على بيت المال (قوله ولا ينافي ذلك) أي وجوب البسذل لشك الاسرى (قوله اذا عذر لهم في تركه) أي وان وقف القتل على بذل مال وجب على الترتيب الذي قدمناه (قوله توفي بعد عقدها) أي الجائر (قوله ان كانت فاسدة) انظر ما معنى

مال الذي كذلك (لهم) الصادق بأحد هم بل الوجه ايضا ان شرط تركه لذى أو مسلم كذلك أو رد مسلم أسير ألفت منهم أو سكا هم الحجاز وأظهروا هم الخبر بدارنا أو ان نبعت لهم من جاء منهم لا الخلية بينهم وبينه وبأن شرط مدة مسلمة تأنيبا منهم (أو) فعلت (لتنقذهم ذمة بدون دينار) اكل واحد (أو) لاجل ان (يدفع مال) من (الهم) لمنافاة جميع ذلك عزة الاسلام نعم لو اضطررنا لبذل مال لقتله أو أسرى بعد زهرهم أو لأحاطهم بنا وخفنا استغنوا لهم لنا وجب بدله ولا يمكن كون ذلك لفساد العقد حيث نزلنا في ذلك قولهم يندب فك الاسرى لان محله في غير المعدين اذا آمن من قتلهم وما ادعاه بعضهم من ان الذنب للاتحاد والوجوب على الامام محل نظر ويحقه ان يحمل جميع ذلك بعد استقرار الاسرى ببلادهم لان فكهم فهر احياء في قرب عليه ما لا يطابق اما اذا أسر طائفة مسلما ومروا به على المسلمين المكافئين فوجب مبادرتهم الى فكهم بكل وجه ممكن اذا عذر لهم في تركه حينئذ (وتصح الهذنة على ان ينقضها الامام) أو مسلم ذكره من عدل ذور أي في الحرب يعرف مصطنعا في فعلها وتركها (حتى شاء) ولا يجوز مشيئة أكثر من أربعة أشهر عند قوتنا أو أكثر من عشرين عند ضغننا وخرج بذلك ما شاء الله انما قاله صلى الله عليه وسلم لعلمه به بالوحي ولا ما توفي بعد عقدها نقضها ان كانت فاسدة بنص أو اجماع (ومنى همت وجب) علينا (الكف عنهم) لا ذانا وأذى أهل الذمة الذين يبلادنا فيما يظهر بخلاف أذى أهل الحرب وبعض أهل الهذنة (حتى تنقضي) مدتها أو ينقضها من عاقبت غيبته أو الامام أو نائبه بطريقه كما يعلم عما يأتي (أو ينقضوها) هدم ونقض ما منهم يحصل (ينصرح) منهم (أو) بقو (قنالا أو مكاتبه أهل الحرب بعودة لنا أو قتل مسلم) أو ذى بدارنا وفعل شيء مما يختلف في نقض عهد الذمة به محاسروه وغيره اعدم تأكدها ببدل جزية أو ابوابه عين للكفار أو أخذ مال أو ان جهلوا ان ذلك ناقض لقوله تعالى وان نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم اما اذا فسدت وجب تبليغهم ما منهم وانزروا قبل مقاتلتهم ان لم يكونوا يدارهم والا فلنا قتلهم بدون انذار (واذا انقضت جازت الاغارة عليهم) نهارا (ويأتهم) أي الاغارة عليهم ايلا ان كانوا يبلادهم فان كانوا يبلادنا وجب تبليغهم المأمن أي محلا يمانون فيه منا ومن أهل عهدنا ولو بطرف بلادنا فيما يظهر ومن جعله دار الحرب أو ادعا اعتبار الغالب وسن له ما ممان بسكن بكل منهما يتخير الامام بينهما فان سكن بأحدهم الزمه ابلاخ مسكنه منهما على الوجه ولو نقض بعضهم) الهذنة (ولم ينكر الياقون) عليه (بقوله ولا قبل) بل اسقروا على مساكنهم وسكنوا (انقض قيسم أيضا) لاشعار سكونهم رضاهم بالنقض ولا ينافي ذلك في عقد الجزية لقوته (وان أنكروا) عليهم (باعتراضهم أو اعلام الامام) أو نائبه (بيقانهم على العهد) بمالحهم (فلا) نقض في حقهم لقوله تعالى أنجين الذين ينهون عن سوء ثم ينذروا المؤمنين بالتمييز عنهم فان أو اذنا قسونا أيضا (ولو خاف) الامام أو نائبه (خيانتهم) بشئ مما

المنقض مع فرض سداد هاول المراد به اعلامهم بفساد الهذنة وتبليغهم المأمن (قوله بخلاف ينقض أذى أهل الحرب) أي وان قدر تعالى دفعهم (قوله أو قتل مسلم) أي ثم ان لم ينكر غيرا قاتل مثلاله بعد علمه انقض عهده أيضا باق (قوله أو ابوابه عين للكفار) أي ابوابه شخص يتجسس على عورات المسلمين لينقل الاخبار (قوله ولم ينكر الباقون) بظهوره وان قلاوا جدا

ظاهر أو مالا ولو فاسدا (قوله لم يقطع) ينبغي حذفه إذ لا يتصور مع ما يأتيه تقريره في المسئلة الثانية ثم ينبغي ان يكون محله ان لم يدخل بقصد السرقة أخذ من التعليل فليراجع (قوله بشرطه) لم يجعل له شرطا فيما (قوله فليشمله هذا الاطلاق) نازع فيه ابن قاسم (قوله وقوله الخ) الاولى بقوله بالفاء بدل الواو (قوله يساوي ٢٣٧ نصاين) انما صور بذلك للاختلاف

في قطعهما اذا بلغ نصاين كانه عليه ان قاسم أي لانه اذا بلغ نصاين فلا قطع جزما على محام (قوله فيه) متعلق بنأوله ما اذا خرج به أو خرج يده الى خارج الحزر ونأوله والضمير فيه للثقب (قوله سواء أعذته غيره أم لا الخ) هذا بالنسبة لما قبل مسئلة الاخواق (قوله فيقطع المحرك) أي ان كان تحريره لاجل اخرجه للسرقة كما هو ظاهر قلير اجمع (قوله فهو الاولى) وهو الواو اذ لم

ينقص اظهاره بان ظهرت اماره بذلك (فله ينزع عهدهم اليهم) لقوله تعالى واما تخاف من قوم خيانة الآية فان لم تظهر اماره حرم النقص لان عقد الهال ازم بعد التنبذ ينقض عهدهم لانفس الخوف وهذا امر اذن اشتراط في النقص حكم الحاكم به (و) بعد النقص واستيفاء ما وجب عليهم من الحقوق (يلتزم المأمن) حتموا فاه بعهدهم (ولا ينسحب عقد الذمة بنزعة) بفتح الهاء لانه كدلتا يسده ومقابلته بجال ولا نعم في قبضتنا غالبا (ولا يجوز شرط رد مسئلة) تأتينا منهم (مسئلة وكافرة ثم تسلم لانه لا يؤمن ان يصيبها زوجها الكافر أو زوج بكافرو لانها عاجزة عن الحرب منهم) وأقرب الى الاقتناع وقد قال تعالى اذا جاءكم المؤمنات الاثية وسواء في ذلك الحرة والامة ويجوز شرط رد كافرة ومسلم فان شرط رد من جاءنا مسلما منهم صح ولم يميز به رد مسئلة احتياط لا مرها خطره (فان شرط فسد الشرط وكذا العقد في الاصح) لفساد الشرط ومثله الخنثي فيما يظهر وقد اشار به الى قوة الخلاف في هذه الصورة وعبر في صورة تقدمت بالصحيح اشارة الى ضعف الخلاف فيها فلا تكرر ولا مخالفة (وان شرط) الامام لهم (رد من جاء) منهم (مسلم) البنا (أو لم يرد تكرر الجاء امرأة) مسئلة (لم يجب) بارتفاع نسكها بسلامها قبل الدخول أو بعده (دفع مهر الى زوجها في الاظهر) لان البضع ليس بمال حتى يشمله الامان كالاشمل الامان زوجته ولا ولو وجب رد لها لكان مهر المثل دون المسمى لانه للميأولة فلما لم يجب مهر المثل لم يجب المسمى وأما قوله تعالى وآتوهم أي الأزواج ما انفقوا أي من المهر فهو وان كان ظاهرا في وجوب الغرم يحتمل لنسبه المصادق بعدم الوجوب الموافق للاصل ووجهه على الوجوب لما قام عندهم في ذلك واما غرضه صلى الله عليه وسلم لمسم المهر فلانه كان قد شرط لهم رد من جاءتنا مسلمة ثم نسخ ذلك بقوله فلا ترجعوهن الى الكفار فغرم حينئذ لا متناع ردها بعد شرطه والثاني يجب على الامام اذا طلب الزوج المرفأ ان يدفع اليه ما بذله من كل المصادق أو بعضه من سهم المصالح فان لم يبدل شيأ فلا شيء وان لم يطلب المرأة لا يعطى شيأ ولو وصفت الاسلام من لم تزل مجنونة فان افاق رددناها له لم يرد حصة اسلامها وزوال ضعفها فان لم تغرق لم ترد وكذا ان جاءت عاقلة وهي كافرة لان اسلمت ثم جنت أو شككتا فلا رد (ولا يرد) من جاءنا آتيا بكافة الاسلام وطلب رده (صبي ومجنون) وانما هما (وكذا عبدا) بالغ عاقل أو أمة ولو مستولدة جاءها اينا مسلمة ان اسلم بعد الهجرة أو قبل الهدنة عتق أو بعده أو اعتهقه سيده فواضح والاعانه الامام مسلم أو دفع لسيده فيمته من المصالح واعتقه عن المسلمين والوالعهم (وحر) كذلك (للعشيرة على المذهب) لضعفهم وقيل رد الاخيار لقوتها بالنسبة لغيرهما وقطع البض بالرد في الحر والجمهور بعدهم في العبد (ورد) عند شرط الرد لا عند الاطلاق اذ لا يجب فيه رد مطلقا (له عشيرة طلبته اليها) لانها تذب عنه وتحميه مع قوته في نفسه (لا الى غيرها) أي لا رد الى غير عشيرته الطالبة (الا ان يقدر المطالب على قهر الطالبة أو الحرب منه) فبرء اليه (ومعنى الرد)

(قوله حرم النقص) أي فلو فعله هل ينقض أولا فيه نظر والا قوب الثاني ويحتمل الاول أيضا انه لمنصب الامام عن الرد وان حرم فعله (قوله صح) ولم يجز به أي فيما لو شرط رد من جاء مسلما لا بكفيه رد المرأة بل لا يجوز ردها لماعليه ولو قال ولم يشمل المرأة كان أولى ثم قوله فان شرط رد من جاءنا مخالف لمج حيث قال لا من جاءنا مسلما لشمله الفساء (قوله ولا مخالفة

حيث قدم امر بغير هذه الصورة والافعارنه السابقة في قوله وكذا شرطه فاسد على الصحيح شاملة لهذه (قوله ورجعوه) أي النذب (قوله قد شرط لهم) أي أو أنه فعله لكونه مندوبا كاتدم (قوله من لم تزل مجنونة) أي في حال جنونها (قوله فان افاق) أي وان لم تصف الكفر فكما اقتضاه تعليله (قوله ولا رد صبي) أي وهو الخ فقبي خبره مبتدأ محذوف (قوله أو قبل الهدنة عتق) أي بنفس الاسلام (قوله أو بعده) أي الهدنة أو الهجرة (قوله وقيل رد الاخيار) هما العبد والحي

يقدم قبله ما يفرع عليه (قوله قتل أو أخذه غيره) لا يدخل لهذا في الاشكال كما لا يخفى بل كان حذفه أبلغ في الاشكال (قوله) فلم يخرجها الى خارج حوز) قال ابن قاسم فيه بحث بل أخرجه الى خارج حوز وهو المستدق لان لفظ حوز كثر في الانبات فلا

(قوله الى بلدي دار الاسلام) علم من هذه العبارة ان ما يقع من المتزعمين في زمانهم انه اذا خرج فلاح من قرية واراد استيطان غيرها اجبروه على العود غير جائز وان كانت العادة جارفة بزرعها واصلها في ثلاثا فغيره (قوله بقتل أبيه) أي ثم أسلم بعد ذلك وحسن اسلامه رضي ٦٢٨ الله تعالى عنه في كتاب الصيد والذبايح (قوله مصدر) أي في الاصل

والافهوهنا يعني الصيد فيجمع على صيد (قوله) وأركان الذبح بالمعنى الخ أي وهو الانذبايح الذي هو أثر الفعل الحاصل في المدحود والمراد بكونها اركاناً انه لا بد لتفقدتها منها والافليس واحد منها جزأمنه (قوله أولية) لو شك بعد وقوع الفعل منه هل هو محال أو محرم فهل يحل ذلك أم لا فيه نظر والأقرب الأول لان الاصل وقوعه على الصفة المجزئة وفي حاشية شيخنا الزبيدي قوله فيه حاشية مستمرة الخ وفي اشتراط بقاء الحياة المستقرة الى تمام الذبح خلاف وقد نقل الشيخان عن الامام واقراء انه لو كانت فيه هند ابتداء قطع المرى وبما قطعه مع بعض الحلقوم انتهى الى حركة مذبوح لما ناله بقطع القفا حل لان انفي ما وقع التقييد بوجوده في الابتداء وقد أشار

هنا (ان يحل بينه وبين طالبه) كافي الوديعة ونحوها (ولا يجبر) المطلوب (على الرجوع) الى لاه لا يجوز اجبار المسلم على الانتقال من بلد الى بلد في دار الاسلام فكيف يجبر على دخول دار الحرب (ولا يلزمه الرجوع) اليه وقضية كلامه انه الرجوع لكن في البيان ان عليه في الباطن ان يهرب من البلد اذا علم انه قد جاء من يطلبه وهذا ظاهر لا سيما اذا خشي على نفسه اقتتاله رجوع (وله قتل الطالب) دفعاً عن نفسه ودينه ولذلك لم ينكر صلى الله عليه وسلم على أي بصبر امتناعه وقتله طالبه (ولنا التمر بصل له به) أي بقضائه ولو بحضرة الامام خلافاً للبقية لما روى أحمد في مسنده الباق ان عمر قال لا يجلد حتى يرضى عن النبي صلى الله عليه وسلم الى أبيه سبيل اصبر اباجتدل فاقناهم مشركون وانما دم أحدهم عند الله كدم الكلب يعرضه بقتل أبيه (لا التصريح) فيمتنع نعم من أسلم منهم بعد الهدنة ان يصرح بذلك بما بقضيه كلامهم لا لم يشرط على نفسه اماناً لهم ولا يتناوله شرط الامام كما قاله الزركشي (ولو شرط) عليهم في الهدنة (ان يردوا من جاءهم مرتد ايماناً منهم الوفاء) بذلك عملاً بالشرط سواء كان رجلاً أم امرأة أو أم رقيقاً (فان أو افقدت نقضوا) الهدنة لمّا انقضت الشرط (والاظهر جواز شرط ان لا يردوا) من جاءهم مرتد ايماناً أو امرأة ورقة فلا يلزمهم رده لانه صلى الله عليه وسلم شرط ذلك في مهانة فريش ويفرمون مهر المرأة وقيمة الرقيق فان عاد اليناردنا لهم قيمة الرقيق دون مهر المرأة لان الرقيق يدع قيمته بصير ملكهم ان قلنا بصحة بيع المرتد للكافر لكن الاصح خلافه والمرأة لا تصير زوجة والناني المنع بل لا بد من استرداده لاقامة حكم المرتدين عليه فليعلم التمكن منه والفضيلة دون التسليم

### في كتاب الصيد

أفرد لانه مصدر (والذبايح) جمع ذبيحة وجمعها لانها تكون بالسكين وبالسهم وبالحوارج والاصل فيه قوله تعالى أحل لكم صيد البحر وقوله الاما ذكيت وقوله واذا حلستم فاصطادوا ومن السنة ما نذر كره أو افق ذكرهنا الصيد والذبايح والاطعمة والنذر قبحه المصنف هنا وقال في اكثر الاصحاب وخالفه في الروضة فذكره في آخر ربع العبادات لان طالب الحلال فرض عين واركان الذبح بالمعنى الحاصل بالمصدر أو أربعة ذبح وذبح و ذبح وآلة (ذكاة الحيوان المأكول) البرى المطلوبة شرعاً لحل أكله تحصل (بذبحه في حلق) وهو على العنق (أولية) بفتح الهمزة هي أسهل (ان تدر عينه) بالاجماع وروى الدارقطني والبيهقي عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث بدلياً يصيح

المشارح الى هذا بقوله أوله ثم قال بعد ذلك يجب ان يسرع الذبايح في الذبح فلو تأنى في بحث ظهر انتهاء النشأة قبل تمام قطع الذبح الى حركة مذبوح لم يحل قال ارفعى وهذا يخالف ما مر من ان الشرط وجوده في الابتداء فينبه ان يكون المقصود هنا اذ تبين مصيره الى حركة مذبوح وهذا اذا لم يتبين وقال النووي هذا خلاف ما سبق تصريح الامام به بل الجواب ان هذا مقبر بالتأني بخلاف الاول اه (قوله بعث بدلياً) هو بدل من وقرأه الخنزي كما في المتنق لاين تيممه وانقطه عن أبي هريرة قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بدلين من وقرأه الخنزي على جلي أو رقي يصيح

عموم له وأخرجه إلى خارج الحزب المجهود وهو ما كان فيه قليلاً من إلهام ومصادره بقوله وأخرجه إلى خارج الحزب المجهود وأدخل  
 أن عبارة المصنف مساوية لعبارة أصله خلافاً لما أفهمه كلام المؤلف (نرى قوله والقول بأن التذكير يفيد أنه لا بد من هذا

في حاجة من ألوان الذكاء في الخلق واللذة ولا تفعلوا الانفس ان تذهب وآيام مني أمام أكل وشرب ويعالروا الدوافع  
اه وقد ذكره الحافظين بحرفي الأصابة في القسم الاول من الذين لهم محبة وذكر بعض الحديث المذكور من طرق  
أخرى (قوله في حاجة مني) أي نواحي (قوله إلا ان الذكاء في الخلق) أي لما قصر عنه واللذة أي لما طال عنه والمراد ان هذا  
هو الأولى (قوله فلا يراد الجنين) ومثل الجنين جنين في بطنه ان تصور (قوله ذكاء أمه) ٣٣٩ هو ما رفع بني ان الذكاء التي  
أحدث أمه أحلتها ويجوز

[illegible]

باب المسالك كلب الجوى صار مقدورا عليه اه بالحقى (اقول) فان لم يصرم مقدورا عليه بكلب الجوى حل بكلب المسلم وفى مثل الروض وشربه ويحرم لو امسك واحد من الكلبين صدام عقره آخر أو شلته فسه أى عاقره حل قال وتفسيره ثم بدل الزوال والمعبر فى الأصل فيقبل الحل فيما اذا تقدم العقر الامساك أو قارنه وهو ظاهر (قوله بطبق الذبح) أى بالنسبة لما يذبحه (قوله ثم يكره) أى كل ما ذبحوه (قوله وتكره كذا) أى (ظاهرة ولو دله يصير على المذبح لكن مقتضى التعليل بخلافه وأعل وجه السكر اه) فانه قد يتطابق فى الجملة وتباس كراهة أى كل ما ذبحه غير المبرك كراهة أى كل مذبح الا اعمى ان قال ان علم السكر اه فى الرأى ماذ كرم حريان الخلاف فى مذبحهم بخلاف الاعمى فانه لم يذكر خلاف فى حل مذبحه (قوله ويحرم صيده) وقتله لم يصرم مقدورا عليه اه ح وسبأ فى ذلك فى قول الشارح صرنا لغيره



الاعتراض ضد الاعتراض الاول وهو انما يتأني ان كان لفظ حوز في كلام المصنف للعبوم مع انه لا مستوع له (قوله ممنوع لان آل في الحوز للعهد الشرعي الخ) حاصل هذا الجواب كمالا يخفى تسليم ما قاله المعتض في التشكيك الذي هو حاصل جوابه عن الاعتراض الاول وادعاء ان التعريف مثله يجعل آل للعهد الشرعي لكنه انما يتأني ان كان معنى العهد الشرعي هنا ما جعله

(قوله ولو آخر فاسق) خرج به الصبي والمجنون ولو مع نوع عقير فلا ينقل خبرهما فصيرهما خيرا اذ يضحى وظاهره وان صدقهما الخبر (قوله فان كان في البلد مجوسى لم يحل) وحل المؤلف اخلاق الفخرى على ما اذا لم يغب المسلمون كما مر في باب الجهاد وعبارته في قول المصنف يحل استعمال كل اناطاهر ولو وجد قطعة لحم في اناه وآخره بيلة بالمجوس فيه فيى طاهرة أو مرضية مكشوفة فحسبه أو في اناه وآخره بالمجوس بين المسلمين وليس المسلمون أغلب فكذلك فان غلب المسلمون فطاهرة فقوله هنا فان كان في البلد مجوسى ٢٤٠ أى جسسه ولم تغلب عليه المسلمون بان كان المجوس أكثر أو مساو للمسلمين

وان كان ظاهر اناطاهرة  
تعمول الواحد (قوله حنف  
انته) أى بلا سبب (قوله  
على صورته المنهورة) أى  
بل وان كان على صورة  
مالا يؤكل في البرك ككتاب  
وأدى (قوله ولو صاها)  
غاية (قوله مجوسى) أو  
محرم ايج ظاهره  
انه لا يحرم عليه ولا على  
غيره (قوله وكذا الذبح  
سمكة) والاولى أن يكون  
الذبح من ذبلها ولعل  
ذلك فيها هو على صورة  
السهمك المعروف اماما  
هو على صورة سمارة  
وأدى فمبني أن يكون  
الذبح في حلقه أوليته  
كل حيوانات البرية  
يؤخر في وقع السؤال في  
الدرس مما لوصل عليه  
حيوان ما كول فضر به  
بسبب قطع رأسه هل  
يحل أولا فيه نظرا والظاهر الاول لان قصد الذبح لا يشترط وانما الشرط ففسد الفعل وقد وجد بل يستعمل  
وينبغي ان مثل قطع الرأس ما لو أصاب غير منقه كيد مثلا جرحه ومات ولم يتمكن من ذبحه لانه غير مقدور عليه (قوله فان  
تعين اسرافه) أى بان لم يتسمر له دفعه بنفسه ولا بغيره ولو باجرة (قوله ولا يقطع بعض سمكة) أى يسن ان لا يقطع الخ بديل  
قوله حل الذمل (قوله أما المتوحش) أى وهو الذى ينفر من الناس ولا يسكن بهم قال في المصباح الوحش ما لا يسكنه ما نسر  
من دواب البر وجهه وحوش وكل شئ يتوحش من الناس فهو وحش (قوله أو أبل) أى نافر (قوله ما صيدت أناس) أى  
بان صار لا ينفر من الناس قال في المصباح اسنا أنت به وتأنس به اذا سكن القلب ولم ينفر (قوله دون الثاني) أى فلا يستعمل  
فيه بخلاف المراد فيه تعمول في كل منهما

وان كان ظاهر اناطاهرة  
تعمول الواحد (قوله حنف  
انته) أى بلا سبب (قوله  
على صورته المنهورة) أى  
بل وان كان على صورة  
مالا يؤكل في البرك ككتاب  
وأدى (قوله ولو صاها)  
غاية (قوله مجوسى) أو  
محرم ايج ظاهره  
انه لا يحرم عليه ولا على  
غيره (قوله وكذا الذبح  
سمكة) والاولى أن يكون  
الذبح من ذبلها ولعل  
ذلك فيها هو على صورة  
السهمك المعروف اماما  
هو على صورة سمارة  
وأدى فمبني أن يكون  
الذبح في حلقه أوليته  
كل حيوانات البرية  
يؤخر في وقع السؤال في  
الدرس مما لوصل عليه  
حيوان ما كول فضر به  
بسبب قطع رأسه هل  
يحل أولا فيه نظرا والظاهر الاول لان قصد الذبح لا يشترط وانما الشرط ففسد الفعل وقد وجد بل يستعمل  
وينبغي ان مثل قطع الرأس ما لو أصاب غير منقه كيد مثلا جرحه ومات ولم يتمكن من ذبحه لانه غير مقدور عليه (قوله فان  
تعين اسرافه) أى بان لم يتسمر له دفعه بنفسه ولا بغيره ولو باجرة (قوله ولا يقطع بعض سمكة) أى يسن ان لا يقطع الخ بديل  
قوله حل الذمل (قوله أما المتوحش) أى وهو الذى ينفر من الناس ولا يسكن بهم قال في المصباح الوحش ما لا يسكنه ما نسر  
من دواب البر وجهه وحوش وكل شئ يتوحش من الناس فهو وحش (قوله أو أبل) أى نافر (قوله ما صيدت أناس) أى  
بان صار لا ينفر من الناس قال في المصباح اسنا أنت به وتأنس به اذا سكن القلب ولم ينفر (قوله دون الثاني) أى فلا يستعمل  
فيه بخلاف المراد فيه تعمول في كل منهما

هنا ما جعله الشرع حرزاً في الجملة ولو تغير هذا المان كان معناه ما جعله الشرع حرزاً لهذا كما هو ظاهر فلا مساواة (قوله حالة الاخراج) يعني حال الخروج من جوفه وهو كذلك في نصفه (قوله والباب مفتوح) المناسب لاسبابه في والباب بالفتح قبل الواو (قوله ولا ينفى الخروج في الماء الزاكد الخ) هذا مكرر مع ما تقدم في حل المتن وهو تابع في هذا الجمل والبيان لابن حجر واحد هما يعني عن الآخر (قوله حيث لم يكن الفناء مطروفاً) أي كأن كان مترفعاً عن الطريق كما ظهر فليراجع (قوله ولم يمكن قطع حلقومه) أي لم يتيسر ولو بعسر أخذ من قوله الاتي ٢٤١ يعني أمكن ولو بعسر (قوله أي

العشرة) قال ابن عبد البر في الكشي أو العشرة بالضم الدار في أسامة بن مالك بن قسطنطين ويقال عطار بن بدر ويقال ابن بلز وضبطه في القاموس بالضم والمد أيضاً أي بالقلم (قوله أما إذا تعذر لحوقه حالاً) أي بحسب العرف كأن لا يدركه في ذلك الوقت ولو بشدة العدو وراه وإذا ترك ربما استقر في محل آخر فذكره في غير الوقت الذي نفيه فلا يكلف الصبر إلى صبر ورثه كذلك ومنه ما لو أراد جمع دجاجة ففتر منه ولم يمكن قدرته عليها لنفسه ولا غيره (قوله فلورى غير مقدور عليه) هذا في قول المصنف وبني مكرر مع ما تقدم ثم رأيتها ساقطة في نسخة مصحفة (قوله جرح الجرح بفتح الجيم مصدر جرحه وأما الجرح بالضم فهو اسم أه عدا على الجاني وقوله فهو اسم أي للآثر الحاصل من فعل الجرح (قوله عالماً كان)

يستعمل في سائر الدواب ولو رزى بعير ونحوه في بئر لم يمكن قطع حلقومه من يثبه فكذلك في حله بالرى لتعذر الوصول إليه في السنن الأربعة من حديث أبي العشرة الدار عن أبيه أنه قال يا رسول الله أما تكون الذكاة في الحلق واللسنة فقال صلى الله عليه وسلم لو طعنت في نغذه لا جازأ قال أو دأوه هذا لا يصح إلا في التردية والمتوحش (قلت لا يصح إلا في التردى (بالرسالة الكلب) الجراح (وتحوه وجهه الروابي والشائى والله أعلم) والفرق أن الحسد يستباح الذبح في القدرة بخلاف فصل الجراحة (ومضى تيسر) يعني أمكن ولو بعسر (لحوقه) أي الناد أو الصبر بعد أو واستغاثه وبين ثناء مجتنبين أو مهلة ونون (عن يستقبله فقدر عليه) لا يحل إلا بذهبه في مذهبه أما إذا تعذر لحوقه حالاً فيصحب بالرى جرح كان كامراً (ويكنى في) الصيد المتوحش (الناد المتردى جرح يقضى إلى الزهوق) كيف كان إذا قصده حينئذ جراحة تفضي إلى الموت غالباً (وقيل يشترط مذقة) لا ينزل منزلة قطع الحلقوم والرى في المقدور عليه ولو رزى بعير فوق بعير فزرحم في الأول ففقد إلى الثاني حل عالماً كان أو جاهلاً كالورى صيده أو أصابه ونفذ منه إلى آخر (وإذا أرسل مهمه أو كلباً) ونحوه (أو طائر أعلى صيد) أو بعيراً أو نحوه تعذر لحوقه ولو بالأسنة (فأصابه) أو جرحه (ومات) فإن لم يدرك فيه حياة مستقرة) كان رماه ففقد نصفين (أو أدركه) ونفذ بجمعه بلا تقصير بأن سل السكين فأتى قبل إمكان (لذبحه) أو امتنع بقرته (ومات قبل القدرة عليه حل) (اجتماعي الصيد ونحوه) السكين في البعير بالسهم وقص عافيه غيره ويندب فيما إذا لم يدرك فيه حياة مستقرة أمر الرالسكين على مذهبه ليدبحه فإن لم يفعل وتركه حتى مات حل لقدرة عليه في حالة لا يحتاج فيه التذكية ولا يشترط عدو بعد إصابته سهم أو كلب ولو اشتغل بطلب المذبح أو وقع منكسراً فاحتاج إلى قلبه أو أشغل بنوجهه إلى القبلة فأتى قبل حل (وان مات التقصير به) أن لا يكون معه سكين تذكر وتوث والتألبتد كبرها سميت بذلك لأنها تسكن الحياة ومدة لأنها تقطع مدة حياته (أو غصبت) منه ولو بعد الرى (أو نشت) بكسر الشين المجعلة ونحوها (في الغمد) أي علق به (حرم) لتقصير للاحق من بعاني الصيد أن يستغيب الآلة في غم موافق وسقوطها منه وسرقتها تقصير بمرج البلقني الحل فيما لو غصبت عند الرى أو كان التعمد معتاداً غير ضيق فعلق لعارض ولا يكلف العدو إلى ذلك فلم يثنى على عاداته كفى كما يكفي في السعي إلى الجثة وإن عرف التصريح بها بامارة ولو حال بينه وبين الصيد سبع فلم يصل إليه حتى مات بالجرح حل والفرق بينه وبين غصب السكين

٣١ نهاية سابع أي بالتلفي (قوله ليدبحه) أي أن استمرت حياته إلى تمام الذبح (قوله ولا يشترط عدو) أي سرعة سهر من الرى والمرسل بعد الرى والارسال (قوله في الغمد) بكسر الميم أه محلى (قوله نعم مرج الباقيني) استدراك على قوله السابق ولو بعد الرى وبعبارة مع بحث الباقيني فيه وفي الغصب بعد الرى أنه غير تقصير مرج وقوله فيه أي فيما لو نشت بعد الرى الخ (قوله ولو غصبت عند الرى) عبارة المنهج بعد الرى ومنه يعلم أن المصيبة ملحقة بالمعدية (قوله أو كان الغمد معتاداً الخ) معتمد (قوله فعلق لعارض) أي بعد الرى كافي ج (قوله والفرق بينه) هذا الباقي على ما بينه البلقني من أن غصبا بعد الرى لا يمنع الحل فإن فيه التسوية بين الغصب وحيلولة السبع نعم أن كانت الحيلولة قبل الرى فإن احتجج إلى الفرق

(قوله أو دعاه) أي فيمن يتأني فيه ذلك (قوله تويا على الامتناع) هذا هو الفارق بين هذا وبين ما مر آنفا (قوله ولو صغيرا) قضية هذه الغاية أن الكبير من محل الخلاف والظاهر أنه ليس كذلك فراجع (قوله وأمعنه مال) أي يلق به أيضا كما هو صريح شرح المنهج كغيره (قوله ولهذا لا يضمن سارقه ما عليه) يعني أنه لا يدخل في ضمانه لو تلف مثلا بغير السرقة (قوله أو بجاهرة) لعل المراد أنه أحذره والمجيء مثلا ينظر لكنه في محل خفية حتى يصدق حد السرقة فراجع (قوله قال الزركشي

(قوله إن غصبها عائد إليه) أي وصف بكونها غصبت منه فنسب لتقصير (قوله بعد قطع الحلقوم) تظاهره وإن لم يترك (قوله والأصح الاكتفاء بالحركة الشديدة) أي وإن لم يتغير الدم فالجوع بينهم ما ليس بشرط وجوبه شيئا لا يادى ومن أمارات الحركة الشديدة بعد قطع الحلقوم والمرى أو انفجار الدم وتدفقه فالواو في انفجار الدم يعني أيا كان وجوده في الشارح (قوله فإن شك في حصولها) أي الحياة المستقرة (قوله أو نحوه) من كل ما هو سبب لازهاق الروح (قوله بقطع كل الحلقوم) ولا بد في ذلك من مباشرة السكين لمداختي ٢٤٢ يقطعها ما لو قطع من غيرها كان قطع من الكتف ولم تنصل السكين للحلقوم والمرى

لم يصل المذبح (فخرج) ان غصبها عائد إليه ومنع السمع عائد الى الصمد والحياة المستقرة ما وجد معها الحركة الاختيارية بقرائن أو أمارات تغلب على الظن بقاء الحياة ويترك ذلك للمشاهدة ومن أمارات انفجار الدم بعد قطع الحلقوم والمرى أو الأصح الاكتفاء بالحركة الشديدة فإن شك في حصولها ولم يترجح ظن حرم وأما الحياة المستقرة فهي الباقية التي خرجها بذبح أو نحوه وأما حركة المذبح فهي التي لا يبق مع سمع ولا بصار ولا حركة اختيار (ولو رماه بقدره نصفين) مثلا (حلا) لحصول الجرح المذنب (ولو أبان منه) أي أزال من الصمد (عصوا) كيد أو رجل (بحر مذهب) بخصوص سيف ومات في الحال (حل العضو البدن) لأن ذكاة بعضه ذكاة كله أما إذا لم يمت في الحال وأمكن ذلك تركه حتى مات فلا يجل (أو) يجرح (غير مذهب) أي مسرع للقتل (ثم ذبحه أو جرحه) جرحا آخر مذهباً فحرم العضو (لأنه أبين من حي (وحل الباقي) اتفاقا ومحل ذلك في الثانية ما لم يثبته بالجراحة الأولى فإن أثبتتهما فقد صار مقدورا عليه فيتبين بجمعه ولا يتجزئ سائر الجراحات (فإن لم يتمكن من ذبحه ومات بالجرح) الأول (حل الجميع) كالموت الجرح مذهباً (وقيل يحرم العضو) لأنه أبين من حي فأثبت به ما لو قطع ألية شاء ثم ذبحها لأجل الألية وهذا هو المعص في الشرحين والروضة والمجموع وهو المعتمد (وذكاة كل حيوان) يرى وحشياً كان أو أنسياً (قد ر عليه بقطع كل الحلقوم وهو يخرج النفس) يعني بجراحه دخولاً واخر وجاراً (والمرى) بالهضمز (وهو يجري الطعام) والشراب إذا الحياة توجد به ما لو فقد بقطعه ما خرج بقطع ما لو اختلط رأسه بغيره أو غير يديه أو ببدنه فإنه ميتة وقوله قدر عليه ما لو لم يقدروا عليه وقدموا بقطعه ما لو قطع البعض وانتهى إلى حركة المذبح ثم قطع الباقي فلا يجل ولا بد من كون التذفيف متعصلاً لذلك فلاؤخذ في قطعه أو آخر في ترك الحشوة وأنفس الخاصة لم يجل ولو أنه لم يشف على شاء أو جرحها سمح فذبحت وفيها حياة أو وقع عليها أسقف أو نحو ذلك ولم يصبها البصار ولا نطق اختياراً ثم ذبحت وانفجر الدم حالت وفي الروض مستقرة وشرحه ما نصه في باب الأضحية قبيل فصل في سنن الذبح فإن جرح الحيوان أو سقط عليه سيف أو نحوه وفي نسخة شققت وبقيت فيه حياة مستقرة ولو عرفت بشدة الحركة أو انفجار الدم فذبحه حل وإن تيقن أهلاكه بعد ساعه أو فلا يجل لوجود ما يحال عليه الهلاك مما ذكر ثم قال وقوله ولو لبدة الحركة ليس في محله لأنه لو وصل بجرح إلى حركة المذبح وفيه شدة الحركة ثم ذبح لم يجل والمراد به انفجاره معرفة الحياة المستقرة حاله الذبح فلاؤخره مع الجلاء قبله كاصله كان حسناً وما حله أن الحياة المستقرة عند الذبح تارة تتيقن وتارة تظن بعلامات وقرائن فمنها الحركة الشديدة بعد الذبح وانفجار الدم وتدفقه اه فقد صرح بأنهم لو وصلت إلى حركة مذبوح بسبب يحال عليه الهلاك وحصل منها حركة شديدة في تلك الحالة ثم ذبحت لم يجل بخلاف ما إذا وصلت إلى حركة المذبح وليس فيها تلك الحركة ثم ذبحت فاشتدت حركتها أو انفجر دمها فتحل والواو في قوله وتدفقه يعني أو كما عبر به أقبل

ويعين أن يكون مراده ما اذا تزعمه بعد الانخراج هذا تنقيدها لان الكلام الذي لم يأتى اى ما اذا تزعمه قبل الانخراج من الحيز الى الحيز لم يقطع لانه سرق قلا من حزمته قوله وأما اذا سرق ما عليه الخ قال ابن قاسم هل هذا غير قوله السابق وقضيه انه لو تزعم منه المال الخ فان كان غيره فليجروا ان كان هو فله ذكره ولم اعتبر الحيز لانهم اه قوله وان أمكن

قوله وان تيقن موته بعد ليس يقيد بل المدعى على مشاهدة حركة اختياره بتدركه بالمشاهدة أو ان يفارق الدم بعد صبها أو وجود الحركة الشديدة كما علم عاصم سبق في كلامه وكان الاول ان يقول وان ٢٤٣ تيقن موته بعد لحظة قوله

ويستحب قطع الودجين  
الزيادة على الحلقوم  
والمرى والودجين قبل  
بصرهما لانه زيادة في  
التعذيب والراجح جواز مع  
الكراهة كما يؤخذ من قول  
الشارح لا تقي وكبره  
زيادة القلع  
لواضطر شخص لا تل  
مالا يجل أكله فهل يجب  
عليه ذبحه لان الذبح يزيل  
العضوات أم لا لان ذبحه  
لا يفيد وقع في ذلك تردد  
والاقرب عدم الوجوب  
لان ذبحه لا يزيل عذبه  
بأى طريق اتفق لكن ينبغي  
انه أولى لانه أسهل لخروج  
الروح قوله وامهل عطف  
تفسير قوله وقد يحدّثان  
بالمرى عبارة الخطي وقيل  
يحدّثان بالمرى قلصل  
الشارح يشترى ان ما ذهب  
اليه صاحب القيل يوجد  
في بعض الحيوانات قوله  
فقطط الحلقوم والمرى  
أى وصل اليه اقبل ابتداء  
قطعهما وبه حياة مستقرة

مستقرة حلت وان تيقن موته بعد يوم أو يومين وان لم يكن فيها حياة مستقرة لم تحل  
(ويستحب قطع الودجين) لانه أوسع وأسهل لخروج الروح فهو من الاحسان في الذبح وهو  
يقع الواو والدال عرفان في صحته العنق من مقدمه محيطان بالحلقوم وقد يحدّثان بالمرى  
وتعبر التنبيه بالادراج من باب اطلاق الجمع على اثنين وهو صحيح (ولو ذبحه من قفاه) أو من  
صفحة عنقه (عصى) لانه لو عن محل الذبح وما فيه من التعذيب ولانه لم يخص في الذبح  
والقطع من صفحة العنق كالقطع من القفا (فان أسرع) في ذلك (فقطط الحلقوم والمرى) وبه  
حياة مستقرة (ولو ظنا بقرينة كأمير (حل) لصادفة الذكاة وهو حي كالقوله بدمه ثم ذكاه  
(والا) بان لم يبق به حياة مستقرة بان وصل لحركة مذبح لما انتهى الى قطع المرى (فلا) يحل  
لصبره ورنه ميتة فلا تنفسيه الذكاة (وكذا اذا دخل سكين باذن تلمب) مثالا لقطع حلقومه  
ومرئيه داخل الحلق لا لجله ففيه التفصيل المار في ما قبلها نعم يحرم ذلك التعذيب  
(ويمن بخرايل) ونحوه مما طال عنقه وهو قطع اللبة أسفل العنق لانه أسهل لخروج روحها  
اطول عنقها ولا بد في الضر من قطع كل الحلقوم والمرى كما جزم به في المجموع (وذبحه بقر وغنم)  
لانه صلى الله عليه وسلم ذبح عن نسائه البقر والغنم ونحوه يكسبن أفقرين ذبحهما وكبر  
وضع رجله على صفاهما (ويجوز عكسه) أى ذبح الابل ونحوه غيرها بلا كراهة لكنه  
خلاف الاول لعدم وروده في نفسه وان لم يسل كالقرو وكذا جاز الوحش وبقره (وان يكون  
العبر قائما مع قول ركبته) يسرى للاتباع (وبالقرة والشاة مضطربة) بالاجماع وقوله  
في الفائق ان لفظة البقر من زوائده صحيح باعتبار بعض نسخ الحرز فلا ينافيه وجودها في  
بعض آخر (لجنبها اليسرى) لانها أسهل على الذابح في أخذ الآلة باليمين وامساك رأسها  
باليسار ولفظة اليسرى من زيادته وهي حسنة فلو كان أعسر استحب له استنابة غيره ولا  
يضعها على يمينها كما (وتترك رجلها اليمنى) للتسريع بنحر كنها (وتشدد باقي القوائم)  
كي لا تضطرب حالة الذبح فيزل الذابح ويثدب اضباعها فرق (وان يحدّث فرته) أو غيرها  
لغيره فاذا قتلتم فأحسنوا القتلة واذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة ولجسد أحكم شفرته وليرح  
ذبخته ويحدّث بعض المساء الشفرة بفتح أوله السكين العظيمة والمراد السكين مطعنا أو زرها لانها  
الواردة وكان من شغل المال ذهب لأذهابها الحياة مريعا ويثدب امرأها فرق ونحوه  
يسير ذهابا وإيابا يكره ان يحدّثها قبلاتها وان يذبح واحدة والاخرى تنظر لها ويكره ابانة  
رأسها حال زيادة القطع وكسر العنق وقطع عضوها أو تحريكها ونقلها حتى يخرج روحها

يقينا أخذنا من قوله السابق فاشك في حصولها لم الخ (قوله ففيه التفصيل المار) أى المذكور في قوله فان أسرع الخ فاشك  
العصيان خارجة ومن ثم استدرك الشارح لم ولو أدخلها في مفاد التشبيه فقال في التفصيل والعصيان كان أولى (قوله  
ويمن بخرايل) تخصيص الابل بالنحر والبقر بالذبح يقتضى ان النحر لا يذبحى بخرايل وقوله في أول الكتاب وكان الحيوان يذبحه  
في حلقه أو لبته صريح في ان الذبح صحيح للنحر وغيره وقوله ونحوه ذكر الضعيف في نحوه واثنته في روحها تنبيه على جوازها  
في الضعيف الراجح لاسم الجنس الجنى لكن في المختار ان الابل مؤنثة لان أسماء الجمع التي لا واحد لها ذكوت لغيرها لا دميين  
فالتأنيث لا يلزم (قوله ولا يذبحها) أى يكره

توجهه بأن البعير لا يعجز به مع النوم) في التهمة عقب هذا مانصه إلا أن كان فيه قوة على الاحراز واستيفاء اهـ ولعل هذا أسقطته الكتب من الشارح والادلاء بمنه انعام التوجيه (قوله سواء كان الحر بمنزلة الخ) انظر ماوجه التقييد بالحر وهلا علم اذ مكاتبة الصغير متصورة تبعه او المانع من هذا التعميم في البعض (ففي فصل في شروط السارق الخ) (قوله في شرط

(قوله والاول سوفها) والمخاطب بالاولوية ما لكنها انما اثر الذبح ومقدماته فان فرض أمر الذبح الى غيره وسلمه الله طلب منه فعل ذلك كله (قوله وفي الاضحية) أي والتوجه في الاضحية (قوله وأن يقول بسم الله) قال الدمامي والاكمل أن يقول بسم الله الرحمن الرحيم وهو ٢٤٤ مخالف لما قاله الشارح (قوله ويكره تعمد تركها) أي التسمية (قوله فان قاله حرم) أي ذلك والمذبح حلال وعبارة سم على حج قوله حرم أي هذا القول والا فصل أو كل الذبيحة كما هو ظاهر فافادته في بكفي الذبح بالمدينة المشهورة فان السم لا يظهر له أثر مع القطع ولا يشكك ذلك بعدم الحل فيما لو قتله بسمهم وينفذ مثلان اجتماع السهم مع البندقة يؤثر في القتل ظاهرا مالا يؤثره السهم وحده فكان للبندقة مع السهم أثر ظاهري في القتل ولا كذلك السم فانه انما يقتل عادة بعد سريانه في الجسد لا بمجرد الملافة والقطع الذي هو أثر مباشرة السكين مؤثر لانه هو قاتل فالا ينسب تأثير للسم (ففي فصل يحل ذبح مقدور عليه)

والاول سوفها الى المذبح ورق وعرض الماء عليها قبل ذبحها (ويوجه للقبلة ذبحه) وفي الاضحية ونحوها أكدوا الاصح انه وجه مذبحها والمعنى فيه كونها افضل الجهات لاجل وجهها ليجتنب هو الاستقبال ايضا فانه منسوب (وأن يقول بسم الله) وحده عند الفعل من ذبح أو ارسال سهم أو جراحة للارتعاب فيمارواه الشجبان في الذبح ويكره تعمد تركها فان تركها ولو عمد حل لان الله اباح ذبايح اهل الكتاب بقوله وطعام الذين اتوا الكتاب حل لكم وهم لا يدركونوا وما قوله تعالى ولأنها كواجرهم يذكر اسم الله عليه فالحرام اذا ذكر عليه غير اسم الله يعني ما ذبح الاضحية بدليل قوله تعالى وما اهل لغرب الله به وسدق الآية دال عليه فانه قال والله لنسحق والحالة التي يكون فيها فسقها في الاهلال لغرب الله قال تعالى أو فسقا أهل لغرب الله به والاجاع فام على ان من أكل ذبيحة مسلم لم يسم عليه اليس يفسق (ويصل) (ويصل) (على النبي صلى الله عليه وسلم) لانه محل يشرع فيه ذكر الله فشرع فيه ذكر نبيه كالاداء والصلوة (ولا يقل باسم الله واسم محمد) فان قاله حرم لانه ما له للتشريك لان من حقه تعالى اختصاص الذبح واليمين باسمه والعبادة من غير مشاركة مخلوق في ذلك فان أراد ذبح باسم الله أو ترك باسم محمد فينبغي كفاؤه الرافعي عدم الحرمة ويحمل اطلاق من نفى جوازه على انه مكروه اذا لم يكرهه يصح نفى الجواز عنه

(ففي فصل يحل ذبح مقدور عليه ومروح غيره) هو معنى قوله في الروضة المقدور عليه لا يحل الا بذبيحة في الحلق واللبة كما يفيد قوله (بكل محدد) يفيد الدال المشددة أي شيء له حد (بجرح) اذ هو اسم مفعول وهو وصفة ومفهوما معتبرا فافهم انه لا يحل بغيره وهو كذلك (كحديد) أي كحديد حديد (ونحاس) وورصاص (وذبح) وقضعة (وخشب وقصب وسحر وزجاج) لان ذلك أسرع لخراج الروح (الاظفر وسناوساثر العظام) لخبر الصحبة ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا اليس السن والظفر وسأحدثكم عن ذلك أما السن فعضوم وأما الظفر فعدى الحبشة أي وهم كفار وقتنهم ان التشبيه بهم أي معنى ذاتي في الآلة التي وقع التشبيه بها فلا يقال مجرد انتهى عن التشبيه بهم لا يقتضي البطالة بل ولا الحرمة في نحو انتهى عن السدل واشتغال الصماء والحق بهما في العظام ومعلوم مما يأتي ان ما قبلته الجارحة بظفرها أو نابها حلال فلا يحتاج لاستثنائه (فلا يقتل عثقر) بفتح القاف المشددة (أو ثقل محمد كبدقة وسوطهم

وينبغي ان من المحدد بالمعنى الذي ذكره ما لو دبح بخطب يؤثره على حلق نحو العصفور وقطعه كائنا بالسكين فيه فيحل المذبح به (قوله ونحاس) أي ويكعد ونحاس الخ وينبغي الاكتفاء بالنسار المعروف الآن في الذبح (قوله وسائر العظام) ظاهره دخول الصدق المعروف الذي يعمل به السكان فلا يكفي وينبغي الاكتفاء به فليراجع لان الظاهر انه ليس بمعظم (قوله ليس السن والظفر) بنفسهما فانهما مسندتان من فاعل أشهر المستتر فيه وما بينهما اعتراض والانذار الاسالة شبه خروج الدم بجري الماء في النهر اهـ شرح التوضيح (قوله وأما الظفر) هذا قد يقتضي ان الظفر ليس من العظام وهو حجة الف لظاهر قول المصنف وسائر العظام (قوله كبدقة) وأقوى ابن عسبة السلام يعرمة الى بالندق وبه صرح في الذخائر لكن أنجي النوري بجواز عقده بعضهم مع اذا كان الصلبة لا يموت منه غايما كالوزان نبات كالصافير فيصير اهـ

السارق) أي في بعض فقوله وهي تكليف الخ بيان لأشروط من حيث هي لا التي في كلام المصنف في هذا الفصل (قوله ويقطع بها) أي وفيما يقطع بها وهو طراقة على ما يأتي (قوله لا تنزاه الاحكام) الوجه اسقاط الاحكام وليس هو في التقعنة (قوله أخذ من قولهم الخ) استشكل ابن قدام هذا الأخذ بأن قضية المأخوذ منه عدم الاحتياج لثبوت المال لانه انما احتيج

وهذا التفصيل هو المتخذ اه شيخنا زبدي (اقول) قوله لا يموت منه غالباً أي وكان ذلك طريقاً لاصطلاحه ادوا الاحكام لمصلحة من تعذيب الحيوان بالفايدة وكأى باليندة فضرِب الحيوان بعضاً ونحوها لما ٢٤٥ ذكر وان كان طريقاً لاصطلاحه

اليه حيث قدر عليه بغير الضرب كما يقع في امساك نحو الدجاج فانه قد يشق امساكه اذ في ذلك لا يبيع ضربها فانه قد يؤدي الى قتلها وفيه تعذيب مستغنى عنه وكل ما حرم فعله على البالغ وجب على ولي الصبي منعه منه فتنبه له (قوله) وقد علم مما قرأناه أي في قوله عايلة لكن في كون مجرد ذلك مسقطاً للاولوية المذكورة قطسراً لا يخفى اذ غايته ان هذا يتسلبه صحيح لا مانع للاولوية (قوله لا ماء) أي أما لو كان ماء فحرم صدم جدارها أم لا (قوله) وأصاب جدارها حرم أي لاحتمال ان موته بالنفث أو الجدار ومنه يؤخذ انه لا بد في الفحص من كونه يمكن احالة الهلاك عليه لفظه مثلاً (قوله فان رعى طيراً) هذا التفصيل ذكره الزبدي في طائر الماء دون غيره حيث قال فان

بلا نص (واحد) هذه أمثلة للاول والسهم ينصل واحد قتل بثقله من أمثلة الثاني (أو) قتل (سهم) ويندقه أو جرحه فصل وأثر فيه عرض السهم في ممره ومات بهما أي بالجرح والتأثير (أو) انقضى بالحيولة منصوبة ومات وهي ما بعد من الحيال للصيده (أو) أصابه سهم فوقع (بارض) عايلة (أو) جبل ثم سقط منه في المستثنين ومات (حرم) في المسائل كلها ما في القتل بمنقل فلانه موقوفه أذهى ما قل ببحر أو بما لا حد له وأما موته بالسهم والبندة وما بعدها ولانه مات بسببين مبيح ومحرم فقلب الثاني لانه الاصل في الميتات وأما إذا أصابه سهم فوقع على جبل ثم سقط منه فلانه لا يدري من أهله مات وبمعنى ما يأتي ان المقتول ينقل الجارحة كالقنول بجرحها وقدم مما قرأناه ان مراده بالارض ما نزل عليه ثم سقط منه الى غيره بدليل قوله أو جبل فسقط القنول بالهوى بعد ارض اسطح كما باصله والشرح والروضة كان أولى (ولو) أصابه سهم (بالهواء) أو على شجرة أو غيرها (مسقط) بارض ومات حل لان وقوعه على الارض لا بد منه ففي عنه كالمو كان الصيد قائماً فوقع على جنبه لم أصابه سهم وان صدم بالارض وكل ما مقيدها اذا جرحه السهم في الهواء جرحاً مؤثراً فلو لم يجرحه بل كسرجناه فوقع ومات أو جرحه جرحاً لا يؤثر فحل جناحه فوقع فمات لم يحل لعدم مبيح يحال موته عليه ولو رماء فوق شجرة فسقط وأصاب غصن ثم وقع على الارض أو وقع في بئر لا ماء بها أو أصاب جدارها حرم فان رعى طيراً على وجه الماء ولم يغمسه السهم فيه ومات حل والمساءلة كالارض أو في هواء الماء والاراضى كذلك حل وان كان خارج الماء فوقع بعد الاصابة فيه حرم هذا كله ما لم ينته في الهواء الى حركة مذبح فان وصل اليها حل جرم ولو أرسل كلباً مع ما في عنقه بلادة يضرب بها الجرح بها الصيد حل كالو أرسل عليه مهما (ويحل الاصطياد ببوارح السباع والطير ككتاب) وغر صغير قابل للتعليم (وفهدو باز وشاهين) لقوله تعالى أحل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح مكلبة أي وصيدها علمتم (بشرط كونها معاملة) فان لم يكن كذلك لم يحل ما قبلته فان أدركته وفيه حياة مستقرة فلا بد من ذبحه لقوله صلى الله عليه وسلم لا تأكل من دابة ما صدمت بكبلك المعلم وذكر تسمي الله عليه فكل وما جرح بكبلك غير المعلم فأدركت ذاته فكل متفق عليه وبشرط في كون الكلب ونحوه معلماً أموراً أشار اليها بقوله (بان تنزج جوارحه السباع) بجر صاحبها ونسبها لبارسها (أي) تخرج باغرائه (وتعساك الصيد) أي تحبسه على صاحبه ولا تنقله فإذا جاء صاحبه تحلى بينه وبينه من غير مدافعة (ولا تأكل منه) أي من لحمه أو نضجه كتجده وحشونه فبسل قتلته أو عقبه ولا يندح في حل ذلك ان

كان غير طير الماء بان وقع في بئر بها ماء فانه لا يحل وان كان طير الماء على وجه الماء فانه يحل الى آخر ما هنا وكلام الشارح يقتضي انه لا فرق بين طير الماء وغيره وهو محتمل (قوله وان كان) أي الطير (قوله فان وصل اليها) أي بقينا بقرائن تدل على ذلك فلا نملك حرم لان الاصل عدم وصوله الى ذلك (قوله في عنقه فلاذ) ان علم الضرب بها كافي للباب (قوله ويحل الاصطياد ببوارح السباع) لوعلى خنزير الاصطياد حل الصيد وان حرم من حيث الاقتناء قاله طيب بجناحاً لا مانع منه اه سم على صبيح (قوله وصيدها علمتم) أي مصيده (قوله فان أدركه) أي ما قبلته غير المعلمة (قوله من غير مدافعة) أي فان دافعه لم يحل في يأتي في قوله ولو أراد الصائد اخذها الخ

إيه في المأخوذ منه لانه لا يثبت بشهادة الحسبة بخلافه في المأخوذ فانه أفرز والمال يثبت به (قوله لا للقطع) قال الشهاب ابن قاسم قد يقال قضية هذا ان السرفة تثبت قبل الدعوى وقد يشكك على الترتيب في قوله أي ابن حجر الآتي ثم ثبوت السرفة بشرطها وقد يجاب بان هذا ٢٤٦ تخصيص للترتيب المذكور أو بأنه يتضمن ثبوت السرفة أيضاً فليتأمل اهـ

قد يقال ان الجواب الثاني لا يتأتى مع قوله دعوى المالك أو وليه أو وكيله (قوله والطريق الثاني الخ) أحمل ذكر القول الثاني من الطريق المحاكية التي اختارها في المتن وعبارة الجلال عقب المتن في قول لا كالمال والطريق الثاني الخ (قوله دون غيره) أي فهو أولى بالجواز (قوله) وافهم قوله بالرجوع انه لا يمرضه بالانكار الخ صوابه ما في التحفة ونصه وقوله أي وأفهم قول المتن أو أن انه قيل الاقرار ولا ينفذ له بانعراض على (قوله ولا مطمع في انجازها) أي فلا يشترط ذلك (قوله فانه يحرم ما كل منه) مراده انه يحرم ما كل منه وما بعده ولو لم يأكل منه اني أن يستأنف له تعليماً جديده بحيث يغلب على ظنه تعليه (قوله فقتل وأكل لم يقدح في تعليمه) وكذا كل ما استرسل عليه بنفسه فقتله غير ارسل لعدم الاصططاد به فأشبهه ما لو سقطت السكين على خلق شاة فقطعته (قوله) انه ليس عادة الاكل أي يكون معلم الجارحة مجوساً (ويشترط ترك الاكل في جارحة الطعري الاظهر) كافي جوارح السباع والثاني لان تركه يكون الضرب وهي لا تحتمله واقتضاه على هذا الشرط يقتضي عدم اشتراط غيره فيها وليس كذلك فلا بد كما قاله الرافعي ان تسترسل برسالة قال الامام ولا مطمع في انجازها بعد طهرانها (ويشترط تكررها هذه الامور بحيث يظن تأدب الجارحة) ومرجعه أهل الخبرة بالجوارح (ولو ظهر كونه معلماً أكل من لحم صيد) قبل قتله أو عقبه (لم يصل ذلك الصيد في الاظهر) لان عدم الاكل شرط في التسليم ابتداء فكذلك داموا والثاني يحل لان الاصل شفاؤه على التأديب والاكل يحل ان يكون لشدة جوع أو غيظ على الصيد ولو أراد الصائد أخذه منه فامتنع وصار يقاتل دونه فكلأه كل منه لانه أمسك على نفسه وقوله ثم أكل مقبذة كافي المحرر ليخرج به ما اذا تكرر منه الاكل وصار عادة فانه يحرم ما أكل منه قطعاً وبني بقوله ذلك الصيد على انه لا ينقطع التحريم على ما صطاده قبله وهو كذلك ومعلوم انه لا يخرج بالاكل عن التعليم الا اذا أكل ما أرسل عليه فان استرسل المعلم بنفسه فقتل وأكل لم يقدح في تعليمه جزماً وقوله من لحم صيد مثال فجاده وحشونه واذنه وعظمه مثله وبني كما قاله الزركشي القطع بالحل في تناول شعره اذ ليس عادة الاكل منه ومثله الصوف والريش (فيستترط) على القول بالتحريم (تعليم جديد) لفساد التعليم الاول من حينه لان أصله (ولا أثر للعقوبة) لان المنع منوط في اغتراب الاكل من الصيد ولم يوجد ولا يعلم بقنوال شاسم مقصود الصائد فكان كتناوله القتر (ومعص السكب من الصيد نفس) كغيره مما يخص منه (والاصح انه لا يعني عنه) كالأول أصاب ثوباً فلا بد من غسله وتغيره والثاني نعم لعسر الاحتراز فاشبه الدم الذي في العروق (وانه يكتفى بغسله بماء وترب) سبعاً كغيره لعموم الامر بذلك (ولا يجب ان يقرر ويطرح) لانه لم يرد والثاني يجب لان الموضوع يشرب لعابه فلا يتخلله الماء (ولو تعاملت الجارحة على صيد فقتلته بقتلها حل في الاظهر) لعدم قوله تعالى فكلوا مما أمسكن عليكم ولا يضر تلبه ان لا يقتل الا جوارح ولا صابة بعرض السهم فان ذلك من سوء الرمي والاشافي لانه آله تمنح يحل بقتله كالسلاح ولان الله سماها جوارح فينبغي ان تجرح والاقل قال الجوارح الكواكب بالباء وأنت هنا الجارحة وذكرها في امر نظر اللفظ نارة ولغني أخرى واحتراز بقتله عمالومات فزعانسه أو بشدة عدوه فلا يحل قطعاً ويحل اختلاف ما لم يجرح السكب الصيد فان جرحه ثم تعامل عليه حل قطعاً (ولو كان بيده سكين فسقط وانجرح به صيداً واحتكت به شاة) وهو في يده فانه قطع حلقومها ومرجيتها أو استرسل كلب) مثلاً (بنفسه فقتل لم يحل) لان الذبح بعينه جريسه القصده ولم يوجد في الاولى والثانية وتعاملت سرتاً في الضمان لانه أوسع ولا تنفعا الارسال في الثالثة وقد قيد صلى الله عليه وسلم جوارحاً على الارسال فقال اذا أرسلت كلبك المعلم فكل (وكذا لو استرسل فأغراه صاحبه فزاد عدوه في الاصح) لاجتماع المحرم والمبيع فقتل المحرم عادة ما صاده فلا يقال أكله منه يدل على ان يترك على ما اعتاده قبل التعليم من الاكل فالتعليم لم يؤثر فيه

والثاني (قوله بقتلها حل) أي وان لم تجرحه أخذ من قوله ولانه يعز تعليمه ان لا يقتل الخ (قوله ولغني أخرى) أي وهو انها اسم الحيوان الذي يجرح وان كان أختي وأخطا الحيوان مذكور فليس المراد بالمعنى انها اسم لذكر خاصة وعبارة الخنزير والجوارح من السباع والطير ذات الصيد (قوله وتعاملت سرتاً في الضمان) أي غني تلبس بشيء يقتله ضمنه وان لم يمتد له لا يفي ذلك

عامة ما صاده فلا يقال أكله منه يدل على ان يترك على ما اعتاده قبل التعليم من الاكل فالتعليم لم يؤثر فيه (قوله بقتلها حل) أي وان لم تجرحه أخذ من قوله ولانه يعز تعليمه ان لا يقتل الخ (قوله ولغني أخرى) أي وهو انها اسم الحيوان الذي يجرح وان كان أختي وأخطا الحيوان مذكور فليس المراد بالمعنى انها اسم لذكر خاصة وعبارة الخنزير والجوارح من السباع والطير ذات الصيد (قوله وتعاملت سرتاً في الضمان) أي غني تلبس بشيء يقتله ضمنه وان لم يمتد له لا يفي ذلك

الانكار أي الم ينش الخ ولعل صورة انكار السرفه دون المال كأن يقر به ويدي أنه أخذه بشبهة أو نحو ذلك (قوله ومن ثم لومات) أي الغائب (قوله يمكن تصويره) يعني السماع (قوله هذه العين أو ثوباً أبيض) عبارة النصفه مع التمسق هذه العين أو ثوباً أبيض أو بكرة وقول الآخر سرق هذا مشير الأخرى أو ثوباً أسوداً وعشبة فباطلة انتهت ففراة تصوير الاختلاف في العين وفي الوصف وفي الزمن وما صنعه الشارح وان كان محصيا لانه فانه هذا ٢٤٧ الغرض ويلزم عليه انه لا موقع

لقوله أبيض وأسود بعد ذكر العين لان الاختلاف في الزمن كاف (قوله أو كل منهما) توقف ابن قاسم في هذا ونقل عليه عبارة الروض ونفسه وان شهد واحد بثوب أبيض وآخر بأسود فله أن يخلف مع أحدهما وله أن يدي الآخر ويخلف مع شاهده واستقصهما (قوله وانما مال المقطع) كان ينبغي التعبير بغير هذا لانه لو هم أنه لا تقطع رجله اليسرى الا ان سرق بعد قطع اليمنى وايدما لاختلاف مال السرق بعد القطع وقبل الاندمال (قوله وقطع ما ذكر بالثالثة) له بالثانية فليأمل (قوله بسرقة واحدة) أهم ان الثانية تقطع بسرقة ثانية وقد شمله ما بعده وصرح به الزايدى (قوله منكسر) عبارة شرح الروض وقال ابن عبد البر منكسر لا أصل له (قوله وسواء استشلاه) أي أرسله قال في المصباح أشليت الكلب وغيره اشلاه دعوته وأشليته على الصيد مثل أغرته وزنا

والثاني يحمل ظهور أثر الاغراء بالصيد وقاطع به الاسترسال وصار كأنه جرح باغراء صاحبه واحتذر بقوله فزاد عدوه عما إذا لم يزد فانه يحرم جرما وبقوله فاغراء عما إذا زرجه فانه ان وقت ثم اغراء وقتل يحمل جرما وان لم يزرج ومضى على وجهه حرم جرما وافهم قوله صاحبه انه لو اغراء أحبني لا يكون الحكم كذلك وليس كذلك فقد قال الشافعي في المختصر وسواء استشلاه صاحبه أو غيره (ولو أصابه) أي الصيد (سهم باغراء ربح) طرأ هبوبا بعد الارسال أو قبله كما اقتضاه اطلاقتهم وكان يقصر عنه لولا الراجح (حل) لان الاحتراز عن هبوبها لا يمكن فلا يتغير حكم الارسال (ولو أرسل سهم الاختبار قوته أو إلى غرض فاعترض صيده فقتله حرم في الاصح) لان قضاء قصده والثاني يحمل لوجود قصد الفعل وكذا لو أرسل على ما لا يؤكل كذئب فاصاب صيدافيه يحمل (ولو رمى صيداً فانه حجر احل أو سرب طيباً فاصاب واحدة حلت) وأما في الاولى فلا نه قتله بفعله ولا اعتبار بظنه وأما في الثانية فلا نه قصد السرب وهذا منه (فان قصد واحدة) من السرب (فاصاب غيرها) من ذلك السرب أو غيره (حلت في الاصح) لوجود قصد الصيد والثاني لا يمنع لاصابته غيرها مصادره ولو أرسل كلباً على صيد فعدل الى غيره ولو الى غيره جرحه الارسال فاصابه ومات حل وظاهر كلامهم حله وان ظهر للكلب بعد ارسله لكن قطع الامام بخلافه فيما اذا استدبر المرسل اليه وقصد آخر فاقطعه في الروضة وجرى عليه الفارقى وابن أبي عمير وهو لا يخالف ما قاله الفارقى من انه لو أرسله على صيد فامسكه ثم عن له آخر فامسكه حل سواء كان عند الارسال موجوداً أم لا لان الاعتبار ان يرسل على صيد وقد وجد ولو قصد غير الصيد كن رمى سهماً أو أرسل كلباً على حجر أو عينا فاصاب صيداً حرم وكذا لو قصد هوا خطافاً في الظن والاصابة معاً كن رمى صيداً فانه حجر أو اختبر فاصاب صيداً غير حرم لا عكسه كما هو (ولو غاب عنه الكلب والصيد) قبل ان يجرحه الكلب (ثم وجدته ميتاً حرم على الصحيح) لاحتمال موته بسبب آخر ولا أثر لتصفه بدمه فربما جرحه السكب أو أصابته جراحة أخرى (وان جرحه) السكب أو أصابه سهم فجرحه (رغاب ثم وجدته ميتاً حرم في الاظهر) لما هو والتعريم يحتاج له وقد نقل في المحرر ذلك عن الجمهور وهو المذهب المعتمد كما قاله البلقيني في سنن البيهقي وغيره بطريق حسنة في حديث عدي بن حاتم انه قال قلت يا رسول الله انأأ هل صيد وان أخذنا برى الصيد فيغيب عنه البليتين والثلاث فيجده ميتاً فقال اذ وجدت فيه أثر سهمك ولم يكن فيه أثر سهمك وعلت ان سهمك قتله فكل فهذا مقيد بقية الروايات ودال على التعريم في محل النزاع وهو ما اذ لم يعلم أي لم ينظن ان سهمه قتله والثاني يحمل واختاره الغزالي وقال في الروضة انه اصح دليل في المجموع انه الصحيح أو الصواب وثبت فيه احاديث صحيحة ومحمل الاختلاف ما اذا لم يكن قد انتهى بالجرح الى حركة مذبوح فان أنها حل قطعاً وما اذا لم يجد فيه غير جرحه فان وجد فيه جراحة أخرى أو وجدته في ماء حرم قطعاً

ومعنى قوله ابن الاعرابي وجعاعة (قوله وان ظهر) أي الصيد وقوله بعد ارسله معتمد (قوله لكن قطع الامام) أي فيقيد ما قبله بعدم الاستدبار وكان الفرق انه لا يستدبار أعرض بالكلية عما أرسله اليه صاحبه بخلاف عدم الاستدبار فان الحاصل معه مجرد الاضراف فكذلك لم يعدل (قوله ولو قصد غير الصيد) ومن ذلك ما لوروى سهماً على نخلة مثلاً بقصد رمي به فاصاب صيداً فلا يحمل ذلك (قوله كن رمى صيداً) أي في نفس الامر (قوله وعلت ان سهمك قتله) أي أصابه



انتهت وهي قد نفيد انه ليس المراد بالمتكرر المصطلح عليه عند آفة الحديث وهو الذي انفرد به غير النقلة بل المراد انه موضوع  
 لكن قول الشارح بعدو بتقدير صحتة ولم يقل وبتقدير ثبوته قد يفيد أن المراد المتكرر بالمعنى المصطلح عليه (قوله ندبا)  
 يعني بناء على خصوص الاصح الاتي دون مقابلة الاتي أيضا في كتاب قاطع الطريق في (قوله أي أحكامه) قد يقال

في فصل في بيان ملك الصيد في (قوله بملك الصيد) أي ولو غير ما كقول (قوله الذي يحل اصطياده) ومن ذلك الاور  
 العراقي المعروف بفعل اصطياده وأكله ولا غيره مما اشتهر على الاسنة من انه ملا كامر وفين لانه لا غيره بذلك وبتدبر  
 صحتة فيجوز ان ذلك الاور من المباح الذي لا ملك له فان وجد به علامة تدل على الملك تختص وقص جناح فينبغي ان يكون  
 لقطه كغيره مما وجد فيه (قوله بان لم يكن حرما) ينبغي ان يزاد لم يكن مما أمر بقتله كالغواص في الخس فان اليد لا تثبت عليها  
 (قوله ولم يكن صائده محرما) ولا مرددات على رده اهـ حج (قوله نعم ان لم يكن له نوع غير) أي أو أعجميا يعتقد وجوب طاعة  
 الاحر لانه له محضة وخرج بما مر ما لم يأمر به أحد فملك ما وضع يده عليه ولا ينصرف ذلك عدم تغييره (قوله يده) وضمنه  
 ما لو نقل بنحو شبهة فيها ٢٤٨ ثم أخذها الصياد بما فيها وانقلت منها الصيد بعد أخذها فلا يزال ملكه عنه (قوله

أراد بملكه الايدي الصغار)

في فصل في بيان ملك الصيد وما يذ كرمه (ملك الصيد) الذي يحل اصطياده بان لم يكن  
 حرما وليس به أثر ملك تختص وقص جناح ولم يكن صائده محرما (بضبطه) أي الانسان ولو غير  
 ملك نعم ان لم يكن له نوع غير وأمره غيره فهو وذلك الغير لانه له له محضة (بمسه) لانه مباح  
 فملك وضع اليد عليه كسائر المباحات سواء قصد بذلك ملكه أم لا حتى أو أخذ له لينظر اليه ملكه  
 ولا فرق بين كونه بمنعها أو لا لقوله تعالى ليلوكنكم الله بشئ من الصيد تناله أيديكم وربما حكم أراد  
 بما تناله الايدي الصغار ولو كان الصائد غير عجز كالجمي ومجنون ولم يأمر به أحد ملكه وان  
 أمر به غيره فهل هو له ان كان حرا أو لسيده ان كان ذرا أو لراعه من ذراعه الوجهان في ذلك  
 المباح اما الذي لا يحل اصطياده فلا يملكه قطعا ولو سعى خلفه فوق اعياء وجرسه فوق  
 عطش العدم الماء لا يجزع ان الوصول الى الماء لم يملكه حتى يأخذه (ويجزع مذهب) أي مسرع  
 للقتل (وبار زمان وكسر جناح) أو قصه بحيث يهز عن الطيران والعدو جبهه لانه بعد بذلك  
 مستويا عليه ويكني في ذلك ابطال سدة عدوه بحيث يسهل أخذه ولو قطع حلقومه ومريته  
 أو أخرج حشوته بسهمه أو حارحته كان كافيا بالاولى (وقوعه) أو قوعا لا يقدر معه على  
 الخلاص (في شبكة) ولو لم يصب به (نصبها) له نعم ان قدر على خلاصه منها لم يملكه فلا يأخذه غيره  
 ملكه قال الماوردي ولا يملكه من طرده اليه التقدم حتى ناصبها أو خرج بنفسها ما لو وقعت منه  
 فتعطل بها صيده ويعود الصيد الواقع فيها مباحا ان قطعه فانقلبت وملكه أخذه وان قطعه  
 غيره فانقلبت فهو باق على ملك صاحبها فلا يملكه غيره فان ذهب بالشبكة وكان قادرا على  
 امتناعه فهو ان أخذه والا فهو لصاحبها ولو أرسل عليه كلبا ولو غير معلم أو سباعه على ذلك يد

أي من الصيد (قوله ولو  
 كان الصائد هذه علمت  
 من قوله أولا ولو غير  
 مكاف الخ) قوله ولم يأمر  
 به أحد عبارة شريفة  
 الزيادة وصائده غير محرم  
 أي ولو صابوا مجنونا وان  
 أمرهما غيرهما أي ان  
 كان لهما نوع غير (قوله  
 وان أمره) أي أمر الصائد  
 الذي يعتبر قصده كما يدل عليه  
 السياق لا غير الميزان  
 قصده (قوله أولا شريفه  
 الوجهان) (الرجح منه انه  
 للذم من حيث لم يقصد  
 الاخذ فملكه لنفسه) قوله  
 لا يجزع أنهم انه لو جرحه

فوقوف يجزع ان الوصول الى الماء يملكه ولعل وجهه أن وقوعه بعد الجرح ظاهر في ان يجزع نسا ملكه  
 عن الجرح فاشبهه ما لو ابطال منعه بخلاف ما لو وقف عطشا فان عطشه يقتضي الوقوف ليس ناشئا عن الجرح وكذا اعياءه  
 فيما لو سعى خلفه ليس بقدر أوجه فيه وان كان اعياء ناشئا عن سعيه خلفه فليجزع ويعرف ذلك بالقرائن (قوله حلقومه  
 ومريته) أي أو أخذها فقط (قوله حشوته) هي اضم الحاء وكسر الهاء والاعاء أخرجت حشوة الشاة أي جوفها اهـ مصباح  
 (قوله نعم ان قدر على خلاصه) الاولى فان لأن هذا مفهوم قوله قبل لا يقدر معه على الخلاص (قوله فلا يأخذه غيره) أي  
 ويصدق في كون الاول لم يفعل به ما يصير به غير مقدور عليه (قوله فتعطل بها صيده) أي فلا يملكه لعدم فعل منه (قوله ويعود  
 الصيد الواقع فيها) راجع لقول المصنف ووقوعه في شبكة نصبها الخ وقد يشكل زوال ملكه عنه بقطعه لها باق في كلام  
 المصنف من انه متى ملكه لا يزال ملكه بانقلاته الآن يقال انه بقطعه لها تبين ان وقوعه فيها غير مانع من امكان تخلصه منها  
 وقد جعل عدم امكان التخاص شرط لملكه (قوله وان قطعه غيره) أي غير الصيد (قوله فهو باق على ملك صاحبها) أي  
 ويحتمل القاطع ارض القطع

الاولى حذفه لان الكتاب ليس مقصورا على ذكر الاحكام بل فيه بيان حقيقته ومختراته بل هو الذي صدر به المصنف وليس هذا التفسير في الخفة وفي نسخة أي أحكامهم بضمير الجمع ووجهه ان فاطم اسم جنس مضاف كعبه البلد (قوله مع اليمسعن الثوث) انظر هل يعمل هذا ما يأتي فيمن دخل دار أحد ومنعه الاستئانة (قوله لدم التزاه احكامنا) كان ينبغي

(قوله اما اذ قدر) بمختر زوله لا بقدر معه (قوله فلو ادخل) أي تسبب في ادخاله كما هو ظاهر (قوله فليس لاحد صيده) أي فيصير عليه (قوله بدون اذنه) أي لكن ارأخذته ملكه كالتخصر (قوله من له يد) أي ولو بغصب (قوله وبأض وفتح) ملكه أي والحال انه لم يقصد البناء الاصطيد اخذ من قوله الا في فان قصد بنياته الخ (قوله ملكه) أي الصدف وبضه وفتح (قوله ماجعل الله من بحيرة) قال البيضاوي في تفسيره الآية وهي النافقة التي تلد ٢٤٩ خمسة أبطن آخرها ذكر كراؤا

يصرون اذنه أي يسبقونها ويحلون سبلها فسلوا تركب ولا تغلب وكان الرجل منهم يقول اذا شفت فتناقي سائسة ويجهلها كالبخيرة في تحريم الانتفاع بها واذا ولدت الشاة انتى فهي لهم وان ولدت ذكر فهو لا لهم وان ولدنهما قالوا واصلت الانثى اناها فلا يذبح لها الذكروا اذا نعت من صلب الفحل عشرة أبطن حرما ظهره ولم ينعوه من ماعوا لمرعي وقالوا قد حى ظهره وأشار بقوله وكان الرجل منهم الخ الى تسريف السائسة وبقوله وان ولدنهما وصلت الى تعريف الوصلة وبقوله وادانت الخ الى تعريف الحام (قوله ولانه قد يخطط بالمباح فيصا) أي

ملكه فلو انفلت من نحو الذكبل ولو بعد ان ادركه صاحبه لم يملكه اما اذ قدر معه على ذلك فلا يملكه مادام قادر ان اخذته ملكه (وبالجاء الى مضوق لا يفلت) بضم أوله وكسر اللام أي بفلت (منه) بان يدخله يتاوضعه لانه صار مقدورا عليه فلو ادخل حكاكوا صاحبها لملكه الخروج منه لكونه صغيرا يمكنه تناول ما فيه بيده ملكه فان كان كبيرا لا يمكنه اخذ ما فيه الا بجهد وتعب وان اقام شبهة لم يملكه بول ملكه أو في من غيره فليس لاحد صيده بدون اذنه (ولو وقع صيده في ملكه) انفاقا أو بما يحل له الانتفاع به ولو بعارية كسنة كبيرة (وصار مقدورا عليه بتحويل غيره لم يملكه في الاصح) اذ لا يقصد غنله الاصطيد والقصد مرعي في التخليد نعم يصير احق به من غيره والثاني يملكه كالشبهة ومحل ما ذكره المصنف ما لم يقصده الاصطيد فان قصده به واعتيد ذلك ملكه وعليه يحمل ما نقله المصنف هتاني الرضة عن الامام وغيره وان لم يعتد الاصطيد به فلا وعليه يحمل ما نقله في احياء الموات عن الامام ايضا ولو أغلق على الصيد باب البيت مثلا فلا يصرح ملكه ان أغلقه عليه من له يد لا من لا يده على البيت ولو عشت في أرضه وبأض فدرخ لم يملكه كبضه وفتح (قوله لان مثل ذلك لا يقصده الاصطيد) يكون احق به فان قصد بنياته ذلك واعتد الاصطيد به ملكه نظير ما مر (ومنى ما يملكه لم ينزل ملكه) عنه (بانه لانه) كالأول في العدم من اخذ من ماله وان نوحش (وكذا بارسال المسالك له في الاصح) لان رفع اليد لا يقتضي زوال الملك كالوسيد ابته بل لا يجوز ذلك لانه يشبه السواقي في الجاهلية وقد قال الله تعالى ما جعل الله من بحيرة ولا مائة ولا نه قد يحتاط بالمباح فصاد وسواء قصد بذلك التقرب الى الله تعالى أم لا والثاني ينزل كعتق عبده ومحل كلامه في غير الحرم أو ماله أو حر وفي ملكه صيده فانه يلزمه ارساله وبزول عنه ملكه ويستثنى من عدم الجواز ما اذا خيف على ولده بحبس ماضيه فينتجه وجوب ارساله صيانة لروحه كما يشهد لذلك حديث الغرلة التي أطلقها رسول الله صلى الله عليه وسلم لأجل أولادها لما استجارته وحديث الحجر التي أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم برفعها عنها والحديثان صحيحان لكن نقل الحافظ السخاوي عن ابن كثير انه لا أصل له وان من نسبه الى النبي صلى الله عليه وسلم فقد كذب ثم قال الحافظ انه ورد في عدة أحاديث يقوى بعضها لبعض انهم لو صاد الولد

٢٢ نهاية سابع وهو يؤدى الى الاستيلاء على ملك الغير بغير اذنه (قوله وبزول) أي بمجرد الارحام (قوله فينتجه وجوب ارساله) أي ومع ذلك لا يزول ملكه عنه بل هو باق على ملكه (قوله وحديث الحجر) بضم المهملة وفتح مشددة وقد ضعف طائر كالعصفور اهـ حج وبارة سيرة الشامي روى ابو داود الطيالسي وابو نعيم وأبو الشيخ في كتاب العظيمة والبيهي والغفلة عن ابن مسعود قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فقررنا بحيرة فيها فطرنا حيرة فاختذناها فجاءت الحجر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي تعرض يعني تقرب من الارض وتزفر فبجناحها فقام من جمع هذه فغرضها قال فلنأخذ قال ردوها فردناها الى موضعها فمترجع اهـ (قوله والحديثان صحيحان) نقل ذلك حج عن الزركشي

تأخيره عن المأكل وهو المؤمن (قوله كما قاله ابن المنذر الخ) عبارة والله الشارح في حواشي شرح الروض وقال ابن المنذر في الاشراف قال الشافعي وأبو ثور وأقطع أهل الذمعة على المسلمين حد واحد المسلمين قال الركني الخ (قوله أنه مخصوص) أي قول المصنف مسلم يعني مفهومه وهو يرجع الى الجواب الثالث الآتي (قوله أو أن جميع أحكام قطع الطريق لا تنطبق

(قوله ومحل ما من الحرمة) أي حرمة الارسال (قوله ما لم يقل مرسله لبعته) أي سواء قال ان يأخذه أم لا (قوله حل لمن أخذه) أي حل له هذا لا يلحق جوابا لقوله ومحل ما من الحرمة الخ وانما جوابه أن يقول حل لقائل ذلك ان اساله هل يأخذه أم لا (قوله واقتضاه على حل الكل لا يأخذه لا يستلزم حل الارسال بل قد يقتضي بقاء حرمة الارسال فلا يرجع وكتب ايضا لطف الله به قوله حل لمن أخذه أم لا (قوله أي فقط) وخارج بأكمله أكل ما تولد منه فلا يجوز لال الاباحة لم يتناول قوله فيسره لمن يأخذه وكتب ايضا لطف الله به قوله حل لمن أخذه أم لا (قوله أي فان كان الصيد غير ما كوله فينبغي أن ان يأخذه الانتفاع به من الوجه الذي جرت العادة بالانتفاع به منه وكتب ايضا لطف الله به قوله حل لمن أخذه أم لا (قوله ومثله عماله فيما يظهر بل والتصدق به على من يأكله قيسا على ما يدفعه للمنفعة ٢٥٠ لحم الاضحية فإنه ينصرف فيه غير البيع ونحوه فيصدق منه ويظم

الضرب لكن قسمة قوله ولا باطعام غيره منه حرمة ذلك وعليه فانظر الفرق بينهما وبين لحم الاضحية وأما أنه هنا باق على ملك صاحبه بخلاف لحم الاضحية فان الموهدي اليه يملكه ملكا مراميا (قوله ويحل أحد كسر الخبز) أي وان كان لا يأخذ غير مميز ولم يأمره غيره بذلك وملكه يأخذه وحيث أمره غيره ملكه الا كسر وان أذن له اذنا عاما كان قال له التقط من السنابل ما وجدته أو تبسر لك وترخي فعل المأذون له عن اذن الامر

وكان ما كولا لم يتعين ارساله بل له ذبحه ومحل ما من الحرمة ما لم يقل مرسله لبعته فان قال ذلك وهو مطابق التصرف وان لم يقل لمن يأخذه حل لمن يأخذه أم لا (قوله بلا ضمان ولا ينفذ تصرفه فيه ببيع ونحوه ولا باطعام غيره منه خلافا لما يحتمل بعض المتأخرين ومحل أخذ كسر الخبز والسنابل ونحوها المأمر وحسنه من مال ملكه المعرض عنها وار يتعلق بها الركة وينفذ تصرفه فيها بالبيع وغيره نعم محل جواز أخذ ذلك كما هو واضح ما لم يدل قرينة على عدم رضا المالك بذلك كالقول من يلتقطه له وبه يعلم أن مال المحجور لا يملك منه شيء بذلك لعدم تصور ارضاءه ولو أخذ جلد ميتة أعرض عنه صاحبه ودفعه ماله ويزول اختصاص المعرض عنه ولو وجد ديرة غير متقوية في جوف سمكة ملكها الصائد لها من بحر الدار لم يبيعها فان باعها فللمشتري تبه لها كما نقله في الروضة عن التذبيب وهو المعتمد فان كانت متقوية فللبائع ان ادعاه او اللفظ (ولو تحول جسمه الى ربح غيره لم يردده) ان قيل لبقاء ملكه كالضالة فان حصل منه مبيض أو فرخ كان لملكه الا ان لا يردده كروصدا بالرداع لملكه به وعكبه من أخذه كسائر الامانات الشرعية لارده حقيقة فان لم يردده ضمنه ولو شك في كون الخاطئ لجسمه مأكولا لغيره أو مباحا حار له التصرف فيه لان الاصل الاناحة ولو ادعى انسان تحول جسمه الى ربح غيره لم يصدق والورع تصديقه ما لم يعلم كذبه (فان اختلط وعسر التمييز لم يصح بيع أحدهما واهبته شيئا منه لثالث) لانه لا يتحقق الملك فيه (ويجوز راضا عنه في الاصح) لضرورة الداعية لذلك وقد تدعو الى المسامحة ببعض اشروط ولهذا صحوا القصاص والجعالة مع ما فيها من الجاهالة وكالبيع غيره من سائر التصرفات والثاني المنع للجاهالة وينبغي

ولو أذن له أو أواه مثلا كان ما لقطه منها ملكا كما ما لم يقصد الاخذ لنفسه (قوله المطر وحده) تخصيص

من المالكها) أي وان علم من المالك عدم اخراج الزكاة عما أخذه منه ذلك لان هذه الاما تصد الاعراض عنه فكان الزكاة لم تتعلق به (قوله ولا ينفذ تصرفه) قضية نفوذ التصرف انه ملكها بنفس الاحد وعليه فلو طلب ملكها اردها اليه لم يجب دفعها له وهو ظاهر (قوله أعرض عنه صاحبه) أي فان لم يعرض عنه ذوال اليد لملكه الدابغ له ولا شيء له في نظير الدابغ ولا في غير ما ديبغ به وينبغي ان لو اختلف الاختصاص وصاحبه صدق صاحبه لان الاصل عدم الاعراض ما لم يدل قرينة على الاعراض كالغائه على نحو الكرم (قوله من بحر الدار) مجرد تصور (قوله وهو المعتمد) خلافا لما قبله بقوله يبقاء الدرة على ملك الصياد (قوله فللبائع ان ادعاه) أي وان لم تكن لائقه به به مملكه لثالثا (قوله لبقاء ملكه) أي الغير (قوله كان لملكه الا ان) أي لو تنازعانيه فقال صاحب البرج هو يبيض انني وقال من تحول الجسم من ربه هو يبيض انني صدق ذوال اليد وهو صاحب البرج وان مضت مدة تصد الاختلاط تقضي العادة في مثلهما يبيض الجسم المتحول لاحتمال انه لم يبيض أو باض في غير هذا المحل (قوله اعلام ملكه) أي قورا

فهم) كأنه يشير الى ما يأتي من غسله وتكفينه والصلاة عليه اذا قتل (قوله وقد تعرض) مراده به تقيم حد قاطع الطريق (قوله للنفس أو البضع أو المال) هلا قال أو للارهاب وانظر التعرض للبعض فقط هل له حكم خصه أو هو داخل في التعرض للنفس فان كان داخلًا فنص عليه (قوله عن العمران أو السلطان) قال ابن قاسم لعل الوجه التعبير بالواو كذا قوله الاتي

(قوله ولا يدري أحدهما) الواء للجمال (قوله ويحمل الجهل في المبيع) فضمة قوله ان يقول كل عدم الصحة فيما لو باع أحدهما دون الآخر وهو مشكل لان البعع اذا درس أحدهما فان شرط فيه مع صاحبه لم يصح لاشتماله على الشروط والافتقار حكم بصحة عقد ابتداء فلا يؤثر فيه عدم موافقة الآخر له الآن تصور المسئلة على القول بالاعتراض المشترك بينهما بصيغة واحدة نحو قبالت ذلك عبارة صحيح ولو لكان أحدهما صاحبه فباع لثالث كذلك فان يثنى نفسه ٢٥١ وتثنى موكله كما هو ظاهر

صح اه أي والا بطل في الجميع (قوله فله الا كل بالاجتهاد) أي ان كان محصورا والاجاز مطلقا (قوله فيز قدس الحرام) مفهومه ان مجرد التمييز لا يكفي في جواز تصرفه في الباقي ويمكن توجيهه بأنه باختلافه به صار

المشترك واحد

التركيبي لا ينصرف قبل

القسمية والقسمية انما تكون بعد التراضي وهو

متعذر هنا فنزل تصرفه فيها يجب صرفه فيه منزلة

القسمية للضرورة وفي صحيح ما وافق كلام الشارح

وعبارته بعد كلام ذكره وفي المجموع طريقه ان

يصرف قد والحرام الى ما يجب صرفه فيه وينصرف

في الباقي بما أراد (قوله لما يجب صرفه) أي ما برده

لما ملكه ان عرفه والا

تخصيص الخلاف بما اذا جهل المدد والقيمة فان علمها اتجه القطع بالصحة كما قاله ابن الملقن والزرركشي (فان باعها) أي الجاهل المختلطين لثالث ولا يدري أحدهما عين ماله والعدد معلوم والقيمة سواء صحت الصحة التوزيع على اعدادهما ويحمل الجهالة في البيع الضرورة فان كان لو احدهما فلا يخرج من ثلثي بينهما الثلاث (والا) بان كان العدد مجهولا والقيمة متقاربة (فلا) يصح لانه لم يعرف كل واحد ما يستحقه من الثمن والطريق أن يقول كل منهما بعتك الحرام الذي في هذه البرج بكذا فيكون الثمن معلوما ويحمل الجهل في البيع للضرورة ولو اخطلت حكمة ماله كونهما مات برحه فله الا كل بالاجتهاد الواحدة كمالواختلطت غرة غيره بقرته أو حرام ماله محصور أو غيره بماله بمباح غير محصور وانصب ماؤه في نهر لم يحرم على احدهما طبعا واستقاء من ذلك فان كان المباح محصورا حرم ولو اخطلت دراهم أو ذهبن أو فضة حرام بدارهما أو ذهبنه فيز قدس الحرام وصرفه لما يجب صرفه له وتصرف في الباقي جاز للضرورة ولا يثنى الورع وقد قال بعضهم ينبغي للثني اجتناب طهر البرج وبنائها (ولو جرح العبد انسان متقارب فان ذففت الثاني او ازم من دون الاول) أي لم يوجد منه تذفب ولا ازمان (فهو الثاني) لان جرحه هو المؤثر في ائتمانه ولا شيء على الاول بجرحه لانه كان مباحا حينئذ (وان ذففت الاول فله) لما سبق وعلى الثاني ارش مائة من لحم وجلده لانه جنى على ملك غيره (وان ازم من الاول فله) لان زمانه اياه (ثم ان ذففت الثاني يقطع حلقوم ومهرى فهو حلال وعليه لا لاول ما نقص بالذبح) وهو ما بين قيمة ذنبا ومذبوحا كذا ذكره في الروضة وعلى أيضا بافساده مال غيره كالمذبح شاة غيره بغير ادنه قال الامام وانما يظهر التفاوت اذا كان فيه حياة مستقرة فان كان متما لصيبت لم يذبح لهلاكها عندئذ انه ينقص بالذبح شيء ورده البلقيني بان الجلود ينقص بالقطع فيلزم الثاني نقصه وعليه فلا يتمين في ضمان النقص انه ما بين قيمته زنا ومذبوحا (وان ذففت لا يقطعها) أو لم يذفب ومات بالجرح من خرام اما في الاولى فلان القدور عليه لا يحل الا بدمه واما في الثانية فلا اجتماع المبيع والمحرم كما لو اشترك في الذبح مسلم ومجوسي (وبعضه الثاني للارول) لانه افسد ملكه فلو كانت قيمته صحيحا عشرة ومذبوحا تسعة نظري في قيمته مذبوحا ثم ان لم يكن الاول من ذبحه فان كانت ثمانية فاعلم بالزعم

فليت المال أو صرفه هو نفسه لما صحت المال ان عرفها (قوله ينبغي للثني اجتناب طهر البرج) أي اجتناب كل فة فيكون الورع ذلك مع جواز ذبح نفسه ولعل محله اذا كانت العادة جارية بأنه اذا خرج من البرج بالقطع يعرض عنه أصحابه ومن الحشيش المباح أو كان بطنه ماله في البرج أما اذا اقتضه وأرسله لاه من مال غيره فلا تبعه حرمة الانقاذ والارسال دون كاه منه والتصرف فيه وجواز بيعه له لم يزوال ملكه عنه وعلى الحرمة بإصره الحائز يمتنع من الارسال كأن يعلق عليه باب البرج (قوله وبنائها) ينبغي ان يحمل جوازه حيث لم يقصد به اصطباذ جام الغيران يتسبب في ادخاله فيه والاحرم لانه طريق لا يملكه على مال غيره (قوله فلا يتمين في ضمان النقص) أي بسل اما ذلك والتفاوت بين قيمته

مقطوع الجلود وسلبه

أو بالسلطان أو أن المراد أن الموجود أحد الأهرين فقط اه (قوله ومنعوا أهلها من الاستئذان) هذا قد يفسر الموصوفين  
 المسجونين بالمانع إذا حاهي وأولهم نعموا الاستغناء (قوله وإن يكون بغير مله) أي وقامع ظاهر الآية (قوله إن له الحكم  
 بعله) أي الحكم عليهم بأنهم قطاع كما هو ظاهر من إقامتهم كلام المصنف أما الحكم عليهم بالقتل أو القطع مثلا فظاهر أنه لا بد  
 فيه من إثبات فليراجع (قوله واتحد حوزة) معطوف على قول المصنف أخذ القطاع (قوله من حوزة) متعلق بقول المصنف أخذ  
 وكذا قوله من غير شربة (قوله وطلب المالك) هو بصفة الفعل عطف على قول المصنف أخذ (قوله بعد ذلك) لعله متعلق بقطع  
 المقدري وفتح رجله اليسرى بعد ٢٥٢ ذلك وانظر هل هو شرط (قوله وينبغي تكاليل الأذنين) أي قوله ويجسم موضع القطع

مكرر مع ما قدمه في سواده  
 قول المصنف وإذا أخذ  
 القطاع نصاب السرفة وعذره  
 أنه تبع ابن حجر فيما صاذه  
 عبارة وتبع شرح الروض  
 هناك ما هنا عبارة (قوله  
 أوله) قال ابن قاسم لا ينبغي  
 أن يكون أو رد للتوزيع  
 مما لا شبهة فيه ولا يحتاج  
 فيه إلى كونه من مثل ابن  
 عباس حجة وإنما الكلام  
 في إرادته في الآية ولا  
 طريق لذلك إلا التوقيف  
 اه والظاهر أن مراد  
 الشارح كان بحران هذا  
 المراد فهمه ابن عباس  
 من الآية باعتبار اللغة لانه  
 يفهم من أسرارها ما لا  
 يفهم غيره (قوله القطاع  
 لا قطع) صوابه القاتل  
 لا يقتل أي قصاصا (قوله  
 ولا يسقط بها عن ذي  
 بالسلامة) لعل أقطب جازا  
 (قوله ومن حد في الزنا لم  
 يعاقب) انظر هل هو مبنى  
 على أن الحدود جوار

تجانية ونصف لان فعل الاول وان لم يكن افساد الكثرة يؤثر في حصول الزهوق فالدرهم فأت  
 بفعله ما في قدر نصفه ويضمن نصفه وان تمكن الاول من ذبحه وذبحه بعد جرح الثاني لم الثاني  
 أرش ان حصل بجرحه نقص وان لم يذبحه حتى مات ضمن الثاني زيادة على الارش لا الجميع  
 لان قترط الاول صير فعله افساد افساد يركن جرح عبده مثلا وجرحه آخر فنقول مثلا لا قيمة  
 العبد والصيد عشرة دنائير فنقص بالجرح الاول دينار ثم مات بالجرحين فتجميع الثقتان قبل  
 الجرح الاول والجرح الثاني والمجموع تسعة عشر فيقسم عليه ما فواته وهو عشرة فخصه  
 الاول لو كان ضامنا عشرة لجزأ من أصل تسعة عشر جزأ من العشرة ويلزم الثاني تسعة أجزاء  
 من أصل تسعة عشر جزأ من العشرة وان كانت الجناية ثلاثة وأوش كل جناية دينار جعت القيم  
 التي هي عشرة وتسعة وغمانية فيكون المجموع سبعة وعشرين فتقسم العشرة عليها (وان  
 جرحا معا ودفنا أو أزمانا فلهما) لاستراكمهما في سبب المالك ولا مزية لأحدهما على الآخر  
 (وان ذنف أحدهما أو أزم دون الآخر) لا شراؤه بسبب الملك ولا ضمان على  
 الآخر لو وقع جرحه حين كان مباحا (وان ذنف واحد) لا يقطع الملقوم  
 (وأزم آخر وجهه السابق جرح على المذهب) لا اجتماع الخطر والاباحة  
 فانه يحتمل سبق التذيق فيل أو تناخر فيجزم فلا يحتمل الأبقاع  
 الملقوم ولم يوجد الطريق الثاني حكاية قواين كالجرح  
 الصيد وغاب ثم وجده يتاومن قال الاول فرق بين  
 هنالك جرح سابق يحال عليه الموت وهو  
 معهود في القصاص وغيره وهنا  
 بخلافه والاعتبار في الترتيب  
 والمعية بالاصابة لا  
 بابتداء إلى

فيتم الجزء السابع ويليه الجزء الثامن وأوله كتاب الاخصية

لازواجهم (قوله وان تناخر) هو غاية فيما بعده أيضا (قوله في التنازل لقطعاه بعد جلده) يعني تمتع فيه  
 المولاة (قوله وأنا ناظر) كان الاولى تقديمه على في الاصح (قوله رضاه) أي مسخوق قتله (قوله بالتقديس في الزمن) يعني  
 الولاة (قوله فيجوز جزا) أي يجوز تجهيله جزا (قوله لان الطاهر في ذلك ان حق الآدمي لا ينفك الخ) استأذنه الى رد ما عدل  
 به المقابل من أنه ادهم حق الله وهو القطع ربعا ينفك حق الآدمي المبني على المشاحة وهو القتل قصاصا وحاصل الزدان  
 ذلك بخلاف الظاهر (قوله أو كان مثلا) كذا في النسخ واصله كما في التحفة أو كانا بألف التثنية (قوله وحق آدمي) قال ابن  
 (قوله فالدرهم) أي العائش (قوله زيادة على الارش) أي بالساوي ما أفسده بالطريق الآتي

قاسم انظر مع أن التعزير قد يكون لله تعالى في كتاب الأشربة في قوله والغرض هنا بيان التعزير فيه منع ظاهر يعلم مما قد مرناه أول السرف في قوله وإن ضربها بجلدها من الماء أي خلافاً للجلد في قوله أنها حينئذ من الصغار قوله الكليات الخمس أي النفس والعقل والنسب والمال والعرض قوله وقيل أنه باعتبار ما استقر عليه أمر ملتنا كان الصغير في أنه لعدم المنفعة المأخوذ من ولا ينافيه والمعنى أن عدم المنفعة حاصل باعتبار ما استقر عليه أمر ملتنا من التعزير وحينئذ فنفى قولهم أن الكليات الخمس لا تنح في ملة أي لم يستقر باعتبارها في ملة وإن أصبحت في بعضها في بعض الأحيان فليتلأمل قوله ولكن لا يكفر مستعمل قدر لا يسكر أي بخلاف مستعمل الكثير منه فإنه يكفر خلافاً لابن حجر قوله أي من حيث الجنس لمن قبله على قول جماعة هذا اتبع فيه ابن حجر وذلك أغما احتاج لهذه الاختياره عدم الكفر باستحلال القليل والكثير فاضطر إلى هذا وأما الشارح فحيت كان اختياره الكفر باستحلال الكثير فلا حاجة به إلى هذه بل يجب حذفه من كلامه إذ لا معنى له على اختياره قوله وخبر كل مسكر خمر وكل خمر حرام وهذا قاسم منطقي إذا حذف عنه الحد الأوسط وهو المكر والذي هو الخبر الواقع بمحوه للصغرى وموضوعه للكبرى أنتج كل مسكر حرام قوله أن لم يعلم أنه يعرفه أي الكراه أي فإن علم منه معرفته فلا حاجة لبيانها قوله صراحة أي أما غير الصرف ففيه تفصيل ستأتي الإشارة إليه قوله فهو قبل تحريره قديماً هذا قد ينافيه ظاهر الآية حيث قرئت المنافع فيها بالآثم الذي هو غرة التعزير قوله وكل سنة الخ بقية كلامه على رضى الله عنه وقول الشارح أي بإشارة ابن عوف الخ بيان فائدة ذكره في خلال كلامه على رضى الله عنه قوله ولا يشك في ذكر الأربعين أي في حد على الولد يرضى الله عنهما قوله وقال لومات ودينه أي لو حدثت أحد اثنتين ومات ودينه قوله أشار على عمر بذلك أي بالثمانين قوله وأجيب بأنه الجنائيات الخ هذا جواب عن الاعتراض من حيث هو مع قطع النظر عن المقابلة بين العبارتين في يعلم من شرح الرض وغيره أما الجواب بالنظر بخصوص المقابلة المذكورة فهو ما أجاب به الشارح نفسه في حواشى شرح الرض من أن المراد بالتعزير بالجنس فيرجع إلى عبارة المتابع أي ومع ذلك فلا حسنة بآنية كالا يتخفى قوله وجوابه أن الإجماع الخ هذا جواب عن الشك الثاني من كلام الرازي وهو قوله والجنائيات التي تتولد من الخمر لا تنصير الخ أما الشك الأول وهو قوله لعدم تحقق الجنابة فكيف يميز فله يجب عنه الشارح قوله ففسكر أي الغير قوله حيث لا تلويت فمبدل للكراهة أي بالآثم أما الإجزاء فهو حاصل في المسحوط مطلقاً قوله والسوط سيور الخ كان هذا حقيقته والأفانار بسوط الحدود ما هو أعم من هذا كما هو ظاهر وأشار إليه ابن قاسم قوله ومعارض بما مر من على تنوع في هذا إن جهر لكن ذلك ذكر عقب قول المصنف مناصه فيصرم ضربهما الأمر على كرم الله وجهه بالأول ونبيه عن الأخيرين والراسد فصحه هذا الكلام بخلاف الشارح فإنه لم يقدم ماد كرهناك قوله ولا ياتي على وجهه عبارة الرض وشرحه ولا يجد على الأرض انتهت فاقضت منع مده على الأرض على ظهوره مثلاً وهو الذي يقضيه قول الشارح لا يبل بجلد الرجل فأما الخ قوله بأن يضربه على مرة الخ أي يكفي هذه في الموالاة وليس المراد أن هذا حقيقة الموالاة الواجبة حتى يمنع خلافها كالا يتخفى قوله فإن اخشل شرط من ذلك أي من الإيلاء ومن كونه له وقع ومن الموالاة في فصل في التعزير في قوله من أسماء الاضداد أي في الجلة والألفاضرب إلا في ليس هو تمام ضد التغميم والتعظيم وإنما حقيقة ضد ذلك الإهانة أعم من أن تكون ضرباً أو غيره قوله قال في سرقة تردد نصاب الخ انظر هل مقول القول جسع في سرقة عمر الخ وخصوص غرم مثله وحلده أن يكون دونه في سرقة الخ بياناً لما قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم ذلك قوله والمراد بذلك أي بالاعترا كما هو أحد وجهين وقيل المراد أول زلة أي ولو كبره صدرت من مطيع قوله وفصل عمر اجتهاد قال ابن قاسم وأيضاً فأمره يتوقف على أن التعزير عليه صغير أو أول زلة وهي وقعة حال فعلية اه قوله والاجازة قلته باطن الخ أي بخلاف ما دأبت عليه فاه يصبر من الأمور والظاهرة المتعقبة بالآمام بقتله حينئذ فيه اقتيات على الإمام فخرم فما ذكره الشهاب ابن قاسم هنا غير ظاهر قوله لأن التعزير بض عند الناس كالصريح قال ابن قاسم لا يتخفى أن التعزير بض بما ذكره من أفراد النسية فهو معصية لأحد فيها ولا كنفارة قلعل هنا سقطت في النسخ قوله ولم أره منقولاً هذا عجيب مع أنه في شرح الأذري الذي هو نصب عين الشارح لكثرة استمداده منه منقول عن الماوردي وغيره بل عن الشافعي وعبارته أغنى الأذري قال الماوردي للإمام النبي في

التعزير وظاهر مذهب الشافعي ان مدته مقدرة بمداون السنة ولو يوم كيلا يساوى التعزير في الزنا وكذا صرح به الهروي في الاشراف عن قول الشافعي ثم نقل أئني الاذري عن الامام اشارة انه يجوز بلوغه سنة لان التعزير بعض الحد لانه (قوله ولم يعد عليه الحجر) قضيته انه لو أعيد عليه الحجر يكون لهما ضربا برفقه وقته لان وليه حينئذ اغماضها كما لاها (قوله) ومنع ابن دقيق العيد) يعني منع فوابه من فعل ذلك في زمن ولاته القضاء (قوله واصحسن) المستحسن هو الاذري خلافا لما يوجهه كلام الشارح وعبارته عقب نقله منع ابن دقيق العيد نصها وهو حسن ولكن لا ساعده عليه النقل في كتاب الصيالات (قوله والاعتداء للشاكلة) أي في قوله فاعتدوا عليه (قوله واشارة الى أفضلية الاستسلام) وجهه الاشارة أن في تسميته اعتداء اشارة الى انه ينبغي تركه وتركه استسلام قاله سم (قوله قدم النفس) أي نفس غيره أو نفسه حيث لم يندب الاستسلام كما هو ظاهر (قوله لنفسه) تبع فيه الاذري وقد ذكر أئني الاذري انه احتز به عن مال الجمهور بيد الولي والوصي والقيم ونظر الوقت ونحوهم قال فالظاهر انه يلزمهم الدفع إذ أمنا على أنفسهم (قوله من حيث كونه مالا) قيده تبع لان يجوز لماله من انه رد ما هوهم من منافاة هذا لما يأتي ان انكار المنكر واجب قال ويانه ان في الوجوب ههنا من حيث المال وإثباته ثم من حيث انكار المنكر لكن نازعه فيه ابن قاسم (قوله مع الامن على نفسه الخ) محله في البضع في الصيالات على الغير برفقه (قوله الا تبي فيهم على المرأة أن تستسلم الخ) قوله أو عضوه أو منفعة (الوجه التعبير بالواو بدل أو فيهما كما لا يخفى (قوله ولولا جنبية) كان الأولى حذف هذه الغاية لانه سيأتي قول المصنف والدفع عن غيره كونه نفسه (قوله لاحترامه) انظر هو تعليل لما اذا كان تعذيرا للدفع عن النفس فكان ينبغي عطفه على التعليل الاول (قوله ويبحث الاذري وجوب الدفع عن عضوا الخ) أي لانه لا شهادة فيه يجوز لها الاستسلام (قوله حيث أمس على نفسه) قيد في الوجوب كما علم بمعامر (قوله بخلاف ما هنا) فيه ان فرض كلام الغزالي انه لا مشقة واما عدم الضمان فممنوع (قوله نعم لو كانت موضوعة بمحل عدوان الخ) عبارة التفتة ويبحث البلقيني ومن تبعه ان صاحبها ولو وضعه اعمل بضم كروشن أو مائلة أو على وجه الخ وبما تعلم ما في عبارة الشارح (قوله ولا يلزمه دفعها) انظر هل يجوز ان أدى لتحويلها وفي كلام ابن قاسم اشارة الى الجواز واعلم ان صورة المسئلة انه مضطر الى الطعام (قوله باعتبار غلبة ظن المصول عليه) لهل جرى على الغالب والمراد باعتبار غلبة ظن الداع (قوله ويجوز هذا البضع) أي في الدفع وان قال الشافعي انه لا يجوز بحال فهو محمول على غير الدفع (قوله وان لم يرتب على الاستغانة الخ) ظاهر هذا السياق ان الاستغانة وان ترتب عليها ما ذكر مقدمه على الضرب وله غير مراد (قوله ومحل رعاية التدريج الخ) في هذا السياق ركة لاتحاد القيد والمقيدون اخلاف من حيث القطع والخلاف (قوله ولو وصل على ماله) يعني صل عليه لاجل ماله كما هي عبارة الرافي (قوله وأعلى بضعه ثبت) الظاهر ان الشارح هنا خلط مسئلة بمسئلة أخرى ويعلم ذلك من عبارة القوت ونصها واما لو كان الصيالات على حرمه ففضية البلاء على وجوب الدفع انه لا يلزمه الحرب وبعدهم بل يلزمه الثبات اذا أمن على نفسه وان أمكه الحرب بهم فكالحرب والتحصن بنفسه وأولى بالوجوب انتهت فها مسئلان الاول ما اذا أمكه الحرب بنفسه دون البضع والثانية ما اذا أمكه الحرب به وما نسب له بعضهم من متعلق الاولى وما استقر به من متعلق الثانية فلم يتوارد طرقا لاختلاف على محل واحد فتأمل (قوله أي رفع أحد حما عن الآخر) لهل على التعبير في كلام المصنف على الفك الاعلى والفك الاسفل الذي هو مجتمع التميمين وتعليقا والافالك الاعلى لا يقال له لحي وكان يمكن انباء المني على طاهره والمعنى فك التميمين الذين هم الفك الاسفل عن الفك الاعلى أي رفعهم عنه فتأمل (قوله اذ البض لا يجوز بحال) أي في غير الدم كما علم بمعامر وحينئذ لم يرد بعض المظالم الممنوع ان يكون لغير الدفع بأن تأتي الدفع بغيره ثم رأيت الاذري نقل هذا عن صاحب الاقتصار ثم قال وهذا صحيح (قوله ويلحق بذلك ولده الامرء الحسن) أي بناء على حرمه النظر اليه كما في شرح الروض ومثل ولده هو نفسه لو كان امرءا حسنا كما هو ظاهر وبنه عليه ابن قاسم (قوله أو يحرمه) أي بالنظر (قوله ولو كان امرءا) أي وكانت تنظر لرجل مطلقا ولا امرءا متجردة كأي التفتة (قوله) وان لم يكن صاحب الدار) أي وهو ذو حرمه كما علم من كلامه كأي الزوجة وأخيه (قوله الناظر) هو بالنصب بيان للضمير المنصوب في المكان فان قوله ذو الحرم بيان للضمير المرفوع فهو من مدخول التفسير بأي وان حصل الفصل فكانه قال أي ذو الحرم الناظر أي ذي الحرم الناظر وقوله من ملكه أو شاع متعلق بالنظر أي سواء كان نظره في ملكه بان نظر

وهو في ما كره أومن شارح أي أومن غيرها وقوله في حال نظره متعلق برماه تقبيل سدوخر به بما عطفه عليه بقوله لا نولي  
 (قوله والواو بمعنى أو) الصواب انهما جالها كإني عليه ابن قاسم أي لأن القصد عدم الجميع وليس القصد عدم أحدهما وان  
 وجد الآخر فسادا (قوله قبل الانذار) انظر مفهومه (قوله من غير اسراف) كانه اغتافقده لاجل قوله الآتي ضمان  
 شبه الحمد أي اما إذا أسرف فانه يقاد به غير الاصل بشرطه (قوله وتوكان الاذن الشرعي الخ) مراده بذلك وان كان في عبارته  
 قصور ان اذن السيد في ضرب عبده كان الحرف في ضرب نفسه فيشترط فيه ما شرط فيه من التقييد المذكور فعمل عدم  
 الضمان فيه أيضا داعين له النوع والقدر كما صرح به غيره بل التقييد المذكور في الحرف انما هو مأخوذ مما ذكره في العبد  
 (قوله ويصنع ان يجترز به عن حد الشرب) فيه أمران الاول انه قد مر أن ما زاد على الاربعين نغزيرات فلم يصدق الاحتراز  
 عن حد غير المقدار الثاني لو سلم انه قد فقتضى الضمان لو اذنه ارادته الى الاقتصا على الاربعين واقصر عليها لانه حينئذ  
 حد غير مقدر بالا اعتبار الذي ذكره فتأمل (قوله وبان الضعف) كان ينبغي ولان الضعف فكله قدر لفظ يجب لقرينة  
 السياق أو ان الباء ميبينية (قوله في المتن) أي الولي الاب أو الجسد كإفسره الشارح الحلال وهو أولى من قول ابن حجر أي  
 الاصل الاب واحدا لانها صدق بالجداد الممكن له ولاية وليس مراد (قوله عند انقضاء الخطر) لعله سقط قبله لفظ أي (قوله  
 الا اذا كان الحرف في القطع أكثر) أي والقاطع غير أب كما صرح به ابن حجر عن الماوردي (قوله أو نغزير) لعله معطوف  
 على خطأ والافا لضمان التعزير لا يتوقف على الخطا كما مر لكن يعكس على هذا تقديمه على الحكم الذي هو من مدخول الخطا  
 (قوله والافني عائلته) انظر ماصورة العمد وغيره والذي في كلام غيره انما هو التردد في ما ذكره بل وجب القود والدية  
 (قوله يقبلها) يعني العبد ان اذهاهو الذي في كلام الاذري (قوله والامام هو المتعدي بترك مجته) عبارة الاذري وقد  
 ينسب القاضي الى تعصير في البعث (قوله فالوجه وجوبه) انظر هل الضمير للقود أو المال (قوله لذكر) يجب اسقاط اللام  
 منه لان المتن لا تنوين فيه (قوله بان يحتمل انه كان هناك نوع تقاص الخ) هذه الغاية جملع بين القول ولا بد تحتونها وغير  
 مخنون لا بين ختم جده عبد المطلب أو جبريل (فصل في حكم اتلاف الهائم) (قوله يجز من أجزائها) اشار به الى انه  
 لا منافاة بين ما هنا وما يأتي من عدم الضمان بخس بولها على ما يأتي فيه (قوله فعلى المتقدم دون الردف الى قوله لان فعلها  
 الخ) قال ابن قاسم قد يقضى هذه انه لو نسب سبها لمؤخر فقط كما لو كان المتقدم بخس من بعض لا حركة له محضون للمؤخر اختص  
 الضمان بالمؤخر (قوله تعالى ضمان ما تلغنه بعده بالاد) انظر الى متى يستمر ضمانه وعله ما اداس سبها منسوب الى ذلك الرد  
 فابراجم (قوله لا يضبطها امثالا) قضيت انما هو كالتبطين الا يصح الاجنب وان الولي اذا أركبها لا يضبطها انه لا يضمن  
 وهو خلاف قضية كلام الاذري وعبارته لو أركب رجل صيدا بادية فالتفت شيئا فأركب اجنبى ضمنه لتعديه وأوليه لمصلحة  
 الصبي ضمن الصبي وان لم يكن له مصلحة فيه ضمن الولي والوصي قاله في البيان وغيره وفيه نظر لأن يكون طفلا غير مميز  
 وفي الام وغيره الاشارة اليه انتهت عبارة الاذري وكلامهم في مسئلة الاصطدام واقفها (قوله وما لو ربطها بطر بق منسج)  
 أي فلا ضمان كما صرح به ابن قاسم (قوله أو ملكه) نظره مع قوله قبله من دخل دارها كلب عقور أو دابة وتعل الدابة فيما صار  
 شأنه الضراوة فليراجع (قوله فادخل دابته) أي المؤخر بقدرته ما بعده (قوله وهو حاضر) انظر هل هو قيد وما وجه التقييد  
 به (قوله ولم يجزده) لعل المراد التحذير رجال المحرم ان رآه ترحمه فلم يجزده فليراجع (قوله وقوله في الروضة) أي تبعا للبعث  
 الرابي (قوله بل والعادة محكمة فيه) أي فله ان يرسلها للاحفاظ على العادة (قوله لا في نجومه انة) أي ما في الغاية فيضمن  
 قال في الروص وان حمل متاعه في مفازة على دابة رجل بلا اذن وغاب فالتقاء الرجل عنها أو ادخل دابته زرع غيره بلادان  
 فأنجرهما من زرعه في الضمان وجهان انتهت قال في شرحه أحدهما لا تعدى المالك والثاني وهو الوجه نعم تعدى  
 الفاعل بالتضييع اه (قوله ان خاف الخ) هذا كله في مسئلة الزرع (قوله وظاهر أن خشية الاتلاف الخ) هذا ذكر ابن حجر  
 بعد ذكره عن الشارح تقييد اخراج الدابة من ملكه بعباداة التفت شيئا فجعل أعني ابن حجر من اتلافها خشيتها مع المجرع  
 حفظها أي ياقدمه كالشارح فقال عقب كلام ذلك الشارح وظاهر الخ فظن الشارح هنا متعلق بصدر المسئلة فأورد من  
 غير تأمل ولم يكن له موقع (قوله يعني بوجوبها) أي فليس ملكها قيد احتق لو كانت محلو كالعبيد وآواها غيره تعالى الضمان به  
 والا فانه مملوك كما صرحوا به وهو ظاهر لانها من جملة المباحات تلك موضع اليد هكذا ظهر من تفسير الشارح فانظر هل الحكمي



كذلك في كتاب السير (قوله في نيف) انظر هل هو متعلق بأذن أو بنبيه (قوله لكن على التفصيل المذكور) أي في قوله السابق ثم بعدها أذن الله للمسلمين الخ (قوله وبأنه لو تعين مطلق الخ) تقصد ما ينفي عنه وهو ساقط في نسخ (قوله لأن النور إذا اشتمت الخ) اعلم ان الشارع تصرف في عبارة التهمة بما لم يدر عليه عدم انساق الكلام كما فعل بسوق عبارة تأنيدها عقب قوله وإما بأن يدخل الامام أو تبه بشرطه دارهم بالحجوس لقتالهم وأقله مرة في كل سنة فإذا زاد فهو أفضل هذا ما صرح به كثير من ولا ينافيه كلام غيرهم لأنه لا يحمل عليه وصريحه الاكتفاء بالاول وحده ونوزع فيه بأنه يؤدي الى عدم وجوب قتالهم على الدوام وهو باطل اجزاء وبيان النور اذا اشتمت الخ واعلم ان الشهاب ابن قاسم نقل ان شيخه الشهاب البراسي صنف في المسئلة تصنيفا فاحلا بين فيه أن الشخن المذكور لا ينفي عن الدخول الى دارهم وأنه عرضه على علماء عصره من مشايخه وغيرهم فاعتبروا بأن ما فيه هو الحق الذي لا مرية فيه (قوله نعم القائم بفرض العين أفضل الخ) هذا الاستدراك على ما فهمه المتن من مزية فرض الكفاية بضمه سقوط المخرج عن الباقي (قوله وأفهم السقوط) أي عن الباقي (قوله من الامور الضرورية) أي والضرورة في قيام عليه الدليل كإثباته عليه ابن قاسم (قوله فوجب الاحتياط بذلك كله) أي ما يتوقف عليه ذلك (قوله متعلق بعالم) أي بالضرورة ووجهه الجلال متعلقا بالضرورة خاصة لما ذكره المصنف بعده وهو به ابن قاسم وأحال في توجيهه بما يعرف بغير اجتمعه (قوله يده فلسانه فقلبه) هذا الغم ذكره في الهوى عن المنكر وانظر ما معنى الامر بالبداء والقلب وبعد تسليم صورته فالترتيب المذكور فيه مشكل ثم رأيت ابن قاسم أشار الى ذلك (قوله بالنسبة لغير الزوج) ظاهر هذا السابق ان يجب عليه الانكار على زوجته ذلك مطلقا لكن قوله اذله الخ صريح في انه جائز لا واجب وهو الذي ينبغي اذ الظاهر انه لحقه (قوله ولا عالم) المناسب وعلى عالم (قوله وجاهل نحرجه) صريح في ان جهل النحر من الفاعل مانع من الانكار وهو مشكل الا ان يخص بانكار ترتب عليه أذية فإيراح (قوله لكن لو يذب) المراد هنا بالذنب الطاب والدعاء على وجه التهمة لا الذنب الذي هو أحد الأحكام الخمسة كما هو ظاهر (قوله ولو بقرينة ظاهرة) انظر هذه الفأمة وبعبارة الانوار فان غلب على الظن استسراة قوم بالمنكر بانوار وأما مرة فان كان عما يثبت تداركه الخ (قوله نعم الاوجه لو لم ينزجر الا به جاز) عبارة التهمة وله أي ابن القشيري احتمال بوجوده اذ لم ينزجر الا به انتهت وهي التي تناسب قوله المسار لم يجب (قوله حضره المجل) أي المشهود عليه كما عبر به غيره (قوله من مسلم بمنزلة) أي صبي أما المجنون فمسياني عدم وجوب الرد عليه وان كان له تميز (قوله ولورد امرأه عن رجل) أي وعن نفسها كما هو ظاهر (قوله خفض صوته) أي مع الاسماع كما لا يخفى (قوله خلاف الاولى) أي لأنه عنه في خبر الترمذي ولا يجب له اذ (قوله فيجب رد السلام على من سلم أولا) أي في المستتير (قوله ومحل في الثاني في غير المتعدى الخ) عبارة متفاوتة اذ الحكم في القيد والمقيد واحد (قوله فان قال للرسول سلمني على فلان كان وكلا الخ) أي خلافا لاجترار وحاول الشهاب ابن قاسم رد كلام ابن حجر الى كلام الشارع بما لا يقبله كما فعل غير اجتمعه (قوله فان أتى المرسل بصيغة الخ) والحاصل أنه يعتبر وجود الصيغة المعبرة عن المرسل أو الرسول (قوله لا يشغله بالغتسل) قضيته أنه لو كان غير مشتغل بالغتسل ليس السلام عليه طرا (قوله وهو تكب ذنب عظيم) معطوف على مجازها وعبارة التهمة بل بس تركه على مجازها ففسقه وهو تكب ذنب الخ (قوله وكذا بالراس) اصل الباز اذ (قوله أو لولة) أي ولا به حكم (قوله ويكون على جهة البراءة) أي أصل السلام وانظر ما المراد بالاعطاء المعنى (قوله ان مستأجر العين كذلك) أي من غير نظر الى الضاية كما هو ظاهر (قوله والوجه ضبط القصير الخ) لعل الوجه ضبط السفر والا فالقصير والطويل سواء كما لا يخفى (قوله ومثله) أي مثل الدين الحاضر (قوله لما يحبل له فيه القصر) أي تجارح العمران (قوله وان علما) انظر هلا قالوا وان علوا (قوله حجة لديه) هذا لا يظهر فيما لو كان الاصل يهوديا والمقاتلون نصارى أو عكسه لقطع بانفعاح الحجة بين اليهود والنصارى (قوله ولا فرق في جواز منه الخ) عبارة التهمة ولا فرق في المنع من السفر الخوف كبحر أي وان غلبت السلامة فيه كما اقتضاه اطلاقهم ثم رأيت الامام وغيره صرحوا بذلك وكساوك بادية مخطرة ولو لمعلم تجارة ومنها السفر لحة استمر على عبادته أو عينا بين الاصل المسلم وغيره اذ التهمة (قوله وخبره) انظر أخذ هذا غاية في الامران (قوله اذ لا يجوز الاستسلام لكافي) أي في القتل فلا ينافي ما بعده في المتن (قوله حالا) أي لا بعد الاسر (قوله ويندب عند البحر) محله عند عدم تعذيب الاسرى والاوجب كما يأتي في الهدنة (قوله كاعلم) أي الرجوع وعدمه خاصة وأما لزوم الهدنة

للكافر في تقدم ثم وانظر ما الفرق بين اقتدائه غيره حيث يلزمه ما اقتداه به وبين اقتدائه نفسه الذي ذكره في فصل الاسائه حيث لا يلزمه بذلك **في فصل في مكر وهات الخ** (قوله وجوب ذلك) أي المنع والإخراج (قوله وميها) لم ير له ذلك قال المصنف في الضرر السرية معروفة وهي قطعة من الجيش أو بعثة أو ضعوها ودون سميت به لانها تسري في الليل وتغني ذهابها وهي فيلة بمعنى فاعلة يقال أسرى وسرى إذا ذهب ليلا اه وقال صاحب المحمل السرية خيل تبلغ أو بعثة ونصف ابن الأثير ما ذكره المصنف وقال سميت بذلك لانها خلاصة العسكر وخياره من الشئ السري النفيس كذا ذكره الأديبي (قوله) وشمل قوله وبعبدة مالو كان موصى الخ (حق العبارة) وشمل قوله وبعبدة باذن السادة مالو كان العبد موصى الخ (قوله وقياسه ان المصى كذلك) أي في أصل استحقاق الاجرة (قوله لان لهم رأيا) يعني الرهبان والاجرام (قوله لانهم لا يقنانون) انظره مع ما صرح في الراهب والاجير (قوله ويتفرع على الجواز الخ) أي اما على المنع فيرقون بنفس الامر وقيل يجوز استرقاقهم وقيل يتركون ولا تعرض لهم وأما مسمى نسائهم وصبيانهم واغتنام أموالمهم فيقتل على هذا على الأصح (قوله والكفارة ان علم الخ) صرح في أن الكفارة انما تصب بالقديين المذكورين وصرح في الروض وشرحه خلافا (قوله للآية) يعني قوله تعالى الآن خفف الله عنكم (قوله مطلقا) أي لو بلغ المسلمون اثني عشر الفا خلافا لن ذهب الى حرمة الانصراف مطلقا حيث غنموا كذا بانظره الا تسمى (قوله بان تكون) أي الفتنة المتخير بها وقوله المتخير عنها هو بفتح الفتحة أي الفتنة التي تختار عنها (قوله أو قبل مجيئهم) انظر هو مصنف لفاعله أو مضعوله (قوله ويتفرع على ما جئته بعض التأخرين الخ) في نسخة نعم متفرع كما جئته بعض المتأخرين (قوله ومن ذلك امتنع الخ) لعل من تعليلية **في فصل في حكم الاسرى** (قوله ويجازيهم حالة الاسر الخ) أي من اتصفوا بالجنون الحقيقي حالة الاسر وان كان جنونهم منقطعاً في حادثة (قوله وان كانوا مسلمين) أي بان أسلوا عندهم لانهم حينئذ من جنلة أموالهم (قوله ولما في قوله الخ) لعله سقط لفظ لا تطربين الواو ومدخولها فصول العبارة ولا تطرأ في قوله الخ يدل على ذلك ما في التحفة (قوله ما لم يظهر في ذلك مصلحة الخ) قضية هذا السياق أنه يقادى سلاحهم بأسرانا وان لم تكن مصلحة إلا ان قال لا بد من المصلحة مطلقا والمعتبر في مفاداته المال زيادة على أصل المصلحة أن تظهر ظهورا تاما لا رتبة فيه (قوله أو بذل الجزية) لعل المراد مطلق الكمال لا يقيد بكونه أسيرامع أنه لا حاجة الى ذكره ههنا لانه سيأتي في باب الجزية وأيضا فلا يثنى فيه قول المصنف الا تسمى وبقي الخبار في الباقي (قوله اذا اختار الامارة) قضية هذا القيد أنه اذا اختار غير الرق يصح ماله وانظره مع قوله الا تسمى ومن حقها أن ماله المقدور عليه بعد الاسر غنمه ولم أر هذا القيد في غير كلامه وكلام التحفة وانظره ايضا مع قول المصنف الا تسمى واسلام كافر قبل نظيره يصح دمه وماله ومع قوله هو في شرح قول المصنف فيقه من ماله ان غنم بعد ارقاقه مانصه وأما اذا غنم قبل ارقاقه أو غنمه فلا يقضى الخ (قوله اذا كانت حربية حادثة الخ) مراده بهذا كالذي بعده الجواب عما استشكل به ما هنا مما سيأتي في الجزية ان الحرب اذا عقدت له الجزية عهم نفسه وزوجته من الاسرافاق وحاصل الجواب أن المراد من الزوجة الموجودة حين العقد وهما الحادثة بعده أو ان المراد من الزوجة الداخلة تحت القدرة حين العقد وهما الخارجة عنها حينئذ (قوله لو وضوح الفرق بين العين وما في الذمة الخ) لا يخفى ان هذا لا يصح لانه لا ينظر في كل من المقيس والمقيس عليه وانما يصح على عدم جهة القياس مع تسليم المقيس عليه فكان ينبغي تأخير الظاهر في العين عن ذكر الفرق المذكور وعبارة التحفة عقب قوله ما لم يتحقق نصها على ما جئت قياسا على ودانته وفيه نظر لظهور الفرق بين العين بغرض تسليم ما ذكر فيها وما في الذمة على انان قلنا الخ (قوله لان اعنته) فيه نظر لعدم انطباق حد النخبة عليها وعبارة التحفة والذي ينبغي في أعيان ماله ان السيد لا يملكها ولا يطالب بها لان ملكه لرقبته لا يستلزم ملكه للمال بل القياس أنها ملك لبيت المال كالمال الضائع (قوله لتبين أنه لم يزل عن ملكه) عبارة التحفة لان الزوال انما كان لاصل دوام الرق وقدبان خلافا (قوله في التي ثم أحملها) أي وأحدهما كافي التحفة (قوله بما يظن أنه لكافر) أي وان توهم أنه لم يمسلم كما هو قضية الظن فانظره مع قول المصنف الا تسمى فان أمكن كونه لمسلم وعبارة الجلال عا لم أنه لكافر (قوله) وانه لم يسبق من أميرهم) قبل الغنم (قوله من أخذ شياً فهو له) أي أدقوله المذكور قل من أخذ شياً اختص به أي عند الاثمة الثلاثة لا عند الشائعي الا في قول ضعيفه خلافا لما يوهه كلام الشارح (قوله والياس من معرفة مالكم انتم تكون ملكا لبيت المال) أي ككل ما ليس من معرفة مالكم (قوله فهو مقصور على انتفاعه) هل من انتفاع اطعام خد مه المحتاج

الهم لتواهمسة المنصب الذين حضروا بعد الوقعة (قوله اذ ليس برى باحققة) عبارة غريبة لانه ليس بمعاوضة محققة (قوله ولا يقبل منه ملكه الخ) الضعيف الاول للبايع وما بعده للشترى المفهوم من الكلام (قوله بتقدير الوصفية) قال ابن قاسم كان مقصوده أنها جوامد فتؤول بالمشقة كان يجعل التقدير بمعنى بكذا الخ (قوله وان احتاجه) اعلم اذ لم يضطر (قوله لانه قد يحتاج اليه الخ) تعليل لاصل المتن (قوله وله التزويل ما بين يديه) قال ابن قاسم قديما ما بين يديه ما يقطع في المستقبل فيشمل ما خلفه (قوله وعنديكم من شر اعدائكم) أي بلا عزة كما يؤخذ عامر فليارجم (قوله وان كان رشيذا) أي أو مكاتبيا كما صرح به ابن حجر لكن تعليل الشارح لا يأتي فيه (قوله صرح اعراضه) أي بعد موت السيد وقبل القبول كما هو ظاهر (قوله وليس له الرجوع) كان الاظهر الفقه بدل الواو ولعلها الحال (قوله فتملك بذلك ايضا) بل لا تملك الا به ولا أثر للقسمة في الملك كما علم (قوله مع القسمة) أي بناء على ظاهر المتن وقد مر ما فيه أو المراد مع القسمة بشرطها على ما فيه (قوله الى ضعه) أي ضف ما في المتن فهو مسلكت ثالث في المتن وكان الاولى خلاف هذا الصنيع (قوله ويكون الحامل الخ) ليس هذا خاصا بما ذكره الشارح الجلال وان أوجه السياق بل الذي في كلام غيره خلافا فكان ينبغي تأخير قوله وأشار الشارح الخ من هذا (قوله من اضافة الجنس) الاصول من اضافة الكل كما منه عليه ابن قاسم (قوله وجملة سواد العراق) الصواب حذف لفظ سواد لان العشرة آلاف هي جملة العراق بالضرب أما جملة سواد العراق فهي اثنا عشر ألفا وغنائم ثمة عليه الشهاب بن حجر (قوله فخر ب الشمر الخ) الجريب هو المعروف في قري مصر بالفصدان وهو عشر قصبات كل قصبة ستة أذرع بالمناشئة كل ذراع ست قصبات كل قصبة أربع أصابع فالجريب مساحة مربعة من الأرض بين كل جانين منها ستون ذراعا بالمناشئة (قوله في المتن فليس لها حكمه) أي في الوضعية والأجارة انخراج المضروب لان عمر رضى الله عنه لم يدخلها في ذلك وان شملها الفتح هذا ما يقتضيه سياق المصنف وبه يدفع ما لابن قاسم هنا (قوله لماسر أنها) أي أرض السواد وهذا في الانحصار الموجودة عند الأجارة كما هو واضح وتصرح به عبارة الروضة (قوله فأضاف الديار اليهم) في الاستدلال به هذه الآية من انظر لا يخفى (قوله وفقت مصر عنوة) أي ولم يصح أنها وقفت كما في فتاوى والده وعليه فلا يخرج في أراضيها لأنها ملك الغنائم ومورثة عنهم لكن في حواشيه على شرح الروض عن ابن الرفعة فقلنا من جماعة من العلماء أنها افتتحت عنوة وان مرصوع على أراضيهم انخراج فيلحور ولينظر وضع الخراج فيها على قواعد مذهبنا ثم رأيت في حواشئ ابن قاسم في الباب الثاني ما هو صريح في أن المراد بمصر المفتوحة عنوة خصوص البالد لا جميع أراضيها وبه ينتهي الاشكال وفي القوت ما منه وقال بعض من أدركناه من المحققين رحمه الله الحاصل فيها فلولان العلماء أحدهما أنها وقف وهو مذهب مالك والثاني أنها ملك المسلمين عموما وهو المناسب لقواعد الشافعي ولم أجده منصوصا عنه ولا عن أصحابه وعلى هذا يجوز للامام جمعها حيث يجوز بيع أرض المغنم وذلك لضرورة أو غبطة ومن كان في يده شيء منها جاز له التصرف فيه كما اثر ما في يده اه وانظر ما وجه كون المناسب لقواعد الشافعي أنها ملك لجميع المسلمين مع ان الظاهر أن المناسب لقواعده أنها ملك لخصوص الغنائم كما مر في المتن والظاهر ان ما لا كافا قال بوقفته لان مذهبه ان الأرض اذا افتتحت عنوة تصير وقفها مجرد الحيازة ولا يحتاج الى وقف الامام كما نقل عن مذهبه على راجع وأحرر

في فصل في أمان الكفار الخ (قوله فمن أخضر) هو بالغاء المحبة والغناء المحبة فيه للالزة أي من ازال خضارته أي بان قطع ذمته (قوله اللتين هما لعلها) أي فهو مجاز مرسل من اطلاق اسم الحال على الفعل كما صرح به الزبدي وانظر اطلاق الذمة على الذات والنفس بأي معنى من المعاني الاربعة المذكورة وفي كل منها بعد لا يخفى فليتأمل (قوله نحو في ذمته كذا الخ) في جعل هذا مثلا للذمة بمعنى الذات والنفس وقصه والاظهر التمثيل به للخيالات (قوله بعد قتالهم) (قوله ولو أمة لكافر) ظاهره ولولسبيدها وانظر ما الفرق بينه وبين الاسير بل قد يقال انها من أفرادها (قوله والمراد بمن هو معهم الخ) أي المراد بهذا اللفظ هذا المعنى المذكور بعده وليس المراد ظاهرة كما صرح به صنيع الشارح حيث قال والمراد بمن هو معهم ولم يقل والمراد المقيد أو المحبوس فليس المراد الظاهر المتن ويكون هذا قيداً زائداً عليه ومن ثم حذفه من المتن فكان المصنف قال ولا يصح أمان أسير مقيداً أو محبوساً وحينئذ فلا تأتي قول الشارح فيما مر ولا غيرهم الا ان أبقينا المتن على ظاهره وقد علمت أنه غير مرادفاً للآتي حذفه فيما مر قتالهم (قوله أو لا آمنك) عبارة الروض فان قيل وقال لا آمنك فهو ورد انتهت أي لان الامان

لا يختص بطرف (قوله أو الإيجاب) لعل الأولى حذفه هنا وأن أفاد فائدة زائدة على ما مر لانه يلزم عليه أن يكون ما زاده هنا بقوله كتابة مكرراً بالنسبة إليه وأن يكون مجرد ترك القتال تأمينا والظاهر أنه غير مراد فلا راجع (قوله مطلقاً) أي سواء أخص بفهمها فظنوا أن أم (قوله لبناء الباب على التوسعة) هو علة للإكتفاء بإشارة الناطق هنا دون سائر الأبواب كالأبني لا لكون الإشارة من الناطق كناية مطلقاً وإن أوجه السياق (قوله ومن ثم روي الخ) انظر لو تحقق ذلك هل يجب (قوله جازله اغتيالهم) أي لفساد الأمان لما مر من تعذرهم من أحد الجانبين (قوله والأي) أي بان حلف لهم ترغيباً لهم ليثقوا به ولا يتهموه بالخروج بلا شرط منهم كما صرح بذلك في الروض وشرحه (قوله وهو الكافر الغلظ الخ) يطلق أيضاً على المسلم المتصف بذلك كما ذكره الأذوي (قوله وإن أسلمت) أي بعد النظر أي أو كانت أمة (قوله أو أسلمت معه) أي العليج (قوله لا عكسه) أي بان أسلم هو بعد هالاته الانتقال الحقي منه إلى فيمها قاله ابن قاسم (قوله لا تنفاه الشرط وهو دلالة) أي الموصلة للفتح فلا تنافي ما عاين به الثاني (قوله منع وقهاوا الاستيلاء عليها) قال ابن قاسم كأنه على التوزيد أي منع وقهاوا كانت حرة فأسلمت قبل الأسر والاستيلاء عليها إذا أسلمت الرقيقة (قوله وإن رضوا) قال ابن قاسم لعله فيما إذا كانت رقيقة والأفدح هو ساق الأمان يمنع استرقاقها اه باعني (قوله واجتهد التي صلى الله عليه وسلم لا ينطبق) أي فهو كالنصف لا يجوز الاجتهاد معه (قوله أهما ما بها) قد يقال ولم يهاجمها وبعبارة الحق ولا هي باء بها (قوله غير أنه يمكن به الخ) أي فالمنصف أراد إفادة ذلك و يعلم منه ما في المحرر بالأولى (قوله للمال) أي لا لاستقبال (قوله وبأنه) الداعية سببية فهو عطف على لان الخ وكان المناسب اللام (قوله كالزنا والسرقه) أي تركهما (قوله ومن عدم تطاهرهم) الظاهر أنه معطوف على عمل البرونه اذ هو من جملة الأحكام كالأبني فهو أولى من جعل الشهاب ابن قاسم له معطوفاً على من أحكامه (قوله أما النساء) أي المستقلات (قوله هنا) أي في الإيجاب بدليل ماسياً في القبول (قوله بسوء) لا بد له من متعلق اذ لا يصح تعلقه بكف كان بقدر لفظ ذكره بقول المنصف عن (قوله يصح أمانه) لعل المراد أنه يعتبر على الإطلاق كما قاله ابن قاسم والأقدمان من أمنه جي ونحوه وظن محتمه يبلغ الماسين (قوله لان اليهود والنصارى الذين لا انتقال لهم الخ) عبارة الحقبة بعد ذكر الاعتراضين الأولين نصها ورواها ذكر أول الأصل وهم اليهود والنصارى الأصوليون الذين ليس لهم الانتقال لما ذكر الانتقال الخ (قوله وقارق كون شرط حل نكاحها اختصارها الكافي) الذي قدمه في باب النكاح انما هو اعتماده حرمة نكاحها مطلقاً اختار أم لم تختار وهو نابع هنا لان محروم وهو جار على اختياره ثم (قوله نعم لو بلغ ابن وثني من كتابيه) هذا مفهوماً قوله المار اختار الكافي ولم يختار شيأ والظاهر أن حكم عكس هذا الاستدراك كذلك فلا راجع (قوله وخبر لا جربة على العبد لا أصل له) أي فلم يستدل به (قوله لعدم التزامهما) أي لعدم محتمه منهما (قوله لم تقابل بأجرة) لعله بالنسبة لمجموع المدة لو استؤجرها اذ يتسامح في نحو اليوم بالنظر لمجموع المدة والأقاليم ونحوه يقابل بأجرة في حد ذاته (قوله فان لم يمكن) لعله بان لم تكن أوقانه منضبطة (قوله أي يعط) هذا نفسه يراد به البذل في حد ذاته لافعاله بالبذل هنا لا لانتقاد كالأبني (قوله أو يفضل به) أي بسببه وكان الظاهر بفضل منه (قوله ليس من ذلك) أي من الاتحاد الممنوع أي لان اتحاد ذلك يجرى استعماله بخلاف هذا كما أنصح به ابن حجر وهو الراد (قوله من ساحل البحر) لعله بيان لما لا يصح أن تكون من فيه ابتدائية كالأبني (قوله ولا يمنعون ركوب البحر الخ) عبارة الدمرى فرع لا يمنعون من ركوب بحر الجناز ومنعون من الإقامة في سوا حله الممتدة جزائره المسكونة (قوله اذ أذن الامام) أي اما اذ لم يأذن فلا يمكن من ركوب البحر فضلاً عن الإقامة فهو قيد للفهوم بخلاف ما بعده (قوله وبخبر الامام) فيه اخراج المتن عن ظاهره اذ الضمير فيه للخروج من الامام أو نائبه وهذا عين كونه للنائب ثم انه يقتضي أن المراد بنائبه نائبه في خصوص الخروج والسماع وهذا كان المراد نائبه العام والمعنى خرج الامام ان حضر والاقتائب (قوله وحمل بعضهم الخ) لعل المراد ان الحكم الذي تضمنه هذا الحمل غير صحيح وايس المراد أنه صحيح الا انه لا يصح حمل كلام ابن كعب عليه وان أوجته العبارة (قوله لا فضليته) علة لا انتقاء الخلفاء فالصيرفيه لم يركم (قوله فصل أدل الجزية ديناراً) (قوله فلو مات) أي أثناء السنة (قوله وكان قياس القول الخ) ولا يقال ان قياسه مطالبته بالقدن ذلك في الأجرة الحالة والجزية لا تكون الا مقسطة (قوله وإن علم) أي الوكيل أي لا يقال ان تصرف الوكيل منوط بالمصلحة للوكيل (قوله ليخرج من خلاف أبي حنيفة) هذا التعليل يقتضي ان الاستصحاب

مغيا باحد دينار من المتوسط وأربعة من الغني الذي هو ظاهر المتن فلا بد من علمه أخرى لاستعباب الزيادة (قوله ويجوز عند الأخذ أن عقد على الأوصاف الخ) كعقدت لكم على أن على الغني أربعة والمتوسط ديناران والفقير دينار مثلا ثم عند الاستيفاء إذا ادعى أنه فقير أو متوسط يقول بل أنت غني مثلا فليكن أربعة هكذا نقله ابن قاسم عن الشارح وحاصله أن المراد بالما كسفة هاتما زعته في الغني وضدته وليس المراد الما كسة الحارة ثم إطلاقه يقتضي استعباب مئزر عتسه في نحو الغني وإن علم فقره وفيه ما فيه (قوله لاختلافه) لعل الصغير للغني والمتوسط فتأمل (قوله فينفع عقده أو عقده عليه الخ) ظاهره أنه يصح عقد السفه لنفسه بدنيا فليراجع (قوله استقرت) يعني لم تسقط والأفقي مستقرة بمعنى الزمن كما صرح (قوله من تركته) أي في صورة الموت ومن ماله في غيرها (قوله وقول الشيخ في شرح منهجه أو سقه) يعني ذكره في جملة من مات أوجن أو أسلم في خلال سنة أنه يجب عليه القسط وذلك لما مر أنفا أنه يلزمه ما عقد عليه وهو وشبهه بغير قرب في ذمته فلا معنى لاخذ القسط منه أثناء الحول كما أوضحه الشهاب بن حجر (قوله ويكتفي في الصغار التزام أحكامها) هذا محل ذكره قبل قوله وفيه تحمل الخ (قوله وفيه تحمل) أي فيما ذكره المصنف من البطلان وكان ينبغي تأخير حتى يتم زيادة المصنف كما صرح الجلال والعبارة المذكورة (قوله وانما ذكرها طائفة الخ) محل ذكره أيضا قبل قوله وفيه تحمل الخ (قوله في المتن أشد خطأ) أي من دعوى أصل جوازها كما هو ظاهر لامن دعوى وجوبها كما توجه بعضهم فاعترض بان الأمر بالعكس كما ذكره ابن قاسم وسبقه إلى التقدير المذكور الأذرع وقول الشارح فضلا عن وجوبه الإشارة إلى أن دعوى الوجوب أشد خطأ بالاولى من دعوى الجواز كما ذكره أيضا ابن قاسم (قوله لا تنفاه كونه من أهل الرخص) انظر ما عاق هذا بابا (قوله خمسة رجاله) هو بنتون خمس في الأوصاف وانما حذف منه التالان لعدم حذف أو أي خمسة أضحية فربما لا الخ (قوله وذكر الراجح) هو برفع ذكر عطف على ذكر الاول (قوله بحسب تقاضهم في الجزية) أي النظر للغني والمتوسط وان اتحدوا في المدفوع كما تصرح به عبارة الروض (قوله ويتجه دخول الفا كونه والحلول الخ) عبارة النخبة وقد تدخل في الطعام الفا كونه والحلول لكن محل جواز ذكرهما ان غلبا انتهت غني قوله وقد تدخل الخ أي تدخل في قولهم وبذ كرجس الطعام أي بذ كرجس بالشرط الذي ذكره (قوله ومن نفي لزومها الخ) عبارة النخبة ومن صرح بان ذلك غير لازم لهم يحمل كلامه على ما إذا استكانه أول مبتدئ في محلهم (قوله في المتن وسلك واحد كذا) صرح به بالنظر لما قدمه الشارح أنه لا بد من ذكر الاجال ثم التفصيل وهو مخالف الكلام غيره ثم ان ابن قاسم نازع في سقوط القول الآخر في هذا التقدير (قوله ويثبت فقير) وان كان لا ضيافة عليه كما مر كان يقول وتجهلوا المنازل بيوت الفقراء (قوله وقد يقتضي ذلك سقوطه لطلبه والوجه الخ) عبارة النخبة وقضيت سقوطه مطلقا وفيه نظر وانما يتجه ان شرط عليهم أيام معلومة فلا يحسب هذا أمنا الما لشرط على كلهم أو بعضهم الخ (قوله يجاب عنه بان المتجه الخ) لا يخفى ان هذا ليس جوابا عن كلام البلقيني وعبارة النخبة قال البلقيني ان أراد اني قال اه والذي يتجه التضعيف الا في زكاة الفطر الخ فإرادته بذلك بيان الاصح عنده في المسئلة (قوله والثاني اذا بلغ غايته لا يراعه عليه) يأمل (قوله والخيرة فيه) أي الجبر ان أي في دفعه أو أخذه الله يوم من العلل وقوله هذا في الجزية أي بخلافه في الزكاة فان الخيرة فيه للدافع كما مر ثم يفصل في جملة من أحكام الجزية بهم (قوله في المتن يلزمنا الكتب) أي الانكشاف بدليل قوله ودفع أهل الحرب عنهم (قوله كما أفادته الآية) انظر وجه الافادة فيها (قوله أو يكونوا مجاورنا) أي وهم يدار الحرب كما هو صريح السياق أي والصورة انهم منفردون كما هو صريح عبارة النخبة ونصهم وانفردوا مجاورنا انتهت ولا يصح أن يكون مراده انفردوا في غير دار الحرب لانهم حينئذ يلزمنا الدفع عنهم وان لم يكونوا مجاورنا كما صرح به فخصية القيل الأخرى في المتن مع ما أعقبه به الشارح كالتيمة (قوله محل وقفه) قد يقال ان المراد التمثيل لاصل ما أسلم عليه علمه مع قطع النظر عن الاحداث وعدمه (قوله يقينا) تقييد لمحل الخلاف (قوله ويبقى روضتها) أي في صورة الشره (قوله ولا نسلم دعوى ان التعلية الخ) يشير بها إلى رد قول الزركشي في ردده في بقا الروض ان التعلية من حقوق المالك والروشن الحق الاسلام وقد زال (قوله ألا ترى ان المسلم لو أذن في اخراج روضتين في حياضه أو استملكه) أي اذن للذي في اخراج الروشن في حياضه المسمى كما هو صريح الكلام ولا اشكال في ذلك وان استملكه صاحب ابن قاسم لان الذي انما منع من الاشراع في الطرق السابلة لانه شبهه بالاحياء وهو ممنوع عنه ولا كذلك الاشراع في ملك المسلم بانه لان المنع انما

كان مخصوص حق الملك كالأجنبي (قوله نعم في هذه الحالة) يعني ما استوجبه فالخاصل حينئذ أنه لا يعمل على أهل محنته وإن لم يلاحظه ولا على ملاصقيه وأن لم يكن أو من أهل محنته (قوله بأن كان داخل السور) مراده بذلك تصوير الانفصال مع عدده من البلد (قوله وأقن العراقي بنع برزهم في نحو الخيلان) عبارة التحفة في نحو النيل ثم ذكر عقب افتاء العراق ما نصه وانما يتجه أن جاز ذلك من أصله أما دأمنع من هذا حتى المسلم كما مر في أحياه الموت فلا وجه لذلك منه فأنهم يتصور في نهر حداث بمولك حاقته اه (قوله ويحقق بذلك ركوب نفسه) انظر هل المراد من البراذين أو من العتاق (قوله نلستهما) أي باعتبار الجنس (قوله يسافر قريب) عبارة الشيعيين مسافة قريبة في البلد (قوله لما فيه من الاهانة) أي لما في ركوبهم حينئذ من الاهانة للمسلمين وعبارة الأذري لما فيه من الأذى والتأذي (قوله ومن خدمة الأمراء) المصدرضاف لمفعوله والمراد بخدمتهم انماهم الخدمه بالمباشرة والسكابة وتولية المناصب ونحو ذلك كما هو واقع والسيوطي في ذلك تصنيف حافل (قوله فلا ضرر فيه) أي فضلا عن دوامه وقوله وإن سئلنا أي الضرر والحاصل ان التعلية مشتملة على أمرين الضرر ودوامه وهما منتقيان فيما نحن فيه أو أحدهما وقد علم بهذا الفرق ان ما نحن فيه من حقوق الاسلام وان أوهم قوله ولا يتوهم الخ بخلافه فقط التوهم التأثير برضا الاسلام وعدمه لا كونه من حقوق الاسلام أو عدمه فتأمل (قوله بكسر الغين) أي كما نقل عن خط المصنف وحكي الأذري عن غيره الفخ أيضا (قوله بخلاف لون خفيها) أي بأن يكون نابولن كل منهما نابولن (قوله والجمع بينهما) أي الغيار والزائر (قوله ونم مسلم) أي ولو غير مجبرد كما هو ظاهر لحصول الألباس (قوله بالرفع) قال ابن تاسم لعل وجهه كونه عطف على خاتم بناء على انه مرفوع على انه نائب فاعل جعل بناء على انه معني للمفعول لكن يجوز زبناؤه للفاعل فيجوز نصب خاتم وما عطف عليه على انه مفعول أوله ولهذا نقل عن ضبط المتقدمين تثليث نحو اه (قوله وانما أبناء الله) الصواب حذف الواو كما في التحفة اذ هذا يدل من القبيح وهو المراد (قوله لمخالطته لنا) جرى على الغالب (قوله بلغ المأمن) قال البندنجي وغيره والمراد به أقرب بلاد الحرب من دارنا قال الأذري هذا في النصراني طاهر وأما اليهودي فلا مأمن له نعلمه بالقرب من ديار الاصنام بل ديار الحرب كما هم نصارى فيما أحسب وهم أشد عليهم من الجيوش أن يقال لليهودي اختزل نفسه كما هنا والحق بآي ديار الحرب شئت في باب الهدنة في (قوله ومثله مطاع) أي في أنه يسهل قتلاهل أقليمه (قوله ولو لجمع أهل أقليمه) فيه رجوع الضمير إلى غير مذكور وكذا الإشارة الآتية (قوله وتعين استئذان الامام) هو بالنصب عطف على جوازها (قوله بناضعف) انما قصر المتن على هاذم خروجه عن الظاهر لانه لا يجوز زعدها على أكثر من أربعة أشهر إلا عند المصعف ولا يجوز ذلك عند القوة أصلا وإن اقتضته المصلحة كما صرح به فانه دفع ما لا شهاب بن قاسم هنا وكأنه نظره في أنه بمجرد المطوق (قوله وإن زعم بعضهم أنه غريب) الزاعم هو الأذري والموجه له بعباقي هو ابن جعفر صواب عبارة الشارح وإن زعم بعضهم انه غريب ووجه بعضهم بأن المعنى الخ (قوله نعم ان انقضت المدة الخ) هذا الاستدلال من نفة التوجيه (قوله في المتن ونصح الهدنة على ان ينقضها الامام متى شاء) عبارة المحرر ويجوز أن لا تؤقت الهدنة وبشرط الامام تقضها متى شاء (قوله في المتن أو قتل مسلم) أي عدا كما صرح به ابن جعفر في وفي الذي (قوله بدارنا) الظاهر أنه قصد في الذي فقط فلا راجع (قوله وادانقضت جازت الاغارة الخ) انظر هل هو شامل لما اذا انقضت من قرض اليه تقضها من المسلمين (قوله ومن جعله) أي المأمن (قوله فإن شرط من جاءنا أي تظلمت به لوفاء ما صرنا بآي (قوله ولانه لو وجب رد بدلها لكان مهر المثل الخ) غرضه من هذا الرد على الثاني القائل بوجوب السمي كآياني (قوله الصادق بعدم الوجوب) عبارة المحلى الصادق به عدم الوجوب وهي أولى كما قاله ابن قاسم (قوله لا متنازع ردها بعد شرطه) أي لانه لا يمنع ردها بالآية الناصحة وكان قد شرطه لهم أي تقارض عليه وجوب ردها بالشرع وامتناعه بالنسخ فرجع إلى بدله تأمل (قوله كذلك) أي بالغ عاقل في كتاب الصيد والباغ في (قوله أمره لانه مصدر) أو أماعلى ظاهره وأما معنى اسم المفعول وهو المناسب للباغ فافراد - حيثما نظر اللفظه لكن الظاهر ان مراد الشارح الاو بدليل قوله لانها تكون بالسكين وبالسهم وبالحوارح فقد استعمل الذايغ فيما يميم المصيدات وعليه فكان ينبغي في الترجع باب الصيد والذبح والذايغ أو باب الذبح أي الشامل للصيد نظير ما صنع الشارح في الذايغ فتأمل (قوله لانها) أي المذبذبة أو ذبحها (قوله لان طلب الحلال فرض عين) هذا كما يحسن مناسبة لذلك ردها هناك يحسن أيضا مناسبة لذلك ردها عقب الجاه والذي يظهر ان صاحب الروضة اعتاد ذكرها هنا للشماسية الاضية للهدى لا لشارعها كما في أكثر الاحكام ومن ثم ذكر

عقبه قبل الصيد والذباح (قوله بالهني الحاصل بالمعدر) أي الانذباح وانما فسر به هذا الفارق الذبح الآتي الذي هو واحد  
الركان لئلا يلزم تضاد الكل والجزء (قوله وروى الدارقطني والبيهقي) أي باسناد فيه ضعف فإنه عليه الاذرى لكن رواه  
الشافعي موقوفا على ابن عمرو وابن عباس رضي الله عنهما قال الاذرى ولا نعلم لهما مخالفا من الصحابة (قوله والكلام في الذبح  
استقلا) الاصول والكلام في الذكاة الخ (قوله لان ذبحه بذبح أمه) عبارة التفتة لان الشارع جعل ذبح أمه ذكاة (قوله  
في المتن فقتل) أي السكاب والسهم المعبر عنه بالذكاة (قوله ويجز ذبح صبي) أي مذبحه والافو ولا يجزأ بخلط بجل ولا حرمة وكذا  
يقال في قوله الآتي في بركه لكن التعليل قد يقتضي ان المراد كراهة الفعل لان يقال المراد من التعليل انه يكره مذبوح  
الذكورين لانه يحتمل انه قد أخطأ المذبح فقتل (قوله فان كان في البلد مجوس) أي ولم يغلب المسلمون كما نقل عن الشارح  
(قوله فيذب ذبحه) انظر هل المراد خصوص الذبح الشرعي وان حصل المقصود بغيره (قوله كالمائل) قضيته انه يحرم قتله  
اذا اندفع بغيره والظاهر انه غير مراد (قوله لانه يكره) أي الطعام وما أفاده التشبيه من حل أكله منقرا داغيا من أكله لا ينجس  
(قوله ولم يغيره) اما اذا غيره فانه يحرم ما فيه الدود لنجاسته حينئذ كما هو في الطهارة لكن هذا الغاي يكون في المنع كما هو ظاهر  
فلا يرجع (قوله في المتن ولا يقطع بعض سمكة) أي يكره كافي الروضة وبجبت الاذرى وغيره الحرمة (قوله الفعل) فانه لا يلاق  
موضوع المقابل الآتي ويلزم عليه شبه تناقض في المتن اذ فعل الى قوله ولا يقطع أي يكره أو يحرم على ما هو فان فعل حل  
وعبارة الاذرى أي حل أكل ما قطع وبلغ السمكة الحسية (قوله وقبس الشاة به) عبارة التفتة وقبس بما فيه غيره (قوله  
لاستعمال الاول فيه) أي في البعير دون الثاني أي الشاة ولا يستعمل فيه الدود وانما يستعمل فيه الشاة (قوله وجره)  
ليس بقيد في السكاب ونحوه كما علم بما يأتي ومن ثم لم يذكره غيره هنا (قوله ابذبحه) كذا في النسخ وهو محرف عن قوله  
ليرحمه من الراحة كما هو في الدميري (قوله ولا يشترط عدو) أي من المرسل بكسر السين (قوله تسكن الحياة) عبارة  
التفتة تسكن حرارة الحياة (قوله ونقضها) لم أره لغيره وعبارة المحلى كغيره بفتح النون وكسر الشين المجبة (قوله نعم ربح البلقيني  
الحل الخ) أي وهو ضعيف في الاول بديل قوله فيما مر من مزج المتن ولو بعد الذي وعبارة التفتة بعد كلام قد قدمه فيها لكن  
بحث البلقيني فيه وفي النصب بعد الذي انه غير تقصير (قوله لانه أوحى) هو الحياء الممثلة أي أسرع (قوله والقطع من صفقة  
العنق كاقطع من النقا) مكررمع ما قبله (قوله رواه الشيخان في الذبح) لعل هنا سقطا وعبارة شرح المنهج رواه الشيخان  
في الذبح للاضحية وقبس بما فيه غيره (قوله فان قاله حرم) أي القول لا المذبوح (قوله فصل يحل ذبح مقدور عليه) (قوله  
هو بمعنى قوله في الروضة الخ) كان ينبغي تعديله على قول المصنف وجره غيره (قوله كما يفيد قوله) فيه منع ظاهر اذ غاية  
ما تفيد العبارة هنا بالنظر ان تقر به الآتي ان الذبح الذي هو الفعل لا يحل بالاحتداد وأما كون المقدور عليه لا يحل الا  
بالذبح فقد أراح آخر لا يفيد المتن قطعاً وعبارة هنا غير عبارته في الروضة قطعاً والذي أجاب به غير الشارح ان الكلام هنا انما هو  
في بيان الآلة وأما كون المقدور عليه لا يحل الا بالذبح فقد قدمه أول الباب (قوله لان ذلك أسرع لانجراح الروح) وهذا  
انما عليه في التفتة بناء على بقاء المتن على ظاهره وأما بعد نحو بله الى كلام الروضة على ما مر فيه ولأن آتي هذا التعليل (قوله  
رض السهم) هو بضم العين (قوله فان روى طيرا) يعني من طيور الماء وهي التي تعيش فيها (قوله وان كان خارج الماء)  
الصغير فيه لا يطير بقرينة ما بعده وقضية قوله قبله والراي كذلك ان الحكم كذلك لو كان الراي خارج الماء والطيور فيه وهو  
كذلك (قوله لا ما به أو أصاب جدارها) بخلاف ما إذا لم يصبه لما مر ان الوقوع بالارض معفو عنه وبخلاف ما إذا كان به ماء  
فانه يحرم مطلقا لانه لا يهلك على الفرق وعبارة التفتة ومن ثم لو وقع بغيره ماء أو صدمه جدارها لم يحرم (قوله قابل للتعليم)  
لعل مراده به بيان ما قبل التعليم من هذا النوع والافتراض الحل كونه معلما بالفعل لا قبوله وأيضا لا ينجس انه لو علم صغيرا ثم  
كبر وهو على تعلمه لانه لا فرق بينه وبين الصغير فلا يرجع (قوله الفرت) هو داخل الكرش (قوله وليس كذلك) انظر ما لم يرد به  
هان كان المراد انه يحرم باسترسال غير صاحبه كصاحبه فلا يخفى انه معاوم منه بطريق مفهوم الموافقة الاولى لانه اذا لم يحل  
بما ترسل صاحبه بغيره أولى ولا يقال ان كلامه افهم ما ذكره ان كان المراد انه يكره فيسه الخلاف أيضا فليس كذلك اذ  
لا خلاف في حرمة حديثه كما يعلم من كلام الاذرى (قوله وكذا لو أرسل على ما لا يؤكل) أي على الثاني الضعيف (قوله لا عكسه)  
أي بان روى جحر أو خنزير انظره صيد آي أو أصاب صيدا ومات فانه يحل كما صوره في شرح الرومي لكن هذا لم يجر في كلام الشارح

فمن فصل فيما يليك به الصديق (قوله أى الانسان) انظر هلا قدمه عند قول المتن إليك كما هو ظاهر لكن عبارة التحفة صريحة في أن إليك مبنى للمجهول وانظر ماوجه تعيينه مع ان بناءه للفاعل أقصد من حيث تضمنه النص على المسالك (قوله فيه الوجهان في تلك المباح) عبارة الدميرى فيه الوجهان في التوكيد في تلك المباح انتهت فعل لفظ في التوكيد سقط من الشارح من الكتبة (قوله لا يجزعن الوصول الى الماء) أى بسبب الجرح (قوله له) أى للصيد أى بخلاف ما اذا نصبها للصيد فلا يليك ما وقع فيها كما صرح به ابن حجر خلافاً للدميرى (قوله نعم ان قدر الخ) هو مفهوم قوله وقوعاً لا بقدر معناه على الخلاص وسيأتي انه يكرره في قوله اما اذا قدر مع الخ والتعبير بماسيأتى هو المناسب لكن في بعض النسخ اسقاط الـ تى المذكور مع قوله أولاً وقوعاً لا بقدر معناه على الخلاص والاقصار على هذا الاستدراك (قوله وخرج بنصبها) أى للصيد كما صرح (قوله وبعود) أى في مسئلة المان (قوله ألكونه صغير الخ) لعل الوجه فان كان صغير الخ اذا لم يحسن عمله لما قبله هو بقيد زائد (قوله في المتن لم يزل ملكه عنه) يستثنى منه ما صرح به وما اذا قطع الشبهة وانفلت وقبذته على استثنائه في شرح المتن (قوله ولانه قد يخطأ بالمباح) لتعليل عدم الجواز (قوله وسوله) أى في عدم الملك أى خلافاً للصاحب الافصاح (قوله على ولده) فيه تقديم الضمير على مرجعه (قوله الحجر) بضم المهملة فم شديدة وقد تخفف طائر كالعصفور (قوله انه لا أسهل له) يعنى حديث الغزاة كما أوضحه في التحفة (قوله ثم قال الحافظ) لعل ألفه لا عهد الذي كرى أى السخاوى أى قال ذلك بعد نقله عن ابن كثير ما ذكر بقصد الراد عليه فليراجع (قوله لم يتعين ارساله) قضيتة لا يجوز (قوله ولا باطعام غيره منه) هذا ظاهر فيما لو قال اسمه لمن يأخذه اما لو اقتصر على قوله اجتمه فلا كلام التحفة كالصريح في التفرقة فليراجع (قوله كان لسالك الاثنى) هذا انما يظهر أثره فيما اذا كان أحدهما إليك الاثنا فقط والآخر المذكور اما اذا كان كل منهما إليك من كل منهما فلا فقد لا يجزى بهض أوفرخ انك أحدهما من انك الآخر (قوله لانه لا يتحقق المالك فيه) ولا يشك ما اذا باع أحدهما الجميع بما مر في فريق الصفة من الصحة في نصيبه لان محل ذلك اذا علم عين ماله (قوله ويجوز له احبته في الاصح) عبارة الجلال وغيره عقب قول المصنف ويجوز نصيبه أحدهما وحبته ماله منه انتهت وانظر ما مراده بقوله ماله هل المراد به جميع ماله احترازاً عن بعضه فيكون الغرض اخراج المتن عن ظاهره أو المراد به الاحتراز عن بيعه الجميع لصاحبه فيشمل ما اذا باع له بعض نصيبه بغير (قوله وصرفه لما يجب صرفه له) انظر هل الصرف المذكور يترتب لجواز التصرف في الباقي حتى لا يجوز له التصرف عقب التمييز كما هو ظاهر العبارة والطاهر انه غير مراد وقد مر في الشرح عن فتاوى المصنف نحو ذلك فليراجع في مظنته (قوله وعلى أيضاً) انظر ما وقع أيضاً هنا وعل الوجه حذفه والعليل ليس في الرخصة (قوله في المتن ومات بالجرحين) أى ولو بالقوة أى بان كانا ربه فان الروح لو تزل لم يأتى التفصيل الاثنى في الشرح انه نارة يتحكم من ذبحه ونارة لا واذ اتخذه من ذبحه نارة يذبحه وتارة لا لكن قول المصنف فخرام انما هو فيما اذا مات بهما بالفعل فتأمل (قوله نظرى في قيمته مذبوها) أى لو فرض انه ذبح ثم هذا النظر انما يحتاج اليه في بعض أحوال المسئلة لافى كلها كما يعلم بتأملها بخلاف ما يقتضيه صنيعه واعلم ان هذا التفصيل كله بالنسبة للمسئلة السابقة في كلام المصنف وهى ما اذا مات بالجرحين أما مسئلة المذئف فحكمها انه يضمن قيمته من ماله تسعة مطلقاً وأهلها الشارح (قوله ضمن الثاني زيادة على الارش لا الجميع) غرض الشارح من هذا انى قولين في المسئلة أحدهما انه يضمن الارش فقط والثاني انه يضمن الجميع أى والاصح انه يضمن بماسيأتى في قوله فتقول الخ لكن في كلامه قلاقة